



٢٠١١

موسوعة العنف

في الحركات الإسلامية المسلحة
50 عاماً من الدم

مختار نوح

سما
للنشر والتوزيع

المجموعة الطولية
للنشر والتوزيع



موسوعة العنف

في الحركات الإسلامية المسلحة
50 عامًا من الدم

بمعرفته العميقة بالتيارات الإسلامية المتعددة، وبصمته كمحام مخضرم في قضايا تلك التيارات؛ يفتح "مختار نوح" مجموعة من الملفات الشائكة في قضايا ارتبطت بعنف تلك التيارات والجماعات وأنهكت جسد الأمة ولازالت حتى الآن.

وإذا كانت هذه القضايا قد حظيت بتغطية إعلامية كبيرة في وقتها وتناولتها أقلام الكتاب من بعد، إلا أن حقيقة الصورة لم يكشف عنها بعد، وهذا ما حاول المؤلف تقديمه في هذه الموسوعة - التي سنواصل نشر أجزاءها تباعاً - حيث إنه ربط فيها بين هذه القضايا وبين الخلفيات والأفكار التي تنمف وراءها، وكيومية التخطيط لها، ثم وصولاً إلى مرحلة التنفيذ وأصدراً بشكل دقيق وقائمه والتحقيقات التي أسفرت عنها والأحكام التي صدرت بشأنها.

وفي هذه اللحظة الملتبسة من عمر الوطن، يكون من المهم إعادة قراءة هذه القضايا وفي الجزء الأول من هذه الموسوعة والذي يبدأ من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨١ تعرض إلى وثائق قضية الفنية العسكرية، ثم قضية التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبي رحمه الله، ثم قضية الجهاد الصفري في عام ١٩٧٩، ثم قضية مقتل السادات رئيس مصر الأسبق مروراً بأحداث المئنة الطائفية واحتجاز البابا شنودة وكلها قضايا تمت تحت ستار الدين.

ونأمل من خلال هذه الموسوعة أن نقدم قراءة موضوعية للجماعات التي ارتكبت العنف في مواجهة المجتمع، ومن ثم تأثير ذلك على الوطن.

الناشر



التوزيع
المجموعة الطويلة
للتنشر والتوزيع



جميع الحقوق محفوظة للناس

موسوعة العنف
في الحركات الإسلامية المسلحة
50 عامًا من الدم



* موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة

* تأليف: مختار نوح

* الطبعة: الأولى يناير 2014

* الإخراج الفني: معتز حسنين

* تصميم الغلاف: إيمان صلاح

* إشراف عام: نجلاء قاسم

رقم الإيداع: 2013 / 22645

الترقيم الدولي: 978-977-6451-29-2



الناشر: للنشر والتوزيع

25 امتداد ولى العهد حدائق القبة

تليفون: 01271919100 - 24517300

Email: samanasher@yahoo.com

التوزيع: المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع

80 ش طومان باي - الزيتون - القاهرة

تليفون: 01099998240 - 24518068

Email: aldawleah_group1@yahoo.com

يُحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أى جزء
من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية



موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة

50 عامًا من الدم

مختار نوح

المقدمة



أعتقد أن كثيرًا من الذين ينتمون للفكر الإسلامي ينتمون إليه عن حب ورغبة في إعلاء هذه الراية ولكنني أعتقد أيضًا أن البعض يتخذ من هذا الشعار النبيل وسيلة لتحقيق أغراض ذاتية ربما لا تكون هذه الأغراض منحصرة في المطامح الدنيوية ولكنها أيضًا قد تتعدى ذلك إلى مستوى الرغبات النفسية.

فهناك من يحب أن يرى نفسه متميزًا في الفكر أو متدثرًا بشعار نبيل أو مستترًا خلف هذه الغاية النبيلة لتحقيق أهداف نفسية كحب التميز والتحكم والسيطرة، ولكن هناك أيضًا من يعتقد في هذا الفكر اعتقادًا جازمًا ويقينًا ضحى من أجله حتى ولو كان ذلك تحت مفهوم خاطئ، وهناك من أراد أن يضحى بحياته في سبيل إعلاء هذه الغاية إلا أنه قد يتخذ وسيلة خاطئة بأن ينتمي إلى أفكار فقهية مرجوحة أو غير صحيحة وقد يرى لنفسه مخرجًا لتحقيق مآربه من خلال بعض الآراء التي تحض على العنف أو تجعل منه وسيلة للتغيير.

على أي الأحوال إن إيماننا العميق بأن الفكر لا ينبغي أن يواجه إلا بالفكر، يحتم علينا أن نعرض على القارئ هذه التجربة المهمة في تاريخ مصر، هذه التجربة التي اتخذت من العنف وسيلة للتغيير بدأت بالإفراج عن المعتقلين السياسيين من المنتمين إلى ما

سُمي بالتيار الإسلامي في عهد الرئيس الراحل أنور السادات رحمه الله وانتهت بقضية خطف الجنود المصريين في سيناء في عام 2013 وإعادةتهم مرة أخرى إلى وطنهم فضلاً عن اغتيال العشرات من الجنود والضباط في سيناء وفي أماكن أخرى والتفجيرات التي تمت إثر نزاع جماعة الإخوان المسلمين على الحكم.

هذه التجارب حينما نعرضها، نعرضها دون تدخل منا ودون محاولة لإسقاط رأينا الشخصي على هذه التجارب، فنعرض لها من خلال الأوراق في القضايا التي تم القبض فيها على من قاموا بتنفيذ المحاولات الانقلابية باستخدام العنف ونعرض لها من خلال التقارير الطبية الموثقة، ونعرض لها من خلال الأحكام القضائية النهائية التي أدانت هذه الأفعال، أو التي برأت المتهمين بارتكاب هذه الأفعال، وأقوال المتهمين لهذا الفكر أنفسهم، كما نعرض لها أيضاً من خلال ما شاهدناه من أحداث مرت على مصر، وهذا وذاك دون أن نبدي رأينا الشخصي في مسألة واحدة من هذه المسائل.

ونحن نعتبر أن هذه الحركات الانقلابية كلها كماً متصلاً، حلقات يربط بعضها بعضاً؛ فحينما نبدأ بعرض قضية «الفنية العسكرية»، سنجد أن المتهمين الذين دخلوا في قضية «الفنية العسكرية» كمتهمين تحولوا إلى صانعي أحداث فيما بعد في القضايا التالية؛ مثل: قضية قنص السلاح الشهيرة في الإسكندرية، وقضية «الجهاد الصغرى» عام 1979، وقضية «الجهاد الكبرى» عام 1981.

لذلك ينبغي عرض المسألة على أنها رواية متصلة وليست أحداثاً منفصلة، فالجزء الذي سنتحدث فيه عن قضية «الفنية العسكرية» هو الباب الأول مثلاً، والذي يلخص حياة تنظيم تحت مسمى إسلامي، أسسه رجل فلسطيني اسمه «صالح سرية» رحمه الله. وقد كان هذا التنظيم أول من أسس لفكر الجهاد وقلب نظام الحكم بالقوة داعياً إلى هذه الفكرة حتى شملت العشرات بل مئات الأشخاص، وحينما أراد تنفيذ هذا الانقلاب بدأه بالاستيلاء على السلطة من خلال القضاء على شخص رئيس الجمهورية في منطقة منشية البكري؛ فخطط لذلك وقرر أن يحتل «مدرسة الفنية العسكرية» أو «الكلية الفنية العسكرية» حيث يقوم بتصفية الجنود الذين يقومون بحراسة الكلية وبعدها يقوم باحتلالها وإلقاء القبض على الرئيس أثناء ذهابه إلى اجتماع اللجنة المركزية ويعلن

سقوط الدولة، ويتجه بكتيبة إلى الإذاعة ليعلن سقوط الدولة المصرية في يد تنظيم الجهاد الإسلامي في القضية المسماة بقضية «الفنية العسكرية».

هذه هي الخطة ببساطة، لكن هذا الفكر امتد حتى بعد الحكم على الأفراد، من خلال من تم الإفراج عنهم إلى مجموعات كثيرة. وقد ظهرت مجموعة منهم في عام 1977 أي بعد انتهاء هذه القضية بعام واحد أو بعامين على الأكثر، فبدءوا في توجيه أنفسهم إلى الجهاد مرة أخرى، ومن ثم تجميع السلاح من الجنود، فكانت أول عملية في الإسكندرية لمجموعة جهادية تبنت نفس الفكر سُميت بعملية قنص السلاح عام 1977.

وقد تعمدنا في هذه القضية أن نستمع فيها إلى شهادة أحد المتهمين فيها، ويحكيها وهو يبين أيضًا أوجه الربط بين قضية «القنص» عام 1977 وبين قضية «الفنية العسكرية» عام 1974 ولقد سميت هذه القضية بقضية «القنص»؛ لأنه قد تم إعداد فقه لها أطلق عليه فقه «قنص السلاح».

ففي هذه العملية قاموا بمحاصرة الجندي الذي يقوم بحراسة إحدى القنصليات وهي القنصلية القبرصية في الإسكندرية والاعتداء عليه اعتداءً يجبره على التخلي عن سلاحه، إلا أنه ظلَّ ممسكًا على سلاحه حتى فارق الحياة.

لذلك فإننا نكتب هذه الموسوعة دون إبداء الآراء، فنحن نقول إن المحكمة قد اعتبرت هذه القضية قضية قتل وأطلقت عليها اسم قضية قنص السلاح ولم تعتبره قتلًا خطأ؛ كما لم تعتبره من باب الضرب الذي أفضى إلى موت؛ ولكنها اعتبرته قتلًا للجندي باتفاق بين الأفراد الذين قاموا بالاتفاق على ذلك فكانت العقوبات مُشددة.

لكن الأحكام في هذه القضية لم تساعد في القضاء على هذا الفكر، بل ساعدت على انتشاره، فالذين حُكم عليهم كان منهم مثلًا الشخصية التي سنها في عدة صفحات من هذه الموسوعة وهو «حسن الهلاوي» رحمه الله، والذي كان متهمًا أيضًا في قضية «الفنية العسكرية» والذي استطاع أن يهرب أثناء تأدية الامتحان وهو سجين واستطاع أن يدعو لفكره في مصر وفي بلاد أخرى وتكونت إثر هروبه مجموعات متباينة.

وظل هذا الفكر ينتشر من عام 1977 وبعد انتهاء القضية الشهيرة باسم القنص، إلى أن تحول إلى مجموعات متناثرة في الوجه القبلي والوجه البحري والإسكندرية والجيزة.

وقد ظهرت شخصيات كثيرة نسمع عنها ونراها الآن لكنها لا تحكي حقيقة التجربة ولا حقيقة الأحداث. فقد ظهر عبود الزمر، طارق الزمر، محمد عبد السلام فرج رحمه الله، حسن الملاوي رحمه الله، «عبد الرؤف أمير الجيش»، نبيل نعيم عبد الفتاح، ناجح إبراهيم، عصام درباله، عاصم عبد الماجد، وكل هؤلاء لم يتحدثوا عن حقيقة الوقائع حتى الآن، عدا نبيل نعيم عبد الفتاح، ونحن نذكره على سبيل المثال ونذكر أيضًا الدكتور ناجح إبراهيم وغيرهما من الأشخاص الذين ضمت أسماءهم تلك الموسوعة، فهؤلاء قد قاموا بإعادة ترتيب أوراقهم وأفكارهم وبدءوا في التعامل مع الناس بالفكر الجديد، ولكن هناك البعض الآخر الذي لم يهتم كثيرًا بإعادة ترتيب أوراقه وأفكاره..... والبعض ما زال موقفه غامضًا.

الخلاصة إذن: هناك ربط بين قضية القنص عام 1977 وقضية «الفنية العسكرية» على الأقل في وحدة الفكر، ثم في الفترة التي تلت عام 1977، وانتشر هذا الفكر انتشارًا واسعًا وكان أساسه في بداية الأمر في عام 1974 كتيبًا صغيرًا جدًا اسمه «رسالة الإيمان» لـ «صالح سرية»، ثم أصبح ميثاقه في عام 1977 كتيب «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج، القائد الفكري للمجموعة التي قتلت السادات. وبعد انتشار هذا الفكر تم القبض على مجموعات كبيرة منهم عام 1979 وأطلق على هذه القضية اسم قضية «الجهاد الصغرى»، وبمقتضى هذه القضية تم القبض على ما يقرب من مائة من المتهمين تقريبًا أو أكثر قليلًا وتم التحقيق معهم في واقعة تلبس بحيازة متفجرات في منزل أحد المتهمين وكان اسمه محمد حسن صالح.

واستمر التحقيق في هذه القضية لمدة عام تقريبًا، وظهر في هذه القضية اسم العراب الجديد لفكر الجهاد وهو محمد سالم الرحال، والذي كان على تعاون وثيق مع محمد عبد السلام فرج قاتل السادات «رحم الله الجميع»، وأيضًا كان مؤمنًا بفكر الانقلاب العسكري إيمانًا كبيرًا.

وضمت هذه القضية أكثر من مائة من المتهمين تحدثوا جميعًا عن اللقاءات التي كانت تتم معهم بهدف نشر هذا الفكر، وفي ذات الوقت تم تفجير كنائس في الإسكندرية هذه التفجيرات قام بها تنظيم الجهاد أيضًا؛ لأنها تنطلق من ذات الفكر الذي يؤمن به هذا التنظيم، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقضايا التي نعرضها في الباب الأول وهي قضية «الفنية

العسكرية» والقضية التي نعرضها في الباب الثالث وهي قضية الجهاد الصغرى، ثم ترتبط بعد ذلك بالقضية الكبرى التي تم بمقتضاها قتل الرئيس السادات وهي قضية «الجهاد الكبرى».

بهذا نكون قد انتهينا من عرض سلسلة الفكر التي تربط بين قضية «الفنية العسكرية» وبين مقتل السادات، فبدور قتل السادات كانت في قرارات الإفراج التي أطلقها بهدف مقاومة الفكر الناصري واليساري بإيجاد التيار الإسلامي، ومناخ الحرية الذي وهبه السادات إلى الفكر الإسلامي دون أن يكرس من يقوّمه أو يهذبه أو يدعمه أو يتبناه، كل هذا جعل هذا الفكر ينطلق مباشرة إلى مواجهة الرئيس السادات نفسه؛ لأن الرئيس السادات لم يكن بالحاكم الذي يثير إعجاب هذه الفئة، ورغم مظهره الإيماني فهناك ارتباط بين قرارات الإفراج عن المعتقلين وما حدث في قضية «الفنية العسكرية»، وما حدث في قضية فنص السلاح رقم (1) لسنة 77 عسكرية عليا، وبين ما تم في قضية «الجهاد الصغرى» في عام 1979 وبين النتيجة التي وصلنا إليها في قتل السادات، وكيفيكم أن تعرفوا أن السادات قد قام بنفسه بحفظ قضية الجهاد سنة 79 والعفو عن فاعليها والامتناع عن تقديمهم للمحاكمة رغم أن هذه القضية قد قتل فيها ضابط شرطة برتبة رائد كان يريد أن يفتح صفحة جديدة مع فكر الجهاد ولم يكن يعرف أن هذه الصفحة هي التي ستؤدي في النهاية إلى قتله في 6 أكتوبر عام 1981.

هذه هي أوجه الربط بين القضايا وسنبذوها على النحو التالي، أولاً سنبدأ في الجزء الأول بعرض قضية «الفنية العسكرية»، وسنعرض أيضاً في الباب الثاني لقضية تنتمي إلى فكر العنف وإن كان بطلها في هذه المرة فكراً يقوم على التكفير وعلى فكر يقوم على مقاومة الشعب المصري في عقيدته وهو فكراً «جماعة المسلمين» والمسماة بـ «جماعة التكفير والهجرة» والتي قتلت «الشيخ الذهبي» رحمه الله في أسوأ عملية ارتكبت باسم الدين أو تحت شعار التيار الإسلامي، ثم نعرض بعد هذا في الباب الثالث قضية الإسكندرية «فنص السلاح»، وقضية 79 المعروفة بـ «الجهاد الصغرى» ثم نختم الباب الثالث بقضية «الجهاد الكبرى» والتي تم اغتيال السادات بمقتضاها بواسطة نفس الفكر الذي تبنته الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد ونفذته فعلاً عام 1981.

وسيكون لكل جزء مقدمته الخاصة به أوراقه التي نقلها من التحقيقات ومن المتهمين أنفسهم ومن البيانات التي صدرت حولهم، وقلنا إن العماد الفكري لكل هذا الفكر كان هو رسالة الإيمان لـ «صالح سرية» في عام 1974، ثم الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج في عام 1979، ثم حكم قتال الطائفة الممتنعة لمجموعة الجماعة الإسلامية والتي أعلنته من داخل القفص الحديدي في أرض المعارض أمام محكمة أمن الدولة العليا تحت عنوان «وثيقة الجماعة الإسلامية» أو «كتاب حكم قتال الطائفة الممتنعة».

كل هذا سنعرض له وسنكتبه تفصيلاً وستحوي أوراق هذه الموسوعة الكثير من التفصيلات التي سنتحدث عنها تبعاً.

وإذا كان هذا الإصدار هو الإصدار الأول والذي ينتهي عند عام 1981 إلا أننا سنتبعه بإصدارات وأجزاء نتحدث عن سرقة محلات الذهب كوسيلة اعتبرها البعض وسيلة شرعية، وخص بها محلات المواطنين المسيحيين وكذا قضايا تفجير الكنائس وتفجير البنوك وقتل السائحين وغير ذلك من الأفكار التي كانت دائماً ما تتشعج بالوشاح الإسلامي وتجدها فقهاء. وسوف نتابع الأحداث في الأعوام التالية حتى نصل إلى مرحلة عزل جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم وما تبعها من قتل وقتال ونلخص المراحل في:

أولاً : قضية الفنية العسكرية.

ثانياً : قضية التكفير والهجرة.

ثالثاً : قضية الجهاد الصغرى وأحداث الفتنة الطائفية.

رابعاً : التحفظ وفقاً لقرارات سبتمبر على المعارض وقتل السادات.



لكن قبل أن أبدأ في التفاصيل لابد من الوقوف على بعض الأسئلة المهمة والإجابة عنها وهو:

- لماذا هذه الموسوعة الآن...؟
 - ولماذا الحركات الإسلامية وليس الإخوان المسلمين فقط...؟
 - ولماذا السياسة الأمنية وليست السياسة الرسمية؟
- تلك أسئلة ثلاثة أعتقد أن القارئ - والباحث أيضًا - سيبحث عن إجابة لها قبل أن يشرع في قراءة سطور هذا الكتاب الأول من تلك الموسوعة.

• وأبدأ الإجابة عنها من نهايتها... فعن كونها السياسة الأمنية فأقول: ليس هناك في دول العالم الثالث - ونحن منها - ما يسمى بالسياسة الرسمية في مواجهة الظواهر الاجتماعية العنيفة إنما يعتمد الموقف اعتمادًا كليًا على الأمن في مواجهته لما يُسمى بالحركة الإسلامية والتعامل مع مثل هذه الظواهر، وسواء أكانت هذه السياسة الأمنية من جهاز أمن الدولة، أو الأمن القومي، وسواء كانت تلك السياسة تابعة للمخابرات العامة أو المخابرات الحربية أو حتى مباحث أمن الدولة أو المباحث المدنية فإننا في النهاية أمام جهاز أمني يقوم بمواجهة الحركة الإسلامية - باعتبارها ظاهرة اجتماعية خطيرة على المجتمع - من وجهة نظرهم.

• ولعل هذا من الأخطاء التي ترتكبها دول العالم الثالث وتؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل نتيجة لأن المعاملة الأمنية تعتمد على هدوء السطح وليس على علاج الظاهرة، وبالتالي فقد تفوق الأحداث قدرة الأمن في المتابعة وهو ما حدث بالفعل عندما أخفقت السياسة الأمنية في عدة قضايا وقد ذكر القضاء في أحكام صريحة له في أكثر من موضع أن الأمن لم يكن لديه معلومات عن القضايا التي تصدى لمواجهتها، وذلك مثلما حدث مع الحكم الصادر في القضية رقم 81/462 والمعروفة باسم قضية اغتيال الرئيس السادات، وسوف تثبت الدراسة الموسوعية التي سنقدمها أن الجهاز الأمني لم يكن لديه أية قواعد معلوماتية ولا دراسات مبدئية عن قضايا الحركة الإسلامية التي قام بمواجهتها، وهو ما يؤكد

أن سياسة المواجهة الأمنية إنما تعتمد - فقط - على هدوء السطح دون الاهتمام ببحث تفاصيل وأسباب خروج وانتشار هذه الظواهر.

• فالأصل الصحيح أن الظواهر الاجتماعية الجيدة لا بد وأن تحتضن، والظواهر الفاسدة تقاوم، والظواهر التي تحتاج إلى تقليص وتهذيب، تنقى، وهذا الواجب فوق مستوى إمكانيات وظائف الأمن بل هو من مسئوليات رجال الفكر والثقافة وعلماء النفس والاجتماع والأدباء والمثقفين ووسائل الإعلام... أي أنها منظومة متكاملة لمواجهة الظواهر التي تهدد المجتمع، ولكننا في دول العالم الثالث لا نجد سوى تلك المواجهات الأمنية العنيفة؛ حيث تترك الدول للأمن وضع السياسات وخطط المواجهة وأسلوب التعامل وطريقة الاعتقال... وهذا ما دعا الأنظمة الحاكمة في هذه الدول لإنشاء جهاز مستقل للأمن، بخلاف وزارة الداخلية، وعادة ما يكون هذا الجهاز - وهو أمن الدولة - تابعاً للحاكم شخصياً ومفوضاً من قبله بسلطات واسعة وإمكانيات ضخمة، لأنه يحقق من وجهة نظر القيادة السياسية أمن الدولة! والتي لا تزيد في حقيقتها عن أمن الحاكم في أغلب الأحوال.

• هذا الوضع أدى في الواقع إلى الخلط بين أمن الحاكم وأمن الدولة، وأصبح الحاكم يغدق على مثل هذه الأجهزة لمزيد من الحماية الأمنية لشخصه، ولو على حساب الدولة ومواطنيها.

• ولذلك اخترنا عنوان «السياسة الأمنية» وليس «السياسة الرسمية» للدولة، لأنه ببساطة لا توجد سياسة رسمية في دول العالم الثالث وإنما يكون الرسمي هو ما يحدده رجل الأمن في مواجهة الظاهرة.

• أما لماذا الحركات الإسلامية... فذلك لأن الواقع يشهد أن الحركات الإسلامية في مصر قبل عام 1974، وقبل الإفراج الذي قام به الرئيس السادات في سبعينيات القرن العشرين كانت تظهر على أنها حركة واحدة إلا أن الإفراج عن هذه الحركة لم يكن إفراجاً عن حركة إسلامية واحدة، بل عن حركات إسلامية متعددة، وتنوعت الأفكار والحركات بسبب تأثير الممارسات التي تمت معهم في السجون، وبالتالي لم يخرج الإخوان

المسلمون، مثلما دخلوا حركة واحدة، وإنما خرج منهم وعنهم القطبيون، والتكفير والهجرة، والمذهب السلفي الذي رأى في الإخوان أنهم قد فرطوا في العلم والالتزام، كما خرج عنهم التبليغ والدعوة، ورغم أن هذا الخروج لكل هذه الحركات قد خرج عن خط الإخوان فإن السياسة الأمنية كانت تحمّل الإخوان تبعات ومسئوليات كل ذلك، وقد استمر هذا الأمر إلى أن حكم الإخوان مصر فالتحم الفكر الجهادي مع الفكر الإخواني في جانب واحد ضد ما أطلقوا عليه مشروع علمنة الدولة وسالت الدماء من جديد.

• ومن هنا فقد اضطررنا في دراستنا هذه لأن نتعرض إلى ما إذا كان للإخوان دور في تلك القضايا التي ستناولها الموسوعة بداية من قضية «الفنية العسكرية» عام 1974 وحتى عام 2014 مروراً بقضية التكفير والهجرة ولذلك أطلقنا اسم الحركات الإسلامية وليس الإخوان المسلمين ولكننا لن نغفل قضايا الإخوان وما صاحبها من عنف عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي بل سنعرض لها في حينه.

• أما عن: لماذا هذه الموسوعة الآن؟.. فلأن النظام المصري قد تحول إلى نوع من أنواع إعادة الحسابات مع الإخوان المسلمين - كإحدى الحركات الإسلامية - باعتبارها جماعة تشكل خطراً سياسياً يهدد وجوده واستمراره من وجهة نظر الأنظمة، وليس كخطر عقائدي فحسب، كما بدأ يتعامل مع الجماعات الإسلامية الأخرى بصورة تختلف سوف نذكر تفاصيلها في الجزء الذي سنتحدث فيه عن مبادرة «الجماعة الإسلامية»، إلا أن الأمن وفي سبيل معالجة خطأ قد وقع فيه، وهو خطأ الاعتقال طويل الأمد... ربما يكون قد وقع في أخطاء أخرى أشد ومع ذلك فكل الحسابات قد تغيرت بعد أن تولى الدكتور محمد مرسي الحكم إلى أن تم خلع بثورة شعبية فظهر أثر قيادة الفكر القطبي لجماعة الإخوان المسلمين.

• أيضاً... هناك إعادة ترتيب لكثير من الأفكار داخل كل الحركات الإسلامية الموجودة على الساحة المصرية الآن، فالإخوان لم تعد هي الحركة الإسلامية الوحيدة التي لها دور ملموس في واقع المجتمع، بل هناك الحركة السلفية التي نجحت الآن في اجتذاب عشرات الآلاف تحت

لوائها، وكذلك حركة التبليغ والدعوة التي حافظت على نقاء سنواتها الأولى، إلا أنها ما زالت منتشرة بين بعض الطبقات، أما حركة الإخوان المسلمين فقد تقدمت سياسيًا إلا أن ذلك ربما يؤثر بالسلب على بعض الجوانب الأخرى... كما سنشهد ذلك في مرحلة ما بعد حكم مصر، ثم كيف نُسب إليها المجتمع والقضاء العديد من أعمال العنف.

• لقد تغير الواقع الإسلامي، وأصبح في حاجة ماسة للدراسة العميقة من خلال وثائق الماضي - التي ننفردها في هذه الموسوعة - ونحن في حاجة إلى تحليل الحاضر بكل متغيراته، ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذه الحركات في ظل عالم يتغير كل يوم بل كل ثانية.

• فالإخوان الآن ينفون مسئوليتهم عن أي أحداث عنف يقوم بها أي فصيل يتبع أي حركة إسلامية أو حتى يقومون هم بها في مواجهة المجتمع إلا أن على الإخوان المسلمين أن تقدم نموذجًا في التسامح مع الآخر وفي احترام الرأي وغير ذلك من الأمور التي ربما يدرجها البعض في مجموع المثالب والعيوب مع أنه في الواقع ربما تكون مسئوليتهم في هذا الأمر بحكم أنهم الجماعة التي أفرزت كل هذه الحركات، وكذلك الحركة السلفية عادة ما تتبرأ من أعمال العنف، لكنها ربما تكون بحكم منهجها الذي تربي عليه أعضاؤها تدعو للعنف، عندما تترك الشباب بل وتدفعهم وهم في سن صغير إلى قراءة أمهات الكتب والمراجع الإسلامية ومحاولة الاجتهاد واستنباط الأحكام وهم غير مؤهلين لذلك.

• أضف إلى ذلك أن هناك حالة من التشرنق لحركات جديدة، وكذلك ظهور الأفكار الإسلامية المستقلة التي يعبر عنها مجموعة من رجال الفكر.. كل ذلك التنوع جعل الساحة مليئة بالأفكار الإسلامية التي تحتاج اليوم إلى دراسة واقعية تجعل من الأوراق والثوابت المرجعية الكاملة لها.

• إن كل ما قدم وكتب في هذا المجال إما من رافض للإخوان ولكل الحركات الإسلامية، أو من رافض للفكر المسمى بالإسلامي كدين ودولة، وهؤلاء ليسوا محللين سياسيين بالمعنى الدقيق وليس لديهم أدنى

تجربة شخصية مع تلك الحركات إلا القليل منهم، وبالتالي لا نستطيع أن نعمق رؤيتهم ودراستهم على أننا نحترم هذا الجهد منهم بل ونعتبره هو الأساس الذي ستقوم عليه هذه الموسوعة.

• إنني أكتب هذه الموسوعة بعقليتي وصفتي، وأكتبها مع التحرر من أية قيود وحينها أدافع عن الإخوان مثلاً في قضية «الفنية العسكرية»، فأنا لا أدافع من باب التقرب للجماعة على حساب غيرها، ولكني أتقرب إلى التاريخ والحقيقة، هذه الاستقلالية منحنتي القدرة على رؤية الواقع بحنكة سياسية وإسلامية وأنا واثق من أن جميع من سوف أغضبهم بحديثي سوف يجعلون حسن الظن بي هو المقدمة الشرعية في التعامل مع هذه الموسوعة. إلا أنني لن أهمل قضايا الإخوان المسلمين التي كشفت عن عنف ربما كان مؤجلاً لا سيما بعد سيطرة الفكر القطبي على إدارة الجماعة.

• كما أنني خريص في هذا العمل الذي أبتغي به وجه الله تعالى - على كشف الحقائق الكاملة والأسماء الحقيقية لهؤلاء الذين قاموا بتسجيل بعض القضايا وورطوا المتهمين فيها وأرشدوا عنهم رغم أنهم كانوا من أشد المتطرفين والغلاة في الحركة الإسلامية... أكشف ذلك بعد أكثر من خمسين عاماً وهي فترة أعتقد أنها كافية لكي أفصح عن هذه الأسماء والأحداث بتفاصيلها، ونتركها لحكم التاريخ.

مختار نوح



الباب الأول

قضية

«الفنية العسكرية»

1974

الفصل الأول

قضية «الفنية العسكرية 1974» «أول محاولة انقلاب تحت مسمى الإسلامي في القرن العشرين»



مقدمة لازمة حول قضية «الفنية العسكرية»

إن المقدمة الحقيقية لقضية «الفنية العسكرية» كانت تتمثل في مجموعة من المثيرات النفسية التي تعرض لها الانتماء الديني في فترة الستينيات..

ولم يكن ذلك قاصرًا على اختلاط الخطاب الإعلامي واختلافه فحسب، وإنما امتدت المثيرات النفسية لتشمل أوجه الفنون والإبداع أيضًا في ذلك الوقت. فكان التهكم من مقام المقدسات والتنكيل بالثوابت هو الشائع في هذا الجو حالك الظلام..

وفي ظل هذه المثيرات عرفت الحركة الإسلامية رجل القضاء «يحيى هاشم» والذي بدأ حياته في مظاهرات عام 1968 احتجاجًا على حريق المسجد الأقصى وتم اعتقاله إثر ذلك، إلا أن السلطات الحاكمة وقتئذ وجدت حرجًا في أن تنال من الشباب لمجرد احتجاجهم على حريق المسجد الأقصى وهو ما يضع النظام السياسي في حرج بالغ.. على الأقل لارتكازها القوي، على قضية فلسطين.. إلا أن «يحيى هاشم» قد تعرض لعقاب من نوع آخر وهو نقله من السلطة القضائية إلى هيئة الإصلاح الزراعي ثم عودته إلى القضاء بعد صراع طويل حتى أصبح رئيسًا لنيابة البلدية بالإسكندرية ونمت في قلبه بذور الفكرة الجهادية والتي عبر عنها بدراسة ونشر أسلوب حرب العصابات..

وفي ذلك الوقت أيضًا كانت بذور الفكرة الجهادية تنمو في نفوس كثير من الشباب ومنهم «طلال الأنصاري» و«سعد درباله» و«عبدالرءوف أمير الجيش» وغيرهم كثير.. وفي الوقت الذي انشغل فيه «يحيى هاشم» بفكرة حرب العصابات.. قامت حركة الفنية العسكرية على أساس فكرة الانقلاب العسكري...

إلا أن هذا لا يعني أن الحركتين كانتا منفصلتين... فالحقيقة أن ثمة رباطًا نفسيًا كبيرًا كان بينهما وربما يكون رباطًا ماديًا أيضًا، فمما يحمله الكثيرون أن «يحيى هاشم» قد دون بنفسه الكثير من نقاط الدفاع في قضية «الفنية العسكرية» أثناء نظرها أمام المحكمة العسكرية.

و«يحيى هاشم».. ابن الدقهلية - والذي كان وكيلًا للنيابة في بلقاس - كان يسعى لمزيد من الأنصار هذا من جانب ومن جانب آخر كان «صالح سريّة».. الذي قدم إلى القاهرة بعد تاريخ سياسي عريض وخبرة قوية وعلم غزير استولى على قلوب المئات من الشباب - لم يفته أن يلتقي بـ «يحيى هاشم» وينظم معه الحركة العامة ويستفيد من الشباب الذين يسرون معه.

وقد روى لي أحد المشاركين في هذه الأحداث.. أن الاحتقان النفسي كان قد وصل إلى غايته بسبب السلوك الإعلامي في مواجهة الفكرة الإسلامية.. وحكى لي أيضًا كيف أن لقاء الإعلاميين بالإخوان المسلمين في التلفزيون المصري عام 1965 قد أوصله إلى حد البكاء مما دفعه إلى تبني الفكر المتطرف في أوائل السبعينيات.

وروى لي البعض أيضًا أن إجابة المتهم «فاروق المنشاوي» من الإخوان المسلمين أمام أحد المذيعين وقتئذ هي التي دفعته إلى منطق الجهاد، فحينما سأله عن رأيه في المجتمع المصري، أجابه: «لو أن عمر بن الخطاب معنا الآن فلن يستطيع أن يفعل شيئًا» وقد استلهم البعض من تلك الإجابة أنه لا أمل في الإصلاح إلا بالجهاد العسكري أو المسلح.

إلا أن الشباب العقائدي في ذلك الوقت وحتى عام 1974 قد تحركوا بلا قدوة ولا فكرة ولا تخطيط، وتم توزيعهم على كل الاتجاهات فمنهم من اختار الحركة السلفية مثل «محمد إسماعيل»، ومنهم من اختار الإخوان المسلمين مثل «حامد الدفراوي» و«إبراهيم الزعفراني» و«عبدالمنعم أبو الفتوح» وغيرهم، ومنهم من اهتم بالدراسات والكتابة الإسلامية مثل «رفاعي سرور».

وبهذه المناسبة فقد ألف «رفاعي سرور» كتابًا عن «أصحاب الأخدود» كان هذا الكتاب هو الذي يسر لـ «يحيى هاشم» الالتقاء به من خلال عنوان الناشر... ورغبة «يحيى هاشم» في ضم «رفاعي سرور» إلى مجموعته كانت كبيرة؛ ذلك أن «رفاعي سرور» يجيد التنظيم والتأصيل الحركي، وهو ما كان يفتقده الآخرون في ذلك الوقت فضلًا عن تمتعه «بالكاريزما» القيادية.

وبهذه المناسبة أيضًا نذكر أن أصحاب الفكر الجهادي لم يجدوا في الواقع ما يفرغون به طاقاتهم النفسية المتجهة إلى العنف إلا أن هذه الطاقات قد وجدت ضالتها في الأضرحة والمقامات المقامة في المساجد... فوجهوا هذه الطاقة إلى هدم الأضرحة، وكان لمسجد «المرسي أبو العباس» في الإسكندرية نصيب الأسد... إلا أن «العملية» كما كانوا يطلقون عليها لم تتم رغم استحضار أدواتها من بنزين وزجاجات فارغة وغير ذلك فاستبدلوها بعمليات مشابهة...

وكانت نهاية هذه التشكيلات هي قضية «الفنية العسكرية» في عام 1974 التي أفرغ فيها الشباب غضبهم... صحيح أن طلال الأنصاري رحمه الله وهو أحد المتهمين المحكوم عليهم في قضية «الفنية العسكرية» قد أصر في حديثه معنا على أن ضلوع «الإخوان المسلمين» في هذه الحركة كان مؤكدًا، إلا أننا نؤكد أن الوثائق قد خلت تمامًا من أي دليل على هذا - إلا أن حيادنا الكامل ونحن نؤرخ لهذه الفترة جعلنا نلتزم بنص أقوال المحكوم عليه بالإعدام «طلال الأنصاري» والذي كان الوحيد الذي حظي بتخفيف العقوبة إلى المؤبد كما قمنا بالرد عليه إعمالًا لاحترام الآخر ولقواعد الحوار وهو شاب وطني مخلص عرفته بعد انتهاء مدة العقوبة التي لم تغير في نضارة قلبه شيئًا إلا أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

ولكن ربما تأتي مسئولية الإخوان من خلال التداول العام لفكر المرحوم «سيد قطب» والذي كان يدعو إلى مثل ما حدث.

وفي ذات الوقت أيضًا كان تنظيم «يحيى هاشم» يتدرب على حرب العصابات بعد أن ضم المفكر الإسلامي «رفاعي سرور» إلى صفوفه فضلًا عن مجموعات من الأسر المصرية التي التقت بالتنظيم عام 1971.

إلا أن محاكمة الفنية العسكرية أصابت أعضاء مجموعة «يحيى هاشم» بالحزن العميق مما جعل الإفراج عنهم بالقوة هو أحد المستهدفات لدى الجماعة...

وقد كانت نهاية هذه الجماعة مقاربة لنهاية الفنية العسكرية، ففي عام 1975 أرسل أحد المتهمين في قضية «الفنية العسكرية» رسالة إلى زوجته يطلب منها أن تبلغ سلامه إلى (ي، ر، م). فتم ضبط الرسالة وبالضغط على الزوجة أفادت بأن «ي» هو «يحيى هاشم» وأن «ر» هو «رفاعي سرور» وأن «م» هو محمد حجازي...

وانكشف التنظيم بسبب ورقة السلام بالرغم من سرية الشديدة حتى إن مذكرة الدفاع التي قدمها المحامي فايز عبد المعز حبيب رحمه الله في قضية «الفنية العسكرية» كان قد شارك في إعدادها «يحيى هاشم» رحمه الله دون أن يعرف أحد كما سبق القول. وأصبح لدينا مجموعتان الأولى هي مجموعة الفنية العسكرية وهي تحاكم أمام القضاء والثانية: هي مجموعة «يحيى هاشم» وقد كشفتها رسالة من أحد المتهمين.

وتم القبض على تنظيم «يحيى هاشم» عام 1975 في قرية بالصعيد المصري وقتل «يحيى هاشم» وهو رئيس النيابة في ذلك الوقت في الصعيد وهرب «رفاعي سرور» إلى القاهرة في حي بين السرايات ثم إلى المطرية حيث استقر به المقام هناك ليكون محوراً للقبض عليه لمرات متتابعات إلى أن انتهى به الأمر إلى التفرغ للكتابة الإسلامية فكتب العديد من المؤلفات مثل «عندما ترعى الذئاب الغنم» و«بيت الدعوة» و«أصحاب الأخدود» و«حكمة الدعوة» وغير ذلك كثير، وتولد من رحم كل هذه الأحداث تنظيم «نبيل البرعي» الذي سنبداً به الحلقات القادمة ونحن نتحدث عن الجهاد 79 والجهاد 81... إذ ستكون الحلقة القادمة حول وثائق تنظيم التكفير والهجرة... والذي تزعمه «شكري مصطفى»... ويكفي في هذا المقام أن نشير إلى فكرة العزلة والاعتزال التي كان قد بدأها «يحيى هاشم».. ثم طورها شكري مصطفى إلى فكرة التكفير والهجرة على النحو الذي سيلي بيانه تفصيلاً...

كانت هذه المقدمة المهمة منا لكي نؤكد.. أننا ما أردنا إلا تدوين تفاصيل هذه المرحلة، فمن ظن أن المستقبل سوف ينفصل عن تجارب الماضي فقد أخطأ... وها نحن نقدم الماضي.. فإن أسأنا فسنطلب العفو والمغفرة من الله أولاً ثم من الذين أسأنا إليهم مع استعدادنا الكامل لتصحيح أي عبارة أو إضافة أي جديد في الطبقات التالية...

وإن كان التوفيق فمن الله وحده... وأدعو الله أن ينفعنا بما علمنا...
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل..

الأحداث:

نبدأ من حيث بدأت المحكمة التي نظرت قضية «الفنية العسكرية» وهي القضية التي تحمل رقم 2687 لسنة 74 الوائلي ورقم 169 لسنة 74 كلى.

وننطلق من الجلسة العلنية المنعقدة في 3 من ذي القعدة عام 1394 هـ الموافق 16 من نوفمبر سنة 1974.

وكانت الدائرة الجنائية قد انعقدت برئاسة المستشار / «برهان الدين العبد» وبعضوية السيدين «عبد اللطيف المراغي» و«محمد وجدي عبد الصمد» المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة وتمثلت النيابة بالأساتذة «مصطفى طاهر» رئيس النيابة و«عدلي حسين» وهو بدرجة وكيل نيابة أيضاً و«صهيب حافظ» وهو بدرجة وكيل نيابة أيضاً. ولك أن تلاحظ أن هذه الأسماء جميعاً قد خطت طريقها بثبات في السلكين القضائي والسياسي ولك أن تعلم أيضاً أن بقدر اطمئنان القيادة السياسية وقتئذ إلى هذه الأسماء بقدر ما كان تطورها السياسي، وقد كان المستشار «ماهر الجندي» أيضاً وكيلاً للنيابة في هذه القضية ومعه أصغر الوكلاء وقد كان اسمه «رجائي العربي»، وقد استمر «برهان الدين العبد» رئيس الدائرة و«عبد اللطيف المراغي» و«محمد وجدي عبد الصمد» في سلك القضاء حتى وصلوا جميعاً إلى درجة رئيس محكمة النقض، أما أعضاء النيابة فقد حصل اثنان منهم على درجة محافظ وهما «عدلي حسين» و«ماهر الجندي»، وقد مر «ماهر الجندي» بقضية فريدة ينبغي الإشارة إليها ذلك أن «ماهر الجندي» وكيل النيابة قد اعتلى درجات السلم القضائي حتى وصل إلى درجة المحامي العام الأول ثم اختارته القيادة السياسية محافظاً للغربية ثم محافظاً للجيزة ولكن الباحث يجد خلطاً قد حدث بين السلك القضائي والسلك السياسي في تسير أمور العدالة التي كان يتولاها «ماهر الجندي» وكيل النيابة ثم «ماهر الجندي» رئيس النيابة ثم «ماهر الجندي» المحامي العام لنيابات الجيزة وقد انتهت حياة «ماهر الجندي» القضائية والسياسية باتهامه في جريمة رشوة ثم صدور الحكم ضده في هذه القضية بالسجن.

أما «عدلي حسين» فبالرغم من اختلاط العدالة عنده بأمور السياسة فإنه حافظ على شيء من التوازن على الأقل من حيث الظاهر فقد وصل «عدلي حسين» وكيل النيابة

إلى درجة رئيس دائرة أمن دولة عليا، وقد مر التاريخ بـ «علي حسين» حتى جعل منه أحد كبار المستشارين لمجلس الشعب في عام 1988 تقريباً، وحينما أسند إليه نظر قضية الضباط المتهمين بتعذيب المتهمين المحبوسين على ذمة قضية الجهاد كانت رئاسة هذه الدائرة للمستشار «سليمان أيوب» إلا أن عضو اليمين كان هو المستشار «علي حسين» وأصدرت هذه الدائرة حكماً ما زال تحت التقييم التاريخي والسياسي ببراءة جميع الضباط المتهمين بالتعذيب، وقد تلاحظ لدى الباحثين أن المحكمة كانت مستعدة لهذا الحكم على الأقل من الناحية النفسية كما أن المتهم أيضاً كان مستعداً لهذا الحكم من الناحية النفسية فلم يكن هناك مظاهر قلق لدى المتهمين وقد كانوا يدخلون إلى القاعة في موكب رسمي. وسنعرض في هذه الموسوعة لهذا الحكم في موضعه.

أما المحكمة في قضية التعذيب والتي كان «علي حسين» هو عضو اليمين بها، فقد أسبغت على هؤلاء المتهمين حماية غير معهودة فجلسوا بين مقاعد الجمهور يرتدون نظاراتهم الشمسية ويتعاملون بثقة غير عادية، على أي الأحوال فقد ارتقى «علي حسين» وكيل النيابة في هذه القضية بين درجات القضاء المختلفة ثم بين درجات السياسة المختلفة حتى وصل إلى درجة «محافظ قوي، ومعنى محافظ قوي أن «علي حسين» كان قادراً على خلق إشكاليات مع رموز الحكم مثل الرجل القوي في نظام مبارك «كمال الشاذلي» وغيره في وقت كان فيه «كمال الشاذلي» يمثل القوة الرادعة لنظام الحكم في مصر، وكان «علي حسين» يقوم بدور المحافظ على هذا النظام كمحافظ للمنوفية وقد انتهى هذا الصراع بالفصل بين القوات المتصارعة بأن نقل «علي حسين» إلى محافظة القليوبية ليمنح سلطات أعلى ويبقى «المرحوم كمال الشاذلي» رجل النظام القوي في منصبه حتى تم استبعاده مؤخراً ليرأس المجالس القومية المتخصصة ويستمر «علي حسين» كمحافظ قوي ومحل ثقة النظام السياسي لمرات متتابعات حتى تم عزله بعد ثورة يناير 2011 بفترة ليست بالقصيرة.

على أي الأحوال هناك فارق جلي بين ذلك الطريق الذي اختاره «ماهر الجندي» وبين طريقته في صناعة التوازنات وبين طريقة وأسلوب «علي حسين» في تناوله لأمر السياسة والقضاء العالي، فـ «ماهر الجندي» مثلاً كان شديد الاحتكاك بالمتهمين كما أنه كان يتعامل مع القضايا السياسية والدينية منها بصفة خاصة بطريقة تكشف عن حالة مضادتها وقد ظهر هذا في أكثر من موقف؛ فقد احتك «ماهر الجندي» وهو محام عام مع

المتهمين في قضية الجهاد أكثر من مرة سواء كان ذلك بالإشارة أم أثناء انعقاد المحاكمة أو من خلال الاحتكاك المباشر في التحقيقات وتكررت هذه الاشتباكات في قضية «الناجون من النار» مثلاً والتي حقق فيها «ماهر الجندي» في عام 1989 وكان وقتها في درجة المحامي العام الأول لنيابات الجيزة.

وقد قدم المستشار «ماهر الجندي» وقتئذ ثلاثة من المواطنين في هذه القضية وهم في حالة اعتراف كامل بأنهم قد قاموا بمحاولة اغتيال اللواء «حسن أبو باشا» واللواء «نبوي إسماعيل» وزير الداخلية الأسبقين، وكذلك محاولة اغتيال الكاتب «مكرم محمد أحمد» وقد ألقى وزير الداخلية اللواء «زكي بدر» بياناً في مجلس الشعب بناءً على ما توصلت إليه تحقيقات المستشار «ماهر الجندي» منه أنه توصل للفاعلين وأنهم قدموا للمحكمة ولكن الرياح قد أتت بما لا تشتهي النيابة وقتئذ فقد تم القبض فيما بعد على الفاعلين الأصليين في هذه القضية، وسيلي الحديث عن هذه القضية في أحد أجزاء هذه السلسلة الموسوعة. كان هذا هو الفارق بين تعامل «ماهر الجندي» القضائي، وبين تعامل «علي حسين» القضائي، ولعل ذلك الحرص والتوازن الذي أبداه «علي حسين» وكيل النيابة كان سبباً في أن تستمر حياته السياسية إلى زمن أطول.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن «صهيب حافظ» والذي كان بدرجة وكيل نيابة أيضاً في هذه القضية كان من الرموز القضائية الشهيرة، إلا أن قربه من الدوائر السياسية هو الذي ساعد على حفظ قضية مقتل ابنه بواسطة الحرس الجمهوري على سبيل الخطأ وفق ما ورد في التقارير وقتئذ، فقد حدث أن قامت سيارة بالسير في منطقة من مناطق الخطر الشديد بالقرب من بيت رئيس الجمهورية الأسبق «حسني مبارك» وتعرض قائدها لإطلاق النار الكثيف مما أدى إلى مقتله وكان هذا القائد للسيارة هو ابن المستشار «صهيب حافظ» النجم اللامع في عالم القضاء وقتئذ، أما بقية وكلاء النيابة فقد استمروا في العمل القضائي دون العمل السياسي، كانت هذه خاطرة لا بد منها لكي نربط الماضي بالحاضر ولكي يصل القارئ إلى ما يصل إليه من خلال ذكر الوقائع.

إلا أن العمل القضائي من حيث تطور العضو في سلكه قد يعبر عن جانب سياسي من جهة أخرى وهو ما تعيش فيه دول العالم الثالث من سلوك معيب فقد كان المستشار «رجائي العربي» في هذه القضية هو أصغر نائب عام في العصر الحديث وربما في تاريخ مصر وقد تحطت القيادة السياسية بقرار تعيينه العديد من المستحقين لمثل هذا القرار.

المتهمون في القضية:

نعرض على القارئ أولاً بياناً وافياً بأسماء وبيانات المتهمين في هذه القضية «الفنية العسكرية»:

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
1	صالح عبدالله سرية	37	موظف بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجامعة العربية ومقيم برقم 8 بشارع عرفات بالدقي
2	طلال محمد عبد المنعم الأنصاري	22	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم رقم 6 شارع الجلال رومي بالإبراهيمية
3	كامل محمد عبد القادر	25	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 9 شارع البلبس بكيلوباترا الإسكندرية
4	حسن محمد هلاوي	22	طالب بمعهد الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر ومقيم برقم 12 فوتريد قسم الهرم
5	كارم عزت حسن عبد المجيد الأناضولي	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 44 شارع علي شعراوي حدائق القبة
6	سعد محمد عبد المنعم درباله	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 2 حارة أنور شارع البحر الأعظم بالجيزة
7	محمود محمود مرسى الغمراوي	24	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بعزبة الغمراوي شارع أبو قير الإسكندرية
8	أحمد صالح عامر	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بمنزل رجب بجوار شرطة النجدة بدمياط
9	حسين حسن سليم غنيم	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 3 شارع فخر الدين بقلوب البلد
10	محمد شاكر محمد سليمان الشريف	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بفرشوط
11	محمود أحمد محمود عبد العال	21	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 3 شارع ابن دينار محرم بك الإسكندرية
12	أحمد مجدي محمد إسماعيل	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بنجيبه بلبس شرقية
13	مجدي محمد سليم	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 9 حارة أندراوس حنا من شارع البعثة روض الفرج
14	محمود خلاف محمد أحمد	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 60 سيد درويش قسم المنتزه

الفصل الأول: قضية «الفنية العسكرية 1974»

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
15	كرم محمد محمد عيسى	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم شارع حفي خلف رعاية الطفل المتزهر
16	حسين محمد حافظ	20	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 5 شارع الأشراف بالسيدة نفيسة
17	يحيى عبد العليم يحيى إسماعيل	20	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 4 عطفة المقدس بالجمعيني مصر القديمة
18	محمود محمد أبو زيد	25	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بشارع محمد أبو زيد أرض البصرى المعادي
19	محمود دياب أبو زيد	19	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم أمام المنزل 23 شارع البوسنة القديمة بالحضرة البحرية باب شرقي الإسكندرية
20	محمد الصاوي محمد علي	19	طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم 15 شارع الدكتور تنواتي قسم الرمل الإسكندرية
21	محمد إبراهيم زيتون	22	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم برقم 215 شارع عمر لطف سيدي جابر الإسكندرية
22	محمد السيد حسين سليم	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم برقم 5 شارع كرم شرقي الرمل الإسكندرية
23	محمد محمود عشرة	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 5 شارع ميزين قسم الرمل الإسكندرية
24	هانى عبد المقصود السيد الفرنواني	20	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم برقم 57 شارع بني نوفل سيدي جابر الإسكندرية
25	حسن عبدالله السحيمي	22	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم بشارع ابن تونس بغبريال الإسكندرية
26	مصطفى يحيى محمد	22	طالب بالمعهد العالي للقطن ومقيم 12 شارع ابن الخويمي بالحضرة باب شرقي
27	عبد الحليم السيد عبد الحليم	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 32 شارع كرموز - الإسكندرية
28	محمد محمد محمد حسن الجندي	25	محصل بترام الإسكندرية ومقيم 23 شارع القرنفل غيط العنب كرموز الإسكندرية
29	أحمد إبراهيم جمال الدين	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 382 طريق الحرية سيدي جابر - الإسكندرية

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
30	محمد محمد محمد أبو العينين	37	مساعد بحري بالوحدة 7603 ج 37 ومقيم 16 شارع بالي شوتس بالرميل
31	أحمد مجلي أحمد عشري	31	محصل بترام الإسكندرية ومقيم 10 شارع قراقوش قسم كرموز - الإسكندرية
32	جلال شفيق علي صقر	26	رقيب متطوع بالقوات البحرية الوحدة 7602 ج 37 مقيم بملك شهاب
33	محمود فراج عبدالحافظ	22	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 14 شارع الممالك كرموز الإسكندرية
34	مصطفى أحمد حسن خالد	19	طالب ثانوي خدمات بحرم بك ومقيم 9 شارع الحافظ عثمان الإبراهيمية
35	وجيه عبد القادر الشنيطي	30	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 124 شارع السيد محمد كريم الإسكندرية
36	رمضان فراج عبدالحافظ	19	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 14 شارع الممالك بكرموز الإسكندرية
37	خالد إبراهيم أحمد سالم	19	طالب بمصطفى كامل الثانوية الإسكندرية ومقيم 8 شارع رمضان الإبراهيمية
38	ممدوح جابر حافظ موسى	19	طالب بصيدلية الإسكندرية ومقيم 34 شارع الواثق بالحفرة البحرية باب شرقي
39	محمود عادل فرج البليسي	31	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم بجوار المنزل 18 شارع بور سعيد بالشاطئ
40	طلعت عباس عوض الله أحمد	19	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم برقم 3 شارع ابن حوفر بجناكليس سان استنانو
41	محمد السيد أحمد جاد الكريم	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 30 شارع إسمايل غانم بحرم بك
42	إبراهيم يوسف سيد أحمد زاهر	19	طالب بفصول خدمات بحرم بك الثانوية ومقيم 35 شارع جواد حسني بسموحة
43	محمد فراج محمد عبد الكريم	28	سائق أجرة ومقيم برقم 5 شارع الممالك بكرموز - الإسكندرية
44	يسري إبراهيم علي رفاعي	20	طالب بكلية التربية جامعة الإسكندرية ومقيم 28 شارع محمود حسن فهمي بالحفرة البحرية بالإبراهيمية
45	أحمد إبراهيم محمد محمد عيسى	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم بشارع الجامع عزبة النشا ملك والده بالإسكندرية

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
46	السيد محمود أحمد السيد	30	سائق بالنقل العام بترام الإسكندرية ومقيم 22 شارع الخالد - قسم الوايلي
47	سعيد حسني سعد محمد موسى	20	طالب بالمركسية الثانوية بالإسكندرية ومقيم بملك عاشور بشارع المحطة البحرية أمام مستشفى المواسم بالإسكندرية
48	محمد محمود عبد العزيز شاهين	21	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 28 شارع حسني رشيد قسم مينا البصل - الإسكندرية
49	سعد مصطفى محمد شحاتة	21	طالب بطب الإسكندرية ومقيم بشارع لمعي بسيدي بشر قسم المنتزه
50	محمد محمد علي خليفة	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 11 شارع سليمان باشا بالمنشية الإسكندرية
51	رأفت إسماعيل محمد إسماعيل	21	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 1 حارة القاضي من شارع الناصرية كوم الشقافة
52	عبد القوي محمد عبد الحفيظ	20	طالب بالمعهد التجاري المتوسط بينها ومقيم برقم 7 شارع اللبان بشط العنب بكرموز بالإسكندرية
53	محمد عباس محمد السروجي	21	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 5 شارع إسحق أفندي بالجمر بك بالإسكندرية
54	محمود عبدالله مرسي	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 8 شارع محفوظ قسم محرم بك الإسكندرية
55	يسري عامر محمد السيد عامر	22	جندي بالقوات البحرية مدرسة المدفعية والصواريخ ومقيم 181 طريق الحرية باب شرقي الإسكندرية
56	حسين سعد محمد الشيمي	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 34 شارع النعم بمحرم بك الإسكندرية
57	أسامة محمود شوقي خاطر	22	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم بالمدينة الجامعية وأسرته تقيم ببندر الزقازيق
58	حسين عبد الرازق محمد إسماعيل	22	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 81 شارع المحمودية بفيكتوريا قسم المنتزه
59	أحمد محمود أحمد سيد أحمد	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 13 شارع الناصر محمد بغيط الصعيدي محرم بك
60	نجيب محمد عبد المنعم	21	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 12 طريق الحرية بالمنشية

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
61	محمد نشأت عبد الفتاح	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 12 شارع مرسى محمود بمحرم بك الإسكندرية
62	محمود السيد حسين سليم	19	طالب بالناصرية الثانوية الإسكندرية ومقيم 5 شارع كرم قسم الرمل الإسكندرية
63	محمد السيد محمد إسماعيل	22	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 61 قبلي السكة الحديد بسيدي بشر الإسكندرية
64	إسماعيل خليفة محمد خليفة	19	طالب بدبلوم تجارة ومقيم بالطالبة ميدان الرمل
65	أحمد محمود منصور	36	صاحب مطعم ومقيم بملك الحاج أمين بعزة الوالدة بحلوان
66	مصطفى يسري أحمد عبد المطلب	23	طالب بطب القاهرة ومقيم 181 شارع صلاح سالم بالجيزة
67	عزت يوسف فرجاني	34	ساعي بالهيئة العامة للتعاون الزراعي بالجيزة ومقيم 36 شارع البطل بالطالبة
68	عز الدين عبدالله محمود عبدالله	19	طالب بالسعيدية الثانوية ومقيم 6 عطفة الملاحين قسم الجيزة
69	منصور حامد محبوب لطيف	23	طالب بمعهد التكنولوجيا بحلوان ومقيم 25 شارع حسني شاكرا بالجيزة
70	صلاح الدين فضل سيد رزق	26	طالب بطب القاهرة ومقيم بالطالبة بالهرم حارة زايد شارع عثمان
71	عبد الفتاح محمود عبد الفتاح الزيني	22	طالب بالمعهد العالي التعاوني الزراعي بشبرا الخيمة ومقيم 10 شارع إبراهيم زايد بالطالبة بالهرم
72	محمد محمود علي أبو العلا	29	طالب بالجيزة الثانوية ومقيم 15 شارع عيسى حمدي بالعجوزة
73	أسامة محمد أحمد سيد خليفة	23	طالب بطب القاهرة ومقيم 27 شارع الربيع الجيزي بالجيزة
74	محمد أمين مجاهد	34	موظف بشركة الحديد والصلب ومقيم 2 شارع محمد حسين أرض اللواء بالجيزة
75	مصطفى عبد المنعم الصيروي	23	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 30 شارع الخيشة بمحرم بك الإسكندرية
76	أحمد شكري الرشيدى	20	طالب بزراعة عين شمس ومقيم 37 شارع سليمان باشا بقلوب البلد
77	نبيل عباس عبد الرازق مصطفى	31	مهندس بشركة الحديد والصلب ومقيم 18 شارع أبو فئة بالمنيل مصر القديمة

الفصل الأول: قضية «الفنية العسكرية 1974»

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
78	أحمد محمد سيد خليفة	19	طالب بالكلية الجوية ومقيم 77 شارع الربيع الجيزي بالجيزة
79	إبراهيم إبراهيم السيد محفوظ	29	موظف بمصنع 135 بحلوان ومقيم 50 شارع السكة الحديد بالمعصرة المحطة
80	«عبد الرؤف» أمير جيوشي محمد	24	عامل بمصنع 999 الحربي بحلوان ومقيم 15 شارع الشيخ طهال الجزائري حدائق شبرا
81	حسن حسن علي بدران	21	طالب بكلية الألسن ومقيم شارع الأصبع قسم الزيتون
82	عيد إبراهيم أحمد حسن أبو ديشيش	20	طالب بتجارة عين شمس ومقيم بعزبة شركس بقلوب البلد
83	محمود عبدالله رضا	19	طالب بكلية تربية الأزهر ومقيم 164 شارع شبرا
84	نبيل مختار محمد جاد المولى	19	طالب بزراعة الأزهر ومقيم 3 شارع الإصلاح قسم روض الفرج
85	محمد أحمد حسن وشهرته ربيع	36	رسام بشركة المشروعات الهندسية بحلوان ومقيم بشارع 105 رقم 20 بالمعادي
86	محمد ياسر سعد علي مصطفى	20	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 34 شارع محمود حسني فهمي باب شرقي الإسكندرية
87	محمد علي حسين حسن جعفر	19	طالب بالناصرية الثانوية الإسكندرية ومقيم 437 طريق الحرية برشدي - سيدي جابر
88	شريف محمد رشاد النبال	19	طالب بصيدلة الإسكندرية ومقيم بشارع الكنيسة الماردنية 3 بالمنشية الإسكندرية
89	صلاح الدين فهمي حامد أحمد	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 4 شارع المظفر محرم بك الإسكندرية
90	علي الشريف عبدالله عجمي	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 4 شارع محمود حسن فهمي بالإبراهيمية الإسكندرية
91	فتححي عبد السلام السيد مبارك	29	نقيب مهندس بالقوات المسلحة ومقيم 25 بشارع العزيز بالله - الزيتون
92	سعيد عبدالله حماد	25	نقيب مهندس بالقوات المسلحة ومقيم بعمارة حماد خلف مسجد ناجي بالدخيلة الإسكندرية

ويظهر هذا البيان أن نسبة عدد الطلاب إلى نسبة عدد الموظفين مضاعفة، فعدد الموظفين لا يزيد عن ستة عشر موظفًا بينما جاء عدد الطلاب ليصل إلى ستة وسبعين طالبًا مما يجعل نسبة الموظفين لا تزيد عن 15 ٪. بينما زادت نسبة الطلاب إلى 70 ٪.

إن ذلك يكشف بجلاء عن أن فكرة الانقلاب العسكري هي فكرة دخل في مجمل الاقتناع بها ظروف السن والحداثة وعناصر الحماس نحو التغيير من وجهة نظر أصحابها كما أنه يلاحظ أن إقامة المتهمين كانت مركزة بين القاهرة والإسكندرية.

وباستثناء صالح عبدالله سرية (37 سنة) ومع سبعة من المتهمين تراوحت أعمارهم بين (30-35) سنة سنجد أن باقي المتهمين في سن صغيرة لا يتجاوز أكبرهم الـ (25) سنة وهو ما يدل على حداثة السن وهي العامل المشترك الذي يدل على أن عقلية واحدة هي عقلية «صالح سرية» هي التي كانت تقود كل تلك العقول التي سايرت الجماعة مسيطرة الإعجاب وحب البطولة، ولعل المرشد الذي أرشد عن هذه القضية - أحمد الرجال - كان معهم وكأنه بطل ولكنه عندما فوجئ بأن هذه البطولة سوف تتبلور على أرض الواقع بدماء فر منهم وأرشد عنهم، ومستحدث عن ذلك تفصيلًا، كما ستلاحظ أن معظم الطلاب يتمون لكليات القمة مثل كليات الطب والهندسة إلى جانب أفراد قلائل يعملون في مهن حرة وبسيطة مثل المتهم رقم «43» محمد فراج سائق التاكسي والمتهم «28» محمد الجندي المحصل بترام الإسكندرية وهو ما يعني تفاوت المستوى الفكري والثقافي الذي نجح سرية في إقناعه بالانضمام إليه.

... ومن خلال متابعتي لبعض عناصر هذه القضية الذين ظلوا على قيد الحياة وجدت أن بعضهم قد أصابته تحولات فكرية كبيرة، فمنهم من جدد في فكره مثل «طلال الأنصاري» ومنهم من انتقل إلى التكفير والهجرة ثم خرج عنها وقاومها بعد ذلك مثل «حسن الهلاوي» ومنهم من تلون فكره من التقيض إلى التقيض مثل «فتحي مبارك» رقم «91» في هذه القضية والذي هاجم بشدة من قاموا بتنفيذ عملية الفينة العسكرية ووصفهم بأنهم مفسدون في الأرض، إلا أنه وبعد خروجه من القضية وفصله من القوات المسلحة وجدناه طرفًا أصيلًا في فكر التكفير والهجرة وكان رمزًا يشار إليه بالعلم في مسائل تكفير الفرد بالمعصية، وقد بقي البعض على فكره الجهادي حتى الآن، إلا أننا نؤكد أنه حتى الذين استمروا منهم في اعتناق فكرة الجهاد قد تطوروا كثيرًا في أفكارهم وربما يكون ذلك إلى الأحسن من وجهة نظري، ومثل هؤلاء كان

«عبدالرءوف أمير الجيش» والذي تطور، وكذلك نبيل عبد الفتاح نعيم الذي أصبح من المقاومين لذلك الفكر والداعية للإصلاح.

أما من حيث الموضوع وعند نظر القضية فإننا قد نصف الكثير منهم بالعصبية المفرطة أو بمعنى أدق إظهار التشدد في مواجهة المحكمة مما يعبر عن حالة من حالات فقدان الثقة لدى المتهمين في قرار تشكيل المحكمة وطريقة تكوينها، من أجل ذلك فقد عمد بعض المتهمين مثلاً حينما سألتهم المحكمة عن قوله فيما هو منسوب إليه أن يشير إلى المحكمة بالآية القرآنية: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. وكان هذا القول من المتهم السابع والثلاثين «خالد إبراهيم أحمد سالم» 19 سنة» وهو طالب بمدرسة «مصطفى كامل» الثانوية بالإسكندرية، أما المتهم «محمد سيد أحمد جاد الكريم» وهو طالب في طب الإسكندرية فقد أجاب المحكمة بقوله: «أنا غير مذهب وأنت كافر في شرع الله» ويبدو أن هذه الإجابة قد فتحت الطريق أمام الآخرين فكررهما المتهم السادس والأربعون «السيد محمود أحمد السيد»، أما المتهم رقم خمسين فقد أضاف عبارة «أنا لا أعترف بهذه الجاهلية»، وكان هذا المتهم هو «محمد علي محمد خليفة» الطالب بكلية طب الإسكندرية وسنه 19 سنة، أما المتهم الثاني والخمسون فكرر ذات العبارة وكان هذا المتهم هو «عبد القوي محمد عبد الحفيظ» والذي قرر في وضوح أمام المحكمة أنه لا يعترف بهذه الجاهلية، وعبد القوي هذا سوف تناوله هذه الموسوعة حينما نأتي لتناول «قضية الجهاد الصغرى» والتي تحمل رقم 687 لسنة 1979، فقد ظن الكثيرون أن عبد القوي هو بطل هذه القضية كأحد المصادر المتعاونة مع مباحث أمن الدولة، ولن تكون هذه الواقعة من الغرائب في هذه الموسوعة، فسوف ترى أن الكثير من الذين يحملون مواقف متشددة في هذه القضايا يكونون أحياناً هم المصادر الرسمية لصناعة قضايا أخرى «مرشد أو مصدر أو معاون». وإذا ما عدنا للمتهمين فإن المتهم الرابع والخمسون وهو «محمود عبدالله مرسى» الطالب بطب الإسكندرية قد اكتفى بترديد الآية: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وقد أتى المتهم الواحد والستون بعبارة جديدة وهو «محمد نشأت عبد الفتاح» الطالب بطب الإسكندرية فوجه الاتهام للمحكمة نفسها قائلاً:

«غَيْرُ مُذْنِبٍ بَلْ أَنْتُمْ الْمُذْنِبُونَ»

أما المتهم الرابع والستون «إسماعيل خليفة محمد خليفة» الطالب بدبلوم التجارة فقال: «أنا غير مذنب وأنا سجين بتهمة الإسلام».

أما المتهم السابع والسبعون «نبيل عبد الرازق مصطفى» فقد طلب من المحكمة أن تتقي الله في دينها.

وهكذا بدأت سخونة الأحداث منذ اللحظة الأولى للمحاكمة، إلا أن النيابة قد زادت من سخونتها حينما قامت بقراءة الاتهامات المنسوبة للمتهمين بصورة حماسية غلب عليها الانفعال في مواجهة المتهمين، فضلاً عن تناوبوها في الهجوم عليهم.

فقد ساقّت النيابة الاتهامات بصورة متدافعة بعد أن بدأت باتهام المتهمين بتغيير دستور الدولة وشكل الحكومة بالقوة حال كونهم قد ألفوا تنظيمًا سرّيًا مسلحًا استهدف إسقاط الحكومة القائمة عن طريق القيام بانقلاب مسلح للاستيلاء على زمام الحكم، وأنهم دبّروا التنفيذ مخططهم للاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية للاستعانة بإمكانياتها من أسلحة وذخائر ووسائل النقل في اقتحام اجتماع عام لرئيس الجمهورية وقتئذ «محمد أنور السادات» مع أعضاء اللجنة المركزية بمجلس الشعب؛ بهدف تنحية الرئيس والاستيلاء على السلطة، وعرضت النيابة في قرار الإحالة وجهة نظرها فيما خططه المتهمون من أنهم تجمعوا بميدان العباسية أولاً على شكل مجموعات مسلحة وأن بعض هذه المجموعات توجه إلى الكلية الفنية العسكرية ونجحوا في اقتحامها بمؤازرة أعضاء التنظيم من الطلبة من داخل الكلية وذلك بعد الاعتداء على الحراس ثم انتشر الباقيون لإتمام السيطرة عليها، كما قامت النيابة بتوجيه الاتهام للمتهمين بأنهم عصابة مسلحة وذكرت أن القادة لهذه العصابة هم «صالح عبدالله سرّيّة» و«طلال عبدالمنعم الأنصاري» و«حسن هلاوي» و«كارم عزت الأناضولي».

وأن هذه العصابة المسلحة - حسب تعريف النيابة - قد هاجمت حراس الكلية الفنية العسكرية واستولوا على أسلحتهم وذخائرهم من أجل السيطرة على المبنى.

هذا وقد ازدادت حدة الصوت حينما ارتفع صوت النيابة وهي بصدد الحديث عن وقائع القتل التي ارتكبها المتهمون من وجهة نظرها فنسبت إليهم أنهم قتلوا عمداً مع سبق الإصرار كلا من الرقيب «إبراهيم محمد إبراهيم» والعريف «عبد النبي محمد إبراهيم» والجنود «حسين عبدالله إمام» و«زينهم محمد زكي» و«محمود سليمان محمود» و«محمود عبد الوهاب راضي» و«رشيد السيد السيد» وهم من جنود الحراسة المكلفين

لحراسة الكلية الفنية العسكرية وصحيح أن العملية لم تسفر إلا عن قتل هؤلاء حسب ما عرضته النيابة إلا أن كل من نجا من الجنود أو الضباط قد شملهم قرار الإحالة في اتهام المتهمين باعتبار أن محاولة قتلهم كانت شروعاً في القتل، وقد ذكرت النيابة من هؤلاء «الرائد محمد السيد عيسوي» ومن صف الضباط والجنود ذكرت النيابة «زكريا الصباحي خليل، عبدالله ماضي عبدالله، مصطفى جمال حامد، عبد الصبور سليم حسن، خليل علي خليل، محمد سليمان محمود، عبد الوهاب عبد الوهاب محمد السيد مروان، غنيم عبد العزيز غنيم، أحمد محمد حامد عفيفي، محمد خضر السيد، محمد متولي عواعة، عيد محمد صالح، أحمد عبد الباسط عقل، نبيل مرسي علي، عباس فتحي إبراهيم، فرج عوض مرجان، أحمد أحمد محمود الديب، حسين عبد الرحمن عبد القادر، إبراهيم سلامة حنا، عبد الجواد نصر غلاب» وكل هؤلاء من قوة الكلية الفنية العسكرية وقتئذ، كما أصيب في هذه المحاولة «محمود محمد أحمد» كهربائي الكلية، وإذ تنتهي النيابة من هذا الاستعراض تجد أمامها جيشاً من المحامين.

صحيح أن المحاماة في ذلك الوقت كانت تفخر بالعديد من الرموز الحريضة على الإنسان وحقوق الإنسان إلا أننا قد نلاحظ أن ثمة تصفية حسابات كانت تتم بين بعض المحامين وبين نظام الحكم، وكما أنك تجد أن البعض الآخر قد وجد في المحاكمة مجالاً للإفصاح عن فكره السياسي، إلا أنه من المؤكد أن هيئة الدفاع في مجملها كانت تتسم بفكرتين أساسيتين:

فأما السمة الأولى فهي أنها كانت هيئة على مستوى من الواجهة القانونية ومن الأسماء المعروفة في الشارع السياسي والبارعة في فنها والمتباعدة في أفكارها أيضاً وكان الغالب الأعم أنها تنتمي إلى أفكار سياسية متباعدة والقليل منها كان من المنتمين إلى الفكر الإسلامي.

أما السمة الثانية فهي استحوذ بعض المحامين على ثقة المتهمين بصورة واضحة؛ وقد ظهر من هذه الأسماء الأستاذ المرحوم «فايز عبد المعز حبيب» رحمه الله بل لعلني لا أكون مبالغاً إذا ما قلت أن جميع المتهمين قد أجمعوا على توكيل الأستاذ «فايز حبيب» حتى وهم يقومون بتوكيل غيره.

وكان من الأسماء البارزة أيضاً في هيئة الدفاع الأستاذ الدكتور «عبدالله رشوان» رحمه الله وقد كان موكلاً عن المتهم الثاني والتسعين «سعيد عبدالله حماد» وهو آخر المتهمين

في قائمة الاتهامات إلا أن الدكتور «عبدالله رشوان» كان من أبرز المترافعين في هذه القضية، صحيح أنه لم يطل في الحديث داخل الأوراق كما أنه لم يسهب في الدفاع عن شخص موكله إلا أنه وفي حقيقة الأمر قد استغل هذه المرافعة لإدانة مرحلة تاريخية بأكملها، وقد استمرت مرافعته لعدة أيام تم تداولها بين الشباب لسنوات طويلة فيما بينهم عن طريق أشرطة الكاسيت ذلك أن المحكمة كانت قد سمحت له بتسجيل المرافعة.

ولأن هذه الموسوعة التي شرعنا في كتابتها لم تخصص لتسجيل المرافعات من الناحية التاريخية إلا أن مرافعات الدكتور «عبدالله رشوان» تستحق وبحق الوقوف أمامها لأنها تبين وبجلاء كيف نجح هذا المحامي الفذ في أن يستغل هذه المرافعة لكي يدين نظاماً كاملاً حكم مصر منذ عام 1952 كما أنه تحدث عن التعذيب الذي تم في سجون الرئيس الراحل «عبدالنصر» واعتبر أن هذا التعذيب هو المفرخة الحقيقية لكل ما مر بمصر من إذلال وركود وإرهاب وتمزق، واستطاع الدكتور «عبدالله رشوان» ولساعات طوال أن يحول القضية من محاكمة أفعال مادية ارتكبتها المتهمون إلى محاكمة النظم السياسية بأكملها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى حضور الكثير من الأسماء النقاوية والتاريخية من المحامين مثل الأستاذ «عبدالعزیز جبر» والأستاذ «زكريا خطاب» والأستاذة «مفيدة عبدالرحمن» والأستاذ «ممتاز نصار» والأستاذ «زكي مراد» وغيرهم من أساطين المحاماة مثل الأساتذة «عبدالعظيم دغدي، مصطفى فهمي، محمد عطية خميس، فرحات الدمنهوري، زكي مراد، علي حسن الشايب، عبداللطيف أبو النصر، عبدالفتاح الديب، عبدالغفار البسطويسى، عبدالحليم رمضان، سيف عبدالقادر، حامد عسل، صادق عبدالحفيظ، محمد حسن المهدي، أحمد خنورة، علي منصور، محمد لبنه، ممدوح عبده مراد، السيد علي حسين، حسن شرابي، حسني الألفي، محمود السقا، توفيق سعفان، الإمام علي، سعاد أحمد سالم، محمد المأمون عثمان، السيد القرشي، إبراهيم صبحي، سالم أبو عائشة، حسين الكشور، إبراهيم هلال، مصطفى البكري، السيد كامل عويضة، سعد غرام، صابر شهاب، أحمد فؤاد عبدالله، صالح ميكاي، أبو الفتوح سليم، مصطفى نور، عبدالمجيد العزازي، محمود عبدالوهاب، مصطفى عبدالجواد، نظمي فرح بسخرون، عبدالمنعم الحكيم، عادل الحبشي، عبداللطيف الغزالي، عبدالمنعم نور الدين، علي عبدالجواد،

عمر السيد أحمد، أحمد السيد صالح، رسمي علي بسيوني، عبدالفتاح الأعرج، جمال أبو سعدة، أحمد سليمان سهل، عبدالله حسن، أديب يونان، إبراهيم درويش، رزق حسين، يوسف الشرقاوي، حسين مطاوع، محمد صالح، صلاح الدين سري، جمال الحريري، مصطفى العفيفي، محروس خضر، جمال عامر، إبراهيم طلعت، عادل أمين، أحمد العزازي، حافظ الختام، عماد أبو الفتوح، جرجس صبحي، أحمد فؤاد السيد، مدحت مهدي، سعد بدوي، عبدالعزيز محمد، عدلي جرجس، سامي بهجت، المهدي منصور، محمد بكير، أحمد داود، سيد زيدان، محمود حمزة، مصطفى كامل، محمد صبري، أحمد كمال شوري، وفي المجموع كان من الزملاء المسيحيين عدد ربما يزيد عن عدد المحامين المنتمين إلى التيار الإسلامي.

هذه أسماء تعبر عن العشرات من رموز المحاماة في مصر في ذلك الوقت ومنهم من كان عضوًا في البرلمان ومنهم من كان عضوًا في العمل النقابي لأعوام طويلة ومنهم من كان من أقطاب اليسار الوطني.

كل هذه المنظومة اجتمعت أمام محكمة جنايات أمن الدولة العليا في ثوبها العسكري لنظر أول قضية انقلاب عسكري إسلامي في العصر الحديث.



التعذيب وبداية الصراع بين النيابة والدفاع

ذكرنا أن الأحداث قد ازدادت سخونة بعد أن استعرضت النيابة الوقائع، وقد كانت خطة المحكمة منذ اللحظة الأولى هي تلطيف المناخ؛ إلا أنه يبدو أنها لم تنجح في تحقيق ذلك على الأقل في الجلسات الأولى وقد بات الصراع واضحاً حينما طلب الأستاذ «عبد مراد» المحامي السماح له بمقابلة المتهمين لمناقشتهم، ويجدر بنا أن ننقل الوقائع من مسرح الأحداث وكأننا نعايشها وقد سجلتها محاضر الجلسات على النحو التالي:

نص المحضر:

«والمحكمة قالت إنها تصرح للمحامين بمقابلة المتهمين وعلى انفراد، كما طلب الدكتور «عبدالله رشوان» أن تكون المقابلة على انفراد مع المتهمين، والأستاذ «فايز حبيب» قال: حصلت على 12 تصريحاً وأن رجال المباحث هم الذين أوقعوا المتهمين تحت إكراه وتهديد، وقد عذبوا المتهمين وأثبت المتهمون ذلك في صفحات التحقيق وما زالت آثار التعذيب على أجسادهم وما زال رجال المباحث الحاليون هم السابقين الذين عذبوا الإخوان المسلمين وعذبوا المتهمين وأدفع ببطلان التحقيق.

ملاحظة:

والمحكمة كلفت النيابة بالسماح للمحامين بمقابلة المتهمين على انفراد وقال الأستاذ «فايز حبيب»: أؤكد أن المتهمين لا زالوا تحت سيطرة رجال المباحث، وأطلب أن يخرج رجال المباحث من سجن طره والقلعة.

ملاحظة:

والمحكمة سألت المتهم الأول «صالح عبدالله سريّة»:

س: فيه محامي لك؟

ج: أيوه الأستاذ «فايز حبيب».

س: هل تمنع في حضور الأستاذ «أحمد كمال شوري» منتدياً عنك؟

ج: لا أمانع.

س: ما هي جنسيتك؟

ج: فلسطيني.

سئل كل متهم عن اسمه وعمره وصنفته فأجاب كالوارد بصدد المحضر.

تلى قرار الاتهام والنيابة طلبت تطبيق مواد الاتهام والنيابة اعترضت وامتنعت على ما ورد في أقوال السيد المحامي الأخير من عبارات تتضمن الكذب ومجافاة للحقيقة في صورة دفع، إذ قال إن النيابة في تحقيقاتها كانت متأثرة برجال الشرطة والمباحث وهذا كذب وافتراء على الحقيقة. لقد جرى التحقيق في هذا الحادث والمتهمون في حالة تلبس مجللين بدم ضحاياهم وقد جرى التحقيق في مكتب النائب العام وفي الكلية الفنية العسكرية وفي وزارة الداخلية والنيابة تقرر اعتراضها أن الدفع بعيد عن الحقيقة وشكراً.

ملاحظة:

والمحكمة قالت إن هذا من حق الدفاع وأمرت بمحو وصف أقوال المحامي بالكذب من محضر الجلسة، والمحكمة سألت الدفاع عما إذا كان لديهم طلبات أخرى غير التأجيل للاطلاع، كما سألت المتهمين عما يريدونه..

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

عودة إلى المحاكمة

إلى هنا وتصل الجلسة إلى قمة الاحتكاك النفسي، ولعل عبارات النيابة حينما اتهمت الدفاع بالكذب ومجافاة الحقيقة ووجهت اتهامها للمتهمين ووصفتهم بأنهم قد ضبطوا في حالة تلبس مجللين بدم الضحايا قد جعلت الأمور تسير في مسار الاحتكاك، ولم يشفع في الأمر أن المحكمة محت وصف النيابة لأقوال المحامي بالكذب من محضر الجلسة، ذلك أن المحامين في ذلك الوقت كانوا قد تجمعوا استعداداً لاتخاذ موقف.

على أي الأحوال اختتم المتهم الثاني «طلال محمد عبد المنعم» أحداث تلك الجلسة التاريخية بكلمة ألقاها قال فيها:

«نطلب أن تكون جميع الجلسات علنية؛ لأن لدينا وثائق تدلل على أن الحكومة بعيدة عن الإسلام، ونقرر ثانياً أنه في جميع التحقيقات جرى تعذيب علينا في سجن القلعة وفي

المخابرات وهناك أدلة وعاهات مستديمة لا تزال بنا ومن حقنا أن نطلب حضور رئيس الجمهورية للجلسة هنا لأنه طرف أساسي في النزاع».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

وبانتهاء كلمة المتهم الثاني «طلال محمد عبد المنعم» تراحم المتهمون في إثبات وقائع التعذيب، فطلب الأستاذ «المهدي الباز» المحامي استدعاء طبيب السجن الدكتور «مختار إبراهيم» لمناقشته في الكشف الطبية التي أجراها على بعض المتهمين، وذكر المحامي المذكور أن تعذيباً قد وقع على المتهمين وأثبتته هذه الفحوصات ويبدو أن المحكمة لم تجد من طريقة للإفلات من السخونة إلا أن تمنح الجميع فترة لهدوء الأعصاب فقررت أولاً: تأجيل الجلسة لمدة شهر تقريباً لتكون الجلسة التالية بتاريخ 14/12/1974، وثانياً: قامت بإحالة عدد من المتهمين إلى الطب الشرعي، كما قامت بانتداب العديد من المحامين ليزداد عدد المحامين والموكلين بضع عشرات أخرى.

جلسة 1974/12/14:

نرى أنه من غير المهم أن نعيد تدوين الصراعات والنزاعات الكلامية التي دارت بين النيابة والمتهمين، وقد بدأت في هذه الجلسة مشاكل الحديث عن التعذيب ولم يكن ذلك ملفتاً للنظر بقدر ما كان حديث المتهم الأول «صالح عبدالله سرية» هو الملفت للنظر؛ فقد كانت هي المرة الأولى التي يتحدث فيها المتهم الأول كما كانت ألفاظه شديدة الوضوح وشديدة القسوة في ذات الوقت، وقد بدأ «صالح سرية» كلامه بمخاطبة رئيس المحكمة بقوله:

«يجب أن تسمح لي بالكلام وعندي سبعة طلبات محددة فلماذا تمنعني من الكلام» وهنا أجابه رئيس المحكمة بلهجة غير متعاطفة قائلاً «ماذا تريد؟» وهنا بدأت أول مرافعة مختصرة لأول متهم بانقلاب عسكري إسلامي في القرن العشرين «صالح سرية» وقد كانت بليغة ومعبرة في آن واحد فقال:

أولاً : أرجو اعتبار التحقيقات التي أجريت معي باطلة.

ثانياً : أسرتي للآن لا أعرف عنها شيئاً وأن أولادي تسعة وأطلب أن أعلم أي شيء عنهم وإن لم تمكنوني فقد عوضني الله بتسعين غيرهم «يقصد من معه من المتهمين».

ثالثاً : لا يوجد عندي ملابس للشتاء ولي فلوس عندكم وقد طلبت جزءاً منها مائة جنيه لكي أشتري ملابس وصابوناً ورُفُض طلبي وبالرغم من أن أخي محام فقد قدم طلباً ليحضر إلى مصر ومُنِع من الحضور، وقضيتنا إسلامية والمسئول عنها هو شيخ الأزهر وأرجو إحضاره لمعرفة حكم الإسلام في هذه القضية، والأوراق التي أمامنا تقول إن الأمن المركزي هو الذي قضى على هذه الحركة، فأين هم هؤلاء الرجال؟ وأنا محروم من الورقة والقلم وأريد أن أكتب وأنا أطالب بهذا الحق منذ أربعة شهور.

(نقلنا فقط ما دوفته محاضر الجلسات بينما الكلمة التي ألقاها «صالح سرية» كانت أكثر دقة وسخونة مما ذكره محضر الجلسة).

وهنا قاطعته المحكمة وقررت أن تبحث كل هذه الطلبات.

وقد أعقب ذلك فوضى وانقسام بين المحامين، فقد كان المتهمون يصرون على وجود الأستاذ «فايز حبيب» مع كل متهم بينما رفض بعض الأهالي ذلك مما أحدث زيادة الصخب الذي استمر لمدة ساعة كاملة، بل إن بعض المحامين قد هاجم الأستاذ «فايز عبد المعز» رحمه الله حتى أنهت المحكمة هذا الصراع بأن خاطبت المتهم الأول «صالح سرية»:

«أرجو أن تسمعي أنت وزملاؤك نرجو أن تعطوا الفرصة لتنظر القضية في جو هادئ وإلا اضطرت المحكمة إلى استعمال حقها القانوني في إخراج المتهمين الذين يشيرون الشغب إلى خارج القاعة».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ويبدو أن هذه الجلسة قد انتهت سريعاً واضطرت المحكمة إلى تأجيلها إلى جلسة 18/5/1975 بعد أن فشلت المحكمة في إدارتها.



قرار المحكمة بالتأجيل لمدة شهر

جلسه ۱۸/۵/۱۹۷۴:

أما في جلسة 18/5/1974 ففي هذه الجلسة حضرت الوجوه الجديدة من المحامين كان أبرزهم المحامي القدير الأستاذ «أحمد نبيل الهلالي» والأستاذ «زكي مراد» عن المتهم (81) «حسن علي بدران» وبحضورهما يكون قد تمثل اليسار المصري بكل ألوانه بما فيها التيار الشيوعي وكلهم كانوا من المتطوعين في هذه القضية.

ويبدو أن هذه الجلسة لم تكن أحسن حظاً من غيرها فقد أصابها ما أصاب الجلسات الأخرى، إلا أنه قد أرادت المحكمة أن تحسم بعض نقاط النزاع فأصدرت حكمها في ذات الجلسة في الدفع المبدئي من أحد الأساتذة المحامين والذي دفع ببطالان قرار الإحالة، وعدم دستورية قرار تشكيل المحكمة، فقررت المحكمة رفض هذا الدفع في محاولة منها الدخول إلى الموضوع، إلا أن ذلك قد استهلك أكثر من ساعتين إلى أن قطعت المحكمة هذا الصراع بالإصرار على مناقشة الشاهد «أحمد أحمد حامد الرجال» الطالب بطب الإسكندرية وحلف اليمين ومن هنا استحق هذا الشاهد أن نفرده فصلاً بأكمله؛

ذلك أن هذا الشاهد هو أحد أعضاء هذا التنظيم وقد آمن بفكره وخطط معه وعاش بين جنباة إلى أن قام بالإبلاغ عن التنظيم بأكمله قبل تنفيذ الخطة بساعات معدودة.

لذلك أنتقل إلى الفصل الثاني لنخصه للشاهد والعضو في التنظيم في ذات الوقت «أحمد أحمد حامد الرجال».

النطق بالحكم في قضية الفنية العسكرية يوم ٣١ مايو
رحالة أوراق سرية والانساري والانساري

كتب - السيد الزاوي -	كتب - السيد الزاوي -
لورد محكمة أمن الدولة	لورد محكمة أمن الدولة
التهمة في لائحة التهمة	التهمة في لائحة التهمة
والنطق بالحكم في القضية	والنطق بالحكم في القضية
اللائحة التي أعدت من قبل	اللائحة التي أعدت من قبل
الجنس لهذا النطق بالحكم	الجنس لهذا النطق بالحكم
بالأمام هم :	بالأمام هم :
● صالح عبد الله سرية	● صالح عبد الله سرية
التكريم (٢٧ سنة) موقعا	التكريم (٢٧ سنة) موقعا
الدول العربية	الدول العربية
● كل من عبد الله سرية	● كل من عبد الله سرية
لقد التزم بالسياسة (١٩٧٤)	لقد التزم بالسياسة (١٩٧٤)



عائلة سرية معجزة في لائحة بعد إعلان الحكم

الأعدام لسرية والانساري والانساري
ادانة ٣٣ وبراءة ٦٠ في قضية الفنية العسكرية

نائب سامي جونسون ومتمطفي حسن .

أصدرت الأحكام في قضية اقتحام الكلية الفنية العسكرية . نفس الأحكام بأعدام ٣ وسرية ٦٠ متهمها والانسفال الشافة مددا تراوح بين ٢٥ سنة وخمس سنوات لـ ٢٩ متهمها . ثم رفع الحكم وأسبابه الى الرئيس نور السادات للمصدق عليه .

أدت المحكمة الى استأجاب حكما

قصاصات من الصحف التي تناولت قضية «الفنية العسكرية»

الفصل الثاني

«الشاهد»

من أعضاء التنظيم



إن السياسة الأمنية تعتمد أحياناً على «المصدر» في ضبط الجريمة، وكلمة المصدر تطلق على العنصر المتعاون مع جهات الأمن في مواجهة المتهمين، والمصدر يكون عادة من المختلطين بالمتهمين والعالمين بأحوالهم، وهو عادة ما يتم إعدادده بطريقة خاصة حتى يكون مناسباً لضبط الجريمة والوقوف على أبعادها.

إلا أن المصدر في هذه القضية لم تصنعه وزارة الداخلية وإنما هو من صناعة التنظيم المضبوط ذاته، وقد تربى بين أحضانه وبإيعاه على السمع والطاعة ولم يكن لوزارة الداخلية جهد في إعدادده؛ بل على العكس فإن وزارة الداخلية والعديد من الجهات الرسمية لم تصدق هذا المصدر حينما ذهب إليها للإرشاد عن التنظيم.

من أجل ذلك فقد كانت تلك القضية نقطة تحول لدى الرئيس «أنور السادات» في نظرته إلى الأمن الداخلي وإلى أمنه الشخصي، فقد حرص بعدها ولمدة عامين على تطوير سياسة المعرفة والمعلومات، إلا أنه لم يستمر طويلاً في هذا الطريق، فقد عانت وزارة الداخلية في ظل عهد اللواء «النبوي إسماعيل» من حالة ارتقاء كامل سيظهر أثرها بعد ذلك بين صفحات هذه الموسوعة وحتى ننتهي إلى أن هذا الارتقاء كان سبباً في قتل الرئيس السادات في يوم عيده واحتفاله بنصر 6 أكتوبر.

المهم أن هذا الشاهد (المصدر) قد فجر لدى الأجهزة المعنية والمسئولة قضية مشكلة القصور في المعلومات.

الشاهد وطبيعته الدينية:

دخل الطالب «أحمد أحمد حامد الرجال» إلى الشهادة مقدماً لها بعدة آيات قرآنية وكأنه لم يكن من عناصر هذا التنظيم والمؤمن بمبادئه فقال:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يٰۤاٰدٰمُ اِنَّا جَعَلٰنَكَ خَلِیْفَةً فِی الْاَرْضِ فَاٰمُرُکَ بِالنَّاسِ بِالْحَقِّ﴾

﴿اِنَّ اللّٰهَ یَاْمُرُکُمْ اَنْ تُوَدُّوْاْ اَلْمَآثِنَتِ اِلٰی اَهْلِهَا﴾

ثم قال:

«إن المبدأ الذي أعتقد فيه وأسیر عليه في هذه الدنيا أني لا أخاف على الإسلام من أعدائه بل من أديعائه، وكنت أقرأ في كتاب القومية.. وكنت أعلم أن الحركات التي قامت باسم الإسلام الإسلام منها براء».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

(ملحوظة: ظل هذا الشاهد عضواً قيادياً في التنظيم حتى تاريخ اقتحام
الفضية العسكرية وبداية قتل الجنود).

كانت هذه هي المقدمة التي استعرض بها الشاهد «أحمد أحمد حامد الرجال» شهادته. وقد جاءت شهادته في عشرين صفحة كاملة إلا أن الباحث يستطيع أن يستنتج منذ اللحظة الأولى أن الشاهد كان يعاني من الخضوع لدائرة الاتهام واللوم النفسي، فحاول أن يبرر الهدف من شهادته في مقدمة شرعية طويلة، فقال إنه قد تعرف على أحد المتهمين وهو «محمد باشا» وعلم منه أن هناك محاولة لقيام دولة إسلامية في مصر وهنا استطرد الشاهد فيما نصه:-

«وكان خوفي على الإسلام أولاً وعلى مصر ثانياً هو الدافع والأمر الذي جعلني أظاهر أنني من ضمن أعضاء التنظيم، وقد قال الله تعالى في سورة النساء الآية 91 أنه: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ اَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا اِلَّا خَطَاً﴾».

ورود أيضًا في الكتاب: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾.

وهذا هو اقتناعي شخصيًا والذي أعلنه أن من يعصي كتاب الله فهو مجرم، كان خوفي على الإسلام هو الذي جعلني أظهار بالانضمام إليهم ولم أستطع الإمساك بأي خيط، إلا أنني خفت على المسلمين فكان بلاغي حينما اكتشفت أول خيط مادي وأنا أضع على قدم المساواة المسؤولين في رئاسة الجمهورية كمسؤولية من فعل ذلك في الفنية العسكرية لأنني أبلغت الساعة 10.50 دقيقة.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

إلى هنا انتهت المقدمة التي صنعها الشاهد وأنا أرى أن نتقل بالقارئ بعد أن اختصرت المقدمة إلى مضمون الشهادة مباشرة..

س: من المحكمة/ ما الذي حدث؟

ج: في يوم 16 في قطار 20، 11 أبلغني «محمد الباشا» أن تعال نروح إلى القاهرة، فقلت طيب، وكانت محاولاتي الأولى عاوز أكشف أي دليل مادي فرحت معاه في قطار الساعة 11.20 ورحت أنا و«محمد الباشا» و«محمد خليفة» و«محمد جاد» وفي محطة رمسيس ركبنا المترو ورحنا عين شمس وبعد كده قعدنا في مطعم وكان «محمد الباشا» يخرج من المطعم ويرجع وبعدين ركبنا تاكسي ورحنا محطة رمسيس ورجعنا إلى الإسكندرية و«محمد الباشا» قال لازم تيجي بكره، الساعة 6.15 ركبنا من الإسكندرية وجينا احنا الأربعة واثنين كمان وجينا في القطار ونزلنا في محطة رمسيس ومشينا أنا و«محمد الباشا» ومعرفش راح فين «خليفة وجاد» وبعدين ركبنا تاكسي ونزلنا في قهوة في ميدان العباسية وبعدين اخترقنا الميدان وقعدنا في الجنية، واحنا وصلنا القاهرة الساعة 9.30 ووصلنا الميدان الساعة 10.15 والساعة 10.20 جه واحد قصير ومعاه شنطة وعرض خطة الهجوم على الكلية الفنية فأدركت أن الإسلام سيتورط في قضية وأنا أدرك ما جاء في سورة النساء وكانت الآياتان هما اللي أوضحتالي الطريق وعرفت أن هؤلاء القوم مضللون ولما وجدت الدليل المادي أبلغت على طول فرحت لرئاسة الجمهورية بتاكسي ورحت قلت لهم انقذوا الموقف لأنهم هيورطوا الإسلام، وخير لنا أن نحيا لننشر تعاليم الإسلام، وكانت الساعة 10، 50 ولقيت رقيبين فقلت لهم فيه أمر خطير جدًا أرجو أن

تتحركوا بسرعة وأخذوا كلامي باستهتار وقلت الأمر مش محتاج كلام لازم تروحوا هناك وبعدها بشويه طلعتوني فوق قابلت عقيد ثم عقيد يروح واحد وبعد نص ساعة ييجي واحد ونزلوني الساعة 11.30 ركبت عربية ورحت مباحث أمن الدولة الساعة 12.40 وهناك قابلت الأستاذ «ثروت إدريس» المقدم قال احنا بعثنا عربية للكلية الفنية ومفיש حاجة انت بتضحك علينا فقلت له أنا وضعت الأمر أمامكم ولحد الساعة 1.30 أخذني ورحنا للواء «سيد فهمي» فأخذ مني شوية أقوال وبعدين قعدت في مباحث أمن الدولة 16 أو 17 يوم تقريباً لأن مليش إقامة في القاهرة وأجريت التحقيقات معي.

س: أول علمك بالتنظيم كان قبل الحادث بأد أيه؟

ج: كان فيه كلام كده وجه «محمد الباشا» في أواخر ديسمبر ولما راقبته قال مفيش كلام من ده وبعدين عدت عليه لما شفت منه حركات مريبة وده كان قبل الواقعة بأسبوعين أو عشرة أيام.

س: ما الحديث الذي دار بينك وبين «محمد الباشا» في أواخر ديسمبر؟

ج: هو يقول الأوضاع في مصر غلط واحنا نبغي إقامة دولة إسلامية ويقول احنا ليه لانحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

س: احنا يقصد مين؟

ج: يقصد المسئولين في مصر.

س: هل قال لك إن هناك تنظيم يهدف لإقامة دولة إسلامية في أواخر

ديسمبر؟

ج: هو قال حاجة زي كده.

س: ألم تناقشه في ذلك؟

ج: جبت له قرآن وأحاديث فقال أنا بضحك عليك ومفיש حاجة.

س: هل «محمد الباشا» في آخر ديسمبر عرض عليك الانضمام لهذا

التنظيم؟

ج: أيوه.

س: ألم يذكر لك من الذي يقوم بالتنظيم؟

ج: لا.

س: سألته في هذا فرفض الإجابة؟

ج: أيوه قال فيه واحد كبير بيقد مع الوزراء.

س: هل حاولت أن تستوضحه عن هذا الكبير؟

ج: أيوه ورفض الإجابة.

س: هل سألت عن أهداف التنظيم؟

ج: قيام دولة إسلامية.

س: اشرح لنا الدولة الإسلامية دي؟

ج: نحطم القانون الفرنسي ونمشي كتاب الله ورسوله مصدر التشريع وازاي أكون مسلم أو بالأصح عربي ومحكمش بكتاب الله.

س: ألم تستعلم عن شخصيات التنظيم؟

ج: قال بس إن واحد ماسك التنظيم كبير ويجلس مع الوزراء وممنوع أي عضو يعرف أي عضو آخر.

س: ألم تستوضحه عن الوسائل التي سيسلكها التنظيم لقيام الدولة الإسلامية؟

ج: في أواخر ديسمبر عرض الفكرة وأنا ناقشته فقال خلاص ومحصلش استفاضه في الحديث وده كان قبل الحادث بأسبوعين.

س: لماذا كان يتشكك فيك في أواخر ديسمبر؟

ج: لأنه عرض الرأي وأنا جبت له الحجة بالحجة فهو ابتدى يتصل مني يعني يقول لي دولة إسلامية أقول له طيب ما هي الدولة القائمة دلوقتي دولة إسلامية فعرف إن أنا مش موافق على كلامه ونسيته لحد ما اتصل بي قبل الحادث بأسبوعين.

س: سيبته من أواخر ديسمبر إلى ما قبل الحادث بأسبوعين؟

ج: أيوه.

س: من بدأ بعد ذلك بالاتصال؟

ج: أنا بدأت الاتصال وشفته كان يتكلم مع بعض الزملاء فكنت أقول له اييه اللي بينكم وبين بعض فهو أعاد الكلام الي سبق أن قاله لي وأنا شكيت فيه وتظاهرت بقبول الحديث عشان أكشف ما وراء هذا التنظيم.

س: كان بيتصل مع مين من الطلبة؟

ج: كان «محمد جاد» و«محمد خليفة» و«محمد الباشا» يقول طالما حتيجي في التنظيم يبقى لازم سمات معينة يعني لا أتعامل مع البنوك ولا أشتري شهادات استثمار وأتحفظ بلبسي في الوضع الإسلامي.

س: «محمد الباشا» كان بيتصل بأحد غير «محمد خليفة» و«محمد جاد»؟

ج: لا بل منعني أتصل بيهم وقال أنا أميرك وأي حاجة اتصل بي.

س: متى قال لك أنا أميرك؟

ج: في المرة الثانية قبل الحادث بعشرة أيام.

س: ألم يقل لك عن وسائل التنظيم في إخراج فكرتها إلى حيز التنفيذ؟
ج: قال بالقوة.

س: ما هي مظاهر القوة التي كان يقصدها «محمد الباشا»؟
ج: معرفش.

س: ألم تستوضحه ما هي مظاهر القوة؟

ج: هو قال القوة بتجمع الأفراد ولهم الصفات الي قولتها.

س: التجمع ده مرحلة تنظيم لكنك تقول أنك تشككت في نوايا «الباشا»
وقالك القوة ملحوظة في هذا التنظيم ألم تستوضحه أي نوع من القوة؟

ج: القوة على اختلاف أنواعها.

س: ألم تسأله ما هي مظاهر القوة.. هو قالك إن استعمال القوة ملحوظ.. إيه مصدر القوة؟

ج: القوة البدنية.. وفهمني إني ماسألش عن أي حاجة إلا ساعة الصفر وقال ساعتها حتعرف كل حاجة.

س: ألم تسأله أن الالتجاء إلى القتل كان من وسائل إخراج وسائل التنظيم لحيز التنفيذ؟

ج: لا.

س: ألم تسأله عن كيفية إقامة دولة إسلامية بالقوة؟

ج: لا هو قال اهتموا بالتربية البدنية.

س: يعني عاوز يقيم دولة ويستعمل القوة.. ما هي القوة التي يستعملها ألم تستفسر منه عن نوع القوة المطلوبة؟

ج: أنا استفسرت منه قال القوة البدنية ما تحولش تستفسر عن أي حاجة وساعة الصفر حستعرض لك كل حاجة وأأمرك وانت تنفذ.

س: ألم تتشكك في أن اتجاهه مخالف للقانون؟

ج: القوة ده يمكن تكون السلاح لكن محصلش تدريب على السلاح.

س: أنت في حديثك لما قال عن القوة ألم تسأل أن هذه الوسائل إجراء مخالف للقانون؟

ج: «محمد الباشا» لم يصرح لي إلا بحاجات بسيطة وقال إنها دعوة بالإسلام وكان خوفي على الإسلام هو اللي دفعني لكده.

س: ألم تفهم أنت أن هذه القوة عمل مخالف للقانون؟

ج: لا ما فهمتش.

س: إبيه اللي خلاك تشككت فيه؟

ج: اليساريين والشيوعيين حطين المذهب الشيوعي.

س: ملكش دعوة بالشيوخيين أنت اييه اللي خلاك تشككت فيه؟

ج: قال الإسلام أمرنا نعمل حاجة معينة وأنا أعرف إن منطقته يتنافى مع الدولة الإسلامية.

س: اييه هي القوة؟

ج: إنه عاصي للحكومة.....

س: حدد متى قال لك هذا الكلام؟

ج: قبل الواقعة ب 14 أو 10 أيام.

س: لما تشككت في نوايا «محمد الباشا» لماذا لم تلجأ لجهات الأمن وتبلغهم؟

ج: في الكلية كذا اتجاه بأفكارهم الصارخة ويشتموا رئيس الجمهورية ولم أكتشف دليل مادي بشأن أبلغ وإلا يقولوا إني مجنون.

س: متى أدركت الدليل المادي؟

ج: لما عرض عليّ الخطة واستأذنت بشأن أصلي العشاء وأخذت تاكسي وروحت المحافظة وبعدين قلت يمكن مش موجودين ويمكن ما يخدوش الأمر جد فقلت لسواق التاكسي نروح رئاسة الجمهورية قال مش حيدخلوك وبعدين رحنا رئاسة الجمهورية.

س: متى وصلت رئاسة الجمهورية؟

ج: الساعة إحدى عشر إلا ربع وبلغت النقيب الساعة 11.10.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

وهنا رُفعت الجلسة حيث قام المتهمون بتأدية صلاة الظهر ثم أعيدت الجلسة للانعقاد.

إن ما سقناه من نص أقوال «المصدر» الذي أبلغ عن هذه القضية يؤكد أن هذا الشاهد «المصدر» قد وقع تحت ضغط نفسي شديد - فليس صحيحًا أنه ذهب للإبلاغ عن التنظيم خوفًا على الإسلام من الأعداء أو خوفًا على مصر.. إنما الحقيقة أن الحماس قد غلبه كما غلب الكثيرين من الشباب فانخرط فعلاً في التنظيم.. ذلك أن فكرة التنظيم

السري والانتفاء إلى راية إسلامية كثيرًا ما تشيع لدى الباحثين عن الانتفاء مركبًا نفسيًا ضائعًا وهي بالنسبة لهم أكثر من هم كانوا يهتمون به ويتعبون من أجله كل ذلك يحدث فقط في ظل أنظمة تضيق على الناس السبل التي يعبرون من خلالها عن طموحاتهم وتطلعاتهم فليس هناك من الأحزاب مثلاً من يأمل أو يتوقع وصول واحد منهم إلى سدة الحكم - وما كانت فكرة المنابر في عهد الرئيس الراحل «أنور السادات» إلا نوعًا من أنواع تقليد الغرب في الشكل ومحاولة إظهار وجه مصر الديمقراطي ولو من الناحية الشكلية.

صحيح أن «أنور السادات» اهتم كثيرًا بحقوق الإنسان ولم تشهد سنوات حكمه إلا عددًا قليلًا من الاعتقالات، إلا أن ذلك لم يكن من منطلق الإيمان بالديمقراطية بقدر ما كان ذلك انطلاقًا من رغبة لديه في خلق نظام حكم من الحكمة والذكاء يتميز عن سابقه...

فالتمييز لا الإيمان هو ما كان يبحث عنه «أنور السادات».

من أجل ذلك ظل المرض كامنًا في نفوس الشباب وظلوا يتطلعون إلى الانتفاء لأي انتفاء، ولو كان ذلك على حساب الاستعداد النفسي... فإذا كان الانتفاء المطلق لدى الشباب هو غاية الغايات فياحبذوا لو كان ذلك تحت مظلة إسلامية عميقة الأثر براءة الشعار... وفي هذا درس للشباب أن يكون المبلغ عنهم هو من دعاهم إلى التنظيم ثم ها هو يتنصل منهم ويضع القيد في أيديهم ثم يتهمهم بالإفساد في الدين.

هذا هو الشعور الكاذب الذي أصاب «المصدر» «أحمد الرجال» وقد أصاب كثيرين من بعده كما سنرى في قضية «الجهاد الصغرى» عام 1979 فكان المصدر فيها هو أحد صناع التنظيم والذي أصبح فيما بعد هو المصدر المبلغ عن التنظيم.

نعم كان «أحمد الرجال» أحد أعضاء التنظيم.. اندفع وراء الانتفاء الكاذب والشعور الفياض والراية الجميلة «راية الإسلام» ثم وجد نفسه أمام اقتحام مبنى «الكلية الفنية العسكرية» وأنه بدلًا من مجرد الإشباع النفسي فإنه سيكون مسئولاً عن دماء أبرياء فذهب للإبلاغ، وعلل سكوته طوال الفترة السابقة على الإبلاغ بأنه كان يبحث عن الدليل، وهو تعليل غير مقبول من الناحية المنطقية إلا أن المحكمة والوزارة والرئيس «السادات» كانوا على استعداد لقبول هذا التبرير حتى تستقر الأمور وتستمر المحاكمة

ولا يرجع الشاهد عن شهادته لاسيما وأن النتيجة القانونية واحدة مادام الشاهد قد عدل عن موقفه التنظيمي قبل القبض عليه أو القبض على التنظيم...

إن ما سقناه من تفسير لنفسية الشاهد هو الأساس الذي سيفسر بقية مواقف الشهود «المصادر» في القضايا التالية.. فأردنا أن نبين هذا الأمر منعاً للتكرار في الأجزاء التالية.

ونعود الآن إلى أحداث القضية - ولنا أن نسأل لماذا لم يهتم وزير الداخلية بهذا البلاغ الذي قام به «المصدر» ولماذا تعامل معه بهذه البساطة؟! ولماذا لم يهتم حراس الرئيس؟! ولماذا بذل المصدر «الشاهد» كل هذا الجهد لإقناع المسئولين؟!...

إن هذا التراخي من وزارة الداخلية في ذلك الوقت كان السبب في نجاح عملية اقتحام مبنى الفنية العسكرية، واستمر هذا التراخي بصورة مستمرة حتى كان السبب الوحيد والحقيقي في قتل الرئيس «محمد أنور السادات» ومن العجيب أن قادة هذه الفترة ورموز الأمن فيها أصبح يُشار إليهم فيما بعد على أنهم من خبراء مكافحة الإرهاب - ولكن الحقيقة أن هذه الفترة كانت تعبر عن الفشل الأمني الكامل... وانعدام المعلومات حتى على مستوى الأمن القومي - وحتى على مستوى معالجة الظواهر الاجتماعية كالفتنة الطائفية وغيرها وهو ما كان يسند النظام السياسي مع الأسف إلى جهات الأمن وما زال.

عودة إلى أحداث القضية وأقوال الشاهد...

لقد تقابل الشاهد «المصدر» مع أفراد من الحرس الجمهوري وأخبرهم بالخطة وطلب منهم إنقاذ الموقف حسبما ورد في أقواله، إلا أنهم استاءوا منه وعلى حد تعبير المصدر:

«بدا منهم حركات استياء» «يعني مش مصدقين»

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

وفي تعبير آخر قال المتهم:

«إنهم كانوا يبصوا من تحت لفوق وأنا أقوله أرجوك اتحرك وبعدين اتريق عليّ بعد كده».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

يؤكد هذا الرد الذي أبداه الضابط في مواجهة المصدر «أحمد الرجال» ما سبق وأن ذكرناه من أنه لم يكن يدور في مخيلة أحد في ذلك الوقت أن يُقدم مجموعة من الشباب على فكرة الانقلاب العسكري من زاوية إسلامية أو الانقلاب العسكري بصفة عامة. لقد ظل «المصدر» يلح حيث تقابل مع أكثر من عقيد وذهب إلى أمن الدولة وتحدث إلى الباحث العامة مع العقيد «ثروت إدريس» كل ذلك قبل الاقتحام بوقت كبير، ومع ذلك تم اقتحام الفنية العسكرية بالفعل، وتمت السيطرة عليها، وتم قتل الضباط والعساكر على النحو الذي ورد في التحقيقات.

لقد قام الرئيس «السادات» بعد هذه الواقعة بتغيير الهيكل الأمني، وقد بدأ بوزير الداخلية في هذا الوقت فلم يتسبب «أحمد الرجال» في القبض فقط على المتهمين وتقديم القضية إلى المحكمة، ولكنه تسبب أيضًا في تغيير الجهاز الأمني بأكمله وخرج «أحمد الرجال» من هذه القضية ليستمر في الحياة في مدينة كفر الدوار في البحيرة حتى يومنا هذا.



وحتى تتضح الصورة علينا أن نعرف وقائع الدعوى تفصيليًا ومن أقوال الذين عاصروها ونرى أن أفضل من يتحدث في هذا الموضوع هو الرائد «أحمد شفيق بسيوني» والذي كان مدرسًا بقسم الميكانيكا وقتئذ.. يقول:

«أنا كنت موجود في مكتبي يوم 18 / 4 بصفتي ضابطًا والساعة 12.30 انقطع النور في الكلية والساعة 1.45 اتصل بي العسكري «حمدي عبد الظاهر» من قوة حراسة البوابة الخلفية وقال إن مجموعة من الأشخاص المدنيين هاجمت حراس أسوار الكلية واستولت على أسلحتهم ويطلقون النار منها - فأمرت بإطلاق نوبة إنذار - ورحت إلى المقدم «فاروق حمودة» واتخذنا من إحدى الغرف مقرًا لإصدار الأوامر لكي نسيطر على الموقف وفي الطريق سمعنا أصوات طلقات نارية في أرجاء الكلية وعلى دفعات وكنا نحذر الطلبة لعدم مبارحتهم العنابر وعودة الموجودين منهم داخل قاعات التدريس إلى العنابر فورًا - وكلفت النقيب «محمد عبد القادر» بتشكيل قوات لمواجهة المهاجمين وضبطهم وقد قام بذلك وضبط عدد منهم على مراحل ثم رحل بعد كده كتيبة الإدارة وفي أثناء التوجه إليها شاهدت مجموعة مصابة من الجنود، كما أن الرائد «العيسوي» أصيب أيضًا ولما وصلت الكتيبة لقيت الرائد «ظريف غبريال» متحفظ على أحد الجناة

وقد تم ضبط 15 شخصًا من بينهم «مجدي محمد سليم» و«محمود خلاف» وتمكن النقيب «يسري النحاس» وبعض زملائه من ضبط أربعة آخرين عند محاولتهم اقتحام ميس الضباط وقد جرى تفتيش هؤلاء ووجدنا كروكي لمبنى كلية الطيران وورقة بها أسماء الضباط للعمل بالكلية الفنية ليلة الحادث وتبين من البطاقات الشخصية أن المدنيين طلبة بجامعة الإسكندرية وضبطت حقائب بها ملابس عسكرية وضبط أيضًا خناجر ومطاوي وكذلك الأسلحة النارية التي استولى عليها المهاجمون وعند وصول المسئولين ورجال الشرطة العسكرية كان قد تم السيطرة على الموقف - وأبلغني النقيب «مدحت فخري» أنه عثر بمدرج الفتح بالكلية على أقفال ومطاوي وأدوات طبية ومأكولات وكذلك كشكول محاضرات، وعند فتح الكشكول تبين أنه مدون به أسماء مجموعات من طلاب الكلية كلف كل منها بمهام معينة للاستيلاء على إذاعة الكلية والبوابة الخلفية وكابينة الإشارة والنفق الهوائي ومبنى المدرعات كما أن به رقم 12 ويرمز على ما أعتقد إلى ساعة الصفر وفتشنا دواليب الطلبة فعثر بداخلها على حبال وأوراق مهمة».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

إذن فقد تمت الخطة ولم يفلح ذلك البلاغ الذي قام به المصدر، ومع ذلك لم تنجح خطة الاقتحام وتم القبض على الأفراد بسهولة رغم عنصر المفاجأة، وقد وصل عدد المقبوض عليهم إلى تسعة، وتمت السيطرة على كل شيء حتى قبل وصول الشرطة العسكرية، وقد وصل عدد الجرحى والقتلى على حد أقوال الشاهد الرائد «أحمد شفيق بسيوني» سبعة وعشرين جريحًا وستة متوفين على حسب تعبيره.

فهل تشير هذه النتيجة وذلك الإخفاق في تنفيذ الخطة إلى حجم الخيال الذي أصاب الأفراد في ذلك الوقت أم تشير إلى أن الحالة النفسية لدى المتطلعين إلى الحكم الإسلامي قد صورت لهم الأمور على غير حقيقتها أم أنها تشير إلى أن الذين فعلوا ونفذوا هذه الخطة لم يطلبوا من نتيجة إلا مجرد أن يظهروا بصورة المجاهدين الإسلاميين الأوائل؟ على أي الأحوال فإن القارئ لهذه الأحداث بنصها عليه أن يفكر في مدى جدية هذه القضية ومدى جدية من خططوا لها.

ثم نعود إلى الشهود، فيشهد المقدم «فاروق إبراهيم محمد حمودة» في قسم الطبيعة في الكلية بذات شهادة سابقة بل إنه يشهد بأنه قد تم القضاء على الحركة تمامًا حتى قبل أي

تدخل خارجي، وأكد أن انتهاء العملية قد تم بعد ساعتين ونصف الساعة أي الساعة الثالثة، ذلك أن وقت إطفاء النور كان في الساعة الثانية عشرة والنصف تمامًا.

وقد تم سؤال المقدم «فاروق إبراهيم» عما إذا كان يمكن استعمال البنادق الموجودة في الكلية فوراً من عدمه، فأجاب الشاهد إنه يمكن استعمالها فوراً إلا أن بعض الذين استخدموا البنادق لم يتمكنوا من استخدامها على النحو الصحيح وعلى حد تعبير الشاهد...

(واحد من المهاجمين حط الخازينة غلط)

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

إذن فإن معالم الخطة قد اتضحت بل إن الذين خططوا لها تركوا أساءهم في كشكول من كشاكل الطلبة ولم يتدربوا على الإمساك بالسلاح. فما هي علامات هذه الخطة وفقاً لشهادة الشهود؟

يوضح الشاهد «محمد عبد القادر أمين» وهو برتبة نقيب ورئيس الشؤون الإدارية أن خطة المهاجمين للكلية الفنية كانت تتلخص في تقديم أفراد إلى مخزن السلاح مستخدمين بندقية آلية ثم يقوم أحدهم بتسليم السلاح إلى بقية الأفراد غير المسلحين ليقتحموا الكلية ثم يسيطروا عليها بعد أن يقوم أحدهم بتخدير طاقم حراسة الكلية، وبعد أن يسيطروا عليها بمساعدة الطلبة المنضمين إليهم من داخل الكلية تقوم المجموعات بتنفيذ بقية الخطة خارج نطاق الكلية.

وقبل أن نتحدث عن بقية الخطة علينا أن نشرح أن الخطة المضادة وهي الخطة التي وضعها النقيب «عبد القادر أمين» وفقاً لأقواله أمام المحكمة من أنه كون جماعتين تحت قيادته على هيئة كردون أمام مبنى الطلبة، وأوقف ضرب النار من ناحيته حتى يقف على مكان ضرب النار المواجه، ثم نجح بالإمساك بـ «هاني عبد المقصود» وهو أحد المهاجمين لمخزن السلاح، وعلم منه أن السلاح الموجود مع الأفراد هو سلاح الكلية، فاتجه بالمجموعتين إلى الملعب ونجح في اقتحامه بعد نفاذ ذخيرة المهاجمين، ثم اعتقل ثلاثة أفراد منهم أتبعها باعتقال فردين آخرين، ثم قامت المجموعة التي تتبعه بالقبض على «محمود خلاف» أحد المهاجمين، وكانت الخسائر عبارة عن مجموعة من الجرحى والقتلى.

ونسوق إلى القارئ نص شهادة الضابط الذي أشرف على عملية المواجهة:

يوم الحادث أنا كنت في غرفتي والساعة 1.5 استغاث بي أحد الجنود وقال إن فيه أعيرة نارية داخل الكلية فاتجهت إلى مبنى لواء الجنود وفي الطريق كانت فيه نيران كثيفة في مواجهتي من مواقع متعددة، فعملت ساتر بسور قسم الرادار واستنجد بي الجنديان القائمان على حراسة هذا المبنى وقالوا إن مجموعة من المدنيين احتمت بداخله وفي الوقت ده لقيت شخص يتقدم نحو مخزن سلاح الجنود اللي فيه أسلحة متنوعة - والفرد ده كان يضرب آلي ووقفت مكاني جنب السور وكان ذخيرته نفدت - فهجمت عليه وقبضت عليه وكان يحاول ضرب عسكري بالسونكي والفرد ده اسمه «هاني عبد المقصود» وأخذته حاولت أعرف منه معلومات ما أمكنش ولما سلمته كان ضرب النار بطل وخرجت لقيت ضرب النار متواصل فرجعت بسرعة وقدرت أمسك اثنين وكان معاهم خناجر، واحد منهم اسمه «زيتون»، ورجعت أسلمهم للضابط النوبتجي وكانت الأوامر نهاجم الأفراد الموجودين، وكونت جماعتين تحت قيادتي وتحركت وتسلموا السلاح وعملت كردون على الطلبة علشان أحمي الطلبة من المهاجمين دول، وقلت للأفراد ممنوع ضرب النار لأنه بدأ يستمر ولما العساكر مضربتش النار حددت مكان ضرب النار ولما مسكت «هاني عبد المقصود» عرفت إن السلاح اللي معاه سلاح الكلية وتوقعت إن الأفراد معاهم سلاح من عندنا وعملت كردون على الملعب وكان يطلع علي ضرب نار آلي من الملعب وأنا أضرب ضرب فردي وانتظر ضرب النار لما الذخيرة نفدت فجبت مجموعتين واحدة يمين وواحدة شمال واقتحمت الملعب لقيت هناك ثلاثة أفراد منهم «وجدي سليم» وكان طالب مصاب في كتفه من سونكي ملوث بالدماء لأخره، وجبت ثلاثة أفراد اثنين مدنيين وواحد لابس لبس عسكري وسلمتهم للضابط النوبتجي وكان الوقت ده جميع الأجهزة وصلت - وهناك مبنى جاري إنشاؤه اسمه مبنى الصواريخ خلف الاستاد لقيت هناك فردين جبتهم وسلمتهم للضابط النوبتجي وأي حاجة تحصل تبجي الأفراد تبلغ، وجاني عقيد من الشرطة خارج سور الكلية وقال فيه واحد مدني في الخارج فرحت لقيته أسمر اللون متوسط الطول اسمه «السحيمي» فقبضت عليه

ولقيت عربية في الشارع حطيته فيها ولما فتشته لقيت معاه كروكي للكلية وخنجر وحبال وسلمته للضابط النوبتجي ولما رجعت لقيت المجموعة الي معايا قبضت على طالب اسمه «محمود خلاف» ولقيت عساكر من بتوعي مرمين على الأرض والدماء تنزف منهم وفيهم الروح وجاوت إسعافهم وأنا خارج من الكلية قالوا لي إن فيه ناس في المبنى بتبص فعملت كردون من 150 فرد وحاولنا نقبض عليهم فلم يمكن وسبنا هذا المكان للصباح مع حراسة كاملة وفي نفس الوقت بلغني إن فيه ضرب نار عند أت-ت والمبنى له طرقة ومدخلين والفرد منهم كان مدرب تدريب جيد وعملت كردون لغاية لما اقتحمنا مبنى الميس وأخرجنا فردين «محمد عشرة» وواحد اسمه «مصطفى» من البدروم ومبنى أ-ب كان فيه فرد ضرب واحد بالسونكي في رقبته وأصيب هذا الفرد وقدمناه للشرطة العسكرية وكان فيه مجموعات ثانية في الكلية وكان مدير الكلية وصل.

س: حدد لنا أسماء الجناة الذين عرفتهم؟

ج: «هاني عبد المقصود» كان لوحده وضبط داخل لواء الجنود بالقرب من مخازن الذخيرة والأسلحة و«مجددي سليم» ومعاه اثنين مدنيين أعرفهم شكلاً بس لكن أسماءهم لا. «السحيمي» خلف السور الرئيسي بتاع الكلية خارج الكلية و«محمود خلاف» اتمسك عند الباب الخلفي داخل الكلية ومعاه سلاح و«محمد عشرة» ومعاه «مصطفى» عند المبنى ومعاهم بندقية آلي.

س: الأشخاص دول كان معاهم أسلحة؟

ج: أيوه «هاني» كان معاه بندقية.

س: هل هي من أسلحة الكلية؟

ج: جميع الأسلحة من الكلية و«زيتون» معاه حبل وخنجر وضبط في مبنى الرادار و«مجددي سليم» ضبط في الملعب ومعاه خنجر وبندقية آلي وكان معاه اثنين مدنيين والسونكي كان ملوث بالدماء و«السحيمي» كان معاه خنجر وحبل و«خلاف» كان معاه بندقية آلي و«عشرة» معاه بندقية آلي وكان معاه «مصطفى».

س: معرفتش مصطفى إيه؟

ج: أسمر اللون وكان مصاب بنيران في ظهره.

س: كيف توصلوا إلى الأسلحة النارية؟

ج: بعد ما ضربوا الأفراد العساكر بالخناجر وقضوا عليهم أخذوا الأسلحة.

س: قررت أنك علمت بوجود مدني في المهمات وأنه طعن أحد الحراس

هل عرفت من هو هذا الشخص؟

ج: لا.

س: هل عرفت الشخص المختبئ تحت عريّة الرادار؟

ج: «محمد زيتون».

س: هل «زيتون» هذا فعل شيئاً؟

ج: لا وأخطر واحد فيهم «هاني عبد المقصود».

س: هل شفت «سعد دريالة»؟

ج: لا بس علمت إن «سعد دريالة» أخذ طالب ومعه جاتوه وراح عند الباب

الرئيسي عند غرفة الجيش وقال ضابط عظيم بيقول حط الطالب ده في السجن

وخذ الجاتوه ده أكله لجميع الأفراد.

س: أين ذهب «سعد دريالة» في هذه الليلة؟

ج: علمت أنه هرب من الكلية.

س: أتم يفعل شيئاً خلاف موضوع الجاتوه مثل سؤاله عن نظام

التحويلة؟

ج: هو راح قبل كده وعامل التحويلة بيسأله فقال له أنا بعمل مشروع عليها.

س: ذكرت في التحقيقات اسم «مصطفى يحيى» فهل هو الذي كان

مع «محمد عشرة»؟

ج: «مصطفى» الي كان مع «عشرة» طويل الجسم وقمحي.

س: تعرفت على «خالد إبراهيم سالم» لكن مقلتش عليه؟

ج: أنا ذكرت الأسماء البارزة يعني «هاني عبد المقصود» لا ينسى حتى بعد مائة سنة.

س: «محمد السيد سليم» هل تذكره و«أحمد إبراهيم جمال» ذكرتهم في التحقيق فأين ضبطا؟

ج: فيه أربع أشخاص ثانيين أظن «عبد الحليم السيد».

س: هل شاهدت «عزت الأناضولي» ليلة الحادث؟
ج: لا.

س: هل سمعت أن له أي دور في هذه العملية؟
ج: لا.

س: «مجدي سليم» كان معاه اثنين مدنيين هل تذكر أسماءهم؟
ج: لا أذكر.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)



هل أرهق الشهود الدفاع؟!

وفجأة وبدون مقدمات وبعد شهادة عدة شهود تقدم الدفاع بطلب إلى المحكمة كان نصه هو:

«إن الدفاع رأى أن يكتفي بأقوال الشهود في التحقيقات رحمة بالمتهمين المقبوض عليهم ورحمة بنا وبعملنا»

إلا أن المحكمة قد حسمت الأمر بقولها:

«والمحكمة رأت بأن تحسم هذا الأمر وأنها غير موافقة على طلب الدفاع»

واستمرت المحكمة في سماع الشهود حتى وصلت إلى درجة جندي فاستمعت إلى شهادته وهي تعبر عن الخطوات الأولى لتنفيذ الخطة... وعن المناوشات التي تمت عند السور وقد رأينا أن ننقل شهادة الجندي «حمدي عبد الظاهر يوسف» والذي كان معينا كفرد خدمة على سور الكلية الفنية العسكرية.

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت معين في الخدمة وطفلي النور وكان معايا اثنين خدمة فقلت لهم أنا حتصل بالكابينة وبعدين سمعت أصوات وبعد كده سمعت استغاثة الحقني يا حمدي ولقيت شخص مدني ظننت أنه طالب نايم فوق أحد الحارسين وبتتزع السلاح منه ومن خلفه مجموعة من الأشخاص حوالي ثلاثة معاهم خناجر فجريت ولحقوا بي واشتبكوا مع الجنود اللي خرجت على الاستغاثة ولقيت شخص آخر ماسك حجر يحاول يلقيه علي وضربته ببلطة حديدية وأعلنت حرس سلاح ولقيت ثلاثة أشخاص في أيديهم شنط ولما سمعوا حرس سلاح رموا الشنط ولقيت طالب لابس قميص نصف كم وداخل عليه بالبندقية الآليه والسونكي غرقان دم وأخذنا منه البندقية وبعد كده اتصلت بالمستولين وأعطينا البندقية لنعيم وأعلنت حرس سلاح في الشارع.

س: متى كنت في موقعك؟

ج : الساعة 6م.

س: النوبتجية تستمر لكأم؟

ج: للساعة 6 ص.

س: هل حصل حاجة قبل ذلك؟

ج: فيه طلبة جم عند البوابة بحجة أنهم عيانيين وعاوزين يروحوا العيادة ومشيناهم وهم 8 من داخل الكلية وكانوا عاوزين يخرجوا واحد من الكلية بحجة أن والدته توفيت.

س: هل تعرفت على أحد منهم؟

ج: تعرفت على «سعد دريالة».

س: من الذي توفت والدته؟

ج: معرفش.

س: ألم تعرف غير «سعد دريالة»؟

ج: واحد ثاني معرفش اسمه.

س: متى سمعت الاستغاثة؟

ج: مقدرش أحدد الساعة.

س: لما سمعت استغاثة حارس البوابة خرجت عليها؟

ج: أيوه.

س: الدنيا كانت نور أم ظلام؟

ج: مكشش نور.

س: ما الذي رأيته؟

ج: لقيت اللي يستغيث زميلي حسين ونايم على ظهره وفي إيده السلاح وواحد فوقه لابس قميص نصف كم يضربه.

س: هل شفت أحد من المدنيين؟

ج: لقيت واحد حاول يحدفني بحجر.

س: هل هو من داخل الكلية؟

ج: من خارج الكلية.

س: من هو الشخص اللي كان معاه السلاح الناري؟

ج: معروفش.

س: أنت قلت أنه طالب.

ج: ده طالب ومعرفوش وقمت بتسليمه.

الدفاع: س: بمن اتصلت بالتليفون؟

ج: الرائد «ظريف» النوبتجي.

س: اتصلت بشخص واحد فقط؟

ج: أيوه.

س: اللي شفتهم بينضربوا كانوا من حرس البوابة أو من حرس
السور؟

ج: من حرس البوابة و«حسين» كان على البوابة.

س: ما مقدار الأعيرة التي سمعتها؟

ج: كثيرة داخل الكلية وليس خارجها.

س: في أي مكان شاهدت «سعد دريالة»؟

ج: من داخل الكلية أولاً الساعة 8 والساعة 9.30 والساعة 10.15.

س: هل لديك معلومات عن «محمد السيد سليم»؟

ج: لا.

س: هل كنت موجوداً في موقعك في اليوم السابق؟

ج: قبلها بخمسة أيام.

س: فيه طلبية عندكم تعمل مشاريع هندسية؟

ج: أنا معرفش ومليش دعوة.

س: ما وصف السلاح اللي مع الحرس؟

ج: بندقية أميري وبها سونكي.

س: ما وضع السونكي بالنسبة للحارس؟

ج: السونكي موجه لصدره.

س: كم كانت الساعة وقت الاقتحام؟

ج: معرفش.

(نقلت بنصها وتشغيلها من محضر الجلسة)



ثم استدعت المحكمة الشاهد «نبيل مرسي علي حسين»

س: ما معلوماتك؟

ج: حصل اللي حصل والطلبة هجموا من بره على الكلية وهجموا على «حمدي»

وأنا وقفته على البوابة وأصبت من سونكي من طالب.

س: هل عرفت من هو الطالب هل هو من الكلية؟

ج: لا من بره.

س: شفت حد من طلبة الكلية؟

ج: واحد جه يسأل على زيارة اسمه «كارم».

س: تعرف «سعد دريالة»؟

ج: أيوه.

س: هل حضر على البوابة؟

ج: جه الساعة 11.

س: جه كام مرة؟

ج: عدة مرات.

س: من الذي اعتدى عليك؟

ج: «محمدي» اعتدى علي بسونكي.

س: متى كانت النوبتجية؟

ج: مكنتش نوبتجي.

س: شفت «حمدي عبد الظاهر» عند البوابة؟

ج: كان هناك.

س: هل «حمدي عبد الظاهر» شاف «كارم»؟

ج: أيوه.

س: تعرف «سعد دريالة»؟

ج: طالب في الكلية.

س: لماذا جاء عند البوابة؟

ج: يقول له زيارة.

س: متى حضر؟

ج: الساعة 11.30 بالليل.

س: هل حضر مرة واحدة؟

ج: معرفش جه كام مرة.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)



ثم استدعت المحكمة الشاهد «نعيم كامل»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت خدمة من الساعة 12 إلى الساعة 2 ولقيت كذا طالب جاين لابسين لبس الكلية ومعاهم واحد مدني والشرطة قالت لهم خشوا جوه قالوا لأ وبعدين لقينا النور انقطع وبعدين واحد قال لي هات كباية ميه علشان فيه اثنين تعبانين بره وبعدين سمعت عسكري بيصوت وسمعت نداء حرس سلاح ولقيت زميلي مرمي في الأرض وماسك سلاحه في حضنه فرحت للباشجاويز وبعدين لقينا زميل لنا ييجري وبيجري وراه ثلاثة اشتبكت مع واحد منهم

وضربته وقع على الأرض فميلت عليه علشان أجره لقيته ثقيل وزعق قال الله أكبر لقيت النار أطلقت على مصدر الصوت فاستخبيت وبيص لقيت الطالب جاي والباشجاويش ثبته ومسكوه وودوه على المكتب وأنا خلعت الخزنة لقيتها مركبه بالمقلوب.

س: سمعت استغاثة شرطة البوابة الساعة كام؟

ج: الساعة 1.

س: متعرفش إيه اللي قطع النور؟

ج: لا.

س: ماذا رأيت لما طلعت؟

ج: العسكري خدمة واقع على الأرض.

س: هل تعرفت على أحد من الطلبة؟

ج: لا

س: شفت حد من طلبة الكلية وتعرفت عليه؟

ج: شفت طالب من الكلية.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)



ويبدو أن القدرة على القتل لم تكن متعمقة في نفوس المجموعات التي قامت بتنفيذ الخطّة فيظهر من شهادة الشاهد «حسين عبد الرحمن عبد القادر» هذا المعنى.

س: هل كنت بمفردك في غرفة التحويلة؟

ج: أيوه.

س: كم واحد دخل عليك؟

ج: ثلاثة طلبة من الكلية وثلاثة بالسلاح بره والساعة 1.30 جم ودخلوا علي وأنا كنت نايم على السرير في تحويلة النادي وكتفوني بالحبال وكان معاهم ثلاث

طلبة من الفنية وكان معاهم خناجر ومسكوا الجهاز كسروه ومقدرتش أعمل حاجة وقفلوا علي الأوده وقالوا لو اتحركت حنخلص عليك». وذات الأمر يؤكده «أحمد أحمد محمود الديب»

ج : كنت بايت في الأوده مع واحد اسمه «محمد خضر» وسمعت هيصه ولقيت ناس مدنيين وطلبة من الكلية حطوا خناجر على بطني وهددونا و«حسين» «زميلي أغمى عليه».

إلا أنه ومن الظاهر أن تبايناً قد حدث في الأسلوب بين مجموعة وأخرى من ناحية العنف المتوقع، فشهادة «زكريا الصباحي خليل» وهو مساعد بالكلية الفنية تظهر عنفاً لدى بعض المجموعات.

ج : اليوم ده كنت نوبتجي في الكلية وسأمر على الخدمات بتاعة الكلية وسمعت زعيق عند البوابة الخلفية رجعت لقيت «محمد سليمان» ماسك فرد مدني معاه بندقية ومعبط عليه وقال الحقني فهجمت عليه ومسكت الشخص المدني وحاولت أنتزع البندقية وجه «رضا» وساعدني ولقينا طالب لابس ميري وماسك خنجر جه وطعن «محمد سليمان» وجي يضر بني فقفزت من قدامه وأخذت المدني ومشيت به ولقيت المساعد «فتحي أمين» جايب واحد ورحت علشان أساعده عند مباني الورشة اتلمت مجموعة من العساكر راح مطلع بندقية وضرب علينا فكل واحد جري في ناحية وأنا أصبت في أيدي ووقعت على الأرض ولقيت الصول «عبدالله» قلت له هات عربية فجاب عربية للمصابين...

ونرى أن عملية الاستنتاج العام والتي تكشف انعدام خبرة المهاجمين وغموض موقف العملية العسكرية لاقتحام الكلية الفنية العسكرية وما بعدها ربما تتضح بعد أن نسوق هذا المقتطف من شهادة «مصطفى جمال حامد» وهو رقيب معلم بالكلية الفنية وقتئذ وآخرون.



ثم استدعي الشاهد «مصطفى جمال حامد»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت رقيب حكمدار خدمة وأثناء مروري لقيت ناس واقفين عند السور قلت لهم واقفين ليه كده قالوا جايين من إسكندرية علشان فيه طالب والدته توفت وأنا بتكلم لقيت طالب جاي لابس لبس الفسحة وسلموا عليه فقلت لهم هو ده الطالب اللي بتسألوا عليه وسبتهم ومشيت وبعدين سمعت هيصة رجعت لقيت واحد مدني ماسك في أيده بلطه ومتعور في دماغه ولقيته بيرجع لورا وأنا داخل عليه لقيت أشخاص ماسكين بنادق افتكرت عسكري زميلي فندهت عليه مردش علي فندهت حرس سلاح فالشخص اللي معاه بندقية هجم علي وقال لي متحركش ورفع البندقية عاوز يضربني بيها رحت ضاربه برجلي ولقيت طالب جاي علي قلت له روح بلغ الضابط النوبتجي بصيت لقيته راح ضاربي بخنجر وعملت دفاع عن نفسي ضد الثلاثة وكلهم ماسكين مطاوي والي معاه البندقية مكنش عارف يستعملها.

س: الطالب الذي اعتقدت أن والدته توفيت هل هو من الكلية؟

ج: من الكلية.

س: هل تعرفه؟

ج: لا.

س: هل تعرف الطالب اللي طعنك؟

ج: لا.



ثم استدعي الشاهد «عبد المعبود سليم حسن»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت معين حكمدار خدمة بالكلية وتوجهت للراحة الساعة 1.40 تقريباً وصحاني فرد من أفراد الخدمة وقال لي فيه ضرب نار في الكلية فقامت بالتفتيش على خدمة السور ملقتش خدمة السور فرحت للسور الثاني لقيت

الحرس واقعين في الأرض - فدخلت جوه أبلغ عن الحادث للضابط النوبتجي وأنا داخل فوجئت بطالب في السنة الثانية بأسأله فيه اه فراح ضاربني بخنجر وحاولت أمشي مقدرتش ووقعت على الأرض وجم ثلاثة شالوني.

س: متى كانت الساعة؟

ج: الساعة 40 , 1 .

س: هل عرفت الطالب الذي طعنك؟

ج: أيوه طالب في الكلية بس مقدرش أعرفه.



ثم استدعي الشاهد «عبد الوهاب عبد الوهاب محمد»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت نايم وبعد ساعتين أو ثلاثة معرفش قمت على صوت طلقات نارية وزعيق أصوات ولقيت خمسة طلبة لابسين الأفرولات بتاعتهم بقول فيه إيه يا كابتن واحد منهم راح ضاربني بالسونكي فوقعت على الأرض وبعدين جريت على العيادة ومدرتش بنفسي.

س: هل تعرف من طعنك؟

ج: لا

س: كيف عرفت أنهم من الكلية؟

ج: لابسين كاكي.



ثم استدعي الشاهد «محمد السيد مروان»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت معين فرد أمن نوبتجي على البوابة الرئيسية فجوه واحد ومعاه اثنين من الطلبة وسعد درباله كان معاه جاتوه وزميله قال لي وزع الجاتوه على الحرس وفتح ترمس وقال ده عصير يرتقال وفرق علينا وقال وزعوا باقي الحاجة أكلوا منها الحرس

ولما فتح الترمس ناوله لزملة في سنة رابعة ناول كل واحد منا كباية وبعدين مشيوا راحوا البوابات الثانية وزعوا ومشىوا وفوجئت بالنور انقطع وحضر بعدها الشهيد الي استشهد في ساحة الشرف والكرامة وقال يا مروان فسارعت إليه فقال إن العساكر اشتبكوا مع الطلبة وأفراد قوة حراسة الكهرباء مصابين فذهبت معه إلى الرائد «عيسوي» وخذنا ورحنا غرفة الكهرباء لقينا المصابين جوه وفتحنا لهم ورحت أجيب لهم عربة الإسعاف من الحمله وأنا رايح طعنت.

س: من كان يحمل الجاتوه؟

ج: سعد درباله والترمس شايله طالب في سنة رابعة.

س: هل تعرف «دربالته» من قبل؟

ج: أيوه

س: إيه حكاية الجاتوه والترمس؟

ج: علشان يحطوا طالب في الحبس وقلت دول كويسين بيوزعوا جاتوه.

س: سمعت كلمة مخدراتى؟

ج: في التليفزيون.

س: لما سئلت في النيابة؟

ج: بعدما سئلت.

س: شفت الضابط «عيسوي»؟

ج: شفته في الكلية.

س: شفته ساعة ما أصيب؟

ج: لا.

س: شفت «محمد سليمان»؟

ج: لا مشفتوش.

س: مشفتوش ماسك حد؟

ج: لا

س: مشفتش حد يضرب «محمد سليمان»؟

ج: لا

س: ألم تذكر في النيابة أنك شفت «محمد سليمان» ماسك واحد ملكي؟

ج: كان ماسك واحد مدني ومعه بندقية والشخص ده راح ضاربه بالبندقية

وبعدين طلع عليه طالب راح ضاربه بخنجر واللي ماسكه «محمد سليمان»

استغاث بـ «محمد» أو «محسن» أو «مصطفى».

س: معرفتش حد من الطلبة؟

ج: لا

س: معرفتش اسم اللي ضريك؟

ج: لا

س: الساعة كانت كام لما «دريالة» جاب الجاتوه والشربات؟

ج: الساعة 1 بالليل.

س: هل أحد نام بعد تناول الجاتوه؟

ج: الحادث وقع على طول محدش لحق ينام.



ثم استدعى الشاهد «أحمد محمد حامد عفيفي»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت خدمة على سور اثنين ولقيت 10 أو 15 فرد بيألوا على طالب وقالوا إن

والدته توفت وشويه كده النور انقطع وسمعت خدمة السور واحد بيصرخ

ويقول حرس سلاح فجریت على الخدمة وجبت البندقية ورجعت لقيت ناس

راكبين على زميلي فرحت ضارب واحد منهم بالسونكي ومسكوني ضربوني.

س: على من سأل الأشخاص الذين حضروا على البوابة؟

ج: سألوا على طالب مش فاكر اسمه.



ثم استدعى الشاهد «محمد خضر السيد سليمان»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت نايم وسمعت ضرب نار وصحيت على حرس سلاح فقامت لقيت اثنين من طلبة الكلية ومعاهم مدنيين وواحد ضربني بسونكي في بطني.

س: كم كانت الساعة؟

ج: الساعة 1.

س: كم عدد من رأيتهم؟

ج: ثلاثة ودخل علي طالب واثنين مدنيين.

س: هل عرفت أحدا منهم؟

ج: لا

س: اللي طعنك ملكي أو عسكري؟

ج: مخدثش بالي.



ثم استدعى الشاهد «محمود متولي عواجة»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت معين لحراسة الرادار بالكلية واحد طالب لابس ملكي وبسأله قال أنا نوبتجي والنور انطفأ والطالب ضربني بالخنجر وزعقت حرس سلاح ووقعت على الأرض.

س: هل عرفت الذي ضربك؟

ج: لا.



ثم استدعى الشاهد «عيد محمد صالح»

س: ما معلوماتك؟

ج: نايم بالليل وقمت على حرس سلاح ولقيت اثنين وواحد ملكي وواحد ضربني.

س: هل عرفت من ضريك؟

ج: لا.

س: الساعة كانت كام؟

ج: معرفش.

س: الدنيا كانت نور ولا ضلمه؟

ج: ضلمه.



ثم استدعى الشاهد «أحمد عبد الباسط عقل»

س: ما معلوماتك؟

ج: أنا خدمة على السور الخارجي ولقيت مدنيين على السور يسألوا على طالب ويقولوا والدته توفت وشويه وجه الطالب ده ومنعاه من الخروج وشويه النور انطفأ وبعدين سمعت الصريخ بتاع زميلي ولقيت واحد جاني من ورا وراح خابطني.

س: هل عرفت من ضريك؟

ج: لا.

س: هل عرفت أحد من الطلبة؟

ج: لا.

س: اللي طعنك طالب والا مدني؟

ج: طالب هو اللي مسكني.

س: اللي طعنك؟

ج: طالب برضه.



ثم استدعى الشاهد «عباس فتحي إبراهيم نعيم»

س: ما معلوماتك؟

ج: الساعة 12.30 يوم الحادث كنت نائم وبصيت لقيت حاجة اترمت علي زي كرسي أو حاجة وناس دخلوا يضربوا في وبصيت لقيت واحد وطى في الأرض ومرة واحدة ووقف في كرسي وكان معايا زملائي «فرج مرجان» و«محمود محمد» وقفلوا علينا.

س: يعني آيه وقف في كرشك؟

ج: يعني ضربني بالخنجر.

س: ما شكل من دخل عليكم؟

ج: معرفش شكلهم ايه.

س: الغرفة كانت ضلمه؟

ج: كانت ضلمه.

س: معرفتش اللي دخل عليك مدنيين أو عسكريين؟

ج: عسكريين من طلبة الكلية وميزتهم وهم جاين علي كانوا لابسين الاسبليط بتاعهم.



ثم استدعى الشاهد «فرج عوض مرجان أحمد»

س: ما معلوماتك؟

ج: اثنين دخلوا علي كايينة الكهرباء وسألتهم فيه حاجة قالوا عاوزين النوبتجي قلت أصحيه قال فين «محمود المجري» وده يسلك المجاري قلت ده روح عاوز حاجة ثاني قال لا وهجم علي وأنا جيت فوق منه فطعني في ظهري ومعرفش حاجة.

س: اللي دخل عليك مدنيين؟

ج: عسكريين بتوع الكلية.

س: كيف عرفت إنهم عسكريين؟

ج: معلقين واحد سنة ثالثة وواحد سنة أولى.

س: هل عرفت أحدا منهم؟

ج: لا

س: جوه التحويلة أو بره؟

ج: جوه الكابينة.

س: قلت في التحقيق أن واحد نده عليك ولما طلعت واحد ضريك بمطوه؟

ج: أنا ضربت جوه في الكابينة.



ثم استدعى الشاهد «محمود محمد أحمد»

س: ما معلوماتك؟

ج: الساعة 12.30 تقريباً قمت لقيت طلبة كل اثنين ماسكين واحد من زمائلي ويضربوا فيه قلت لهم ايه يا طلبة بصيت لقيت واحد منهم ضربني بخنجر تحت عيني الشمال وقال سلم نفسك أحسن لك ولقيت بعد فترة «فرج» مضروب بالخناجر واترمى و«عباس» مكتفينه وضاربينه قلت لهم عاوزين ايه يا جماعة قالوا لي بعدين تعرف وراحوا مكتفني أنا الآخر وقاموا بفصل التيار الكهربائي وقللوا علينا الباب وفضلنا لغاية الرائد «العيسوي» ما جه.

س: كم شخصاً دخلوا عليك؟

ج: حوالي ستة.

س: ألم تعرف أحد منهم؟

ج: لا

س: هل هم عسكريين أو مدنيين؟

ج: عسكريين وهم طلبة من الكلية.

س: كيف عرفت ذلك؟

ج: معلقين الإشارات بتاعتهم.

ثم استدعى الشاهد «إبراهيم سلامة حنا»

س: ما معلوماتك؟

ج: أنا في الخدمة ولما كبسوا على البوابة زميلي صرخ ولقيت واحد ملكي وواحد ميري ولقيت زميلي متعور ويقول او عى تسبيه وزملاني اتلمت وأنا صحيت العساكر كلها وبعدين أصبت معرفش أصبت ازاي.

س: هل عرفت من المدني ومن العسكري؟

ج: لا معرفتش.



ثم استدعى الشاهد «غنيمة عبد العزيز غنيم»

س: ما معلوماتك؟

أنا مجند في قوة 13 شرطة عسكرية أبلغنا بالحادث فشدنا طوارئ ووصلنا الفنية العسكرية وقابلنا اثنين واحد عقيد وواحد مقدم من الأمن المركزي وقالوا فيه عصابة استولت على مخزن السلاح وضابط مباحث الوايلي قبض على 11 واحد وواحد من الفنية ركب مدرعة ودخل المدرعات الكلية وحصل ضرب نار جوه وكان العميد «يسري الشامي» موجود وجه واحد أمرني أدخل معاه طرقة أ-ب ومعنديش أوامر أتحرّك داخل الكلية وأمرني العميد أروح معاه وبقيت أنور بنور الموتوسيكل خرج أربع أفراد منهم واحد مات وطالبين بالبنادق والناس جريوا وفضلت أنا بس وطلعت شمال وأول ما تحركت ضربت بالنار ورحت المستشفى.

س: الساعة كام أخطرت الشرطة العسكرية أول مرة؟

ج: مقدرش ادي توقيت.

س: تلقيت الأمر الساعة كام؟

ج: الساعة 1.30.

س: وصلت الكلية الفنية الساعة كام؟

ج: بعد خمس دقائق أو عشرة.

س: قلت أنك أخطرت الساعة 2.30 بعد نص الليل؟

ج: جت لنا إشارة عمليات.

س: بدأت تتحرك من الشرطة العسكرية الساعة كام؟

ج: الساعة 1.30.

س: ما المسافة بين الشرطة العسكرية والكلية الفنية وأين تقع؟

ج: في المنطقة المركزية بالعباسية وبينهم عشر دقائق.

س: يعني وصلت الساعة 1.30؟

ج: تقريبًا.

س: كم عدد القوة؟

ج: أربع مدرعات وفردين موتوسيكل.

س: ما مقدار القوة بكل مدرعة؟

ج: المدرعة ثمانية واثنين في كل موتوسيكل.

س: هل كنتم مسلحون؟

ج: أيوه.

س: هل كان فيه ضرب نار لما وصلتكم؟

ج: كان فيه اشتباك جوه وضرب نار.

س: كم مدرعة دخلت الكلية؟

ج: أنا عن نفسي دخلت اثنين.

س: من قام بالقوة؟

ج: النقيب «عادل فودة».

س: من الذي كان يأمر؟

ج: أنا آخذ الأوامر من السرية.

س: فيه مدرعات دخلت الكلية؟

ج: اثنين بطقم كامل وموتوسيكلين.

س: يعني فضل بره مدرعتين بس؟

ج: أيوه اتجهوا للباب الخلفي.

س: إنت دخلت الكلية؟

ج: أيوه.

س: لما دخلت المدرعتين استمر الرصاص؟

ج: كان فيه حالة اشتباك.

س: قلت مكنش فيه أوامر والعميد «يسري» إداك أمر بالدخول.

ج: أيوه.

س: ما الفترة التي انقضت بين دخول المدرعتين والموتوسيكلين؟

ج: ثلث ساعة أو ربع ساعة.

س: لما دخلت كان ضرب النار مستمر؟

ج: استمر.

س: استمر أد ايه؟

ج: مش فاكر.

س: من كان يطلق النار؟

ج: معرفش.

س: رجال الشرطة كانوا مسلحين؟

ج: أيوه.

س: هل أفراد المدرعتين كانوا مسلحين؟

ج: أيوه الموتوسيكل طبنجه والمدرعة بندقية آليه واربعيه ومدفع رشاش.

س: هل أطلقت أعيره نارية من المدرعتين؟

ج: مكنتش موجود في المدرعتين.

س: بعد الحادث هل علمت أن أحد أفراد المدرعتين استعمل سلاحه؟

ج: أيوه استعملوا السلاح.

س: هل أحد من أفراد الموتوسيكلين استعمل سلاحه؟

ج: أيوه وأنا منهم واستعملت سلاحي في الهواء.

س: هل تستطيع تحديد اتجاه الأسلحة التي أطلقتها المدرعات؟

ج: لا مقدرش.

س: ما هي تحميلّة المدرعة؟

ج: المدرعة لها جدول تحميل متفق عليه إنما أنا معنديش فكرة لأنّ مش من أفراد

المدرعات وحامل الآرب معاه شنطتين وحامل البندقية معاه 4 خزن الخزنة
36 طلقة.

س: أين وقفت المدرعتان اللتان دخلتا الكلية؟

ج: دخلوا بواسطتي أنا وقفوا عند مبنى كبير معلمين الكلية.

س: أين استقرتيم في الكلية؟

ج: على بعد 25 متر عند مبنى كبار ضباط الكلية.

س: هل كنت موجود وقت أن استعمل أفراد المدرعتين سلاحهم

وشاهدت هذه الواقعة؟

ج: لا كنت في مكان غير مكان المدرعات.

س: كيف عرفت أن أفراد المدرعتين استعملوا السلاح؟

ج: عرفت من اللي جم زاروني في المستشفى.

س: أنت بنفسك محضرتش ضرب النار من المدرعتين؟

ج: أنا راكب موتوسيكل ولم أأزم المدرعتين أثناء دخولهم.

س: أنت قلت أن المدرعات أطلقت أعيره؟

ج: فيه ناس جم يزروني في المستشفى وقالوا لي.

س: هم قالوا انهم ضربوا أعيره؟

ج: أطقم المدرعات حكوالي بنفسهم أنهم أطلقوا أعيره نارية وفيه شهادة موجودة في إدارة العمليات تثبت عدد الأسلحة التي استهلكت.

س: ما الذي دفع أطقم المدرعات إلى إطلاق النار؟

ج: نتيجة الاشتباك الي كان شغال.

س: ضباط الكلية الفنية قالوا انهم قبل وصولكم كانوا قد سيطروا على الموقف وذلك بجلسة أمس؟

ج: لا أنا ما أحبذش الرأي ده.

س: هل تقطع أن إطلاق النار كان مستمراً حتى وصولكم للكلية؟

ج: أيوه لحد لما وصلنا.

س: الشرطة العسكرية قعدت لأمتي؟

ج: ثلاثة أيام حراسة ثابتة.

س: تقطع أن إطلاق النار كان مستمراً؟

ج: مستمر لحد احنا ما وصلنا.

النيابة:

س: ما مصدر علمك أن المدرعتين أطلقتا الرصاص؟

ج: بناء على الشهادة الي في الشرطة العسكرية.

س: هل تأكدت من هذه الواقعة؟

ج: لا.

س: هل عرفت أن أحداً أصيب من إطلاق نار المدرعات؟

ج: الدنيا ظلام ووصلنا النور كان مقطوع والتليفون مقطوع ومعرفش.

المحكمة:

س: يعني تجزم إن محدش أصيب؟

ج: مكتش موجود.

الدفاع 6:

س: الأمن المركزي هل شاهدت أحدًا من أفرادة؟

ج: كان هناك عميد ومقدم ولقيت عربيتين جيب مكتوب عليهم الأمن المركزي.

س: هل وصلت قوات أخرى؟

ج: معرفش.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ونلاحظ أن الشهادة الأخيرة قد وضعت ظلالاً من الشك حول رواية الأحداث، فالشاهد يقرر أن المدرعتين قد دخلتا إلى مبنى الكلية الفنية، وأن الاشتباك كان مستمرًا حتى بعد وصولهما، على أي الأحوال هكذا أظهرت شهادة الشهود من الجنود والضباط كل عناصر الخطة التي وضعتها مجموعة كانت نسبة الطلبة بينهم أكثر من 70٪... وظهرت معالمها في اقتحام الفنية العسكرية بعد تخدير وضرب الحراس والاستيلاء على مخزن الأسلحة اعتمادًا على إطفاء النور... ثم الاستيلاء على مدرعتين تقوم إحداها بالذهاب إلى حيث يجتمع رئيس الجمهورية مع آخرين، وبذلك يتم السيطرة على مقاليد الحكم وتعلن الدولة الإسلامية...

وفي المقابل لم تكن هناك خطة على الإطلاق إلا تلك التي وضعها قائد المجموعات في مواجهة الطرف الذي تم مواجهته فقسم الجنود إلى مجموعتين حتى قضى على الهجوم واعتقل البعض... وقد تم ذلك طبعًا بعد أن حصرت الكلية الفنية العسكرية عددًا من أبنائها كقتلى أو جرحى...

إلا أن الأوراق لا تظهر شجاعة للجنود في الدفاع عن الفنية العسكرية ولا تظهر أي مهارة أو تدريب، والأمر يظهر في صورة نكتفي في التعبير عنها بتلك الكلمات، كما أن المحكمة أرادت استعراض الشهود على مثل هذا الإسهاب أن تحاصر المتهمين نفسيًا

وأن تظهر للمجتمع فداحة الجرم الذي ارتكبه المتهمون فضلاً عن تبريرها للحكم الذي سوف يصدر، والذي سوف يكون بالإعدام لثلاثة من المتهمين على الأقل، وكان هذا التبرير موجهاً إلى الرأي العام الذي كان يستنكر - ولا يزال - المحاكم العسكرية.

«أحمد الرجال» لم يكن المصدر الوحيد ولا الشاهد الوحيد:

حرصت المحكمة على مناقشة بعض المتهمين المعترفين والذين قاموا بدور في الإبلاغ عن واقعة الفنية العسكرية... وأنا أعتقد أن هدف المحكمة قد تجاوز الوصول للحقيقة... بل لعلها أرادت أن تقدم للرأي العام مبررات حكم سوف يصدر، فعلى سبيل المثال لقد ناقشت المحكمة المتهم «جلال شفيق علي صقر» وهي تعلم أن «جلال» قد فر من أرض المعركة وذهب للإبلاغ عن أفراد التنظيم بعد أن شعر بأنه تورط في ما لا ينبغي التورط فيه من وجهة نظره وسألته بموافقة الدفاع:

س: اذكر لنا تحركاتك يوم الحادث؟

ج: أنا كنت جاي على أساس دعوة دينية وقال تحب تسمع محاضرة دينية قلت له أبوه فجيت معاه على أساس أحضر المحاضرة الدينية في القاهرة لكن مش عارف فين وسألته المحاضرة فين قال لي معرفش والساعة 11.15 جه شخص ومعه مطاوي - وعرضها علينا وهو دلوقتي مش معانا وحكى نفس الموضوع اللي هو دخول الفنية العسكرية قال حنخش نعمل كذا وكذا في الفنية ولو حصل لنا إن حد يهجم علينا نهاجهم وأنا عارضت هذا الموضوع ورحت بلغت.

س: من قال لك نسافر القاهرة؟

ج: الأخ «أبو العلا».

س: جيت مع مين في القطار؟

ج: «محمد سليم» و«عمارة» و«محمد أنور» و«الباشا» و«محمد أبو العلا».

س: أين توجهتم بعد ما نزلتم من القطار؟

ج: نزلنا رمسيس وبعدين رحنا العباسية.

س: ماذا فعلتم في العباسية؟

ج: مفيش حاجة.

س: ايه اللي حصل.. شفت مين في ميدان العباسية؟

ج: أنا منضم من 21 يوم ومعرش إلا «محمد أنور».

س: هل «طلال» كان موجوداً؟

ج: معرفوش إلا في السجن بس.

س: لما عرفته في السجن مشفتوش في ميدان العباسية؟

ج: لا.

س: هل تعرف «كامل عبد القادر»؟

ج: لا وأعرف «أبو العلا» بس.

س: ما هي الطلبات التي طلبها «محمد سليم» في ميدان العباسية؟

ج: كان فيه دعاء تقوله.. ولما جت ميعاد المحاضرة قالوا حنروح الفنية العسكرية - حنخش ومعناش حاجة.

س: ألم يذكر لك «محمد سليم» شيئاً عن التوجه للجنة المركزية؟

ج: لا ما ذكرش أنا سمعت الكلام ده من الناس الموجودين.

س: هل وصلت إلى الكلية الفنية العسكرية؟

ج: وصلت لأول الشارع ومشيت.

س: لما وصلت ايه اللي حصل؟

ج: حركة غير طبيعية يعني مش ثابتة وماشي خايف من أي حاجة هناك.

س: ما الذي جعلك تترك من معك؟

ج: حركاتهم غير طبيعية وكانوا مرتبكين وحسيت أنهم هيعملوا حاجة.

س: حاجة زي ايه؟

ج: يهجموا على العساكر.

س: هل رأيت أضواء تنبعث من الكلية الفنية؟

ج: كان فيه عربية رمسيس طالع منها نور.

س: فيه إشارات أعطيت من داخل الكلية الفنية؟

ج: مش متذكر.

س: لما انصرفت إلى أين توجهت؟

ج: رحبت بيت الرئيس وقابلت النقيب «أحمد حلمي» وقلت له نفس الكلام اللي قلته دلوقتي فوداني للمقدم «ثروت» وحكى له.

س: متى وصلت إلى بيت الرئيس؟

ج: الساعة 12.45 مش فاكر والله أعلم.

س: هل حضرت القاهرة يوم 16؟

ج: لا.

س: من طلب منك الحضور للقاهرة؟

ج: «أبو العلا».

س: «محمد سليم» ألم يطلب منكم شيئاً؟

ج: لا.

س: هل التقيت بـ «محمد سليم» يوم 4/17 بالإسكندرية قبل حضورك إلى القاهرة؟

ج: لا ووكيل النيابة هو اللي قال الكلام ده.

س: كم عدد الأشخاص الذين حضرت معهم في القطار؟

ج: أنا و«محمد سليم» و«محمد أبو العلا» و«محمد أنور» و«عمارة» و«الباشا».

س: هل كان معكم شيء؟

ج: كان معانا كتب.

س: هل كان معكم ملابس؟

ج: مفيش ملابس.

- س: ذكرت أن «محمد سليم» كان يتكلم مع واحد اسمه «طلال»؟
- ج: «محمد عبد السلام» وكيل النيابة قال تعرف «طلال» قلت له معروفش وأنا معرفش «طلال» إلا في السجن وأميري كان «أبو العلا».
- س: وأنت في الميدان هل رأيت مطاوي توزع؟
- ج: لا.
- س: قلت أن واحد اسمه «خليفة»؟
- ج: مش موجود معنا هنا.
- س: أليس هو «كامل عبد القادر»؟
- ج: لا مش هو.
- س: قلت إن «محمد سليم» طلب منك الانضمام إلى جماعة إسلامية للانقضاء على اللي بيحكموا؟
- ج: لا هو قال لي جماعة تدعو الناس إلى الدين لكن مقلش لي للقضاء على المسؤولين.
- س: قلت إن واحد اسمه عمر إداك تذكرة السفر؟
- ج: معروفش.
- س: قلت في التحقيق أن اللي ضمك للتنظيم هو «محمد سليم»؟
- ج: «أبو العينين» هو اللي ضمني.
- س: هل دفعت فلوس إلى «محمد السيد سليم»؟
- ج: كانوا يلوموا اشتراكات.
- س: هل دفعت أنت اشتراكات؟
- ج: الله أعلم.
- س: قلت في التحقيق أنك دفعت 50 جنيه؟
- ج: وكيل النيابة هو اللي قال كده.
- س: قبل أن تنسحب من ميدان العباسية ما الوضع الذي كان عليه الحال؟
- ج: وضع عادي وكلام عادي.

س: محدش وزع عليكم مطاوي؟

ج: الي اسمه «خليفة» وأنا معروفش.

س: كنت في مجموعة من المجموعات المنظمة؟

ج: كنت في مجموعة أميرها «محمد سليم».

س: ممن تتكون هذه المجموعة؟

ج: «محمد أنور» و«الباشا» و«عمارة».

س: هل حضروا معك يوم الحادث؟

ج: أيوه.

س: قلت أنك شفت معاهم أفروات؟

ج: مقلتش.

س: قلت أن «محمد سليم» في العباسية فرق مطاوي وقال عليكم السمع

والطاعة؟

ج: محصلش و«خليفة» هو الي وزع المطاوي.

س: قلت أن «محمد سليم» قال لك أنك حتلبس رتبة رائد جيش؟

ج: لا.

س: «محمد سليم» كان له اسم حركي؟

ج: «محمد سليم» بس.

س: قلت أن اسمه الحركي «عبد الحكيم»؟

ج: مقلتش.

س: لما مشيت أخذت ايه؟

ج: أخذت تاكسي.

س: متى كان الوقت؟

ج: الساعة واحدة إلا ثلث.

س: من قبلك؟

ج: النقيب «أحمد حلمي» وقلت له أنا حسيت بحركة غير عادية وإنه جه واحد وزع مطاوي.

س: ألم تذكر أن «محمد سليم» شاور لك على «صالح سرية» في الميدان؟

ج: «محمد عبد السلام» كان يقول حاجات من عنده.

س: أنت قلت أن «محمد سليم» راح يتكلم مع اثنين عساكر فقلت له أنت جايينا علشان نقتل الرئيس أو نسمع محاضرة دينية؟

ج: إزاي آجي أقتل الرئيس محصلش.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ملاحظة: (النيابة أرادت سؤال المتهم فاعترض الأستاذ / نبيل شريبة المحامي).

ولعله من الغريب أن يوافق الدفاع على استجواب أحد المتهمين... إلا أن الاستغراب سوف يزول إذا علمنا أن دفاع المتهم إنما أراد أن يجعل منه شاهداً آخر، أو مصدرًا جديدًا للدعوى، ومن هنا فقد عقب الأستاذ/ نبيل شريبة وهو دفاع المتهم على هذه الشهادة بقوله:

«إن المتهم كان دوره دور المبلغ ولهذا لم يعلم شيئاً عن التنظيم إلا أنه فوجئ الساعة 10.30م بهذا التنظيم ولم يستطع الفرار منهم لأنهم حاوطوه وما قدرش يتصرف إلا لما بدءوا يتحركوا ووصلوا إلى الكلية الفنية العسكرية، فاستطاع أن يهرب وذهب إلى رئاسة الجمهورية وأيده في أقواله «طلال» و«السحيمي» و«زيتون» و«مصطفى يحيى» وقالوا إنهم شافوه بيجري، والمباحث في مذكرتها قالت إنه حضر يبلغ لذلك فوضعه يختلف عن باقي المتهمين وأنا باطلب الإفراج عنه».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ومن هنا يتضح أن تنظيم الفنية العسكرية لم يكن تنظيمًا بالمعنى الصحيح على الأقل بالنسبة لمجموعة من أفراد... وأن الأمر كان يتطلب لتنفيذ تلك الخطة إعادة النظر في الكثير من أفراد لتحقيق مستهدف هذا التنظيم...

ترى ما هو السبب الحقيقي في الاستعجال وكيف تم اختزال القضية في تلك الأحداث البسيطة والأفراد التي لا تؤمن حتى بفكرة «التغيير بالقوة»؟!

ومن الذي دفع بشاب عرضت عليه الفكرة قبل أيام من تنفيذ مخطط تذهب فيه الأرواح ويصاب فيه العديدون من أبناء مصر؟! إن الأمر ليجتاح إلى وقفة...

فلو أضفنا هؤلاء المبلغين... إلى من قاموا بأدوار مشابهة في قضايا تالية على النحو الذي ستناوله الموسوعة؛ فإن الأمر سوف يحتاج إلى دراسة متخصصة لتعميق هذه الأسباب وترتيبها منطقيًا... فسوف يجد الدارس أن «مصطفى يسري» والذي أصبح طبيبًا بعد هذه القضية - وهو المتهم رقم 66 في قضية «الفنية العسكرية» - سوف يخرج من هذه القضية ليبدأ في إعادة صياغة تنظيم جديد للجهاد الإسلامي ثم يضم بين صفوفه عددًا من المتهمين في ذات القضية... ومنهم المتهم رقم 52 «عبد القوي محمد عبد الحفيظ» ويستمر عمل «مصطفى يسري» في إعدادة لهذا التنظيم تحت قيادة «محمد سالم الرخّال» وهو أردني الجنسية ومن أصل فلسطيني أيضًا وسيكون له شأن عظيم في عالم التنظيمات السرية فيما بعد...

المهم أن «مصطفى يسري» سيقدم بين صفوفه «عبد القوي عبد الحفيظ» والذي سيحدث بعد ذلك أن «عبد القوي عبد الحفيظ» سيقدم «مصطفى يسري» وكل من معه إلى المحاكمة في عام 79 على النحو الذي نراه ونحن نستعرض القضية رقم 687 لسنة 79 أمن دولة عليا.

وتتكرر الفنية العسكرية مرة بعد مرة مع اختلاف يسير يأتي في أسماء المصادر.

ثم نعود إلى القضية... والتي بدأ الدفاع في التسابق على تقديم الشهود فيها من المتهمين، فالدفاع عن المتهم 13 طلب سماع أقوال المتهمين من 64 وحتى 74 باعتبارهم من الشهود... وكادت المصيبة أن تحدث حينما طلبت منه المحكمة أن يحدد وقائع الشهادة

إلا أن المحامين قد اعترضوا ووقف الدكتور «عبدالله رشوان» ليضع نهاية تلك المأساة فقال:

«أعترض على مبدأ الاستجواب أصلاً ولا يجوز أن أفتح هذا الباب والمتهم لا يعرف مصلحته»

وانضم العديد من الدفاع حتى حسم المتهمون الأمر من داخل القفص وقالوا جميعاً:
«نرفض الاستجواب»

ثم دفعت المحكمة عن نفسها الحرج الذي وقعت فيه فقالت:

«الي عاوز يستجوب يقدم طلب»

ثم رُفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت ثانية للانعقاد...

وكان الحاضر مع المتهم 25 قد طلب ضم الكشوف الطبية للمتهم «حسن السحيمي» لوجود آثار التعذيب على جسده حتى تاريخ الجلسة، والمحكمة قالت للمتهم الأول «صالح سرية» إن النيابة العامة قامت بتكليف من المحكمة وأتمت إجراءات صرف مبلغ 100 جنيه.

وفي مداعة رد عليها «صالح سرية» أرجو أن تكون 100 جنيه كاملة.

وبعد ذلك قررت المحكمة التأجيل لجلسة 1975 / 1 / 25 لمرافعة النيابة وهي المرافعة التي ستشكل جانباً من المعركة الفكرية بين النيابة والمتهمين.



جولة في وثائق التحقيقات

في هذين الفصلين وقفنا على ما دار في قاعة المحكمة ولعلنا بدأنا من نهاية الموضوع على غير المؤلف لأسباب كان أهمها أن يعيش معنا القارئ الشكل الخارجي لعملية الفنية العسكرية قبل الولوج إلى الموضوع...

فوثائق هذه القضية سوف تثير العديد من التساؤلات، وربما تخرج بنا خارج مبنى الفنية العسكرية... ومن هنا فسوف نعرض الأمر على هيئة وثائق ونترك للقارئ حرية تكوين الفهم الخاص عنها... وسنذكر الوثائق معًا كما وردت في الأوراق دون زيادة أو نقصان...

1 الوثيقة الأولى

وهي مذكرة من ست ورقات قدمها إلى النيابة العامة اللواء نائب وزير الداخلية... وقبل أن نتعرض لفحوى المذكرة ننقل إلى القارئ غياب وزير الداخلية عن التحقيقات وعن الأوراق بل وغياب العديد من القيادات الأمنية في ذلك الوقت... ولعل ذلك يرجع إلى قرارات اتخذها الرئيس «السادات» فور علمه بواقعة اقتحام الفنية العسكرية منها عزل العديد من القيادات الأمنية، ومن هنا فقد قررت النيابة التعامل مع نواب هذه القيادات.

إن هذه الوثيقة قد قدمت في استعجال وقد حررت على ورق أبيض كتبت فيه الكلمات على الآلة الكاتبة لتسجل في مقدمة الأمر حضور الطالب «أحمد أحمد الرجال» في الساعة 12.50 من صباح يوم 18/4/1974... إلا أن الوثيقة أخفت أكثر مما أظهرت... فصحيح أنها تحدثت عن ذهاب «أحمد الرجال» إلى منزل رئيس الجمهورية

قبل موعد تنفيذ الخطة، والذي كان في تمام الساعة 12.55 ص فذهب هو إلى منزل رئيس الجمهورية في الساعة العاشرة والنصف من مساء ذات اليوم الذي سيتم فيه تنفيذ الخطة، وأن سبب ذهابه إلى بيت رئيس الجمهورية أنه لم يجد قيادة أمنية تصدقه فيما قال، بل ولقد ذهب بعد تنفيذ الخطة مُبلغ آخر من ذات المجموعة وهو «جلال شفيق علي صقر» - إلا أنه يبدو أن الحركة الأمنية وحجم المعلومات وقابليتها للحركة كانت أقل بكثير مما يجب توافرها في جهاز أمني قادر على مواجهة الأحداث، ونرفق للقارئ نص المذكرة ليفهم منها ما يجب أن يفهمه لاسيما وأن الجهاز الأمني قد اختتم المذكرة بما يفيد أن المعلومات عن الأفراد والتنظيم غير متوافرة بالمرة... والحقيقة أن كل ما دونته وزارة الداخلية في هذه المذكرة كان ترديدًا لما حدث بالفعل من واقع مناقشة الضباط والجنود والمصابين وسيلاحظ القارئ أن هذا الفشل الأمني لم يكن في هذه القضية وحدها بل سيصاحب بقية القضايا وسيكون التعذيب هو الوسيلة الوحيدة التي سيلجأ إليها الجهاز الأمني... فلم يحدث أن توافر لقضية في التاريخ كل هذا الكم من المبلغين والمرشدين ومع ذلك تم اقتحام الفنية العسكرية بخطة بسيطة وأدوات أبسط من التخطيط لهذه القضية ونقل إلى القارئ صورة الوثيقة كاملة:

مذكرة

اعترافات الشاهد

الموضوع: ضبط تنظيم مناهض أثناء هجومه على مبنى الكلية الفنية العسكرية بالعباسية..

- في الساعة 12.50 ص اليوم حضر للإدارة المدعو / أحمد أحمد حامد الرجال الطالب بالسنة الأولى بكلية الطب جامعة الإسكندرية - وبمناقشته شفويًا قرر ما يلي:

- أنه انضم في أول العام الدراسي للجماعة الدينية بالكلية والتي كانت تعقد اجتماعاتها صباح الأحد من كل أسبوع.

- منذ حوالي أربعة أشهر دعاه أحد الطلبة من زملائه بكلية الطب ويدعى محمد باشا إلى الانضمام إلى تنظيم طلابي يهدف إلى إقامة حكم الإسلام والاستيلاء على السلطة.

- إلا أنه لم يستجب إليه وابتعد عنه... وأن محمد باشا عندما لاحظ عدم استجابته أفهمه أن الموضوع لا يتجاوز مجرد المزاح وأنه منذ حوالي أسبوعين لاحظ أن الطالب محمد باشا يجتمع كثيرًا بمسجد الكلية مع عدد من الطلبة عرف منهم كلاً من:

1 - خليفة ولا يعرف لقبه.

2 - محمد جاد. وهما بكلية الطب - وأنه اشتبه في أمر هذه الاجتماعات ورأى أن يتقرب إليهم ويحاربهم في أحاديثهم حتى يستطيع تحديد نواياهم والإبلاغ في الوقت المناسب.

- أنه استطاع التقرب إلى محمد باشا حتى فاتحه في أمر هذا التنظيم - ومنذ 15 يوماً أعطاه البيعة كأمر لجماعته والتي تضم أيضاً الطالبين خليفة

ومحمد جاد ونص البيعة كالآتي: «أبايعك وأعاهدك على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره والله على ما أقول شهيد».

- أنه علم من أمير جماعته بأن وراء هذا التنظيم شخصيات كبيرة في الدولة في استطاعتها الجلوس مع رؤوساء الدول كالقذافي وبورقية، وأن الهدف من هذا التنظيم هو إقامة دولة إسلامية، وأن نقطة البدء هي مصر، وبعد السيطرة على مصر فإنه يمكن السيطرة على العالم الإسلامي كله وذلك على أساس أن الحكم الحالي هو حكم جاهلي.

- أن أمير الجماعة سلّمه بعض الكتب لأبي الأعلى المودودي وبعض الكتيبات الصغيرة التي تحوي مواضيع دينية عن الجهاد.

- أن تمويل التنظيم يتم من اشتراكات الأعضاء كل على قدر استطاعته.

- أنه علم بأن هناك أكثر من جماعة لكل منها أمير ثم يرأس الأمراء أمير للتنظيم كله، وأن هناك جماعات من القاهرة والإسكندرية ويعتقد بأن هناك مجموعات أخرى في المحافظات المختلفة وأن هذه الجماعات تحتوي على عناصر أخرى بخلاف الطلبة.

- أنه علم بأن هناك احتياطات لأمن التنظيم ومنها منع أي اجتماع خارج الكلية أو حمل أي كتب ممنوع تداولها.

- أنه في يوم الثلاثاء الماضي الموافق 16 / 4 / 1974 طلب منه أمير الجماعة الاستعداد للسفر في رحلة للقاهرة، وأنهم قد توجهوا بالقطار للقاهرة - وقد شاهد عددًا من المجموعات حضروا ضمن الرحلة ثم تفرقوا في محطة مصر - وأن مجموعته توجهت إلى ميدان العباسية ومنه إلى معاناة جامعة عين شمس ثم تناولوا الغداء بأحد المطاعم بميدان العباسية، ثم عادوا إلى الإسكندرية، وأن أمير جماعته قام بدفع جميع النفقات.

أضاف أنه بتاريخ 17/4/1974 قابل محمد باشا أمير جماعته الذي طلب منه أن يقابله بمحطة الإسكندرية في تمام الساعة 5.30م - ولاحظ أن هناك مجموعات أخرى من الطلبة - ثم سلمه محمد باشا تذكرة للسفر للقاهرة بقطار الساعة 5.50م وفعلاً ركب القطار ومعه خمسة آخرون عرف منهم شخصاً يدعى محمد عشيرة طالب بكلية طب جامعة الإسكندرية... وعند وصولهم للقاهرة استقلوا سيارة أجرة وتوجهوا إلى ميدان العباسية - وقد لاحظ أثناء وجوده بحديقة ميدان العباسية أن هناك مجموعات أخرى من الطلبة يقفون متفرقين عددهم حوالي من 20 إلى 30 - وفي الساعة 10.20م حضر إلى مجموعته شخص لا يعرفه ولكنه سمع البعض يلقبه بالأمير وسلم 2 من زملائه عدد 2 مطواة بسوسته، وحدد لهم مهمتهم بقوله إن العملية سوف تبدأ الساعة 12.55 ص 18/4/1974 من الباب رقم 2 للكلية الفنية العسكرية وذلك بالهجوم على الحارس وقتله والاستيلاء على سلاحه ثم سينضم إليهم عدد من زملائهم من داخل الكلية الفنية وأعطاهم كلمة السر للتعرف إلى زملائهم بالكلية وهي عبارة عن (الله والجنة) وردّها (النصر والصبر).

- أن المجموعة قد أحضرت معها أفرولات ورتباً عسكرية لاستعمالها عقب الاستيلاء على مبنى الكلية؛ وأن اللبس العسكري أيضاً كان لإيهام الشعب بعد ذلك بأن القائمين بهذه الحركة هم رجال من القوات المسلحة.

- أنه في الساعة 10.30م عندما تأكد أن هدف حضورهم للقاهرة هو القيام بعمليات قتل حسب الخطة الموضوعة؛ تمكن من الإفلات من مجموعته واستقل سيارة أجرة وتوجه إلى منزل السيد رئيس الجمهورية بالجيزة للإبلاغ.

كما حضر للإدارة في الساعة 1.55 ص اليوم المواطن جلال شفيق علي صقر/ عريف متطوع بالقوات البحرية - وبمناقشته شفويّاً قرر بأنه تعرف

على المدعو/ محمد سليم الطالب بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية منذ حوالي أسبوعين تقريباً - وأنها تبادل الحديث عن الإسلام وبعض الآيات القرآنية التي تحث على الجهاد في سبيل الله... وأنه لاحظ أن محمد سليم يعتقد بعض الأفكار المتطرفة بالعمل على إقامة دولة إسلامية بالقوة - ثم طلب منه الانضمام إلى جماعة تسمى (جماعة المسلمين) تعمل على تحقيق هذا الغرض - وقد وافقه على ذلك لتدينه الشديد ثم أعطاه البيعة على السمع والطاعة باعتباره أميراً لجماعته.

أن محمد سليم حضر إلى منزله منذ أسبوع تقريباً وأعطاه كتاب «معالم في الطريق» لدراسته وكشف الطواغيت التي تحكم الدول الإسلامية حالياً. أضاف بأنه في صباح يوم الأربعاء 17/ 4/ 1974 قابله الطالب محمد سليم بجوار عمله وطلب منه الحضور لمحطة الإسكندرية في الساعة 5م للسفر للقاهرة لحضور ندوة دينية تعقد مساء نفس اليوم بميدان العباسية بالقاهرة، ثم قدمه لبعض الطلبة وأفهمه بأنهم معه في الجماعة. - وقد علم أن بعض أعضاء الجماعة يتسمى بأسماء حركية وأن الاسم الحركي لأمير جماعته الطالب محمد سليم هو (عبد الحكيم).

عند وصولهم إلى محطة القاهرة في الساعة 9م استقلوا سيارة أوتوبيس وتوجهوا إلى الحديقة بميدان العباسية؛ حيث حضر شخص قدمه محمد سليم على أنه أمير التنظيم كله (يعتقد المبلغ أنه مستشار أو موظف بجامعة الدول العربية) واسمه الحركي «الأمير طلال»... وقد قام المذكور بتسليم عدد من المطاوي إلى أعضاء المجموعات المتناثرة بالحديقة، وحدد لهم ساعة الصفر بالساعة 12.55 ص وأطلعهم على كلمة السر وهي (الله الجنة) ووردها (النصر والصبر).

قرر بأنه علم أن بعض أعضاء الجماعة قد أحضروا معهم أفرولات ورتب عسكرية لاستعمالها عقب الاقتحام... ثم كلفهم بالتوجه إلى مبنى

الكلية الفنية العسكرية ساعة الصفر - وبعد تلقي إشارة ضوئية صادرة من أحد نوافذ مبنى الكلية يتم الهجوم على بوابة الكلية رقم 2 (الاستيلاء على السلاح والانضمام لأعضاء الجماعة داخل الكلية).

كما قرر بأنه توجه ساعة الصفر إلى مبنى الكلية الفنية العسكرية وانتظر حتى شاهد الإشارة الضوئية وعند بدء الهجوم تمكن من الإفلات واستقل سيارة أجرة وتوجه إلى منزل السيد رئيس الجمهورية بالجيزة للإبلاغ.

وقد حدث في الساعة 12.55 ص اليوم أن اقتحم حوالي ثلاثين شخصاً مدنيًا الباب رقم 2 للكلية الفنية العسكرية وقاموا بالاعتداء على أفراد الحراسة مستخدمين في ذلك السلاح الأبيض (المطاوي) وتمكن بعضهم من الاستيلاء على بعض البنادق نصف الآلية التي كانت مع أفراد الحراسة... وقد تصدى لهم بعض أفراد القوة وحدث اشتباك بين الفريقين وتم ضبط كل من:

عبد الحليم السيد عبد الحليم طالب بكلية الهندسة / الإسكندرية.

خالد إبراهيم سالم طالب بمدرسة مصطفى كامل الثانوية / الإسكندرية.

محمد السيد حسين سليم طالب بكلية الهندسة / الإسكندرية.

أحمد إبراهيم جمال طالب بكلية الهندسة / الإسكندرية.

محمد إبراهيم زيتون طالب بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية.

حسن عبدالله السحيمي طالب بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية.

محمد محمود باشا طالب بكلية طب الإسكندرية.

عبدالله محروس طالب بكلية العلوم جامعة الإسكندرية.

حاتم محمد أنور عبد الرحمن طالب بكلية الصيدلة جامعة الإسكندرية.

هاني عبد المقصود الفرناوي طالب بجامعة الإسكندرية.

مصطفى محمد أنور طالب بهندسة الإسكندرية.

و جميع المضبوطين مصابين بإصابات مختلفة عدا الأخير فقد توفي متأثرًا بجراحه - بالإضافة إلى شخصين مجهولين توفي أحدهما والآخر مصاب - ويرجح أنها زملاء للطلبة المضبوطين... وقد نقل جميع المصابين إلى المستشفيات العسكرية.

- اشترك بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية مع الطلبة المذكورين عليه في تنفيذ عملية اقتحام الكلية - حيث سُوهِد قيام بعضهم بكسر لمبات الإضاءة الموجودة على البوابة والأسوار - كما قام البعض منهم بوضع أقفال على حجرة الحراسة الموجودة بجوار البوابة رقم / 2 - وتم حبس جنود نوبتجية الحراسة داخل الحجرة. وقد عُرف من هؤلاء الطلبة كل من: محمد شاكر محمد سليمان - حسين حسن سليم غنيم - أحمد صالح متولي عامر - كارم عزت حسين عبد الحميد الأناضولي - حمدي أبو الفتوح أحمد يوسف - سعد محمد عبد المنعم درباله - مجدي محمد سليم - محمود خلاف محمد أحمد.

وقد تم ضبط المذكورين جميعًا عدا الطالب «سعد درباله» الذي هرب عقب سيطرة قوة الحراسة بالكلية على الموقف - وأصيب كل من الطالبين مجدي محمد سليم ومحمود خلاف محمد أثناء الاشتباك ونقلًا إلى المستشفى العسكري.

- تم ضبط حقيبة جلد بداخلها عدد من الأفروات ورتب عسكرية مختلفة للضباط وعدد من أغطية الرأس وبعض الأوراق الخاصة مدون بها بعض الأسماء وأرقام التليفونات - كما ضبط كشكول محاضرات باسم الطالب / سامي إبراهيم حمدي بالكلية الفنية العسكرية مدون به خطة الاقتحام والاستيلاء على مبنى الكلية؛ حيث قَسَم زملاءه إلى 12 مجموعة، مهمة كل منها الاستيلاء على المواقع المهمة بالكلية مثل قسم الكيمياء - البوابة - الإذاعة - السلاحليك - الرادار - ومدون بالكشكول بعض أسماء لطلبة بالكلية (غير كاملة).

- كما عثر على ورقة مدون بها عشرة أسئلة موجهة للسيد الرئيس تدور حول سياسة الانفتاح الاقتصادي - الموقف السياسي الحالي للدولة خاصة قضية الديمقراطية والأوضاع بعد 6 أكتوبر ويرجح أن تكون هذه الأسئلة قد أُعدت لتوجه للسيد الرئيس أثناء المؤتمر العاشر الطلابي الذي عُقد في الإسكندرية أخيراً.
- لوحظ عند تفتيش المتهمين - خاصة طلبة الكلية الفنية العسكرية - أن جميعهم يحملون مصاحف وكتب دينية ومساوك أسنان.
- تردد في أوساط طلبة الكلية الفنية العسكرية أن اجتماعات كانت تعقد شبه يومية في المساء داخل الكلية على هيئة ندوات دينية يحضرها بعض الأفراد من خارج الكلية، وأنه مساء أمس حضر بعض هؤلاء الأشخاص وعقدت ندوة دينية برئاسة الطالب سعد درباله والذي كانت تظهر عليه علامات القلق.
- تقدم بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية للإدلاء بمعلومات عن بعض زملائهم - وقد تم التحفظ بمعرفة المخابرات الحربية على عدد حوالي 25 طالباً من طلبة الكلية.
- كان من نتيجة هذه الاشتباكات وفاة خمسة من جنود الحراسة بالكلية والطالب مصطفى الدسوقي بالكلية الفنية والذي لم يتضح بعد موقفه من الحادث.. وقد تم نقل جثث المتوفين إلى مشرحة المستشفى العام العسكري.
- تم الاستعانة بفرقة الغاز المسيل للدموع بالأمن المركزي في القبض على بعض المتهمين الذين كانوا محتبئين بمباني الكلية.
- قامت المخابرات الحربية باستلام المضبوطات والمتهمين لاستجوابهم بمعرفتها.
- (نقلت بنصها وتشكيلها من ملف القضية - النسخة الخاصة بالنيابة العامة).
- إن الوثيقة الأصلية بخط الشاهد لدى المؤلف لمن أراد الاطلاع.

2 الوثيقة الثانية

وهي نص محضر الإجراءات الذي حرره السيد «حسن عثمان» رئيس نيابة أمن الدولة بتاريخ 18 / 4 / 1974 الساعة العاشرة والرابع مساءً؛ أي بعد واقعة اقتحام الفنية العسكرية بأكثر من عشرين ساعة وبعد اتصال من العميد «محمود الغمراوي» من إدارة مباحث أمن الدولة أبلغ فيه نيابة أمن الدولة بالواقعة، وقد دونت النيابة هذا المحضر وهي داخل إدارة مباحث أمن الدولة بل لعلنا نكون قد أصبنا الحقيقة حينما نقول: إن أغلب تحقيقات نيابة أمن الدولة قد تمت داخل مبنى وزارة الداخلية وهذا الأمر وإن كان مستغرباً في عهد الرئيس «محمد أنور السادات» إلا أن هذا الأمر أصبح معتاداً فيما بعد وفي السنوات التالية، وليس من السهل على رجل القانون أن يقبل انتقال النيابة إلى مبنى وزارة الداخلية لاسيما في ظل هذا المناخ الذي يوحى بعدم الحيدة...

على أي الأحوال إن ذلك المحضر يسجل أيضاً أن نيابة أمن الدولة قد تقابلت بالفعل مع اللواء نائب وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة «محمود الغمراوي» ومع عدد من القيادات، وأن الجميع قد أكد لها رغم مرور أكثر من عشرين ساعة على الواقعة أن التحريات والاستدلالات لا تزال تجري لاستجلاء حقيقة الحادث ومعرفة حقيقة المتهمين مما يؤكد ما أثرناه من تحفظ بشأن السياسة الأمنية في هذه الفترة الدقيقة...



3 الوثيقة الثالثة

الوثيقة الثالثة وفد سجلت في محضر تحقيقات النيابة بتاريخ 19/4/1974 وهي تظهر بجلاء اسم الضابط «حسن أبو باشا» بالرغم من كونه نائب مدير مباحث أمن الدولة وصحيح أنه كان برتبة لواء إلا أنه لم يكن ظاهراً بين كفاءات وقيادات أمن الدولة في ذلك الوقت، إلا أن الأيام سوف تحكي لنا كيف تم الاستعانة باللواء «حسن أبو باشا» في الثمانينيات ليصبح من أبرز وزراء الداخلية، ويتحول من قيادة ضعيفة إلى شخص له فلسفة أيّاً كان الحكم عليها، ونجد أيضاً أن اللواء «حسن أبو باشا» كان موضوعاً لأكبر عملية اغتيال تمت في العصر الحديث، ففي نهاية الثمانينيات قام تنظيم الناجون من النار بمحاولة اغتيال عدد من الشخصيات العامة كان منهم اللواء «النبوي إسماعيل» والصحفي «مكرم محمد أحمد» إلا أنه كان أبرزهم على الإطلاق هو اللواء «حسن أبو باشا» ولعل ما قام به هذا التنظيم في هذا الوقت كان ثمناً لإشاعة كانت تتردد بين الناس وقتئذ وكان مضمونها أن اللواء «حسن أبو باشا» قد وطأ المصحف بقدمه مما دفع هذا التنظيم إلى إطلاق النار على اللواء «حسن أبو باشا» مع التركيز على قدمه التي قيل إنها وطأت المصحف... ولأننا سنعود لهذه القضية في أحد أجزاء هذه الموسوعة فإننا سنكتفي بهذه التذكرة إلا أننا على أي الأحوال أردنا أن نقول أن نائب مدير مباحث أمن الدولة في عام 74 لم يجد له حظاً في عهد الرئيس «محمد أنور السادات» إلا أنه وجد حظه الوفير في عهد نائبه الرئيس «محمد حسني مبارك» بعد أن تولى الرئاسة..



ونفس الأمر نسوقه عن المستشار «رجائي العربي» وكيل النيابة وقتئذ، فقد كان «رجائي العربي» في تلك القضية من وكلاء النيابة المغمورين، فإنك تلاحظ أن اسمه لا يأتي إلا عابراً، فعلى سبيل المثال يرد اسمه في هذه القضية في محضر 1974 / 5 / 2 والذي يتم بمقتضاه توزيع المتهمين على بعض وكلاء النيابة، وقد أسند رئيس النيابة أحد المتهمين إلى المستشار «رجائي العربي» وكيل النيابة وقتئذ لسؤاله، ونفس ما حدث مع اللواء «حسن أبو باشا» قد حدث مع وكيل النيابة «رجائي العربي» فقد تحول في الثمانينيات إلى أقوى شخصية قضائية مرت في تاريخ مصر وأكثرهم حظاً على الإطلاق، ويبدو أنه أيضاً قد وجد ساعة حظه في عهد الرئيس «محمد حسني مبارك» ليصبح أصغر محام عام أول لنيابة أمن الدولة العليا ثم تتطور به الأمور سريعاً ليتخطى الكثيرين ويصبح أصغر نائب عام، ثم تسند إليه عمليات تصفيات شركات الأموال وتتردد القصص والأقاويل إلا أنه يبقى في منصبه راسخاً.

على أي الأحوال نحن نعتبر أن المستشار «رجائي العربي» قد صادف نجم ساعده في عهد الرئيس الأسبق «محمد حسني مبارك» حتى إنه حينما أحيل للتقاعد تم تعيينه في مجلس الشورى لدورات متتالية ولم يتقدم أحد ببلاغ رسمي ضد المستشار «رجائي العربي».



5 الوثيقة الخامسة

وهي وصية يوجه صاحبها التحذير إلى أهله أنه في حالة استشهاده أن يقوم أهله بإخراج أربعين جنيهاً لكي تنفق على الفقراء والمساكين نقدًا، وكذا مائة وستون قرشًا توزع على الفقراء أيضًا وكذا مائة وخمسون قرشًا توزع على الفقراء أيضًا، وقد أوصى أيضًا بإحضار كسوة لابنة أحد معارفه وأنه في حالة عدم وجود أموال فإنه قد أوصى ببيع الأراضي حتى تنفذ هذه الوصية.

ولم تكن هذه الوصية هي الوصية الوحيدة المضبوطة في هذه الأوراق وإنما تم ضبط وصية أخرى شديدة اللهجة أمر فيها المتهم ذويه بعد أن حملهم مسئولية تنفيذها أمام الله بأنه لا يريد شهادة الاستشمار المكتوبة باسمه ويطلب تمزيقها، وأنه لن يسامح إذا تركها ذووه أو استفادوا منها في سحب أو يانصيب أو غير ذلك، كما أنه طلب من أهله أن يرتدوا الزي الأبيض بعد وفاته وأن يبتعدوا عن السواد وعن الصراخ وعن استخدام الفقهاء في السراقات كما يحدث في سراقات العزاء، كما أوصاهم بالصلاة وذكرهم بحديث الرسول ﷺ أن «بين المرء والكفر ترك الصلاة» وغير ذلك من الوصايا التي تشير إلى طبيعة المتهمين الخاصة وإلى نفوسهم النقية.



6 الوثيقة السادسة

أن نيابة أمن الدولة العليا قد أجرت تحقيقاً كاملاً مع شاهد القضية ومصدرها الأساسي وكان التحقيق بتاريخ 18 / 4 / 1974 وفي الساعة التاسعة مساءً أي أنه كان بعد الواقعة بحوالي عشرين ساعة وقد كان الشاهد «أحمد أحمد الرجال» متحاملاً إلى أقصى درجة على المتهمين رغم أنه كان واحداً منهم على النحو الذي سبق وأن أكدناه كاستنتاج عقلي ليس إلا.... وقد كان من أقواله في شهادته وهو يصف القائمين على عملية الفنية العسكرية فقال: (أقل ما أصفهم به أنهم قوم غير مسلمين والإسلام منهم بريء وأنا أتحدى بهذا من يعارض هذا الاتجاه) ونحن نرجع هذه المبالغة إلى حالة الهلع التي أصابت الشاهد وبالذات بعد أن رأى النتائج الفادحة لذلك التصور التنظيمي.



7 الوثيقة السابعة

وهي محضر 19/4/1974 في تمام الساعة الثالثة ونصف مساءً في مبنى إدارة مباحث أمن الدولة وهي عبارة عن تحقيق أجرته النيابة مع الشاهد (المصدر) «أحمد أحمد الرجال» وكان هذا التحقيق أيضًا في مبنى مباحث أمن الدولة... إلا أن الجديد في هذا الأمر والغريب في نفس الوقت أن النيابة لم تكن تعلم مكان الشاهد ولا في أي مكان تحتفظ به المباحث، فكل ما كانت تفعله النيابة وفقًا لما تقررته الوثيقة أنها كانت تذهب لإدارة المباحث العامة ثم تطلب إخطار المبلغ دون أن تعلم مكان احتجازه.

على أي الأحوال يبدو أن الضغط النفسي على الشاهد كان كبيرًا ويبدو أنه كان حريصًا على أن يبين سلامة موقفه على الأقل لكي يضمن عدم سؤاله في هذه التحقيقات كمتهم، وما يوضح ذلك هو قوله في نهاية المحضر المشار إليه بعبارات جاء نصها:

«أنا ليا كلمة عايز أقولها.. إنني سمعت أخيرًا أنه قد قتل بعض الحراس بالكلية الفنية العسكرية وهذا ما كنت حريصًا جدًا على ألا يحدث ودليل على هذا أنني قمت بالتبليغ للمسؤولين بعد أن تيقنت من الخطأ بوقت كافٍ لمنع حدوث ذلك وكشف نوايا هؤلاء المنفذين وإني آسف جدًا لما حدث».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر تحقيق النيابة)



8 الوثيقة الثامنة

وهي الخطاب الوارد من اللواء «محمد سعيد الماحي» كبير الياوران لرئيس الجمهورية «محمد أنور السادات» والمرسل إلى النائب العام ردًا على خطاب النائب العام والذي طلب منه موافاة النيابة العامة بأسماء جميع من استقبلوا المبلغ «أحمد الرجال» وكان النائب العام وقتئذ هو المستشار «محمد ماهر» وقد جاء رد «كبير الياوران» مرفقًا به رد السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية في ذلك الوقت، وقد هان لها أن تنحرف بالتوقيت حتى تدفع المسئولية عن نفسها إلا أنه على أي الأحوال فإن الخطوات التي ذكرها سكرتير خاص رئيس الجمهورية «فوزي عبدالحافظ» تدل على تخلف عمليات التحركات الأمنية في ذاك الوقت عن مسايرة روح العصر، وإذا كنا قد قلنا فيما سبق إن مثل هذه الخطة الموضوعة ما كانت لتساهم أو لتؤدي إلى تحقيق أي نتيجة إلا أننا نؤكد أيضًا أن الواقع يرصد حالة من التخلف الأمني حتى في المكاتبات الرسمية.

فإذا نظرنا للبند رابعًا نجد أن المبلغ قد ترنح بين قيادات عديدة وهو يتحدث عن أمر سوف يحدث بعد دقائق... حينما يقابل المقدم «توفيق قدرة» وهو الضابط المنوب في ذلك الوقت فيقوم باستجوابه ثم يقوم بالاتصال برئيس أمن السكرتارية في منزله والذي يقوم بمناقشة المبلغ أيضًا ثم يقوم بالاتصال بالمقدم «ثروت إمام» وهو ضابط بمباحث أمن الدولة بالقاهرة ثم يرسل المبلغ في سيارة خاصة وكل ذلك رغم أهمية الأمر إلا أن هذا الخطاب الوارد من رئاسة الجمهورية هو خطاب واضح البهتان، ويظهر ذلك إذا ما قمنا بمراجعة التوقيت بالساعة والدقيقة فهما هو إذ يزعم أنه تسلم المبلغ في تمام الساعة (24) أي (الثانية عشرة ليلاً) يزعم أيضًا أنه تم استجوابه والاتصال برئيس مكتب أمن السكرتارية في منزله حيث قام الأخير بارتداء ملابسه ثم توجه إلى حيث مقر الرئيس، ويزعم الخطاب أن كل ذلك قد تم في عشر دقائق ويبدو أن الحقيقة أن المبلغ قد حضر قبل هذا الوقت إلا أن سكرتارية الرئيس قد اشتركت في تحريف الوقائع.



9 الوثيقة التاسعة

وهي عبارة عن المحضر المحرر بتاريخ 24 / 4 / 1974 ويظهر من خلال هذا المحضر أن النيابة قد انتقلت إلى سجن القلعة لتلقي بالمتهمين داخل أسوار السجن وإذا كان الأمر بهذه الصورة يشكل سابقة خطيرة في تاريخ التحقيقات الجنائية إلا أن الأخطر من ذلك أن النيابة كانت تريد مواجهة الشهود بالمتهمين للتعرف عليهم... ولأن سجن القلعة لا يزيد كثيراً عن أربعين زنزانة وكان المتهمون قد حبسوا بداخله بصورة انفرادية ولأن هذا السجن أيضاً كان هو المحل المختار لإجراء التعذيب على المتهمين خلال السبعينيات فقد كان من المرفوض عقلاً أن تنحدر الإجراءات إلى هذا المستوى، ومع ذلك فقد رفض الضباط المشرفون على السجن إجراء عملية التعارف ورفضوا إحضار المتهمين إلى حجرة التحقيق بل إنهم أجبروا النيابة تحت اسم دواعي الأمن أن تنتقل هي بالشهود إلى داخل الزنازين ولعلها كانت السقطة الكبرى في ذلك التحقيق، ولا يهم بعد ذلك أسماء الشهود ولا يهم أيضاً أسماء الأربعين متهماً إنما المهم أن النيابة قد قبلت أن تصطحب الشهود إلى حيث الزنازين الانفرادية وأن تجري تحقيقاً على هذا المستوى المتواضع إلا أنه يبدو أن هذا السلوك قد أصبح عامّاً بين كل أعضاء النيابة فها هو «ماهر الجندي» وكيل النيابة ينتقل أيضاً إلى سجن المزرعة وإلى سجن القلعة ليجري عملية العرض القانوني والتعرف على المتهمين بواسطة الشهود داخل الزنازين.



10 الوثيقة العاشرة

وهي تتعلق بمجموعة الكتب الدينية والمطبوعات التي ضبطت بمنزل المتهم «صالح عبدالله سرية» وقد وردت هذه الوثيقة في ثلاث صفحات وفي أكثر من 60 بندًا وجاءت أغلب الكتب من الأمهات التي يعتمد عليها الدارسون والتي تدل على أن «صالح عبدالله سرية» كان من واسعي الاطلاع.

ونأخذ من هذه الوثيقة مدخلًا إلى الحديث عن مؤسس هذا التنظيم «صالح عبدالله سرية».



11

الوثيقة الحادية عشرة

مرافعة كارم الأناضولي



كارم الأناضولي

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يَطع الله ورسوله فقد فاز ورشد، ومن يعص الله ورسوله فلن يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئاً.

أما بعد:

فإني أعوذ بالله من فتنة القول كما أعوذ به من فتنة العمل، وإني أعلم علم اليقين أن الله تعالى حكم عدل وأنه لا يظلم مثقال ذرة، كما أي أؤمن أنكم لا تملكون لأنفسكم ضرراً ولا نفعاً، ولا تملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً، فإن كنتم لا تملكون ذلك لأنفسكم؛ فأني لكم تملكونه لغيركم؟!!

لقد بايعنا رسول الله ﷺ على أن نقول الحق أينما كنا ولا نخشى في الله لومة لائم، ولذلك فنحن نعلن أولاً أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ نص قرآني، وبيان إلهي، لم يُنسخ حتى الآن بنص دستوري أو قرار جمهوري!!

لقد اعتاد كل من أتى هذا المكان تقريباً أن يستفتح بأن مصر هي حامية الإسلام وقلعته، ولكني لا أحكم إلا بما علمت ولا أجزم إلا بما رأيت؛ ولذلك فإنني لا أقول: إن مصر ولا غيرها هي حامية الإسلام وقلعته، ولكنهم المسلمون، ولكني أقول: إن كل ما علمته ورأيت أنه يؤكد لي أن هناك فئة في مصر تريد أن تجعل منها قاصمة الإسلام ومقبرته، ومن أوضح الأدلة على ذلك وجودنا نحن الآن في هذا المكان، فإن القضية التي أنا متهم فيها الآن، ليست قضية «الفنية العسكرية»، ولا قضية «صالح سرية»، ولكنها في حقيقة الأمر هي نفس قضية حسن البنا، هي بعينها نفس قضية يوسف طلعت وإبراهيم الطيب ومحمد فرغلي وعبد القادر عودة ومحمد هوّاش وعبد الفتاح إسماعيل، هي نفسها نفس قضية سيد قطب، وغيرهم وغيرهم من شهداء المسلمين.

ولذلك، فإنني هنا لا بد أن أشير فأقول إنهم لم يكسبوا قضية واحدة من هذه القضايا جميعها، ولقد كان النصر فيها والحمد لله للمسلمين، ولكن أعداء الله لا يفقهون.

ويكفي أن نقول: إنه ما كان مقتل سيد قطب إعداماً كما صوروه وأرادوه بقدر ما كان بعثاً للإسلام والمسلمين، وما هذا الشباب المتعطش للإسلام اليوم في الجامعات إلا بشارت هذا البعث بإذن الله، ولقد قرأنا في مجلة «صوت الجامعة» هذه الأيام، أن أخانا الشهيد سيد قطب رحمه الله هو الرجل الذي قُتل في مصر لثلاثين عاماً بعد غير الله.

يقول ربنا عز وجل عن النمرود اللعين وهو الذي حاجَّ إبراهيم في ربه: ﴿الَّذِي تَرَى إِلَى اللَّهِ دَينًا حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾.

وتوضيحا للقضية أقول: لقد وقف سيد قطب نفس موقف إبراهيم عليه السلام، إذ قال إبراهيم للنمرود، إني لن أعبدك، ولن أعبد إلا الله، وقال سيد قطب لفرعون مصر: إني لن أعبدك، ولن أعبد إلا الله، إلا أن النمرود رغم كفره وجحوده ونكرانه كان أشرف وأكرم من فرعون السابق.

وذلك لسببين: أولهما: أنه بُهت بآيات الله، كما قرر الله عز وجل، أما فرعون مصر السابق، فقد قال زبانيته استكباراً على الله عز وجل: «لو جاء إلهكم هنا؛ لوضعناه في زنزانه بجواركم» تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وثانيهما: أن النمرود لم يبطش بإبراهيم عليه السلام، وقد فعل فرعون الحقير. لقد وقفت النيابة يحاولون بكل ما أُتوا من طلاقة اللسان وآفة بيان أن يقطفوا ثمار الكيد والتدبير والتآمر ممثلة في أرواح هؤلاء، ظانين أنهم أو غيرهم يستطيعون أن يخرجوها من أنفسهم بغير إذن بارئها، ومُدعية في ذلك نفس ادعاء قوم فرعون، والذي قال الله على لسانهم: ﴿إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكْرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

ولما كان هذا هو ادعاؤهم، فإني أجيهم أيضاً بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كُمْ لَعَلَّى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١٤) قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا تُنْصَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ (١٥) قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ (١٦). وهذا في الواقع هو صلب دفاعي أمامكم الآن، فإنني لست إلا رجل آمن بالله ورسوله، ثم اتخذ إلى ربه سبيلاً، ولم أكن رجل فكر أو داعية مذهب، ولكني حملت رسالة محمد بن عبدالله ﷺ.

وما كان لنا من نداء قط ولا شعار غير لا إله إلا الله، لم تُردد غيرها، فوسمنا قومنا الغافلين بالهوس الديني!! تطبيقاً لقول الحق عز وجل على لسان الغافلين من قوم رسول الله ﷺ: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾، يعني مجنون، يعني عندك هوس ديني.

لقد رمتنا النيابة بالضلال!! وتلك سنة الله سبحانه وتعالى بين أهل الحق وأهل الباطل من قديم الأزل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فقد بعث الله نوحاً إلى قومه فقال: ﴿يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ فماذا قالوا؟ قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنُظُنُّكَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾.

لم تبدأ هذه القضية كما زعموا في ليلة 18 / 4 / 1974 م، ولكن من قبل ذلك بكثير، فقد كان شعوري بالاحتياج إلى الله سبحانه وتعالى، والافتقار إليه سبحانه قد بدأ في كياني منذ سنوات عديدة، حقاً إنه لم يظهر في صورة عملية ظاهرة لمن حولي بوضوح إلا بعد التحاقني بالكلية «الفنية العسكرية»؛ حيث إنني تلقيت صدمة كبرى كانت كفيلة بأحد أمرين:

- إما أن تقذفني في هوة الهلاك.

- أو تأخذني بشدة فتلصقني بقوة إلى كنف ربي الرحيم الودود.

وقد اختار لي سبحانه وتعالى الأمر الثاني فضلاً منه ونعمة، ذلك أنني بعد التحاقني بالكلية بفترة ليست طويلة رأيت من الفساد والضلال والضياع ما لم أكن أتصور مجرد سماعه من قبل، رأيت الفسق والفجور موضعاً للمدح والمباهاة، ورأيت العفة والطهارة بالضبط كما أراها الآن توضع موضع الاتهام والسخرية والسذاجة!!

وكل ذلك كان هيناً إلى حد ما، بل كان محتملاً إلى حد ما، حتى سمعت بأذني ورأيت بعيني ما ليس بالهين ولا بالمحتمل، رأيت مخلوقات في هيئة البشر وصورة الإنسان يمثلون زملاء لنا في الكلية قد نقلوا موجة السخرية والاستهزاء بمنتهى الفجور والوقاحة، من العباد إلى رب العباد، ومن المخلوق إلى الخالق تعالى، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، رأيتهم يتزعمون حركة رخيصة في الكلية، حتى بلغ منهم الفجور والوقاحة أن يتغنوا بالأشعار والزجل لعناً في مالك الملك سبحانه وتعالى عما يصفون علواً كبيراً!!

ويحدث ذلك كله في وضوح النهار، وفي وسط المحاضرات!! ولا يجدون حتى من يأمرهم بكف ألسنتهم!! وقد ساعدهم على ذلك أن هيئة التدريس في الكلية في خدمة المعسكر الاشتراكي السوفييتي كانت وما تزال حتى الآن وللأسف لم يمض وقت طويل حتى قلدهم في ذلك مجموعة من البيغاوات المصريين؛ فأخذوا يأتون بحركات ويتلفظون بألفاظ لم تكن تخطر ببال أحدهم يوماً من الأيام فضلاً عن أن ينطقها بلسانه، وأخذت هذه الطائفة تزيد يوماً بعد يوم حتى أصبح هذا الوضع الحقير الرخيص يأخذ طابع الحياة من حولنا.

ولم يكن بوسعي في ذلك الوقت - والحمد لله على ذلك حمداً كثيراً طيباً - إلا أن أعلن الولاء الكامل لله ورسوله والمؤمنين، والعداء الكامل لأعداء الله ورسوله والمؤمنين، نظرت حولي متلهفاً على طالب لله أركن إليه، وأطمئن لمعاملته، وقد كان من الطبيعي

جدًا أن تكون وجهتي مسجد الكلية، ذلك المكان الذي يُفترض أن يكون مأوى لمن يسجدون لله وحده؛ ولذلك انحصرت علاقتي جميعها في المصلين فقط، ومن الله علي ببعض إخوان من هؤلاء وغيرهم.

ولم أكن أشد فرحًا في حياتي من فرحي واطمئناني حين وجدت من أطمئن إلى التعامل معهم، ولكن هذا الاطمئنان لم يدم طويلًا، إذ إن زعماء الشيوعية لما شعروا بمن يقف ضدهم ولو حتى باعتزالهم ومجرد تسفيههم؛ نقلوا عداؤهم فورًا، من عدا سافر وقح موجه لله في السموات العلا، إلى عدا قذر رخيص ضد أولياء الله في الأرض، فجاسوا خلال الكلية محاربة لنا بكل ما يستطيعون، وتحذيرًا بكل ما يملكون، وتشهيرًا بكل الوسائل والإمكانات؛ حتى عرفنا الصغير والكبير في الكلية باسم المتزمتين أو الإخوان المسلمين.

وبدأت أتعرض منذ ذلك الوقت لمضايقات كثيرة في جميع المجالات من نفوذ ونشاط ذلك التيار الشيوعي الجارف، منها مثلًا أن اللواء إبراهيم عبد النبي كبير المعلمين في الكلية وكان وقتها مديرًا للكلية تكلم عنا في المسجد، وقام بتحذير الطلبة في الكلية تصريحًا من أن يطالبوا زملاءهم بمجرد ضرورة المحافظة على الصلوات.

ومنها أيضًا أنني شخصيًا تعرضت لمحاكمة عسكرية صغيرة بشأن النشاط الإسلامي في الدعوة، كان آخرها قبل موضوع التمثيلية هذا بحوالي شهر، وذلك على مستوى قائد السرية التي كنت أنا طالبًا فيها ولا يزال هذا القائد موجودًا في الكلية حتى الآن، اتهمني فيها أنني أشكل جماعة من الإخوان المسلمين داخل الكلية، ودليلهم على ذلك عدم التعامل مع الشيوعيين، وحتى من الناحية العلمية البحتة فقد أجبرت على تنفيذ المشروع النهائي اللازم للتخرج بالاشتراك مع اثنين من طلبة فرقتي من أكبر زعماء الماركسية ودعاتها، الأمر الذي يجبرني على ملازمتهم طوال مدة البحث والإعداد والتنفيذ للمشروع، كما أجبرت أيضًا على أن يكون المشرف معي على هذا المشروع من المعيدين المسيحيين في الكلية، وكل ذلك ثابت في كشوفات الكلية.

وأصبحت العيون علينا في كل مكان، والأشباح تطاردنا كلما ذهبنا هنا أو تحررنا هناك، ولقد صبرنا على كل ذلك، ولكنهم لم يصبروا علينا!!

ومع ذلك فقد أرادوا أن يكون آخر مشهد من هذه القضية مروعًا، حيث كنت في المخابرات الحربية مقيد اليدين بطريقة ممتازة يضيق بها القيد حيث شاءوا حتى يعصر

الساعدين، ومعصوب العينين، وملقى في زنزانه، حاولت جاهداً أن أرى ما حولي، ونجحت المحاولة، وندمت على نجاحها، فلم أر سوى الدماء تلتطخ الجدران من أمامي، ثم صمت أذناي بصراخ التعذيب ينبعث فجأة من كل مكان حولي، وأبواب زنازين تُفتح ثم تغلق، ثم تُفتح ثم تغلق، ومكثت أنتظر دوري، وجاء الدور سريعاً جداً، فساقني شيء ما، حتى أوقفني في مكان ما، وسمعت ضحكات الشياطين وهي في غاية السعادة والغبطة بالفريسة المقيدة أمامهم وبدأ اليوم الرهيب ولقد كانت كل وسائلهم للتعذيب محلاة ببعض الألفاظ التي أربأ بلساني أن ينطقها وبإخواني أن يسمعوها.

وفي منتصف النهار أوقفوا التعذيب، ثم رفعوا العصاة عن عيني بعد أن قيدوني بأحد المقاعد الموجودة، لأجد أمامي نموذجاً من ضحاياهم.

وجدت أخي حسن السحيمي لم أكن أعرفه يومها وجدته أمامي كتلة من الدماء لا أستطيع تمييز جوارحه، فضلاً عن تمييز ملامحه!! وهُددت أنني سوف أصبح مثله في دقائق، ووضعت العصاة مرة أخرى، وأعيد الحال كما كان.

وما قلت ذلك إلا لأوضح حقيقة القضية.

ثم أقول لكم: إن كنتم حقاً أهل حق، أو دعاة حق، أو تريدون حقاً.. فعليكم أولاً أن تضعوا أمثال هؤلاء وهؤلاء في هذا المكان.. فإن أبيتم فإني أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثني وفرادي، ثم تفكروا.. أدعوكم لأن تنظروا معي بعين الحقيقة لما حولكم وما أمامكم.. ولكي تنظروا بعين الحقيقة تخيلوا معي أن هذه القاعة بها فيها ومن فيها وبهيئتها هذه وشكلها قد أخذت أخذة واحدة، أخذة عزيز مقتدر فاستقرت أمام عرش الملك الجبار المنتقم ليقر فيها أمره الذي لا مرد له.. تخيلوا معي ذلك، ولا تظنون أنه خيال، فإنه واقع في يوم لا مرد له من الله.. ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدَعُونَ﴾ (١٣) مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ، وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلَا نَفْسَ لَهُ يَمْهَدُونَ ﴿١١﴾ ﴿١٢﴾.

فإن أبيتم ذلك أيضاً؛ فلا يسعني إلا أن أقول لكم: إن قفص الاتهام الحقيقي أو قفص الاتهام بعين الحق الأزلي، هو هذا الحاجز الخشبي، وليس هذا الحاجز الحديدي..

فإن كنتم تحكمونني بتهمة الإيثار بالله ورسوله واليوم الآخر؛ فإنني والله لمؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر، لن أحيد عن ذلك بإذن الله، وأسأل الله التوفيق..

وإني أقول لكم قول المؤمنين: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.
وإن كنتم تحاكموني بتهمة ما تسمونه قضية «الفنية العسكرية» أو قضية «صالح سرية»، فيعلم الله أنني ما كنت أعلم مسمى لهذا الاسم.

وبعد،،،

فإن كان ذلك دفاعاً فيها، وإلا فلسـت في حاجة إلى دفاع مدافع، فإن الله يدافع.
ولكنكم لا بد أن تعلموا أن الجلسة الأخيرة من هذه المحاكمة لن تكون على ظهر الأرض قاطبة، ولكنها سوف تكون أمام الملك الديان؛ ولهذا يستوي لدينا الآن حكمكم علينا بالبراءة مع حكمك بالإعدام.. بل إن الله يعلم أن لنا ستة من إخواننا الشهداء سبقونا، ونحن في أشد الشوق إليهم وأحرص ما نكون على لقائهم.
فإن عدلتـم عدلتـم لأنفسكم، وأنا بالله عز وجل عنكم وعن عدلكم لفي غنى..



وأخيراً..

أتلو بلاغاً من رب العالمين لأعداء الإسلام والمسلمين..
أقول لهم: تأمروا.. أو لا تتآمروا.. امكروا.. أو لا تمكروا، فإن الله يمكر من فوق سبع سماوات ..

﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ١٦ ﴾ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ١٧ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ١٨ وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ١٩ سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطَرَانٍ وَتَعْشَى جُوهَهُمْ النَّارُ ٢٠ لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ٢١ هَذَا بَلَغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَلِيَذْكُرُوا الْأَلْبَابَ ٢٢ ﴾.

الفصل الثالث

صالح عبدالله سرية

مؤسس التنظيم



ملحوظة مهمة: (جميع أقوال المتهم «صالح سرية» على عهده صدقاً أو غير ذلك لاسيما ما يتعلق منها برؤساء أو قيادات رحلت أم كانت على قيد الحياة).

لقد بدأت النيابة التحقيق مع المتهم «صالح عبدالله سرية» يوم الجمعة الموافق 19 / 4 / 1974 وكما سبق القول فقد كانت التحقيقات تتم إما في وزارة الداخلية أو في إدارة مباحث أمن الدولة أو في مقر احتجاز المتهمين داخل السجون وأحياناً كانت تتم

التحقيقات داخل الزنازين نفسها إلا أن ما يهمننا في هذا الأمر هو أن تحقيق المتهم «صالح عبدالله سرية» قد تعرض لأربعة نقاط:

النقطة الأولى: وفيها حديث عن تاريخه السياسي والذي يشير إلى قوة تكوين هذا الرجل وقوة ثقافته وعمق تفكيره بصورة تثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه الخطة التي وضعت من نفس هذه العقلية أم أنها من عقلية أخرى.



النقطة الثانية: وهي حديث المتهم عن علاقته بجماعة الإخوان المسلمين.



النقطة الثالثة: وهي حديث المتهم عن الخطة بصفة عامة.



النقطة الرابعة: وهي حديث المتهم عن فكره ومعتقداته الخاصة.



1

القسم الأول: حديث تاريخي يدور حول المتهم

حينما سألته النيابة أفهمته بأن العقوبة قد تصل إلى الإعدام ومع ذلك أصر المتهم على أن يتحدث بإسهاب ودون توقف في اعتراف طويل تم في مئات الصفحات، ورب قائل وأنا معه يقول إن التعذيب يجبر الإنسان على أن يدلي باعترافات تطلب منه في لحظات الضعف وهذا أمر طبيعي، إلا أن المعلومات التي أعطاها المتهم «صالح عبدالله سريّة» كانت أعلى من المعلومات المتعلقة بالضبط، ففي حديث مسهب عن تاريخه سوف نعرضه نصًّا من الأوراق قال:

«أنا ولدت في فلسطين وأكملت الدراسة الابتدائية فيها، وبعد نكسة فلسطين سنة 1948 هاجرت إلى العراق وكنت متفوقًا في الدراسة ووقتها كنت طالبًا في المرحلة الإعدادية وهناك تسمى متوسط، وفي العراق التحقت بعدة مدارس ثانوية حتى حصلت في النهاية على الثانوية العامة بتفوق، ووقفت القوانين العراقية حاجزًا دون دخولي الجامعة باعتباري أجنبيًّا بالنسبة للعراق؛ حيث إنني فلسطيني فلا يباح لي دخول الجامعة العراقية، وبعد وساطات كان على رأسها وساطة رئيس جماعة الإخوان المسلمين في العراق، وفي نفس الوقت كان يشغل منصب رئيس جمعية إنقاذ فلسطين واسمه «محمد الصواف» وأنا توجهت له بصفته رئيس جمعية إنقاذ فلسطين، وكانت صلة العقيدة أي عقيدة الانتماء لجماعة الإخوان من جانبي قد نشأت بيننا من قبل ذلك بسنين، فتوسط لي ودخلت كلية الشريعة في العراق وكان هذا الكلام وقت حكم «نوري السعيد» اللي كان معروف بعدائه للفلسطينيين حيث كان ينكل بهم ويجري اعتقالهم واعتقل والدي وأخي أيضًا لمجرد أنهم أعضاء في نادي إنقاذ فلسطين في بغداد، في هذه الفترة وهذا العنت دفعني إلى أن أُنتمي لجماعة الإخوان في العراق لمجرد ضيقي ببطش السلطة بها آنذاك وبأسرتي وبالفلسطينيين عامة وترقيت في الجماعة حتى وصلت إلى عضو اللجنة التنفيذية في قيادة الإخوان المسلمين بالعراق وكان ذلك عام 1951 على ما أذكر - وبعد ثورة العراق 1958 (ثم عاد وقال إنه في الفترة من 1951 وحتى قيام ثورة العراق 1958) انغمست تمامًا في النشاط الإخواني في العراق، أي أنني كنت أدعو لأفكار الإخوان التي

تنادي بإعادة تطبيق الإسلام في مجالات الحياة وكنت واسطة بين جماعة الإخوان المسلمين والرئيس عبد السلام عارف، وكان لا يزال ضابطاً بالجيش وكان منضماً للجماعة حتى 1956 حيث ابتعد قليلاً عن الإخوان وظللت أترقى حتى وصلت لصفوف القيادة رغم حادث ثورة العراق في يولييه 1958 وكان من رأيي قبل قيامها إذ لا بد وأن يقوم الإخوان بثورة في العراق بقصد تطبيق أهدافهم وهي تطبيق الإسلام الكامل، وكان هذا بطريقة الحديث في هذا الأمر مع قيادة الإخوان ولم أنزل به إلى القاعدة، وقد علمت من القيادة في ذلك الحين أنهم بالفعل يعملون لتحقيق هذا الهدف فأنتهى الأمر بالنسبة لي كلياً، لما قامت الثورة العراقية في يولييه 1958 اكتشفت أن دورهم فيها مجرد شريك وليس القائد وكان من أفراد وزارة الدفاع في العراق أحد الإخوان وهو الرائد محمد فرج وقد غضبت لهذا لأنه كان من رأيي أنه لا يجوز أن نكون أذناناً لأحد بل يجب أن نكون قادة - وذهبت في اليوم التالي إلى وزارة الدفاع لمناقشة محمد فرج في هذا الأمر - فأفهمني أنه في خططهم قريباً أن يكونوا فعلاً قادة ورؤساء ولكنه اعتقل عقب ذلك وتعرض الإخوان لمحنة؛ حيث جاء الحكم الشيوعي بقيادة عبد الكريم قاسم - وفي هذه الفترة كنت قد تخرجت من كلية الشريعة بتفوق وحاولت السفر للخارج لإكمال تعليمي والحصول على شهادة أكبر ولكن وقفت في وجهي القوانين التي تمنع غير العراقيين بذلك في حين سمح لنفر من يهود العراق بالسفر في بعثات دراسية على نفقة الدولة - وفي هذه السنة 1958 كان الإخوان قد رُجِّعَ بهم في السجن فأنشأت أول تنظيم فدائي فلسطيني اسمه «جبهة التحرير الفلسطينية» بالعراق وانتشرت الجبهة في كل البلاد العربية التي بها فلسطينيون وبعدها كثرت التنظيمات الفلسطينية وكان من بينها منظمة فتح، وجاء ياسر عرفات للعراق 1961 وطلب توحيد العمل بين المنظمين أي منظمة جبهة التحرير الفلسطينية التي شكلتها ومنظمة فتح الخاصة به واتفقنا على الخطوط العريضة لهذا الاندماج ثم عاود الحضور إلي في العراق 1962 حيث تم الاتفاق النهائي بيننا على أساس أن يقع هو أعضاء منظمة فتح بتوحيد المنظمين لكن ذلك لم يتم حيث لم يرجع لنا مرة أخرى وكنت قد وصلت في ذلك الحين إلى مرتبة الضابط الأقدم في جيش التحرير الفلسطيني الذي أنشأه عبد الكريم قاسم، ولم أكن معروفاً لديه لأن نشاطي كان سرياً وفي هذه الأثناء التي كنت فيها بجيش التحرير الفلسطيني كنت قد اتفقت مع بعض أعضاء الإخوان الضباط بالجيش على اغتيال عبد الكريم قاسم والسيطرة على الحكم خاصة بعد المد الشيوعي الذي سيطر عليه، ولكن رئيس الإخوان

السري الجديد كان اسمه عبد الكريم زيدان رفض ولم تتم العملية وفي نهاية عام 1962 اتصل به البعثيون للقيام بثورة على عبد الكريم قاسم فرفضت لأنني كنت أريد أن أقضي عليه أنا وجماعتي وليس بطريقة التبعية للبعثيين، وبدأت علاقتي بالإخوان تسوء نتيجة لذلك الموقف - وبعد نجاح ثورة البعث في العراق 1963 بدءوا أيضًا يضايقوني شخصيًا لأنني كنت رفضت الاشتراك معهم حتى إنهم اعتقلوني وكانت جبهة التحرير وصلت لأقصى قوتها ولكن كان ينقصها المال والسلاح للقيام بالعمل الفدائي ضد إسرائيل ولم يتيسر لها ذلك فارتأيت أنا لكل ذلك أن نسطو على يهود العراق للاستيلاء على أموالهم ونستعين بها في تنظيمنا وكانت أخطر حادثة في هذا الصدد من بين ما قمنا به من عمليات سطو عديدة على اليهود حادثة سطو على شركة يهودية في حي البنوك ببغداد جرى فيها إطلاق الرصاص بين رجالنا واليهود وقبض على شخص واحد من أفراد الجبهة وأنا لم أشارك في ذلك العمل بل كنت مخططًا له فقط وهذه القضية أي قضية السطو أعجبت مفتي فلسطين أمين الحسيني وكان قد رفض تمويلها من قبل وبعد هذه الحادثة أبدى استعداداه بالتمويل وكان مفروضًا أن يبدأ العمل الفدائي بجيش إسرائيل 1963 ولكن لما اعتقلت في هذه السنة كانت النتيجة أن منظمة فتح هي التي تولت العمل الفدائي ولم تقم جبهة التحرير الفلسطينية بأي نشاط وخرجت من المعتقل 1964 وجاء ياسر عرفات 1965 وطلب الانضمام لجبهتنا في العراق مرة أخرى فوافقت على ذلك شريطة أن أبقى بعيدًا عن الميدان خوفًا من الحساسية على المناصب، وطلب مني أن أيسر له مقابلة المسؤولين بالعراق وكان عبد السلام عارف قام بثورته وتولى الحكم ويسرت له مقابلة مع وزير الإعلام العراقي وكان في ذلك الوقت اسمه عبد الكريم فرحان ونصحني بعدم مقابلة عبد السلام لأنه كان معروفًا بأنه لا يمكن ودًا لمنظمة فتح بالذات اعتقادًا منه بأنها تعمل لصالح حلف «الستتو» أي حلف بغداد القديم - وكان لنا في الأردن تنظيم تابع للجبهة وطلب منا هذا الفرع مساعدتهم على إحداث محاولة لقتل الملك حسين وقلب نظام الحكم الملكي في الأردن، وكان ذلك عام 1964 وطلبوا مني الاتصال في ذلك بالمستولين في العراق ولكن عبد السلام عارف رفض تلك الفكرة وآثرت الابتعاد عن السياسة مؤقتًا وعدت إلى دراستي لإكمال دراسة الماجستير في كلية الشريعة بجامعة بغداد وبسبب علاقتي بعبد السلام عارف وصلت لمنصب وكيل كلية الهندسة التكنولوجية ببغداد سنة 1965، وبعد 1967 مباشرة أي بعد حرب يونيو 1967 وما انتهت إليه من هزيمة الجيوش العربية وجدت أنه من الأنسب لي العودة

لمباشرة العمل الفدائي وأنا دعوت لمؤتمر في دمشق لكل المسؤولين عن جبهة تحرير فلسطين في الدول العربية وعقد المؤتمر في بداية 1968 تقريباً وأصدرنا قراراً بضرورة إعادة الحوار مع فتح لإعادة العمل الفدائي بشكل جديد واتصلت فعلاً بياسر وتم التوحيد بين جبهتنا وفتح واندجت جبهتنا في منظمة فتح وأصبحت عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني وحضرت للقاهرة في 1968 لحضور مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني وقبل مجيئي للقاهرة زرت عبد الرحمن عارف في العراق زيارة مجاملة للتوديع ومررت على أمر الحزب الجمهوري واسمه عبد الرحمن وهو عراقي وكان يعرفني لأنني كنت خطيب المسجد الي بيصلي فيه وكان ذلك للتوديع وأخبرنا بأنه يريد القيام بثورة على «عبد الرحمن عارف» لخلاف بينه وبين «طاهر نجيب» رئيس الوزراء في ذلك الحين وطلب مني مساعدته في هذه المحاولة بإقناع الإخوان بالاشتراك في المحاولة فاتصلت بالمستول للإخوان وهو العميد «محمد فرج» وتم الاتفاق على القيام بالثورة لكن يبدو أن «عبد الرحمن» كان متفقاً سرّاً مع البعثيين على القيام بثورة ضد «عبد الرحمن عارف» ولما اكتشف الإخوان ذلك رفضوا، أي أن «محمد فرج» رفض ولكن ضباط الحرس الجمهوري من الإخوان لم يبلغوا بالرفض وقامت الثورة في نفس الليلة ضد «عبد الرحمن عارف» وأطاحت به وعين رئيس الإخوان السياسي وهو الدكتور «عبد الكريم زيدان» وزيراً في وزارة الرئيس البكر الأولى وأدت هذه العملية الي هي عملية قبول «عبد الكريم زيدان» الوزارة إلى انقسام الإخوان في العراق إلى قسمين وأنا كنت مع فريق «محمد فرج» الي ضد الاشتراك في وزارة البعث ولكن كانت النتيجة أن البعثيين أعدموا «محمد فرج» مع خمسة من الضباط الإخوان الآخرين من جملة المعدمين وتوليت أنا مسئولية القسم الثاني من الإخوان العاملين على إسقاط حكم البعث وكان ذلك في حدود 1970 وفي 1971 سافرت خارج بغداد إلى القاهرة وسوريا ثم عدت إلى بغداد وكانت لها علاقة بالمجلس الوطني الفلسطيني لحضور اجتماعاته ولما عدت كان البكر مريضاً بالمستشفى وكان التمرجي المعالج من الإخوان فوجدها فرصة مواتية للإجهاز على البكر وحمل قيادة الثورة في العراق ولكن حدث أني وصلت في نفس اليوم وبلغت بالأمر فرفضت لأن المقصود ليس هو اغتيال إنسان قد يأتي أسوأ منه ولكن الهدف هو تغيير النظام بنظام آخر يتفق مع تعاليم الإخوان المسلمين ولكن وصلهم التبليغ متأخر وحاولوا تنفيذ العملية لكنها فشلت بسبب خارج عن إرادتهم وخرجت من العراق في نفس اليوم مخافة الاتهام في هذه المحاولة وذهبت إلى سوريا وتوجهت لسفارة مصر فيها

واتصلت بالسكرتير الأول فيها وطلبت منحي حق اللجوء السياسي لمصر وكان ذلك حوالي سبتمبر أو أكتوبر 1971 ولم أتلّق إجابة على مطلبي هذا وجئت إلى مصر عادي لإكمال الدراسة بجامعة عين شمس وكان ذلك في شهر أكتوبر 1971 وخلصت الدكتوراه في شهر يونيه 1972 وفي تلك الفترة انقطعت كلية للدراسة ولم أتصل بأي نشاط سياسي وبعد الدكتوراه تعاقدت مع حكومة السعودية على العمل مدرسًا بجامعة الرياض كلية اللغة العربية وفي ليلة السفر جاءت برقية بمنع دخولي السعودية من وزير الداخلية السعودي لسفارته في مصر بدون إبداء أسباب ونسيت أن أقول إنه في خلال فترة دراستي في جامعة عين شمس كنت قد اتصلت بسفارتي الأردن وليبيا بقصد منحي حق اللجوء السياسي لأي من البلدين ولم أوفق وكنت توجهت بطلي لسفارة الأردن بمصر لمنحي حق اللجوء السياسي للأردن وأنه قد سبق لي الاشتراك في محاولة لقلب نظام الحكم بها وده لاشك أن ذلك كان سببًا كافيًا لرفض طلبي وأنا في الواقع ذكرت لهم ذلك لأنني كنت في ضيق من أمري ورفضت سفارة ليبيا قد جاء من السفير الليبي شخصيًا دون إبداء أسباب ولما رفضت السعودية دخولي فيها عملت في الجامعة العربية هنا في القاهرة في منظمة التربية والثقافة والعلوم بالجامعة وكنت خبيرًا بها وكنت أقتاضي شهرًا مبلغ 100 جنيه في البداية ثم ثبت وارتفع المرتب إلى 400 دولار شهريًا وفي السنة الماضية 1973 في بدايتها وكنت ينسب من موضوع الإخوان المسلمين نهائيًا في مصر أو في الخارج وحررت مذكرة كبيرة جدًا للهضيبي المرشد السابق لهذه الجماعة بينت له فيها أوضاعهم في الخارج وما يصيبهم من خلافات وما أصاب كل الحركات الإسلامية في العالم من أن يضرب في كل مكان وضربت بذلك أمثلة لما حدث في إندونيسيا والباكستان وانتهيت في مذكرتي تلك من أن لا فائدة لإقامة حكم إسلامي في بلد ما دون اقتراح بلد بذاته ولكن «الهضيبي» لم يقبل ما جاء بالمذكرة لأنه كان يرى أن لا عودة لجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم في مصر على الإطلاق فاضطرت إلى بدء العمل بأسلوب جديد وهو تكوين مجموعة من الشباب باعوا الدنيا نهائيًا وأهمها «الشهادة في سبيل الله».

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

وهكذا يبدو من أقوال المتهم أنه لم يكن في حياته شخصًا عاديًا بل إنه تولى قيادة العمل في حركة الإخوان في العراق وشارك في كثير من الحركات السياسية وها هو يتحدث عن

نفسه باعتباره مؤسس جبهة التحرير الفلسطينية التي انتشرت في كل البلاد العربية، وها هو يحاول توحيد تلك الجبهة مع منظمة فتح، وها هو يشارك بصورة أو بأخرى أو حتى بمجرد الاتفاق على اغتيال عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي المعروف، وها هو يحتك بكل الفئات وبكل الطبقات الفكرية ويحاول أن يقوم بتصفية بعض العناصر اليهودية ثم ها هو يكشف أيضًا بعض العلاقات بين عبد السلام عارف رئيس العراق وبين الإخوان المسلمين، وها هو أيضًا يكشف عمليات الإطاحة بهذه الشخصيات وكيف وقف عبد الكريم زيدان - الذي أصبح وزيرًا بعد الإطاحة بعبد الرحمن عارف لصالح البعث - في موقف مخالف لموقف بقية الإخوان وقبوله لهذه المظاهرة وكيف تم إعدام محمد فرج وهو المشرف العام على الإخوان المسلمين مع خمسة من ضباط الإخوان في العراق.

إن هذه الأحداث تكشف عن رجل محنك خاض غمار الأحداث واحتك بالآخرين وعركته التجارب ولكنها في ذات الوقت تثير معنا سؤالًا استيضاحيًا مهما هل من الممكن لهذه العقلية التي مرت بتلك التجارب أن تكون هي التي وضعت خطة اقتحام الفنية العسكرية؟! هل كان من المتصور - كما وصفها أو كما سيصفها المتهم في أقواله التالية - أن اقتحام الفنية العسكرية ثم الاستيلاء على الأسلحة الآلية ثم الذهاب في سيارة مدرعة أو غير مدرعة إلى أي مبنى يتواجد فيه رئيس الجمهورية من الممكن أن يؤدي إلى قلب نظام الحكم في دولة كمصر لاسيما وأنها خاضت حرب أكتوبر 1973 وقد رأى بنفسه قوة الجيش المصري في ذلك الوقت وما أنفق عليه، لقد كان الجيش المصري في قمة مجده في عام 73 واستمر هذا المجد لعشر سنوات كاملة متسلحًا بأدق أنواع الأسلحة ومتفنتًا في أدق فنون المعارك ومع ذلك فإن هذا السؤال سيظل يطاردنا طوال أجزاء الموسوعة كيف لمن كان في مثل تجربة المتهم «صالح سرية» أن يضع خطة تعتمد على اقتحام الكلية الفنية العسكرية بمجموعة من المطاوي والأسلحة البيضاء ثم بعد ذلك السيطرة على مقاليد الحكم في بلد يعيش فيها عشرات الملايين، وقد أفضى لي البعض أن «صالح سرية» قد أجبر بسبب حماس الشباب على وضع خطة متسرعة وغير دقيقة إلا أن هذا البعض لم يقدم دليلًا على قوله وإن كان ذلك هو الأقرب للمنطق.

على أي الأحوال نترك الإجابة عن هذه المسألة للقارئ لاسيما وأنا سنتقل إلى النقطة الثانية أو الخط الثاني في أقوال المتهم «صالح سرية».

ولعله كان مهتمًا بأن يقف على مدى علاقة الإخوان المسلمين بمثل هذه القضية.

2

القسم الثاني: حول علاقة المتهم بتنظيم الإخوان المسلمين في مصر

تحدث المتهم بحرية وإفاضة عن علاقته بالإخوان المسلمين في العراق وتحدث بإسهاب أيضًا حول علاقته بالآخرين من التيارات الفكرية الأخرى إلا أن حديث المتهم عن علاقته بالإخوان المسلمين في مصر لقي اهتمامًا غير عادي من جهة التحقيق في نيابة أمن الدولة، هذا الاهتمام ربما يكون مرجعه إلى بداية علاقة هادئة تمت بعد الإفراج عن الإخوان المسلمين عن طريق القرار السيادي الذي أصدره الرئيس «محمد أنور السادات» وقد ذكر بعض الباحثين وأذكر منهم اللواء «فؤاد علام» أن الإخوان المسلمين كانوا خلف قضية «الفنية العسكرية» وهؤلاء الباحثون في الحقيقة قد خالفوا الحقيقة تمامًا بل لعلمهم قد خالفوا حتى الثابت في الأوراق، فالثابت في الأوراق أن المتهم لجأ إلى السيدة الفاضلة الحاجة «زينب الغزالي» رحمها الله، لجأ إليها كمسلم يريد أن يتعيش، وذكر لها فضلها في أنها استضافته لمدة أسبوع كامل هو وأسرته وذكر فضلها في أنها فتحت له صدرها وفتحت له بابها وبيتها، وذكر أيضًا أنه ذهب إلى الأستاذ «حسن الهضيبي» المرشد العام الأسبق للإخوان المسلمين وأنه رفض كما رفضت الحاجة «زينب الغزالي» فكرة إقامة الدولة الإسلامية بالقوة بل لعله قد بالغ في القول مع «صالح سرية» فرفض أصلاً فكرة إعادة الإخوان المسلمين إلى دائرة التنظيم مرة أخرى، ولكن البعض يرى أن الإخوان المسلمين كانت خلف قضية «الفنية العسكرية» ولكن «صالح سرية» أنكر ذلك من باب الشهامة والوفاء وحسن التصرف.

لقد كان الوقت مناسبًا جدًا للحديث عن فكرة التنظيم وعن فكرة إعادة تنظيم الإخوان المسلمين وعن فكرة الحديث مع «صالح سرية» في أمر الدولة الإسلامية إلا أنه يبدو أن المرشد العام للإخوان المسلمين السابق المرحوم «حسن الهضيبي» لم يكن يتوقع خيرًا من النظم السياسية القائمة؛ فأعطى دائرة من الحذر أوسع مما أعطاه غيره في الحديث، فرفض الحديث ابتداءً في قضية إعادة تنظيم الإخوان المسلمين إلى الوجود....
لعلنا نلاحظ بُعد نظر المرحوم «حسن الهضيبي» وهو يتحدث مع شخصية مثل المرحوم

«صالح سرية» ولا يقتصر الأمر على بُعد النظر فحسب وإنما يمتد إلى الوعي السياسي لدى هذا الرجل، فالتأمل للأوراق يجد أن نصف الأوراق التي أعدت للتحقيق مع المتهم وهي بالمتات قد دارت حول علاقة المتهم بالإخوان المسلمين بل إننا نلاحظ أن هناك رغبة مع التجاوز في القول لدى النيابة لإثبات وجود ذلك، وقد كان هذا واضحاً في الأوراق ولعله من فنون التحقيق، فالمحقق بعد أن انتهى من الاستماع إلى قصة المتهم مع حركة الإخوان المسلمين في مصر أراد أن يعود به إلى إيجاد علاقة حينما سأله سؤالاً مباشراً حول ما إذا كان المتهم قد قام بهذا العمل الذي قام به تمهيداً لتمكين الإخوان المسلمين من أمور الدولة.

على أي الأحوال سنسير على نفس النهج وننقل أقوال المتهم حول علاقته بالمرحومة «زينب الغزالي» وغيرها من شخصيات الإخوان بها فيها المرشد العام السابق نصّاً من الأقوال.

ج : أول اتصال كان بزينب الغزالي في أواخر 1971 أو بداية 1972 وكانت جابه لزيارة الشيخ «الحافظ التيجاني» وهو زوجها السابق وقابلتها عنده وأنا كنت عاوزه باعتباره شيخاً للطريقة الصوفية وكان شيخ بلدنا أخبرهم في فلسطين من أتباعه وكنت أنا عند ترزي اسمه «عبد السلام حامد عبس» في شارع القاضي الفاضل المتفرع من شارع قصر النيل لزيارته لأنني عرفته عن طريق أحد العراقيين أثناء وجودي هناك واسمه «لقمان السامرائي» واتصل الترزي ده بالشيخ «الحافظ التيجاني» أثناء وجودي عنده فطلبت منه أن يعرفني به ورحنا له سوا وعرفته بنفسي وبدأنا نتناقش في علم الإسلام وخاصة علم الحديث وتوطدت العلاقة بيننا وكنت با تردد عليه باستمرار في زاوية عنده وفي أحد الأيام كنت عنده في تاريخ لا أذكره كله في أواخر 1971 أو أوائل 1972 وجت «زينب الغزالي» لزيارته فأحببت أن أتعرف عليها لأنني كنت أعرف إنها من زعماء الإخوان وكنت معجباً بشخصيتها وبدأت تتحدث عن ذكرياتها في السجن وأنها عذبت في السجن وأن الإسلام مظلوم في مصر لأن الناس الذين كانوا يدعون إليه وتقصد الإخوان المسلمين كانوا يوضعون في السجن وأنا من جهتي شخصياً موافق على رأيها من أن الإسلام مظلوم في مصر وأن من يدعو إليه يوضعوا في السجن وفي نفس الجلسة طلبت منها الالتقاء بها في منزلها فرحبت بذلك وأعطتني عنوانها وهو 17 شارع الفريق حلمي المصري بالمأظلة ورحت لها في

نفس الأسبوع بمفردي وجلست معها بمفردنا - وبدأت أنا الحديث بإعطائي لها تفصيلات عما جرى للإخوان المسلمين في العراق وأقصد بهذا تاريخ حركتهم في العراق كما تحدثت معها عن أحوالهم في دول عربية أخرى كسوريا ولبنان والأردن وأنهم في أوضاع سيئة ومنقسمين مع أنفسهم وإن مفيش فايدة من اللي يعملوه الآن وأقصد بذلك طريقة الدعوة التي يتبعونها وهي الشريعة والتجميع فقط وإنهم إذا لم يتبعوا طريقة القوة فلن يصلوا الشيء بالمرّة أي لن يصلوا إلى تطبيق الإسلام في الدولة يعني استعمال القوة للاستيلاء على الحكم وصولاً إلى تطبيق مبادئ الإسلام وكان ردها أن لكي نقوم بأعمال قوة لابد أن تكون لدينا ناس مربية جيداً على مبادئ الإسلام وقالت إنه ثبت لنا إن الإخوان الموجودين حالياً مش مربين كويس وإذا كنا من أن نستعمل القوة لابد لنا من تربيتهم على أساس سليم من الإسلام وإنهم خارجين من السجون وعازين يرتاحوا قليلاً ومش وقت الكلام معهم في موضوع القوة وقالت إذا أردت أن تتكلم في أي موضوع يمسه الإخوان فلا بد من أن أتحدث مع المرشد العام «حسن الهضيبي» لأنه الممثل الوحيد للإخوان فوافقتها على إني أقابله وطلبت منها تحديد موعد لمقابلته فوعدت بذلك وتم الاتصال به لأنني بعد هذه المقابلة ترددت عليها عدة مرات بمعدل مرة كل أسبوع أو كل شهر ونقلت إليّ في إحدى هذه المرات أن «الهضيبي» في انتظاري بمنزله وحددت لي موعداً معيناً باليوم والساعة ولا أذكر هذا التاريخ بالضبط لأنه لم يكن يعني أن أحفظه باعتبار أني قابلت عديداً من رؤساء الدول والوزارات ورحت له في منزله بمفردي وقابلته على انفراد وبدأت الحديث بطرح أوضاع الإخوان خارج مصر وإنها سيئة وقلت له إنه لا يجوز أن يبقى هذا الوضع مستمراً بأي شكل وقلت له ما قلته لزنب الغزالي إنه لابد من استعمال القوة حتى يقوموا على نظام الحكم للوصول إلى تطبيق مبادئهم - فرد بأنه لا يمكن الآن إعادة تنظيم الإخوان في مصر لأنه سوف يؤدي إلى قيام السلطة بتصفيته وبالتالي رفض الفكرة التي طرحها عليه باستعمال القوة وقابلته بعد ذلك عدة مرات لا أذكرها لأنها كانت كثيرة وكان يركز في حديثه على الإخوان في الخارج لأنه كان عاوز معلومات أوسع عنهم وكان حديثي معه يدور حول ضرورة قيامه بتجميع الإخوان وإعادة تنظيم صفوفهم وتقويتهم ليتمكنوا من الاستيلاء على السلطة في مصر وغيرها من البلاد العربية وردّه كان

إنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً الآن ومن جانبي رغم رفضه هذا كنت مقتنعا تماماً بأن هو الأمل الوحيد لتجميع الإخوان المسلمين لتحقيق مآربي في الاستيلاء على السلطة في مصر لتكوين دولة إسلامية وعن هذا الطريق أعلن أن أخدم السلطة الجديدة فكرت المحاولة عليه عدة مرات لأقنعه بتبني وجهة نظري بشأن ضرورة لجوء الإخوان إلى استعمال القوة بعد إعادة تنظيمهم للوصول إلى الاستيلاء على الحكم فطلب مني كتابة مذكرة في هذا الموضوع طويلة انتهت فيها إلى ضرورة إعادة تنظيم الإخوان وأعربت عن استعدادي للمساهمة في هذا العمل الذي أقترحه وهو تجميعهم أولاً ثم استعمال القوة للاستيلاء على الحكم في مصر ولما رحت أسلمها له طلب مني قراءتها فقرأتها له عدة مرات في عدة زيارات لأنها كانت طويلة وبعدين رفض الموافقة على ما أقترحه رفضاً قاطعاً واستردت المذكرة واعتبرت إن مفيش فايدة ويشت من إن الإخوان المسلمين سيحققوا لي مآربي في استعمال القوة للاستيلاء على الحكم ولكني لم أقطع صلتي به وكنت بازوره زيارات عادية على فترات متقطعة لأن في ذلك الوقت كنت بدأت في إنشاء التنظيم الخاص بي بعيداً عن الإخوان المسلمين فكانت زياراتي له حتى لا يشعر بأنني بدأت أعمل منفرداً فكنت أزوره زيارات مجاملة فقط وآخر زيارة له كانت تقريباً في نهاية شهر سبتمبر 1973 وبعدها سافرت سوريا لمؤتمر خاص بعلمي في الجامعة العربية وحينما عدت كان المرض اشتد عليه وتوفي.

س: ما عدد المرات التي ترددت فيها على منزل «زينب الغزالي»؟

ج: كثيرة ولم أنقطع عن زيارتها حتى وقوع الحادث موضوع هذا التحقيق وكانت آخر زيارة قبله بأسبوع وكانت زيارة عائلية وتوجهت معها بسيارتي إلى منزل أخيها لتحضر هي عملية الإعداد للخطبة ابنته وكنت عندها بالصدفة فطلبت مني توصيلها.

س: وفيما كان تردك الكثير هذا عليها بمنزلها؟

ج: لأن العلاقة أصبحت جيدة بيني وبينها وكنت أتولى عنها كتابة كتب وصرت كصديق لها وفي الواقع كنت أحمل لها جميلاً لأن عندما حضرت زوجتي وأولادي آوتنا «زينب الغزالي» في منزلها وتكفلت بإطعامنا لأمد وأولادي ثمانية عداي وزوجتي ولم يكن لدي مورد للإنفاق ولا سكن نأوي إليه وقعدنا عندها أسبوع ثم استأجرت شقة ونقلنا لها وكانت شقة مفروشة.

س: ما الحديث الذي دار بينك وبينها في آخر زيارة قمت بها إليها والتي ذكرت أنها قبل أسبوع من الحادث الراهن؟

ج: حديث عام ومعظمه عن زواج ابنة أخيها.

س: من هم أقطاب جماعة الإخوان المسلمين الآخرين الذين اتصلت بهم غير «الهضيبي» و«زينب الغزالي»؟

ج: قابلت أيضاً «عبد الرحمن البنا» والشيخ «محمد الغزالي» مدير إدارة الدعوة بالأوقاف و«سيد سابق» و«صالح أبو رقيق» و«هارون المجدي» وهو إخواني ومسئول الإخوان خارج مصر ومقره بيروت ولكنني قابلته في مصر وقد سعت للتعرف بهم وكنت أقابلهم في منازلهم أو مكاتب عملهم وكانت زيارات تعارف فقط وكنت أتبادل الزيارات مع «صالح أبو رقيق» باعتباره زميل عمل في الجامعة العربية وآخر مرة شفته فيها قبل القبض عليّ بأسبوعين ولكنني لم أتحدث مع أي منهم إطلاقاً في أي أمور تنظيمية عن التنظيم الي أنشأته ولكن كانت أحاديثي معهم عن الإخوان بصفة عامة وكنا نتكلم عن أوضاعهم لكن لم نتفق على شيء نقوم به في سبيل إصلاح حالهم وكنت من جانبي عازمة القيام منفرداً بواسطة التنظيم الذي شكلته بقلب نظام الحكم الحالي والاستيلاء عليه بالقوة لتطبيق مبادئ الإسلام.

س: هل معنى ذلك إنك قمت بإنشاء التنظيم وإجراء المحاولة التي قمت بها لقلب الحكم بالقوة كبديل عن قيام الإخوان المسلمين بهذه العملية؟

ج: أيوه.

س: هل معنى ذلك أيضاً إنك قمت بهذا العمل انطلاقاً من رغبتك في إعادة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وتمكينهم بالقوة من الاستيلاء على الحكم؟

ج: لا مش كده بالضبط إنما أنا أنشأت التنظيم ومحاولة قلب نظام بالقوة لإقامة الدولة الإسلامية بصرف النظر عن موافقة هذا الإخوان أو عدم موافقته لها.
(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

القسم الثالث: حول الخطة التي وضعها المتهم بهدف قلب نظام الحكم

سبق أن قلنا إن الخطة التي وضعها المتهم لا تتناسب مع حجم تجربته ومع ذلك نحن سنعرض خطة المتهم كما وردت في الأوراق وفق تحليل المتهم «صالح سرية» أمير التنظيم نصًا ونترك للقارئ حرية التفكير.

س: أكمل لنا سرد موضوع نشاطك في إقامة التنظيم والهدف منه والمنضمين إليه وموضوع المؤامرة على النظام القائم؟

ج: استكملاً لخطوات تنفيذ المؤامرة التي تحدثت عنها فقد كان المقرر خروجنا من مبنى الكلية الفنية العسكرية صباح الخميس 18 / 4 / 1974 لنستقل سيارات أوتوبيس الكلية المخصصة لنقل الخبراء الأجانب العاملين بها بقيادة بعض أعضاء التنظيم الذين يجيدون القيادة وتوجه بالسيارات إلى قاعة اجتماع اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي وتقف بنا السيارات أمام الباب الخارجي الذي يفتح على كورنيش النيل ثم ننزل منها سراعًا، ويقول بعض أعضاء التنظيم للحراس الموجودين على الباب بأن يدعوا لهم بأن توجد متفجرات بالقاعة مكان الاجتماع وأنهم قدموا لإزالة هذه المتفجرات وفي أثناء هذا الكلام يكون الباقون قد اندفعوا بسرعة إلى القاعة واعتمادًا منا على شيئين أولهما ذهول المفاجأة وثانيهما خشية الحراس من إطلاق النار علينا في وجود الرئيس، هذان الأمران سوف نتمكن عن طريقهما من اقتحام القاعة دون تصدي أحد لنا. وما دام دخلنا القاعة فسهل علينا السيطرة عليها. وكان الترتيب الذي خططت أنا شخصيًا له أن بمجرد دخولنا القاعة تسارع مجموعاتنا بقيادةنا شخصيًا إلى منصة رئيس الجمهورية ونعتقله على الفور وفي هذا التوقيت فيه مجموعتين أخريين سوف تتجه إحداها إلى يمين القاعة والأخرى إلى يسارها لتأمين أعلى المنصة والسيطرة على القاعة، ومجموعة على باب القاعة وبقية المجموعات على الأبواب الخارجية ثم أتقدم إلى الرئيس بمطلب التنازل عن

الرئاسة لأكرههم بالقوة المسلحة على التخلي عن رئاسة الجمهورية وأن يذيع بنفسه على الشعب بياناً بالتخلي عن الرئاسة فإن رفض أمرنا وزير الإعلام أو غيره من المختصين في الإذاعة تحت ضغط القوة المسلحة بإعلان وقوع ثورة مسلحة واستولت على الحكم في البلد وسيطرت على الموقف واعتقلت كل المسؤولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية وكنت أعديت هذا البيان فعلاً ومزقته في الصباح الباكر من يوم الخميس 18 / 4 / 1974 بعد أن فشلت عملية الاستيلاء على الفنية العسكرية وألقيت بالورق الممزق بعد أن قطعته قطعاً صغيرة في شارع الحسين عندنا في الدقي ولا زلت أذكر نص ذلك البيان وأنا على استعداد لكتابته الآن.

ملحوظة: وسلمناه فرحاً من الورق وقلم حبر ومكناه مما طلب تدوينه فكتب أمامنا البيان الآتي نصه حرفياً:
«ما أتذكره من البيان الذي أعدته للثورة

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلُوكِ تُؤْتِي الْمُلُوكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلُوكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ يَدُكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

أيها الشعب الحبيب - أيتها الأمة المجاهدة الصابرة لقد نجحنا والحمد لله صباح اليوم في السيطرة على الحكم واعتقال جميع المسؤولين عن النظام السابق وبدأ عهد جديد. ونحن لمن قليل الوعود لكم لكننا نعلم أن النظام الجديد سيقوم على المبادئ التالية:

- 1 - ستقوم مبادئ الدولة على أسس جديدة لا لبس فيها ولا تناقض.
- 2 - سوف لا تكون الثورة مقتصرة على الجوانب السياسية وإنما ستشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والتعليمية والوظيفية والاجتماعية وغيرها.
- 3 - سوف تهتم الدولة اهتماماً حقيقياً بالإيمان والأخلاق والفضيلة.
- 4 - سوف تعترم الدولة في كل سياستها مصلحة الأمة أولاً ثم الاتفاقات.

- 5 - ستعمل الدولة جاهدة على تحرير كل الأجزاء السليبة من وطننا وعلى مساعدة المحرومين والمظلومين في كل مكان وسنقاوم الاستعمار بجميع أشكاله في العالم.
- 6 - ستعمل الدولة جاهدة لقيام الوحدة بكل الطرق دون الاكتفاء بالادعاءات اللفظية.
- 7 - ستقوم الدولة بكل جهدها برفع التنمية من أجل رفع مستوى السكان.
- 8 - سوف نطبق الحرية للمجتمع ليقول كل ما يريد ونعد كل أجهزة الدولة بعيداً عن الكذب والافتراء والبهتان.
- 9 - سنعيد تقييم كل المبادئ والأشخاص والوظائف على أسس جديدة.
- 10 - سوف تحيي الدولة مبادئ العدل المشهورة في تراثنا.

والله الموفق

رئيس الجمهورية

د/صالح سريّة

25 ربيع الأول 1394 هـ

18 أبريل 1974 م



وقد دوّن المتهم بنهاية الورقة العبارة الآتي نصّها: «هذا ما أتذكره من نص البيان الذي كنت قد أعددتّه بمعرفتي شخصياً لأذيعه من الإذاعة المصرية في حالة نجاح الانقلاب محرراً بخطي وتوقيعي» ووقع المتهم أسفل هذه العبارة بإمضائه - وقد أشرنا على تلك الورقة بالنظر والإرفاق بتاريخ اليوم.

تمت الملاحظة،

(نقلت بنصّها وتشكيلها من أقوال المتهم)

إلا أن لنا عدة ملاحظات يبدو أنه قد جاء وقتها على أقوال المتهم.

ملاحظاتنا على أقوال «سريّة»:

الملاحظة الأولى:

وهي أن المتهم لا يذكر اسم الرئيس «أنور السادات» إلا وأن يسبقه بلقب السيد الرئيس، ولا أعتقد أن هذا كان من دواعي الاعتراف، إلا أنه رب قائل يقول إن النيابة قد أضافت هذا من تلقاء نفسها.

الملاحظة الثانية:

هي أنه اعترف بأشياء ما كانت النيابة لتصل إليها كما أن التحقيق لا يتطلبها وربما كان ذلك أيضًا من أثر التعذيب أو ربما تكون هذه العبارات قد أملت عليه مثل البيان الذي أشار إليه في أقواله والذي أشار إلى أنه قد مزقه فإدام قد كتبه وحده ثم مزقه وحده فما كان الداعي لذكره إلا أننا على أي الأحوال نضع الاحتمالات كافة أمام القارئ.

الملاحظة الثالثة:

أن المتهم لم يحدد مرحلة ما بعد الخطة بمعنى أنه حدد إذا نجحت الخطة فإنه سيقوم بالتوجه إلى الإذاعة وإذاعة البيان، ولكنه لم يحدد ما إذا فشلت الخطة ماذا سيفعل، صحيح أنه ذكر في صفحة «518» من أقواله أنه قد يذهب إلى دولة ما لكن هل من الممكن أن تقوم خطة على مثل هذا الأمر من الخطورة دون أن يحدد المتهم الدولة التي سوف تسمح له باللجوء السياسي واقرأوا معي نص ما قاله المتهم في حالة فشل الخطة فقال:

«أما في حالة فشل الخطة.. فكنت سأسارع أيضًا للكلية لأشترك مع أعضاء التنظيم في التحفظ على من بداخلها من طلبة وضباط وخلافه حتى تسمح لنا الدولة بمغادرة البلاد ولتأمين خروجنا ولم يكن قد اتفقنا على دولة معينة في هذه الحالة نلجأ إليها».

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

لم يضع المتهم إذن الإجابة على احتمال أن ترفض معظم الدول أو كل الدول أن تستقبله حتى لو كان الاتحاد السوفيتي على حسب اعتقاده.

أما الملاحظة الأخيرة فهي أن التحقيق لم ينقطع عن محاولة إيجاد علاقة للمتهم بالإخوان المسلمين، والمتهم أيضًا لم يئس ولم يتعب في قطع الصلة بينه وبين إخوان مصر بصورة قاطعة ونفي موافقة أي منهم على شيء مما فعل أو على شيء مما كان يفكر فيه.

إن ثقافة المتهم ظهرت من خلال بعض الأسئلة لم يعرضها مباشرة ولم يحرص المحقق على أن يأتي بثقافة المتهم بصورة مباشرة متتالية، ولكي نوضح وجهة نظرنا في ذلك ففي حديث عن حرب أكتوبر عام 1973 قال المتهم مثلاً:

«أريد بهذه المناسبة أن أوضح رأيي بالنسبة لهذه الحرب وأنا أقولها عن عقيدة أن أي حرب تنتصر فيها بلد عربي على العدو الصهيوني فهي شيء مشرف نحمده للرئيس «السادات» أما موضوع تأمرنا ضده فهي قضية أخرى ترجع إلى عقيدتي من ضرورة إقامة دولة إسلامية عقائدية والإطاحة بنظام الحكم القائم في سبيل ذلك بصرف النظر عن يتولى هذا الحكم أو عن أعماله.

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

أيضاً سنجد أن المتهم قد أجاب عن سؤال حول إقامة الدولة الإسلامية كهدف، فقال له المحقق ما نصه:

س: هل اغتيال الأشخاص والسطو على أموال الناس يحقق لك إقامة الدولة الإسلامية على حد قولك؟

ج: اجاب المتهم: ج: الاغتيال في حد ذاته لا يؤدي لنتيجة إلا إذا كانت الدولة مركزة في شخص واحد يبقى اغتياله هنا ممكن يؤدي للسيطرة على تلك الدولة، أما إذا كانت الدولة لا تزول بزوال الشخص يبقى الاغتيال هنا غير قائم، وبالنسبة للسطو احنا عاوزين نفذ هدفنا لتحرير فلسطين ومفیش تمويل ولجأنا لكل الوسائل لذلك ولم نوفق ففكرنا في السطو على هؤلاء اليهود العراقيين لأن اليهود دول هم اللي سلبوا وطننا وأموالنا وأعراضنا.

س: وهل مما يتفق مع تعاليم الإسلام إزهاق أرواح الناس والسطو على أموالهم وصولاً لإقامة الدولة التي تنشدها؟

ج: بالنسبة لإقامة الدولة مفيش مانع من الاغتيال لأن الحسين نفسه قتل ناس في سبيل قيام الإسلام وإذا كان الحسين أخطأً نبقى احنا مخطئين وأنا في سبيل القيام بإنشاء دولة إسلامية وواحد جه يقاومني فأنا وحسب اقتناعي إن هذا الشخص الي هو «عبد الكريم قاسم» كافر ويستبيح قتله أما بالنسبة للسطو فالناهب يُنهب واليهود ينهبون أرضي ومالي والسطو ده خطوة للتمويل حتى أدخل أرضي وأطردهم منها.

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

ومن هنا يتضح فكر المتهم بوضوح ولا نعرف تحت أي قائمة فكرية نستطيع أن نصنف المتهم؛ إلا أن ذلك متروك للعلماء ومتروك للباحثين أيضاً أن يقفوا على هذا الفقه لاسيما وأن المتهم لم يذكر من منهاج في أقواله أكثر من هذه العبارات، كما أن المضبوطات التي وجدت معه تدل على عميق القراءة ولكنها قراءة الرجل العادي وليست قراءة الفقيه. هذه هي أقوال المتهم «صالح سرية» وضعناها بين يدي الباحث وهي تدور في أكثر من ثلاثمائة صفحة كاملة تمت في مناخ غير صحي مع متهم اعترف اعترافاً واضحاً تفصيلياً بدأ من تاريخه وانتهى بما كان يتصوره من خطة لقلب نظام الحكم في دولة عريقة كمصر.



الفصل الرابع

التعذيب..

المصدر الرئيسي لجمع المعلومات



سبق وأن نوهنا في الفصول السابقة إلى حجم الضعف المعلوماتي لدى أجهزة الأمن المصرية وافتقارها في ذلك الوقت إلى الأسلوب العلمي في جمع المعلومات... فضلاً عن الضمانات التي تمنحها القيادات السياسية لضباط الشرطة والاستقلالية التي يتمتع بها جهاز مباحث أمن الدولة إضافة إلى الصلاحيات المخولة له...

على أي الأحوال يظل التعذيب هو الوسيلة الوحيدة المعتمدة لدى أجهزة أمن الدولة للحصول على المعلومات...

وقد اشتملت كل القضايا السياسية موضوع الدراسة على قدر كبير من التعذيب، وذلك بغض النظر عن التوجه السياسي... وإن كانت القضايا السياسية ذات الموضوع الديني «الإسلامي» قد حفلت بالعديد من مظاهر التعذيب النفسي والجسدي وسنعرض لكل ذلك في موضعه... إن شاء الله.

إلا أننا الآن سنعرض صور التعذيب في القضية محل البحث والتي تحمل اسم الفنية العسكرية... وعلمنا أن ثبت أيضاً أن كل وقائع التعذيب تمت في هذه القضية وفي العديد غيرها أمام عين وبصر المحقق على النحو الذي سنشير إليه في الوثائق التالية:



الوثيقة الأولى

تتعلق بما دونته المتهمون بمحاضر التحقيقات وما ناظرته النيابة بنفسها من آثار على المتهم، ولنأخذ مثلاً لذلك بمحضر تحقيق المتهم «حسن عبدالله السحيمي» الذي تم بمعرفة وكيل النيابة «بدوي خليفة» وقد أثبت فيه ما نصه:

«علمنا بحضور المتهم الآن فدعونا داخل غرفة التحقيق فألفيناه شاباً في العقد الثالث من عمره أسمر اللون طويل القامة يرتدي فانلة زرقاء اللون أسفلها أخرى بيضاء وبنطلون أخضر اللون أسفله سروال من القماش الأبيض ويتعل حذاء أسود اللون وشاهدنا كدمات حول عينه اليمنى واليسرى وكدمات حول أنفه وفمه وآثار دماء على شفتيه وكدمات بأعلى ظهره وصدره وجرح قطعي بكتفه الأيمن كما لاحظنا تلوث ملابسه بالدماء وتمزق بالكم الأيمن لفانلته الزرقاء وبسؤاله شفويًا عن التهمة المنسوبة إليه بعد أن أحطناه علماً بشخصيتنا وبصفتنا التي نباشر بها التحقيق اعترف بما نسب إليه وأضاف أن ما به من إصابات حدثت من جراء الاعتداء عليه من بعض أفراد الأمن بالمخابرات الحربية ورأينا سؤاله تفصيلاً بالآتي قال...».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر تحقيق المتهم)

حسن السحيمي بتاريخ 18/4/1974)

إذن فمن الواضح أن المخابرات الحربية قد اشتركت في تعذيب المتهمين ولم يقتصر الأمر على جهاز مباحث أمن الدولة مما يعني أن التعذيب هو سياسة دولة ولم يكن سياسة جهاز.

على أي الأحوال تكرر هذا الشكل بهذا الوصف في أكثر من محضر وعابنت النيابة العديد من الآثار في محاضر متعددة، وقد سقنا هذا المثال من هذه الوثيقة تدليلاً على علم النيابة بوقائع التعذيب تفصيلاً، بل إنها قد شاهدت آثار الدماء بنفسها، وقدم إليها المتهم وهو مصاب ومضروب بالكدمات، ومن الجدير بالذكر أن التقرير الطبي الخاص بالمتهم «حسن عبدالله السحيمي» قد أرفق في محضر 4/27 وقد ثبت به وجود كدمات حول

عيني المتهم وبأنفه وبظهره وبفخذة الأيسر وركبته اليسرى، وأن تلك الإصابات حدثت في تاريخ معاصر لما رواه المتهم، وأنها تحدث من التصادم بجسم صلب راض وبالتالي ثبت التعذيب بتقرير طبي صادر من الإدارة الطبية الرسمية، إنما يجدر الإشارة إلى سلوك النيابة في هذه القضية، فلم تحقق النيابة في واقعة التعذيب ولو تحقيقاً صورياً، كما أن النيابة انتقلت في محضر 5 / 14 إلى سجن القلعة لاستكمال استجواب المتهم ودخلت حتى حجرته ولم تحقق استمرار التعذيب من عدمه، ومن الملاحظ أيضاً أن الدكتور «مختار إبراهيم» التابع في عمله لإدارة السجون هو الذي يقوم بإجراء تلك الكشف الطبية دون أن يتم عرض المتهمين على جهة رسمية في وزارة العدل كالطب الشرعي.

ومن الجدير بالذكر أن التحقيق قد انتهى مع هذا المتهم الذي تم تعذيبه والذي ظهرت عليه الآثار أمام النيابة وظهرت عليه الدماء وعلى ملابسه ولم تحرك النيابة ساكناً في هذا الأمر، كما لم تهتم بالتحقيق في واقعة التعذيب ذاتها حتى لو كان ذلك التحقيق تحقيقاً صورياً، وهذا المشهد تكرر مع متهمين آخرين سنورد بعضهم على سبيل دعم هذه الوثيقة ليس إلا، وبهذا تكون الوثيقة الأولى قد انتهت بإدانة تلك المرحلة وإبداء تلك الصورة من التحقيقات في الوقت الذي كانت مصر في هذه السنوات تحاول أن ترسم شكلاً ديموقراطياً متعلقاً أو مهتماً بحقوق الإنسان بصورة أو بأخرى.



2 الوثيقة الثانية

وهي تتعلق بالمتهم «عبد الحليم السيد عبد الحليم» وقد أجرى التحقيق معه وكيل النيابة «محمود موسى» وفي محضر 4 / 18 ثبت في محضر التحقيق ما نصه:

«وإذ تبيننا حضوره دعوانه داخل غرفة التحقيق وبمناظرته تبين أنه شاب في نحو العشرين من عمره يرتدي بنطلون من الصوف وقميص وبلوفر من الصوف وقد لاحظنا وجود بقع دموية على القميص الذي يرتديه كما تبيننا وجود تمزق بالبنطلون وبتفتيشه لم نعثر معه على أية أشياء وقد تبيننا وجود إصابات وكدمات بأجزاء متعددة

من جسمه كما لاحظنا وجود ضامة طيبة بفخذه الأيمن ثم شرعنا سؤاله بعد أن أفهمناه شخصيتنا بالآتي قال...».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر تحقيق المتهم

محمود موسى بتاريخ 18/4/1974)

والعجيب في هذه الوثيقة أن المحقق قد رجع خطوة إلى الخلف فلم يرق حتى بسؤال المتهم عن أسباب الإصابة، كما لم يرق بعرضه على الطبيب المختص، وكأن هذا الأمر لم يلفت نظره في النص.

هذا الأمر دفعنا إلى أن نبحت عن حجم التعذيب في هذه القضية والذي يشكك في كثير من الأقوال وفي كثير من الحقائق، فتبين لنا في محضر تحقيق عدل فيه ذات المتهم عن كل أقواله، عرض لبعض وقائع التعذيب التي نتج عنها إجبار المتهمين على الإدلاء بالأقوال، وقد ظهر هذا العدول وظهرت معه جريمة التعذيب في صـ 2314 محضر تحقيق مع المتهم «عبد الحليم» وكان المحضر بتاريخ 18/4 وبدأت هذه الحقائق تتوالى حينما قامت النيابة بمواجهة المتهم باعترافه المكتوب في أوراق في حجم الفلوسكاب وقّع عليها المتهم داخل الزنزانة، وهذا الأسلوب المرفوض رغم أن النيابة العسكرية قد لجأت إليه في قضايا محكمة الثورة والغدر في أوائل الخمسينيات إلا أنه استمر في سائر التحقيقات حتى يتم التأثير على المتهم نفسياً أثناء مواجهته بالأدلة، ومع ذلك أدت هذه المواجهة إلى عدول المتهم عن أقواله فيما نصه:

س: أليست هذه الأقوال الواردة بالمحضر المشار إليه أقوالك؟

ج: أيوه أقوالي لكن الأقوال اللي أنا قلتها اليوم أمام سيادتكم هي الصحيحة وأما ما جاء من أقوال في المحضر الآخر مخالف للأقوال التي أبديتها أمام سيادتكم فقد قلتها نتيجة ضربي الشديد.

س: من الذي اعتدى عليك؟

ج: أنا اعتدي عليّ في الكلية الفنية العسكرية من بعض العساكر ولما أخذونا في الشرطة العسكرية ضربونا برضه والمحقق اللي حقق معي في المحضر اللي وقّع عليه والذي عرضته عليّ سيادتكم الآن وبعض الأشخاص الآخرين

الذين كانوا معه اعتدوا عليّ أيضًا وهذا الاعتداء جميعه كان بالأيدي والأرجل والعصى الكاوتش وعسكري في الكلية الفنية العسكرية ضربني بمطواه في فخذي والإصابات الموجودة بجسمي نتيجة هذا الاعتداء الذي ذكرته وما وقع عليّ من اعتداء في الكلية الفنية العسكرية وفي الشرطة العسكرية كان على أثر ما أذيع من قتل بعض الحراس أما ما وقع عليّ من اعتداء في التحقيق الذي أشرت إليه والذي أجري معي قبل هذا التحقيق كان عندما أنكرت أول الأمر ثم عندما وجهت بوقائع لا علم لي بها».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)

إلا أنه يبدو أن هذا العدول قد دفع النيابة وهي تحقق إلى أن تضطر إلى ندب طبيب السجن لتوقيع الكشف الطبي على المتهم، وإذا كان من المعروف لدى العاملين في حقل القانون أن طبيب السجن غير مختص بالكشف عن وقائع التعذيب، كما أنه لا يملك الخبرة الكافية إضافة إلى أنه يتبع إدارة السجون ووزارة الداخلية في عمله وبالتالي كان عرض المتهمين عليه هو نوع من أنواع تستيف الأوراق، ومع ذلك فقد كان هذا الطبيب يجد نفسه مضطراً أحياناً - وقد سبق ذكر اسمه - لكي يكتب بعض وقائع التعذيب حينها تكون المسألة واضحة الظهور، ولكن هذا العرض لم يكن نهاية الأحداث مع المتهم «عبد الحليم» بل على العكس عرضته النيابة في تحقيق لاحق وفوجئت بالمتهم وعليه آثار تورم بالشفة العليا وعلى قميصه آثار بقع دموية ويبدو أن المعركة لم تقف بعد وما زال المتهم في الصفحات يذكر وقائع جديدة من التحقيق ويصعب علينا إذن أن ننقل جميع الصفحات التي ذكرت فيها وقائع تعذيب المتهم «عبد الحليم» إنما سنكتفي بذكر الملحوظة التي سطرها النيابة عندما وجدت نفسها مضطرة إلى ذلك دون أن تتخذ إجراء آخر أو تحقيقاً بشأن وقائع الدعوى، إلا أنها أثبتت تلك الملحوظة في نهاية التحقيق مع المتهم «عبد الحليم» وقد كانت ملحوظة يظهر من خلالها قسوة التعذيب الذي صدر من الجهات الأمنية بما فيها أجهزة المخابرات العسكرية في مواجهة المتهم.



الملحوظة:

« 1 - بمناظرة جسم المتهم يتبين أنه ما زالت به آثار الإصابات والكدمات وهي توجد بظهر المتهم وساعديه ومرفقيه ورسغه الأيمن وإليته اليمنى وفخذه وما زالت الضمادة الطبية بساقه اليمنى أيضًا ما زالت توجد بساقه آثار الكدمات وقد ذكر المتهم أن فمه من الداخل يؤلمه وأنه ينزل منه دماء أثناء الوضوء كما ذكر أن رأسه تؤلمه أيضًا من آثار الاعتداء عليه بالعصا الكاوتش ولكن الاعتداء على رأسه لم يترك آثارًا إصابية حسبا قرر وأضاف أن الإصابة التي تحت الضمادة الطبية أحدثها أحد الجنود بمطوأة وهو في حجرة الضابط «ظريف» ولا يعرف اسمه ولكنه يمكنه التعرف عليه فيما لو عرض عليه، كما قرر بأن الإصابات التي وقعت عليه لا يعرف محدثها لأنها تمت أثناء وضع عصابة على عينيه ولا يستطيع تحديد المكان الذي وقع فيه ذلك لأنه نقل إلى عدة أمكنة وهو مغمى العينين غير أنه أضاف أن المحقق الذي أجرى معه التحقيق المبثني اعتدى عليه أيضًا بالضرب هو وبعض الأشخاص المرافقين له وأنه يمكنه التعرف على ذلك المحقق فيما لو عرض عليه.

2 - رأينا ضبط القميص الذي يرتديه المتهم بعد أن كلفناه بخلعه ونأمر بتحريره.

3 - أمرنا بإحضار البلوفر الخاص بالمتهم من السجن وقد أحضر الآن وبعرضه عليه قرر أنه هو البلوفر الخاص به وأنه كان يرتديه وقت الحادث وهو بلوفر من الصوف بني غامق ولم نشاهد به آثار ظاهرة وأمرنا بالتحفظ عليه وتحريره. تمت الملحوظة».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)

ويؤكد هذا المعنى الذي سقناه ويشير إلى تهاون جهات التحقيق أمام جريمة التعذيب ما ورد في صـ 2025 من أوراق القضية.

إلا أن أمر التهاون أمام جريمة التعذيب سوف نعرضه في كل قضية قادمة في باب مستقل.



3 الوثيقة الثالثة

«تقرير طبي 1»

- «بالكشف الطبي الظاهري على المتهم «محمد السيد حسين سليم» البالغ من العمر 22 سنة وجد به الإصابات الآتية:
- جرح بالإلية اليسرى غائر محاط بأنسجة بناءه.
 - جرح بيضاوي الشكل بالإلية اليمنى.
 - جرح أعلى الفخذ الأيسر الناحية الداخلية الجهة الخلفية.
 - جرح أعلى الفخذ الأيسر الناحية الخارجية.
 - ندب جرح أعلى الفخذ أمام المفصل العلوي الأيمن.
 - ندب جرح بقاعدة القضيب.
 - ندب جرح بأعلى الفخذ الأيمن الناحية الداخلية.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)



«تقرير طبي 2»

بالكشف الطبي الظاهري على المتحفظ عليه/ «محمد محمود عشرة» البالغ من العمر 22 سنة تبين منه الإصابات التالية:

جمع مخاط بثلاث غرز بمنتصف فروة الرأس ولا يمكن الجزم بطبيعته بسبب التدخل الجراحي بسحج رضي سطحي صغير مساحته 1 سم مع كدم رضي دموي مساحته 5 سم بالساق اليسرى في المنتصف سحاجات وكدمات رضية متعددة بالظهر ومنطقة الكتفين وسحج رضي سطحي مساحته 2 سم × 7 سم أسفل الضلوع الناحية اليمنى وهذه الإصابات منذ أكثر من 24 ساعة ويجوز حدوثها من تصادمه بجسم صلب راض.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)

الفصل الخامس

شهادات مهمة حول علاقة الإخوان المسلمين بقضية «الفنية العسكرية»



تمهيد:

- رأينا كيف أن «صالح سرية» في اعترافاته المطولة التي تجاوزت الثلاثمائة صفحة، قد تناول - في جانب منها بالتفصيل - علاقته بالحاجة «زينب الغزالي» باعتبارها إحدى قيادات جماعة الإخوان المسلمين والتي آوته وأسرته لفترة زمنية ليست بالطويلة، وأوصلته إلى المرشد الأسبق «حسن الهضبي» ليتحدث معه في شأن استخدام القوة لإقامة دولة الإسلام في مصر، ورأينا كيف أن جهات التحقيق كانت حريصة جدًا على الاستماع لأدق تفاصيل تلك العلاقة بين «سرية» والحاجة «زينب»، من جهة، وبين «سرية» وأي قيادة إخوانية أخرى، ولذلك كان من بين الأسئلة الموجهة لصالح: من هم أقطاب جماعة الإخوان المسلمين الآخرين الذين اتصلت بهم غير «الهضبي» و«زينب الغزالي»؟ وهو ما أجاب عنه «سرية» بتحديد خمسة أسماء، هم: عبد الرحمن البنا والشيخ محمد الغزالي وسيد سابق وصالح أبو رقيق وهارون المجددي وقد رأينا أنه من الضروري لأن نعرض لأقوال وشهادات بعضهم والتي تمت بعد استدعائهم لسؤالهم عما لديهم من معلومات عن تلك القضية وعن الاعترافات التي أدلى بها «صالح سرية».

- ومعظم هذه الشهادات ضمها الجزء الخامس والأربعون من مجلدات تحقيقات قضية «الفنية العسكرية» والتي وصلت إلى عشرة آلاف ورقة تقريبًا.

شهادة

الحاجة زينب الغزالي رحمها الله



الحاجة زينب الغزالي رحمها الله

تم استدعاء الحاجة زينب الغزالي لأخذ شهادتها والاستماع إلى أقوالها في مقر نيابة أمن الدولة يوم 30 / 4 / 1974، وتم استجوابها على ثلاث مراحل؛ الأولى كانت في تمام الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة بإدارة مباحث أمن الدولة، والثانية في تمام الساعة الثانية والثلاث مساءً من نفس اليوم، وكلاهما لاستجوابها فيما تضمنته أقوال المتهم صالح سرية بشأنها، وأما المرة الثالثة فلم تُشر بتحقيقات نيابة أمن الدولة لتوقيت إجرائها وإن كانت في نفس اليوم، وتعلق مضمونها بما ورد في محضر استجواب المتهم طلال الأنصاري.

وفيما يلي ننقل شهادة الحاجة زينب الغزالي في الجزء الأول من التحقيقات التي أجريت معها.

س: ما صلتك بالمتهم صالح عبدالله سرية؟

ج: أنا خرجت من السجن بعد تنفيذ العقوبة في قضية الإخوان عام 1965، وزارني فضيلة الشيخ الحافظ التيجاني، ومعه عشرة من الأبناء يهتفونني بالإفراج الذي تم في حوالي أغسطس 1971، ودعاني - التيجاني - لتناول الغداء عنده، وقد كان زوجي سابقاً قبل المرحوم محمد سالم سالم، ولييت الدعوة ورحت تناولت عنده الغداء وكان معنا وزير سوداني لا أذكر اسمه

دعي ليكون معنا في الوليمة، وكان فيه ناس آخرين من السودان، وبعد الغداء وقرب المغرب استأذنا في الانصراف وكان معي شقيقي الشيخ محمد الغزالي، فاحتجزنا فضيلة الشيخ الحافظ لتناول قهوة مرة أخرى، واستأذنا ليذهب إلى الزاوية في نفس المكان ولما عاد قال يا أستاذة زينب فيه أستاذ من علماء الحديث ويجب أن يراك، فوافقت فدخل صالح سرية وقدمه لنا الشيخ الحافظ بقوله: «الدكتور صالح سرية» من أفاضل علماء الحديث وجلسنا حوالي نصف ساعة واستأذنا واحنا خارجين الشيخ حافظ أو أحد أبنائه قال لي: الدكتور صالح ساكن في مصر الجديدة يقدر يركب معك فقلت له يتفضل وكنت أنا وشقيقي الشيخ الغزالي وركب معنا اثنان، صالح وواحد تاني لا أعرفه من اللي كانوا حاضرين الوليمة، ولما اقترب التاكسي من مصر الجديدة سألت صالح أنت بيتك فين بالضبط، فقال إنه في شارع الأهرام فقلت للسائق ادخل من شارع الأهرام ونزل بعد ما طلب مني كارت بعنوان منزلي للتعارف وأعطيته الكارت بالفعل وبعد مدة لا أذكرها اتصل بي تليفونياً بمنزلي وقال أنا صالح اللي التقيت بك في منزل الشيخ الحافظ وطلب يبجي يزورني وجه بعدها بمدة لا أذكرها وقعد يتكلم في علم الحديث وقعد يطالع على مكتبتي وعرفني بأنه من الإخوان المسلمين في العراق وإنه كان مسجون برضه، واحنا كنا معجبين بك وكنا مفتخرين بك، وطلب إن زوجته تيجي تزورني واستعار كتاب من كتب الحديث من مكتبتي وانصرف، وبعد كده جه هو وزوجته وأولاده واتغدوا عندي ومقدرش أحدد تواريخ لأن الكلام ده من سنتين ونصف تقريباً وانصرفوا بعد تناول الطعام وبعد كده بدأ يزورنا باستمرار وفي إحدى هذه الزيارات أبدى عن رغبته في زيارة المرحوم حسن الهضيبي وطلب مني تحديد موعد معه فقابلت الوالد العزيز المرحوم حسن الهضيبي وقلت له يا سيدي الوالد هنا رجل من العراق فلسطيني الأصل يرجو لقاءك وهو من الإخوان المسلمين في العراق، فأذن المرحوم... وفعلاً حدد له موعداً تصادف أنه وافق أحد الأيام التي أتناول فيها الطعام بمنزل الوالد العزيز حسن الهضيبي، فحضر صالح سرية وقابله وبالرغم من وجودي في المنزل لم ألقاه، وهكذا عادة الهضيبي من يوم ما عرفته رحمه الله، لا ألقى معه أحد، وبعد انصراف صالح لم يخبرني المرحوم الهضيبي في أمر ما دار بينه وبين صالح

من حديث ونحن من جانبنا كإخوان مسلمين اعتدنا على ألا نسأله عن أمر هو لم يكلمنا فيه وبعد ذلك لمدة لا أذكرها زارني صالح بمنزلي واشتكى لي بأنه صعبان عليه من المرشد، لأن صالح كان مفصولاً من جماعة الإخوان في العراق وطلب من المرشد حسن الهضيبي أن يفصل بينه وبين من فصلوه وأنه كذلك ليس في وضع يسمح له بالوقوف على وجهة نظر من فصلوه، وصالح كان يهدف إلى أن المرشد يصدر قراراً بأنه ليس مفصولاً، وأردف إلى هذا أنه يريد إقناعي بقضيته في العراق لعلني أستطيع بمنزلي عند الهضيبي أن أقنعه بسلامة موقف صالح مع الإخوان في العراق، فقلت له سيب الموضوع لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

وصار بعد ذلك يزورنا ويزور الهضيبي - وحكيت أنا للهضيبي ما وقع من صالح لي، فقال لي بإشارة وهو قليل الكلام فهمت منها أنه غير واثق من كلام صالح عن موضوع الخلاف بينه وبين إخوان العراق، فأنا قلت للهضيبي بس هو يزورك ويزورنا، فقال نحن لا نغلق أبوابنا في وجه طارق، وبعد ذلك أخبرني صالح في إحدى زيارته بأن الشيخ طه الساكت أحد علماء الأزهر مما يزورني فقلت له ده أستاذي..... أني أريد أن يقضي معي يوماً كاملاً ويتناول معي الغداء وبعد يومين أو ثلاثة لا أدري، اتصل بي صالح تليفونياً وقال لي إنه في طريقه لزيارتي ومعه الشيخ طه الساكت وفعلاً حضرا في الصباح وأبدى الشيخ اعتذاره عن تناول الغداء وقرر أنه سوف يصلي بنا الظهر جماعة ثم ينصرف وفرح صالح بقوله... هذا الدكتور صالح كالكبريت الأحمر النادر بالنسبة لعلم الحديث فوالله يا زينب لقد أوكل إلينا مراجعة كتاب الجامع الكبير للسيوطي على ما أذكر فتعثرنا في مراجعته فاستعنا بفضيلة الشيخ الحافظ كعالم من أعلام الحديث فتعثرنا فأهدانا الله وهدانا إلى صالح سرية فهو الآن يصحح معنا الجامع الكبير لأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، ومجمع البحوث الإسلامية..... من مراجعته معنا فزاد هذا الأمر احترامي لصالح باعتباره من علماء الحديث حسبما أفهمني به أستاذي الشيخ طه الساكت وبعد ذلك..... ولم أكن أدري.... الذي فوجئت به منه في شهر أبريل الحالي من قراءاتي للصحف وما حدث بتنفيذه في الكلية الفنية العسكرية - هذا الأمر الذي لا يقره إنسان ولا يقره الإسلام وأنا شخصياً بصفتي الإسلامية أستنكر ذلك الأمر وأحكم على مرتكبيه بأنهم ضد الإسلام - وبعد ذلك أخبرني صالح أنه تعاقد لتدريس علم الحديث في كلية الشريعة بالرياض - وهذه المناسبة قال لي إن فيه

واحد سعودي عاوز يشوفني وهو الشيخ عبدالله عجلان، فقلت له يدعوه لتناول الشاي معي، وحضر فعلاً - وبعد ذلك أبلغني صالح أن الشيخ عبدالله التركي وهو سعودي الجنسية وعميد كلية الشريعة بالرياض يطلب لقائي وأعطاني رقم تليفونه، فتحدثت إليه ودعوته للغداء أو العشاء معي، ودعوت كذلك الشيخ عبدالله عجلان للعشاء وكانوا جميعاً يبدون إعجابهم بتبحر صالح في علم الحديث مع صغر سنه، كل ذلك حدث خلال الستة أشهر التالية لخروجي من السجن، بالإضافة إلى أن صالح عندما تعاقد مع السعودية لتدريس علم الحديث بجامعة الرياض كان يسكن هو في بيت مفروش، وأنا بيتي بجانب المطار - فجاء بزوجه وأولاده يقيموا عندي عدة ساعات حتى يذهبوا للمطار للضرب بالطائرة وذهب هو إلى مكتب الطيران السعودي ليحضر التذاكر، ولما عاد قال إنه أبرق لصديق له في السعودية ليرسل له التذاكر اللازمة لبقية أفراد أسرته، وفعلاً جت له التذاكر المطلوبة وكل ذلك وزوجه وأولاده وهو عندي في البيت، وقضوا عندي ليلتين، وبعد ذلك يوم السفر وكان ودي فعلاً بعض الشنط للمطار وراجع ياخذ الشنط الباقيين فقال لنا إنه منع من السفر، وبنفس اليوم نزل هو وغاب شوية ورجع قال إنه أخذ بيت مفروش في الدقي وأخذ زوجته وأولاده في نفس اليوم وراح بيته، وبعد عشرة أيام جه زارني وقال إن الشيخ عبدالله التركي والشيخ عبدالله عجلان سيحلوا له مشكلة منعه من السفر لأنهم لن يجدوا مثله لتدريس علم الحديث، وبعد حوالي أسبوع زارنا مرة أخرى وقال إنه عين في الجامعة ولم يطرق حديث السعودية مرة أخرى وأود أن أذكر أنني أقرضت صالح مبلغ مائة جنيه إثر منعه من السفر للسعودية لأنه لم يكن معه نقود على الإطلاق، ورد لي منه مبلغ 60 أو 70 جنيه على ثلاث دفعات، كما أنني أعطيت أولاده قماشاً من منزلي لأنهم كانوا عرايا وبعد ما التحق بالجامعة العربية وأخذ شقة في الدقي وزرته فيها وكانت الزيارة الأولى في شقة سابقة له بمدينة المهندسين قبل تعاقد مع السعودية أما الزيارة الثانية فكانت في عيد الفطر الماضي وكان صالح في سوريا كمندوب للجامعة العربية وكلمني طفل من أولاده تلفونياً وقال ماما عاوزه قرازين زيت وسكر لأن بابا مش موجود - فزرتهم وأخذت لهم فراخ وسمك وقلت لهم الزيت مش موجود اشوو السمك وأعطيتهم عشرة جنيهات عيدية للأولاد ولم أزرهم في بيتهم بعد ذلك ولكن استمرت زيارته لي في منزلي في مواعيد مختلفة وكان أحياناً يحضر كل شهر أو 15 يوم مع تحديد موعد وكان يقول لي مرة إنه مشغول بإعداد كتاب عن فلسطين أو بإلقاء محاضرات في معهد الدراسات الإسلامية أو بتصحيح كتاب الشيخ عبد الحليم محمود

ومراراً يقول لي إنه كان مشغول مع الشيخ أبو زهرة بيتناقشوا في علم الحديث أو مع الطحاوي أو الشيخ... وكان دأباً يقول لي أسماء كبيرة من أئمة الحديث وأود أن أشير أنه يتحدث عن شخص كجيفارا متمثلاً به باعتباره إنساناً قد نجح فيما قام به من ثورة في بلده - وكان هذا في مجمل حديثه عن نسق الإخوان المسلمين في مصر والعالم كله وكنت أنا باستنكر أن يشبه الحركة الإسلامية كحركة جيفارا.



كان كل ما سبق هو نص إجابة الحاجة زينب الغزالي عن السؤال الأول فقط في نص التحقيقات التي أجريت معها وأردت أن أنقله بالنص وحرفاً لعدة الأهداف:

أولاً: بيان طبيعة العلاقة التي جمعت بين زينب الغزالي رحمها الله وبين صالح سرية، وكيفية تطورها من الناحية الإنسانية التي وصلت لحد الإنفاق على أسرته وهو ما لم يُنكره سرية وأكد عليه في أقواله المطولة.

ثانياً: بيان وتوضيح الجانب الآخر من فكر صالح سرية على لسان زينب الغزالي وهو الجانب الخاص بشغفه بالنماذج الغربية في الثورات التي تطالب بإقامة دولة على أساس مبادئ الذين قادوا تلك الثورات مثل جيفارا.

ثالثاً: يستطيع القارئ من خلال كلمات وجمل زينب الغزالي عن المرحوم حسن الهضيبي وفهمها للغة الإشارة التي تحدث بها معها عن «صالح سرية» أن يدرك قيمة هذه السيدة الفاضلة داخل الجماعة وعن جم أدبها وهي تصف المرشد العام للإخوان بـ «الوالد العزيز حسن الهضيبي».

رابعاً: يتضح من كلام زينب الغزالي وهي تتحدث عن لقاءاتها والزيارات المتعددة التي تستقبلها من الإخوان وغير الإخوان، كيف أنها لم تكن أسيرة تلك النظرة التي كان يتبناها البعض داخل الإخوان أو خارجها عن المرأة، وآثرت أن تكون نموذجاً يحتذى به في كيفية تحمل المرأة دعوة الجماعة التي تنتمي إليها.

والآن... نستكمل ما بدأناه من نصوص التحقيقات مع الحاجة زينب الغزالي... وسنحاول عرضه بشكل موجز مع عدم الإخلال بالمعنى والاحتفاظ بالجميل والكلمات التي أجابت بها زينب الغزالي عن أسئلة المحققين.

ركزت نيابة أمن الدولة في أسئلتها التالية لزینب الغزالي على معرفة تفاصيل آخر لقاء تم بينها وبين صالح سرّية وقد أجابت زینب الغزالي قائلة:

«كان اللقاء الأخير قبل ما نفاجأ بأحداث الكلية الفنية العسكرية المشينة المخرجة بأربعة أيام وأحب أن أرويه نصّاً وتفصيلاً وبدقة وقد كنت في منزلي قرب المغرب وحضر لي خادمي وقال لي رجل بره اسمه صالح وكان الخادم ده يشغل عندي لليوم التالي ولا يعرف صالح كما أخبرتني بنت شقيقي المقيمة معي وقالت إن الدكتور صالح وصل وقلت لهم إنه يقعد في الفرانده لغاية ما آجي له وبعد برهة تقابلت معه وكان وحده وسألني متى تتزوج بنت أخي الشيخ محمد الغزالي الجبيلي لأنني أريد أن أوصلها بسيارتي إلى بيت العريس فأخبرته بأن الزفاف يوم الخميس 18 / أبريل فقال لي أنا كان نفسي أحضر هذا الزفاف لكن فيه أخ حيكتب كتابه بعد العشاء يوم الخميس في مسجد الجمعية الشرعية وأمه مكانتش راضية عن زواجه بزوجه لأنها ابنة عامل فأنا أقعته بأن يرضي أمه ويقنعها فوافقت على الزواج - وصالح لم يذكر اسم هذا الأخ وعقب ذلك انصرف وحتى مشربش الشاي وقال إنه على موعد مع شخص عراقي اسمه الحاج محسن يصلوا المغرب في جامع عمر مكرم، وكان هذا هو تفصيل اللقاء الأخير بيني وبين «صالح عبدالله سرّية» ثم فوجئت بتلك الأحداث الدامية.

ثم سألتها المحقق عما كان يدور بينها وبين صالح من أحداث بشكل عام في لقاءاتها... فأجابت:

«ساعات كان يتكلم عن اعتراضه على خمول حركة الإخوان المسلمين في العالم كما كان يتكلم عن رغبته في تأليف كتاب عبارة عن فهرس للأحداث النبوية، كما كان يحكي عن تاريخه وكيف أخرج من فلسطين وكيف قتل أبوه وعن أمه المقيمة في سورية وأهم حاجة كان مجنون بها هي خروج الإخوان من السلبية أي يعيب في الإخوان السلبية التي تطغى عليهم...

وهذا الكلام فهمت منه الحاجة زينب الغزالي.

- حسبما أقرت إنه كان عاوز يعمل تجمع وهي كانت تعارضه وتقول له:

«لو بقى الإخوان المسلمون نائمون لا يتنفسون عشرين أو ثلاثين عامًا فيكفيهم أنهم أدوا رسالتهم».

ثم انتقلت الأسئلة إلى ما يخص المذكرة التي كتبها صالح سرية وقدمها للمرشد حسن الهضيبي، وهي المذكرة التي أقر بها صالح سرية في أقواله بل وحصلت جهات التحقيق على نسخة منها كما هو واضح من مضمون الأسئلة الموجهة لـ «زينب الغزالي» عندما عرضوا عليها نسخة منها... وقد أجابت الحاجة زينب الغزالي على ذلك بقولها: «... أنا بصيت في المذكرة ولم أقرأ فيها غير سطور في أولها فأخذها صالح وقرأها علي وهي لا تخرج عن كونها تاريخ الحركات الإسلامية وكان صالح عاوز ياخذ الإذن من الهضيبي ويطبعتها وإذا ما حدث فإن ذلك يكون اعترافاً من المرشد بأن صالح سرية أخ من الإخوان وهو ما كان يصبوا إليه صالح... وقد أخبرني صالح بعد ذلك بأنه التقى الهضيبي وقرأ له المذكرة فأعرض الهضيبي عنه وقال له ده مش وقته».

ووصفت الحاجة زينب تلك المذكرات بقولها:

«كانت في كراس زي كراريس الأولاد في المدارس ولم تذكر عدد صفحاتها بل وقالت إنها لا تشبه تلك النسخة التي بحوزة جهات التحقيق لأن الأصل الذي اطلعت على جزء منه كان أصغر في الحجم وله جلده زرقاء كجلده كراريس الأولاد...»
رغم أن بداية المذكرة التي عرضت على الحاجة زينب من قبل جهات التحقيق كانت عن الحركات الإسلامية أيضاً وكان السؤال التالي هو:

س: ألم يحدثك صالح سرية عن فكره في خصوص ضرورة التحرك لإقامة حكومة إسلامية عن طريق القوة؟

ج: لا.. إطلاقاً، هو بس كان يسفه الإخوان ويصفهم بالسلبية وأنهم فشلوا وإنهم إذا ما عملوش للإسلام قربنا مش حايصيب الإسلام لأنه دينه فقلت له أليس الأجدى يا أخ صالح أن تتجمع العناصر الصالحة من الفلسطينيين كل منهم في قريتهم التي أخرجوا منها ويعملوا هناك ولا هم الإخوان المسلمين وصايا على الإسلام، ما تجاهد في القرية التي خرجت منها.

ولأن النيابة كانت تبحث عن أي خيط يربط به بين قضية «الفنية العسكرية» وبين الإخوان المسلمين فقد انصبت أسئلة المحققين مع زينب الغزالي حول هذا المعنى... ويتضح ذلك من طبيعة الأسئلة الآتية:

س: تبين من اطلعنا على المذكرة التي عرضناها عليك أنها تتضمن فكرة صالح سرية من حيث ضرورة تحرك الإخوان للاستيلاء على الحكم وإقامة الحكومة الإسلامية وأنه يجب أن يتم ذلك بالقوة عن طريق نفر يتصدرون الحركة الإسلامية ولا يكون همهم سوى الاستشهاد؟

ج: لم يقرأ لي صالح في المذكرة شيئاً من ذلك.

س: تم اللقاء بين صالح سرية وحسن الهضيبي في هذا الشأن؟

ج: صالح كان يזור الهضيبي وأنا لم أرتب لقاءه معه غير في المرة الأولى حسبما سبق أن ذكرت.

س: ما قولك فيما يقره صالح سرية من أنك أنت التي رتبت اللقاء بينه وبين حسن الهضيبي الذي قرأ عليه فيه المذكرة؟

ج: لا - محصلش وهو في هذا كاذب.

س: ما ظروف ترتيبك اللقاء الأول بين صالح سرية والهضيبي؟

ج: طلب مني صالح كما ذكرت أن يلتقي بالمرشد العام ليعرض عليه قضية فصله من الإخوان المسلمين في العراق فرتبت له اللقاء وكانت نظرتي له وقتها أنه أحد علماء الحديث ولم تكن اتضحت صورته المجرمة التي طالعتها الصحف على غفلة والبلد في هدوء وسكينة بحادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية وعلى العكس فقد أفسد صالح سرية فرحتنا بالقرار الحكيم الصادر عن عاطفة نبيلة وإنسانية «الرئيس أنور السادات» بالإفراج عن سبعين ممن سبق الحكم عليهم من الإخوان المسلمين.

س: ألم تعلمي بأي طريقة أن ثمة تنظيماً كونه صالح سرية يستهدف الإطاحة بنظام الحكم القائم عن طريق القوة؟

ج: لا إطلاقاً ولو أن صالح كان قال لي حاجة زي كده كنت أبلغت عنه السلطات المسئولة لأنه خروج أولاً عن التزام الإخوان بعدم العمل مطلقاً، وأذكر هنا أمراً للتاريخ وهو أن المرحوم حسن الهضيبي قال لي قبل وفاته وصبيحة العبور ما رأيك فيما وقع فقلت له شيء جميل للغاية وعظيم كذلك فقال لي إذن نحن

متفقون فأخذت يده وقبلتها وكانت عادي عندما أعجب بكلمة يقولها أن أقبل يده وقال لي نحن نعتبر الإخوان المسلمين في هدنة طويلة الأجل مع أنور السادات ندعو له أن يوفقه الله في تمام رسالته وسألني الهضبيي إيه رأيك في اللي عمله الجيش فقلت لقد أثبت الجيش المصري أنه عندما تتاح له الفرصة وتكون القيادة هادئة يفعل الأعاجيب إن شاء الله ذلك الجيش سيجعله الله المحرر لأرض الإسلام فقال لي المرشد وهو يبتسم أنا أريد دردشة لا خطاباً وعلى كل حال كويس إحنا متفقين».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيقات)



شهادة

الشيخ محمد الغزالي رحمه الله



الشيخ محمد الغزالي رحمه الله

لم تختلف شهادة كل من الشيخ محمد الغزالي والشيخ سيد سابق عن المتهم الأول في قضية «الفنية العسكرية» صالح سرية فقد اتفقا على عدم معرفتهما بـ «صالح سرية» وإن اختلفت الألفاظ المستخدمة في إنكار معرفته، وإن كانت لا تخلو من احتمالية المعرفة العامة الواردة طبقاً لطبيعة عمل كل منهما.

كما لا تخلو شهادة الذين أكد صالح سرية على معرفته الوطيدة بهم من إدانة واستنكار لما قام به من محاولة لقلب نظام الحكم بل وكانوا على استعداد لإبلاغ السلطات المصرية لوقف هذه المهزلة حسب نص تعبيرهم.

كما اتفق الشهود في أقوالهم على الإشادة بعصر الحرية الذي يعيشونه في ظل الرئيس المؤمن محمد أنور السادات والذي أفرج عن بعضهم وأعادته للحياة مرة أخرى.

ونبدأ بشهادة الشيخ محمد الغزالي التي تمت معه في 1 / 5 / 1974 الساعة 2.10 ظهراً والذي قال فيها مجيباً عن سؤال:

س: ما صلتك بصالح عبدالله سرية؟

ج: هذا الشخص لم يسبق لي معرفته أو الالتقاء به وقد اطلعت على صورته المنشورة في الصحف وأجهدت ذهني كي أتذكره ولكن في النيابة لم أتوصل إلى أنه قد

سبق لي الالتقاء به أو معرفته وأنا أقرر أنه بنسبة 99 ٪ لا أعرف هذا الشخص أما الواحد في المائة الباقي فإني أستطيع أن أقول إنه ربما يكون هذا الشخص قد حضر إلى مكتبي بوزارة الأوقاف وفي زحام العمل الشديد على مكتبي لم تع ذاكرتي اسمه أو شكله وأنا أنسب نسبة الواحد في المائة إزاء العجز البشري لذاكرة الإنسان وإن كنت في النهاية أقطع أني لا أعرف هذا الشخص ولم يسبق لي اللقاء به.

س: وما قولك فيما أقره صالح عبدالله سرية في التحقيق من أنه قابلك مرتين كانت إحداها عام 1970 بمكتبك بوزارة الأوقاف حيث سلمك كمية من الشاي كان قد أرسلها إليك الشيخ عبد الرحمن محمود المنتدب للتدريس بالعراق وأنه جالسك في ذلك المرة لمدة تزيد عن الساعة تحدثتما فيها عن الإسلام عموماً؟

ج : الأستاذ عبد الرحمن محمود ده تلميذي فعلاً ومنتدب للتدريس في العراق وأرسل لي شيئاً عدة مرات مع عدة أشخاص ولا أتبين منهم صالح سرية وقد يكون من بينهم وقد لا يكون لأن ملاحه غائمة في نفسي وأما الكلام في الإسلام فهذا عملي لأنني أحدث كل الناس عن الإسلام ولي 31 كتاباً عن الإسلام وأنا من 1942 أعمل خطيباً بالمساجد ومنذ تولى السيد الرئيس أنور السادات الحكم عينني مديراً عاماً للدعوة بوزارة الأوقاف فالكلام في الإسلام مع أي شخص شيء طبيعي بالنسبة لي في المسجد أو في المنزل أو في الشارع أو في المكتب.

س: وقرر صالح سرية أنه التقى بك مرة أخرى سنة 1971 عندما اصطحبت صالح السامرائي الأستاذ بجامعة بغداد بناء على رغبته في التعرف عليك وكان ذلك اللقاء في مكتبك؟

ج : أنا لا أذكر هذا اللقاء ولا أذكر شخصاً حضر لي اسمه السامرائي كما أني لا أذكر صالح سرية وأنا يحضر لي ناس كثير وبعضهم يسألني عن سبب فصلي من جماعة الإخوان 1954 فأحيلهم على كتابي المعنون من معالم الحق والذي شرحت فيه أسباب الخلاف الذي نشب بيني وبين الأستاذ الهضيبي والذي انتهى بصدور قراره بفصلي.

س: بماذا تعلق ما ذكره صالح سريةً من لقاءه بك أكثر من مرة في حين أنك لا تذكر ذلك؟

ج: أنا لا أذكره ومكتبي يوميًا يدخله أكثر من مائتي شخص وفيه سكرتاريتي أربعة موظفين للتعرف على حاجات الناس ومشاكلهم فكيف يتسنى لي أن أذكر هذا الشخص إن كان قد حضر لي في مكتبي فيما يقرر - وإنما قرأت اسمه لأول مرة في الصحف بمناسبة نشر حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية وهذا الحادث حادث إجرامي شنيع لا يجوز أن يرتكبه مسلم ولا وطني ولا يتفق به إلا الصهاينة وأعداء العروبة والإسلام ولا يمكن أن يفكر فيه عاقل - بل أول ما قرأت هذه الأنباء دار في ذهني أن هذه مؤامرة صهيونية من عمل الأعداء وعملاء الاستعمار وما يخطر في بالي أن رجلاً مسلماً يفكر في مثل هذا العمل المنكر وأنا أقرر هذا بصفتي أحد علماء الإسلام وحتى المسلمين العوام يرفضون مثل هذا المسلك وأضيف أن الرئيس محمد أنور السادات أجرى الله على يديه خيراً كثيراً مصر فقد كان وجهنا أسود من الهزيمة التي عانتها البلاد عام 1967 فلما عبرنا القناة وقاتلنا برجولة وساق الله لنا هذا الخير على يدي الرجل المؤمن فرحنا به وتفاءلنا خيراً المستقبلنا على يديه واعتقدنا أن أنور السادات بهذا أصبح محلياً وعالمياً من رجال التاريخ وأنه رد إلى العروبة اعتبارها - فضلاً عن أنه وطد الحريات في مصر ورد للقانون اعتباره وكرامته وفتح بيوتاً كبيرة كانت مغلقة وأغلق المعتقلات التي كانت مفتوحة وله علي فضل شخصي فقد كنت مظلوماً فأنصفني بأنه أسند إلي منصب مدير عام الدعوة الذي كنت أستحقه منذ ثلاث سنوات وظل شاعراً طيلة هذه السنوات الثلاث وثانياً نفذ أمر الرئيس السادات برفع المصادرة عن الكتب التي ألقتها وكانت بعنوان كفاح دين والتعصب والتسامح ومع الله دراسات في الدعوة والدعاة دي رفع عنها المصادرة وكان عددها 15 ألف نسخة وردني للإذاعة والتلفزيون بعد أن كنت ممنوعاً عنها فبأي وجه نتقبل مثل هذا العمل الإجرامي الذي قام به المدعو «صالح سرية» ثم أي أنني علناً في خطبي للجمعة بمسجد عمرو بن العاص على الرئيس أنور السادات وأشيد بأنه أعطاني حق الكلام وكنت محروماً منه ولما انتصر الرئيس على مراكز القوى في ثورة التصحيح توجهت لمنزله لأؤيده فأكرمني وبنى بيني وبينه صلة قلبية.

س: هل يمكنك التعرف إذا شاهدت صالح سرية على ما إذا كان قد حضر لك فعلاً في مكتبك كما يقرر؟

ج: أنا شفت صورته في الجرائد ولا أذكر هذا الشكل فعلاً.

س: قرر صالح سرية في أقواله أنه عندما حضر إليك في مكتبك مع صالح السامرائي تحدث معك عن ظروف فصلك من الإخوان فأفهمته بأن مثل هذا الحديث ليس محله المكتب وأعطيته عنوان منزلك ليحضر إليك وإن كان لم يحضر إليك بعد ذلك؟

ج: الواقعة كلها لا أذكرها، أنا أحب أقول إني بأعطي عنوان بيتي لمن يريد أن يحضر لي فالمفروض أنني داعية من دعاة الإسلام ومكتبي وبيتي مفتوحين للجميع في هذا الشأن ونشاطي كله علني وليس لي أي نشاط مشوب ومعلوم عني هذا فكوني أعطي عنوان منزلي لشخص هو في هذه الحدود أمر طبيعي وإنما كوني أعطيت العنوان لصالح هذا بالذات من عدمه وكونه زارني في مكتبي كما يقرر من عدمه فهذا لا أذكره.

س: ألم يكن في علمك أن ثمة تحركات مشبوهة في مجال الدعوة الإسلامية قبل حصول حادث الكلية الفنية العسكرية؟

ج: لا إطلاقاً.

س: أليك أقوال أخرى؟

ج: لا.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق مع الشيخ

محمد الغزالي «محضر سماع أقوال»)



شهادة

الشيخ سيد سابق (رحمه الله)



أما الشيخ سيد سابق محمد التهامي فقد كانت هذه شهادته التي أدلى بها في
11/5/1974 الساعة 11.30 صباحاً واستمرت ساعة كاملة....

س: ما صلتك بصالح سريّة؟

ج: لا صلة لي به وأنا بتردد علي في مكنتي بالوزارة كثير من الناس ليسألوني عن فتاوى دينية ليعرفوا الحل للمشكلات التي يتعرضون لها ولا سيما فيما يتصل بقضايا الطلاق لأنهم يعرفوني عن طريق نور على نور في التلفزيون وعن طريق الإذاعة وكتبي الدينية ولا سيما كتاب فقه السنة ومن هذا فمن الجائز أن يكون صالح هذا قد حضر ضمن هؤلاء في مكنتي ولكني في الواقع لا أعرف اسم هذا الشخص ولا شكله إلا لما شفت صورته في الجرائد بمناسبة حادث الكلية الفنية العسكرية.

س: ما قولك فيما قاله صالح سريّة في التحقيق من أنه زارك في مكتبك بوزارة الأوقاف مرتين؟

ج: أنا معرفش ومن الجائز أن يكون قد حضر ضمن من يحضرون إلي للاستفسار عن موضوعات دينية.

س: وهل يدخل في نطاق واجبات وظيفتك بوزارة الأوقاف إعطاء فتاوى للناس؟

ج: أنا أعمل في مجال الدعوة الإسلامية من ثلاثين عامًا تقريبًا وكثيرًا ما أظهر في برامج تليفزيونية وإذاعية تتناول النواحي الدينية التي أعطيتهم إياها إجازة على استفساراتهم.

س: قرر صالح عبدالله سريةً أنه زارك في مكتبك بوزارة الأوقاف في نهاية عام 1971 للمرة الأولى حيث جالسك لمدة حوالي ساعة تحدث معك فيها عن مكتبك التي ألقتها عن فقه السنة ويخرج من هذا على الحديث معك عن الإخوان المسلمين بأنه منتمى إليهم - فما قولك؟

ج: أنا لا أتذكر شيئًا من هذا؟

س: وما قولك فيما قاله صالح عبدالله سريةً أيضًا من أنه زارك مرة أخرى في مكتبك بعد تلك الزيارة بأسبوع ليكمل حديثه معك بشأن ما حدث بين الإخوان عام 1954 وأنه وجد عندك آنذاك البهي الخولي وجرى بينكم حديث حول أوضاع الإخوان المسلمين والعمل الفدائي الفلسطيني - فما رأيك في هذا أيضًا؟

ج: والله لا أذكر شيئًا من هذا إطلاقًا البهي الخولي عندنا بدرس في التدريب بيدي دروس ومحاضرات للأئمة لكن لا أذكر هذا اللقاء أبدًا.

س: هل تقطع بأنك لم تلتقي بصالح عبدالله سريةً إطلاقًا؟

ج: أنا لا أعرفه وأقسم على ذلك لكنني لا أستطيع أن أقطع بعدم رؤيتي له لأنه من الجائز أن يكون قد حضر فعلاً ضمن المترددين على مكتبي للإفتاء في الأمور الدينية وأنا معروف في مجال الدعوة الإسلامية والإفتاء في الدين في كل أنحاء الجمهورية بل وخارجها أيضًا.

س: ألم يبلغك أي معلومات في شأن صالح عبدالله سريةً؟

ج: لا أعرف عنه شيئًا وأنا معرفش حاجة عنه إلا من الجرائد لما نشرت صورته بمناسبة حادث الكلية الفنية العسكرية.

س: ألم يتصل بعلمك أن صالح عبد الله سرية قد أنشأ تنظيمًا يستهدف قلب نظام الحكم بالقوة لإقامة دولة إسلامية بمصر؟

ج: لا إطلاقًا وأنا كرجل من رجال الدين أقرر بأن هذا العمل خروج عن الإسلام وأنه فكرة تخدم المستعمر والصهيوني وأن هذا العمل ضار بالوطن العربي والإسلام وأن كل جهدنا يجب أن يتجه إلى محاربة الصهيونية وإسرائيل كما أنه يعتبر محاربة لله وللنص الشرعي لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ ولا يجوز أن نحكم على إنسان من أهل القبلة بالكفر ما دام قد نطق بالشهادتين فمن قالها فقد عصم دمه وماله وقد أفتى العلماء بأن المسلم يحكم له بالإسلام مهما ارتكب من كبائر وموبقات ولو كان هناك احتمال إسلامه بنسبة 1٪ واحتمال كفره بنسبة 99٪.

س: أليدك أقوال أخرى؟

ج: أحب أن أقول أنه ما شعرت بالأمن شخصيًا وبالحرية في أي وقت من الأوقات كما أشعر بها الآن في عهد الرئيس محمد أنور السادات وفي عهده أوفدت من قبل الوزارة لأمريكا للدعوة للإسلام فيها وتقديرًا لسيادته أرسلت له من المطار برقية حييته فيها وشكرته ودعوت الله له.....»

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)



الشهادة العكسية

طلال الأنصاري

أحد المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام في الفئتين العسكرية



تمت هذه الشهادة في مقابلة شخصية مع طلال الأنصاري في مكتبه بالإسكندرية وكان نص الشهادة كالتالي:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

أنا طلال محمد عبد المنعم الأنصاري - المحامي

وأبلغ من العمر الآن - وقت تسجيل هذه الشهادة التاريخية 54 عامًا وعندي خمسة أطفال، وقد استجبت لطلب الأخ العزيز الأستاذ مختار نوح المحامي المعروف وكتب هذه الموسوعة، للإدلاء بشهادتي فيما يخص قضية «الفئة العسكرية» عام 1974، وأحب أن أقول أن كل ما يربطني بأحداث تاريخية مهمة حدثت منذ ثلث قرن تقريبًا هي ذكريات ومشاعر عاطفية لا زالت في القلب حتى الآن، إلى جانب كونها شهادة للتاريخ مني بصفتي أحد المشاركين في وقوعها وذلك خدمة للتاريخ والأجيال المقبلة.

وإذا تحدثت عن قضية «الفئة العسكرية» عام 1974 فلا بد من استدعاء الأحداث والمناخ السياسي الذي كانت عليه مصر في هذه الفترة، وهي فترة ما بعد عام 1967 - عام النكسة الناصرية، فالمؤرخون والكتاب في العصر الحديث يؤرخون لخمس نكبات تعرضت لها الأمة في العصر الحديث، كلها أدت بالمسلمين إلى ما نحن فيه الآن..

أولها كان ضياع الأندلس منذ ما يقرب من خمسمائة عام وما صاحبها من تداعيات وعداوة أوروبا للمسلمين حتى الآن، وثانيها هي سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا على يد كمال الدين أتاتورك عام 1924 وما صاحبها من مأس للأمة، والثالثة هي ضياع أكثر من نصف فلسطين عام 1948 وسقوطها في يد اليهود، والرابعة نكسة 67 حيث ضاع ما تبقى من فلسطين، أما الخامسة والتي أتمنى من الله أن تكون الأخيرة - فهي سقوط بغداد في يد الأمريكان.

كان تأثير النكسة في 1967 شديداً ورهيباً على الشعب المصري حتى إنني قابلت داخل السجن الطبيب الخاص للرئيس الراحل «جمال عبدالناصر» الدكتور «علي العطفي» الذي كان متهماً بتهمتين الأولى التخابر مع أمريكا والثانية التي كتب فيها الكاتب الصحفي «عادل حمودة» كتاباً بأكمله «من قتل عبدالناصر» وكانت استخدامه لدهان سام للقتل البطيء لعبدالناصر، وأنا أعتقد في براءته من هذه التهمة الباطلة، وقد سألته: متى أصيب عبدالناصر بالذبحه؟ وكنت أتوقع أن تكون الإصابة قد حدثت في عام النكسة من هول الصدمة أو بسبب انفصال مصر عن سوريا عام 1962 أو بسبب ما حاق بقواتنا المسلحة من خسائر في اليمن، ولكنه فاجأني أن كل هذه المصائب لم تؤثر في عبدالناصر ولكن الذي أصابه بالذبحه كانت التقارير التي وصلته عن هتاف طلبة جامعة الإسكندرية ضده وعلى رأسهم طلبة كلية الهندسة عام 1968، (يسقط عبدالناصر) كان ذلك هو أول رد فعل حقيقي على هزيمة 67، أن أفادت الأمة من غفوتها وأيقنت أن الشعارات الناصرية كانت غير أمينة وكان من الطبيعي أن يتجه فكر الناس ووجدانهم إلى البحث عن طوق النجاة، وكان ذلك الطوق هل الحل الإسلامي أو الإسلام بشكل عام، وحدث تعلق وارتباط من الناس بكل ما هو إسلامي.

أضف إلى ذلك ظهور حركة رفض للأمة كلها للأوضاع وقتها، حدث هذا الرفض على يد الحركة الطلابية بجامعات مصر، وخاصة جامعة الإسكندرية، حيث تشكلت تجمعات طلابية تنتقد من خلال مؤتمراتها ومجلاتها الأوضاع في المجتمع المصري وخاصة الأحكام التي أعقبت هزيمة 67 وحملتها على شاعة تقصير ضباط الطيران.. هذه الحركة الطلابية انتشرت في كل ربوع مصر، أيضاً وجود القوات الإسرائيلية على ضفة القناة كان يستفز كل مشاعر المسلمين والمصريين وتجسد هذا الاستنزاف في قيام حرب الاستنزاف.. واستمرت بمصاحبة حدوث نهضة في المساجد وخاصة في الإسكندرية.

شهدت الإسكندرية في هذا التوقيت صحوة إسلامية على يد مجموعة من العلماء والمشايع الذين استنهضوا همة الأمة الإسلامية، وفي مقدمتهم الشيخ محمود عيد إمام المجاهدين في العصر الحديث والذي يعيش الآن في الكويت، وقد شارف على التسعين عامًا وكان إمام مسجد السلام بحى ستانلي، وكان هذا المسجد منبرًا للمعارضة الحقيقية، وقد كان في السابق إمام وخطيب مسجد غزة بفلسطين، وبعد سقوطها في أيدي اليهود أجبروه على ترك فلسطين، ف جاء إلى الإسكندرية مباشرة وعين إمامًا وخطيبًا لمسجد السلام، وحوله إلى قاعدة إسلامية شعبية مناهضة لحكم عبدالناصر فتجمعنا حوله، أيضًا كان الشيخ أحمد المحلاوى يستعد بصحوته بعد ظهور الشيخ عيد، وتجمع حوله مجموعة كبيرة من الشباب الغيور على مصر والإسلام كما كانت هناك جمعية أنصار السنة المحمدية التي قامت بدور حقيقي في الفترة من عام 1966 إلى عام 1975 حيث كانت هي النشاط الشرعي والرسمى داخل مصر، وعلى مستوى التيار الإسلامي كانت هي النشاط الديني الوحيد المسموح به رسميًا، فكانت مساجد وزوايا أنصار السنة المحمدية بؤر رفض حقيقة لعبدالناصر، وكانت تمثل تغطية مؤقتة لغياب الجماعة الوحيدة المعبرة عن التيار الإسلامي آنذاك وهي جماعة «الإخوان المسلمين» وداخل مساجد أنصار السنة وبعد الضربة القاصمة للإخوان المسلمين عام 1966 في عهد عبدالناصر، ولدت بوادر الصحوة الإسلامية من جديد.

في عام 1968، كنت وقتها في مدرسة الناصرية الثانوية بحى باكوس بالإسكندرية، وبدأت أولى خطواتي نحو الانضمام للتيار الإسلامي بهذه المدرسة، وتعرفت على معلمي الأول وشيخي الحقيقي وهو الأستاذ «محمد بسيوني» وكان آنذاك يشرف على تربية مجموعة مكونة من ثلاثين رجلًا كانوا هم التشكيل التنظيمي الوحيد في مصر والذي بدا بداية حقيقية عقب محنة الإخوان عام 1966، وهذه المجموعة كانت تتبنى أفكار ومنهج الإخوان المسلمين، وبالتحديد أفكار سيد قطب، ومحمد قطب، وكانت هذه المجموعة تجتمع في بيت الأستاذ «محمد بسيوني» وعرف منهم وإعلاميًا بعد ذلك «رفاعي سرور» الشهير بـ «رفعت سرور»، وهو أحد المفكرين الحقيقيين لتنظيم الجهاد فيما بعد، وأحد المؤثرين فكريًا في شخصية «عبود الزمر» وهو الآن صاحب دار نشر، وكان آنذاك مجندًا في القوات المسلحة المصرية ومتخرجًا بإحدى المدارس الصناعية الفنية بالإسكندرية.

كان منهم أيضاً وجدي غنيم، الداعية الإسلامي المشهور الآن، وأحد أبرز الأسماء من دعاة الإخوان المسلمين الآن، وكان معهم أيضاً الشيخ شاهين كاشف من أقطاب السنة المحمدية في هذا الوقت وأحد أبرز خطبائهم... هؤلاء وغيرهم شكلوا أول تشكيل تنظيمي إسلامي حقيقي بعد محنة الإخوان عام 1966.

انضمت إليهم عام 1968 وبدأت أتعلم أول مبادئ الإسلام على يد هذا الرجل الصالح الشيخ محمد بسيوني، وأفهم ما هي جماعة الإخوان المسلمين التي كان الاقتراب منها في هذا التوقيت مغامرة بل مخاطرة كبرى، خاصة بعد توارث المجتمع المصري لمفاهيم الرعب من الأجهزة الأمنية وقوة نظام عبدالناصر في السجون والتي سمع بها الناس في كل مكان، فكان الخوف مسيطرًا على الجميع، وكان لفظ الإخوان المسلمين كافيًا لإلقاء الرعب في نفوس الناس.

وهنا لابد من ذكر حقيقة تاريخية مهمة، وهي أن الجيل الذي انتمى للإخوان في هذه الفترة قد اختبر اختبارًا حقيقيًا، لأنه واجه الرعب بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، أما بعد منتصف السبعينيات فكان الإخوان زينة والانضمام إليهم موضة ودخل الإخوان كل من هب ودب.. وهذا هو الفارق بين الجيل الذي انتمى للإخوان قبل 1975 والجيل الذي انتمى بعد ذلك.

كما تجدر الإشارة أيضًا إلى خطأ تاريخي وقع فيه كل من كتب عن تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر، حيث كتب كل من عادل حمودة ورفعت سيد أحمد وهالة مصطفى وأيمن الظواهري.. وغيرهم ممن أجمعوا على أن ميلاد الحركة الإسلامية كان في القاهرة وهذه مغالطة تاريخية إذ إن الإسكندرية هي التي شهدت هذا الميلاد، وفي أحضان جمعية أنصار السنة المحمدية بالإسكندرية وفي أوساط الشباب الثانوي ثم امتدت إلى الجامعات، ونحن هنا نتكلم عن فترة ما بعد محنة الإخوان في 1966 أي نتحدث عن 67 وما بعدها، فالجميع يجهل هذه الحقيقة لسبب بسيط وهو أن أبطال هذه الأحداث لم يتحدثوا من قبل، ومن هنا جاء الخلل في كل ما كتب.

بانضمامي أنا ومجموعة الشباب في الثانوي لتشكيل الشيخ محمد بسيوني، حدث امتداد أفقي كبير لهذا التشكيل التنظيمي، حيث انتشرت سريعًا في كل مدارس الثانوي بالإسكندرية كما انطلقت إلى الجامعة.

في هذه الفترة، وضع لنا منهج ثقافي يرتكز في الأساس على فكر القطبين سيد ومحمد قطب، فدرست لنا مجموعة من أشهر كتب سيد قطب على رأسها كتابه «معالم في الطريق» وأجزاء كاملة من تفسيره «في ظلال القرآن» و«المستقبل لهذا الدين»، ولمحمد قطب درست «هل نحن مسلمون» و«جاهلية القرن العشرين» و«شبهات حول الإسلام»، هذه كانت أشهر كتب سيد ومحمد قطب وكنا نتداولها سرًا بعد منع طباعتها وتوزيعها، وكانت النسخ المتبادلة بيننا من مكتبة وهبة أو مهربة من دور النشر البيروتية، أو مهربة إلينا من السودان.

كما درسنا كتب المنظر الإخواني الشهير «فتحي يكن» وكتب «سعيد حوى» وخاصة «جند الله.. ثقافة وأخلاقًا» وتحديدًا أول 70 صفحة من الكتاب والتي كانت تتحدث عن واقع الدول الإسلامية وما يشهده الواقع الإسلامي من ردة.. وذلك انطلاقًا من تفسير معاصر وحديث لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آتَدُوا عَلَىٰ آذَانِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ۖ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأُمْرِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ۖ﴾ (سورة محمد 25، 26).

واستند سعيد حوى هنا لحقيقة وجود ردة في المجتمع المسلم وقتها، بولائه السياسي لأحد المعسكرين الشرقي أو الغربي، واعتبر أن مجرد إبداء الاستعداد للدخول في الولاء السياسي والاقتصادي لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية إنما هو من قبيل الردة عن الإسلام.

أيضًا من الكتب التي تركت فينا انطباعًا مؤثرًا ودرست لنا، كتاب «بهي الخولي» وهو أحد قيادات الإخوان، وكان الكتاب بعنوان «تذكرة الدعاة» ويتحدث عن شروط ومواصفات الداعية الناجح ودرست هذا الكتاب بالتفصيل.

أيضًا درسنا كتاب «خمس رسائل للشباب المسلم» للدكتور محمد البهي، وشرحه لنا بالتفصيل الأستاذ محمد بسيوني في بيته إلى جانب كتب الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله منها «الزحف الأحمر» و«معركة المصحف» و«عقيدة المسلم» و«ليس من الإسلام» وكانت كلها كتب مؤثرة فينا وفي ثقافتنا ورؤيتنا للواقع الإسلامي، ولا أنسى كتاب

الشيخ الغزالي «في موكب الدعاة» وهو الكتاب الوحيد الذي تعرض فيه الغزالي لتاريخ الحركة الإسلامية - أو الإخوان - وانتقد بعض سلبيات الإخوان وطبع من هذا الكتاب أكثر من نسخة كان الغزالي يحذف ويضيف الجزء الذي ينتقد فيه الإخوان بحسب علاقته كل مرة بالجماعة! إلى جانب تلك الكتب المعاصرة، درسنا كتاب «زاد المعاد» للإمام ابن القيم وخاصة باب الجهاد في سبيل الله...

في هذه الفترة درسنا تاريخ جماعة الإخوان المسلمين بالتفصيل منذ النشأة في الإسماعيلية على يد حسن البنا وحتى عام النكسة 67 وما تعرض له الإخوان عام 66، وكانت هذه المعلومات بالنسبة لنا في غاية الغرابة، لأن هذا التاريخ لم نقرأ عنه في الصحف وكان مطموساً.. فكنا الفئة الوحيدة التي عرفت تاريخ الإخوان وأمجادهم في حروب 48، والقناة في الخمسينيات، ثم المحن التي لحقت بهم في 48، 54، 66 ودرسنا بعض مواقف الإخوان الشهيرة مثل مظاهرة عابدين الشهيرة عام 1954 وتكرست في مشاعرنا عظمة الإخوان وبطولاتهم التاريخية في سبيل الله، وكنا في هذه المرحلة من عمرنا المبكر نعتبر الإخوان هم القدوة والمثل واعتبرنا أنفسنا وقتها الامتداد الحقيقي لجماعة الإخوان الذين كانوا وقتها في غياهب سجون عبدالناصر، واستمرت حركتنا تتسع وتتزايد إلى أن جاء عام 1970 وجاء السادات على رأس الحكم وصاحبه مقدم الباب شنودة على سدة الحكم في الكنيسة القبطية المصرية.

وشهد عام 1971 مرحلة جديدة للتيار الإسلامي في مصر والتاريخ والواقع السياسي المصري، حيث أمر السادات أجهزته الأمنية برفع يدها عن النشاط الإسلامي في مصر فزادت الصحوة الإسلامية وانتشرت خاصة في الإسكندرية، وصاحبها موجة تشدد مسيحية وشهدت مصر لأول مرة - توزيع منشورات من الأقباط يطالبون فيها بمزيد من المكاسب السياسية لهم باعتبارهم أصحاب الحق الأول في مصر وأن المسلمين مغتصبين لمصر منهم - بل وصاحب ذلك موجة شائعات كبيرة عن تنصير المسلمين.

كان مجيء السادات قد مثل دفعة للتيار الإسلامي وللحركة الطلابية، وطالب الجميع بضرورة غسل عار نكسة 67 واسترداد سيناء من اليهود وفي ظل هذا المناخ توسعت المجموعة التي كنت أنتمي إليها وقوي هذا التشكيل التنظيمي.

وبخروج أول دفعة من الإخوان عامى 70 / 72 من السجون، ومن بينهم حسن الهضيبي المرشد الثاني للإخوان، وزينب الغزالي، وشكري مصطفى، ومحمد إبراهيم سالم.. وكلها أسماء معروفة على مستوى قيادات الإخوان.

ولما كنا نعتبر أنفسنا امتداداً طبيعياً للإخوان المسلمين فقد سارعنا إليهم فوراً عقب خروجهم من السجن، وتحديدًا ذهبنا للشيخ «علي عبده إسماعيل» وهو شقيق الشهيد «عبد الفتاح إسماعيل» الذي نفذ فيه حكم الإعدام عام 1966 كواحد من قيادات الإخوان كما تم تنفيذ حكم الإعدام في كل من الشهيد سيد قطب ويوسف حواش، وكان الشيخ «علي عبده إسماعيل» من بين المفرج عنهم في عهد السادات مع المجموعة الأولى - وكان خطيباً لمسجد سلطان بالإسكندرية، وذهبنا إليه وأفصحنا له عن هويتنا، فذهل من وجود هذا التنظيم واستمراره طوال كل هذه السنوات، ولعب الدور الأكبر في تطوير علاقتنا الرسمية بجماعة الإخوان على ثلاثة مراحل.. الأولى مع أحد أبرز قيادات الجماعة بالإسكندرية وهو المرحوم محمد إبراهيم سالم، ثم المرحلة الثانية مع المرحومة زينب الغزالي، ثم وأخيراً في المرحلة الثالثة بايعنا على يديه المرشد العام للإخوان الأستاذ حسن الهضيبي وأصبحنا من الإخوان رسمياً.

ومحمد إبراهيم سالم من عائلة إخوانية، فشقيقه الأكبر من قيادات الإخوان في 1954 الذين هربوا من مصر إلى ألمانيا وظل هناك حتى مات وانضم محمد إلى الإخوان عام 1965 وهو من الأسماء البارزة التي تحملت كل صنوف العذاب في السجن الحربى في الستينيات، وتحدث عنه الإخوان في تلك الفترة ووصفوه بأنه صاحب صيام الـ 100 يوم متواصلة أثناء التعذيب.. ورغم ذلك فقد انتهت علاقته بالإخوان علاقة مأساوية، حيث فصل من الإخوان المسلمين واتهم بأنه يكوّن جماعة من داخل الجماعة وتم التحقيق معه من قبل مكتب الإرشاد وتحديدًا من قبل اثنين من أعضائه هما عباس السيسى وجمعة أمين وقررا فصله من الجماعة عام 1975 أثناء المحاكمات الأولى لقضية «الفنية العسكرية» وأنشأ سالم بعدها تنظيمًا من أشد التنظيمات تطرفاً في تاريخ مصر، وقام بتكفير كل من لم ينضم له، وفاق بذلك تنظيم شكري مصطفى «التكفير والهجرة».

قام الشيخ «علي عبده إسماعيل» بتسليمنا لمحمد إبراهيم سالم وعرفنا به واعتبر الشيخ هذه الخطوة هي بداية تصعيدنا داخل الإخوان، وإن كانت ظهرت بوادر فيما بعد أشارت إلى أن سالم كان يعتبر مزرعة خاصة له، وكان يقوم بتقسيمنا مجموعات، كل مجموعة مكونة من خمسة أفراد ودرس لنا فكرًا مجردًا على الطريقة المكية على عهد النبي (ﷺ)، وبهرنا به وبوضوح المفاهيم القرآنية والعقائدية عنده، وتأثرنا أيا تأثر.. واستمر بنا الحال هكذا لفترة ثم سألنا: وماذا بعد هذه الجلسات؟.. وماذا عن حال واقعنا المعاصر؟... ولم يكن يجيبنا سالم عن ذلك، فنقلنا تساؤلنا للشيخ «علي عبده إسماعيل» باعتباره الأب الروحي لنا، فأغضبه ذلك، فأخذني وسافر بي إلى القاهرة وعرفني بالحاجة زينب الغزالي وقدمني لها بشكل مفصل وأخبرها عن المجموعة التي معي، فأصابها ما أصاب غيرها من الذهول، أن وجدت تنظيمًا كاملاً من الشباب متعلق بالإخوان ويحفظ فكرهم ويتنظر خروجهم من السجون فانفتح قلبها لنا، وعلى الفور بدأنا نتقابل معها في منزلها على مراحل وأفواج، فتجلس معنا وتحدث معنا وتحكي لنا عما عانته ولاقته في السجن على أيدي الطغاة، وقد حكّت لنا ما نشر فيما بعد في كتابها «أيام من حياتي» وكانت هذه الجلسات تتم لتحقيق التعارف ورؤية هذه الأسطورة وسماع تاريخها لشخص ووجدان هؤلاء الشباب، خاصة بعدما عرفنا هذه الشخصية من خلال عدد من مجلة القوات المسلحة وبه بعض صور لزينب الغزالي بملابس السجن البيضاء أثناء التعذيب، وقد تم تسريب هذا العدد من داخل السجن، وكنا نتداول هذا العدد سرًا حتى قابلناها وتحدثت إلينا.

استمرت هذه الجلسات لفترة كانت تدعو لنا فيها بقولها الذي أتذكره حتى الآن «اللهم إن هذا غرسك فاحرسه» ولما سألناها نفس الأسئلة التي نبحث عن إجابة عنها لم نجد لها عند زينب الغزالي.. فكانت الخطوة الثالثة واصطحبني الشيخ علي عبده إسماعيل في رحلة قاهرية وقال لي «سوف أعرفك الآن بالرأس الكبيرة» ولم أكن أعلم ماذا يقصد بهذا المعنى، فسألته من يقصد؟ فقال فضيلة المرشد. وكانت هذه الأسماء بالنسبة لنا من الأساطير، وذهبنا إلى منيل الروضة حيث كان منزل المرشد العام للإخوان المسلمين وأول ما لفت نظري في أول زيارة أن شاهدت كلمة المرشد وقد حفرت على الباب،

وكنْتُ أتخيل وقتها أن المنزل سيكون محاصراً بقوات الأمن ووجدت عكس ذلك تماماً، وطرقنا الباب ففتحت لنا صبيّة صغيرة أحسبها كانت الخادمة وقد بدى عليها شيء من التوتر، فسألها الشيخ علي الأستاذ موجود؟ فلم ترد وأغلقت الباب، ثم عادت وفتحت لنا ودخلنا إلى غرفة على يسار باب الشقة، ولفت نظري في الغرفة وجود صورة كبيرة لحسن الهضيبي سبق ورأيتها في الصحف وهي صورته مرتدياً الطربوش ونظارة سمكية ونظرات حديدية نافذة، ولوحة مكتوب عليها «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم».

جلسنا ننتظر الأستاذ المرشد، وبدأ التوتر والقلق الذي أصاب الشيخ علي يتسرب إلَيَّ في ظل هدوء قاتل للمنزل... ودخل علينا المرشد وعرض عليه الشيخ علي كل تفاصيل التنظيم الذي أنتمي إليه، ثم طلب مني أن أمد يدي لأبيع المرشد بيعة الإخوان الشهيرة فمددت يدي، وبايعت المرشد مردداً نص البيعة كما كان يقولها الشيخ علي، ثم احتضنني المرشد وبكى، وشاهدت دموعه تنساب من تحت نظارته.. وجلسنا لدقيقتين ثم خرجنا من المنزل وعدنا للإسكندرية وأشاع الشيخ علي الخبر بين إخوان الإسكندرية وبعض التجمعات الإسلامية، وبشكل يحدد شرعية وجود تنظيمنا كإخوان مسلمين في الإسكندرية وقد أخبرت وقتها أحد قيادات الإخوان وهو الأستاذ جمعة أمين - وهو أجد أعضاء مكتب الإرشاد الآن - بتفاصيل بيعتي للأستاذ الهضيبي، وتعجبت من حالة التدهور التي أصابته وعرفت سببه فيما بعد.

استمرت علاقتنا بالمرشد عن طريقي أنا شخصياً وكنْتُ أقابله مرة أو مرتين كل شهر في منزله وتمتد الجلسة لساعة أو اثنين وأحكي له عن أوضاعنا ومنهجنا الثقافي وأفرادنا وكان لا يعترض على أكثر ما أعرض عليه بل يوافق.. وأتذكر أنني سألته عن بعض ما كان يشغلني في هذا الوقت مثل موقف الشيخ الغزالي وسيد سابق من الإخوان، ولمست منه أن لم يكن يرتاح كثيراً للسابق، بينما لمست وداً وتعاطفاً مع الغزالي، واستمر هذا الوضع طوال عام 1972 وأتذكر واقعة مهمة حدثت في تلك الفترة، تخص اثنين من شباب التنظيم وهما محمد أنور - هندسة الإسكندرية - ومحمد علي حجازي - علوم الإسكندرية أغرتهم بعض رايات المتعجلين من شباب التيار الإسلامي بالإسكندرية

الذي يريد أن يخوض عمليات جريئة مثل تدمير الكباريات وضرب بعض الفئانات والداعرات، وكنت أنا ضد هذا المنهج والخوفي من انشقاقها عن صف الإخوان قررت أن أرسلهما للأستاذ المرشد بخطاب مني حتى يقنعهما بالاستمرار معنا وكانت هاتان الحالتان الاستثناء الوحيد في لقاءات المرشد، حيث كان قد طلب مني أن تبقى لقاءاتنا سرية لا يعلمها أحد ولا يزوره أحد غيري من الإسكندرية.. ولا يزال محمد علي حجازي على قيد الحياة ويتذكر هذا اللقاء جيداً.

وقد استشعرت من المرشد لومًا شديدًا على خطوة إرسال أحد غيري للقاءه، خاصة وأنه كان يتتوي بداية عصر جديد للإخوان بعد خروجه من السجن، وكان يريد إنشاء جهاز خاص للجماعة تابع له مباشرة ويتربى على عينه وكانت جماعتي هي نواة هذا الجهاز الخاص، ولكنني لقله خبرتي أفسدت ما كان يريد المرشد، إذا لم نستطع كتمان الأمر، ولم أكن مدركًا ماذا يعني أن أحفظ السر عن زينب الغزالي أو محمد إبراهيم سالم وجمعة أمين..

ولم أكن أدرك أن هؤلاء خارج دائرة السر وقد أدركت ذلك لاحقًا، خاصة بعد ما تعرض هو شخصيًا للوم من بعض الإخوان بسببنا!

وقد علمت أن الهضيبي رحمه الله كان قد أخبر المرحوم عبد المتعال الجابري بأمرنا، وطلب مني أن أتوقف عن الذهاب له في منزله، وأن التعليقات ستصل إلينا من خلال الجابري الذي كان أحد قيادات الإخوان في الأربعينيات وكان من القاهرة، وكان يعمل وكيل مدرسة ثانوية للبنات بحي حلمية الزيتون، وقد انتقل إلى أمريكا بعد ذلك لرئاسة أحد المراكز الإسلامية ومات هناك.

بعد انقطاع لقاءاتي بالهضيبي، كانت لقاءاتي مستمرة مع زينب الغزالي، وإذا ما حدث وجاءها ضيوف وأنا عندها كانت تقدمني لهم باسم عصام، الطالب الجامعي بالإسكندرية، وتعودت منها على ذلك، وفي إحدى زياراتي لها وصلت متأخرًا ووجدت عندها ضيفًا لم أشاهده من قبل عندها، وفاجأتني بتقديمي له باسمي الحقيقي وبكل تفاصيل علاقتي بالإخوان وبالتنظيم الذي أقوده، فشعرت بالخوف ثم عرفتني به قائلة: هذا هو الدكتور «صالح سرية» بجامعة الدول العربية، وكنت أعلم عنها أنه لا يملأ عينها

أحد من الرجال لا فكرًا ولا ثقافة ولا تاريخًا بعد انبهارها بشخصية عبد الفتاح إسماعيل الذي نفذ فيه حكم الإعدام في محنة 1966 بعدما ساهم في تنظيم الإخوان عام 1965، ولكنني وجدتُها منبهرة أيضًا بصالح سرية، وأدركتُ هي تخوفي من ضيغها فطمأنني وطلبتُ مني أن أحكي لـ «سرية» كل التفاصيل عن التنظيم الخاص بنا وما وصلنا إليه وبعده أفرادنا وبرنامجنا. وأنا أعتبر هذا اللقاء هو لقاء تسليم التشكيل التنظيمي الذي كنت أقوده لقيادة «صالح سرية»، والذي أجابني عن كل تساؤلاتي السابقة في عبارات محددة وسلسلة قائلًا: لا سبيل للحركة الإسلامية في مصر إلا الوصول للحكم لقيام الدولة الإسلامية وتطبيق شرع الله، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها هذا الكلام بوضوح شديد.

تحدثتُ معي «صالح سرية» بالتفصيل عن أساليب وطرق الوصول للسلطة وحصرها في ثلاثة طرق.. إما بأسلوب برلماني ديمقراطي، وإما أسلوب شعبي، وإما عن طريق الانقلاب، والأخير هو الأقرب لمصر، وحكى لي عن تجارب عديدة في المنطقة حولنا، قبل تجربة إندونيسيا، وأكد أن السيطرة على الجيش هي المعيار الحقيقي للوصول للسلطة في مصر واستبعد سرية قيام ثورة شعبية في مصر لطرده نظام السادات لأن الأمة مستضعفة، ولا تقوى على القيام بذلك.. واستشهد بما قام به القذافي في ليبيا وكيفية وصوله للحكم وما حدث في زائير عندما استطاع شوايش في الجيش أن يقود انقلابًا ويحكم البلاد ويخلع على نفسه رتبة لواء.

حدث كل ذلك في تلك الجلسة وفي وجود زينب الغزالي وهي تبسم في رضا تام لما تشهده وتسمعه من حوار بيني وبين «سرية».

وقد فهمت بعد ذلك أن حسن الهضبي قد توصل إلى صيغة جديدة لاستمرار تنظيمنا وبقائه في يده ولكن من خلال قيادة أخرى هو «صالح سرية» وأنا أسمى ذلك مرحلة تسليم وتسلم، وأعلم أن ذلك سيغضب الإخوان وألتمس لهم العذر لأسباب محدودة.. منها أن قيادات الإخوان القديمة الحالية كانت وقتها داخل المعتقل، وحتى قيادات الوسط أمثال «عبد المنعم أبو الفتوح» وأمثاله كانت خارج التيار الإسلامي أصلًا في هذا الوقت... وبالتالي فمن الطبيعي ألا يعلموا شيئًا عن هذه الوقائع، حتى

الذين عاصروا تلك الأحداث، فكانت تعليقات المرشد واضحة بعدم إفشاء سر، نقوم به.

فور انتقالنا لقيادة «صالح سرية» طرحت مسألتين اثنتين الأولى البيعة التي بايعناها لحسن الهضيبي، والثانية علاقتنا الحالية - وقتها - بالإخوان كجماعة إسلامية، وقال لنا صالح أن البيعة السابقة للهضيبي مستمرة، وقرر أن علاقتنا بالإخوان لن تكون إلا من خلاله فقط.. وبعدها لم أقابل لا «حسن الهضيبي»، ولا «زينب الغزالي».

وهنا بدأت مرحلة جديدة في حياتنا مع «صالح سرية» باعتباره القائد الجديد لهذه المجموعة التنظيمية الإخوانية.. ولا بد هنا أن أذكر كلمة للتاريخ عن هذا الرجل صالح عبدالله سرية - لأنه ظلم تاريخيًا في كل ما كتب عنه في تاريخ الحركة الإسلامية.

«صالح سرية» هاجر مع أسرته من حيفا بفلسطين بعد نكسة 1948 إلى العراق، ومكث في العراق وتعلم هناك، وهو من مواليد 1935 واستقر به المقام هناك.

وتربى في حضن الإخوان المسلمين بالعراق وفي حضن الحركة الإسلامية هناك، وتوحدت علاقته بهذين الفصيلين الإسلاميين.. وتقدم في تعليمه تقدمًا ملحوظًا، حيث كان الأول في المرحلة الإعدادية والثانوية وحصل على إجازة كلية ضباط الاحتياط بالعراق وامتنع عن تنفيذ أوامر صادرة إليه بقتال الأكراد بشمال العراق، وقال وقتها: إنهم من أحفاد «صلاح الدين الأيوبي»، ثم أصبح عضوًا في المؤتمر الوطني الفلسطيني واقترب من «أحمد الشقيري» ثم «ياسر عرفات» وكان معروفًا بالاسم داخل الحركة الفلسطينية..

اختلف «صالح سرية» مع إخوان العراق حيث كانت له وجهة نظر في ضرورة تغيير أسلوبهم ومنهجهم بوضع آلية وهدف الوصول للسلطة ضمن مخططهم وحسابهم.. كان يجهر بذلك وقتها، وانتهت علاقته بإخوان العراق بعد هروبه منها فارقًا من مطاردة صدام حسين واستمر في سوريا عدة أشهر ثم انتقل للقاهرة بأسرته التي كانت مكونة من زوجته و9 أطفال.

نزل «صالح سرية» على إخوان القاهرة وتعددت لقاءات «صالح سرية» بالمرشد «حسن الهضيبي»، وقد أخبرنا هو شخصيًا أنه عرض على المرشد أفكاره وآراءه من خلال مذكرة مكونة من 50 صفحة تتضمن فكرة بداية وعهد جديد للإخوان، ومنهج جديد للإخوان والتحول من إطار المهادنة إلى المواجهة مع الأنظمة الحاكمة كمقدمة للوصول للسلطة، وأكد لنا سرية أن المرشد الهضيبي وافق على وجه العموم على ما جاء بالمذكرة، وقد أنكر «سرية» كل تلك المعلومات في التحقيقات التي أجريت معه، بل وذكر عكسها تمامًا حفاظًا على الجماعة واستمرارها وحتى لا يزعجها في القضية.

ولذلك فأنا ألتمس العذر لكل الإخوان الذين أنكروا صلتنا بالإخوان في التحقيقات وخاصة زينب الغزالي، وأنفهم ذلك جيدًا، ولو كنت مكانها لفعلت مثلما فعلت ولقلت مثلما قالت.

وها أنا الآن أكشف الحقائق بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا وقد جرى العرف الدولي على كشف الوثائق الرسمية لأخطر الأحداث السياسية بعد هذه المدة حتى يعلم الجميع الحقيقة كاملة.. ونحن أولى بذلك، ومن هنا فلا حرج ولا ضرر على أحد الآن من كشف هذه المعلومات المهمة عن تلك الحقبة الزمنية، حتى تتعلم الأجيال القادمة.

وعندما أقرت زينب الغزالي في التحقيقات بحدوث اللقاءات معنا في منزلها، كان لابد أن تبحث عن تفسير آخر لهذه اللقاءات فكان ما قالت، وأنا أنفهم هذا التصرف حفاظًا على الجماعة وتجنبًا لها لحملة صدام جديدة مع النظام في عهد السادات.

ولعلني هنا أفجر مفاجأة وأنا أعلن أن الكلية الفنية العسكرية لم تكن هي الهدف ولا السيناريو الأصلي لما كنا نخطط له بهدف السيطرة والوصول إلى السلطة، فلقد كان السيناريو الأصلي هو التخطيط للقبض على السادات في المطار وهو قادم من رحلته ليوغوسلافيا، وطلب «صالح سرية» من «حسن هلاوي» ومجموعة من القاهرة والجيزة إعداد رسومات وكروكيات تفصيلية للمطار من الداخل والخارج لتحديد خطة الهجوم وإلقاء القبض على «السادات» ومن معه من القيادات الحكومية، غير أن هلاوي ومجموعته لم يجهزوا ما طُلب منهم، فألغيت عملية المطار، وتم استبدالها بخطة بديلة لنفس الهدف وهو القبض على «السادات» وأركان حكمه، وتقديمهم لمحاكمة شعبية،

وعليه فقد انتظرنا الإعلان عن موعد اجتماع للسادات مع قياداته في أي مكان إلى أن تم ذلك وتحددًا يوم 19 / 4 / 1974 في مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي على كورنيش النيل لمناقشة ورقة أكتوبر - وهو الآن مقر الحزب الوطني المحترق - بعد ما يقرب من شهر من فشل عملية المطار، وأعدنا أنفسنا لتنفيذ عملية القبض على السادات وأعوانه، وحتى أيام قليلة لم يكن هناك أي دور للفنية العسكرية في الخطة، ولم تكن نتوقع ذلك، بل وحتى الآن لازالت هناك علامات استفهام كثيرة من داخلنا على هذا الموضوع، إذ كانت حياة صالح وكارم القصيرة واستشهادهما لم تكن لتسمح لنا وقتها أن نسأل أو نعاتب عن موضوع إدخال الكلية العسكرية في الخطة.

لكن ومع ما توافر لدي من معلومات فقد حدث تقارب شديد بين «صالح سرية» وكارم الأناضولي وأقنعه كارم بالاستعانة بالكلية الفنية العسكرية، باعتباره أقدم طالب في الكلية ومسموح له بالدخول والخروج، وأقنع «صالح سرية» بإمكانية الاستعانة بها في الكلية من إمكانيات وأسلحة ومدرعات لاستخدامها في تطوير مقر الاجتماع وتسهيل القبض على السادات ومن معه، وبالتالي حدوث الانقلاب والاستيلاء على الحكم، وهو ما لم يحدث.

تبقى نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها، وهي المتعلقة بتنفيذ الحكم علي من الإعدام إلى الأشغال الشاقة، خاصة وقد كتب كثيرون في هذه النقطة واتهموني بأنني كتبت التماسًا لتخفيف هذا الحكم وهو ما ذكره الطواهري في كتابه الأخير «وصيتي الأخيرة» وتلك معلومة مخالفة للحقيقة تمامًا واتهام باطل، وأحيانًا يذكر البعض أنني قدمت تنازلاً ما.

والحقيقة التي أذكرها هنا أن تخفيف الحكم علي كان لعدة أسباب:

الأول : مذكرة كتبها كل من نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وثروت أباظة، للسادات يطلبون فيها تخفيف الحكم عني رحمة ورأفة بالودي الشاعر محمد عبد المنعم الأنصاري رحمه الله.

والثاني: أن والدي قابل السادات مرتين، إحداهما في ميت أبو الكوم - وقد سهل لنا هذا اللقاء محافظ المنوفية وقتها شوكت الجبال وهو شقيق كاتب قصة شهير بالإسكندرية ويعرف والدي وقد حكى لي والدي قصة هذا اللقاء بعد سنوات وما دار فيه من وعد له بتخفيف الحكم.

والثالث: يتعلق بتدخل الفنان المشهور عادل إمام، حيث شاء القدر أن يأتي لسجن مزرعة طرة العمومي لزيارة مخرج شهير مسجون على ذمة قضية هيروين، والتقى عادل إمام بأحد أفراد تنظيمنا المقبوض عليهم وأبلغه بأنه هو - أي عادل - الذي تدخل لدى السادات لتخفيف الحكم عن طلال، نظرًا لسابق معرفته بوالدي.

أضف إلى ذلك أن شقيقي الأصغر أمين قد أخبرني بقصة أن والدي دفع مبلغ 20 ألف جنيه لاثنين من المسؤولين الكبار للتدخل لتخفيف الحكم عني.



الرد من المؤلف على شهادة طلال بالمنطق والوثائق



كانت هذه شهادة طلال الأنصاري، كما سجلها إلينا نصًّا، ولن نشأ أن نتدخل في أية تفاصيل، لأننا ونحن نقيّم التاريخ، نكتب كل الشهادات كما وردت.. إلا أن هذه الشهادات ليست كلها على مستوى واحد من المنطقية، وليس معنى ذلك أننا نتهم أحدًا بالكذب، إلا أن الإنسان قد يقع في سوء التصور.

وإذا كنا نسلم بكل ما ذكره طلال بخصوص النشأة الدينية والمؤثرات الاجتماعية، فإن ذلك التسليم صغناه في مقدمة هذا المؤلف.. كما أننا سبق وذكرنا في ثانيا هذا الكتاب أن اقتحام الفنية العسكرية كان هو الوسيلة للحصول على الأسلحة والمدرعات اللازمة لإحداث الانقلاب، إلا أن هذا لا ينفي أن هناك خطة مفصلة كانت خاصة لاقتحام الفنية العسكرية بكل ما فيها من مخاطر، والدليل على ذلك هو أقوال طلال الأنصاري نفسه في التحقيقات ولم أشأ أن أعرض لهذه التفصيلات، ولكن تنفيذ شهادة طلال التي خالفت ما لدي من معلومات جعلتني أستدل على عدم صحة أجزاء من شهادته من خلال أقواله نفسها.

ففي محضر 13 / 5 / 1974 سأل المحقق طلال الأنصاري في مقر النيابة بدار القضاء العالي.

س: كيف وضعت خطة اقتحام الفنية العسكرية من الخارج؟

ج: يوم الاثنين لما كامل رجع من مصر بعد ما قابل كارم ومعه الخطة.. وابتدأ كامل يشرح لي الخطة كالآتي... اختيار مجموعة الاقتحام وعددها ثلاث مجموعات: الأولى: كانت مسئولة عن التعامل مع الحراس في أول الشارع الموجود به البوابة الخلفية، والمجموعة الثانية: تتعامل مع الحراس في وسط الشارع، والمجموعة الثالثة: مع الحراس على البوابة، وكانت الأوامر ألا يبدأ التعامل إلا بعد أخذ الإشارة مني أو من كامل بعد أن نحصل على الإشارة من داخل الكلية العسكرية.

(هذا الاعتراف من طلال الأنصاري يؤكد وجود خطة مخصصة للفنية العسكرية، كما يؤكد علمه بكل تفاصيلها).

وأما بالنسبة لقوله أن الإخوان كانوا على علم بهذا التنظيم وأنه قد بايع الإخوان، فنحن نصدق مسألة البيعة، لأن هذا ممكن الحدوث أما أن يكون الإخوان على علم بهذا التنظيم كلهم أو بعضهم فهذا مما نتركه للقارئ ليصل إليه بنفسه..

وختامًا فإننا نترك هذه الشهادات جميعها أمام القارئ، ونترك الحكم له وللتاريخ مع تأكيد منا بأننا حاولنا قدر الإمكان أن نقدم كافة المعلومات التي حصلنا عليها من واقع نصوص التحقيقات التي أجريت بمقر أمن الدولة والتي لم يسبق نشرها من قبل، وذلك في محاولة منا لكشف صفحات مجهولة من تاريخ الحركات الإسلامية في صراعها مع السياسة الأمنية في مصر.

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (مود:

الآية 88).



بسم الله الرحمن الرحيم

١٨

عبد الرحمن بن محمد

جمهورية مصر العربية
وزارة الحربية
إدارة القضاء العسكري
إدارة المظالم العسكرية

التقيد : ٧٤١٧٧
التاريخ : ١٧٤/٤/١٨

مرفقات (٢) (جمهورية مصر العربية)

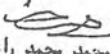
معرفة على المعارف

السيد الأستاذ / النائب العام

بعد التحية ..

نرسل لكم التحقيق الذي أجرته النيابة العسكرية في القضية رقم ٧٤/٣ أمن دولة عسكرية عليا للاختصاص .. ومرفق بالأوراق كشفاً باسماء المتحفظ عليهم والماكين الموجودين بها ..

مع وافر التحية ..

التوقيع : 
لواء / عادل محمد راشد
المدعي العام العسكري

١/٤
٢/٤ صورة الى س ٢٨ شرطة عسكرية
لوضع المتحفظ عليهم لديكم تحت تصرف النيابة العامة ..

٣/٤ صورة الى إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع (س ٧٥) لوضع المتحفظ عليهم لديكم تحت تصرف النيابة العامة ..

٤/٤ حفظ
النمر ..

١٨ / ٤ / ١٩٧٤
نظرة محمد بن محمد
رئيس النيابة
للح

وثائق قضية «الفنية العسكرية»

نص مخاطبة المدعي العسكري للنائب العام بشأن قضية «الفنية العسكرية»

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

وزارة الحربية

الكلية الفنية العسكرية

مكتب نائب الأحكام

رقم القيد : ن / ك / ط / ٩ / ١٥ / ٧٤

التاريخ : ١٩٧٤ / ٤ / ١٨

المرقات : () و

الموضوع : بشأن ما حدث في منتصف ليلة

١٩٧٤ / ٤ / ١٨ في الكلية الفنية

العسكرية

(ج ١٦) برقم حربي

الى / نيابة شرق القاهرة العسكرية

تحيط بكم علما بأنه قد حدث بعين منتصف ليلة ١٧ / ٤ / ٧٤ أن هاجم بعض الأفراد المدنيين أسوار الكلية الفنية العسكرية واعتدوا على أفراد الخدمة وتمكنوا من بعضهم واستولوا على أسلحة البعض بعد أن استعملوا الأسلحة البيضاء واقتحموا الكلية وأطلقوا النيران على كل من تصدى لهم من أفراد عسكريين وترتب على ذلك وفاة بعض الأفراد وإصابة آخرين جاري حصرهم وقد تبين أن بعضا من طلبية الكلية قد اشتركوا معهم في هذه الأحداث بطريق المساهمة وقد تم ضبط الطلبة الآتية أسمائهم بعد خالعين في تلك الأحداث وهم :-

- | | |
|---------------------------|------------------------------------|
| ١ - طالب / مجدى محمد سليم | ٢ - طالب / محمود / محمود خلاف محمد |
| ٣ - " / محمد دربالسة | ٤ - " / حسين حسن سليم |
| ٥ - " / أحمد صالح عابدين | ٦ - " / كرم عزت حسن عبد المجيد |
| ٧ - " / محمد شاكرو سليمان | ٨ - " / حندي أبو الفتوح أحمد يوسف |

وقد تم التحفظ على هؤلاء الطلبة وأرسالهم بالحرس اللازم الى المختبرات الحربية بناء على طلبها " " رجاء التفضل بالعلم واتخاذ اللازم " "

مع وأفر التحية " "

فريق / محمد إبراهيم سليم

مدير الكلية الفنية العسكرية

بالنقل برقم / فواد محمد عبد الله

نائب المدير للشئون العسكرية والإدارية

التوقيع ()

(مطبوعة الكلية الفنية العسكرية ١٣٦٨ / ٧٤ / ١٠٠٠)

نص بلاغ الكلية الفنية العسكرية لنيابة شرق القاهرة بشأن اقتحام الكلية

في منتصف ليلتي 17، 18 إبريل 1974

٤٣

كشف بأسماء المتحفظ عليهم على ذمة القضية

موجودين بالخبرات الحربية والاستطلاع من (٧٥)

- ١ - مدني / خالد إبراهيم أحمد *
- ٢ - ٥٥ / محمد إبراهيم زيتون *
- ٣ - ٥٥ / عبد الحليم السيد عبد الحليم *
- ٤ - ٥٥ / أحمد إبراهيم جمال *
- ٥ - ٥٥ / حسن عبد الله *
- ٦ - ٥٥ / محمود محمود عشيرة *
- ٧ - ٥٥ / محمد ريش على غازي *
- ٨ - ٥٥ / هاني عبد القادر السيد *
- ٩ - ٥٥ / عبد الصمد آدم *
- ١٠ - ٥٥ / محمد السيد حسن سليم *

موجودين في مستشفى السجن
المسكنين :

من التكية الفنية العسكرية

٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥
٥٥ ٥٥ ٥٥

- ١١ - طالب محمد ديباي
- ١٢ - محمود الفسراوي
- ١٣ - سيد دياب
- ١٤ - سعيد عبد الحميد شبل
- ١٥ - كرم عزت حسن
- ١٦ - محمود خالدي
- ١٧ - حسين تايظ بدي
- ١٨ - كرم محمد عيسى
- ١٩ - حسين حسن سليم
- ٢٠ - أحمد صالح تامر
- ٢١ - يحيى عبد الحليم اساعيل
- ٢٢ - محمود محمود عبد المتعال

كشف بأسماء المتحفظ عليهم على ذمة القضية

المرجع : وزارة المعارف
المرجع : وزارة المعارف
المرجع : وزارة المعارف
المرجع : وزارة المعارف
المرجع : وزارة المعارف

مذكرة
..

الموضوع : ضبط تنظيم مناهض أثناء هجومة
على مبنى الكلية الفنية العسكرية
بالباسية .

في الساعة ١٢ هـ ١٢٠٠ من اليوم حضر للادارة المدعو / أحمد أحمد حامد الرجال الطالب
بالسنة الاولى بكلية الطب جامعة الاسكندرية - ومناقشته شفها قرر ما يلي :

* أنه انضم في أول العام الدراسي للجماعة الدينية بالكلية والتي كانت تعقد
اجتماعاتها صباح الأحد من كل أسبوع .

* منذ حوالي أربعة أشهر دعاه أحد الطلبة من زملائه بكلية الطب ومدعى محمد باشا
الى الانضمام الى تنظيم طلابي يهدف الى اقامة حكم الاسلام والاستيلاء على السلطة
- الا أنه لم يستجب اليه وابتعد عنه . . . وأن محمد باشا عندما لاحظ عدم استجابته
أنهيه بأن الموضوع لا يتجاوز مجرد المزاح وأنه منذ حوالي أسبوعين لاحظ أن الطالب
محمد باشا يجتمع كثيرا بمسجد الكلية مع عدد من الطلبة عرف منهم كل من :
١- خليفة ولا يعرف لقبه .

٢- محمد جاد . وهما بكلية الطب - وأنه إشتهر في أمر هذه الاجتماعات
ورأى أن يتقرب اليهم وجارهم في احاد يشهم حتى يستطيع تحديد نواياهم والابلاغ
في الوقت المناسب .

* أنه استطاع التقرب الى محمد باشا حتى فاتحه في أمر هذا التنظيم - ويذكر ١٥ يوما
أعطاه البيعة كأمر لجماعته والتي تضم أيضا الطالبين خليفة ومحمد جاد ومن البيعة
كالآتي : أباهم وأعاهدك على السمع والطاعة في السر والسر والنفط
والمكره والله على أتم عقول شهيد .

* أنه علم من أمر جماعته بأن وراء هذا التنظيم شخصيات كبيرة في الدولة في استطاعتها
الجلوس مع رؤساء الدول كالتداني وورقية وأن الهدف من هذا التنظيم هو إقامة

- ٢ -

دولة إسلامية وأن نقطة البدء هي مصر - وبعد السيطرة على مصر فإنه يمكن السيطرة على العالم الإسلامي كله وذلك على أساس أن الحكم الحالي يخضع جاهلي.

x أن أمير الجماعة سلمه بعض الكتب لأبوالأعلى المودودي وبعض الكتيبات الصغيرة التي تخص مواضيع دينية عن الجهاد.

x أن تجهل التنظيم يتم من اشتراكات الأعضاء كل على قدر استطاعته.

x أنه علم بأن هناك أكثر من جماعة لكل منها أمير ثم يرأس الامراء أمير للتظيم كالم وأن هناك جماعات من القاهرة والاسكندرية وعتقد بأن هناك مجموعات أخرى في

المحافظات النخطة وأن هذه الجماعات تحتوي على عناصر أخرى بخلاف الطلبة.

x أنه علم أن هناك احتياطات لأمن التنظيم ومنها منع أي اجتماع خارج الكلية أو حصل أي كتب ممنوع تداولها.

x أنه يوم الثلاثاء الماضي الموافق ١٦/٤/١٩٧٤ طلب منه أمير الجماعة الاستعداد

للسفر إلى رحمة للقاء وأنها قد توجهوا بالقطار للقاهرة - وقد شاهد عددا من المجموعات حضروا ضمن الرحلة ثم تفرقوا في محطة مصر - وأن مجموعته توجهت إلى ميدان العباسية ومنه إلى محاينة جامعة عين شمس ثم تناولوا الغذاء بأحد المطاعم بميدان العباسية ثم عادوا إلى الاسكندرية وأن أمير جماعته قام بدفع جميع النفقات.

x أضاف أنه بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٤ قابل محمد باشا أمير جماعته الذي طلب منه أن يقبله بمحطة الاسكندرية في تمام الساعة ٣٠ هـ م - ولاحظ أن هناك مجموعات أخرى من الطلبة

- ثم سلمه محمد باشا تذكرة للسفر للقاهرة بقطار الساعة ٥ هـ م وفعلوا ركوب القطار ومعه خمسة آخرون عرف منهم شخص يدعى محمد عشيبة طالب بكلية طب جامعة الاسكندرية - وعند وصولهم للقاهرة استقلوا سيارة أجرة وتوجهوا إلى ميدان العباسية - وقد لاحظ أثناء وجوده بحديقة ميدان العباسية أن هناك مجموعات أخرى من الطلبة

يقفون متفرقين عددهم حوالي ٢٠ إلى ٣٠ - وفي الساعة ١٠:٢٠ م حضر السي مجموعته شخص لا يعرفه ولكنه سمع البعض يلقيه بالأمير وسلم ٢ من زملائه عدد ٢ مطواه بسوسه وحدد لهم مهلتهم بقوله (ان العملية سوف تبدأ الساعة ١٢:٥٥ م ١٨/٤/٧٤ من الباب رقم ٢ للكلية الفنية العسكرية وذلك بالهجوم على الارس وقتله والاستيلاء على

سلاحه ثم سينضم اليهم عدد من زملائهم من داخل الكلية الفنية وأعطاهم كلمة السر للتعرف الى زملائهم بالكلية وهي عبارة عن (الله والجنة) ودها النصر والصبر) .

× أن المجموعة قد أحضرت معها افرات رتب عسكرية لاستعمالها عقب الاستيلاء على مبنى الكلية وأن اللبس العسكري أيضا كان لايهاهم الشعب بعد ذلك بأن القاموس بهذه الحركة هم رجال من القوات المسلحة

× أنه في الساعة ١٠٣٠ م عندما تأكد أن هدف حضورهم للقاهرة هو القيام بعملیات قتل حسب الخطة الموضوعة تمكن من الافلات من مجموعته واستقل سيارة أجره وتوجه الى منزل السيد رئيس الجمهورية بالجيزة للإبلاغ .

- كما حضر للإدارة في الساعة ١٠٥٥ ص اليم المواطن جلال شفيق على صقر / عريف متطوع بالقوات البحرية - ومناقشته شغيا قرر بأنه تعرف على المدعو / محمد سليم الطالب بكلية الهندسة جامعة الاسكندرية منذ حوالي أسبوعين تقريبا - وأنهما تبادل الحديث عن الاسلام وحض الآيات القرآنية التي تحث على الجهاد في سبيل الله ... وأنه لاحظ أن محمد سليم يعتقد بعض الأفكار المتطرفة بالعمل على اقامة دولة اسلامية بالقوة - ثم طلب منه الانضمام الى جماعة تسمى (جماعة المسلمين) تعمل على تحقيق هذا الغرض - وقد وافقه على ذلك لتدينه الشديد ثم أعناه البيعة على السمع والطاعة باعتباره أميرا لجماعته .

- أن محمد سليم حضر الى منزله منذ أسبوعين تقريبا وأعطاه كتابا في مجالس في الطريق لدراسته وكشف الطواغيت التي تحكم الدول الاسلامية حاليا .

- وأضاف بأنه في صباح يوم الاربعاء ١٧ / ٤ / ١٩٧٤ قابل الطالب محمد سليم بجوار عمله وطلب منه الحضور لمحطة الاسكندرية في الساعة ٥ م للسفر للقاهرة لحضور ندوة دينية تعقد مساء نفس اليوم ببيد ان العباسية بالقاهرة ثم قدمه لبعض الطلبة وأفهمه بأنهم معه في الجماعة - وقد علم أن بعض أعضاء الجماعة يتسمى بأسماء حركية وأن الاسم الحركي لأمر جماعته الطالب محمد سليم هو (عبد الحكيم) .

- عند وصولهم الى محطة القاهرة في الساعة ٩ م استقلوا سيارة أوتوبيس وتوجهوا الى حديقة

طالب بكلية العلوم جامعة الاسكندرية	عبد الله محروس
طالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية	حاتم محمد انور عبد الرحمن
طالب بجامعة الاسكندرية	هاني عبد المنصور الفزواني
طالب بمهندسة الاسكندرية	مصطفى محمد انور

وجميع الضباط جنابيين باصابات مختلفة اذ انشروا في اماكن مختلفة بجراحهم
... بالإضافة الى شخصين جنودين ثوى امدعها الاثر عاب ... وروح انفسنا
زملاء الطلبة الضباط ... وقد نقل جميع الدماء بين الى المستشفيات العسكرية *

اشترك بعض الكلية الثانية العسكرية مع الطلبة المذكورين طالبه في تنفيذ عملية
اقتحام الكلية ... حيث شوهد قيام بعضهم بكسر لجان الاشارة الموضوعة على البوابة
والاشوار ... كما قام البعض بشتم بوضع اقفال على حجرة الحراسة الموضوعة ببيت
البوابة رقم ٢ / - وتم حجب جنود نمتجية الحراسة داخل البوابة ... وقد ...
من هؤلاء الطلبة كل من :

محمد شاذي محمد سليمان	حسين حسن سليم شيم
احمد صالح متولى عامر	كريم عزت حسين عبد الحميد الاناضولى
حمدي ابو الفتح احمد يوسف	محمد محمد عبد النعمان دويالة
محمد محمد سليم	محمود خليف محمد أحمد

وقد تم ضبط المذكورين جميعا عدا الطالب محمد دويالة الذي فر من عقب سيطرة قسوة
الدراسة بالكلية على الموقف ... وأصيب كل من الطالبين حمدي محمد سليم ومحمود
خليف محمد أثناء الاشتباك ونقلوا الى المستشفى العسكري *

تم ضبط خمسة من هؤلاء بعد اخلاء عدد من الاقويالات وتمت مكرمة مختلفة لظباط وعدد
من أغلبية الرأي وبعض الاوراق الخاصة بمدون بها بعض الأسماء وأرقام التليفونات
... كما شهد كركول محاضرات باسم الطالب / سامي ابراهيم حمدي بالكلية الفنية
العسكرية مدون بها لحظة الاقتحام والاستيلاء على بعض الكلية حيث شهد زخمه الذي
١٢ جرحه وسببه كل منها الاستيلاء على المواقع الدراسة بالكلية مثل قسم الكيمياء ...
البوابة ... الاشارة ... الزنادار ... ومدون بالكمبيوتر بعض الأسماء
للطلبة بالكلية (غير كاملة)

- ٦ -

كما شرع في ورقة مدون بها عشرة أسئلة موجّهة للسيد الرئيس تدور حول سياسة الانفتاح الاقتصادي - الموقف السياسي الحالي للدولة خاصة قضية الديمقراطية والأوضاع بعد ٦ أكتوبر - ويرجع أن تكون هذه الأسئلة كانت معدة لتوجيهها للسيد الرئيس أثناء المؤتمر العاشر للطالبي الذي عقد في الإسكندرية أخيراً .

لوحظ عند فتحه التمهين خاصة طلبة الكلية الفنية العسكرية أن جميعهم يحملون صاحب وكتب دينية وسواك أسنان .

تردد في أوساط طلبة الكلية الفنية العسكرية أن اجتماعات كانت تعقد شبه يومية في المساء داخل الكلية على هيئة ندوات دينية يحضرها بعض الأفراد من خارج الكلية وأنه مساءً من حضر بعض هؤلاء الأشخاص وعقدت ندوة دينية برئاسة الطالب سعد درباله والذي كانت تظهر عليه علامات التلق .

تقدم بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية للإدلاء بمعلومات عن بعض زملائهم - وقد تم الاحتفاظ بمعرفة المخابرات الحربية على عدد حوالي ٢٥ طالبا من طلبة الكلية .

كان من نتيجة هذه الاشتباكات وفاة خمسة من جنود الحراسة بالكلية والطالب مصطفى الدسوقي بالكلية الفنية والذي لم يتضح بعد موقفه من الحادث . . . وقد تم نقل جثث المتوفين إلى مشرحة المستشفى العام العسكري .

تم الاستعانة بفرقة الغاز البسيل للدخول بالأمن المركزي في القبض على بعض المتهمين الذين كانوا مختبئين بمبنى الكلية .

قامت المخابرات الحربية باستلام الضبوطات والشهادات المتروكة لهم بمحرمتها .

مرفق : رجاء الإحاطة وبارئ المتابعة .

الحمد

١٩٧٤ / ٤ / ١٨

مرفق من السيد رئيس النيابة العامة
١٩٧٤ / ٤ / ١٨

١٩٧٤ / ٤ / ١٨

السيد النائب وزير الداخلية
صاحب آراء الدولة (المستشار العام)

بسم الله

في شأن أحوالكم من قبل

أدرك

- ١- بعد سنة أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٢- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٣- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٤- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٥- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٦- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٧- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٨- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ٩- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١
- ١٠- في شأن أحوالكم من قبل بكم في الدولة في القضية رقم ٩٩٢ ١٩٧٤١

نص مخاطبة مأمور سجن القلعة لنائب وزير الداخلية
بشأن أحوال قضية «الفنية العسكرية»

لا ينبغي أن يرد هذا المذهب الفلاني وهو ما كان عليه الحال في الماضي
التي لا بد من تأملها بالتفصيل.

ثالثاً -

مؤيد بإيمادات بحر بحرية السيد أحمد أسامه فخران مؤيد
سجن القلعة دمشق ١٩٧٢ ١٥١٥

رابعاً -

مؤيد بإيمادات أمن الدولة العليا الصادر منه الإصدار أمانه فخران
وكل ما يتعلق من الدولة العليا والفرع ١٩٧٢ ١٥١٥

مؤيد التبع بالبحر الأحمر وتصلوا رسول فانه الإصدار

مؤيد سجن القلعة

مؤيد

مؤيد

مؤيد ١٩٧٢ ١٥١٥

تابع: نص مخاطبة مأمور سجن القلعة لنائب وزير الداخلية
بشأن أحرار قضية «الفنية العسكرية»



الباب الثاني

قضية «التكفير والهجرة»

من قتل الشيخ الذهبي؟



المقدمة

بحثنا في الباب الأول من تلك الموسوعة التي نحن بصدددها - والتي اخترنا لها اسم «موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة» وكان عنوانها «خمسون عامًا من الدم» - قضية «الفنية العسكرية» وقد تشكل واقع الحركة الإسلامية بعدها بشكل جديد وتأثر هذا الشكل بعدة عناصر بعد عام 1974، فأما العنصر الأول أن هذه القضية كانت أول انقلاب عسكري ينتسب إلى الإسلام، وقد أفرزت تلك القضية في الواقع المصري تعايشًا كبيرًا مع الفكرة الإسلامية حتى ولو بصورة خاطئة، توابك ظهورها الأول على مسرح الأحداث مع أحداث قضية «الفنية العسكرية» التي جاءت في مناخ سمحت فيه الإدارة المصرية وقتئذ بقدر من الحرية أتاح حركة من النقاش والجدل وأتاح أيضًا مساحة لنمو فكرة «البطل» التي عادة ما تظهر في نفوس الشباب مع بداية التحرر من فكرة إلى فكرة، ومع بداية الانتماء الذي وإن كان قد أخذ شكلًا متشددًا إلا أنه أخذ شكلًا بطوليًا مصاحبًا لهذا التشدد.

وكانت قضية «الفنية العسكرية» قد استمرت ما بين تحقيقات ومرافعات وأصداء اجتماعية قرابة العامين وقد انتشرت وقائع وأخبار هذه القضية بين الأفواج التي بدأت في الإقبال على فكرة الإسلام السياسي ونشرت بينهم روحًا جديدة وفكرًا جديدًا لم يكن بالضرورة فكرًا متكاملًا، فقد جاء في أغلب الأحيان مشوهًا يربط بين البطولة

والانحراف الفقهي في قالب واحد، وفي أحيان قليلة جاء متناسقًا واستطاع بعض الدعاة والمعتدلين أن يحدوا من غلواء الإعجاب المتنامي بفكرة الاقتحام والانقلاب والتغيير بالقوة.

وقد جاء «عمر التلمساني» المرشد العام للإخوان الأسبق - رحمه الله عليه - في زمنه وفي وقته وأتى معه مجموعة من الدعاة المعتدلين أمثال الشيخ «صلاح أبو إسماعيل» والشيخ «محمد الغزالي» والشيخ «محمود عيد» والشيخ «عبد الحميد كشك» وغيرهم من الدعاة الذين وإن كانوا قد اتسموا بالحماس في مواجهة الفساد والانحراف إلا أنهم في ذات الوقت كانوا على توقيت وعلى موعد محدد مع كل الأحداث التي وقعت في ذلك الوقت وقد كانوا يمثلون جميعًا الفكر الوسطي وإن اختلف أسلوب كل منهم، وتم تداول مرافعات قضية «الفنية العسكرية» بين الشباب وبين المجموعات التي تكونت كنتيجة حتمية لمناخ السماح الذي قدمه الرئيس السابق أنور السادات للحركة الإسلامية، صحيح أنه كان يهدف إلى تقليص وتقزيم الحركة اليسارية التي تربصت به في بداية حكمه - ولاسيما الحركة الناصرية ورموز المرحلة - إلا أن الأمور خرجت من حدود سيطرته لتأخذ الحركة الإسلامية مسارًا أقوى وأكثر انطلاقة.

وقد تم تداول شريط الكاسيت الخاص بمرافعات قضية «الفنية العسكرية» سرًا وعلانية وتجاذبها شباب مصر عام 1975 وهو الجيل الذي، يدور تاريخ ميلاده بين العام 1950 و عام 1956 وكانوا قد بدءوا يتخرجون من الجامعات في تلك الأعوام، فتزامن ذلك مع ظهور فكرة البطل التي ولدت من رحم قضية «الفنية العسكرية» وفكرة البطل ترتبط بها فكرة التضحية وجودًا وعدمًا، فكلما زادت الفكرة لدى الشباب زادت معها روح التضحية والرغبة في بداية جادة وفي عمل ما ولو من وجهة نظر صاحبها الشخصية. هذا هو **العنصر الأول** الذي صنع روح البطولة في نفوس شباب عام 1976 بغض النظر عن تقييمها.

أما العنصر الثاني من عناصر التأثير فكان مصدره هو الموضوعات التي تناولتها كتب وأطروحات هذه الفترة الفكرية، فقد تم تسليط الضوء على الظلم الذي تتعرض له الحركة الإسلامية حتى في الكتيبات الصغيرة التي كانت تصدر عن دور النشر الإسلامية وغير الإسلامية.

وأغلب المطبوعات إن لم يكن كلها في تلك الفترة كان يتحدث عن الظلم الذي وقع على الحركة الإسلامية في فترة الستينيات أثناء حكم الرئيس جمال عبدالناصر حتى مرافعات الدكتور عبدالله رشوان في قضية «الفنية العسكرية» كانت في أغلبها تتحدث عن الفترة، وكذلك المقالات في الصحف، وزاد رواج هذا السوق مع الوقت.

وكان غرض الرئيس السادات من إفساح الباب للحديث حول الظلم الذي تعرضت له الحركة الإسلامية في عهد الرئيس جمال عبدالناصر هو أن يحكم الناس على هذه الفترة بأنها فترة سوداء وأن يشعر المواطن المصري بالامتنان الكامل لما يسمح له به من هامش الحريات خلال عهد السادات، كما أن رغبة السادات في إظهار عبدالناصر كديكتاتور حكم مصر كانت كامنة في نفسه لاسيما وهو يتجه إلى الديمقراطية التي استهدف منها عقد المقارنات بين العهود، وكان يهدف أيضًا من وراء ذلك إلى إسقاط هذه الفترة والحكم عليها دوليًا ومحليًا عن طريق إفساح المجال للمتحدثين من المظلومين خلالها بمن فيهم الكاتب الصحفي مصطفى أمين، وكذلك العديد من المعتقلين من أصحاب التوجهات السياسية الأخرى وهذا من وجهة نظرنا الخاصة.

كانت هذه سمة عامة أظهرت ما تعرضت له الحركة الإسلامية من ظلم حتى إن كتاب الحاجة زينب الغزالي الذي يتحدث عن تعذيبها داخل السجون كان له أثره الكبير على الشباب في ذلك الوقت إضافة إلى الكتب التي كانت تتحدث عن مذابح سجن طره والمذابح التي حيكت للإخوان المسلمين داخل السجون والتي كان لها أثر بالغ في تنمية فكرة البطل لدى الشباب المسلم.

هذان العنصران جعلوا الشباب في حالة تأهب قصوى وانقسمت الحركة الإسلامية في ذلك الوقت وفقًا لحماستها الشديد إلى عدة شعب وأقسام:

فأما القسم الأول: فهو القسم الذي ازدادت عنده روح البطولة وحب التضحية إلى الحد الذي تحطت معه مرحلة العلم الفقهي فتجاوزت الصحيح من الأحكام، وذلك ربما بدافع من حماس نفسي أعماها أو أضلها حتى عما أجمع عليه المسلمون، فاتخذت هذه الفرقة سبيلًا انعزاليًا وأطلقت على نفسها اسم جماعة المسلمين، واعتبرت أن ما دونها هو الكفر وأن من دخل فيها اقتناعًا وخرج اقتناعًا فهو مهدر الدم كافر العقيدة مستحل المال بمجرد خروجه من الجماعة «جماعة التكفير والهجرة».

وقد اتخذ هذا القسم منهاجاً حركياً محدداً تمثل في كف الأيدي خلال المرحلة الأولى، وفي الإعلان عن الجماعة في المرحلة الثانية، وأخيراً الجهاد من أجل التمكين في المرحلة الثالثة، وأطلق هذا القسم على نفسه اسم جماعة المسلمين استناداً إلى ذلك الحديث النبوي الشريف الذي يتحدث عن انقسام الأمة إلى بضع وسبعين شعبة كلها في النار إلا واحدة؛ فأعلنت هذه الجماعة - التي تم تأسيسها على يد شكري مصطفى - أنها جماعة المسلمين التي أشار إليها رسول الله ﷺ في الحديث الشريف.

أما القسم الثاني: من الحركات الإسلامية في ذلك الوقت فقد اتخذ من العلم سبيلاً وأفرط في اللجوء إلى التراث حتى إنه رجع بعقله وتفكيره لأعوام طويلة تبلغ المئات ثم تجمد حولها، صحيح أن هذا القسم كان يتسم بعمق البحث إلا أنه أيضاً كان يتسم بالجمود في أحيان كثيرة وأطلق على نفسه اسم **الحركة السلفية** ورفض أن يكون جماعة واحدة وأقر ممثلوا هذه الحركة بأنهم يمثلون أفكاراً وحركة وليسوا جماعة أو حزباً.

وقد مثل هذا الفريق بالعديد ممن خلع عليهم الشباب لقب المشايخ كالشيخ أسامة عبد العظيم والشيخ الديسي والشيخ محمد إسماعيل وغيرهم.

أما القسم الثالث: من الحركات الإسلامية فقد أصر أن يعود بذات الاسم الذي بدأ به وهو جماعة «الإخوان المسلمون» وقد بدأت هذه الجماعة بنفس البداية التي بدأها الإمام حسن البنا في بدايات تكوين دعوته فالتزمت بالأصول العشرين كحدود لا ينبغي الخروج عنها سواء في القضايا الفكرية أو القضايا الحركية وحتى في المجالات الخلافية، أصرت هذه الجماعة على أن تبقى على الأصل الذي أعلنه الإمام حسن البنا في حسم المسائل الخلافية واعتبرت هذه الأصول بمثابة المرجع التاريخي والمستقبلي أيضاً وبدأت الانتشار في تكوينها الجديد على يد الشيخ عمر التلمساني وقد كان محامياً ذكياً، حسن الخلق عف اللسان، فاستطاع أن يجتذب الكثير من الشباب، ولأنه كان منفتحاً على الآخر فقد شهدت الدعوة الإسلامية التي تحمل فكر الإخوان المسلمين في ذلك الوقت تطوراً ملحوظاً إلا أن هذا التطور لم يستطع أن يحتوي الأفكار المتباينة التي ظهرت وذلك لظروف سياسية فضلاً عن ظروف تكوين الجماعة، ونظراً لما التزم به التلمساني من حرص على تكوين التنظيم فقد عجز الجميع عن إنقاذ البلاد من كارثة محققة تمثلت في الأفكار المتشددة التي ظهرت في ذلك الوقت وأعدت جماعة

الإخوان المسلمين نفسها إلى الواقع السياسي - بالمعنى الدقيق وأنقذت نفسها من أن يتسرب إليها مثل هذا الفكر، إلا أنها أيضًا لم تشارك بصورة جادة أو حقيقية في مواجهة هذه الأفكار بالقول أو بالعمل على الأقل لعدم رغبة النظام في أن تقوم الجماعة بدور المرشد للحركات الإسلامية فضلًا عن أن النظام المصري كان حريصًا على إبعاد جماعة الإخوان المسلمين عن الدور القيادي في المجتمع المصري.

بل إننا لا نتجاوز الحقيقة إذا ما قلنا إن جماعة الإخوان المسلمين قد كانت هدفًا في ذلك الوقت لكل هذه الحركات وأنها عجزت حتى عن حماية نفسها في بعض الأوقات من الاعتداءات - التي وصلت إلى حد الاعتداء باليد - من قبل هذه الحركات.

أما القسم الرابع: فهو عبارة عن مجموعات اتخذت طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصورة يظهر فيها التغيير باليد وبالقوة واضحًا فكانت على هذا النهج الجماعة الإسلامية بأسبوط والجماعات الإسلامية التي ظهرت في مختلف أنحاء الجمهورية.

واتسمت هذه الحركات الأخيرة باتخاذها طريقًا عنيفًا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستطاعت أن تجتذب الكثير من الشباب المتحمس في ذلك الوقت وكان من تطور مجموعات هذه الحركة المجموعة التي قامت بتكوين الخلية الأولى لفكرة الجهاد وقضية مقتل السادات.

ومن الغريب أن هذه المجموعات الرئيسية قد تفرع عنها أكثر من مائة وعشرين جماعة صغيرة مثل جماعة شوقي الشيخ والتي يطلق عليها اسم الشوقيون ونسب إليها أحداث قرية كحك بمدينة الفيوم، وجماعة «الملواني» بالوجه القبلي، وجماعة «التوقف والتبين»... وجماعات كثيرة وعديدة كانت فترة السبعينيات قد أفرختها بحكم المناخ السائد وقتئذ.

ونختم المقدمة بسؤال: لماذا هذا الكم الضخم من الجماعات في فترة السبعينيات؟ والإجابة واضحة فالسياسة الأمنية كانت تدور حول منهج القضاء على كل ما هو قائم وليس منهج التوقع بما سيكون.



فلما قرر السادات استخدام المعسكر الإسلامي في حربه ضد المعسكر اليساري وترك المناخ مفتوحًا لهذا التيار الإسلامي تعاملت الأجهزة الأمنية وفق سياسة كف الأيدي بما

يخدم الرؤية السياسية للنظام الحاكم، فتركت الساحة لهذه المجموعات واكتفت بالمراقبة من بعيد حتى إذا قرر النظام استخدام بعضها لضرب الآخر كانت الأجهزة الأمنية مستعدة للتعامل مع هذه المجموعات وهو ما حدث تفصيلاً مع جماعة شكري مصطفى «التكفير والهجرة» ثم مع تنظييات تالية مثل الجماعة الإسلامية والجهاد... ثم الإخوان المسلمين، وتنفرد صفحات هذه الموسوعة بكشف سيناريوهات التعامل الأمني معها وهي سيناريوهات لم تكن للسياسة الأمنية الكلمة العليا فيها دائماً. بل أحياناً كانت صاحبة رد فعل لا أكثر؛ لأن زمام الأمور كان قد أفلت من يدها واستطاعت هذه الجماعات والتنظييات على اختلافها أن تبنى لنفسها هيكلًا منظمًا لم تكن ملفات الأمن تعلم عنه شيئاً، رغم أن أكثرها تم تشكيله تحت سمعها وبصرها في السجون والمعتقلات!!

ونعود إلى القسم الأول من الحركات والذي انخرط فيه مجموعات من الشباب أطلقت على نفسها «جماعة المسلمين» وأطلق عليها الإعلام المصري في ذلك الوقت جماعة التكفير والهجرة.

وهذه الجماعة تحديداً هي بطله الأحداث التي سوف نتحدث عنها في ذلك الباب. ثم نبدأ بعدها في قضايا الجماعة الإسلامية من أول طريقها مروراً بأيام سجنها الطويلة وانتهاء بالمراجعات الفكرية التي قاد حركتها قادة هذه الجماعة وعلى رأسهم كرم زهدي وناجح إبراهيم وغيرهم... إلا أننا وقبل أن نمر بأحداث 1981 والتي هي أحداث اغتيال السادات التي صنعتها الجماعة الإسلامية بالاشتراك مع جماعة الجهاد لا بد لنا وأن نقف مع محطة مهمة في عام 1979 - وهي محطة قضية «الجهاد الصغير» وذلك في الحلقات القادمة من الموسوعة إن شاء الله.

إلا أننا نجمل الصورة التي كان عليها الواقع السياسي الإسلامي في الفترة ما بعد قضية «الفنية العسكرية» الباب الأول من الموسوعة وحتى عام 1979 في عدة ملامح..... كان منها:

(١) تعدد الجماعات الإسلامية بصورة فاقت كل تصور وظهور مجموعة من القيادات الدينية السلفية المنظمة وغير المنظمة مثل أسامة عبد العظيم، محمد الديبسي، محمد إسماعيل، وغيرهم، ومن الإخوان المسلمين مثل عبد المتعال الجبري، نصر

عبدالفتاح، محمد حسين، وغيرهم، ومن الحركات الإسلامية الشبانية «عصام العريان»، «عبدالمعظم أبو الفتوح»، «حامد الدفراوي»، «وجدي غنيم»، وغيرهم.

(ب) اتسمت الساحة السياسية الإسلامية بالالتهاب الشديد والحماس غير المنظم وظهرت روح التحدي للغرب بعد ظهور عدة كتب زادت شعبيتها بمرور الأيام مثل كتاب «قذائف الحق» و«أحجار على رقعة الشطرنج» و«لعبة الأمم» وكذلك بعض الكتيبات شديدة اللهجة مثل كتيب «قادة الغرب يقولون دمروا الإسلام وأبيدوا أهله».

(ج) غاب الدور الأمني وغابت معه السياسة الاستراتيجية الحكيمة، وعمدت الدولة إلى ترك حالة من الفوضى بصورة عمدية حتى إن كثيراً من القضايا المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص والأرواح تم حفظها، ولم تكن أحداث الزاوية الحمراء «الفتنة الطائفية الكبرى» إلا نتيجة لهذا المناخ وسوف نتعرض لها في الباب الثالث من هذه الموسوعة التاريخية.

(د) ظهور حركة التكفير والهجرة بصورة عملاقة أكبر من حجمها الواقعي أو السياسي وأكبر حتى من حجم المعرفة السياسية لدى مؤسسها شكري مصطفى، إذ قام بتأسيس هذه الجماعة عقب خروجه من المعتقل في عام 1971 وأعلنت الجماعة مبادئها وأصولها العقائدية في تكفير المسلم بالمعصية والحكم على المجتمع بالجاهلية.

(هـ) التحولات الكبرى التي شهدتها بعض الجماعات الإسلامية مثل فوز أعضاء الجماعة الإسلامية بكامل عضوية الاتحادات الطلابية في العديد من جامعات مصر في الوقت الذي نجحت فيه جماعة الإخوان المسلمين في استقطاب عشرات القيادات من الجماعة الإسلامية في مقدمتهم «عصام العريان» و«عبدالمعظم أبو الفتوح» و«أبو العلا ماضي».... وكان ذلك في عام 1977 وهو نفس العام الذي شهد مقتل الشيخ الذهبي على يد جماعة التكفير والهجرة.... وفي ذلك وضوح تام لما كانت عليه الساحة وما كانت عليه تلك الجماعات فيما بينها.

الفصل الأول

أحداث فوق مستوى التصور وإهمال أمني يثير الريبة



- ما هو الشيء الذي سوف نبحثه في هذا الجزء من الموسوعة؟
- هل سنبحث قضية مقتل الدكتور/ الذهبي؟
- وهل سنتعامل معها على أنها قضية سياسية؟
- أم سنتعامل معها على أنها قضية انحراف فكري؟
- أم على أنها قضية اختلاف فكري؟
- أم على أنها جريمة قتل عمدي مع سبق الإصرار والترصد؟

يحار المرء حينما يتناول قضية مقتل المرحوم/ الشيخ الذهبي، فالجماعة الوليدة التي تكونت في عامين اثنين قامت بتنفيذ أكثر من عشر عمليات قتل واغتيال وتصفية جسدية.

صحيح أن أكبر هذه العمليات كانت عملية مقتل المرحوم الشيخ/ محمد حسين الذهبي - وزير الأوقاف الأسبق - إلا أن كل عملية قامت بها هذه الجماعة كانت تتسم بنفس الطابع القاسي.

قد لا يصدق المرء صفحات ووقائع هذه الأحداث وهم يقصون علينا قصة خلاصتها احتجاجاً أحد علماء الدين اختلف مع آخرين في الرأي، فأخذوه مكبلاً مقيداً ثم قيدوا قدمه بالسلاسل واحتجزوه في مكان ما، يقرر أحدهم أنه أتى إليه الأمر ليقوم باغتياله - أي اغتيال الشيخ الذهبي - فيتقدم دون أدنى حرج ويمسك بمسدسه ويطلق النار على عينه اليسرى فتخترق الجمجمة فيموت الرجل من فوره ويخرج القاتل متمسكاً ليعلن أنه قد أتم المهمة الربانية التي سيحصل من خلالها على الجزاء الأكبر.



لا يتصور إنسان حجم القسوة التي أصابت هذه اليد وهي تقتل إنساناً مثله، صحيح أننا سوف نرى في هذه القضية أن كثيراً من الذين اعتقدوا أنهم يؤمنون بتلك المبادئ ترددوا وأصابعهم الانهيار النفسي بعد رؤيتهم لدماء الضحية، ولكننا مع ذلك سنجد في نفس الوقت أن الذين اتهموا بهذه الفعلة كانوا على فخر بموقفهم حتى أثناء المحاكمة ولو مؤقتاً.... كل هذا سنجده في الفصول التالية، وسنجد أيضاً سياسة أمنية واهنة ضعيفة عديمة الأثر تستجدي الذين قاموا بعملية الخطف وتساهمهم بل وتسلم لهم أحياناً بكثير من طلباتهم وتعجز عن إنقاذ الضحية أو معرفة مكانه، كما تعجز حتى عن أن تعترف بالحقيقة التي كانت هي عنوان تلك المرحلة ألا وهي التسبب والضعف الأمني.

والحقيقة أن قضية اغتيال الدكتور الذهبي - التي تمت على يد أحد المتهمين والذي حمل لقب المتهم السادس في هذه القضية، وهو أحمد طارق عبد العليم وهو ضابط شرطة

مفصول، لم تكن قضية القتل الوحيدة فهناك محاولات أخرى للقتل بعضها تم بالفعل والبعض الآخر لم يكتب له النجاح وبعضها أيضًا تم قيده ضد مجهول.

سنجد أنهم قاموا بتفجير عبوة ناسفة في سينا سفنكس بالدقي وأصابوا العديد من المواطنين... كما سنجد أيضًا أنهم قاموا بتفجير معهد الموسيقى العربية بشارع رمسيس وقد حاولوا كذلك قتل بعض المختلفين معهم في الرأي وكادوا ينجحون في القضاء عليهم جميعًا بالفعل مثل رفعت أحمد أبو دلال، عبد السلام مصطفى عيسى، حسن هلاوي، خالد هلاوي، عماد محمد أحمد أبو دلال، زكي موافي الدسوقي، فأغلب هؤلاء كانوا معهم على مائدة واحدة ويتركون معهم في فكر واحد ثم انشقوا عنهم ومع ذلك أقدموا على قتلهم.

ومن ثم يثور السؤال الثاني والذي يدور حول ما إذا كان جهاز الأمن على علم بهذه التصرفات علمًا مسبقًا؟ أم أنه كان يجهل مصدر كل تلك الأفعال؟ بمعنى أن هناك من الجرائم ما تم التحقيق فيه واتخاذ إجراءات فعلية بشأنه، فقد وقعت عشرات الأحداث وجرائم القتل والشروع في القتل وتفجير العديد من الأماكن كميدان العتبة، ومعهد الموسيقى العربية وغيرها ومع ذلك لم يرق الأمن بالتوصل إلى الفاعلين أو الكشف عنهم ولا حتى بمحاولة التكهن بشخصياتهم ومذاهبهم وأفكارهم... إلا أثناء التحقيقات في قضية الذهبي.

فهل كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى مصرع الشيخ الذهبي أم أن الأمن كان وراء هذه الأحداث؟ ولكننا نرى أن هذا التصور لا يتفق والعقل؛ فالأمن لم يكن ليستفيد من قتل وزير الأوقاف السابق حتى وإن تردد ذلك في المرافعات القضائية، إلا أننا قد نوافق على أنه من الممكن تصور أن بعض الجهات السياسية ومنها جهة الأمن السياسي أرادت أن تحمل الرئيس السادات نتيجة تعليماته الخاصة بعملية التوازن السياسية وإفساحه المجال لبعض التيارات الدينية فتركوه يتحمل سياسته وهو أسلوب قديم يعمل تحت شعار «دعه يغرق».

ووفقًا لذلك فإن الأمن وغيره من العناصر التي لم تكن متحمسة لمنهج الرئيس السادات الذي تسبب في عودة الحركات الإسلامية إلى الضوء من جديد بمعتدليها ومتطرفيها فأرادوا أن يضعوا الرئيس السادات أمام نتائج حقيقية لفعلته.... حتى وإن كان الجزء الأكبر من هذه النتائج قد صنعه بأيديهم.

لذلك نتوقف عند هذا الحد ونتقل إلى وقائع وفصول المحاكمة مع إبراز الكثير من المواقف والاعترافات التي أدلى بها المتهمون في ساحة المحكمة إلى جانب المناورة السياسية التي اتبعتها هيئة المحكمة في مناقشة زعيم التنظيم شكري مصطفى بطريقة تشبه حرفة الصياد وهو يتلاعب بفريسته قبل التهامها.

ورغم أن عدد المتهمين في هذه القضية لم يزد عن أربعة وخمسين متهمًا إلا أن هذه القضية كان لها تابع آخر وهو قضية الانتماء إلى التكفير والهجرة.

وسنبحث في هذه القضية محاكمة التكفير والهجرة على قتل الشيخ الذهبي والعديد من الجرائم، وقد كانت تحت إشراف المحكمة العسكرية برئاسة اللواء حسن صادق وعضوية العميد يحيى عبد المعطي علي، والعميد مختار محمد حسين شعبان، وكان ممثل الإدعاء بها كل من اللواء محمد عبد العليم مخلوف، والعميد محمد عماد السبكي، والعقيد محمد عبد العزيز شهاب الدين.

وقد عمل بعض هؤلاء بالمحاماة بعد ذلك وساهموا مساهمة فعالة في أن يقصوا للتاريخ بعضاً من تفاصيل ووقائع هذه القضية.

وسوف نبدأ من حيث انتهت الأحداث وسنبداً بالحكم الذي صدر في القضية والتي حملت رقم 6 لسنة 1977 يوم الأربعاء الموافق 30 نوفمبر لعام 1977 في الساعة الحادية عشر صباحاً.

لقد صدر الحكم في هذه القضية على أربعة وخمسين متهمًا وقد تراوحت الأحكام ما بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والبراءة للعديد منهم.

ولكن من الملاحظ هنا أن المتهم الأول شكري أحمد مصطفى كان على ثقة كبيرة ويقين - حتى وهو بين يدي المحكمة وبعد النطق بالحكم - من أنه لن يتم إعدامه، وأن هذه الجماعة ستبقى وستحكم الأرض.

وقد نحتاج إلى وقت كبير لنعلم من أين أتت هذه الثقة التي كانت متمركزة في المتهم الأول شكري مصطفى، والذي كان يستمد منه باقي المتهمين ثقتهم في الجماعة وفيما يفعلون، كل ذلك سوف نراه بين جنبات وقائع تلك القضية.

المهم أن أسماء المتهمين كما وردت بأوراق القضية قد بدأت بالمتهم شكري أحمد مصطفى، وانتهت بالمتهم رقم 54 عبد الجواد محمد حسن أبو حشيش وبيان المتهمين كالآتي:

م	اسم المتهم	موقفه
1	شكري أحمد مصطفى	محبوس احتياطياً
2	ماهر عبد العزيز بكري زنائي	محبوس احتياطياً
3	أنور مأمون أحمد حسن صقر	محبوس احتياطياً
4	محمد خالد عبد الحميد صقر	محبوس احتياطياً
5	مجدي صابر حبيب	محبوس احتياطياً
6	أحمد طارق عبد العليم	محبوس احتياطياً
7	صفوت حسن زيني	محبوس احتياطياً
8	مغاوري جبر أحمد عوف	محبوس احتياطياً
9	محمد إبراهيم إبراهيم أبو دنيا	محبوس احتياطياً
10	محمد السيد عبد الحميد صقر	محبوس احتياطياً
11	إبراهيم محمد حجازي	محبوس احتياطياً
12	محمد عباس عبد العال	محبوس احتياطياً
13	إسماعيل حسن نصار	محبوس احتياطياً
14	محمد عبد الرازق صالح	محبوس احتياطياً
15	محمد سالم الباجوري	محبوس احتياطياً
16	مصطفى عبد المقصود غازي	محبوس احتياطياً
17	البط توفيق علي سيد أحمد	محبوس احتياطياً
18	صابر مختار عمرو مذكور	محبوس احتياطياً
19	أحمد نصر الله صبري حجاج	محبوس احتياطياً
20	صبري محمد قطب	محبوس احتياطياً
21	محمود عبد العزيز عزام	محبوس احتياطياً
22	محمد جمال غريب حشيش	محبوس احتياطياً
23	رزق عبد العزيز سالم	محبوس احتياطياً
24	عبد الله محمود غزالة	محبوس احتياطياً
25	محمد سعد محمد السيد	محبوس احتياطياً
26	إسلام محمد عاطف	محبوس احتياطياً
27	محمد جمال السيد	محبوس احتياطياً

م	اسم المتهم	موقفه
28	عبد المنعم عبد السلام أبو يس	محبوس احتياطياً
29	مروان عبد الرحيم ربحان	هارب
30	محمد جبر أحمد عوف	محبوس احتياطياً
31	طه حسن زيني	محبوس احتياطياً
32	حسن البنا مصطفى ثابت	محبوس احتياطياً
33	أحمد إبراهيم الصادق	محبوس احتياطياً
34	علي أحمد جاد	محبوس احتياطياً
35	عبد الفتاح مختار عمر مدكور	محبوس احتياطياً
36	كمال فراج يحيى أحمد	محبوس احتياطياً
37	عبد المحسن إبراهيم أحمد	محبوس احتياطياً
38	عبد الفتاح يس عبد الفتاح	محبوس احتياطياً
39	فوزي السعيد السعيد الزيات	محبوس احتياطياً
40	إبراهيم سيد فرج	محبوس احتياطياً
41	جمال الدين محمد أحمد عبد الرحمن	محبوس احتياطياً
42	أسامة السيد محمد قاسم	محبوس احتياطياً
43	حمدي عبد الحميد إبراهيم سالم	محبوس احتياطياً
44	علاء الدين علي رضا	محبوس احتياطياً
45	عماد مأمون أحمد حسن صقر	محبوس احتياطياً
46	سعيد محمد عبد الرحمن	محبوس احتياطياً
47	السيد حسن بركات	محبوس احتياطياً
48	محمود أحمد عبد التواب	محبوس احتياطياً
49	فريد عبد الحميد مصطفى	محبوس احتياطياً
50	هشام عبد العزيز بكري زناتي	محبوس احتياطياً
51	عثمان عبد الرحيم السيد	محبوس احتياطياً
52	عبد الستار عوض إبراهيم	محبوس احتياطياً
53	يحيى عبد الوهاب عثمان	محبوس احتياطياً
54	عبد الجواد محمد حسن أبو حشيش	محبوس احتياطياً

وإذا كان هذا هو بيان المتهمين فإن لنا أن نعقب على أشخاصهم ذلك أننا نلاحظ على المتهمين في هذه القضية أنهم أكثر تنوعاً من غيرها، فكما أنها قد حفلت بالعديد من العمال والموظفين؛ فقد حفلت أيضاً بالعديد من الطلاب ومن أرباب المهن المختلفة إلا أن المتهم شكري أحمد مصطفى على أي الأحوال هو الشخصية التي تدور حولها معظم أحداث هذه القضية؛ لأن الثقة التي وهبها لباقي الأفراد هي التي ساعدت على ارتكاب جرائم القتل والختطف والنسف وكل منهم كان يرتكب هذا وهو يعتقد أنه في عبادة ما بعدها عبادة، وأنه سوف يحصل على الثواب الأعظم من خلال وعود المتهم الأول شكري أحمد مصطفى المدعمة بالأحكام الفقهية التي يفسرها لهم حسب رؤيته، ومن هنا فسوف نتعرض لبعض وقائع القضية بظلالها الكاملة على شخصية المتهم الأول «شكري أحمد مصطفى» خريج كلية الزراعة وأمير جماعة المسلمين.



بداية الأحداث:

ونبدأ من حيث بدأت الوقائع.. الأحداث الدامية بصورة مسرحية..

الزمن: الأحد 3 / 7 / 1977

الوقت: الساعة الثانية صباحاً

يدق جرس باب الفيلا- التي يقيم بها الشيخ محمد حسين الذهبي بمنطقه حلوان... فيهرع نجله الدكتور مصطفى محمد حسين الذهبي إلى الباب.... ويفتح الباب بعد أن يستطلع الأمر من شباك الفيلا- فيجد أمامه سيارة «فيات - 128» لونها «سمني» ويقف أمامها ثلاثة رجال أحدهم يرتدي الملابس الرسمية لضباط الشرطة.... برتبة رائد... فيقوم بفتح الباب ثم يسألهم عن سبب الحضور فتكون الإجابة بأنهم يريدون الشيخ الدكتور الذهبي، وأن الذي يريده هو المقدم علي من مباحث أمن الدولة.... وأنه يريد في كلمتين على حسب تعبيره، إلا أن «أسماء» شقيقة مصطفى وابنة الشيخ الذهبي هرعت إليه وانفردت به جانباً لتخبره بأنها شاهدت خارج الباب أشخاصاً مسلحين.... ولأن مصطفى كان قد فتح الباب فعلاً واستقبل الزائرين فاضطر إلى أن يوقظ والده الشيخ الذهبي...

وهنا خرج إليهم الشيخ بملابس نومه البيضاء، ثم رجاهم أن يمهلوه للصباح فرفضوا رفضاً شديداً... وهنا انبرت أسماء ابنة الشيخ الذهبي، وطالبت الزائرين بإبراز البطاقات الشخصية للتدليل على شخصياتهم فارتبكوا... ونظراً لأن أسماء تعمل بمديرية أمن القاهرة فقد أصرت على طلبها وأظهرت لهم أنها تشك فيهم لحدائث أعمارهم، وقالت لهم إن جيرانهم من الضباط سوف يحضرون فوراً للتأكد من شخصياتهم وللتحقق منهم، وهنا.... ازداد ارتباك الزائرين فأخرج أحدهم وهو الذي يرتدي الزي الرسمي مسدساً بينما تدافع إلى حجرة الصالون أفراد آخرون ليكون عدد الموجودين داخل فيلا الشيخ الذهبي خمسة من الزائرين وليضاف إليهم اثنان آخران وقفوا عند الباب وأمسك أحد الزائرين بالشيخ الذهبي بينما أمسك الآخرون بالابنة والابن وفي ثوانٍ معدودة خرج الزائرون بالشيخ الذهبي إلى خارج البيت ثم أدخلوه السيارة وانطلقوا فارين.

وكان أبطال الحادثة الثلاث هم «أنور مأمون صقر» وهو الذي قام بدور المقدم علي من مباحث أمن الدولة..... و«أحمد طارق» وهو الذي كان يرتدي الزي الرسمي و«محمد صقر» وهو الذي أمسك بالشيخ الذهبي واقطاعه بالقوة إلى السيارة، ويحمل هؤلاء الثلاثة أرقام 6،4،3 في قرار الاتهام المشار إليه سابقاً.

إلا أن الوقائع لم تنتهِ عند هذا الحد فعلى مسرح الأحداث كانت سيارة أخرى تصاحب السيارة الفيات وكان هناك مجموعة أخرى لمساندة الخطة من على بعد.... أو لتغطية عملية الخطف إلا أن الأقدار جعلت من السيارة الثانية سبباً لكشف تفاصيل القضية.. ذلك أن من أتى للمساندة كان هو سبب كشف ومعرفة الفاعلين وفضح وقائع القضية تفصيلاً... فقد كان من لزوم التغطية السرية أن تقف سيارة أخرى ماركة مازدا للمراقبة العملية... فقط للمراقبة إلا أن بعض الجيران دفعهم الفضول إلى سؤال سائقها عن سبب وقوفه فادعى السائق أنه من مباحث أمن الدولة وأنه ومن معه قد حضروا للقبض على الشيخ الذهبي... ويبدو أن طريقة السائق في الإجابة عن السؤال لم تقنع الجيران من أصدقاء مصطفى نجل الشيخ الذهبي رحمه الله لا سيما وأن سائق المازدا ومن معه ابتعدوا عن السيارة لمسافة ليست يسيرة كما كان من الواضح عليهم علامات الارتباك...

ومن هنا فقد قام الجيران بتفريغ إطارات السيارة المازدا من الهواء مما أعجزها عن الحركة وعند سماع صراخ ابنه الشيخ الذهبي أسماء كان من المفترض أن تفر السيارة المازدا بعد أن اطمأن راكبوها إلى تمام العملية... إلا أن سائقها فوجئ بعجز السيارة عن الحركة كما فوجئ بجمع من الناس يمسكون به وينهالون عليه ضرباً... ثم قام الجمهور بتفتيش السيارة فعثروا على رشاش ماركة بورسعيد... ثم استفسروا من السائق وهو في هذه الحالة من الخوف والضعف عن اسمه فكان اسمه إبراهيم حجازي... وهو المتهم المشار إليه في قرار الإحالة تحت رقم 11.

وبذلك يكون مجموع الخاطفين تسعة أفراد، وقد وزعوا أنفسهم على سيارتين الأولى ماركة فيات والثانية ماركة مازدا - خضراء اللون.

كانت هذه هي الخطة التي وضعها الخاطفون أو قل إن شئت وضعها شكري مصطفى بالاشتراك مع أهل الشورى من جماعته ويأتي على رأسهم أحمد طارق عبد العليم.

إلا أن الخطة رغم بساطتها لم تقف على أقدام ثابتة.. بل وأصابها التخبط عند التطبيق بل والخطأ الجسيم أحياناً، فمن الأخطاء الكبرى أن أحد المارة كان يمر مرور الكرام

ولم يدر بخلد أن السيارة الفيات أو السيارة المازدا إلا مجرد سيارة لأهل مريض جاءوا للاستعانة بالدكتور مصطفى الذهبي نجل المرحوم الشيخ الذهبي... إلا أن أحد الحافظين من ركاب السيارة المازدا نزل من السيارة ليهدهد هذا الرجل العابر في صورة أشبه بالأفلام السينمائية قائلاً في صوت أجش «ياللا امشي من هنا»...

وكانت هذه العبارة ذاتها هي التي دفعت الرجل إلى أن يتحول من عابر سبيل إلى شاهد رئيسي في قضية لن تتكرر في تاريخ العمل السياسي والاجتماعي مرة أخرى... بكل ما فيها من ضخامة أحداث ومن غرائب أفعال.

ترى ما الذي جعل هذا الذي يخطط للجريمة خطف وقتل أن يسارع بكشف نفسه أمام أحد المارة ويشير استغرابه بأن يشهر أمامه مسدساً مهدداً إياه فيتحول الأمر عند هذا العابر إلى فضول شديد جعله يراقب المنظر ويتابعه لتحديث المفاجأة؟! ويشاهد هذا الشاهد نفسه واسمه «جلال منير» تفاصيل وقائع خطف الشيخ الذهبي رحمه الله ويشاهد عملية إدخاله من باب السيارة بملابس النوم والاستغاثات، ثم يكون هو نفسه شاهد المحكمة الذي تعرف على كل من أنور مأمون صقر وأحمد طارق عبد العليم ومحمد السيد صقر وإبراهيم حجازي... وهذا الأخير يحمل رقم 11 في قائمة الاتهام كما سبق القول!!!

وبالفعل تحول الرجل العابر إلى شاهد أساسي بالاشتراك مع أسرة الضحية طبعاً... ذلك أنه اصطحب الدكتور مصطفى الذهبي ومعه آخرين إلى السيارة المازدا والتي كان سائقها إبراهيم حجازي يصلح بها الإطارات.... ليمسكوا به ويقوم الجميع بتفتيش السيارة وليعثروا على الرشاش ماركة بور سعيد داخل السيارة المازدا.

كان لزاماً علينا ونحن نستعرض الوقائع أن نسأل عن مدى التواجد الأمني في الوقائع السابقة... وعن اللواء محمد نبوي إسماعيل وزير الداخلية وقتئذ... وبالطبع فإننا لم نجد الشرطة على مسرح الأحداث إلا بعد الواقعة وبعد تمام جريمة الخطف وقيام الأهالي بضبط المتهم رقم 11 إبراهيم حجازي؛ ليقوم الأهالي بتقديم القضية جاهزة إلى وزارة الداخلية.

وقد ذهب اللواء محمد فؤاد فريد إلى موقع الحادث بعد أن أبلغه الأهالي وأبلغوا معه كل الجهات الرسمية في الدولة.... ليحضر مع اقتراب نور الصباح أو على حد شهادته أمام المحكمة بعد الجريمة بساعة... كما حضر قبله وزير الداخلية اللواء محمد

نبوي إسماعيل... وإذا كان القسارئ يعرف من هو اللواء محمد نبوي إسماعيل إلا أنه يجب أن يعرف أيضًا أن اللواء محمد فؤاد كان هو مفتش مباحث أمن الدولة بالقاهرة وقتئذ.

وقد كان من المتصور بعد أحداث قضية «الفنية العسكرية» أن يعيد الأمن المصري ترسيم عمله... والاهتمام بالموضوع الأمني وتحديث وسائل المتابعة... إلا أن الجهل بالمعلومات كان هو السمة المشتركة بين قضية «الفنية العسكرية» وقضية التكفير والهجرة وظهور الأمن بصورة «آخر من يعلم»... ولعل الفترة الواقعة بين ضبط الواقعة وبين عقد جلسات المحاكمة جعلت من اللواء محمد فؤاد فريد لواء سابقًا بأمن الدولة في أيام معدودات.....

والآن... نعود إلى الوقائع التي تمت في غيبة الشرطة..

فإذا كان كل ما مرَّ هو عرض لوقائع عملية الخطف إلا أن علينا جهد استعراضها من خلال الأوراق والتخطيط أيضًا، فقد تولى أنور مأمون قيادة العملية بادعاء أنه ضابط بمباحث أمن الدولة، وقد سمى نفسه بالفعل المقدم علي، أما أحمد طارق فقد قام بدور الضابط المرافق وقد أدى باقى الأفراد دور المخبرين.

وقد كان الاجتماع الأول والسابق على تنفيذ الخطة في شقة الجماعة في منطقة نصر الدين بالهرم، حضره كل من ماهر عبد العزيز بكري وهو المتهم رقم 2، ومجدي صابر رقم 5، وقام أنور بشرح الهدف والخطة وتوزيع المهام والأسلحة بينما تولى ماهر بكري تقديم الشرح والتأصيل الفقهي لعملية اختطاف وزير الأوقاف الأسبق؛ فأشاد بالفكرة باعتبارها من الجهاد وفي سبيل الله.... وقد تحدد اسم أنور وطارق ومحمد السيد صقر ومحمد أبو دنيا لكي يرافقوا الشيخ الذهبي بعد اختطافه... ويركب الباقون سيارة مازدا، وقد استأجرت الجماعة كذلك شقة في العقار رقم 15 المتفرع من شارع استوديو الأهرام حيث قامت المجموعة المصاحبة للشيخ بتسليمه إلى «مصطفى عبد المقصود غازي» المتهم رقم 16 وإلى صابر مختار مذكور المتهم رقم 18 والبط توفيق المتهم رقم 17 وقد سلموا إليهم رشاشًا ماركة بورسعيد.

وانتهت بذلك المرحلة الأولى من عملية الخطف..... لتبدأ وقائع المرحلة الثانية ويستهلها أفراد الجماعة بقيد الشيخ المخطوف بسلسلة من قدمه على سرير بداخل الشقة

وبتنام قيد الشيخ على السرير تنتهي أحداث اليوم الأول..... وينتهي المشهد المأساوي بصورة للشيخ الذهبي وهو مقيد القدمين واليدين بملابسه البيضاء على سرير في حجرة متواضعة يجرسها من تم تكليفهم بالحراسة وهم مصطفى عبد المقصود المتهم رقم 16 وصابر مختار مدكور المتهم رقم 18 والبط توفيق المتهم رقم 17، والجدير بالذكر أنه قد كان لكل منهم «كُنية» وهو اسم خاص يتم مخاطبته به فعلى سبيل المثال كانت كُنية المتهم عبد المقصود غازي «أبو توبة» وكانت كُنية المتهم صابر مختار مدكور «أبو نعمان» وكانت كُنية المتهم البط توفيق «أبو هريرة».



قصصات الصحف عن قضية «الشيخ الذهبي»

إلى هنا يجب أن نتوقف قليلاً للوقوف على وجهة نظر الجماعة في ذلك الفعل فبينما تراه المؤسسات الرسمية للدولة أنه جريمة كان الفاعلون ينظرون إليه على أنه جهاد، فمن أين أتت هذه الفكرة؟ وما هي وجهة نظرهم الشرعية في هذا الفعل؟ وللإجابة عن السؤالين سوف نضطر إلى استحضار أقوال المتهم ماهر عبد العزيز بكري وفيما يلي نص ما قاله ماهر عبد العزيز بكري المتهم الثاني في القضية وكرره عدد من المتهمين وهم أنور مأمون ومحمد عباس والبط توفيق ومحمد أبو دنيا وإبراهيم حجازي ومصطفى غازي ومجدي صالح وآخرون.

نص أقوال ماهر عبد العزيز بكري في بيان الناحية الشرعية

ماهر بكري يقرر: أنا سعيد جداً..... بقتل الشيخ الذهبي

مقدمة لازمة

إلى هذا الحد من الممكن أن يغلق إنسان ما عقله؟! وإلى هذا الحد من الممكن أن تتجه مجموعة من المثقفين إلى عملية قتل مجردة من الإنسانية والتعقل؟! إن السمع والطاعة التي يرتكن إليها البعض ما هي إلا السلاح أو قل الأداة التي يسخر بها البعض عقول الشباب لخدمة أغراضهم أيًا كانت مشروعيتهما ولا أدل على ذلك من افتخار قاتل بقتله وآثم بإثمه وغافل بغفلته.... ومن هنا نكتفي بأقوال ماهر عبد العزيز بكري دون بقية المعترفين من المتهمين لاشتغالها على التأصيل الشرعي للأحداث من وجهة نظرهم مع ملاحظة أن ماهر بكري كان يذكر هذه الأقوال وهو فخور بها.... مزهو بفعلته.

فقد قرر

في تحقيق النيابة العسكرية أنه تم بحث ومناقشة موضوع الخطف بينه وبين زعيم الجماعة شكري وأنور مأمون ومجدي صابر من الناحيتين الشرعية والسياسية، ووقع الاختيار على الشيخ الذهبي بسبب تشهيره بالجماعة في الجرائد والمؤتمرات العامة، ولأنه ذو مركز سابق جعله محل اهتمام الحكومة والرأي العام، خاصة وأنه حلال الدم نظريًا وواقعيًا.

وقد برر إقدام الجماعة على مثل هذا الفعل رغم أنها في حالة استضعاف وأن حكمها الشرعي كف اليد فقال إنه تم بحث تأصيل التعامل مع العدو.

وانتهى الرأي إلى أن: الاستضعاف ليس أمرًا مطلقًا وأن الجماعة من حقها أن تعمل ما يقربها من الهدف بجلب نفع أو دفع ضرر، ولذلك قررت الجماعة أخذ الشيخ الذهبي رهينة لإجبار الدولة على إجابة مطالب الجماعة، فإن رفضتها الدولة تكن هي التي قتلت الشيخ الذهبي.

وقال إنه حضر مع الإخوة في شقة نصر الدين وكلمهم عن الناحية الشرعية في الأمر وارتباطه بالهدف العام للجماعة، وشقة نصر الدين هي إحدى مقرات الجماعة.

وسُئل عن الحاضرين في هذا الاجتماع فحدد الأسماء والكنى الآتية «أنور مأمون»
«أبو مصعب» و«محمد عباس» «أبو العباس» و«البط توفيق» «أبو رواحة» و«مصطفى
غازي» «أبو توبة» و«مجدي صابر» وآخرين.

وأضاف أنه انتظر هو ومجدي في شقة نصر الدين حتى رجع «أبو مصعب» «أنور»
و«أبو سهل» «محمد السيد صقر» و«أبو يوسف» «أحمد طارق» و«أبو عبيدة» محمد
أبو دنيا وأبلغوا بتمام التنفيذ وأن العرب المازدا تعطلت فتركوا «أبو سهل» لانتظار
أفرادها وانطلق هو لإبلاغ شكري في بيته في جهة دير الملاك.

وفي إستجوابه أمام المحكمة قال ماهر عبد العزيز بكري:
إنه سعيد حقاً بقتل الشيخ الذهبي



أما المتهم مجدي صابر حبيب (والذي يحمل رقم 5):

فقد أقرر

بأنه من المجموعة القيادية التي تتكون من شكري وماهر وأنور ومحمد خالد وهو معهم وأن هذه المجموعة قررت خطف الشيخ الذهبي.

وأفاض في التحقيق في بيان الأسباب والبواعث فذكر المظالم التي لحقت بالجماعة وأنها أرسلت خطاباً للرئيس الجمهورية ولم يلتفت إليه، وأنها كانت تهدف إلى إخراج أفرادها من السجون والحصول على تعويضات وتحديد التعامل مع جهاز المباحث، وأن البحث كان دائراً عن شخص تحرص الدولة عليه من جهة ويكون مستحقاً القتل بسبب كفره من جهة أخرى ووقع الاختيار على الشيخ الذهبي!!

وقال إنه توجه مع ماهر حيث تم شرح الخطة وتوزيع المهام بواسطة «أنور مأمون» وأنه انتظر بشقة نصر الدين حتى عاد «أنور وطارق وأبو دنيا ومحمد السيد صقر» بعد تنفيذ الخطف فتركوا محمد السيد بتلك الشقة وانطلقوا لإبلاغ شكري.

ويلاحظ من كلام المتهم في التحقيقات قوله «إن جماعته أرسلت خطاباً للرئيس الجمهورية السادات» ولم يلتفت إليه، وهي معلومة لم تحقق فيها جهات التحقيق أو تسأله عن نص الخطاب، كما لم يتم البحث عن خط سير هذا الخطاب ومن الذي تسلمه؟ وهل وصل ليد الرئيس أم مُنع من الوصول.... ولماذا؟ وكانت الإجابة عن مثل هذه الأسئلة ستكشف ولاشك تواطؤ بعض الأجهزة ودورها في استمرار تأزم الموقف لتحقيق هدف ما من وجهة نظر هذه الأجهزة الأمنية!!

أو ربما تكشف عن أن الجماعة لم ترسل أي خطابات من أصله.



الفصل الثاني

تفاصيل الموقف الأمني والرسمي والحقائق العشر



لن نعتمد في هذا المبحث على أقوال المتهمين التي وردت في التحقيقات؛ وذلك حتى لا تتأثر الحقائق بما وقع على المتهمين من تعذيب أثناء التحقيقات بالرغم من تطابق اعترافات المتهمين أحمد طارق ومحمد السيد وضو ومحمد أبو دنيا وإبراهيم حجازي ومحمود عبد الرازق وإسماعيل نصار ومحمد سالم الباجوري ومصطفى غازي والبط توفيق وماهر عبد العزيز ومجدي صابر ومحمد خالد صقر، ذلك أن التطابق بين الأقوال تصنعه أجهزة مباحث أمن الدولة والتي يزداد عنفها حينما تفتقر إلى المعلومات السابقة على ارتكاب الأفعال المؤثمة جنائياً.

إلا أننا نستمسك ببيان صدر من الجماعة وحرر بعضه بيد بعض المتهمين من «جماعة المسلمين» لنكتشف أولاً مدى القوة النفسية التي كانت تمارس بها الجماعة نشاطها وتملي بها شروطها، ونكتشف أيضاً مدى الضعف الذي تعاملت به أجهزة أمن الدولة ووزارة الداخلية والمؤسسات الرسمية مع هذه الأحداث التي تدور حول ما انتهينا إليه من أن الموقف الرسمي كانت تحيطه الريبة والظنون فلم يكن الشيخ الذهبي مجرد رهينة لدى مجموعة من الأفراد وإنما كان ضحية رأي وممثل نظام وجزءاً من القرار السياسي في فترة من فترات حكم مصر، وفقهياً عالماً وهيبة دولة وكرامة شعب.... ومع ذلك لم تقم الأجهزة الأمنية في التعامل مع الواقعة على حجمها، وهو ما يثير

التساؤل الدائم، ونكتفي بعرض الحقائق والأحداث تاركين للقارئ حق مشاركتنا الرأي أو الاختلاف معنا.

الحقيقة الأولى:

ما شهد به السيد صلاح الدين محمد السيد رئيس سكرتارية السيد رئيس مجلس الوزراء وقتئذ من أن المتهم السابع والعشرين واسمه محمد جمال السيد قد توجه إلى رئاسة مجلس الوزراء حوالي الساعة الحادية عشرة صباح الأحد 3 / 7 / 1977 ومعه بيان من جماعة المسلمين «التكفير والهجرة» يتضمن اعترافها بخطط الشيخ الدكتور الذهبي، وتم العرض على رئيس الوزراء وتم إخطار مباحث أمن الدولة فحضر العقيد رضوان مطاوع وقبض عليه وضبط البيان الذي جاء به إليهم، كما ضبط معه بطاقة تحقيق شخصية مزورة وعليها صورة باسم محمد أحمد متولي عبد الرازق، ومن هنا تبين أن الخيط الأول قد تم ضبطه، ومع ذلك لم تتم الاستفادة به ولا الوقوف على المعلومات منه وإنما سيتم تدليله على النحو الذي سنراه.

الحقيقة الثانية:

أن العقيد محمد رضوان مطاوع قد حرر محضراً بتلك الوقائع في 3 / 7 / 1977 والتي تتفق مع شهادة رئيس سكرتارية مجلس الوزراء في أن المتهم محمد جمال السيد قد ذهب بنفسه ومعه البيان ويحمل بطاقة شخصية مزورة وبالرغم من سذاجة أسلوب الجماعة في عرض مطالبها وغرورها بقوتها والذي يتمثل في أن ترسل إلى مجلس الوزراء شخصاً بعينه يحمل بطاقة مزورة دون أن تفكر في الإجراءات المقابلة التي سوف تتخذها الجهات الرسمية.

الحقيقة الثالثة:

والشيء العجيب أنه قد تم ضبط المتهم جمال حشيش أيضاً بمقر وكالة الأنباء الفرنسية بشارع قصر النيل في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر يوم الأحد 3 / 7 / 1977 ومعه نسخة من بيان الجماعة المشار إليه بنفس النص والذي ستعرض له بعد قليل وهو يحمل أيضاً بطاقة شخصية مزورة.

الحقيقة الرابعة:

أنه تم ضبط المتهم رزق عبد العزيز سالم بمبنى دار التحرير بجريدة الجمهورية الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم نفسه ومعه نسختان من ذات البيان.

الحقيقة الخامسة:

إن البيان قد اشتمل على مقدمة وانتهى إلى مطالب، وكانت خلاصة المقدمة أن الناس ليسوا على دين الإسلام وأنهم قد خرجوا من عبادة الله إلى طاعة الطواغيت والأهواء، وأن جماعة المسلمين «التكفير والهجرة» هي جماعة الحق، وأنهم هم خلفاء الله في الأرض، وأنها قد وضعت خطة نجاة ورشاد للناس ونصحتهم إلا أنها تعرضت لعداء سافر وبغض زائد من الهيئات الرسمية، وقد أورد البيان نموذجاً لهذه الهيئات فكان منها:

وزارة الأوقاف والأزهر وذلك لسبق اتهام وزير الأوقاف السابق وهو الدكتور محمد حسين الذهبي لجماعة المسلمين «التكفير والهجرة» بالفسق والضلال والعمالة لجهات أجنبية، وذلك في عدد أخبار اليوم بتاريخ 31 / 5 / 1975، وقامت وزارة الأوقاف في عهده بالاشتراك مع رجال الأزهر بوضع كتاب ضد الجماعة من سلسلة مكتبة الإمام برقم 12 وزعت منه 200.000 مائتي ألف نسخة، وأطلق عليهم الكتاب - أي على جماعة المسلمين أو التكفير والهجرة - اسم الخوارج.

ومن المؤسسات التي تعرض لها البيان أيضاً الصحافة التي اتهمتهم بمحاولة قلب نظام الحكم بالقوة، والتحريض على أعمال مخلة بالآداب، وإغراء الشباب على الانحراف حتى وصل الاتهام إلى تبادل الزوجات، واشتمل البيان أيضاً على مواجهة النيابة والقضاء ومباحث أمن الدولة إلى أن ورد في البيان ما نصه:

«لذلك فقد بدأنا شوطنا واخترنا طريقتنا لتأديب عصاة الله وتهذيب مستحلي الضلالة مبتدئين بـ «محمد حسين الذهبي» وزير الأوقاف السابق، وصاحب الكذبات البلقاء على الله وجنده، آخذينه كرهينة حتى تتحقق مطالبنا وفي مواعيدها المحددة وهي:

- 1 - الإفراج عن المعتقلين والمُسجونين الواردة أسماؤهم في كشف مرفق في أجل غايته الثانية عشرة ظهر الاثنين 4 / 7 وإصدار قرار بالعفو عن صدر ضدهم أحكام منهم مع الإعلان عن ذلك في صحف الاثنين 4 / 7.

- 2 - تسليم الطفلة فاطمة رجب مختار في العنوان الموضح في الكشف المرفق، ذلك أن هذه الطفلة أمرت نيابة المنصورة بتسليمها لأحد المنشقين عن الجماعة وهو ليس والدها بدلاً من ابنته التي أخذتها أمها في حضانتها عندما انفصلت عنه بسبب انشغاقه عن الجماعة وتحدد أجل التسليم في الثامنة مساء الأحد 7/3. (هذا المطلب تم نقله بنصه رغم عدم وضوحه).
 - 3 - دفع التعويض المبدئي ومقداره 200.000 جنيه «مائتا ألف جنيه من أوراق النقد المصرية» غير المعلمة والمتسلسلة على دفعتين متساويتين أو لاهما مع تسليم الطفلة والثانية مع 6 من الأفراد المطلوب الإفراج عنهم تحدت أسماؤهم.
 - 4 - اعتذار جرائد الأخبار والأهرام والجمهورية ومجلات آخر ساعة وأكتوبر والأزهر.
 - 5 - السماح بنشر كتاب عنوانه «الخلافة» من تأليف شكري مصطفى.
 - 6 - تشكيل لجنة تشتمل على أعضاء من البلاد العربية وخاصة السعودية لمحاسبة رجال نيابة أمن الدولة ونيابة المنصورة ورجال القضاء ومباحث أمن الدولة وإصدار وعد من رئيس الجمهورية بتشكيل هذه اللجنة يتم نشره في الصحف.
- وجاء في ختام البيان أنه في حالة عدم تنفيذ المطالب في مواعيدها أو تفقد الجماعة أو مطاردتها فإنها سوف تقوم بقتل الشيخ الذهبي واختتم البيان بعبارة «وقد اكتفينا الآن بما ارتأيتم وإن عدتم عدنا».

الحقيقة السادسة:

وقد انتهى الطب الشرعي إلى أن جميع العبارات الواردة في البيانات المضبوطة والمكتوبة بخط اليد هي بخط كل من المتهمين «شكري أحمد مصطفى» و«ماهر عبد العزيز بكري» و«أنور مأمون صقر».

وقد كتب شكري أحمد مصطفى أحد هذه البيانات الثلاثة بخط يده بينما قام «ماهر عبد العزيز» بكتابة العبارات الواردة في البيان المضبوط مع المتهم «رزق عبد العزيز» أما «مأمون صقر» فقد كتب العبارات الواردة مع البيان المضبوط مع المتهم «جمال غريب حشيش».

الحقيقة السابعة:

أنه وبرغم كل هذه الأحداث والبيانات المضبوطة ووجود عدد من المتهمين بين أيدي الجهات الأمنية فإن الأمن ظل لساعات طويلة يضرب أحساساً في أسداس ولم يحاول البحث عن مكان الشيخ المخطوف بصورة جادة، ترى هل كان هذا التراخي متعمداً، أم أنه ورد على سبيل الإهمال؟! والإجابة كما سبق القول إنها نظرية «دعه يغرق».

الحقيقة الثامنة:

إن المتهم عبد المنعم عبد السلام أبو يس وهو أردني الجنسية وتلقى تعليمه بكلية الصيدلة جامعة أسيوط وبعد تخرجه سافر إلى ليبيا للعمل بها وفي عام 1976، وصل إلى علم السلطات الليبية أن المتهم المذكور قد بايع شكري مصطفى على السمع والطاعة فعرضت عليه ليبيا أن تقوم الجماعة في مصر بعمل عدائي ضد السلطة مقابل إمدادها بالمال والسلاح، وقد أخبر المتهم شخصاً آخر بذلك وهو مغاوري جبر عوف وهذا الأخير هو شقيق زوجة شكري مصطفى، وكان يعمل أيضاً في ليبيا، فلما نزل المغاوري إلى مصر في إجازته السنوية نقل هذا الغرض إلى الجماعة ورأت الجماعة إعادة الاتصال بليبيا لهذا الغرض، وفيما يلي نص ما أدلى به المتهم عبد المنعم عبد السلام أبو يس في تحقيقات النيابة العسكرية مع وجوب أن نتذكر أن ليبيا كانت في عدااء دائم مع الرئيس أنور السادات، وأن تمويل العمليات الإرهابية كان جزءاً من عقيدة وتفكير العقيد القذافي ورحم الله الجميع. والآن إلى الأقوال:

س: هل يفهم من ذلك أن الجماعة قررت الاتصال بليبيا للتباحث معهم بخصوص ما سبق أن طلبوه؟

ج : قررت الجماعة الحاضرون منهم وعلى رأسهم «أبو سعد» أن نعاود الاتصال بليبيا لمدنا بالمساعدة المالية على أن نوضح لهم بحسم وبيان أن الجماعة ليست على استعداد للقيام بأي انقلاب؛ لأن فكرها لا يقوم على ذلك وإنما نحن كطائفة في مصر لنا ثقلنا نريد أن نتميز ونحقق الأهداف المبينة عاليه من تميز وهجرة فإن ساعدونا على ذلك نكن لهم من الشاكرين ومن المصفقين.

س: إذن ما هو المقابل الذي قررتم تقديمه إلى السلطات الليبية نظير إمدادكم بالأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات الجماعة؟

ج: أولاً أن نكون له من المصفقين حتى نصفق معه ونصفق ضد غيره، وأن نكون له من الشاكرين استغلالاً لما في السلطات الليبية من هوج في توزيع المساعدات لعمل قاعدة عريضة من المؤيدين.

ثم قال: إن ماهر بكري كلف بالسفر معه إلى سوريا ومنها إلى ليبيا للتفاوض باسم الجماعة على أساس أن نسافر معاً إلى سوريا وعندئذ يسعى عبد المنعم إلى السفارة الليبية بدمشق لإعطائه تأشيرة دخول ليبيا وهناك يتصل بالسلطات التي سبق لها الاتصال به ثم يرسل إلى ماهر ليقدم إليه من سوريا.

كما سئل عن ذلك المتهم - «عبد المنعم أبو يس» - في محضر النيابة العسكرية بتاريخ 7/27 وفقاً لما ورد في محضر العميد عماد السبكي صفحة 372 فأجاب:

س: من الذي قرر سفرك أنت وماهر إلى سوريا ومنها إلى ليبيا للتفاوض مع السلطات الليبية؟

ج: شكري أحمد مصطفى اللي هو الأمير وأنور مأمون صقر اللي هو أبو مصعب وأبو عبدالله اللي هو ماهر عبد العزيز بكري وأبو حذيفة اللي هو مراون ربحان وأبو الهيثم مجدي وأبو زيد خالد وأبو يوسف طارق وهم دول اللي اجتمعوا وقرروا إني وماهر نسافر.

«انتهى نص أقوال المتهم عبد المنعم عبد السلام»

وإذا كنا لا نستند إلى هذه الأقوال وحدها ولا نعتمدها في وثائقنا ما لم تكن مدعومة بوثائق أخرى إلا أننا نؤكد أن المتهم الأول وزعيم الجماعة والذي لم يعترف بكلمة أو يقر بفعل قد أيد هذه الحقيقة فقرر أنه هو الذي استدعى المتهم عبد المنعم عبد السلام أبو يس إلى مصر، وقرر أيضاً أن العرض الليبي كان يشتمل على إمداد الجماعة بالمال والسلاح ومحطة إذاعة مقابل القيام بعمل موجه ضد الدولة على غرار ما قام به «صالح سرية» في الكلية الفنية العسكرية.

غير أن الجديد أن شكري مصطفى قرر في هذه التحقيقات أنه بحث المسألة من الناحية الشرعية وانتهى إلى جواز قبول أي مساعدة مالية من أي دولة ما لم يكن مشروطاً

بما يغير من المنهاج الحركي الشرعي، ومن الأعجب أن ماهر عبد العزيز بكري قد أكد هذه الأقوال ولم يعدل عنها حتى نهاية المحاكمة وأيد قبول الأموال من ليبيا وذكر ما نصه:

«هذا الأمر مقرر عندنا قبل موضوع ليبيا وهو جواز أخذ المال من أي ناس وهو أمر مباح بل يجب علينا ما لم يتعارض مع أهداف الجماعة الأخرى وأولها أن توجد في مناخ صالح للدعوة تمامًا وخصوصًا في مصر التي نقدر أنه يلزمنا ويلزمها أن تبقى فيها فترة من الزمان من غير أن يعكر علينا الجو فيها ولو حتى حاجتنا إلى المال».

وقال أيضًا ما نصه:

«وإن كنا في نفس الوقت وأنا أقرر الآن على لسان الجماعة لا نرفض أن يعطى لنا مال ولو كان من الشيطان نفسه».

الحقيقة التاسعة:

أن تعامل وزارة الداخلية في هذه القضية قد اتسم بالليونة الشديدة التي تصل إلى اللامبالاة، فهي من جانب قد نفذت كل مطالب جماعة التكفير والهجرة، والأعجب من ذلك أنها سلمت الطفلة بذات الطريقة التي رسمها شكري مصطفى بل وقامت باستجاء الخاطفين إلى الدرجة التي عرض فيها مدير الأمن نفسه كرهينة بدلًا من الشيخ المخطوف، وقامت أجهزة الأمن بإدخال الأستاذ شوكت التوني المحامي رحمه الله كوسيط بين الدولة وبين الخاطفين بل وجاءت المفاجأة مدوية حينما طلبت وزارة الداخلية من بعض المتهمين المفرج عنهم أن يتوسطوا لدى شكري مصطفى بطلب الإفراج عن الشيخ الذهبي بعد أن نفذوا كل ما طلب منهم إلا مسألة دفع النقود التي طلبها شكري مصطفى فضلًا عن مسألة التحقيق مع النيابة ورجال القضاء والصحفيين، فقد رفضت الدولة أن تبحث هذه المسألة، إن ذلك يؤكد نظرية «دعه يغرق» فيبدو أن الأمن قد قرر أن يدفع السادات ثمن قراره بالإفراج عن هذا التيار والسماح له بالعمل في حرية غير مسبقة.

الحقيقة العاشرة والأخيرة:

أنه قد تمت وقائع عنيفة سابقة على تاريخ الواقعة لم نجد أي إجراء تم من وزارة الداخلية ولو من باب التحري الجاد، ومن هذه الوقائع مثلاً حادثة سينما سفنكس والتي تم تفجيرها باستخدام بعض المفرقات وقد وضعت في صالة السينما وتحديداً في الثلث الأمامي للصالة بين الصفيين السابع والثامن وذلك بتاريخ 6 / 7 / 1977

وبالرغم من شدة هذا الانفجار والذي أحدث حفرة دائرية بالأرضية الخرسانية إلا أنه لم يؤدّ إلى الوفاة وإنما أدى إلى إصابة مجموعة من المواطنين ومع ذلك لم تسفر التحريات عن نتيجة محددة، هذا إن كانت هناك تحريات جادة.

كما أن هناك حوادث أخرى ومشابهة حدثت في مبنى معهد الموسيقى العربية وكانت أيضاً يوم 6 / 7 / 1977 وكان حادث ميدان العتبة هو الشقيق الثالث لتلك الأحداث وقد وقع في 9 / 7 / 1977.

وإذا كانت المحكمة قد استدلت على نسبة هذه الأحداث إلى جماعة التكفير والهجرة من خلال أقوال المتهمين وبعض المضبوطات الخطية إلا أن الغريب في الأحداث أنه قد تم العثور على مسودة بيان في منزل شكري أحمد مصطفى الكائن بالعقار رقم 10 بشارع المراغي بدير الملاك وكان نصها كالاتي:

«قامت جماعة المسلمين أمس في تمام الساعة الحادية عشرة إلا الربع بمهاجمة معهد الموسيقى العربية ومسرح فريد الأطرش بقصد أخذ المدعو عبد الحليم نورية مدير المعهد ورئيس فرقة الدعارة العربية كرهينة لإجابة مطالبنا، فلما لم نجده قمنا بوضع عبوة ناسفة في المبنى وقد وقع الاختيار على نورية بصفته صهراً للسادات، وأيضاً قمنا بوضع عبوة صغيرة في سينما سفنكس كتحذير مبدئي في مراحل الخطّة، ونعتبر ذلك بداية الرد على المدعو أنور السادات شخصياً بإعلانه».

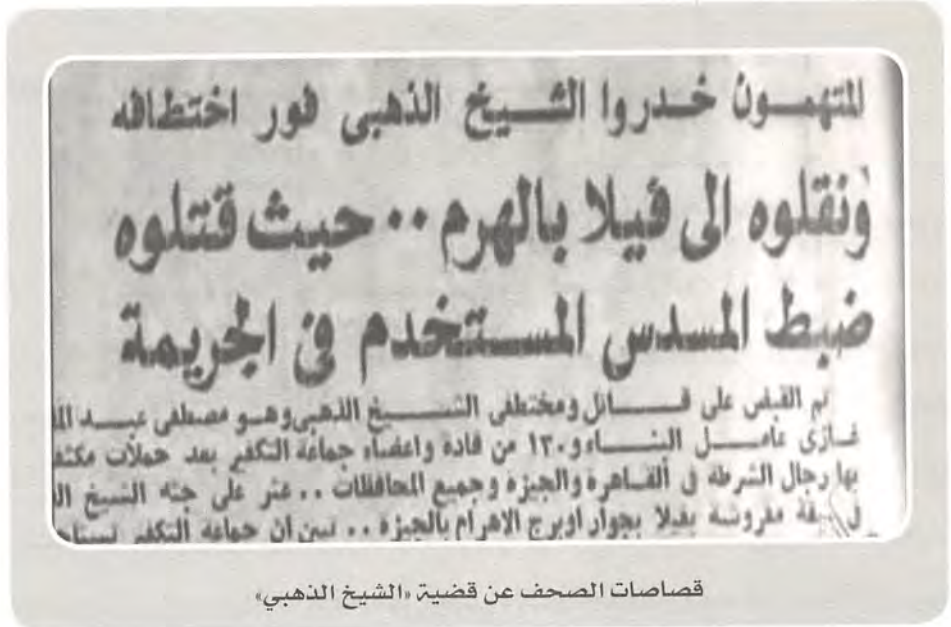
انتهت مسودة البيان

ليس المقصود هنا أن نبرز خطورة الأعمال التي قامت بها الجماعة بقدر ما أردنا أن نظهر مدى استهانة الجماعة بهيبة الدولة وبوزارة الداخلية إذ كانت النية هي أن تقدم الجماعة رداً على قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضيتهم إلى القضاء العسكري، وقد ورد

في الأوراق أن الذي قام بعملية تفجيرات معهد الموسيقى العربية هو المتهم أحمد طارق عبدالعليم بتكليف من أمير الجماعة شكري مصطفى، إلا أن المحكمة قد وسعت من دائرة الإدانة في حكمها الصادر في القضية رقم 6 لسنة 1977 لتشمل إدانة ماهر بكري وأنور مأمون ومحمد خالد صقر ومجدي صقر.

وقد اتبعت المحكمة نفس المنهج في قضية حادث ميدان العتبة فقامت بإدانة المتهم حسن البنا ثم توسعت في الإدانة على النحو السالف ذكره، واتبعت ذلك في بقية الأحداث وللقارئ أن يتابع الأحداث وتسلسلها السريع ويستنتج منها ما يشاء فتاريخ الخطف هو يوم 3/7/1977 ليبدأ بعده التفاوض مع الخاطفين، وتسلم الدولة بكثير من الطلبات؛ إلا أن الجماعة تقتل الرهينة وهو الشيخ الذهبي في 4/7/1977.

ثم تبدأ عمليات التفجير الواسعة بتاريخ 6 - 9/7/1977 ونظن أن الأمر على هذا النحو يبين مدى الوهن الذي كانت تعانيه وزارة الداخلية في سياستها العامة.



نتيجة المقدمات:

يتضح من تلك المقدمات العشر أن العلاقة بين المؤسسات الحاكمة وبين هذه القضية لا تحلو من فروض ثلاثة:

الفرض الأول:

إما أن وزارة الداخلية كانت تمر بفترة انتكاسة شديدة وقصر في المعلومات؛ فتسببت بهذا القصور والإهمال في عدم متابعة أو ملاحقة ما تم من أحداث.

الفرض الثاني:

وهو أن هذا القصور كان مقصوداً لذاته رغبة في التخلص من بعض الشخصيات السياسية.

ونعتقد أن هذين الفرضين غير مقبولين عقلاً ليأتي دور الفرض الثالث.

الفرض الثالث:

هو أن أجهزة الأمن قد رفعت يدها عمداً عن جلب المعلومات ليتجرع الرئيس السادات كأسه الذي صنعه بيديه وخطته السياسية التي كان قوامها السماح بحرية الحركة للتنظيمات الإسلامية الصحيح منها وغير الصحيح والمعتدل منها والمتشدد دون تفرقة، وهذا مجرد استنتاج وصلنا إليه دون أن نفرضه على الآخرين، ولكل قارئ أن يصل إلى ما يشاء من خلال المقدمات العشرة التي سلف بيانها، ولكن الذي يجب إضافته أن من الملاحظ أن التيارات التي تكتسى الشعارات الإسلامية غالباً ما تلجأ إلى الثقة بالنفس أو الغرور أو الغلو أو إقصاء الآخر، وما زال ذلك يتكرر حتى شاهدناه بأعيننا بعد ثورة 25 يناير سنة 2011.. فهل يعني ذلك أن هذه التيارات غير صادقة في تبنيتها للفكرة الإسلامية؟! أم أن ذلك هو ناتج طبيعي لسنوات الكبت والقهر؟! ولأننا أمام موسوعة تسجيلية فإننا نقتصر في إبداء الآراء والعلاقات بقدر الإمكان.



تابع قصاصات الصحف عن قضية «الشيخ الذهبي»

الفصل الثالث

أضواء على فكر وشخصية شكري مصطفى



استدراج المحكمة للمتهم شكري مصطفى إلى الهاوية:

لم يتعامل أبناء هذا الجيل مع مثل هذا النموذج في تاريخهم المعاصر ولا أظن أنهم تعاملوا معه قبل ذلك، فنحن أمام ما يطلق عليه العلماء اسم «كاريزما القيادة» ونحن أمام نموذج عجيب يجمع بين العاطفة الشديدة والقسوة الشديدة أيضًا.

إن شخصية شكري مصطفى من الصعب أن نجسمها أمام القارئ في عبارة أو فكرة أو موضوع، ولكن إذا أردنا المنهج الصحيح في البحث فإننا سوف نلقي كل ما نعرفه من معلومات أمام عين القارئ ثم نطلب منه أن يقرر بنفسه أمام أي نموذج هو.

لقد كان أعضاء الجماعة يتوددون إلى شكري مصطفى وينظرون إليه على أنه الواقع والأمل، إلا أنهم في ذات الوقت سرعان ما تشككوا في صحة هذا الطريق بعد سنوات ليست بالعديدة.

شكري مصطفى يتحدث أمام النيابة:

مجمل ما قاله شكري مصطفى عند سؤاله في تحقيق النيابة العسكرية أنه كان طالبًا في كلية الزراعة في جامعة أسيوط وعضوًا بجماعة الإخوان المسلمين عندما اعتقل عام

1965 وكان في السنة الثالثة منقولاً للسنة الرابعة بالكلية المذكورة، وظل بالاعتقال حتى عام 1971 حيث أفرج عنه وأكمل دراسته الجامعية وقرر أن يقوم بتشكيل جماعة لتعبيد الناس لله وإعادة الإسلام في الأرض كلها «على حد تعبيره»، وأنه لم يطلق على هذه الجماعة اسماً معيناً وإن كان من بُد فليكن اسمها «جماعة المسلمين» على حسب قوله، وقال إنه قام بدعوة ابن أخته ماهر عبد العزيز بكري الذي اقتنع بفكره ومذهبه عام 1971 ثم لحق به آخرون بايعوه جميعاً على السمع والطاعة.

وقد كرر شكري مصطفى هذه الأقوال أمام المحكمة وأضاف عليها أن «الإسلام الحق» هو ما يدعو إليه دون غيره، وأن أحداً لم يصل إلى مثل ما اهتدى إليه إلا الرسول ﷺ والمسلمون في عهد الخلافة الراشدة فقط ومن بعدهم لم يكن ثمة إسلام صحيح على وجه الأرض، وهكذا مرة أخرى تظهر قضية السمع والطاعة على مسرح الأحداث لتهلك شباباً آخرين.

وقد سألته المحكمة:

س: أليس هناك مسلمون حقاً خارج جماعتك؟

ج: فأجاب: «إن الجماعة المسلمة الوحيدة على الأرض هي جماعتي على أساس أن سنة الله - بزعمه - أن ينشئ سبحانه نواة واحدة للأمة الواحدة التي يريدّها».

ثم سألته المحكمة:

س: فإذا دعوت إنساناً بعينه إلى فكرك ومذهبك ولم يدخل فيما دخلت فيه هل تعطيه الحق في أن يستقل برأيه فيحاسبه الله سبحانه وتعالى على نيته واجتهاده؟

ج: فأجاب: «بل لا يوجد عندنا سبب للكفر غيره» إلى أن قال: «هذا وقد جعلنا الله شهداء على الناس في الأرض».

وقد استطردت معه المحكمة فقال شكري مصطفى إنه يشكك في إسلام الناس جميعاً بما في ذلك الفقهاء، وقرر أن الجماعة المسلمة الوحيدة على الأرض هي جماعته، وأن خطة الجماعة تقوم على الانسحاب رويداً من المؤسسات الجاهلية كالمعاهد ودور التعليم والجيش، وأنهم لا يصلون في المساجد، وأن كثيراً منها هي مساجد ضرار يدعى فيها لغير الله.

فسألته المحكمته:

س: لماذا لا تتخذ مسجداً لا يكون ضراراً ولا كفراً لتصلي فيه طالما أن الصلاة في المساجد أفضل شرعاً من الصلاة في البيوت؟

ج: فأجاب شكري بثقة بالغة: «إذا كان الأمر يدور في مسألة الجواز وليس الوجوب فليس لأحد أن يسألني في أمر يجوز تركه لما تركته».

هكذا كانت العبارات وهكذا كان الحوار، ونرى أن من اللازم أن ننقل نص الحوار الذي دار بين المحكمة العسكرية وبين شكري مصطفى وللقارئ أن يتبين منه ما يريد....

س: وما الحكم الشرعي في حالة تواجدك أو واحد من أفراد جماعتك عند المسجد الحرام وقت النداء لصلاة الجمعة؟

ج: وأنا أجيب ولا أخشى إلا الله، وإن نودي بألف صلاة جمعة من منادٍ غير خاضع لجماعة المسلمين وجماعة المسلمين غير بأسطة سلطانها على هذا المسجد فلا فريضة للجمعة عليها.

س: هل أمرت أحداً من جماعتك بترك كلية أو مدرسة؟

ج: نعم ولا ريب - وباقتناعه... إن أمة الإسلام وهي خير أمة أخرجت للناس إنما هي أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، وأنه يحرم تعلم الكتابة في الجماعة المسلمة إلا بقدر الحاجة العلمية والواقعية لما يتصل بالكتابة من حيث مصلحة تلك الجماعة، وأن تعلم الكتابة لذاته حرام.

س: وما قولك في قوله تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۖ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾؟

- ﴿لِنَعْلَمَوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾. وأن رسول الله ﷺ كان يقبل الفداء من الأسرى بتعليم المسلمين الكتابة بدلاً من الفداء بالمال؟

ج: تعلم الكتابة لذاته حرام، وأحد سمات أمة المسلمين أنها لا تكتب ولا تحسب.

وعن الدستور المصري فقد عاب شكري مصطفى على من يصدر دستوراً يسميه الدستور الدائم للبلاد وهو غير قائم على الشريعة الإسلامية.

س: هل قرأته؟

ج: لا - وأرجو ألا أقرأه.

س: فكيف تحكم عليه بمخالفة الشريعة الإسلامية وأنت لم تقرأه؟

ج: إن المواد الأولى في هذا الدستور جاء بها أن الشعب مصدر السلطات وهذا مخالف للشريعة الإسلامية؛ لأن الأمر كله لله ولا سلطات لأي مخلوق فردًا كان أو أمة وأن الحكم لله العلي الكبير.

س: ولكن هذا المبدأ لا يتعارض مع كون الحكم والأمر لله تبارك وتعالى وأن العبارة المذكورة لها مفهوم قانوني دستوري محدد مفاده ومؤداه منع تسلط الحاكم على المحكومين واستبداده بهم بحيث يكون لهؤلاء المحكومين الحق في اختيار الحاكم ابتداءً، ثم رقبته أثناء حكمه لمنعه من الانحراف والإضرار بمصالحنا؟

ج: وذلك أيضًا يؤدي إلى قلب الميزان الذي وصفه الله تعالى للعلاقة بين الأمة وإمامها، حيث لم يجعل للأمة سلطة على الإمام بل العكس جعل للحاكم سلطة على المحكومين.

س: ولكن ولاية الخلفاء الراشدين كانت عهدًا وعقدًا بينهم وبين الأمة يلتزم فيه الإمام بطاعة الله والالتزام بكتابه وسنة رسوله والنصح للمسلمين، وتلتزم فيه الأمة بالسمع والطاعة على ذلك الشرط وأن أولئك الخلفاء الراشدين حين توليتهم كانوا يستأذنون للناس بقول كل منهم إن رأيتم في عيبًا فقوموني وإن اختيارهم كان يتم بترشيح من أهل الحل والعقد وهم صفوة الأمة من صحابة رسول الله ﷺ تم ببيعة عامة من أفراد الأمة جميعًا وأن هذا النظام الإسلامي موافق تمامًا للمفهوم الدستوري الصحيح بمبدأ سيادة الشعب وكون الأمة مصدرًا للسلطات؟

ج: أنا أصر على ما قلت.

س: وماذا عن القوات المسلحة؟

ج: هي محرمة شرعاً فهي لا تجاهد في سبيل الله؛ لأن المجتمع المصري لا يختلف في كفره عن المجتمع الإسرائيلي، وأن جماعتنا قد لقيت من مباحث أمن الدولة ما يجعلها العدو الأول الذي يجب مواجهته من الناحية العلمية.

س: فهل يصح أن تترك البلاد بغير جيش وطني يصد الجيش الإسرائيلي فيدخل الجيش الإسرائيلي بلادنا حتى يصل إلى بيوتنا ومنها بيتك؟

ج: لو علمت أن الإسرائيليين سيدخلون مصر فسوف أفر من وجههم، ذلك أن الأصل أن الحركة الإسلامية تبنى في أول أمرها على الفرار، وأن الفرار من العدو الوافد حكمه تمامًا كالفرار من العدو المحلي.

ويبدو أن المحكمة قد استراحت لاستدراج المتهم الأول إلى اعترافات وعرض أفكار لن تثير إلا استغراب المجتمع ورفضه.. ولم يشفع عندها قلة خبرة المتهم الأول السياسية وسهولة استدراجه فأصرت على أن تقدمه للمجتمع فريسة سهلة.... وللتاريخ أيضاً فانتقلت به من خانة إلى خانة ومن حكم إلى حكم وكأنها تطلب من الناس أن يحكموا عليه (وها هي هيئة المحكمة تستكمل استدراجها للمتهم).

س: وما الحكم عندكم إذا دعت زوجة لدخول جماعتكم فدخلتها ولم يدخلها زوجها؟ وهل عرضت هذه المسألة بالفعل من عدمه؟

ج: هذه الحالة عرضت بالطبع لنا كثيراً ومن الناحية النظرية فإنها عندنا لا تحل له، ومن الناحية العملية فإنها تهجره باقتناعها وتستضيفها الجماعة، ثم تطلب الطلاق رسمياً إلى أن تحصل عليه.

س: وإذا رفض الزوج الطلاق ماذا تفعلون؟

ج: هي في النهاية لن تذهب إليه وتقرفه... وتقرفه...!!

س: وإذا تمكنت المرأة من مغادرة مصر وقد حكمتكم بكفر زوجها ودون أن يطلقها فهل لها الحق بالرغم من إصرار الزوج على عدم الطلاق أن تتزوج غيره؟

ج: نحن لا نفرق مطلقاً بين ما نعتقد وما نفعله حين التمكن على شرط عدم الإضرار بمصلحة المسلمين، وللإجابة مباشرة عن هذا السؤال أقول إنني لا أمانع مطلقاً إذا رغبت في الزواج أن تتزوج بالشروط التي ذكرتها وفي هذه الحالة.

س: وهل تسمح لنفسك بحسب اعتقادك من الناحية الشرعية بأن ترمي إنساناً بعينه بالكفر الآن وقبل التمكن؟

ج: نعم بالشروط التي ذكرتها وبعد البلاغ وإقامة الحجة وفي حدود الحاجة العبادية العملية.

س: والذي تحكم عليه بالكفر هل تتخذة عدواً لك؟ بمعنى هل يحل لك أن تقتله وتستبيح دمه لنفسك في الوقت الحاضر؟

ج: لا... لا يحل لنا من الناحية العملية قتل من نحكم عليه بالكفر الآن حتى نعطيه الفرصة الكافية في البلاغ، والتي لا تكون إلا بعد هجرة المسلمين - أما ما يتصل بالقتل وغيره دفاعاً عن النفس فهو بداهة ليس متصلاً بالكفر ونحن نؤمن بأن حق الدفاع عن النفس مكفول للجماعة المسلمة من أول يوم تستخدمه فيما لا يتعارض مع غايتها وإمكاناتها الواقعية.

س: وقد سألته المحكمة عن قتل الشيخ الذهبي تحديداً..

ج: فأجاب شكري: بأن الشيخ الذهبي في نظره كافر، وبرر كفره بأنه أقسم قسم الوزارة الذي يشتمل على طاعة القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية، وبأنه كان مسؤولاً عن مساجد الضرار التابعة لوزارة الأوقاف.

انتهت أقوال شكري مصطفى..

وكانت هذه بعض ملامح شخصية شكري مصطفى من الناحية الفكرية، أما من الناحية النفسية فسوف نلقي ضوءاً آخر على هذه الشخصية من خلال تركيبته العاطفية، ومن خلال أشعاره التي كتبها قبل وبعد تكوينه لجماعته، إلا أننا نجزم الآن أن المحكمة

كانت أذكى بكثير من المتوقع، فقد استدرجت شكري مصطفى لكي تضعه في الهاوية وتركته للتاريخ لكي يحكم عليه... فهو يرى أن الأصل في أمة الإسلام أنها أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب، ويحرم عليها تعلم الكتابة، ويفر من أمام إسرائيل ويعتبر أن الأصل هو الفرار من العدو - وهو شخص لم يقرأ الدستور ولا يعرفه، والخلافة عنده هي سلطة مطلقة للإمام على المحكومين - وغير ذلك مما استظهرته المناقشة بإرادة حرة أمام المحكمة -..... ترى ماذا سيقول الناس في هذا العصر عن هذا الفكر.....!!؟

الناحية النفسية لشخصية شكري مصطفى والثقة في نفسه أمام كل شيء.. إذا كان ما مضى قد ألقى الضوء على رجل ثابت الجأش ومحدود الفكر في آن واحد يؤمن بما يعتقد به، فإنه يلقي الضوء فقط على مدى عمق هذا الإيمان وليس على مدى صحته بالطبع، وهذه الثقة هي التي جعلته يؤكد في كل لحظة أنه لن يموت، وكان يؤكد ذلك بما يراه من رؤى منامية ومن اجتهادات فقهية خاصة به تستند على أحاديث نبوية حسب زعمه.

ولكن الثقة بالنفس عند شكري مصطفى أخذت شكلاً آخر في بعض الأحيان فأمام النيابة العسكرية وحينما سألته النيابة عن رأيه فيما وقع على الشيخ الذهبي من قتل وتنكيل، وعماً إذا كان يعتبر ذلك جريمة من الجرائم.

أجاب شكري مصطفى: «الذهبي هو المجرم حقاً»

ولعل علماء النفس يشيرون إلى هذا المسلك ويستخدمون تعبيراً غير تعبير الثقة في النفس، أما أنا فقد اخترت تعبيراً فحواه أنه يثق في كل شيء... شرط أن يكون هذا الشيء هو اعتقاده، وانظر معي أيها القارئ في شهادة اللواء محمود فؤاد فريد أمام المحكمة وأمام جهات التحقيق ونعرضها بحالها فقد شهد بما نصه:

«المتهم كانت تركبه الكبرياء..... حينما كان يعترف بارتكاب القتل كما قرر أن القتل لم يتعبهم كما أتعبهم الخطف».

انتهت شهادة اللواء محمد فؤاد فريد.

أما العقيد صلاح الدين ضيغم فقد أكد أن شكري مصطفى قال له إنه سيرث الأرض ومن عليها، وأن الدولة هي المسئولة عن حادث الشيخ الذهبي لأنها لم تستجب لمطالب الجماعة.

أما الخطاب الذي أرسله شكري مصطفى بتاريخ 29 / 7 / 1977 إلى رئيس النيابة العسكرية فسوف نوردّه أمام القارئ بنصه تاركين الحكم لأفهام الناس على اختلاف ثقافتهم... فقد أرسل ما نصه وهو قيد السجن يحاول أن يدافع عن نفسه:

«وهكذا.... فقد ضيّقت أماننا السبيل وأحكم علينا الخناق وظلمنا حقًا ظلمًا متكررًا ملجأً وفي اتجاهات مختلفة فماذا يمكن أن يتصور بعد؟ وهل يمكن أن يعذر صاحب الحق المعتدى عليه في أن يدفع عن نفسه حين لم يدفع عنه أحد، وحين استمرت الاعتداءات أربع سنوات متلاحقة فإنني أعتقد أن الدفاع عن النفس حق بديهي مشروع، وهل كان يمكن للمستئيس من الإنصاف إلا أن يفعل شيئًا - ولو كضحية - لإظهار حقه وافتح الباب الذي أغلقه الظالم من رجال الأمن والإعلام والقضاء فضعوا لي أنتم حلاً.

انتهى خطاب شكري مصطفى:

وفي نهاية الخطاب طلب شكري مصطفى من المدعي العام العسكري ورجال النيابة العسكرية أن يتدخلوا من أجل التخفيف مما حدث وحله حلاً سياسيًا هادئًا.

ولعل العبارة الأخيرة تثير اهتمام القارئ فما الذي دفع شكري مصطفى إلى أن يتحدث عن الحلول السياسية عندما طالبهم بوضع حل لمشكلته هو وجماعته؟

قد يكون الشعور بالندم بسبب تعقد الأمور الذي طرأ وتسلل إلى نفسية شكري مصطفى ولكن فلننظر إليه وهو يعرض الحل السياسي فإننا نجده يعرضه بذات الكبرياء وبذات الثقة التي بدأ بها حياته مع القضية رقم 6 لسنة 1977 رغم ظهور احتياجه إلى هذا الحل السياسي.

وقد انعكس ذلك على تلاميذ شكري مصطفى فيها هو ماهر بكري يصرخ أمام الجميع وفي تحقيقات النيابة العسكرية بأنه بحث وناقش موضوع الخطف بينه وبين زعيم الجماعة شكري مصطفى وأنور مأمون ومجدي صابر من الناحيتين الشرعية والسياسية وأنه وقع الاختيار على الشيخ الذهبي وأنه حلال الدم نظريًا وواقعيًا ثم روى القصة إلى آخرها بداية من التخطيط وحتى الخطف والقتل.

أما أمام المحكمة فقد قال إنه سعيد حقًا بقتل الشيخ/ الذهبي وهذه نفسية شكري مصطفى وهذه هي نفسية بعض تلاميذه الذين يثقون في أن ما يفعلونه هو الصحيح والصحيح فقط.

ولكن هذا الجانب يقابله جانب آخر في شخصية شكري مصطفى قد لا يتخيله البشر وقد تحار في فهم ذلك الأفهام، فهل يتصور الناس أن من كان على مثل هذا الإصرار على فكره الذي انتهى به إلى إصدار الأمر بقتل الشيخ الذهبي برصاصة اجتازت عينه أو بنسف بعض دور السينما هل يتصور أن يكون هذا القلب الجامد يحمل بين دفتيه رقة الشعراء.

إن هذا هو الجانب الغريب في شخصية شكري مصطفى ومع ذلك فإننا سنعرض على القراء بعضاً من أبيات شكري مصطفى وللقارئ أن يحكم بنفسه على نفس جمعت بين هذه المتناقضات.



جريدة أخبار اليوم
١٩٧٥-٥-٣١

رئيس التنظيم مهندس
تحول إلى بائع فضاء
وأقنع ٥٥ موظفا
بالاستقالة !

شكري احمد مصطفى
رئيس التنظيم . والمهندس الذي تحول
الى بائع فضاء وحول الحلال الى حرام !

قصصات الصحف عن قضية جماعة التكفير والهجرة

الناحية النفسية لشكري مصطفى والعاطفة الجامحة

في عام 1962 كتب شكري مصطفى على وزن القصيدة التي مطلعها:

يا ليل الصب متى غده
أقيام الساعة موعده
فكتب يقول:

ليل كالفحمة أسوده	هل غير الصبح يبدهه؟
صبح المشتاقمة موعده	بعد المحبـوب يبعده
إن جاء النجم يهددني	فالدمع بعيني يفقه
إن جاء البدر ليؤنسني	يحتال الليـل فيرقده
فأنا السهران بمفرده	يقظان اللحظ مسهده
قلبي المسكين غدا أثرًا	أفنى الدقـات تنهده
قد كنت تغار لعزلته	فاتيت لــــه تنهده
أرسلت السهم وكنت ترى	أن التوصيب سيقصده
واللحظ رمى.. سلمت له	فعلام يــــداك تعضده
والكف رمى إن تنكره	فالكون الأحمر يشهده
أحبيب أنت أقر به؟	أم أنت عــــدو أبعه
لو كنت حبيبي ما عبثت	كفاك بقلبي تفسده
أو كنت عدوي ما لمست	كفاك الجرح تضمده
أم أنت كلا الضدين معًا	من لي بشهيد أشهده
عجبًا لغزال ذي هيـف	أعوى الصياد تصيده
لما خاواه وطوقه	ارتاع وضاع مهنده
تلك العينان تثبته	تلك الكفـان تقيده
صيد الصياد فوا عجا	ما أغنى السيف ولا يده

كم خضت حروباً فارسها	قلبي والقتلى جسده
فعزول مات تربيصه	وحبيب زاد تـودده
والنصر هنالك أحرزه	وطـرق الحب أمهده
بحديث أو بملاطفة	أو نظرة عطـف توقده
فيظل بوصـل يرفدني	وأظل بوصـل أرفده
وحديث عذب أسمعـه	من فيه الحلـو يردده
لكن أسفاه لقد غرست	في القلب سـهام تجهده
لا عهد لـه بـ.....	عجلان الطعـن مسدده
استسلم قلبي وارتعشت	كفاه ومـات تجلده
وهناك جمالك يأسره	في حصن عـز مشيده
يبكي فلترحم دمعته	فكذا ذا القـن وسيده
أو أطلقه مـا لم ترحم	يكفيه الدمـع وعوده
الحق معي لكن ولعي	يعطيك الحق وأجده
وكذاك الليل يماطلني	كم ليل لا يأتني غده

ملحوظة:

بعض الكلمات لم نستطع قراءة خط المرحوم شكري مصطفى في الأصل فنقلناها كما هي أو تركناها.

وفي قصيدة أخرى تحت عنوان «صفاء» كتبها أيضًا في عام 1962 قال فيها:

أما لي الصبر لولا الصبر ذكراك	و شفاني البعد عن أيام مغناك
تسلوا القلوب فطول العهد مسلية	وما فؤادي بطول العهد يسلاك
أقول للنفس إن همت بتعزية	لا كنت مني إذا ما الدهر عزاك
شكوت للنجم ظلم الليل أشهده	وهل درى النجم يوماً شكوى الشاكي

رأيتُه ساهراً مثلي على حدة	فخلته عاشقاً أو ثاكلاً باكي
كلاهما ساهريشكو النوى قلقاً	كلاهما سائر في أرض أشواك
يزور طيفك بيتي كل أونه	وكلما دق باب فيك لباك
صفي لقلبك حين خالطه	وعشت منك ملاكاً بين أفلاك
يوم التقينا وكان الطهر ثالثنا	وعفة النفس صانتني وإياك
ماتت همومي لعمرى كيف ودعها	قلبي بومضة طهر من ثناياك
ما بين لثمة شعر ناعم عبق	وبين شمة عطف عاطر زاكي
حاشاك ما لمست أنفي ولا شفتي	ولا آذنت لغير الفكر حاشاك
لم يبق خمر ولا ماء ولا غسل	إلا سقاني ذنوباً منه كفاك
ما كنت أحسد ذا نعم. لنعمته	إلا ذراعي ويا سعاد حاذاك
عجبت من عاشق يشكو صبابته	أمن ورد الهوى أم شوكة شاكي
أيّ الهوى بعد ما جربته ألم؟	لم تدرك الحب حقاً بعض إدراكي
يوحي بقربك أيام مباركة	وليلتي عشتها ضعفاً بليلاك
ما نبض قلبي سوى ذكرى تعاوده	من خفة وارتعاش يوم لقياك

ثم انظر أيها القارئ إلى القصيدة الشهيرة «من قبل الطوفان» ويقدم لها «شكري مصطفى بعبارات تعبر عن مرحلة التحول الفكري لديه وميوله إلى العزلة فيقول:

«لقد كانت الهجرة في دمي وكانت الهجرة عندي هي العزلة أو هي الفرار أو هي الثأر لا أدري كل الذي أدريه أنها كانت المنطلق لنفسي من سجنها أو المرفأ لها في بحر همومها ولكن الجديد في هذه القصيدة أنني كنت فيها أحذر من شيء وأدعو على شيء وأقترح حلاً وقد كتبها في عام 1967.

تقول القصيدة:

من قبل الطوفان

اسمعي يا عبدالله.....

واخرج من أرضي واتبعني..... في أرض فلاة

أرضي في قلبي لم يُعبد فيها الشيطان

أرضي في فكري أحمله في كل مكان

عظمها في قلب المؤمن... طهرها فيض الإيمان

فاحمل أوزارك واتبعني يا عبدالله

يكفيننا إذا في الدين هذا القرآن

في أرض الهجرة يا صحتي طهر وسلام

وعبادة صدق وخشوع بين الآكام

وفرار من سخف الدنيا ومن الآثام

وحكومة عدل وأمان

صدقني في الأرض الواسعة أمان

فتعال لله تعالى يا عبدالله

ماذا يعينيك من الدنيا بعد الإسلام



أنا لن أستسلم

سأحارب جيش الأصنام

سأكر على عرش الطاغية أهدمه في غير كلام

سأموت شهيداً منصوراً... ديني الإسلام

وأموت على ظهر جوادي.... بطعان ليس من الخلف

ويكفي سيفي أرفعه... فالجنة في ظل السيف

سأنور بالحق الدينا
لن أشكو...لن أذرف دمعات التكللى
خلف القضبان



الناس ستشهد جندياً... الحق يداه
ضمنت كفاه على التقوى... رسخت قدماه
والناس ستسجد للباطل... ستمرغ في الأرض جباه
لكن الجندي المسلم.... من رياه؟ رياه الله.
ولذلك ذاك الإنسان
اللابس ثوب الإيمان
الزائد طهراً... وجلالاً.. وعرى إيمان
لم يفرع من صوت المدفع... لا لم يجزع... ومعاذ الله...



سجاني... قيدي... يا أولادي
بيتي المهجور من الدنيا
الباكي يوم الأعياد
قد بعث البيت المهجور
ونصيبني في الأرض البور
حتى أنتم يا أولادي
ودخلت المعركة الكبرى
معركة الإسلام الكبرى
وأنا... ولو أني في الأسري... لم أسجد إلا لله
فليسجد من شاء ويركع

وليجثو الناس على أربع

لإله من دون الله

أنا لن أسجد.... أنا أعرف حقاً من أعبد

الله..... الله

ولذلك قبل الطوفان

أحبابي قبل الميزان

سأشيد في قلبي المسجد

وسأرفع عمدان المعبد

وسأبني في جسمي المجهد

صرح الإيمان

سأنور بالحق طريقي

إن شاء الله...

ملحوظة:

هذه القصيدة كانت هي بداية للتحول الفكري الذي حدث لـ «شكري مصطفى» وكتبها قبل تبني فكر التكفير والعزلة بصورة نهائية.

ومن أشهر القصائد التي كتبها «شكري مصطفى» مجاهرًا بكل ملامح فكره الخاص قصيدة «ليسوا مسلمين» وقد قدم لها بقوله:

«والآن وبعد أن جاء التحديد وعرفت العدو وحكمت الحكم الذي كان يجب عليّ أن أحكم به أنهم: ليسوا مسلمين»..

واليكم القصيدة

ذبحوا الخير وداسوا الخيرين

لوثوا طهر ثياب الطاهرين

زرعوا الشوك بأرض الطيبين

قتلوا الحب أخافوا الأمنين

فرقوا التوراة والإنجيل والزأ
أتراهم بعد هذا أسلموا؟
أم عن الإسلام باتوا مارقين؟
أينما سرت ويممت خطاك
حيثما قلب عضوا جانبك
تجد الأشرار يرمون الشراك

ويصيدون رقاب المؤمنين

كرهوا أن تخرج الأغصان زهراً
يتعاطون الأذى سرّاً وجهراً
وتمنوا لو يعاد الروض قفراً
ويودون دعاء الناس نهراً

ليخوضوا في دماء الصالحين

أنت إن وادعتهم وادعت سرّاً
واذا خاصمتهم أصليت فجراً
وإذا عاهدتهم عاهدت غدراً
واذا صادقتهم باعوك خسراً

مثل ما باعوا... فقد باعوا اليقين

هؤلاء الناس إن تعجب لهم
كرهوا الحق وضلوا إثرهم
فقد استنوا بقوم قبلهم
وحذوا في كل شعب حذوهم

قد تشابهت العكرة قلوب الكافرين

ملأوا الكأس ولكن كذبوا
كل ما فيها سراب خلب
ليس في الكأس شراب
أو كلام بسموم يقشب

كلما راح قتيل يضحكون!!

كسروا الميزان ميزان السماء
وزنوا بالسحت والإخسار والتطفيف
ألبسوا الخوان ثوب الشرفاء
ف والزور وجاروا في القضاء

وإذا قلت اعدلوا لا يعدلون

هؤلاء الناس عاشوا مسرفين
أفطروا في يوم صوم الصائمين
سكروا في فلق الصبح المبين
هتكوا بالبيت عرض المؤمنين

ثم جاءوا يوم جاءوا ساخرين

أرضعوا الأطفال في المهد الحرام
هددهوهم بغناء... بخنا
علموهم فحشهم قبل الكلام
بفسنوق بأذى عند المنام

فإذا شبوا فماذا يصنعون؟

أطلقوا الفتيان ثم الفتيات
قد تشبعن أذى في الطرقات
مائلات كاسيات عاريات
وتزيّن بكل الموبقات

يا حياء... ما لهم لا يستحون

ثم في البيت لأسرار عجبا
رق سور البيت والحائط والسد
ليس سرّاً بعد ما فضوا الحجابا
تروغاب الطهر... والبواب غابا

يفتح الباب لكل الوافدين

قد تدانت في المملذات الرؤوس
فاذا دارت على البيت الكئوس
واستوى الرؤوس فيها بالرئيس
وأبو الأولاد خلو كالعروس

لم يحط علماً بما سوف يكون ١٩

وترى في الصحف يا صاح العجب
ضيعوا بين المجلات وبين الـ
مزجوا بالفحش أخبار الأدب
كتب والمذيع... آثار الأدب

ذبحوا الأخلاق في بيت الفنون

ذبحوهما بين رقص وغناء
أسلموا السكين للأشرار للـ
وكلام هو والسم سواء
فجار للجسم المعرى... للنساء

لكلاب الصيد منهم أجمعين

نصبوا الأصنام في دور الصلاة
ذبحو للجبت للطاغوت للبدوي
عبدوها غفروا فيها الجباه
للعزى وفاضوا لمناء

وعلى أعتابها هم يسجدون

والى الأزهر قم نلق الملاحم
وفتاوى جالبات للولائم
في ونام بين كفر وعمائم
أكلوا بالدين والله المغانم

ليتهم صم ويكم وعمون

هذه القدوة... كيف المقتدون ١٩
كيف إن ضل الهداة المرشدون ١٩
ذلك العالم... كيف الجاهلون ١٩
كيف إن خان من الناس الأمين

ومع اللص يلص الحارسون

ضاعت الكلمات من قبل الكلام
ماتت الألفاظ في الليل الجهام
سكت الساكت حتى في المنام
لا تقل شيئاً سوى أين الطعام

هكذا تحيا خلوف المسلمين

وإذا الأقدام ضجت بالقيود وإذا الأحرار بيعت للعبيد
وكذا الإسلام والإيمان والإحسا ن في الأسواق يبيعوا بالنقود

فابخس السعر وبيع في البائعين

ولتقطع إرباً كل القيم ويليغ في دمها كل نهم
ولتدسها قدم بعد قدم ولا تتكلم ولا تتألم لا تقم

لا تقل حرفاً وحاذر أن تبين

ويقولون على الإسلام هجرًا ويكيدون له برًا وبحرًا
ويودون بأهل الله شرًا مستهينين به صبحًا وظهرًا
بدلوا أوراق دين الله والحكم بما جاء... وجاءونا بأخرى
ثم جاءوا بعد هذا يقسمون لا وحق الله ليسوا مسلمين

وبعد أيها القارئ لقد نقلنا لك جوانب من فكر مؤسس جماعة التكفير والهجرة ونقلنا إليك جوانب من شخصية قد تتعجب من أن تحمل في هذا الوعاء النفسي كل هذه المتناقضات أو لعلها غير ذلك إلا أننا في جميع الحالات نقدم ذلك للباحثين وللسائرين في طريق الإصلاح ولأطباء النفس الإنسانية وعلى الجملة نقدم هذا النموذج إلى كل من يهمه الأمر.. إلا أن لنا وجهة نظر شخصية في الأمر فنحن نعتبر أن العسف في استنباط



الأحكام الشرعية والحكم على الآخرين بالتكفير أو الخروج عن الملة هو في غالبه يكون انعكاساً لحالة نفسية ورغبة في الانتقام من حالة مجتمعية... أو سياسة تعسفية... وأعتقد أن شكري مصطفى كان يحمل شعور المضطهد الذي عانى من العسف والظلم والجور فانعكست هذه المشاعر على قوله وفتواه.. وقد يكون فكر التكفير الذي ما يصاحب عادة المتنادين بالإسلام السياسي إنما مرده إلى رغبة نفسية في التميز والتعالي على الآخر.

وهذا رأي رأيت أن أشير إليه بعد أن تجمعت عندي الكثير من كتابات ومؤلفات شكري مصطفى أمير جماعة المسلمين والمعروفة باسم التكفير والهجرة.



المتهمون داخل قفص الاتهام

وثيقة (الخلفوة)

الأساس الفكري لجماعة التكفير والهجرة

بطلب أمير الجماعة / شكري أحمد مصطفى
(سنة الإصدار ١٩٧٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

والآن دعونا نؤكد لكم أنه منواج رباني - هيئات أن يتبدل أو يتحول... وأنه حتمي النتيجة في الوقت نفسه وإن الله الذي له الخلق والأمر والذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.. والذي خلق الصراط المستقيم ويسر له وهو يهدي إليه.. والذي قال من نفسه: إنا كل شيء خلقناه بقدر.. والذي أطلعنا عن نفسه أنه الحكم المالكين... وأحسن الشاكرين...
القول: بأنه لا يمكننا أن ننسور - والأمر كذلك - إلا أن الطريق التي اختصها الله لينصر بها نفسه والشك التي منها يظهر بها أمره إنما هي حل أحسن نهج وأقوم خلق.
وإنها - وما دامت كذلك - فهل عريض الله تعالى أن ينصر نفسه بغيرها، يعني هل يرضى بها دولها لينصر بها نفسه...؟ تعالى الله أن كان عنده ما هو أحسن منها فريض بها وهي الدين؟
فتعالى الله...
إن الله تعالى لم يخلق أحسن من صراطه المستقيم لينصر به نفسه ولم يقدّر لنفسه أحسن مما قبله.. ولا أمر لنفسه بأحسن مما أمر ولم يسن سنة ولا فطر فطرة إلا على ما لا يكون أحسن منه ليعبد في

الأساس الفكري لجماعة التكفير والهجرة



قصاصات الصحف عن قضية جماعة التكفير والهجرة

الفصل الرابع

الأصول الفكرية لـ «جماعة المسلمين» وأثرها على سلوك أفرادها



لقد أردنا في هذا الفصل أن نقدم بعض الجوانب الفكرية لجماعة شكري مصطفى ولقد أردنا أيضاً أن نصيب حدود الصدق بدقة لا يعترها الهوى؛ لأجل ذلك ذهبنا إلى الأحياء الذين عايشوا الفكرة، وذهبنا إلى المؤلفات التي صدرت تتحدث عن الفكرة، واخترنا من المؤلفات كتاباً ذاع صيته تحت عنوان «ذكرياتي مع جماعة المسلمين» لمؤلفه «عبد الرحمن أبو الخير» والصادر من دار البحوث العلمية عام 1980، أما الأشخاص فقد وقع اختيارنا على أحد الذين استهدفتهم عمليات التصفية وهو حسن الهلاوي وذلك بعد أن انتظرناه طويلاً، وبعد أن مر بفترة هروب وسجن واعتقال دامت لعشرات السنوات قرر بعدها أن يكشف لنا عن بعض صفحات هذه الذكريات.

ونبدأ بعرض الكتاب «ذكرياتي مع جماعة المسلمين» لمؤلفه عبد الرحمن أبو الخير.

وقد صدر هذا الكتاب من رجل يحب «شكري مصطفى» حباً يفوق الوصف ويكفي أنه يقول في المقدمة ما نصه:

الأخ «شكري مصطفى» المحكوم عليه بالإعدام في قضية اختطاف وقتل الدكتور الذهبي له في النفس محبة لا يرتقي لمثلها محبة الوالد وشفقته على ولده وله في حياتي

ذكريات بدأت منذ عام 1290 هـ، 1970 م بمعتقل طره السياسي في الحقبة الختامية لمحنة «الإخوان المسلمين» الكبرى محنة ربع قرن التي تم خلالها إلغاء رد الفعل الصحيح «الإخوان» برد الفعل المزيّف «الثورة» على هزيمة العرب في حرب فلسطين سنة 1948 م.

كان الشيخ «شكري مصطفى» في معتقل طره السياسي منبوذاً من أكثر «الإخوان» لا لدماة خلقه فقد خلقه الله فأحسن خلقه، ولا لسوء خلقه فهو لم يكن يثور إلا إذا ثار للحق.

انتهى كلام عبد الرحمن أبو الخير بعد اختصاره.

كما أن - المؤلف - لم يكن يكتب عن «شكري مصطفى» أو يذكر اسمه دون أن يلقيه بلقب الشيخ أو الأخ ومع ذلك فإن المؤلف يقول إن «شكري مصطفى» كان منبوذاً من أكثر الإخوان، يقصد الإخوان المسلمين طبعاً، وذلك في معتقل طره وكان سبب هذا الرفض الجماعي لشكري مصطفى هو العصية في الطبع التي حالت بينه وبين الارتقاء مع الآخرين من رجال الحركة الإسلامية في أسلوب الجدل والحوار.

ويتعرض المؤلف إلى عقائد شكري مصطفى، فعلى سبيل المثال يبين المؤلف أوجه الخلاف بينه وبين «شكري مصطفى» فمنها:

1 - إن شكري مصطفى يكفر كل المعاصرين في التاريخ الإسلامي إلا القرون الأربعة الأولى للهجرة.

2 - إن شكري مصطفى يكفر الإخوان المسلمين كشخص معنوي من شخصيات الحركة الإسلامية.

3 - إن شكري مصطفى لم يكن يعتد بالتاريخ الإسلامي، فقد كان يعتبره وقائع غير ثابتة الصحة.... وأن التاريخ فقط هو أحسن القصص الواردة في القرآن الكريم ولذلك يُجرّم دراسة عصور الخلافة الإسلامية.

و من خلال تفاصيل لقاء الإسكندرية بينه وبين شكري مصطفى في أغسطس عام 1976 يكشف عبد الرحمن أبو الخير كيف حاول إقناع شكري بحقيقة الدور الذي يلعبه القذافي في المنطقة.

التفاصيل يحكيها أبو الخير من خلال حوار مُتبادل بينهما فيقول:

رأي «شكري مصطفى» في مرحلتي عبدالناصر والسادات:

شكري: «لا شك أن نظام أنور السادات خير ألف مرة من نظام جمال عبدالناصر، ففي نظام جمال عبدالناصر ما كنا نستطيع أن نقف هذا الموقف ولا أن نبلغ هذا البلاغ العلني الواضح المبين».

«عبد الرحمن أبو الخير المؤلف»:

عبد الرحمن: «لا فرق بينهما فهو نظام واحد، ولكن الفرق في الأسلوب ولهما هدف واحد ولكن الفرق في نظام الأداء، ذلك أن «جمال عبدالناصر» مثل مرحلة المطرقة في لعبة التغيير الاجتماعي المطلوب أن تحققها ثورة 23 يوليو سنة 1952، وأما «أنور السادات» فيمثل مرحلة تثبيت أهداف هذه الثورة وتحويلها إلى واقع مدني مستمر، إن أسلوب «جمال عبدالناصر» كان أسلوب شنت الحركة الإسلامية وتصفيها جسدياً بلا رحمة ولا هوادة أما أنور السادات فرجل أهداف يصفي المعوقات بخيط من حرير».

لقد كان عهد جمال عبدالناصر عهد الإجراءات الإرهابية. أما عهد «أنور السادات» فعهد سيادة القانون. فالفارق حقاً في الأسلوب... بين السيف الماضي الذي رفعه «جمال عبدالناصر» على الحركة الإسلامية والخيط الحريري الذي طوق به «أنور السادات» عنق الحركة الإسلامية وفي كلتا الحالتين:

من لم يمت بالسيف مات بغيره تعددت الأسباب والموت واحد

وكان فهم الشيخ «شكري مصطفى» لسيادة القانون فهماً لا يختلف عن فهم رجل الشارع بما فيه من محاكم وتحاكم وجدية في إجراءات القانون وإجراءات المحاكم، بل كان يرى أن سيادة القانون وعصره هدية ربانية ساقها الله قدراً في طريق الجماعة المسلمة!؟

ويقول المؤلف إنه حاول كثيراً أن يشرح لشكري مصطفى حقيقة ما يسمى سيادة القانون وأن ينصحه بالأبجديات أو يجر نفسه إلى منعطف التفاف الحبل الحريري حول عنقه وعنق جماعته، إلا أن شكري مصطفى كان يقبل كلامه ليلاً ثم يلقي به في سلة المهملات صباحاً حسب تعبيره.

ملحوظة شخصية: ولنا أن نضيف على هذا الحوار تعليقاً على ما انتهت إليه نفسية شكري مصطفى من اطمئنان إلى سيادة القانون وإلى كل ما يتعلق بهذا الشعار... من تطبيقات أثرت بالطبع على طريقة اتخاذ القرار ذاته لديهم... فالباحث يكاد أن يجزم أن مرحلة المحن بالنسبة لشكري مصطفى وهو على ذمة قضية مقتل الشيخ الذهبي قد أثرت في تجاربه بل وربما بينت له مدى ما كان يتوهمه من معطيات... ويكاد الباحث يجزم أيضاً بأن شكري مصطفى لم يكن لديه قبل هذه الحادثة الحد الأدنى من الخبرة السياسية.... وأن عقليته لم تكن تعلم من أمور الدنيا إلا أضيق الأحداث.... والمعلومات... وقد أردنا بهذا التعليق أن نؤكد على هذا المعنى قبل أن يستطرد القارئ في استطلاع باقي المعلومات عن شكري مصطفى.... وهو تعليق يعبر عن الرأي الشخصي لنا.... وللقارئ أن يصل إلى ما قد يصل إليه من استنتاج.

القذافي من وجهة نظر شكري مصطفى:

وقد كان شكري مصطفى يعتقد أن القذافي أيضاً باعتباره يحكم الجمهورية الليبية يعارض القمع ويدعم العطاء للحركة الإسلامية، وقد حاول المؤلف أن يقنع شكري مصطفى بأن القذافي إنما يأخذ موقف العداء لمصر صورياً ومن باب توزيع الأدوار، إلا أن حسن نية شكري مصطفى وقف حائلاً دون هذا الفهم لزمّن طويل حتى أيقن في النهاية أن هؤلاء الأشخاص كلهم أصابع ليد واحدة وهذا ما حاول أن يؤكد له المؤلف أبو الخير.

ذلك أنه ومن خلال تفاصيل لقاء الإسكندرية بينه وبين شكري مصطفى عام 1976 يكشف عبد الرحمن أبو الخير - مؤلف الكتاب - كيف حاول إقناع شكري بحقيقة الدور الذي يلعبه القذافي في المنطقة.

فيقول أبو الخير: المكان: مدينة الإسكندرية.... والزمان: النصف الأول من شهر أغسطس سنة 1976 م

جاءني أبو بصير (منصور جبر العوف) - وكان ساعي البريد - بورقة يطلب فيها أبو الغوث (محمد الأمين عبد الفتاح) مني الاتصال به في الإسكندرية.... ولم تكد تمضي ساعات على تسلمي تلك الرسالة حتى كنت بالإسكندرية وسرنا «أبو الغوث» وكاتب هذه السطور من درب إلى درب حتى فوجئ الشيخ شكري (الأخ أبو سعد) بي أحتصنه

وكم كان فرحًا بلقائي فقد كان يستبشر بي وخاصة في لحظات محنه، وكان مطلوبًا من قبل المباحث في ذلك الوقت.... وكم كان كريمًا في استضافتي.. وكم كنت فرحًا لكي نراجع المسيرة سوياً، فشرحت له أبعاد الموقف السياسي في المنطقة وأثره على الحركة الإسلامية، ثم تحدث معي حول القذافي.. لقد ألفتته يعتقد في جدية خصومته مع مصر وفي نزوعه الخاص وكنت على النقيض من ذلك الاعتقاد تماماً فلما فرغت من سرد دور القذافي بالمنطقة كمحطة تفريغ وإجهاض للقوى المعادية لخط السلام وسياسته بالمنطقة اقتنع الأخ شكري، ولأول مرة منذ بدء عملنا سوياً في حركته هذه ألتبس في وجهه معالم الاقتناع والرضا بفكرة كنا قد اختلفنا عليها من قبل، فاستدار إلى جلسائه ولخص لهم الحديث وأبان صحته وقال: كلام معقول.... إنه يأخذ موقف العداء ليلتجئ إليه المعارضون للنظام المصري ثم يجهضهم (أي القذافي) ويأتي بأدوار سياسية تكون وقوداً للإعلام المهين للنفس العربية لقبول أهداف الخطة السياسية.

هكذا أوجز الشيخ شكري لجلسائه الموقف وهكذا أيضاً صرح بأن سر تصديق القذافي لأدوار:

- 1 - قبله مجمع التحرير بالقاهرة التي أعدم فيها ابن شقيق صالح أبو رقيق رجل الإخوان المسلمين البارز.
- 2 - قبله قطار الصعيد المسافر من الإسكندرية والتي أعدم فيها آخرون.
- 3 - خطف طائرة الأقصر التي أعدم خاطفها.

وغير ذلك من الحركات التي لعبها القذافي بمصر وغيرها من البلدان العربية الأخرى وأشهرها لعبة غزو السودان من الخارج والتي أعدم فيها عدد كبير من المدنيين المتحمسين للإسلام سواء كانوا سودانيين أو تشاديين أو غيرهم ممن اشتركوا في لعبة هذا الغزو.

ولقد كان الأخ شكري حسن النية بالقذافي ولقد عكس حسن نيته هذا وفهمه على أعضاء جماعته فاعتقدوا عقيدته وحينما انكشف الغطاء عن فهمه السياسي في أمر القذافي أدرك لعبته ولم يشأ أن يبلغ أفراد جماعته بذلك. لقد انعكس فهمه الجديد على مجموعة أمرته المحيطة به فقط وظل باقي الأفراد على ما هم عليه من الفهم للقذافي ودوره.

بل إن البعض منهم كان يفسر الهجوم الظاهري للقذافي على مصر أو النظام المصري بأنه نقمة من الله على المصريين، ولم يكن الكثير منهم يدرك أن أصابع الشيطان واحدة سواء سبحت أو تراقصت: فهي أصابع شيطان تؤدي دورها في اتجاه هدف إبليس.

ملحوظة:

(تم النقل نصًا من المرجع المنشور بقلم عبد الرحمن أبو الخير وقد تم الإشارة في أقوال شكري مصطفى إلى الدور الليبي في قضية التكفير والهجرة وكذلك في أقوال العديد من المتهمين).

الفصل الخامس

أسرار سياسية يكشفها «شكري مصطفى»
خطة الأمن في استدراج جماعة التكفير والهجرة
واستخدامها في ضرب باقي التيارات الإسلامية في مصر



ونعود مرة أخرى إلى مذكرات الشيخ عبد الرحمن أبو الخير والتي عنون لها بعنوان «ذكرياتي مع جماعة المسلمين» وهذه المذكرات قد حفلت بالعديد من الأسرار والحوارات والذكريات وقد وجدنا أن نأخذ منها ذلك الفصل الذي كتبه تحت عنوان «كيف غدر بالشيخ شكري» وفي هذا الفصل الذي تناوله المؤلف في أكثر من عشر صفحات يكشف كثيراً من الأسرار السياسية ويكشف أيضاً عن السياسة الأمنية التي كانت تتبع في ذلك الوقت، وقد يجيب هذا المؤلف عن سبب التراخي الأمني الشديد في مواجهة قضية «الفنية العسكرية» عام 1974 أو حتى في هذا الجزء الذي شاهد فيه الأمن المرحوم الشيخ الذهبي رحمه الله وهو يقتل بينما كان رجال الأمن والوزراء والمسؤولون يبحثون عن تنفيذ طلبات شكري مصطفى رحمه الله، ولنسبح قليلاً بين الألفاظ التي وضعها المؤلف وقد بدأ كلماته بما يفيد أن هناك عقلاً غدر بالشيخ شكري مصطفى وأن هذه هي سنة البشرية الثابتة في أن يخرج الشيطان آدم من الجنة عن طريق الوسوسة وأن هذا العقل أشار إليه المؤلف باسم عدو الله.

وقال: «إن عدو الله استثمر تلك المجموعة الصاعدة من الشباب وقدمهم كما قدم فرعون موسى إلى الملأ واصفاً إياهم بأنهم شرذمة قليلون وإنهم لفرعون وشعبه لغائطون وأن عدو الله هذا قد أتى إلى الشيخ شكري مصطفى ليتفق معه» وقد أورد المؤلف هذا

الجزء وهو يروي وقائع قد حدثت بالفعل وسوف ننقله لنعرف كيف عرضت الحكومة المصرية على الجماعة رغبتها في التعامل معها وكيف كان تصرف الجماعة ثم كيف كان تصرف الحكومة وفق سيناريو متفق عليه كان الهدف منه التخلص من الجماعة بعد استخدامها لتحقيق أغراض سياسية معينة... فتحت عنوان (تسخير الجماعة في ضرب الحركات الإسلامية - كيف غُدر بالشيخ شكري) كتب عبد الرحمن أبو الخير يقول:

لقد وسوست شياطين البشر للشيخ شكري دون أن أدري؛ جاءوه كما يأتي الشيطان للرجل الصالح، جاءوه على هيئة حكماء من الكبار وكان الشيخ شكري في بنائه النفسي يسره أن يأتيه كبار الجاهلية إما على هيئة مستمعين للبلاغ وإما على هيئة أصدقاء ناصحين.

استخدام الحكومة للجماعة

كيف عرفت بوسوسة شياطين البشر؟؟

كان ذلك الشاب الذي أحسبه صالحاً إن شاء الله والمحكوم عليه بالإعدام أبو عبدالله (ماهر بكري) وهو من أخف الشباب حركة وأقربهم إلى قلب الشيخ شكري وعنه أقول: كان ذلك الشاب قد اعتاد زيارتي - في فترة ما - أسبوعياً وفي الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 1976 زارني ومعه أبو الغوث (محمد الأمين عبد الفتاح) وأبو مصعب (أنور مأمون صقر) وهاشم بكري (أبو حذيفة) وأبو الهيثم (مجدي صابر حبيب) وكان غرض الزيارة كما كان محدداً من قبل (تدارس خطه الطاغوت ضد الجماعة) فإذا بهم يعرضون عليّ موضوعاً يتناقض كل التناقض مع ما كنت أنتوى الحديث معهم فيه. وما كانوا أيضاً هم يزعمون الحديث فيه... لقد جاءوا كما اتفقنا لتدارس الخطر فإذا به يعرض خطة للتعاون مع الحكومة....!

(أبو عبدالله): قد عرضت الحكومة على الجماعة رغبتها في التعاون معها على أساس أن جماعتنا تصرف الشباب عن المناهج الانقلابية، وتدعو إلى الهجرة وأن الحكومة في حاجة إلى جماعة إسلامية تستوعب الخاصة من الشباب ثم إلى جماعة أخرى تستوعب العامة، ونحن إن شاء الله جماعة الخاصة وقد قبلنا ذلك وقد يقولون علينا عملاء.. فليقولوا، المهم أن نحقق تقدم الجماعة وستصبح إن شاء الله الجماعة الوحيدة في مصر.

(أبو الخير):.... والإخوان المسلمين.

(أبو عبدالله):.... قد تكون هذه جماعة العامة المنتظرة.

(أبو الخير): وفي مقابل أي شيء يطلق الطاغوت أيدينا في العمل للإسلام وبحرية في مصر؟

(أبو عبدالله): في مقابل صرف الشباب عن الانقلابات، فالحكومة قدمت هذا العرض وهي تعلم تمامًا أن منهجنا لا يتصادم مع خطتهم حاليًا فهو منهج هجرة ويصرف الشباب عن التجمعات ذات المناهج الانقلابية شأن تنظيم الفنية العسكرية وخلافه من ذوي الاتجاهات الانقلابية.

(أبو الخير): على ما أعتقد - والله أعلم - أن هذا استدراج من الطاغوت لاحتواء الجماعة أو استخدامها في ضرب وتصفية تجميعات الحركة الإسلامية الأخرى ثم يستدير علينا ليصفينا بعد أن نكون قد أدينا غرضه.

(أبو عبدالله):.... لا إن الحكومة جادة في عرضها وقد عرضت علينا أيضًا تعويضنا عما لحق بنا من أضرار في الماضي كدعاية سيئة أو اعتقال، وطلبت منا رفع قضية ضد دور الصحف والأجهزة الأخرى للحصول على التعويض المناسب... واتفقنا مع المحامي والجماعة في حاجة إلى المال... إننا في حاجة إلى المال لتقوية الجماعة.

(أبو الخير): ومن هو المحامي؟

(أبو عبدالله): شوكت التوني.

(أبو الخير): إن الطاغوت بذلك سوف يجرنا إلى الاحتكام إليه. وهذا محرم شرعًا لقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

(أبو مصعب): أبدًا.... ما وجه الحرمة في ذلك؟ إن رسول الله ﷺ قد دخل في جوار كافر.... لقد دخل في جوار مطعم بن عدي ليحميه من الكفار في الطائف.... (وذكر بلهجة مصرية) واحد يقول ذلك عندي حقوق تعالى خدّها أقول له لأ.....؟!.

(أبو الهيثم): غير معقول.... لا عقلاً ولا شرعاً...

(أبو الخير): إنما بذلك سوف نُستثمر سوف يستثمرنا الطاغوت لمصلحته...
والقاعدة الشرعية في وجودنا هي قول الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي
إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا
بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ۖ﴾.
(أبو الغوث):... قبلنا أن نستثمر..... قبلنا أن نستثمر.

وانتهت مناقشة هذا الموضوع بتكرار أبي الغوث لهذه العبارة (قبلنا أن نستثمر.....
قبلنا أن نستثمر).

وإنصافاً للحق... أقول... إن أبا الغوث في نبرة عبارته كان يحسم الموقف على أساس
قبول عرض الحكومة (المباحث) لإدراكه حسب مبلغه من العلم - شأن بقية الإخوة -
أن مصلحة الجماعة في قبول هذا العرض.

وكنت أدرك في أعماقي أن الموقف الغالب هو من نتاج سقوط الوعي بسبيل المجرمين،
ذلك السقوط الذي كان الصفة البارزة في حياة الجماعة برمتها.

وبعد أيام قليلة من ذلك اللقاء علمت من أفراد متعددين ينتسبون إلى تجمعات
الحركة الإسلامية مثل الإخوان أو تجمع الفنية العسكرية أن المباحث قد استدعت
(حسن الهلاوي) المتبوء لموقع الإفتاء بين مجموعة الفنية العسكرية وحرصته بالتعاون
مع رفعت أبو دلال المنشق عن الجماعة على قتل شكري، وأن الجماعة قد استدعت رجل
شكري الذي اعتاد التردد عليهم كلما أرادوا مناقشة الجماعة وهو صفوت الزيني (أبو
طلحة) وعرضت عليه المساعدة ضد مجموعة الفنية العسكرية (تضايقهم ونحن على
استعداد لتقديم العون لكم ضدهم)... وكان رد أبي طلحة (لا....نحن أقوىاء ونعرف
كيف ندافع عن أنفسنا) وأثناء الحديث رفع الضابط الكبير سماعه التليفون وحادث
إحدى عشيقاته ثم نظر إلى أبي طلحة وقال: هل هذا حرام؟!

فكثبتُ إلى شكري خطاباً مفصلاً بطبيعة المحنة المقبلة وتصوري لها وحمله أبو مصعب
جاء فيه:

(....) وإنني أرى أننا مقبلون على محنة نقدم فيها من خلال أجهزة الإعلام للجمهور
على أننا خوارج القرن العشرين وسوف نُضرب بتفويض من مجلس الشعب وتقديم من

الصحافة والإذاعة بصد الناس عنا وإن تحريض المباحث لجيوب الحركة الإسلامية (مثل هذه العبارة كان لا يرتاح إليها الشيخ شكري) بعضها ضد بعض كمقدمة لهذه المحنة.. وأرى أن نمسك عن ضرب المرتدين أو الآخرين وأقترح أن تعهد إلي بعلاج مسألة المرتدين بأسلوب آخر....).

وجاء في الرسالة الثانية التي حملها أبو مصعب أيضًا:

أخي الحبيب.... حفظه الله ورعاه ونصره فإني أحس بأن الأمور تسير في اتجاه دفع الجماعة إلى ارتكاب أعمال تُوقعها تحت طائلة قانون الجاهلية لتضرب بسيادة القانون وخاصة بعد الانتخابات الأمريكية في أمريكا (انتخابات كارتر) والانتخابات الحزبية الأولى في مصر؛ المنابر والأحزاب بعد الثورة.... وأخشى ما أخشاه أن يقع ذلك.....

وحتى 10 / 11 / 1976 م كانت الانتخابات الحزبية الأولى في مصر قد تمت وأعلنت الصحف بنفس هذا التاريخ والموافق (18 من ذي القعدة 1396 هـ) عن مشاورات ممدوح سالم لتشكيل أول وزارة حزبية بعد الثورة وكذا فوز حزب مصر بنسبة 100 ٪ في انتخابات رؤساء ووكلاء لجان مجلس الشعب.

وجاء في أخبار نفس اليوم بالصحف العناوين التالية حسب ما ورد في جريدة الجمهورية والصحف اليومية الأخرى:

السادات لوفد الكونجرس الأمريكي: «نحن مستعدون للسلام وعلى إسرائيل أن تبدي نفس الشيء».

(إعدام «صالح سرية» والأناضولي المتهمين في قضية «الفنية العسكرية»).

(أحمد حسين يدعو مقرري التنظيمات السياسية للعشاء في بيته).

ثم تفاجئني الصحف الصباحية الثلاثة الصادرة يوم 23 من نوفمبر أي بعد اثني عشر يومًا من إعلان تشكيل الوزارة الجديدة بأخبار مثيرة وعلى امتداد الصفحات الأولى والصفحات الداخلية:

(القبض على 15 متهمًا من جماعة التكفير والهجرة حاولوا قتل 7 أشخاص منشقين عن الجماعة)..

وكان منهم أبو الغوث صاحب التصريح المشهور «قلنا أن نُستثمر.. قبلنا أن نستثمر».

(وقائع مثيرة في جماعة التكفير والهجرة - محاولة اغتيال المعارضين داخل الجماعة - خطف سيدة من زوجها وضمها للتنظيم).

(عناوين الأخبار 24 من نوفمبر 1976 م).

الخارجية الأمريكية: لا يوجد مانع من إقامة مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية.
مبعوث كارتر يؤكد ضرورة الاعتراف بحقوق شعب فلسطين.

ويلاحظ أن انتخابات كارتر في أمريكا تمت في الرابع من نوفمبر، والانتخابات المصرية الحزبية الأولى في مصر - بعد الثورة تمت في 30 من أكتوبر، والهجرة بدأت في الثاني والعشرين من نوفمبر أي بعد الانتخابات الأمريكية بـ 18 يومًا وبعد الانتهاء من تشكيل الحكومة الحزبية الأولى في مصر بعد الثورة بأيام أيضًا.

(انتهى النقل من مذكرات أبو الخير).

والآن بعد أن علمنا ما ذكره (عبد الرحمن أبو الخير) فهل نصدق على حاله أم أن الأمر يحتاج إلى تأكيدات أخرى؟!

الحقيقة إنني أصدقه على حاله فالسياسة الأمنية في مصر مرت بمراحل متعددة وفي معظم هذه المراحل كان التخطيط هو رائدها وسوف نرى العجب العجيب في الأجزاء التالية في هذه المجموعة.

وسوف نرى أيضًا كيف يسمح لجماعات بعينها أن تحمل السلاح وتروع الأمنيين لشهور طويلة ثم وبلا مقدمات تنقلب الأمور ويصبح هؤلاء الشباب الضحايا - الذين حملوا السلاح بعلم من وزارة الداخلية - من سكان القبور إلى الأبد وبطلقات نفس الجهاز الذي سمح لهم بحمل السلاح.

ومع ذلك فقد تطورت الأحداث تطورًا غريبًا وبدأت عمليات التصفية الجسدية (لحسن الهلاوي) و(لرفعت أبو دلال) ولمجموعات في حلوان وغير ذلك كثير وكانت كل هذه الهجمات تحت زعم الانشقاق عن التنظيم وتقابل مع ذلك في نفس الوقت الغياب الأمني والتساهل في بحث وتحقيق الجرائم.

وقد كان من ضمن الأحداث التي أثارت التساؤل اختفاء بعض الشخصيات والذين لم يتم التوصل إلى مكانهم حتى الآن ومنهم (قطب سيد حسين) زوج شقيقة الدكتور صلاح الصاوي الذي تبوأ مكانة علمية في المملكة العربية السعودية وفي غيرها.

إلا أن حادثة اختفاء قطب حسين كانت في السبعينيات من القرن العشرين وقد كان الدكتور صلاح الصاوي وقتئذ يعد الماجستير والدكتوراه وقد أعياه البحث عن زوج شقيقته فلم يجده، كما لم يجد جثته وقبل أن يسأل القارئ من هو (قطب سيد حسين) فنحن نضيفه إلى قائمه المنشقين عن جماعة (شكري مصطفى).

الخلاصة إذن أن مؤلف كتاب ذكرياتي مع جماعة المسلمين يتحدث عن اتفاق تم بين جماعة المسلمين «التكفير والهجرة» وبين وزارة الداخلية وأن هذا كان جزءاً من استراتيجية عامة وأنه وافق على أن يكون هناك منافع متبادلة بين جماعة المسلمين وبين وزارة الداخلية وهي الصفقة التي انتهت به إلى حبل المشنقة.

ومضى بنا هذا الكتاب ويذكر لنا المؤلف تحت عنوان:

بين جند الطاغوت ونقض الاتفاق؛

ويقول ما نصه:

اعتقلت يوم 9 يونيه 1977 م بقرية كرداسة مركز إمبابة وواجهت ليلة عصبية بين فك وفك وفك وليس فكاً واحداً بل فكوك جند الطاغوت في مواجهة سألت الله فيها أن يظل الحق حقاً أبلج والباطل باطلاً واضحاً وقد منَّ الله عليَّ بذلك الموقف، ثم حولت إلى المدعي العام العسكري في 10 يولييه لأشاهد السيارات الضخمة بالجند ذوي الخوذات المعدنية الصلبة والسلاح الكاكي وسيارات السجون التي ليست سوى زنازين سجن تتحرك على الأرض وهناك جاءني محرر جريدة الأهرام يسألني عن مقتل الذهبي ولم أكن قد صعدت إلى مكتب المدعي العام العسكري بعد.....

فأجبتة إنها لعبة ذات طرفين أحدهما الحكومة ثم الشيخ شكري الذي غرر به.

وانصرف المحرر مُستنكراً تلك المقولة وبعدها عاد ضابط المباحث ليغلنني بوثاقي من الخلف بقيد حديدي يكاد يقطع المفاصل والعروق وبالعودة إلى الجحيم لقد عاد بي دون تحقيق وفي الطريق دار حديث بيني وبينه:

جندي الطاغوت (ضابط المباحث): إنه قد يأتيك الليلة من يسألك.

وهنا تذكرت السؤال وعذابه فاستعنت بالله على ذلك البلاء وقلت لنفسي: ﴿وَاللَّهُ

الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾.

أبو الخير: ولكن أين اتفاقكم معهم على أن يكونوا جماعة المسلمين الوحيدة المفوضة
بالبلاغ في مصر.

الضابط: عرضنا عليهم ذلك فعلاً ولكنهم جنحوا للعنف.

وانتهى الحديث المقتضب وأعقبه صمت بليغ حتى وصلنا أبواب سجن القلعة
الرهيب الذي شهد مذبحه الصالحين من المماليك في مصر على يد رجل فرنسا الصليبية
محمد عليّ باشا، نعم رجل فرنسا داخل دار الإسلام العثمانية، ثم شهد مذبحه الإخوان
المسلمين، فكان وكر الإهانة والتحقيق ثم يشهد وأد جماعة التكفير والهجرة (جماعة
المسلمين).

استوقفني الضابط بوثاقي الحديدي لمعصمي يدي خلف ظهري تحت حراسة أمين
شرطة وعساكر من سجن القلعة على مقربة من باب مدير السجن ثم خاطب رئاسته
بالتليفون وطرق سمعي عبارة (كان فيه ورقة عند الدكتور فؤاد علام مضبوطة في عزبة
النخل.. جواب.. في التحقيق احنا عاوزينها).

أي إنهم في حاجة إلى الخطاب المضبوط في عزبة النخل والموجود ضمن أوراق
التحقيق لدى فؤاد علام.

والدكتور فؤاد علام هذا من أشهر جنود الطاغوت في معركته ضد الحركة الإسلامية،
فهو جلال التحقيقات في عملية التصفية الجسدية للإخوان المسلمين.

وكان يسمى باسم نصراني «جرجس» ويعد من خبراء الطاغوت في تنفيذ مخطط
تصفية واستثمار الحركة الإسلامية.

ثم عاد الضابط ولم أودع في سجن القلعة بل عاد بي إلى مبنى مباحث أمن الدولة فرع
الجيزة (الدقي).

وفي الطريق ذكر الضابط ثانية قولته (سوف يأتيك اليوم من يسألك).

وعند منتصف الليل بينما أفتش الأرض وألتحف السماء في غرفة الحجز بالفرع
المذكور جاءني وجه جديد من وجوه جند الطاغوت لم أره من قبل واقتادني بصحبة
الحراسة ثم سلمني عند باب الفرع لضابط آخر فرع الطول قوي البنية اصطحبني في
حراسة حارسي إلى مبنى شرطة الدقي وهناك سلمني لجلادين غلاظ القلوب تجمل
وجوههم سمة المجرمين فاستقبلوني بتجريد ملابسني وقاومت حتى صر فهم الله عني

فتركوني بسر والي ثم قيدوني من القدمين والرجلين بوثاق حديدي وأحكم وضع يدي خلف ظهري ولم يجدوا وثاقاً حديدياً على قد رجلي فأوثقوها بحبل ثم قذفوا بي من خلف في قاع القسم... إنها مزرعة البق والصراصير حقاً ولا اسم لها سوى ذلك فعلاً. وكم هددت فيها بضرب الرصاص أكثر من مرة.. وحينئذ أدركت أنهم قد جاءوا بي إلى هذه القاعة المظلمة ليقتلوني ولم أكن أدري لي مصيراً غير ذلك.

فقد كنت على علم مسبق بأن السياسة تصفي خصوم خطتها، والعالمين بمراحل تنفيذها، إنها تحشى شهود العيان لوقائع التاريخ المزور.

اقترب الفجر ولم أكن قد صليت العشاء بعد وكنت أسمع خرير الماء في دورة ملحقة بمزرعة البق فاستعنت بالله ودعوته أن يفك وثاق قدمي فساعدني ربي على تحريك ذراعي الموثوقين ومن خلف ظهري إلى الأمام عن طريق مرور ردي وساقبي من بين الذراعين الموثوقين من المعصمين وعندئذ تمكنت من فك الوثاق.

وسرت إلى الماء فتوضأت وعدت أفترش عمامتي وأصلي عليها والبقي تجرى أسرابه بين يدي ظاهرة المسعى على بياض العمامة أسراباً كثيفة ذات أحجام متفاوتة أكثرها غليظ من غلظة في غلظة قلوب الجلادين وعند الفجر جاءني زائر الفجر ضابط القسم ومعه أمناء الشرطة الثلاث المكلفين بتهديدي بالمسدسات فأحاطوا بي وفوهة المسدسات قد صوبت نحو رأسي وصدري فأدركت حينئذ أنني مقتول لا محالة وقلت كلمة واحدة (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله..... اضرب يا بني).

حينئذ أمرهم الضابط بكف اليد عني قائلاً:

إن الأوامر التي لدي أن تبيت موثوق اليدين والقدمين... انتظروا هنا حتى نرجع إليهم ثم انصرف وبعد دقائق عاد ليأمرهم بتركي على ما أنا عليه فصليت الفجر ثم واصلت تساييح الصبح مع اصطيد البق مطارداً أسرابه فوق عمامتي التي افترشتها فرش الحصير.

ملحوظة:

جميع ألفاظ هذه الفقرة منقولة من مذكرات عبد الرحمن أبو الخير دون تدخل منا بحذف أو إضافة حتى لتلك الألفاظ التي لا نفضل استخدامها كما لا نتفق مع معناها....

تعليق من المؤلف:

ونحن ننقل ما ورد في تلك المذكرات دون تعليق منا إلا أننا نعتبر أن ذلك الأسلوب الأمني في استخدام الجماعات والحركات ذات الخلفية السياسية المتواضعة هو أخطر ما في الأمر، ولقد خرج صاحب هذه المذكرات من قضية «التكفير والهجرة» ومن قرار الإحالة إلا أن مذكراته تعتبر علامة تاريخية في تاريخ الحركة الإسلامية؛ حيث تحدث فيها عن كل شيء قابلته جماعة المسلمين من أول السياسة الأمنية وانخداع البسطاء بها ومرورًا بالتعذيب وأساليب التحقيقات التي جرت وانتهاءً بما أطلق عليه المؤلف «لعبة قتل الذهبي» ونحن في هذا الصدد نعتبر هذه المذكرات هي من وثائق الحركة الإسلامية في ذلك الوقت لما لمسنه فيها من صدق، ومن وقائع شاهدنا نحن أبناء هذا الجيل الكثير منها وشهدنا أيضًا على الكثير منها فلقد كنت أنا شخصيًا معاصرًا لحادثة الاعتداء على «حسن الهلاوي» وشاهدًا عليها وهي تتم من شباب يدعي الإسلام. وكنت أيضًا معاصرًا للكثير من أحداث العنف وكذا الأحداث الغامضة وكان منها حادث اختفاء «قطب سيد حسين» صهر الدكتور صلاح الصاوي وكنت أيضًا معاصرًا للأحداث التي مر بها «حسن الهلاوي» و«خالد الهلاوي» بل لقد قمت بممارسة عملي كمحام بإقامة دعاوى قضائية باسم السيدة سميرة وهبة طه والددة كل من «خالد الهلاوي» و«حسن الهلاوي» وقد أقمت لها دعوى إثبات غيبة المفقود «حسن محمد الهلاوي» وطالبت فيها باعتباره ميتًا إذ لم نكن نتوقع ظهوره في الحياة مرة أخرى.

«وقد أرفقنا مستند هذا الخطاب في ملحق الوثائق.. باعتباره وثيقة تاريخية» إلى جانب شهادة حسن الهلاوي نفسه عن هذه المرحلة التاريخية المهمة من حياة الحركات الإسلامية.

وقد سمعت بنفسني من «خالد الهلاوي» شقيق «حسن الهلاوي» تفاصيل ما تعرض له «حسن الهلاوي» من اعتداء وقد ذكرت قليلًا من هذه التفاصيل واحتفظت بالكثير منها وذلك لعرضه في موضع آخر ونحن نكتب الباب الثالث من هذه الموسوعة إن شاء الله والذي سنبحث فيه بدايات تكوين تنظيم الجهاد.

المهم أننا نعتبر أن مذكرات وذكريات «عبد الرحمن أبو الخير» والتي طبعت في دار البحوث العلمية عام 1980 هي تاريخ لتلك المرحلة ولذلك اسمحو لي أن أنقل لكم

ما كتبه تحت عنوان «فقدان الوعي ولعبة قتل الذهبي» ولكن قبل أن أنقل ذلك اسمحوالي أن أدون بعض الحقائق التي عايشته بعضها بنفسى وشهدت على البعض الآخر ونقلت ما نقلت من شهادة الأحياء... وأول هذه الحقائق أن استحلال الدم وقتل الأبرياء حقيقة يجب أن نعتزف بأنها كانت من عقائد جماعة المسلمين «التكفير والمهجرة» وأن الأمر لم يقتصر على حادثة قتل الشيخ الذهبي وإنما اتسع ليشمل آخرين تم الاعتداء عليهم قبل الاعتداء على الشيخ وقتله وكان سكوت جهة الأمن على هذه الجرائم علامة استفهام مطلوب تفسيرها... أما الحقيقة الثانية فهي أن تنسيقاً كان يدور بين جهاز الأمن وبين جماعة المسلمين لم يوضح لنا أحد تفصيله ولا حتى عبد الرحمن أبو الخير مؤلف المرجع السابق، أما الحقيقة الثالثة فإن صناعة الإرهاب أو على الأقل السكوت على مولده ليس من صنع صاحب الفكر الشارد ومن بنات أفكاره وإنما هو في أغلب الأحيان يكون تحت رعاية آخرين ربما يكون من هؤلاء الآخرين بعض المسئولين في الدولة.

وسوف تكشف لنا الصفحات التالية بعض جوانب هذه اللعبة والتي ربما تساهم في زيادة الوعي لدى الذين يتزودون بالحماس دون غيره فيقع الواحد منهم في بئر الخطأ والاندفاع.

فقدان الوعي ولعبة قتل الذهبي

حسب تعبير المؤلف عبدالرحمن أبو الخير:

يحكي هنا أبو الخير من وجهة نظره ما لا نرفضه عقلاً إلا أننا لا نقبله جميعاً ونترك للقارئ أن يأخذ منه ما يمكنه الحصول عليه أو استنتاجه وإليكم نص ما كتبه المؤلف واصفاً ما كان ينبغي أن تتعلمه الجماعة المسلمة التي كان ينتمي إليها من لعبة النظام بها في قتل الذهبي.

فقد أورد ما نصه:

لقد كانوا جميعاً على علم بسبيل المؤمنين، ولكنهم كانوا جميعاً فاقدى الوعي بسبيل المجرمين، كانت معرفتهم بالسياسة قاصرة. وكان نظرهم في أمورهم غير ثاقب... وكما حاولت كثيراً في سجن الاستئناف، وليمان أبي زعل أن أبصرهم بسبيل المجرمين، فقد

كان الشباب يلح عليّ في سبيل التحدث معه في هذا السبيل، ولكن إخوتنا أصحاب الحل والعقد طلبوا مني ألا أتحدث في هذا السبيل... لماذا؟ لست أدري لذلك سبباً أو حكمة إلى الآن... وقد يكون خوفاً من أن يعرّي عرضي لسبيل المجرمين جريمة استثمار الجماعة في لعبة الذهبي التي أفادت سياسة الجاهلية تماماً.

إن الجماعة المسلمة لم تستفد من لعبة الذهبي شيئاً بل خسرت كل شيء.

إن لعبة خطف وقتل الدكتور الذهبي التي أعد لها الشيخ شكري الشقق المفروشة. وخبأ أمرها عني وعمن يحبونه. قد وضعت عنق الشيخ شكري نفسه على حافة جبل المشنقة. وسحبت النساء والرجال وأهانت الجميع. بل ووادت الدعوة. ووادت بلاغ الحق المرتكز على الكفر والإيمان، وعوقت الجماعة المسلمة التي نشأت في محض التوكل على الله. وانتكست في محض حلق اللحى. وإحلال فلسفة الحركة البشرية محل الحركة الربانية في الحركة الإسلامية. ووضعت تأسيس أخلاق القيادة على كتاب الأمير ميكافيلي والذي تربي عليه كل الساسة في العالم محل الخلق النبوي والسياسة الربانية وسنن الله الثابتة في إمرة الناس.

لقد صدق الله وعده مع الشيخ شكري يوم انطلق متوكلاً على الله يصدع بالحق، مرتكراً على الأوامر الربانية، وقد تخلى الله عن النصرة والأمن للشيخ شكري يوم أدخل الاجتهاد البشري ومنه قولته الشهيرة (كل ما هو مقبول عقلاً مقبول شرعاً) محل الأمر الرباني: ﴿وَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتُ وَلَا نَبِّغْ أَهْوَاءَهُمْ﴾.

لقد صدق الله وعده للشيخ شكري فمنحه الجماعة والمال والسمع والطاعة يوم انطلق بحرارة المسجون الذي فك عقاله من معتقل طره، يطلب نصرة الله لوجه الله.

ولقد امتنع أمن الله عن الشيخ شكري يوم أخذ بمبدأ التحاكم إلى محاكم الطاغوت. وقبّل عرض المباحث لرفع قضية ضد الأجهزة التي هاجمت الجماعة للحصول على تعويض مالي وعمل دعاية للجماعة بذلك، وهو يعلم حكم الله تبارك وتعالى في التحاكم إلى غير شرعه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

إن الشيخ شكري لم يكن جاهلاً بهذا الحكم، ولا كان خائناً لأمر الله تبارك وتعالى، بل هو الرجل الذي سقط في مهبط وسوسة الشيطان لأدم عندما أخرجه من الجنة. لقد عملت المبررات العقلية عملها في حمل الشيخ شكري على فك التواجز عن هذا الأمر الرباني.

كذلك الإيحاء للشيخ شكري بأنه سيكون صاحب الجماعة المسلمة الوحيدة في مصر. والمصرح لها بالبلاغ العام العلني، وبأنه ستفتح أمامه فرصة البلاغ عن طريق الإذاعة والتلفزيون وكل الصحف، كان الشَّرْك الذي تلازم مع التأجج النفسي لدى الشيخ شكري لإحراز نصر سريع للجماعة.. لقد كان ذلك الأمر وسوسة من وسوسات البشر التي شكلت مخلب الخداع في جر الجماعة إلى اللعبة السياسية. وهي الجماعة التي قامت على التوحيد والهجرة ونشأت على ربانية الحركة.

وإن عدم اعتراف الجماعة بأي تجمع آخر للحركة الإسلامية طبقاً لمبدئها (نحن الجماعة المسلمة الوحيدة في الوجود، الواجبة الاتباع والسمع والطاعة) قد حرّمها عطف الآخرين وجرها إلى التصادم معهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَانِي عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَانِي لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابُ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

(انتهى عرض المؤلف عبد الرحمن أبو الخير)

وبقيت لنا كلمة في نهاية الأمر.. وخلاصتها أن تفاوضاً كان يجري بين جهات أمنية وبين أمير جماعة المسلمين - شكري مصطفى - إلى أي أمر وإلى أي نهاية وصل هذا التفاوض..؟! وما تفاصيله؟! لا شك أننا لن ننجح في الوصول إلى كل حقائق الأحداث إلا أننا بهذا ندق على باب غموضها فنفتحه بركة أو عنف حتى يرى الناس وترى الأجيال ما كان محتفياً عن ناظرها وليس شرطاً أن يشاهدوا كل الحقائق بل يكفي أن يعرفوا بعضها ويكتشفوا بقيتها.. فإن للنظر دور وللعقل دور أيضاً.

الفصل السادس

فقرات وثائقية للحكم الصادر في قضية «جماعة المسلمين»



وفي هذا الفصل نستعرض بعض فقرات وثائقية للحكم الصادر في القضية رقم «6» لسنة 1977 أو قضية «جماعة المسلمين» فنعرضها بنصها دون تدخل منّا بالرفض أو التأييد ومن هذه الحثثات ما ورد بشأن المتهم الأول.

شكري أحمد مصطفى «المتهم الأول»:

- 1 - ثبت أنه رسم ودوّن بخطه خريطة عامة لموقع منزل الشيخ الذهبي وخريطة تفصيلية للمنزل نفسه فضلاً عن خطة الخطف - حسبما سلف بيانه.
 - 2 - كما ثبت أنه دوّن بخط يده العبارات المضافة إلى صورة البيان الذي تعترف فيه «جماعة المسلمين» بالخطف وتحدد مطالبها للإفراج والتي ضبطت مع المتهم «رزق عبد العزيز سالم» في جريدة الجمهورية حسبما سلف الذكر.
 - 3 - وعند سؤاله في تحقيق النيابة العسكرية قرر أنه لا يعتبر أن ما وقع على الشيخ الذهبي جريمة من الجرائم بل إنه يعتقد أن الشيخ الذهبي هو المجرم حقاً.
- «انتهى نص الحكم في هذه الفقرة»

ثم في فقرة أخرى:

وحيث إنه يتج من جميع ما تقدم أن المتهمين «أنور مأمون صقر» و«أحمد طارق عبد العليم» و«محمد السيد عبد الحميد صقر» و«محمد إبراهيم أبو دنيا» و«إبراهيم محمد حجازي» و«محمد سالم الباجوري» قبضوا في الساعة الأولى من يوم الأحد 3 / 7 / 1977 على الشيخ الدكتور محمد حسين الذهبي وأخذوه بالقوة المسلحة وبالتهديد باستخدام السلاح من بيته بملابس نومه وأركبوه إحدى العربات مدعين أنهم من رجال مباحث أمن الدولة، وكان المتهم «طارق» يرتدي الزي الرسمي لرائد بالشرطة ثم اتجهوا إلى شقة أعدت لاحتجازه وسلموه لكل من المتهمين «مصطفى عبد المقصود غازي» و«البط توفيق» و«صابر مختار عمر مذكور» الذين تولوا حراسته بالسلاح حيث كان بيدهم رشاش «بور سعيد».

«انتهى نص هذه الفقرة»

فقرة أخرى:

«وحيث إنه قد تبين للمحكمة من صريح عبارة بيان الجماعة الذي أصدرته ووزعته على دور الصحف ووكالات الأنباء وأرسلته لرئاسة مجلس الوزراء عقب الخطف حسبما سلف بيانه وأن تلك الجماعة قد عقدت النية وبيتت القصد على قتل المرحوم الشيخ الدكتور الذهبي في حالة عدم استجابة الدولة لطلباتها بأكملها في المواعيد التي تحدت بذلك البيان وآخرها الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم التالي وهو الاثنين 4 / 7 / 1977 إذ وردت بالصفحة التاسعة والأخيرة من البيان المذكور العبارات التالية و«نحذركم أنه في حالة إحساسنا بالبحث عن الرهينة أو تتبع الذين يقومون بالمهام المكلفين بها منا خاصة حاملي هذه الرسالة أو محاولة تعقبنا في أمر المال أو في حالة الماطلة أو التلاعب أو التأخر في تنفيذ هذه المطالب في مواعيدها المحددة فسنقوم بقتله والبقية تأتي».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

ودُعي الأستاذ شوكت التوني المحامي الذي سبق أن وكلته الجماعة في قضاياها لمقابلة السيد نبوي إسماعيل نائب وزير الداخلية وقتئذ «ووزير الداخلية لاحقاً» فوجد عنده حرصاً زائداً وجدية واضحة بشأن الحفاظ على حياة الشيخ الذهبي فأصدر من جانبه

بياناً موجهاً للجماعة نشرته الصحف، كما اتصل تليفونياً بها ولكنها لم تستجب لاتصاله حيث قرر زعيمها المتهم الأول «شكري مصطفى» في التحقيق أنه - أي الأستاذ شوكت - لا يصلح لمثل هذا الأمر.

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

وحيث أنه يتضح من محضر المقدم صفوت جمال الدين مأمور «ليسان طره» بتاريخ 24 / 10 / 1977 أنه تم مساء ذلك اليوم ضبط خطاب كتبه المتهم «مجدي صابر حبيب» في سجنه - أثناء نظر الدعوى - وبمطالعة المحكمة لذلك الخطاب تبين أنه موجه من المتهم إلى أخ له يدعى «أحمد» مقيم في الخارج وأنه من ست صفحات على ثلاث ورقات مذيّل بتوقيع المتهم باسمه واضح ومؤرخ في 24 / 10 / 1977 وورد في صدره أنه يكتبه بعد أن تمكن من الحصول على قلم وثلاث ورقات حيث أمرت المحكمة بتسليم المتهمين أقلاماً وأوراقاً بناء على طلبهم لتحضير دفاعهم وأنه يكتبه خلصة ويأمل أن يصل لأخيه خلصة كذلك، وجاء في الصفحة الأولى منه العبارات الآتية:

«لعلك سمعت وعرفت، فإن الخبر قد طار وشاع في العالم كله والحمد لله رب العالمين ولا أدري هل تدرك قيمة هذا الذي حدث أم لا، فلتعلم أن ما حدث لم يحدث قبل في التاريخ والنصر الذي تحقق لم يكن على البال والمستقبل مزهر ومثمر للغاية إن شاء الله، وأريد أن أقول لك شيئاً هو أن ما حدث كان هو المطلوب، يعني لا تظن أنه فشل بل إن الفشل كان سيكون لو استجيب لنا في طلبنا ومعدرة فلعلك تلحظ عدم الإيضاح ولعلك تعلم أيضاً الأسباب».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«خامساً: ما لمستة المحكمة طوال جلسات المحاكمة من الروح العدائية الشديدة لدى هؤلاء المتهمين ومن السلوك العدواني العنيف الذي يتخذونه تجاه المجتمع الجاهلي الكافر الذي حولهم بزعمهم ووفق عقيدتهم الخاطئة وخاصة تجاه رجال مباحث أمن الدولة الذين عبر المتهم «شكري مصطفى» عن شعوره هو وجماعته نحوهم - أثناء استجواب المحكمة له - بأنهم أشد عداوة في نظره من العدو الإسرائيلي نفسه - ومن

شأن تلك الروح العدائية ذلك المسلك العدواني وقوع احتكاكات مع رجال السلطة العامة يضطر فيه الآخرون للدفاع عن أنفسهم فتحدث بالطرفين بعض الإصابات». **«انتهت هذه الفقرة»**

ثم وفي فقرة أخرى:

وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأول «شكري مصطفى» فقد استفرغ يقين المحكمة وعقيدتها أنه هو المدبر الأول لتلك الجريمة الشنعاء اتفاقاً وتحريضاً ومساعدة.

فهو أمير العُصبة الضالة بايعته على السمع والطاعة في المنشط والمكره وفي السر والعسر وقد لمست المحكمة أثناء الجلسات مدى تسلطه على أفراد جماعته ومبلغ التزامهم بطاعته». **«انتهت هذه الفقرة»**

ثم وفي فقرة أخرى:

«وهو الذي أصدر القرار النهائي بالقتل وسلم أدواته - طبنجة وولتر عيار 65 , 7 مللي للمتهم «أحمد طارق»، حسبما قرر ذلك صراحة في التحقيق المتهم القيادي «محمد خالد صقر» الذي يشاركه مسكنه».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وبعد القتل هو الذي أصدر تعليمات إخفاء الجثة بنقلها من مكان الجريمة إلى مكان بعيد بعد تغطيتها بالخضراوات ورش النشادر وروح النعناع عليها وقد ثبت أن عبارة «الملحوظة المهمة» وما تلاها التي ذيلت بها تلك التعليمات دونت بخط يده».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وحيث إنه وضح للمحكمة أن العصبة المجرمة بعد تأسيسها من تخويف السلطات والنيل من هيبتها وحملها على الاستجابة لما تفرضه من شروط ومطالب قد لجأت إلى ترويع الشعب نفسه وتخويفه وإشاعة الذعر بين أوساطه بوضع عبوات ناسفة في الأماكن العامة التي يرتادها الجمهور».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وحيث إنه نظرًا لما تقدم فقد خلصت المحكمة إلى إدانة هؤلاء المتهمين في الاتهامات السالف ذكرها وهي الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار واستعمال المفرقات في الأماكن التي يرتادها الجمهور والاشتراك في ذلك بالاتفاق والتحريض والمساعدة المعاقب عليها بالمواد «230، 231، 102 ب، 40، 45، 46» من قانون العقوبات».

«وأن المحكمة تجد من واجبها أن تناشد سلطات الدولة المعنية أن تشدد الرقابة على الجهات التي يستلزم نشاطها حيازة المفرقات حتى لا تتسرب منها على النحو الذي كشفت عنه واقعات هذه الدعوى».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وحيث إنه يتضح من أقوال المتهم «عبد المنعم عبد السلام أبو يس» في تحقيقات النيابة العسكرية أنه - وهو «أردني» الجنسية - تلقى تعليمه في كلية الصيدلة بجامعة أسيوط والتقى أثناء دراسته الجامعية بالمتهم الأول «شكري مصطفى» فاعتنق فكره وبايعه على السمع والطاعة وبعد تخرجه سافر إلى ليبيا للعمل بها وفي أواخر العام الماضي 1976 علمت السلطات الليبية أنه مع جماعة التكفير والهجرة فعرضت عليه أن تقوم الجماعة في مصر بعمل ضد السلطة مقابل إمدادها بالمال والسلاح».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وقد سئل المتهم في تحقيق النيابة العسكرية وفي محضر العقيد عبد المنعم حسن بتاريخ 17/7/1977 فأجاب بالآتي»:

س: هل يفهم من ذلك أن الجماعة قررت الاتصال بليبيا للتباحث معهم بخصوص ما سبق أن طلبوه؟

ج: قررت الجماعة الحاضرون منهم وعلى رأسهم «أبو سعد» أن تعاود الاتصال بليبيا لمدا بالمشاعدة المالية على أن نوضح لهم بحسن وبيان أن الجماعة ليست على استعداد للقيام بأي انقلاب لأن فكرها لا يقوم على ذلك وإنما نحن

كطائفة في مصر لنا ثقلنا نريد أن نتميز ونحقق الأهداف المبينة عاليه من تميز وهجرة فإن ساعدونا على ذلك نكن لهم من الشاكرين ومن المصفقين.
«انتهى»

وحيث إنه بسؤال المتهم الأول «شكري مصطفى» في تحقيقات النيابة العسكرية أجاب: بأنه هو الذي استدعى المتهم «عبد المنعم عبد السلام أبو يس» إلى مصر بعد أن عرف عنوانه من المتهم «مغاوري عيد عوف» وقال إن العرض الليبي كان يشتمل على إمداد الجماعة بالمال والسلاح وبمحطة إذاعة مقابل القيام بعمل موجه ضد سلطات الدولة على غرار ما قام به المدعو «صالح سرية» في الكلية الفنية العسكرية.

وحيث إن النيابة العسكرية قد اتهمت بعض أفراد العصابة المجرمة بأنهم لجأوا في الفترة السابقة على 12 / 1 / 1977 إلى مهاجمة بعض خصومها وبعض الأفراد المنشقين عليها فاتهمتهم بالشروع في قتل كل من:

- رفعت أحمد أبو دلال.
- عبد السلام مصطفى عيسى.
- حسن محمد هلاوي.
- خالد محمد هلاوي.
- عماد محمد أبو دلال.
- على التفصيل الذي سيأتي بيانه.

«انتهت هذه الفقرة»

وحيث إن النيابة العسكرية قد اتهمت المتهم الأول «شكري مصطفى» بأنه أنشأ وأسس وأدار منظمة أطلق عليها اسم «جماعة المسلمين» وهي المعروفة باسم جماعة التكفير والهجرة ترمي إلى قلب نظام الدولة الأساسية الاجتماعية بتكفير أفراد المجتمع حاكماً ومحكومين وعدم الاعتراف بالقوانين الوضعية ونظم الزواج المتعارف عليها شرعاً وقانوناً، وتحريم الصلاة في المساجد والتعليم في المعاهد العلمية والتوظيف في الهيئات الحكومية والخدمة في صفوف القوات المسلحة وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في ذلك بأن أعدت الأسلحة والذخائر وقامت بتدريب

أعضائها على استخدامها كما أخفت المفرقات في أوكارها واتبعت أسلوب السرية في ترويجها لأهدافها ومبادئها بإطلاق الأسماء الحركية على أعضائها إمعاناً في التخفي.

«انتهت هذه الفقرة»

الحكم:

بعد الاطلاع على مواد الاتهام في القضية رقم «7716» أمن دولة عسكرية عليا وعلى المادتين «80، 81» من قانون الأحكام العسكرية والمادتين «302، 304» من قانون الإجراءات الجنائية وبعد المداولة قانوناً:

حكمت المحكمة بإجماع الآراء الآتي:

بمعاينة كل من «شكري مصطفى»، «ماهر عبد العزيز البكري زناتي»، «أنور مأمون حسن صقر»، و«أحمد طارق عبد العليم»، و«مصطفى عبد المقصود غازي» بالإعدام نظير ما هو منسوب إليهم.

«انتهى»

وهكذا انتهت بعض الفقرات المنقولة من حيثيات الحكم والتي انتهت بإعدام من تم ذكرهم وسجن العديد من المتهمين وبراءة القليل منهم، ولم تكن جلسات المحاكمة إلا مباراة فكرية عُدتّها الذكاء السياسي وغايتها الانتصار على أحد الطرفين.. المحكمة.. أو الجماعة المتهمه.. وقد كانت المحكمة العسكرية كما سبق القول.. غاية في الدهاء.. فقد سمحت لشكري مصطفى وجماعته بالحصول على البريق الإعلامي.. وأظهرت لهم احتراماً مقبولاً لأفكارهم وناقشتهم أمام الجمهور والصحافة لاستظهار حجتهم وهي تعلم أن التفاخر بمبادئ الجماعة كان سمة أساسية في أعضائها.. حتى نجحت المحكمة في زيادة جرعة الثقة بالنفس لدى الأفراد فساعدتهم على الظهور أحياناً بمظهر البطولة كل هذا الدهاء كان أمام فريق ضعيف الخبرة من الناحية السياسية قليل الفقه متحجر الآراء... ومع ذلك لم يفتن هذا الفريق إلى ضعفه حتى يوم صدور الحكم فقد ظل الكثير منهم يتصور أن المسألة قابلة للتفاوض وأن النظام قد يلجأ إلى تسوية المسألة أو إلى معاودة التفاوض.. هذه العوامل هي التي أدت إلى اعترافات مهمة أمام المحكمة بعضها جاء على هيئة رواية والبعض الآخر جاء على هيئة افتخار.. ولا ينسى شهود هذه الوقائع مقولة شكري مصطفى وهي تسأله عن الدكتور الذهبي فيجيب شكري مصطفى وبكل ثقة عن الدكتور الذهبي: «إنه هو المجرم حقاً».

تابع أسباب الحكم في التنديد رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن ديه سنكيه سا :-

وحيث أنه قد وضع للحكمه من اطلاعها على محضر معاينة السيد النائب العام ، ومعاينة خبراء الطب الشرعي السالف بيانها ، وعلى الصور الفوتوغرافية التي أخذت للجثة قبل نقلها للمشرحه ، وجود كيات كبيرة من الدماء على غطاء الوسادة وعلى " ملاية " السرير تحت الجثة وحولها ، بحيث لا يتصور عقلا أن يكون القتل قد تم خارج هذا المكان ثم نقلت الجثته ووضعتم فوق ذلك السرير . وأن وجود بقعة من الدماء على الأرض قرب باب الشقة وعدم تحليلها وضاهاتها على فصيلة دم القتيل ، انما هو تبرل لا شك فيه نتج من سرعة بتاحق الأحداث وكثرة المهام والإجراءات ، وأنه لا يعدي في تدير الحكمه واضمنانها إلى اشتزاز الصورة الواقعيه الواضحة المستعدة من الأدلة الجنائية السالف ذكرنا .

وحيث أنه فيما يتعلق بالاختلاف الذي لوحده بين ما جاء بتقرير سلطة الطب الشرعي المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٤ والخاص بتحصن انظبنجه المنبرطة بمنزل التهم أنور مأمون عقرر والسالف ذكره

بمسدده / ١١٨

سك

صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية علياً :-

وا رد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة العقيد / محمد صلاح الدين زينم
والسالف ذكره كذلك من حيث ما ورد في المحضر الأخير من أن الطنبجة
قد ضبط معها مشط به مت طلقات بينما جاء بتقرير الطب الشرعي
أن الطنبجة أرسلت للفحص ومعها سبع طلقات لا مت ، فان المحكمة
لم تجد في هذا الاختلاف ما يضعف من ثقتها واطمئنانها لاجراءات
الضبط ، اذ لا يعدو الأمر في تقديرنا أن يكون خطأ في عد التلقات
الموجودة بمشط الطنبجة ، وهو خطأ قليل الأهمية يتوقع حدوث
مثلها في زحمة الاجراءات الجنائية الكثيفة المتلاحقة . كما أطرحت
المحكمة كذلك ما بناء الدفاع على ذلك الخطأ في العيد والاحصاء
من تشكيك في صحة الضبط على أساس أن مشط تلك الطنبجة
بالذات لا يتسع لأكثر من سبع طلقات ، وقد ثبت أن طلقة
أطلقت على المبنى عليه فيجب أن يكون في المشط مت طلقات
لا سبع . أطرحت المحكمة ذلك التشكيك ولم تعمل عليه نظراً
لأنه من المتوقع عقلاً أن يقوم الجناة باستكمال مشط الطنبجة
بعد استعمالها لتكون جاهزة ، بكفاءة كاملة ، لأى استخدام لاحق .

بمسند / ١١٩

م

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في التلبس رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن د منه عسويه عليا :-

وحيث أن المكتب لم تعتمد أيضا بما نساء الدفاع على تقارير إدارة التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي من عدم صلاحيتها لصدرها من غير أدلى الخبره بالاختصاص في فن الخطوط بما ظلمه ذلك الدفاع من الاستناد به بخبير استشاري في هذا المجال . ذلك لأنه تبين للمحكمه من دراستها لتلك التقارير أنها نتجت من فحوص أجراها مدير الاداره المذكوره ووكيلها واحد من الخبرات بها . وقد حضر أمام المحكمه أحد هؤلاء الخبراء الثلاثة وهو السيد علي أحمد علي وكيل إدارة التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي وتبين من مناقشته أن الفحوص والنتائج التي انتهت إليها التقارير المقدمة في الدعوى تمت بمعرفة الخبراء الثلاثة ما واجمعا أراهم دون اختلاف بينهم . ولم تشر مناقشة الدفاع عما يوهن الثقة أو يثبت الاختصاص إلى سائمة بحوثه ونتائجه هو وزملائه .

أما ما نساء الدفاع من أن ذلك الخبر ليس حاصل على مؤهل في فن الخطوط ، فقد أجاب على سؤال بهذا الشأن بأنه تخرج من كلية العلوم قسم الكيمياء عام ١٩٥٤ - وهو المؤهل المطلوب في هذا

بمسند / ١٢٠

سك

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عبكية علنيا :-

التخصص حسب اللائحة - ثم حصل على دراسة خاصة بشأن
الخطوط داخل المصلحة لمدة سنتين ، وأنه يعمل من ذلك التاريخ
خبيرا للخطوط أمام المحاكم الى اليوم .

وأما فيما يتعلق بطلب الاستعانة بخبير استشاري ، فذلك أمر
يقع على غائق الدفاع ولم ترفضه المحكمة ولكن الدفاع تغاعره .

لما كان ذلك كله ، وكان الدفاع لم يتقدم بما يثبت عدم صحة
النتائج التي توصل اليها خبراء الخطوط بمصلحة الطب الشرعي
فان المحكمة لا تجد وجها للتشكيك في أعمال هؤلاء الخبراء الحكوميين
الذين يقدمون خبراتهم اليومية في جميع القضايا التي تحتاج الى ذلك
النوع من الخبرة في كافة أنحاء الجمهورية .

وحيث أنه لا يوهن من اطمئنان المحكمة الى سلامة الأدلة
السابق تفصيلها ما ادعاه بعض المتهمين ودفاعهم من أن اعترافاتهم
وآرائهم في تحقيقات النيابة العسكرية قد تولدت عن تعذيب وإكراه
اذ لم تنبئن المحكمة الى صحة ذلك الادعاء للأسباب الآتية :-

بمسدء / ١٢١

مك

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في التضيعة رقم ٦ لسنة ٧٧هـ من دونه عشره غلبا :-

أولا : أن الادعاء بالتعذيب ليرغاما شاملا لكافة المتهمين
اذ أن منهم من لم يدع وضع أى تعذيب عليه رغم جسامته
تهمة ، مثل المتهمين أنور مأمون صقر ، وأحمد طه
عبد العليم ، والبط توفيق سيد .

ثانيا : أن بعض من ادعى تعذيبا لم يثبت على لسانه اعتراف ما
في التحقيقات ، مثل المتهمين شكرى مصطفى ومحمد جمال
السيد .

ثالث : أن النيابة كانت ، حسبما يتضح بجلالة من مناظرها ،
تنسى المتهمين الحرية في ابداء ما يدعونه من اكراه
فاثبات ما يسمونه من اصابات ثم تقرو عرشهم على الأغبياء
المختصين لنحصرهم ، بعد اثبات ذلك كانت تسألهم عن
اتزانهم التى يبدونها أمامها فيجرون أنها سيخه لا اكراه
نفسا .

رابع : أن عديدا من المتهمين الذين ادعوا التعذيب أحيلوا إلى

بمسند / ١٢٢

مكة

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الختم في نسخة رقم ١٠٠٠ من نسخة ١٠٠٠

الكشف الطبى ولم تثبت بهم أية إصابات مثل المتهمين مجدى صابر حبيب محمد خالد صقر مصطفى غازى (عدا ما تنص عن احتكاك القيد الحديدى بالمعصمين) .

خامساً: ما لسته المحكمه طوال جلسات المحاكمة من الروح العدائيه الشديده لدى هؤلاء المتهمين ومن السلوك المدوانى العنيف الذى يتخذه تجاه المجتمع الجاهلى انكار الذى حولهم يزعمهم ووفق عقيدتهم المناهضة ، وخاصة تجاه رجال مباحث أمن الدولة الذين عبر انتمهم شكرى عن شعيره شو وجماعته نحوهم - أتماء استجواب المنكته له - بانهم أثبت صداقة قس نظره من المد والامرائيلى نفسه - ومن شأن تلك الروح العدائيه بالملك المدائلى وقصه احتكاكات مع رجال السلطة العامه يخطر فيه الأخيرون للدفاع عن أنفسهم تحدث بالسرفين بعد إصابات .

سادساً: خيبة التبيين الذين اعترفوا فى التحقيقات من بطش قادتهم وانزوتهم واتهامهم لهم بالخيانة ، وشو الموقف الذى عبر عنه المتهم مجدى صابر عند استجواب المحكمه له بما نصه :

بمسوده / ١٠٧

مك

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن - ولد غسانه عشا :-

ومن الأشياء التي يجب ذكرها أنسي واعر وفالد وضارق
من أشد الناس حرصا على صالح الجماعة وتحملا للمسئولية .
وعلى فرض حصد وث الأشياء التي نصبت للضعفاء فلا يمثل التمييز
بها في التحقيق إلا أحد احتمالين أحدهما الخيانة بأنها
أبرز نفسي واعر وفالد وضارق من الخيانة ثانيا
بل وأن الموت دون الخيانة . والاحتمال الثاني أن تكون
أكرمنا أكراما شديدا ما يؤدي إلى فقدان التحكم في النفس .

سابعاً : لو كان رجال مباحث أمن الدولة يتبعون أساليب التعذيب
وقد تسببت منها الدولة وقدم من اتهموها في الماضي
للمحاكمة دون اعتبار لمتابعتهم وماتت خدماتهم المتتمة
المسيرة على الشيخ الذهبي حيا واعتبر على قيادة العجينة
التي خلفته في ساعات معدودات . لأن المولى عز وجل
شاء أن ينتفع أمر تلك العجينة النفاذ من أول لحظة
عندما تمكنت العجينة بالزدا وضبط سائقها إبراهيم حبيباري
وسوا أحد الأبناء القناديين . مثبنا في مكان الجرم .

بمعد - ١٩٧٧ /

سك

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ أمن دولة عسكرية عليا :-

ولو كان أسلوب التعذيب متجسدا لما اضر رجال الباحث الى بذل ما تكبدوه من العناء والشقة ولما لجأت السلطات الى ما أجرته من الاتصالات بتلك العصبه وبذل الوعيد والضمانات التي بلغت أن يعرض ضابط كبير برتبة اللواء ، هو انستول عن مباحث أمن الدولة بالمعاصمه ، نفسه رهينه لدى تلك العصبه الضالسه من أجل الحفاظ على حياة الشيخ الجليل .

وحيث أنه لا يدحض سلامة الأدلة السابق تفصيلها ما نعه عليها الدفاع أيضا من البطالان لكون بعضها نتج من تفتيش لبعض المساكين أو قبض وتفتيش لبعض الأشخاص بيران من النيابة المختصة ، ذلك لأنه ثبت لدى المحكمة أن جنائية خطف الشيخ المرحوم قد تم بالفعل . أن تم نهض الختم إبراهيم حجارى ، ونواحد مرتكبها - بقدرا لله تعالى - في مكان الجريمة على اشرار كتابها ببراعة يصير ، تلك حالة واقعيه يتفق عليها وصف التفتيش بالجريمة المراد في المادة (٣٠) من قانون الاجراءات الجنائية .

بمعية / ١١٥

مكة

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٢٧٢٠ م - رقم سري ١٠٠

وبهذا التلصص وضحت صلة الجناية المتبصرة بالعبء الخالص
الماء بجماعة التغير والهجرة . وتأكدت تلك الصلة
بانافة جناية أخرى متبص بها كذلك في المنصوص عليها في المادة
(١٩) عقوبات ، حال ضبط المتهم محمد جمال السيد برئاسة مجلس
الوزراء في الصباح بعد ساعات من الخطف ومعه بيان من تلك
المهمة المجرمه يشتمل على اعتراف بالغلف ووعيد بالقتل وتهديد
باعتزاز أموال الحكومة وإثراء لسلطات الدولة إلى أعمال بينة .
وبهذا الأمر ينسوى على مخطط إجرامي متعدد السبع مئة الدائرة
والذي يرمي إلى ترميع الثأر . وتنتازر بينه وبينه وبينه وبينه
والسكنة من عنبة تنهم المجرم كله بالأسر والضلال وتعلن عن سرية
على نادييه جنسية دروس لا يحصى .

وتلك في تدوير المحكمة ، حالة التلصص في اولى صورها .
لما كان ذلك ، وكانت المواد (٣٤ ، ٤٦ ، ٤٧) ج تغطي حيز
النسبة التناهي الدقة في حالة الجنايات المتبص بها في أن يقبض
على المجرم الذي تربط دلائل كافية على اتهامه ، وأن يتشدد ، وأن

بسم الله

الحمد لله

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب التهم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ من دلة تكملة عليا :-

وحيث :- بأن نصبة لعائلتين الذين وجبت اليهم النيابة العسكرية تلك التهمة وهم محمد ابراهيم أبودنيا ، محمد الصبيد عبد الحميد صفر ، محمد عباس عبد العالي ، اسماعيل حسن نصار ، البطونيين علي ، صابر مختار مذكور ، علي أحمد جاد ، فانه وان كان قد وضع من الأدلة السالك تفصيلها أنهم كلوا بهمهم اجراميه وتمسكوا أسلحة وذخائر للقيام بها ، فقد برأتهم المحكمة من جريمة اختراز الأسلحة والذخائر نظرا لعدم غبط تلك الأسلحة والذخائر في حياتهم النشطة . اذ وجدت المحكمة مثل هذا التمسك بالأسلحة والذخائر في تلك الجريمة .

ومما جاء الى جانب الأسلحة والذخائر المقدم ذكرها والتي أدلى بالشهادة الشاهدون انما كانت لهم في جريمة حياتها بنير ترخيص ، عند قيامهم ببيع أسلحة من الأسلحة النارية والأسلحة انبشياء ذات الحفرة على أرواح الناس ، وأشياء أخرى مثبتة للجرائم مؤسوسة ذلك الدعوى ، في ذكر من أوكاز العصبية الضالكة

بفسد / ١٢٨

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب التهم في الثاني رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ من دمه تسريه عليها :-

وحيث أنه بالنسبة لتأثر المتهمين الذين وجبت عليهم النيابة العسكرية تلك التهمة ومنهم محمد إبراهيم أبودنيا ، محمد السيد عبدالحميد ستر ، محمد عباس عبدالماي ، اسماعيل حسن نصار ، البطل توفيق علي ، صابر مختار مذكور ، علي أحمد جاد ، فإنه وإن كان قد وضع من الأدلة السالك تفصيلها أنهم كلّفوا بهم مهام إجرائية وتسليح أسلحة وذخائر للقيام بها ، فقد برأتهم المحكمة من جريمة اختراز الأسلحة والذخائر نظرا لعدم ضبط تلك الأسلحة والذخائر في منازلهم الشخصية . إذ وجدت المحكمة مثل هذا التهمة لا أساس لها من الصحة في تلك الجريمة .

ومما يضاف إلى جانب الأسلحة والذخائر المتقدم ذكرها والتي أدان المتهمون المسجون السابقون في جريمة حيازتها بنير ترخيص ، عند ضبطهم ببيت آخر من بيوتهم بسلحة انفارية والأسلحة انبشائية ذات انفجارية من أرواح الناس ، وأشياء أخرى مثبتة للجرائم مؤسفة مثل : الدعوى ، في ذكر من أوكار العصابة الضالّة

بمقدّمه / ١٢٨

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الجريمة في الثانيه رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ من دبله تسريه عليا :-

وحيث :- بانصبه نساء اقميين الذين وجبت اليهم النيابة العسكرية تلك التهمة وهم محمد ابراهيم ابيودنيا ، محمد السيد عبدالحسين سحر ، محمد عباس عبدالعالي ، اسماعيل حسن نصار ، البطونيين علي ، صابر مختار مذكور ، علي احمد جاد ، فانهم وان كان قد وضح من الأدلة السالف تفصيلها أنهم كلفوا بهم مهام إجرائيه وتمسكوا أسلحة وذخائر للقيام بها ، فقد برأتهم المحكمة من جريمة اغتزاز الأسلحة والذخائر نظرا لعدم ضبط تلك الأسلحة والذخائر في مزارعهم النارية . اذ وجدت المحكمة مثل هذا التمسك لا يثبتها الادانة في تلك الجريمة .

وعليه انه الى جانب الأسلحة والذخائر العقوم ذكرها والتي أدعى المتهمون انهم اذرعهم في جريمة حيازتها بنير ترخيص ، فقد تمسكوا أيضا بغيرهم من الأسلحة النارية والأسلحة انبشياء ذات الحفرة من ارجل الناس ، وأشياء أخرى مثبتة للجرائم مؤسفة ذلك . فدعوى ، في ذكر من أركان العصبية الشالكة

بغداد / ١٢٨

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكريه علنا :-

يقع بالشقة رقم (١١) بالمنزل رقم (٤) شارع جمال المتفرع من شارع
دار السعادة بالنيتون ، حسبما يتضح من محضر المعيد / محمد شكري
نمضى المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ . وأخضرها ما يلي :-

- أ - حقيبة مصنوعة بها مواد متفجرة (سلفت الاشارة اليها) .
- ب - عدد اثنين مدفع رشاش بور سعيد .
- ج - ثلاثمائة وخمسة عشر طلقة عيار ٩ ملي .
- د - مشد من ايطاليا .
- هـ - عدد خمسة عشر مطبوعه قرن غزال .
- و - عدد اثنين بطيه كبيره وعدد اثنين " أجنه " كبيره .
- ز - عدد اثنين عشر مائرا سكين كبير الحجم .
- ح - عدد خمسة عشر مطبوعه " كاسيه " وكاسيه " كاسيه " .
- ي - عدد خمسة بيرييه أحمر وشارات حمراء للشرطه العسكريه .
- ر - عدد خمسة " أوفول " كاكي جديده .

وحيث أنه وإن كانت النيابة العسكريه لم تتهم أحدا بسينـ
بجواز ذلك الوكر وما به من أسلحة وذخائر ومفرقات ، فقد

بمـ / ١٧٩

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القصة رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكريه عليا :-

ونبحث نستعرض للعصبة المجرمه المشتبهه باسم جماعة التكثير والهجرة ،
نسيرا لأتفه من بين ما غبط في ذلك الذكر ، حسباً دون في المحضر
السالف ذكره ، بعض الدراسات الخاصة بالعصبة المذكوره وشهادة
الدبلوماسي النابوي خاصة المتهم ابراهيم حجازي وشهادة ميلاد
ابنته " شيما " .

وحيث أنه يتضح مما سلف ذكره أن مجموع كميات الأسلحة
والذخائر والنفقات التي قطعت مع أفراد العصبة الضالة المسماة
بجماعة التكثير والهجرة أو في مخابئها وأوكارها قد بلغت أربعمئة
رشايات بترسيمات ونمير بنجاحات منتشرة التراز بالخيار وكيفية
من المواد المتجنسه المختلطة النوع مقداراً تسعة وثلاثون كيلو جراماً
تسند من استخبارات المرتبة وظائل الأمن اللازمة لتعميمات التحجيره .
وذلك بالإضافة نفية كبيرة من الأسلحة البيضاء . .

وحيث أنه بما يتعلق بمصادر الأسلحة والذخائر فقد وضع
تسليمه أساساً كانت تشتري من يتجرون فيها عن غريق المتهمين

بمسند / ١٨٠

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ هـ من دجلة عسكريه علنا :-

الحكم

بعد الاطلاع على مواد التتبع في القضية ٦ / ٧٧ هـ من دجلة عسكريه
عليها وعلى المادتين ٨٠ و ٨١ من قانون الأحكام العسكريه ، وإثباته
٣٠٢ و ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائيه ، وبعد المداولة قانونيا .

حكمت المحكمة باجماع الآراء بالآتي :-

أولا : حضوريين :-

(١) براءة كل من اسام محمد عاطف ومحمد -برعوف وطه حسن
زكى وعبدالتاح يس عبدالتاح وغوري السعيد الياسات
مابراهيم ميكت تروج وجمال الدين محمد أحمد عبد الرحمن وأمام
السيد محمد قاسم وحمدى عبد الحميد صام ومريد عبد الحميد مصطفى
وعثمان عبد الرحيم السيد وعبد الستار عويبر ابراهيم من التهم
المنسوبة اليهم .

(٢) براءة كل من شكوى أحمد مصطفى وماءر عبد الحميد بكسر
زناسى وأنور مأمون حسن حقر وأحمد طارق عبد السلام
يحيى عبد الحميد تازى بالاعدام تأييدا هو منسوب اليهم .

(٣) براءة محمد خالد عبد الحميد صقر بالائصال الشاقة المؤبدة
تأييدا هو منسوب اليه .

بمسند / ١٠٤

مك

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دوله عسريه عليا :-

(٤) بمعاقبة مجده صابر حبيب بالاشغال الشاقة المؤبده
نظير ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة الواردة في البند
(٣) من ثانيا من قرار الاتهام .

(٥) بمعاقبة صفوت حسن زيني بالاشغال الشاقة المؤبده نظير
ما هو منسوب اليه .

(٦) بمعاقبة مناوري جبر أحمد عوف بالاشغال الشاقة لمدة عشر
سنوات نظير التهم الواردة في البند ١ / ١ ، ١ / ٦ ، ١ / ٦ ب
من أولا من قرار الاتهام وبرأته من سائر الاتهامات .

(٧) بمعاقبة محمد ابراهيم أبدينيا بالاشغال الشاقة المؤبده نظير
ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة في البند
" ١٥ " من أولا من قرار الاتهام .

(٨) بمعاقبة محمد السيد عبدالحميد عتر بالاشغال الشاقة المؤبده
نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة في البند
" ١٥ " من أولا من قرار الاتهام .

(٩) بمعاقبة ابراهيم محمد حجازي بالاشغال الشاقة المؤبده نظير ما هو
منسوب اليه .

بمعاقبة / ٢٥٥

منها

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب التمتع في اغتياله رقم ١ لسنة ١٩٧٧ أمن دبلن عشره عليا :-

(١٠) بمعاينة محمد عباس عبد العال بالاشغال الشاقة المؤبدية
تظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة
في البند " ١٥ " من أولا من قرار الاتهام .

(١١) بمعاينة اسماعيل حسن نصار بالاشغال الشاقة المؤبدية
تظير ما هو اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة في البند
" ١٥ " من أولا من قرار الاتهام .

(١٢) بمعاينة محمد عبدالرازق صالح بالاشغال الشاقة المؤبدية
تظير ما هو منسوب اليه .

(١٣) بمعاينة محمد سالم الباجري بالاشغال الشاقة المؤبدية
تظير ما هو منسوب اليه .

(١٤) بمعاينة البطريق علي سيد أحمد بالاشغال الشاقة المؤبدية
تظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمتين المنصوص
عليهما في البندين ١٥ و ١٥ من أولا من قرار الاتهام .

(١٥) بمعاينة ميرمينا مير مذكور بالاشغال الشاقة المؤبدية
تظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمتين المنصوص
عليهما في البندين ١٥ و ١٥ من أولا من قرار الاتهام .

(١٦) بمعاينة أحمد نمر الله حجاج بالاشغال الشاقة لمدة خمس
سنوات تظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمتين

يعتد / ٢٥٢

م

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٢٧٢ من دبله عسكيد عليا :-

المنصوص عليهما في البندين " ٥ " من أولا ، " ٣ " من ثانيا
من قرار الاتهام .

(١٧) بمعاقبة صبري محمد قطب بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات
نظير ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة المنصوص عليها
في البند " ٥ " من أولا من قرار الاتهام .

(١٨) بمعاقبة محمد عبد العزيز عزام بالاشغال الشاقة لمدة عشرين
سنوات نظير ما هو منسوب اليه .

(١٩) بمعاقبة جمال غريب حشيش بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة
سنة نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة
في البند " ١٤ " من أولا من قرار الاتهام .

(٢٠) بمعاقبة رزق عبد العزيز سالم بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة
سنة نظير ما هو منسوب اليه .

(٢١) بمعاقبة عبد الله محمد نزاله بالاشغال الشاقة لمدة عشرين
سنوات نظير ما هو منسوب اليه .

(٢٢) بمعاقبة محمد سعد محمد السيد بالاشغال الشاقة لمدة خمس
سنوات نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة
الواردة في البند " ١٣ " من أولا من قرار الاتهام .

بمجلسه / ٢٥٢



تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٢٧٧ من دونه عمنه تسا :-

(٣٠) بمعاينة عبد المحسن إبراهيم أحمد بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات نظير ما عود منسوب اليه مع تغيير التهمة الواردة في البند " ٤ " من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات .

(٣١) بمعاينة علاء الدين على رضا بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات نظير ما عود منسوب اليه مع تبرئته من التهمتين الواردة في البندين " ٣ ، ٤ " من ثانيا من قرار الاتهام .

(٣٢) بمعاينة عماد مأمون أحمد حسن صقر بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات نظير ما عود منسوب اليه مع تغيير التهمة الواردة في البند " ٤ " من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات مع تبرئته من التهمة الواردة في البند " ٣ " من ثانيا من ذلك القرار .

(٣٣) بمعاينة محمد عبد الرحمن بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات نظير ما عود منسوب اليه مع تغيير التهمة الواردة في البند " ٤ " من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤١ عقوبات مع تبرئته من التهمة الواردة في البند " ٣ " من ثانيا من ذلك القرار .

بمعد / ٢٥٩

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٢٧ أمن دولة عن طريقها :-

(٣٤) بمعاينة السيد حسن بركات بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات
تخيري ما هو منسوب اليه مع تغيير وصف التهمة الواردة في البند
"٤" من ثانيا من قرار الاتهام تكون بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات
وتبرئته من التهمة الواردة في البند "٣" من ثانيا من ذلك
القرار .

(٣٥) بمعاينة محمد أحمد عبد التواب بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث
سنوات تخيري ما هو منسوب اليه مع تغيير وصف التهمة
الواردة في البند "٤" من ثانيا من قرار الاتهام لتكون
بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات وتبرئته من التهمة الواردة
في البند "٣" من ثانيا من ذلك القرار .

(٣٦) بمعاينة ناشم عبد العزيز بكري، تقاتي بالاشتغال الشاقة لمدة
ثلاث سنوات تخيري ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة
الواردة في البند "٤" من ثانيا من قرار الاتهام .

(٣٧) بمعاينة يحيى عبد الوهاب عثمان بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث
سنوات تخيري ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة الواردة
في البند "٦" من ثانيا من قرار الاتهام .

(٣٨) بمعاينة عبد الجواد محمد أبو حشيش بالاشتغال الشاقة لمدة
ثلاث سنوات تخيري ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة

بمسبب... ٢٦٠٠



تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تأمر أسباب الحكم في التتبع رقم ٦ لسنة ٢٧ أمن دولة عسكرية عليا : -

البرقية من " " من ثانيا من قرار الاتهام .

ثانيا : بمصادرة الأسلحة والذخائر ، والمخزونات ، والتفويذات والأوراق ، ومزيلات السرقة العسكرية المضبوطة وذلك فيما عدا ما أمرت المحكمة بتسليمه لأصحابه .

ثالثا : غيايبا ببراءة المتهم البارز مروان عبد الرحيم رحمان .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بالقاهرة في الثلاثين من نوفمبر سنة ألف وتسعمائة سبع وسبعين ميلاديه .

التوقيع
أحمد حسن
رئيس المحكمة العسكرية العليا

التوقيع
عبد / مختار محمد حسين
عضو المحكمة العسكرية العليا



أصدره على أتمام
أحمد حسن

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

الفصل السابع

شهادات مهمة

ووثائق تاريخية



شهادة حسن الهلاوي:

المتهم رقم 4 في تنظيم الفنية العسكرية
والذي تصدى لفكر شكري مصطفى
والذي كان موضوعاً وهدفاً لمخطط التصفية
الجديد الذي كانت تقوم به جماعة «التكفير والهجرة»

كان من المفترض أن يكون الجزء الأكبر من شهادة حسن الهلاوي ضمن وثائق وشهادات الباب الأول من الموسوعة، والخاص بقضية «الفنية العسكرية» باعتباره المتهم رقم 4 في التنظيم، لكننا آثرنا ذكره هنا خاصة وأن شهادة الهلاوي تجمع بين قضيتي الفنية العسكرية، والتكفير والهجرة، باعتباره شاهداً على أحداث تلك الفترة الزمنية ومشاركاً فيها.

وقد حرصت أن تكون شهادة حسن الهلاوي عبر جلسة نقاش، نحاوره من خلالها في أهم النقاط التي يتناولها الباب الثاني من هذه الموسوعة.

مَن هو حسن الهلاوي؟

ولنبداً بتعريف حسن الهلاوي.

فهو حسن محمد أحمد الهلاوي من مواليد القاهرة في 24 ديسمبر 1951 وله جذور صعيدية حيث ينتمي إلى مركز جرجا بمحافظة سوهاج، وهو متزوج ولديه خمسة أبناء (4 بنات وولد)، وكانت نشأته دينية حيث تربى في مساجد الجمعية الشرعية وأنصار السنة، وعندما التحق بالمدرسة السعيدية الثانوية بالجيزة وتعرف على صديقه كرم الأناضولي وسعد درباله، وكان ثلاثتهم على طريق التدين والطاعة والصلاة في المساجد وحضور دروس العلم، وتعلموا على يد مشايخ الجمعية الشرعية وأنصار السنة في الوقت الذي كانت فيه قيادات الإخوان في سجون عبدالناصر أثناء محنة السنوات الأولى من الستينيات. وبعد المرحلة الثانوية التحق الهلاوي بكلية الزراعة - جامعة الأزهر، بينما التحق زميله بكلية الفنية العسكرية.. ولم يكمل الهلاوي دراسته بالزراعة، وانتقل إلى كلية الشريعة بالأزهر.. وظل على علاقته بالأناضولي ودرباله مع غيرهم من الشباب المتحمس للدين والالتزام بالقرآن والسنة ودعوة الناس لإقامة شرع الله في حياتهم.. وذلك بدون توجيه من أحد - على حد قول الهلاوي - وقد مات رحمه الله أثناء إعداد هذه الموسوعة وقبل صدورها.

نص الحوار:

سألت الهلاوي:

س: هل حدث أن تربيتهم على بعض كتب الإخوان باعتبارهم رموزاً بجماعة كبرى ذات ملامح واضحة ولها مرشد وقيادات وأعضاء لا سيما ما ورد في شهادة طلال الأنصاري ومجموعة الإسكندرية من أنهم تربوا على علم الإخوان؟

ج: لم يحدث أن قرأت أنا ومجموعتي في القاهرة أية كتب عن فكر الإخوان، لأننا كنا من مؤسسي الفكر السلفي في مصر، والقائم على تأصيل العلم والاعتقاد على كتب علماء السلف مثل الشيخ ناصر الدين الألباني والاهتمام بتخريج الأحاديث وعلوم التفسير.. وكنا بمثابة طلبة علم فقط، ولم يكن في ذهننا في

هذا التوقيت لا فكر الجهاد ولا التكفير والهجرة كما زعمت بعض المراجع والكتب التي تناولت هذه الفترة، وأحدثت اللبس في تأريخها لهذه الفترة.

س: ومتى بدأتكم التفكير في التحرك نحو تشكيل مجموعات لتنفيذ ما تربيتم عليه من علوم الشرع والدين؟

ج: بعدما وصلنا لدرجة من تحصيل العلم وجدنا أنفسنا في حاجة إلى إطار تنظيمي نتحرك من خلاله لخدمة الإسلام، وبحثنا عن مجموعات أخرى تهدف إلى نفس هدفنا فوجدنا مجموعة «إسماعيل طنطاوي» وهي مجموعة من الشباب المتحمس للدين كانوا يعملون في الخفاء وفي سرية تامة تحت قيادة إسماعيل طنطاوي، وهذه هي أول مرة أعلن عن هذا التنظيم، وحاولنا أن نلتقي معه ونوحد الصف بين مجموعته ومجموعتي إلا أنه كان يخشى من اكتشاف أمره إذا ما ارتبط بنا لأننا كنا نعمل بشكل علني.. ورفض طنطاوي أن ننضم إليه.

أيمن الظواهري... تلميذ لإسماعيل طنطاوي؛

س: ومن هو إسماعيل طنطاوي ومن تلامذته؟

ج: هو شخص مثير وغريب جداً وكان يفضل العمل السري، وكان من أبرز تلاميذه أيمن الظواهري - المعروف الآن بالرجل الأول في تنظيم القاعدة والساعد الأيمن لأسامة بن لادن قبل موته - وقد سافر طنطاوي إلى هولندا ولم يعد وانقطعت أخباره عنا.

حسن الهلاوي وقضية «الفضية العسكرية»:

س: وماذا فعلتم للبحث عن بديل تنظيمي؟

ج: كان معي في مجموعتي مصطفى يسري وأحمد خليفة وغيرهما. وبالمناسبة هم الآن ليس لهم علاقة بأي نشاط ولا فكر - وبحثنا وقتها عن بديل، فتعرفنا من خلال كارم الأناضولي على مجموعة الإسكندرية بقيادة طلال الأنصاري وكوّنّا مجموعة كبيرة ضمت أعضاء من القاهرة والجيزة والإسكندرية.. وقد تقابلنا فيما بعد مع الدكتور «صالح سرية» الذي كان يبحث عن مجموعة شباب

يحملون معنا فكر المواجهة والانقلاب لإقامة الدولة الإسلامية بعدما رفض الإخوان المسلمون التعاون معه.

مرة أخرى... علاقة الإخوان بالفتية العسكرية معدومة؛

س: لكن مجموعة الإسكندرية تؤكد أن سرية ومن معه كانوا من الإخوان وبايعوا المرشد حسن الهضيبي بمباركة من الحاجة زينب الغزالي.

ج: هذا كلام مغلوط وليس له أي أساس من الصحة، فعندما ذهب «صالح سرية» للإخوان وعرض عليهم المذكرة التي أعدها وكانت تحوي نظريته في كيفية إقامة الدولة الإسلامية وضرورة استخدام العنف والانقلاب العسكري، رفضها الإخوان، وقد أخبرني سرية بنفسه بالقصة كاملة وقال لي: الإخوان قالوا لي: الساحة عندك مملوءة بالشباب فاذهب واختر منهم و«سيب» الإخوان في حالهم لأنهم «لسه» خارجين من السجن. ثم التقى سرية بالشيخ عبدالله السماوي وحاول إقناعه بفكر الانقلاب فرفض السماوي أيضًا.. ثم التقى بطلال الأنصاري الذي يعرف بعض طلاب كلية الفنية العسكرية.. ومن خلال طلال تعرفت أنا وكارم الأناضولي وسعد درباله بـ «صالح سرية»، واستطاع الرجل بما له من قدرات عقلية وقيادة أن يربط بين مجموعات الإسكندرية والقاهرة والجيزة.. ولم يكن اسمنا في هذا التوقيت هو (جماعة المسلمين) كما ادعت بعض الكتب والمصادر، بل كنا مجموعة «صالح سرية» فقط، أما جماعة المسلمين فكان من نصيب جماعة شكري مصطفى المعروفة فيما بعد باسم جماعة التكفير والهجرة.. وأقولها صراحة وللتاريخ: لم تكن من الإخوان.

دور الهلاوي في قضية «الفتية العسكرية»؛

س: وماذا عن دورك في قضية «الفتية العسكرية»؟

ج: «صالح سرية» صنفنا إلى مجموعتين، الأولى مدنية ليس لها علاقة بأي تحرك عسكري انقلابي، وكنت على رأسها، والثانية مجموعة عسكرية تضم طلاب

الكليتين الفنية العسكرية وكليات أخرى وكان على رأسها كارم الأناضولي وسعد درباله ويساعدهما طلال الأنصاري من الإسكندرية.. وكان سرية دائمة الالتقاء بنا من خلال جلسات ولقاءات تجهيزية وتربوية لإعدادنا لمرحلة قيام الدولة الإسلامية، وكان الاتفاق أن المجموعة المدنية ليس لها علاقة بحركة الانقلاب فعاهدته وبايعنا على السمع والطاعة لنصرة الإسلام والقيام بثورة إسلامية بيضاء لا تقوم على إراقة الدماء.

س: لكن ألا تعتقد أن الخطة التي وضعها «صالح سرية» لإقامة دولة الإسلام وإسقاط حكم السادات لا تتناسب مع عقليته المنظمة؟

ج: ما لا يعرفه أحد ولم ينشر من قبل أنه قبل حادثة الفنية العسكرية بأسبوعين تقريباً حدث انشقاق وانقلاب على «صالح سرية» من قبل طلال الأنصاري وكارم الأناضولي بعد أن مارسا عليه ضغوطاً شديدة للتعجيل بقيام الثورة والانقلاب باستخدام زملائهما بكلية الفنية العسكرية رغم اعتراض «صالح سرية» على ذلك ولم يكن موافقاً على طريقتهما ولا على الخطة التي وضعوها وقد أخبرني صالح بنفسه بتفاصيل هذه القصة وقال لي: إخوانك انقلبوا عليّ وقالوا لي: أنت مجرد لاجئ فلسطيني لا تعلم المناخ المصري «ولو خايف على نفسك وعيالك» سافر.. وهنا تنازل «صالح سرية» عن قيادة التنظيم وأصبح مجرد شخص عادي، وانتقلت القيادة إلى كارم الأناضولي الذي وضع خطة اقتحام الكلية، هو ومساعد طلال الأنصاري.. وكلاهما ساق التنظيم إلى هذه الكارثة الدموية التي أتبرأ منها أمام الله والتاريخ.

س: وماذا كان دوركم كمجموعة مدنية ليلية الحوادث؟

ج: لقد أخبرونا قبل الحادث بيوم أننا مطالبون بالتواجد في مكان قريب من الكلية الفنية العسكرية على اعتبار أنها مرحلة خارج القاهرة، فذهبت بمجموعتي في المكان والزمان المحدد وكنا قريبين جداً من الكلية، وبمجرد سماع طلقات النار أصدرت أوامري لمن معي بالانصراف، لأننا لم نتعاهد أصلاً على إراقة الدماء وبايعنا على ثورة بيضاء لإقامة دولة الإسلام.

س: وكيف تم القبض عليكم؟

ج: عندما قبضوا على مجموعة الفنية العسكرية اعترفوا على مجموعة الإسكندرية.. وعلى مجموعة القاهرة والجيزة.. فتم القبض علينا بطريقة تسلسلية، ولأنني كنت المتهم رقم 4 في القضية بعد «صالح سرية» وطلال الأنصاري وكارم عبد القادر فقد طلبت النيابة إعدامي ولكن قدر الله أنقذني من جبل المشنقة.

س: ألا ترى أن توقيت تنفيذ العملية يثير الشكوك.. إذ إنها بعد انتصار أكتوبر بستة أشهر تقريباً، مما جعل مجموعة الإسكندرية تشير إلى أنكم - أي جماعة «صالح سرية» - كانت لديكم معلومات بشأن حرب أكتوبر وأنها مجرد مسرحية بين السادات وأمريكا وإسرائيل؟

ج: نحن كمجموعة القاهرة والجيزة المدنية لم نكن نعلم بطبيعة العملية، وكنا متعجبين بسبب اختيار هذا التوقيت، وكنا في سن صغيرة لا ندرك حجم مثل هذه الكارثة، وبالمناسبة فقد كنت على علم بأن مثل هذا الحدث لن يتم قبل أعوام ثلاثة حسباً أخبرني سرية بنفسه لأننا كنا في حاجة إلى إعداد وتأهيل طوال هذه الفترة، ولولا استعجال مجموعة الإسكندرية لما حدثت هذه الكارثة.. وأعتقد أن الشيطان قد استحوذ على هذه المجموعة وخاصة كارم الأناضولي الذي صور له شيطانه سهولة قيام دولة الخلافة بهذه الخطوة الساذجة.

س: لكن مجموعة الإسكندرية لا يزالون مصريين على أن الإخوان هم الذين خططوا مع «صالح سرية» لهذا الانقلاب؟

ج: هذا ادعاء باطل، وعندما ذكر طلّال مثل هذا الكلام أمام النيابة وفي وجود الحاجة زينب الغزالي بصقت عليه، وقد التقيت الحاجة زينب بعد أحداث القضية بفترة في أحد المؤتمرات وأكدت لي براءة الإخوان من أحداث الفنية العسكرية واتهمت مجموعة الإسكندرية بالكذب والادعاء.

س: ألم تحدث أية لقاءات بينكم وبين قيادات إخوانية قبل أو بعد الحادث؟

ج: لا.. وحتى عندما تقابلنا مع بعضهم داخل السجن كانت لقاءات عابرة ولو كنا من الإخوان لطلبنا أن نسكن في عنابر الإخوان بالسجن.

س: طوال فترة سجنك على ذمة القضية.. هل تمت مراجعات فكرية لمجموعتك أو مجموعة الإسكندرية؟

ج: طوال سنتين تقريباً قضيتها في السجن قبل العفو عنا لم تحدث أية مراجعات لأن مجموعتي كانت رافضة لما جرى، وقد انقسمنا على مجموعة كارم الأناضولي الذين استمروا في تبني العنف.

س: وماذا بعد خروجك من السجن عام 1979؟

ج: كنت قد أنهيت دراستي بكلية الشريعة ولم ألتحق بأي عمل لأن التقارير الأمنية كانت تستبقيني، فجلست عامين بدون عمل، وكانت فرصة كبيرة لنعيد تنظيم أنفسنا من جديد، وننتشر في كل محافظات مصر، فبدأنا في تكوين مجموعات جهادية كانت هي الركيزة الأولى لفكر الجهاد في مصر.

س: ومن أين تسرب إليكم فكر الجهاد.. هل من خلال قراءات ومراجع. أم من خلال شخصيات بعينها؟

ج: لم يتسرب هذا الفكر إلينا وإنما نحن الذين أصّلناه، وقد استخدمت وسائل الإعلام هذا المصطلح مع أحداث العنف التي وقعت في عام 1977 و1979.

س: ومن كان على رأس التنظيم وقتها؟

ج: اخترنا الأخ أحمد صالح عامر ليكون أميرنا.. ولم يكن على الساحة وقتها إلا تنظيم التكفير والهجرة بقيادة شكري مصطفى وكنت أجاهد فكرهم وأحاول إنقاذ الشباب من عقيدتهم المخالفة للشرع من وجهة نظرنا.

س: لكن المعروف عنك أنك كنت عضواً في التكفير والهجرة؟

ج: لا.. لم أنتم يوماً إلى التكفير والهجرة بل كنت أحاربهم باعتبارهم أسوأ مجموعة ظهرت على وجه الأرض بتكفيرهم الناس بالمعصية.. وشكري هو الذي أسس لهذا الفكر، فقد كان شاباً عنيداً وشاعراً بليغاً سول له شيطانه أنه فقيه وعالم، ونقل فكره إلى السعودية ثم إلى أفغانستان وباكستان والجزائر.. وأعتقد أن شكري بيء بوزر كل من حمل هذا الفكر ليوم الدين.

س: وما هي قصة المناظرة بينك وبينه والتي وصلت مدتها لـ 12 ساعة

مسجلة على شرائط كاسيت؟

ج: عندما استفحل أمر جماعة التكفير والهجرة وكفر أفرادها أفراد المجتمع بمجرد المعصية، كان لابد من وقفة لهم، فعرضت على شكري مصطفى عقد مناظرة فكرية أرد بها على مزاعمه الفقهية الخبيثة.. وبالفعل تحدث هو طوال 8 ساعات كاملة عن فقه التكفير والهجرة الذي يتبناه وأدلته في ذلك، ثم عقدنا جلسة للرد عليه وسجلت 4 ساعات كاملة فنُدت فيها كل هذه المزاعم، بل وأقنعت العديد من أعضاء تنظيمه بالعدول عن هذا الفكر السقيم، وعلى رأسهم قائد الجناح العسكري عند شكري وانتشرت هذه الشرائط في الأسواق وكانت حديث الجميع، وللأسف لا أمتلك منها نسخة واحدة الآن بعدما تم القبض عليّ وأخذ الأمن كل ما لديّ من كتب وشرائط.

س: وهل كانت هذه المناظرة سبباً في قيام شكري مصطفى بمحاولة

اغتيالك؟

ج: بالطبع.. وقد كنت في البداية أظن أن أمن الدولة وراء هذه المحاولة، ثم علمت بحقيقة الأمر بعد ذلك.. والتفاصيل تتلخص في أن بعض الأفراد المتتمين لتنظيم شكري مصطفى هجموا على منزل أسرتي وزعموا أنهم أمن الدولة واقتحموا الباب ودخلوا عليّ بعدما أصابوا شقيقي بعدة طعنات، ولم يتركوا جزءاً من جسدي إلا وطعنوه بشدة ولم يتركوني إلا جثة هامدة فظنوا أنني فارقت الحياة فتركوني وانصرفوا، ثم شاء الله أن أستفيق وناديت على أهلي

وحملوني إلى المستشفى وتم إنقاذي.. وبعدها فرض أمن الدولة الحراسة عليّ لمدة عام.

س: وماذا عن قصة هرويك من السجن وسفرك إلى الأردن ثم السعودية؟

ج: في أواخر عام 1977 كان بعض أفراد مجموعة الإسكندرية متمسكين بالعنف وقام أحدهم بمحاولة خطف سلاح عسكري حراسة على إحدى السفارات الأجنبية بالإسكندرية، واستمات العسكري على سلاحه وكان يمسك به من ناحية «السنكي» بشدة وتركه الشاب فجأة فطعن العسكري نفسه وهرب الشاب.. ولما قبضوا عليه اعترف عليّ أفراد مجموعته بالإسكندرية ثم على مجموعة القاهرة وأنا منهم فقبضوا عليّ وأخذنا جميعاً أحكاماً عسكرية مشددة وحكم عليّ بـ 7 سنوات.. وأثناء قضائي للسنوات الأولى التحقت بكلية أصول الدين وكنت أخطط للهروب.. وفي أثناء أحد أيام الامتحانات بجامعة الأزهر خرجت من اللجنة ولم أجد الحارس المرافق لي فانصرفت.. وذهبت إلى الحوامدية واختبأت هناك لمدة ثلاثة أشهر، وحلقت لحيتي وربيت شاربي وغيرت اسمي إلى الشيخ إبراهيم.. بل وخطبت فتاة من هناك وكنا على وشك إتمام الزواج لولا سفري إلى الأردن بمساعدة أخ لنا يعمل ضابطاً في مطار القاهرة..

وخرجت من مصر يوم 9/9/1979 وبقيت في الأردن طوال 4 سنوات وهي الفترة التي كانت العلاقات فيها مقطوعة بين مصر والأردن بسبب معاهدة كامب ديفيد وكانوا يرحبون هناك بأي معارض لمصر وكنت محسوباً على المعارضة، واشتغلت هناك إمام مسجد ومدرس بإحدى الكليات المتوسطة، واستطعت أن أحصل على وظيفة إلى أن انتقلت إلى السعودية، ومكثت هناك أكثر من 10 سنوات عملت فيها في مجال الدعوة والخطابة.

س: وكيف استقبلت خبر اغتيال السادات، خاصة وأن البعض حكو أنك كنت على علم بتفاصيل الاغتيال رغم وجودك في الأردن؛ باعتبارك وقتها لم تزل محسوباً على فكر الجهاد؟

ج: أولاً لم تكن لي أي علاقة أو حتى اتصال بمجموعات الجهاد في مصر، ولم أكن متابعاً لهذه الأحداث، وكل ما في الأمر أن بعض المصريين الذين كانوا يأتون إلى الأردن كانوا ينزلون عليّ ضيوفاً، ومن المحتمل أنه لما قبض على بعضهم قالوا إنهم كانوا يعرفونني فظن أمن الدولة أنني أمول عمليات الجهاد في مصر، وهذا غير صحيح بالمرّة. وبالمناسبة فقد التقيت في الأردن بمحمد سالم الرّجال وهو قيادي كبير ومهم جدّاً في تنظيم الجهاد في مصر، وأثناء وجوده في الأردن انضم لحزب التحرير وانقطعت صلته بالجهاد في مصر، ثم علمت بعد ذلك، أنه أصيب بحالة نفسية دخل على إثرها مستشفى الأمراض النفسية والعصبية ثم انقطعت أخباره بعد ذلك.

س: وماذا عن نشاطك في السعودية؟

ج: كنت أعمل في مجال الدعوة والخطابة.. وحدث ذات مرة أن تعرضت لبعض الأمور السياسية في إحدى خطبي، فاستدعوني في وزارة الأوقاف ومنعوني من الخطابة لمدة ستة أشهر ثم عدت للخطابة بعدما اشترطوا عليّ عدم التعرض للأمور السياسية.. كما أذكر أنني شاركت مع الدكتور عبدالله عزام - رحمه الله - كعضو في لجنة من العلماء سافرت إلى باكستان وأفغانستان للصلح بين قيادات وزعماء الجهاد الأفغاني مثل حكمتيار وبرهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود.. وكان ذلك تقريباً في الفترة من 1984 - 1988 ثم عدت إلى السعودية بعدما علمت أن الدكتور أيمن الظواهري وسيد إمام (وكان من قيادات الجهاد هناك) تحولوا إلى فكر التكفير لدرجة أنهم قتلوا العديد ممن خالفوهم الرأي من المصريين وغيرهم وكانوا يخططون لاغتيالي لأنني تصديت لهم، وأنا أظن أنها كانا وراء اغتيال عبدالله عزام وولديه!!

وقد علمت بمخطط اغتياله من بعض الإخوة والأخوات من داخل مجموعات الجهاد الأفغاني.. وعندما عدت إلى السعودية جلست إلى العلماء الكبار أمثال «ابن عثيمين» و«ابن باز» وكان كلاهما محارب لفكر التكفير والهجرة.

س: وما هي قصة ترحيلك من السعودية إلى مصر ولماذا تأخر طوال هذه السنوات؟

ج: أولاً كانت السلطات المصرية تعرف بمكاني سواء في الأردن أو السعودية من خلال الذين كانوا يزوروني هناك، ولكن يبدو أن السادات عندما أعلن في خطابه الشهير قبل اغتياله بفترة أنه قد تخلص من حسن الهلاوي، تعاملت أجهزة الأمن معي وكأنني غير موجود فلم يهتموا بإحضاري من الخارج وقد استفدت من ذلك وأصبحت أعيش في أمان وبدون مطاردة.. وحتى بعد اغتيال السادات إلى أن نشطت أجهزة الأمن من جديد وطلب أمن الدولة من السعودية تسليمي لأنني مطلوب على ذمة قضية عسكرية وهارب من تنفيذ حكم بـ 7 سنوات، وقد استدعتني المخابرات السعودية وأخبروني بهذا الأمر، ثم تركوني لمدة عشرة أيام لعملي أتصرف أو أسافر ولم أفهم أن ذلك يعني الإفراج عني، ثم كان الاستدعاء الثاني في ظل تعاطف مدير المخابرات السعودية والذي أعطى أولادي مبلغاً كبيراً من المال كمساعدة في ظل هذه الظروف القاسية، وأرسلوني إلى أحد كبار الدولة في مصر في طائرة خاصة ونزلت أرض المطار في 20 / 7 / 1993 ومنه إلى أمن الدولة في لاطوغلي حيث عانيت من أشد أنواع التعذيب من صعق بالكهرباء والتعليق والضرب.. وكان أول سؤال عن اسم الأمير العربي الذي كان يتوسط لدى المخابرات السعودية لمنع ترحيلي، وأنا شخصياً لم أكن أعلم أن هناك أمراء سعوديين تدخلوا لمنع ترحيلي إلا فيما بعد.. ومن شدة التعذيب اضطرت إلى الاعتراف أنني من الإخوان مرة على اعتبار أنني كنت أدرس في مدارسهم بالسعودية «المنارات».. واعترفت أيضاً أنني من قيادات الجهاد ومرة من قيادات الجماعة الإسلامية وفي كل اعتراف أذكر مجموعة من الأسماء حتى يصدقوني وحتى

أُتخلص من التعذيب والقهر النفسي.. خاصة بعدما هددوني بالرمي في بير الأسانسير والادعاء بأنني انتحرت.

س: وهل حاولوا اتهامك باتهامات أخرى؟

ج: حاولوا أن يربطوا بيني وبين بعض الأحداث الإرهابية التي وقعت في مصر باعتباري الممول لها.. وكل ذلك غير صحيح.. وأحب أن أذكر هنا أنني تقابلت مع الدكتور أيمن الظواهري في السعودية أثناء عمله بعبادته النفسية في جدة.. وعرض عليّ أن يبايعني على أن أكون أميره.. فرفضت الفكرة تمامًا وقلت له إن هذا الفكر مضى زمنه.

س: وماذا عن أول بيان أصدرته من داخل سجنك وبدون علم الأمن؟

ج: كان ذلك في بداية 1994 بعدما شاهدت مآسي الفكر التكفيري وسمعت بأحداث العنف الدموي الذي مارسته الجماعات في مصر فأصدرت بيانًا تبرأت فيه من كل هذه الأفعال وأظهرت فيه أن الإسلام بريء من هذا الإرهاب وأن هناك انحرافًا في الفكر لدى هؤلاء الشباب.. ووقعت البيان باسمي باعتباري كنت أحد قيادات الجماعات الإسلامية.. وسرته مع أحد الأصدقاء أثناء زيارته لي وتم نشره في الصحف وتلقفته وسائل الإعلام باعتباره أول بادرة في نبذ العنف والإرهاب، ولذلك فإني أول من بدأ فكر المراجعات داخل سجون مصر بهذا البيان، وأعقبته بإصدار كتاب تحت مسمى «براءة السلام من العنف والإرهاب» كشفت فيه عن الوصف الحقيقي لدينا وفندت فيه مزاعم التكفير والعنف والقتل بزعم إقامة الدين - وأصدرت الكتاب من داخل سجن طرة عام 1996 وقد ترتب على ذلك أن رحب الأمن بهذه المبادرة وجاء التلفزيون المصري وأجرى معي حوارات مطولة وكان المذيع الراحل حلمي البلك من أوائل الذين حاوروني في السجن ثم كانت المذيعة فاطمة فؤاد، وذلك بعدما تأكد الأمن أنني صادق النية في حين أصدرت الجماعة الإسلامية توجيهاتها إلى أفرادها باعتزالي وعدم التحدث معي لاعتراضهم على ما طرحته من فكر المراجعات ثم بعدها بعامين تبنا ما طرحته وقدموه في مراجعاتهم الفكرية بعدما - تأكدوا أن ذلك هو المخرج الوحيد.

س: ولماذا تأخرت قيادات الجماعة الإسلامية في تبني فكر المراجعات عندما طرحته أنت؟

ج: لأنهم شعروا إن فعلوا ذلك فسأسحب البساط من تحت أرجلهم وينكشفوا أمام أعضاء جماعتهم.. منهم القيادات الذين يمثلون مجلس شورى الجماعة الإسلامية.. فكيف ينزلون على رأي غيرهم؟!!

س: وهل قرأت ما طرحوه في مراجعاتهم التي قدموها... وما رأيك فيها؟

ج: طبعاً قرأتها.. وهي ليست بالمراجعات بقدر ما هي مراوغات، وهي نوع من الجدل واللف والدوران، وأنا لا أقصد هنا التشكيك في نواياهم فقد تابوا بالفعل عن العنف، ولكن مراجعاتهم لم تأتِ على المستوى المطلوب من المباشرة «الوضوح والاعتراف بالخطأ الذي كانوا عليه».

س: وماذا عن موقف عبود الزمر.. ومجموعات الجهاد والسلفيين؟

ج: عبود كان آخر من تبني فكر المراجعة.. أما عن مجموعات الجهاد والسلفيين فلم يكن قد وصلهم كتابي ولا فكري ولا زال أكثرهم على الفكر القديم.

ملحوظة:

انتهت شهادة حسن الهلاوي أحد أهم المصادر المدونة للأحداث ورأينا نشر حديثه نصًا لأهمية شهادته في قضية «الفنية العسكرية» وقضية «جماعة التكفير والهجرة».



الشيخ محمد عبد المقصود

ولكن لم تكد الأيام تمر حتى ظهر فكر التكفير مرة أخرى بعد ثورة 25 يناير سنة 2011 ثم دارت عجلة الأحداث ليتم الثورة على نظام الدكتور مرسي الذي اعتلى حكم مصر في 30 / 6 / 2012 لينقسم المجتمع مرة أخرى إلى مسلمين وكفار ويقف الشيوخ الذين يتحدثون باسم الإسلام ليخاطبوا معارضيهم خطاب التكفير وكانت العبارات الشهيرة التي وجهها بعضهم مشيرًا إلى المخالفين «قتلاهم في النار» و«قتلانا في الجنة» وكذلك دعاء الشيخ محمد عبد المقصود على الثائرين في 30 / 6 / 2013 قائلاً: «اللهم اجعل يوم 30 / 6 يوم نصر للمؤمنين ويوم ذل للكافرين» وهكذا عاد فكر التكفير مرة أخرى على مسرح الأحداث.



رئاسة الجمهورية
ديوان المظالم
الوزير

٥٤٤٠

السيدة / سميحة وهبة طـــــــه

١٢ شارع السيد الهرم الجيزة

تحية طيبة ٥٥ وبعد ،

ا

بالاشارة الى الاتفاقيات المرفقة بشأن الافراج عن نجلك المسجون

حسن محمد هلاوي

ملف ٧٧/١/١١

يرجاء الاخطاه بأن مصلحة المسجون اتادت بالكتاب رقم ٢٠٢٩/١١/١١
خرج من السجن لتأديته الامتحان بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٢ وتمكن من الهرب من حارس

وتقبلوا التحية . «

مدير عام

مدير عام
الادارة العامة الاولى

خطاب يفيد بهروب السجين حسن محمد هلاوي المتهم
في قضية الشيخ الذهبي

انه في يوم

بنا على السيد ٣ / سعيد وجهه طه • القيمة ١٢ / السيد - السيد
الجزيرة • وطلبها المختار مكتب الامتداد / مختار محمد نوح المطام - ٣٦ جلدان
ابن الحكم - عليه الزبون - القاهرة •

انا حضر محكمة الجزية قد انتقلت في تاريخه اطلعه الى محصل
اقامه :

السيدة / نجوى محمد أحمد الهلاوي • والقيمة في ١٦ / الساتر - السيد
قسم المطرية •

مطام مع •

واطلتها بالآتي

اقامت المطالبة الدوى رقم ١٢٢١ لسنة ٨٣ لاثبات وفاة المواطن / حسن محمد أحمد
الهلاوي بجلسته ١١/٢٤ / ١١٨٣ قررت هيئة المحكمة التأجيل لجلسه ١/٥ / ١٩٨٤
لاطوره اعلان السيدة / نجوى محمد أحمد الهلاوي •

لذلك

انا الحضر سالت الذكر قد انتقلت في تاريخه اطلعه الى المحكمة المعلن اليها وطلتها
صوره ما ورد وذهبت طلبا بالحضر امام محكمة المطرية الجزية الفرعية - بمسددان
المحكمة بصر الجديدة - امام الدائرة •

وذلك في يوم الخميس الموافق ١/٥ / ١٩٨٤ ليطامها بالحكم بثبوت وفاة المواطن /
حسن محمد أحمد الهلاوي لقيمة في به طعله وسفرة من البلاد لانه فقد حسن
الاربع سنوات •

ولا جل •

صحيفة الدعوى المقامة لإثبات

وفاة حسن محمد أحمد الهلاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جہاز محمد قاسم
الہ آباد

۱۱۱ : خارج و فہرست

انہ فی ہوم

بنا* على طلب السيدة / سميه وهي طه . القمية ٢ ابن السيد - الهوم - الجيزة
ويحبها المختار مكتب الاستاذ / مختار محمد نبي الحايي ٢٦ ميدان ابن الحكم
حلمة الزهين - القاهرة .

أنا	مختبر بحكمه	الجزئية قد انتقلت في تاريخه اعلاه الى محل اقامه كل من
السيد / خالد محمد أحمد الهلاوي	مخطاها مع	
السيدة / نجوى محمد أحمد الهلاوي	مخطاها مع	
ثريا محمد أحمد الهلاوي	مخطاها مع	
منى محمد أحمد الهلاوي	مخطاها مع	
ناديه محمد أحمد الهلاوي	مخطاها مع	

وجميعهم يقيمون ١٦ ش السناي - المطريه - قعم المطريه •

وَأَعْلَفْتَهُمْ بِالْأُنْثَىٰ

بتاريخ ١٦٢١/٦/٢ خرج المواطن / حسن محمد أحمد الهلاوي * من موطنه ولم يترك وراءه سوى أخوه أستا* والدته وهم أفراد الداعية عليهم هذا ولم يكن الفقيه ذاهبا ابتغاء لنجارتها إحصانها أو غيرها * وقد انقطعت أخباره وغاب غيبه مستمره ويستمله ولم يعد للآن ولده * تزيد على الأربع سنوات *

ومن حیث أن أسرته قامت بالبحث عنه في جميع البلاد وخارجها فلم يعثر عليه .

ونحيث أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ ، والمعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في مادته ٢٦ ينص على " يحكم بموت المفقود والذي يقبل عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدده وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفرض أمرالده التي يحكم بموت المفقود بعد ثلثي القاعضي وذلك بعد التخرى عنه بجميع الطرق الممكنة التي يبرهن أن كان المفقود حيا أو ميتا . ومن حيث أن أسرته استغدت طرق البحث بطل في ذلك الاستغاثه بغيرهزة الدله وإبانتها بدون جدوى "

ومن حيث ان المدعين عليهم جميع الورثه بلا مستحق نصيب اوصيه واجبه .

لذلك

فان الطالبين يطلبون القضاء لهم باثبات وفاء المواطن / حسن محمد احمد الهلالي

بیتا، ہلاکت

أنا المحذور سابقه الذكر قد انتقلت في تاريخه اعنه الى محل اقامه المعلن اليها وسلمتها صوره

الموضوع
إثباتية

الحمد لله

10/11/21

تحويل دعوى إثبات الوفاة للتحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جهاز موزون
الشارع

(٢)

١١١ شارع رئيس

بناء عليه

بمصر للجدة - أمام الدائرة وذلك في يوم الخميس الموافق ١٧ / ١١٨٣ .
لصاحبها الحق بشيخ فاه المواطن / حسن محمد أحمد أنبلاي لغيبته غيبه متعلسه
وستنمى عن الهلاك لده تزيد على الأربع سنوات .

جهاز موزون
الشارع

(٢)

١١١ شارع رئيس

بناء عليه

بمصر للجدة - أمام الدائرة وذلك في يوم الخميس الموافق ١٧ / ١١٨٣ .
لصاحبها الحق بشيخ فاه المواطن / حسن محمد أحمد أنبلاي لغيبته غيبه متعلسه
وستنمى عن الهلاك لده تزيد على الأربع سنوات .

ولاجل .

تابع: تحويل دعوى إثبات الوفاة للتحقيق

سنة ١٢٨٥ هـ / ١٨٦٨ م

للتحقيق
مطلب الثاني حكم التحقيق (المراتب) كدولة...

صدرت في ١٩/٢/١٨٨٤ ليدل التحقيق.

بعد سماع المرافعة والمطالع على الدورانية
حكمت المحكمة ومن الفصل من المرفوع وطبق المفضل بما جاز له دعوى التحقيق
لحقبت المدعية ثمانية طلبة الدائيات الجائزتين ما ربحه السيد وسراحد
الدخول ١٠٠ / ١٠٠ / ١٠٠ محمد أحمد .. خرج التاريخ ١٩٧٩ / ٦ / ١٠ .. من مرفوع
ولم يترك درته سودا أخوه اشتاء ودالته وهم انه ادعى المدعي
والمدعى عليهم ولم يكن له الحقود ذاصا ابتغاء التجارة او صياغة او غيرها
وانه قد انقضت أخباره وكتاب غيبه سفره وسفاره ولم يعد للثمة
وانه لانه يلجسد يغلب عليه المرفوع ..

وصرح في المدعى من المدعى عليهم المقدمات المرفوعة .. وصدت
للتحقيق طلب ١٩٨٤/٢/٩ .. على انه ينتهي خلال سنة استمر
به تاريخ بدء .. وصدت المرفوعة بالمدعى المستدعيهم
وايضا الفصل من المرفوعات وعلى تلك الكتاب المدعى المستدعيهم
من لم يحضر المرفوعة من المرفوعة والتحرى مرفوعة التنازله

صداء مدعى ثبته في المرفوعة / سداد ج محمد أحمد

تابع: تحويل دعوى إثبات الوفاة للتحقيق



الباب الثالث

قضيتا
«الجهاد الكبرى
والصفري»

فكر الجهاد ميراث متداول حتى مقتل السادات



المقدمة

في مقدمة الباب الثالث من الموسوعة ينبغي أن نشرح للقارئ ما ستعرض له من أحداث، وينبغي أيضاً أن نربط بين هذه الأحداث، وأن نصل بها إلى نتيجة كانت مفاجأة للعالم كله، وهي مقتل الرئيس محمد أنور السادات.

استعرضنا في الباب الأول قضية «الفنية العسكرية»، أردنا أن نشرح للقارئ الفكر الذي ولد في مصر في العام 1974 وهو فكر الجهاد، أما الباب الثاني فكان عن فكر يختلف تماماً وهو فكر التكفير والهجرة الذي يقوم على تكفير المجتمع والتكفير بالمعصية. ولكن هل انقطع فكر الجهاد بعد العام 74؟ في الحقيقة إنه انتشر بطريقة لم يلتفت إليها حتى رجال أمن الدولة في ذلك الوقت.

نفضت الشرطة يديها من الأمر برمته وترك جهاز أمن الدولة والكثير من المسؤولين المدنيين السادات يدفع ثمن أسلوبه وخطته، ولم يلقوا بالاً لانتشار فكر الجهاد، فقد كانت كل مقاومة له من الشرطة تحسب على الشرطة، وكان السادات دائماً ينتصر لهذا الفكر الإسلامي حتى المتطرف منه ليس لرغبة في وجود هذا الفكر وإنما رغبة في تصفية الفكر اليساري والناصري من على أرض مصر.

وقد أفضى إلينا الدكتور أسامة الباز رحمه الله في أحد اللقاءات أنه نبه الرئيس السادات لخطورة ما يفعله وقال له: «إن نهايتك ستكون على يد هؤلاء»، وقد كنا لجنة للتفاوض كونها الأستاذ عمر التلمساني تدعيماً وتشجيعاً وتدريباً لشباب الإخوان المسلمين، وكنت أنا في هذه اللجنة التي حاورت عناصر كثيرة ومنها الدكتور أسامة الباز مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية في ذلك الوقت، وقد كنا نلتقي مع رجل يرفضنا من كل الوجوه وكانت صراحته كبيرة حتى إنه قال لنا: «كلكم سواء ولقد نبهت السادات إلى أن نهايته ستكون على يد هذا الفكر» ورغم هذه العبارة القاسية فقد خرجت من عنده وأنا في غاية الإعجاب بشخصه.

ويبدو أن هذا هو العنوان الذي يجب أن نتوج به الباب الثالث من الموسوعة، فلم ينتصر فكر التكفير والهجرة (الذي ظهر بعد عامين تقريباً من قضية «الفنية العسكرية») ولم يجذب الشباب كثيراً، ولكن فكر الفنية العسكرية وكتاب «رسالة الإيمان» الذي كتبه «صالح سرية» (المتهم الأول في قضية «الفنية العسكرية») سرعان ما انتشر وكون له أنصاراً، وهؤلاء الأنصار كونوا فيما بينهم مجموعات الجهاد؛ صحيح أنه في الفترة الواقعة من عام 1974 إلى 1977 كانت هذه المجموعات متناثرة ولا يجمعها قائد واحد، إلا أنه في العام 1977 بدأت أول عملية تجميع لهؤلاء المجموعات من محافظات عدة وظهر ذلك في أول تنظيم نشط بعد الفنية العسكرية وذلك في قضية القنص (المسماة بالقنصلية القبرصية).

جعلت هذه القضية من الأشخاص الضالعين فيها أبطالاً ولا شك في نظر الشباب الإسلامي، وأظهرت بعض الشخصيات مثل حسن الهلاوي ووضاح سلامة وإبراهيم سلامة وحسين السيد ومجموعة من الإسكندرية حكم على الكثير منهم بالسجن (في القضية رقم 1 سنة 77 عسكرية) خمسة عشر عاماً للبعض.

إلا أن شخصاً فلسطينياً من نفس جنسية «صالح سرية» ومن نفس انتبائه الفكرية وهو «محمد سالم الرّحال» نجح في تجميع الكثير من المجموعات الجهادية، ينتقل من مكان إلى مكان وهو يشرح أن هناك ثلاثة أمور يستطيع المرء أن يغير بها نظام الحكم:

الأمر الأول هو الانقلاب العسكري، وأما الأمر الثاني فهي الثورة الشعبية، وأما الأمر الثالث فهو حرب العصابات.

وكان يوضح في كل حين ولكل شخص أنه لا سبيل سوى الانقلاب العسكري، فكان بذلك صاحب أول تجميع لمجموعات كانت النواة لقضية «الجهاد الصغرى» عام 1979 (تم القبض فيها على مجموعة مقدرة بأكثر من مائة عضوا) كونوا نواة لقضية الجهاد الصغرى.

جاءت قضية «الجهاد الصغرى» عام 79 بفلسفة جديدة وخطيرة ألا وهي تفجير الكنائس انتقاماً من نظام الحكم وانتقاماً من المسيحيين، وكان السادات قد ملأ الدنيا ضجيجاً بأحداث الفتنة الطائفية، وبأن البابا شنودة يعد لفتنة طائفية ويعد لاستقلال أسبوط، فمهد الطريق لهؤلاء الشباب بالقيام بعمليات اغتيال واسعة للمسيحيين فضلاً عن تفجير الكنائس، وضمت هذه التحقيقات جميعاً في قضية «الجهاد الصغرى» والتي حملت رقم 687 لسنة 1979 أمن دولة عليا، إلا أنه بانتهاء هذه القضية لم يكن أو يستكين فكر الجهاد، بل على العكس بدأ محمد عبد السلام فرج في جمع العناصر التي تخرجت من الفنية العسكرية والتي تخرجت من قضية 1 لسنة 77 عسكرية عليا (والمعروفة بقضية القنص) والتي تخرجت من القضية 687 لسنة 79 (والمعروفة بقضية الجهاد الصغرى) ليشكل من هؤلاء جميعاً تنظيم الجهاد العام الذي تم بقتضاه التخطيط لقتل الرئيس محمد أنور السادات، ونفذت العملية بنجاح، وتم القبض على هذا التنظيم في القضية رقم 462 لسنة 81 أمن دولة عليا فضلاً عن القضية العسكرية التي حوكم فيها خالد الإسلامبولي وأعدم فيها رحمه الله، واتهم في هذه العملية ستة أشخاص كان على رأسهم (عبد الحميد عبد السلام، خالد الإسلامبولي، محمد عبد السلام فرج)، على النحو الذي سنشرحه تفصيلاً ورحم الله الجميع.

ما نقصد إليه في تلك المقدمة أن نبين أن السادات قُتل في العام 1974 وليس في العام 1981، قُتل حينها تم التخطيط لاقتحام الفنية العسكرية وذهب واحد من هؤلاء المخططين إلى قصر الرئاسة ليخبره ويدله على أصدقائه وهو الطبيب أحمد الرّجال (والذي تناولناه تفصيلاً في الباب الأول) فلم تكثر له الأجهزة الأمنية وكان الإهمال المتعمد منها الذي استمر حتى مع ظهور محمد سالم الرّجال وقدرته الفائقة في تجميع الأفراد وإقناعهم بهذا الفكر الذي انتهى بالقضية 687 لسنة 79 (المعروفة باسم الجهاد الصغرى)، أيضاً، لم تحرك الأجهزة الأمنية ساكناً حين خلف محمد عبد السلام

فرج (مؤلف كتاب الفريضة الغائبة)، سالم الرحال استطاع تشكيل مجموعات في عدة محافظات لقتل السادات.

هذه مقدمة لازمة لكي نعرف عن أي شيء نتحدث، سننتقل بفكر الجهاد من الفنية العسكرية 74، لندرس أول قضية استخدم فيها القتل وهي قضية القنص 1 لسنة 79 عسكرية عليا، لننتقل إلى قضية «الجهاد الصغرى» 687 لسنة 79 أمن دولة عليا، ثم نقفز إلى أحداث الفتنة الطائفية التي أعقبها اعتقال البابا شنودة وأكثر من 1500 مواطن مصري ما بين تيارات دينية وغير ذلك، ثم ندخل بعدها إلى قرارات التحفظ مباشرة لنرى أن فقه الجهاد وأسلوب الجهاد والعناصر الجهادية هي التي قامت فعلاً بتنفيذ الفصل الأخير في عملية الجهاد التي بدأ فصلها الأول في عام 1974 وانتهى في عام 1981 بنجاح مخطط اغتيال الرئيس السادات، ولتتحقق مقولة الدكتور أسامة الباز إن السادات شجع هذه التيارات لكي تقتله وقد حدث ذلك فعلاً.

ولكننا قبل أن ندخل في الفصل الأول في الباب الثالث من هذه الموسوعة لابد وأن نذكر عدة معلومات:

- أن هناك من كان ينتمي إلى فكر الجهاد روحياً وليس من الناحية العملية، ومن كان يقوم بالتخطيط فعلاً لتنفيذ عمليات الاغتيال وذلك باستخدام الوسائل المتاحة قنابل وآليات، وهناك من كان يستفيد من هذا الواقع السياسي للانتقام من الرئيس السادات، ومن كان يعتبر أن السادات يدفع ثمن تصرفه.

- إهمال الأمن في القضية الأولى (الفنية العسكرية) يدفعك إلى التعجب فقد وصل إلى درجة أن المبلغ الدكتور أحمد الرجال يذهب إلى مباحث أمن الدولة ليبلغهم بوجود قتلى في مدرسة الفنية العسكرية ويبلغهم بأن هجوماً قد وقع ليعود إليه ضابط أمن الدولة ويتهمة بالكذب، ويقرر بأنه كان هناك ولم يشاهد شيئاً، وليذهب هذا الرجل إلى مبنى رئاسة الجمهورية ويجلس مع الضابط المنوب هناك في مبنى رئاسة الجمهورية يناقشه لساعة أو ساعتين والفنية العسكرية غارقة بدماء الجنود. فخطة الفنية العسكرية كانت قائمة على تخدير الجنود بأن قام سعد درباله بتوزيع الجاثوه على الجنود ولكنهم لم يناموا فاضطر أصحاب العملية إلى قتلهم. ومع ذلك فقد قصر إلى حد الشبهة. وفي قضية 1977 لم يعرف الأمن من الذي قتل هذا العسكري ومن الذي سرق سلاحه، بل بالعكس الأمن اعتبرها قضية ثأر قديم بين العسكري وبين أهله، ولكن في النهاية

وبمحض الصدفة روى أحد الذين عرفوا بقصة مقتل حارس القنصلية إلى أحد أقاربه تلك القصة التي ظلت غامضة على أمن الدولة حتى كشفها أحد أصدقاء المتهمين.

إذا الأمن لم يكن على علم لا بقضية «الفنية العسكرية» ولا بقضية القنص ولا حتى بقضية الجهاد الصغرى، الأمن لم يكن أيضًا على علم بمقتل السادات، ونلاحظ أن الأمن الغائب في هذه القضايا الأربعة يثير شبهة إما أنهم تركوا السادات يقتل من أول عام 74 حتى عام 81 نتيجة سياسته التي اتبعها، وإما أنهم كانوا يعلمون ويساعدون على ذلك، أي الآراء نختار؟ هذا ما سيختاره القارئ إما أن الأمن أهمل وترك الأمور تسير على عواهنها وإما أنه شارك في قتل السادات مشاركة حقيقية.

اقرأوا معي أيها السادة الباحثون الباب الأول من هذه الموسوعة لتعلموا أن هناك شبهة تواطؤ بين الأمن وبين الذين دبوا المسألة أو إهمال قد يصل إلى درجة التواطؤ أو رغبة في الإهمال ومهما كانت الفروض والنتيجة التي يصل إليها الباحث من خلال الوثائق التي سنقدمها فهي نتيجة طبيعية جدًا لأنها نتيجة نصل إليها من خلال الوثائق وليس من خلال الروايات المنقولة لذلك تنتهي هذه المقدمة بإثارة هذا السؤال لنبداً أولاً بدعوتكم إلى الرجوع إلى الجزء الأول لدراسته جيداً (قضية «الفنية العسكرية» التي ولد فيها فكر الجهاد) ثم الدخول معنا إلى المرحلة الثانية وهي قضية القنص المعروفة بالقضية 1 لسنة 77 عسكرية عليا، وهي القضية التي تم فيها قتل حارس القنصلية القبرصية للاستيلاء على سلاحه، ومن القضية 1 لسنة 77 عسكرية عليا لنبداً معها حوارنا وتدوين الفصل الأول من الباب الثالث من موسوعة الحركات الإسلامية حتى نصل إلى قضية «الجهاد الكبرى» «قتل السادات» عام 1981.

الفصل الأول

قضية

«الجهاد الصفري»



قضية القنصلية القبرصية رقم 1 لسنة 77 عسكرية عليا؛

القضية اكتشفت بمحض الصدفة، أبطاها حارس بسيط يجلس في كشك حراسته بجوار القنصلية القبرصية وشباب متحمس نشط قد شغف حبًا بالجهاد وأولع به مما دفع به إلى محاولة سرقة بندقية الحارس إلا أن القدر حال دون ذلك واستيقظ الحارس وتورط الشباب في قتله اضطرارًا أثناء محاولتهم الفرار.

ويروي لنا وضاح سلامة والذي كان أحد أبرز أعضاء تنظيم الجهاد 79 - في ماضيه البعيد - في شهادته أمام التاريخ عن تلك القضية حيث يقول: لولا تعامل أمن الدولة وعرضها الخاطئ مع قضية القنصلية القبرصية - 1 لسنة 77 عسكرية - الإسكندرية ما تشكل تنظيم الجهاد، فالحدث كان أشبه بالألعاب الصبائية أكثر منه عملاً من عمليات تنظيم جهادي، فبينما لم يشترك في عملية القنص أو قضية القنصلية القبرصية سوى من 3 إلى 4 أفراد ولم يعلم بها سوى عدد قليل جدًا فإن أمن الدولة أوجد تنظيمًا جهاديًا من عدم حين ألقى القبض في تلك القضية على أكثر من 200 فرد.

ويسترسل وضاح في الكشف عن تفاصيل تلك القضية وذلك التنظيم «بدأت الاتصالات بين مجموعة الفنية العسكرية القدامى، كان على رأسهم محمد ياسر

سعد مصطفى (سجن 15 سنة في قضية 77) الذي أخذ في شحن الشباب ضد النظام وأنه لابد وأن يتم تغييره بالقوة عملاً بنص الآية: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾، وكان تفسيره للآية هو أن يكون الجهاد بآية وسيلة ممكنة، حتى ولو كان القتال بالأظافر، وقد لاقى محمد ياسر مصطفى إقبالاً كبيراً لأرائه الفكرية، لكن لم يتبن فكره سوى 3 إلى 6 أفراد وهم محمد شريف إبراهيم، عادل فارس، صلاح فهمي، محمد حسن الصغير ومن خطب محمد ياسر كانت بداية قضية القنصلية.

كان محمد شريف إبراهيم ومعه حسن الصغير وآخرون في نزهة على طريق قناة السويس فوجد هو ورفقته حارس القنصلية القبرصية نائماً وبجواره البندقية الخاصة به فتخمر في ذهنهم سرقة البندقية لكن الحارس استيقظ عقب التقاط حسن للبندقية فطعنوه بالمطواة وفروا، لكن الحارس توفي على أثر تلك الطعنة، اهتم أمن الدولة بهذه القضية، في أول الأمر تصوروا أن لمقتله علاقة بقضية ثار لكن لم يتوصلوا لشيء، وقيدت القضية ضد مجهول، إلى أن قام خال محمد شريف إبراهيم بالإبلاغ عنهم، حين وجد السلاح الميري مع محمد شريف، فظل يتجسس عليه بتعليمات من أمن الدولة إلى أن أجبره على الاعتراف بأنه من مرتكبي الحادث وشهد بأنه كان حاضراً لحادث مقتل العسكري لكنه لم يطعنه، فاستخدم في القضية كشاهد ملك وأفرج عنه (ذلك أن نظرية الشاهد الملك توجب الإفراج عن المبلغ وفقاً للقانون).

الخلاصة أن أمن الدولة تعامل مع هذا الحادث العارض على أنه مخطط لتنظيم جهادي وليس حدث فردي، تم القبض في تلك القضية على أعداد كبيرة منهم (وضاح سلامة، «عبدالرءوف أمير الجيوش»، ياسر سعد، أحمد صالح) ضم التنظيم الذي اختلقته مباحث أمن الدولة مجموعات من القاهرة والقليوبية والبحيرة والإسكندرية وبورسعيد وقليوب وكل من أفرج عنهم في قضية «الفنية العسكرية»، لكن نيابة أمن الدولة حفظته لأنه ليس هناك وقائع مادية تربط ما بين الحدث وهذا التنظيم، أفرجت عنهم أمن الدولة العليا لكن السادات حولها لقضية عسكرية تراوحت الأحكام فيها على المقبوض عليهم من سنة إلى ثلاث سنين بينما حكم على ياسر سعد بالسجن 15 سنة وأحمد صالح وقد اعتبروه أمير بورسعيد حكم عليه بالسجن عشر سنوات أما «عبدالرءوف أمير الجيوش» مجموعة شبرا فقد أفرج عنه.

كان تنظيم القنصلية القبرصية أول عملية تجميع للعديد من المجموعات الجهادية في شكل تنظيم منظم له إمارة وقد مهد لظهور التنظيم الأكثر خطورة وجدية والذي لمع فيه نجم الشخصيات الضالعة في اغتيال الرئيس محمد أنور السادات ألا وهو تنظيم الجهاد 79، فمن تلك المجموعات الصغيرة التي تشكلت في الإسكندرية، والتقت ببعضها البعض في السجن وحدثت ألفة فيما بينهم ليخرجوا من السجن وهم على اتصال ببعضهم البعض وكان من السهل حينها على محمد سالم الرحال (الذي لمع نجمه عقب قضية القنصلية) أن يشرع في تجميع الأفراد والمجموعات ليتبلور التنظيم الأكبر حجماً والأكثر خطورة وهو تنظيم الجهاد 79. مرة أخرى حسن الهلاوي يظهر من جديد.

المتهم «حسن الهلاوي» في 1 لسنة 77 عسكرية عليا

«خالد الهلاوي» يروي عن حسن الهلاوي تفاصيل لم يدونها التاريخ بعد..

من هو حسن الهلاوي؟ وكيف انتمى لهذا الفكر؟ ما دوره في قضية «الفنية العسكرية»؟ وما علاقته بتنظيم التكفير والهجرة؟ ما قصة الشريط الذي سجله وكان له صدى إعلامي كبير ووزع منه أكثر من مليون نسخة؟ وكيف أقحم في قضية القنص؟ كيف هرب إلى السعودية لحين القبض عليه هو وزوجته وتم ترحيله إلى مصر؟

يروى خالد الهلاوي الأخ الأصغر للقطب الجهادي الشهير حسن الهلاوي شهادته عما عاصره من وقائع وملابسات وما مسه عن قرب عن الشيخ حسن الهلاوي الذي ربما لا يعرفه الكثيرون فهو أثر الانعزال والانطواء بعد اختياره مؤخرًا للمنهج الوسطي المعتدل حتى كاد أن يفقد حياته إزاء هذا التمسك.

يقول خالد الهلاوي: «بدأت المواجهات تحتدم بين الشيخ حسن الهلاوي والأجهزة الأمنية عقب القبض عليه في قضية «الفنية العسكرية» فيما عرف بتنظيم الفنية العسكرية 74، حبس الشيخ حسن أثناء سير تحقيقات تلك القضية وحاكمته المحكمة جنائيًا بالرغم من عدم اشتراكه في اقتحام الفنية العسكرية إلى أن كان حكم البراءة بعد مرور العام ونصف العام».

غير أن علاقة حسن الهلاوي بالأجهزة الأمنية لم تنتهِ على هذا النحو، يضيف خالد الهلاوي: «انزعجت الأجهزة الأمنية من براءة الشيخ حسن، وسرعان ما زجت به في قضية ملفقة لا علاقة له بها (قضية القنص 77) وباءت كل محاولات حسن الهلاوي لإثبات براءته بالفشل، وكان الحكم عليه بالسجن لسبع سنوات».

كانت أقوال شاهد الإثبات في القضية خير دليل على أن الشيخ حسن لم يكن متورطًا بها، أكد العقيد عادل مجاهد أمام المحكمة أن الشيخ حسن لا يميل إلى العنف وإهراق الدماء لكن كثيرًا من الشباب يستمع إلى خطبه ومواعظه، وأنه بمجرد إشارة الشيخ حسن بالبنان ينصاع الشباب له ولما يتحدث به. هذه الشهادة حبس بها الشيخ حسن سبع سنوات بالرغم من أن حسن عبد المجيد الذي قتل عسكري السفارة في (قضية القنص 77) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وبذلك تساوت مدة حبس الشيخ حسن

- وهو ليس له أية علاقة بالواقعة التي حدثت في الإسكندرية وهو يقطن بالقاهرة -
ومدة حبس منفذ الجريمة نفسها.

كان الشيخ حسن قد ذاع صيته - عقب حصوله على حكم بالبراءة في قضية «الفنية العسكرية» - فيما بين التنظيمات الجهادية وهو ما دفع بتنظيم التكفير والهجرة إلى محاولة إقناع الشيخ حسن بالانضمام إليه لكن الشيخ حسن طلب مهلة للتفكير ثم تقدم بعدها بررد مطول فند فيه أفكار الجماعة خاصة فيما يتعلق بالتكفير بالمعصية، جاء في رده فيما بالكم في حديث «من صلى البردين دخل الجنة» وهو ما أثار غضب الجماعة عليه نظرًا لأن الكثيرين قد تركوا الجماعة عقب رد الشيخ حسن من بينهم فيلسوف الجماعة «ماهر عبد العزيز بكرى زناقي»، ورفعت أبو دلال المدرب العسكري للجماعة.

ثم كانت المحاولة الثانية لاستقطاب الشيخ حسن إلى صف الجماعة، وحددوا موعدًا للشيخ حسن مع رئيس الجماعة «شكري مصطفى» لكن الجلسة لم يكتب لها التوفيق ودب الخلاف فيما بينهم وبين الشيخ حسن حين اختلفوا حول الأخذ بإجماع الصحابة واصفين أنفسهم بأنهم رجال والصحابة رجال فلم يوافقهم الشيخ حسن على ذلك ولم يتفقوا سوى على الارتكاز على القرآن والسنة كمصدر للتشريع. وكان عدد الجلسات التي تمت فيما بين الشيخ حسن وجماعة التكفير والهجرة جلستين إحداهما كانت في بيت العائلة بمنطقة الهرم بمحافظة الجيزة. وللمرة الثانية أتى الرد من الشيخ حسن، كان ردًا صادمًا على نحو كبير، فند الشيخ حسن آراء الجماعة بنادًا بنادًا وسجل ذلك الرد على شريط نال شهرة واسعة وجرى تداوله بين الكثيرين من المعنيين بأمور الدين.

تلاحقت الأحداث سريعًا إثر انتشار الشريط وتداوله وازداد نقم الجماعة على حسن الهلاوي وما قام به من قلب الإخوة ضد الجماعة، وكالمثل القائل «تغدى بيه قبل ما يتعشى بينا» كانت محاولة الجماعة لاغتيال الشيخ حسن حين أفحمهم بالرد القاطع بأن هناك أحاديث مجابهة لأحاديث «لا يدخل الجنة قاطع رحم»، «لا يدخل الجنة نمام» (التي يعتمدون عليها في التكفير بالمعصية) مثل «من صلى البردين دخل الجنة» كذلك رد على مسألة إنكارهم لإجماع الصحابة كمصدر من مصادر التشريع بقوة وثبات شديدين ولم تستطع الجماعة الرد عليه، وكان ذلك الرد المسجل في شهر أبريل عام 1977.

وفي إحدى الليالي سمعنا طرقاً شديداً على باب الشقة واتجهت أختي لفتح الباب فظننا أن الطارق ضباط من أمن الدولة إلا أننا فوجئنا من 7 - 12 رجلاً يقتحمون المكان ويدهم مطاوي قرن غزال، في تلك اللحظة كان حسن يحاول الهروب بالقفز من الشباك إلا أنهم أدركوه وانهاوا عليه ضرباً بالمطاوي بينما اكتفى هو بترديد الشهادتين. كنت أنا في ذلك التوقيت أنظر بارتباك شديد إلى المشهد وقد تيقنت بأن هؤلاء ليسوا بأمن دولة لأن ضباط أمن الدولة لا يتسلحون بالمطاوي ثم هجم عليّ أحد هؤلاء وطعنني 3 ضربات مطاوي وضربة بالشومة فوق الكتف بينما كان الشيخ حسن ينزف وبشدة بعد أن طعنه، الرجال أكثر من 17 طعنة منها 4 ضربات نافذة في الظهر والصدر وضربة كان بينها وبين القلب 1 سم فقط.

لم تستغرق محاولة الاغتيال برمتها أكثر من دقيقة ونصف الدقيقة ثم سمعت صوت صفارة كإشارة للرجال بالتحرك والانسحاب.

كان العمل بروح انتقامية حقيقية لأنهم كانوا يريدون التخلص من الشيخ حسن لأنهم استشعروا استجابة الناس إلى رد الهلاوي على الجماعة وأفكارها وأنه كان له مردود قوي خاصة في دفع بعض الأفراد إلى ترك الجماعة والانسحاب من عضويتها. لذا فمن نفس العقيدة التي انبثق منها اغتيال الشيخ الذهبي كانت محاولة اغتيال الشيخ حسن الهلاوي الذي أنجاه الله منها.

يضيف خالد الهلاوي: «لم نستطع كثيراً المساعدة لأنه حينما تنكر أفراد جماعة التكفير والهجرة على هيئة ضباط أمن الدولة ارتبكنا قليلاً، كان وقتاً كافياً للهجوم على الشيخ حسن وطعنه بينما أغلق الجيران الأبواب ولم يساعد أحد».

دخل الشيخ حسن الهلاوي في فترة نقاهة طويلة من 4 إلى 5 شهور، إلا أنه ولم يكد يمر على تعافيه أيام قليلة زُج به من قبل أمن الدولة في قضية القنص (وكانت قضية عسكرية)، في السجن اعترف له أحد أفراد جماعة التكفير والهجرة بأنه هو من حاول قتله وطلب منه المسامحة والمغفرة بعد أن عاد إلى الحق.

الهروب:

مرت الأيام على الشيخ حسن داخل السجن، لذا قرر الشيخ حسن أن يستأنف دراسته فتقدم بأوراقه إلى كلية أصول الدين، كي ينشغل بالدراسة أثناء فترة محبسه إلى أن تخمرت فكرة الهروب برأسه أثناء الامتحانات.

أثناء امتحانات السنة الأولى (كنت أنا في تلك الأثناء أمتحن دبلوم مساحة أخرج في الفترة من 2 - 3 عصرًا لكي أقابله وأسلم عليه قبل العودة به إلى محبسه) حدث أن جاء اليوم الذي كنت أنتظره كعادتي في صالة كلية أصول الدين فجاء لي قائلاً «أنا ذاهب» وأعطاني الحقبة الخاصة به، لم أفهم ما يقصده حين رؤيتي له وهو يقفز 5 متر من فوق سور كلية أصول الدين ليختبئ بعدها في منطقة الحوامدية وكان سنه وقتها لا يتجاوز 25 عامًا. تنكر الشيخ حسن الهلاوي باسم الشيخ إبراهيم ثم فوجئت بأنه استدعاني وأخبرني حينها أنه سيسافر إلى الخارج (تحديدًا الأردن).

فر الشيخ حسن إلى الأردن وعمل بها فترة كمدرس مواد شرعية - لغة عربية - ثم ومن الأردن انتقل إلى السعودية عن طريق وزارة أوقاف الأردن، كان قد تزوج من امرأة أردنية هي أم صالح وأنجب منها أولاده صالح، حسناء، بشرى، كريمة. ثم بعد أكثر من 11 عامًا في السعودية عمل فيها كمدرس في أكثر من مدرسة من أشهرها مدرسة منارات جدة، وبعد أن عاد يتعامل باسمه وأصدر جواز سفر باسمه، كان القبض عليه من قبل السلطات السعودية والعودة به إلى مصر. كان ذلك في العام 1993 وبذلك ظل الشيخ حسن هاربًا من 1979 إلى 1993. كان شفافًا جدًا رحمه الله وكان له رؤى كثيرة وتحققت، أشهرها الرؤية الخاصة بيوم هروبه حيث رآها لثلاث مرات في يوم هروبه خارج مصر ويوم القبض عليه من السعودية، كان مجتهدًا في العلوم الشرعية. وكان قارئًا نهماً لأمهات الكتب.

قضية الجهاد 79

«القبض على عناصر تنظيم الجهاد بالإسكندرية» بهذا المانشيت صدرت جريدة الأخبار الخميس 24 يناير 1980، وتنقل الجريدة في الصفحة الأولى منها أنه قد تم القبض على عناصر تنظيم الجهاد بالإسكندرية ونحويلهم إلى المحاكمة، وهذه كانت نهاية المرحلة الثانية من قصة تنظيم الجهاد 79 التي كانت بمثابة الحلقة الثانية في التنظيمات الجهادية التي سبقت تنظيم الجهاد الذي قام باغتيال الرئيس السادات وقتل أكثر من 60 جنديًا وضابطًا.

الفصل الأول من القصة:

بدأ الفصل الأول من القصة بتجمع القيادات التي تم الإفراج عنها من قضية تنظيم الجهاد المسماة بالفنية العسكرية في عام 1979 والحقيقة أنه رغم كآبة النتائج التي خلفتها أحداث قضية «الفنية العسكرية» عام 74 إلا أن هذه النهاية المأساوية خلقت حالة من الإعجاب لدى الكثير من الشباب المنتمي إلى الحركة الإسلامية، فكانت كلمة الجهاد في ذلك الوقت تحمل بريقًا مختلفًا مقابلًا لما أسموه «ضعف الإخوان المسلمين» في ذلك الوقت أو ما يتصوره هؤلاء الشباب ضعفًا.

تم الإفراج عن العديد من الشباب في قضية «الفنية العسكرية» ليخرجوا إلى العالم ببريق جذب نحوه العديد من الشباب فتكونت المجموعات الأولى في منطقة بولاق الدكرور والمطرية وشبرا في مدينة القاهرة.

أما في الإسكندرية فتكونت مجموعات كبرى بقيادة حسين السيد ووضاح سلامة وإخوته إبراهيم ورباح وياسر سلامة، والتف حول هذه المجموعة العشرات من الشباب، كما تكونت مجموعات في البحيرة وفي الوجه القبلي، وظهر جليًا نشاط مجموعة من القيادات كقيادة فكرية كان من أبرزهم محمد سالم الرّحال وهو شاب فلسطيني عاش في القاهرة وأخذ في نشر فكر الجهاد والتغيير بالقوة (من الملاحظ أن بطل فكرة الجهاد في عام 1974 كان فلسطينيًا أيضًا وهو المتهم الأول «صالح سرّية»).

الفصل الثاني من قضية الجهاد 79؛

ويتطور الفكر الجهادي لتقوم مجموعة من شباب الإسكندرية بقتل أحد الجنود واقتناص سلاحه، إلا أن العسكري الذي كان نائمًا استيقظ فجأة فأمسك بسلاحه مما اضطر أحد الشباب إلى أن يطعنه؛ قضية القنصلية القبرصة 1 لسنة (77 عسكرية عليا) ومن هنا بدأ تنظيم الجهاد 79 في التبلور والتشكل من داخل السجن.

في الوقت نفسه كانت جماعة التكفير والهجرة تبذل جهدًا كبيرًا في تجميع الأفراد وإقناعهم بفكرهم المتطرف ألا وهو التكفير بالمعصية لكنهم فشلوا في جذب الناس حول الجماعة خاصة بعد أن استطاع الجهادي حسن الهلاوي رحمه الله أن يرد على فكر جماعة التكفير والهجرة الذي كان يقوم بتكفير المجتمع واصفًا إياه بالمجتمع الجاهلي، وكذلك كانوا يعتبرون أن المصّر على المعصية يكون كافرًا، وكانوا يعتبرون جماعتهم هي جماعة المسلمين وأن من تتم دعوته إليها ولم يستجب فهو كافر ويحل دمه، ولأن هذا الفكر كان مرفوضًا من كافة التيارات الإسلامية لاسيما بعد اغتيال الشيخ الذهبي واقتحار جماعة التكفير والهجرة بذلك (وقد أوضحنا قصة اغتياله تفصيليًا في الباب الثاني) فقد راج بين الناس ما قدمه حسن الهلاوي من أدلة في شريط كاسيت تم توزيع ما يزيد عن نصف مليون نسخة من هذا الشريط في ذلك الوقت، مما دفع بجماعة التكفير والهجرة إلى محاولة اغتياله.

الفصل الثالث من قضية الجهاد 79؛

يأتي الفصل الثالث والأخير من قضية الجهاد 79 بعد الحكم في قضية القنصلية، فذلك الحكم لم يقلل نزعة الشباب إلى الجهاد، وإنما اعتبر الكثيرون هذا العمل من الأعمال البطولية، فازدادت تكوينات المجموعات وبدأ محمد سالم الرحال في جمع الأفراد حول فكرة الجهاد وكان أن قام أحدهم بسرقة قنابل من معسكرات الجيش إلا أن هذه القنابل كانت هي في ذاتها السبب في القبض على مجموعة 79، فقد دارت القنابل هنا وهناك وشعر الأعضاء بالعبء الذي تلقيه هذه القنابل عليه، فأودعوها لدى أحد المتهمين والذي التزم بأن يسلمها إلى التنظيم في وقت وساعة محددة وكان هذا الميقات هو الميقات الذي تم الاتفاق مع مباحث أمن الدولة بواسطة أحد المتهمين عليه، فتم اقتحام المكان والقبض على المتهمين جميعًا ومعهم قنابلهم، إلا أن واحدًا من هؤلاء المتهمين

وهو الدكتور مصطفى يسري طلب من النيابة بأن تقوم بعدّ أكواب الشاي فإذا بها خمسة أكواب بينما عدد المضبوطين كان أربعة وهنا يثار سر المتهم الخامس فالبعض يقول إنه المتهم الذي هرب وأبلغ عن المجموعة وأنه كان هو سر القضية بينما يقرر البعض الآخر بأن هذا المتهم ضحى بنفسه وبسمعته فقرر أمام المحكمة اعترافاً تفصيلياً بالوقائع.

كانت تلك هي قضية الجهاد 79 المقدمة لقضية «الجهاد الكبرى» لسنة 81 والتي تم بمقتضاها قتل الرئيس السادات، ونحن في هذا الفصل ننقل وقائع هذا التنظيم كيف تشكل وتكون إلى أن تم الإفراج عن أفرادهِ جميعاً وذلك على لسان الشاهد وضاح سلامة أحد أعضاء تنظيم الجهاد 79.

حقيقة تنظيم الجهاد 79:

اعترافات مهمة للمصدر في قضية الجهاد الصغرى:

سبق أن قلنا إن المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ قدم اعترافاً خطيراً بتعاونه مع جهات الأمن وقيامه بوضع المتفجرات لكي يسهل للأمن ضبط هذه المجموعات من المؤمنين بفكر الجهاد، وفي بيان الأمر، وقد أكدنا أيضاً أن عبد القوي محمد عبد الحفيظ عاد وقرر في تحقيقات أخرى أن المتهم ضحى بنفسه وقال ذلك من أجل أن يفسد القضية على أمن الدولة، إنما على أي الأحوال نحن ذكرنا هذا الجانب وذكرنا أيضاً رد المتهم على ما تم تقديمه.

المصدر عبد القوي محمد عبد الحفيظ لم يقبض عليه أثناء الواقعة وإنما كما تروى الأحداث بأنه تم تهريبه أثناء الواقعة، وكما ذكرنا من قبل حينها قامت قوة الضبط وبصحبة النيابة بعدد أكواب المشروبات الموجودة في الحجرة فاكشفت أن عدد المشروبات يزيد عن عدد المتهمين بواحد، فلما علمت من المتهمين المقبوض عليهم أن هذا الواحد اسمه عبد القوي محمد عبد الحفيظ قامت على الفور بإصدار أمر ضبط وإحضار لهذا المتهم وتم تنفيذ أمر الضبط والإحضار وعرض المتهم في 17 / 7 / 1979 على النيابة، كان المحقق في ذلك الوقت رئيس النيابة عبد المجيد محمود رئيس نيابة أمن الدولة العليا والذي أصبح بعد ذلك هو النائب العام الذي أثار كل هذا اللغط في مصر وأحدث أزمة ترأس فيها معركة القضاة، وفي مقابل ذلك قام رئيس الجمهورية محمد مرسى السابق بمواجهته وعزله، وهي قضية لا بد وأن يأتي وقت روايتها، لكننا على كل الأحوال نذكر أن هذه المعركة قد انتهت بفوز عبد المجيد محمود وانتصاره ثم بعد أن أعلن انتصاره قام بالاستقالة، واعتزال العمل القضائي تماماً، على أي الأحوال كان في هذا الوقت الذي يحقق مع المتهم هو عبد المجيد محمود رئيس نيابة أمن الدولة.

مثل المتهم أمامه ونفى أن يكون قد تعرض إلى أي إكراه، وقرر أنه غير منضم إلى أي تنظيم وأنه سبق اتهامه في قضية «الفنية العسكرية» في أبريل 74.

وروى قصة انضمامه إلى تنظيم الفنية العسكرية وقد أنكر عبد القوي محمد عبد الحفيظ في هذا التحقيق كل ما هو متعلق بقضية تنظيم «الجهاد الصغرى» وقد لاحظ رئيس

النيابة في ذلك الوقت أن المتهم قد استفاض في شرح تاريخه في الفكر الجهادي وقام بإعادة عرضه بعد ذلك في جلسة أخرى بتاريخ 15 / 11 / 1979 إلا أن المحقق هذه المرة كان وكيل النيابة هاني خليل واستمر المتهم في إنكاره إلى أن انتهى التحقيق وتوالى التحقيقات لتناقشه فكرياً حتى جاء وقت الاعتراف، وعلى مدار أكثر من خمسين صفحة كان المتهم ينكر كل شيء حتى معرفته بمسجد السلام المعروف بمدينة الإسكندرية وهكذا أنكر معرفته بالأشخاص والأشياء حتى حينها واجهه المحقق باعترافات متهمين آخرين عليه باعترافات واضحة أنكرها كلها حتى كان يوم 14 / 2 / 1980 تم نظر تظلم المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ المؤرخ في 13 / 2 / 1980 وتحدد له جلسة 14 / 2 / 1980 وكانت الهيئة برئاسة المستشار عبد الغفار محمد، وهنا فجر عبد القوي محمد عبد الحفيظ المفاجأة باعترافه اعترافاً كاملاً بتعاونه مع جهات أمنية للإيقاع بهذا النفر من أعضاء جماعة «الجهاد الصغرى»، وأنه هو الذي وضع المتفجرات في الحجرة وهو الذي قام بجمع الناس عليها، وهنا تم إعادة استدعاء المتهم بتأشيرة من المستشار هاني العربي الذي كان هو المحامي العام لنيابة أمن الدولة وأشر نظراً لاعتراقات المتهم وأقواله في محضر الجلسة المؤرخ 13 / 2 / 1980 فإنه تم فتح تحقيق لإعادة سؤال المتهم مرة أخرى وهنا عاد المتهم وقال إن كل الاعترافات التي ذكرها في جلسة تظلمه من أمر حبسه يوم 13 / 2 / 1980 كان اعترافاً كاملاً بتعاونه مع المباحث للإيقاع بهذه المجموعة الصغيرة ثم عاد أمام النيابة في 14 / 2 / 1980 لينكر من جديد، إلا أن المفاجأة التي يجدر ذكرها أن المتهم وهو يعدل عن أقواله زج باسم مختار نوح المحامي وهو مؤلف هذه الموسوعة التي عاش أحداثها يوماً بيوم وقضية بقضية فقال في صفحة 56 من تحقيقاته «كل الأقوال التي ذكرتها في الجلسة غير صحيحة وأنا قلتها بناء على طلب متهم اسمه عادل ولا أعرف باقي اسمه وهو أخبرني بأن محاميه الأستاذ مختار نوح هو الذي طلب منه أن يتصل بي لأذكر هذه الأقوال حتى أخدم إخواني، وأنا مصر على أقوالي، كما سأله المحقق عما دفعه إلى هذه الأقوال فأكد أنها وفقاً لما أملاه عليه المحامي وموكله».

وبهذا نكون قد انتهينا من عرض اعترافات المصدر وعدوله وانتهينا الآن أيضاً من قضية الجهاد 79.

بيان أسد الدين الهلالي

محرر تحقيقه

نص المحضر اليوم المبرور ١٧/١٠/١٣٧٩ الموافق ٢٠١٩م
 محمد بن عبد الحميد محمد بن علي محمد
 حيث ظهر لنا السيد الأستاذ المحترم
 المأمور عبد القوي محمد بن عبد الحفيظ
 لتفتيحه في هذه القضية التي تقرر دستورها
 رقيب نظام الحكم في الحقوق
 وقد تم لنا محضر ضبط المذكر والمطلوع
 عليه تبين أنه قد وقع ١٧/١٠/١٣٧٩
 محضر محقق في المقام ثم أسد الدين الهلالي
 ما يؤكده في الذمة أثبت بأنه تفيد
 بطلان ما به أنه الدليل الهلالي في محضر
 المأمور المذكور فقد تم تفصيله في محضر
 غايته لم يتم ولم يعرفه إلا في محضر فقط
 في القصة المذكورة نقل محضره في محضر
 المذكور كان تردده على المحكمة التي به
 المحفل لحوثي البر ثم أثبت محضر المحضر بأنه
 قد تم ضبط المذكور في اليوم الثاني تردده على
 كونه الكائن في تاريخ البناء المذكور
 برتبة صبيح ريان والذين تأييدوا في بطلان
 ريان والذين تعلم محطوط في محضر
 «مستند» في الزعم في محضر لم يعرف في محضر
 في محضر في محضر في محضر في محضر في محضر
 بالتفصيل في محضر في محضر في محضر في محضر

نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

[illegible]

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

اتلم من قضية الفقيه العسكرية لكنه لم يصدر عليه حكم مني
 وانا كنت اتمنى سنه من قضية التجهل والارواح
 هل لديه اقدال اهرت

تم احواله ووقع عليه في السجن ويدا اليه
 واقفل المحضر عقبه ايات ما تقدم مباشرة وبعاد المتهم
 لتتقدم به كما يحانه وتقرضه وكيل النيابة
 عبد الرحمن رطاه

١٩٨٠/١٤/١٤

رماه الصبح
 من برطوطي من محمد عبد الله نظار طهم المتهم على قتل محمد الحفيظ
 التوقيع ١٩٨٠/١٤/١٤
 السيد عبد الله نظار طهم المتهم

١٩٨٠/١٤/١٧

صباح
 محمد عبد الله نظار طهم المتهم
 - مع محمد عبد الله نظار طهم المتهم
 - مع محمد عبد الله نظار طهم المتهم

محمد عبد الله نظار طهم المتهم
 فتح المحضر اليوم الموافق ١٩٨٠/٤/١٧ في تمام ابراهيم اليابه
 بالهيئة السابقة

حيث حضر الاله المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ فقد دعونه
 داخل غرفة التوقيف والساه بالاث اجاب
 اس! عبد القوي محمد عبد الحفيظ
 ما وصوع الاقوال التي انبثت عليه في ذلك المثل بنابر

20

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

١٩٨٠/٤/١٢

١٢/٤/١٩٨٠
 يوم ١٢/٤/١٩٨٠ هو احوال غرضي و لم يحدث في
 في جهة القلعة مع قسيسة اخرى على ذمة نفس القضية
 فقابلت انوار توجهي الى دورة المياه مع قسيسة بعثت به من
 السجدة و اسبغ عاقل ولا اعرف باقى اسطر لم
 التقر به و لطف الانس الكسبي و قال لي هذا المتهم انه
 في السجدة ليطلب من ابيه (الميت) مع اقول اني كنت على
 صلة بالمباشرة و اني اخذت قبائله بالمباشرة لوضعه
 من شقة في اسكندرية شاعقة في محله محمد
 صالح و قال لي انه محامية قال لي اني اذا قلت هذا الكلام
 في مجلة نظري في قراره في فوف اقدم
 نفسي كما اقدم كل المتخصصين تلك القضية فاننا اقتنعت
 بهذا الكلام و عند اول مجلته لنظر نظري و هو مجلة
 يوم ١٢/٤/١٩٨٠ اننا قلت نفس الكلام الذي طلبت من
 المدعو عادل انه اذكره والذي قال لي انه محامية
 هو الذي طلبت منه ذلك من اضرع برأته اناداف
 المتخصصين و لانه بعد مجلة ١٩٨٠/٤/٨٢ اننا
 انه الكلام الذي ذكرته قد نظري لانه لم يحدث الهللا
 و اننا قلته بناء على طلب عادل و الكلام الذي ذكرته
 مجلة ١٢/٤/١٩٨٠ لم يحدث فيه اي شيء لانه المحقق
 هو الذي ذكر في احوال اب بقة و لكن اني لا اعرف
 اي شيء من تنظيم الجبل و لانه يده من التغيرات

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

ولا الحرف ان شئ منه موضوع القنابل كما ذكرت في
التحقيقات السابقة
وامدى صحة الاقوال التي ابدت في مجلة نظر ظلم
يوم ١٢/١٠/١٩٨٠

أنا قس على ما ذكر في الجلسه غير محتمه
باقى اسبه وهو اني اني اسبه اسبه على دل ولا الحرف
هو الذي طلبت فيه اني تنصلي في ذكر هذه الاقوال
وانا صر على اقوال التي ذكر في التحقيقات سابقه
معنى ولهم اني لا توعد اني صله بين وبينه تطم على
او اني تنظم امر ولا توعد اني صله بين وبينه اني منهم
منه المنتميه المقصوده عليهم ولا الحرف ان شئ
عنه موضوع القنابل

والذي دفعه الى الادلاء بالاقوال التي ذكرت في
مجلة ١٢/١٠/١٩٨٠

أنا ذكرت اقوال في الجلسه لانني الختصت اني
هذه الاقوال التي ذكرت في حرفي مني وقد
باقى المنتميه وذلك حسب ما قال لي المتهم
عادل حيث أكد لي اني صله الاستاذ فخار قد قال
له اني اذا قلت هذا الكلام الذي ذكرته في الجلسه
فوف اهدى براءه انما وباقي المنتميه في هذه
القضيه

في اني بل المتهم عادل
في النصف الاول من شهادتي ١٩٨٠
والاسم الشرائي للمتهم عادل
20

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

هنا لا اعرف الاسم الثلاثي لاني لم اعرف هذا
الشخص الا اسمه وهو ربي حيث تعرفت به كنهنا
ما هو اوصاف المتهم عادل
انا لا اذكر اوصافه
وهذا اتصل بك الاستاذ فختار المحامي
ولا اعرفه ولكنني عاينته الاستاذ فختارده مطلقا
الاستاذ فختار المحامي يطلع من امير اذكر
اتى على صله بالمباحث واني قضيت القضايا
من المدعو محمد صالح بها استند به بقاضها
من المباحث واني اذا قلت كنهنا اللام فوق
اضوح براره انا وياقر المحامي
كيف اتصل بك المتهم عادل
انا وعادل محبوسين سوفاً كنهنا
وفي احدى المرات انا قائلته اننا نوجه
الدورة المياه حيث طلت منها انه اذكر الاقوال
التي قلتم الانية من اوله لانه لم يطلعني
ما فعلوا بك عن المتهم عادل
انا اعرفه عنه ان شئ الخلافا
ما سبب اتصال المتهم عادل بك
هو قالين كما ذكرت اننا نوجه لعمرة
المياه ولطبت من تغير اقول اننا نوجه لعمرة
الهدم تقني واختم باقر المحامي من القضية
وهل اتصل بك اضريه من ههنا انية

20

هـ

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

قضية «الجهاد الصفري» 79

شهادات ودلائل:

يروى وضاح سلامة عضو تنظيم الجهاد 79: «عقب الإفراج عنا تبعاً من قضية القنصلية القبرصية، كانت أمن الدولة قد ألقت القبض على جميع المتهمين في قضية «الفنية العسكرية» وزجت بهم داخل السجون في القضية (1) لسنة 77 قضية القنصلية القبرصية) وكنت من ضمن أول مجموعة أفرج عنها وحصلت على حكم بالبراءة، خرجنا وقتئذ من السجن والغضب يملأ قلوبنا وفكرة تغيير النظام القائم بالقوة مهما كانت الوسائل تملأ أذهاننا فكان الزج بنا في السجون في قضية لم تكن طرفاً من أطرافها هو المناخ الممهد لقضية الجهاد 79، على وجه آخر كنا على أهبة الانقضاض على النظام الفاسد للقضاء عليه، فحدث توافق فيما بيننا نحن مجموعة الإسكندرية وبين مجموعات أخرى من محافظات عدة دون ترتيب مسبق أوجدته الأحداث المتلاحقة التي أثارت مشاعر العنف في نفوسنا ضد النظام.

وجاء خروجي من السجن في قضية القنصلية وأنا تقريباً ملتحق بتنظيم الجهاد 79 قبل أن يتشكل وتظهر ملامحه، فبعد عشرة أعوام ونصف العام داخل السجن كانت الألفة والمودة قد جمعت بيني وبين قادة التنظيم وأعضائه، كنا المجموعة التي أفرج عنها في قضية القنصلية حوالي 30 إلى 40 فرداً معظمنا من الإسكندرية، أما قادة التنظيم فكانوا محمد السيد إسماعيل، محمد خليفة، رمضان فراج وقد أفرج عنهم لعدم ثبوت تورطهم في القضية، وكان معهم شبه تكليف من القيادة الثانية ممثلة في «صالح سرية» وكارم الأناضولي (قيادة مجموعة الفنية العسكرية) باستمرار المسيرة ألا وهي تغيير النظام القائم مهما كانت الوسيلة لإقامة دولة إسلامية عسكرية.

ويستطرد وضاح سلامة فيقول: «كانت الأجواء المحيطة بشباب الجماعات الإسلامية مهيأة لتبلور العديد من الإسلاميين في تشكيلات وتنظيمات جهادية، انضمت أنا فيما

بعد لقضية القنصلية 77 ورباح سلامة وياسر سلامة وجمال فارس وصلاح فارس ومجموعة من أبو حمص صبري حسين وإخوانه إلى تنظيم الجهاد 79».

«كنا جميعاً على معرفة ببعضنا البعض من خلال السجن على الرغم من أن منا من اشترك في تنظيم الفنية العسكرية وتنظيم القنصلية ومنا من لم يشترك فحدث شبه اتفاق بيننا أن نحدد طريقنا لأن العمل الجهادي سواء في الفنية العسكرية أو القنصلية القبرصية لم يكن منظماً وكان به الكثير من الهرجلة والارتجالية وعدم الانضباط ولم يكن هناك قيادة شاملة ولا تفكير شامل لذا كان يجب علينا تحديد الطريق بوضوح».

ويضيف وضاح «عدت لاستئناف دراستي في جامعة الإسكندرية، كانت الجماعة الإسلامية وقتئذ تحت الإنشاء فبدأنا في تشكيل مجموعات داخل زوايا ومساجد الكليات فظهرت مجموعة كلية الهندسة ومجموعة كلية طب ومجموعة تجارة التي أنشأت مسجد كلية التجارة بالإسكندرية وكان هناك شبه اجتماعات يومية في الكليات وحدث تعارف فيما بين كل القائمين على النشاط الإسلامي، فتم التعارف بيننا (مجموعة تنظيم الجهاد 79) وبين جماعة الإخوان المسلمين وقيادات السلفيين وجماعات كجماعة حزب الله (توفيق علوان - أحمد طارق طلعت محب - أحمد طارق العقيد) والتي كانت مجموعة نشطة ولها رؤية واضحة في كيفية مواجهة النشاط اليساري الذي كان مسيطراً على الإعلام والصحافة في الجامعة في ذلك الوقت.

«خلاصة الأمر أننا بدأنا في التوسيع من نطاق تواجدنا داخل الجامعة والدخول في نقاشات سياسية مع الآخر فدارت مناظرات واستقطابات كثيرة فيما بين اليساريين والإسلاميين فكانت فترة فاصلة في تاريخ الجماعات الإسلامية خاصة أثناء مظاهرات غلاء الأسعار والتي أسماها السادات انتفاضة حرامية عام 1977 فقد شاركنا جميعاً بها؛ لأنه كان مطلباً شعبياً ذلك الوقت، انتهت هذه المظاهرات بحالة من الغليان الشعبي حيث إنها لم تستمر إلا ليومين ثم تم فضها بحظر التجول واستيقنت الجماعات الإسلامية من بعدها أنه لا سبيل للتخلص من الظلم والعدوان على الشعب إلا بإقامة نظام إسلامي سليم».

«تبلور النشاط الإسلامي أكثر من ذي قبل في أعقاب تلك الانتفاضة الشعبية فكثرت اجتماعاتنا عقب الصلاة في المساجد وعقب صلاة الجمعة وظهر حديث الثلاثاء وكتب «محمد عبد الوهاب» مؤسس الدولة الوهابية في العقيدة، وكتب أبي الأعلى المودودي وقويت شوكة التيار السلفي من بعد مظاهرات يناير وأصبح له نشاط ملحوظ على الساحة السياسية ثم فوجئنا بعد فترة قصيرة بحادثة مقتل الشيخ الذهبي الذي اتهمت

فيها مجموعة على رأسهم «شكري مصطفى» إلى جانب مجموعة كبيرة من التيارات الإسلامية، من هنا بدأ الجدال السياسي يشتد ما بين الجماعات الإسلامية وبعضها البعض فتم الاعتداء على «حسن الهلاوي» أحد المسجونين في قضية القنصلية من القاهرة حيث طعنه أنصار شكري مصطفى بالمطواة أثناء شجار نشب بينهما إثر مناظرة حول مقتل الشيخ الذهبي، شعرنا وقتها أننا عرّاة أمام النظام والشعب خاصة بعد الخطاب الإعلامي المعادي لكل ما هو إسلامي فازداد الغل والكراهية في نفوسنا تجاه النظام القائم فبدأت المجموعات الجهادية تتشكل أكثر فأكثر.

مجموعات التنظيم:

ويروي وضاح، كنا مجموعة الإسكندرية (محمد السيد إسماعيل، حسين السيد حسين، محمد عبد السلام فرج، ومحمد شريف سلامة) لسنا على علاقة وطيدة بباقي المجموعات التي كانت بداخل السجن في قضية تنظيم القنصلية 1 لسنة 77 وهذه المجموعات هي مجموعة البحيرة بقيادة محمد عبد الفتاح، مجموعة الشرقية (محمد السيد عبد القادر، علي عصران، السيد شحاتة، مصطفى المنير ومحمد وجيه) ومجموعة القاهرة (محمد سالم الرحال أمير الجماعة وحسن الهلاوي ومصطفى يسري وعبدالرءوف أمير الجيش) ومجموعة القليوبية، ومجموعة بورسعيد وغيرها من المجموعات.

عقب خروجنا من السجن تولى حسين السيد حسين ومعه محمد عبد السلام فرج أميراً لجماعة الإسكندرية مهمة الاتصال بالمجموعات الأخرى تباً وإعادة هيكلتها في تنظيم جديد ألا وهو تنظيم الجهاد، كان الأمر يحتاج مجهوداً كبيراً فالكثير منا لا يعرف الآخر ولكن التنظيم سرعان ما بدأ يتسع نطاقه وسرعان ما تعرفت المجموعات على بعضها البعض عن طريق محمد عبد السلام فرج الذي ضم مجموعة البحيرة ومجموعة عبود الزمر إلينا ومحمد سالم الرحال الذي عن طريقه انضم أيمن الظواهري وعصام القمري إلينا في أواخر عام 1979.

كان التنظيم يعتمد في فكره على كتب كثيرة أشهرها رسالة الإيمان لـ «صالح سرية» الذي كان يوضح أن الجهاد شعبة من شعب الإيمان وأنه عمل وليس مجرد قول فحسب، وأن الإيمان أعلى مراتبه الجهاد في سبيل الله، كذا كتاب سيد قطب معالم الطريق، والمصطلحات الأربعة، وكتب أبي الأعلى المودودي، على أية حال تكون التنظيم الجديد ومن أولى اهتماماته تفنيد ومراجعة أخطاء العمليات السابقة، اتفقنا جميعاً على أن ما حدث في قضية القنصلية القبرصية كان خطأً لن يتكرر.

أعضاء تنظيم الجهاد 79:

• محمد سالم الرحال:

كان الرحال الذي انضم في العام 1979 عضواً كثيف النشاط، يجوب البلاد لتبليغ فكره ونشره؛ لذا سرعان ما تولى مهمة التنسيق والمتابعة فيما بين أعضاء التنظيم في المحافظات المختلفة فسافر إلى بورسعيد والإسكندرية والبحيرة، كان محل إقامته في «رواق المغاربة» بالأزهر والذي أصبح المركز الرئيسي لتجمعاتنا، بواسطته انضم عصام القمري وأيمن الظواهري في أواخر العام 79 إلى التنظيم، فلم يكن أحد منا على معرفة أو اتصال بهما سواء، بمرور الوقت أصبح الرحال وعبد السلام فرج القياديين البارزين للتنظيم وتجمعت في أيديهما كافة خيوط المجموعات المشتتة في محافظات عدة.

• محمد عبدالسلام فرج:

كان شخصاً هادئ الطباع وكان شرساً في قراراته ولم يكن هيئاً لكنه كان متواضعاً مع الناس لذا أحبه الكثير وانضموا إلى التنظيم، فكان يزور المساجد ليعرض فكر التنظيم على المصلين وكان لأسلوبه الأثر البالغ في تزايد أعداد أعضاء التنظيم وهو مؤلف كتاب الفريضة الغائبة الذي تمركز حوله ما جاء به فكر تنظيم الجهاد.

• نبيل نعيم عبدالفتاح:

وكان شخصاً واسع النشاط - شديد البأس والذي تطور به الأمر في عام 2012 ليصبح أحد فلاسفة الفكر الإسلامي المستنير.

• عبدالرؤف أمير الجيش:

أمير الجناح العسكري وكان ذو نشاط ملحوظ وحركة دءوبة في توحيد صفوف التنظيم ولم يكن منصبه عادياً داخل التنظيم.

• حسن الهلاوي:

أمير القاهرة.

• مصطفى يسري:

وكان من أذكى الشخصيات القيادية حتى اعتزل العمل السياسي.

- حسين السيد.
- كمال عبدالحميد فياض.
- وفيق كامل راتب.
- محمد حسن صالح.
- علي المغربي.
- وضاح سلامة.
- عنتر عبد الصمد قطب.
- محمد إسماعيل.
- أسامة خاطر.
- محمد نبيل.
- ... وعشرات غيرهم.

توقف وضاح سلامة عن سرد روايته وما لديه من معلومات وحقائق لا شك فيها حول تنظيم الجهاد 79، لكننا لم نتوقف بعد، فتنظيم 79 لم يكن التنظيم الأول والآخر ولا تنتهي العمليات الجهادية عند هذا الحد؛ بل مهد تساهل الأمن مع تلك التنظيمات والإغفال العمدي لها إلى تبلورها أكثر وأكثر ليأخذ مسارها منحني آخر أكثر خطورة وجدية ألا وهو الاتجاه إلى تفجير الكنائس وسرقة محلات الذهب الخاصة بالمسيحيين بعد أن أشعل السادات فتيل ثورة في نفوس شباب الجهاد نظرًا للطريقة التي تعامل بها مع ملف الفتنة الطائفية فكانت أحداث الزاوية الحمراء الشهيرة.

أقوال المتهم عبد الرحمن محمد عبد الرحمن في قضية الجهاد 79
هذا الجزء ننقله من مذكرات الأستاذ عبد الرحمن أحد أعضاء قضية
الجهاد 79:

تكررت اللقاءات والمقابلات بيني وبين «عبدالرءوف أمير الجيش» وأحد قيادات
الجهاد حيث لمس في العجلة والحماس والجهل فأخذ يطلعني على الفكرة الرئيسية
للتنظيم وكيف كانت البداية عام 1974 بحركة الفنية العسكرية بقيادة «صالح سرية»
وكارم الأناضولي وطه الزناني وامتدت الحركة وأطلق عليها جهاز مباحث أمن الدولة
اسم (تنظيم الجهاد). قال لي «عبدالرءوف» إن هدف التنظيم هو الوصول إلى حكم
الدولة عن طريق أسهل وأسرع الطرق وهو الانقلاب العسكري فهو السبيل الوحيد إلى
الوصول إلى الحكم بمنتهى السرعة ثم بعدها تكون إقامة الدولة الإسلامية، ولا بد لنا
من أن يكون هناك في كل الأماكن القيادية بالجيش والشرطة وباقي الوزارات السيادية
كوادر تؤمن بتلك الفكرة وهذه المبادئ دون نقاش أو جدال.

بعد ذلك وبعد عدة لقاءات أبلغني أنني سأكون ضمن مجموعة من مجموعات التنظيم
فكانت كل مجموعة تضم حوالي 6-7 أفراد يعرفون بعضهم البعض وكذلك يعرفون
أمير الجماعة، ولكن لا يعرف هؤلاء الأفراد باقي أفراد كل المجموعات التي يشكلها
التنظيم خشية انهيار التنظيم بالكامل ولكن كان من الممكن أن يعرف أمير المجموعة أمير
مجموعة أخرى دون معرفة باقي أعضاء المجموعة.

كانت مجموعتي تتكون من أمير المجموعة محمود مصطفى السيسي وأنا وعبد الفتاح
فهمني رحمه الله وعصام البكري وخالد عاطف وخالد عبد المنعم حسن.

ثم توالى لقاءات المجموعة في منزل محمود مصطفى (لقاء أسبوعي) نقرأ فيه القرآن
ونتدارس بعض الأحكام الخاصة بالقتال والجهاد ضد الكفر والشرك بالله وكنا دائماً
نركز على كتابات فضيلة الأستاذ سيد قطب رحمه الله، ثم تطور الأمر إلى الوصول
للتدريبات على الكاراتيه والكونغ فو ثم السلاح بداية من بنادق ضغط الهواء (الرش)
إلى الطبنجات إلى البنادق وارتفعت مهارتي في التصويب إلى أن وصلت إلى قطع خيط
(دوبارة) عن طريق التصويب بالبندقية الرش، وقتها قلت لقاءاتي بـ «عبدالرءوف»
وكان يقوم بزيارة المجموعة كل شهر مرة أو مرتين ثم حدث ذات يوم أن جاء إلى منزلي
«عبدالرءوف» واصطحبني معه وخلفه على دراجة بخارية كانت لديه وقتئذ وتوجهنا

إلى منزله بمدينة البرج بشبرا ووجدت عنده القيادي حسن الهلاوي الذي تمت على يديه المبايعة بصيغتها المعروفة وتم بهذا الموقف وتلك المبايعة الاعتراف عليّ ضمن أفراد التنظيم الأساسيين والنشطين.

ثم توالى الأحداث بسرعة بين عقد اللقاءات وحضور ندوات وإقامة معسكرات حيث تم إقامة معسكر بمدينة الفيوم بمسجد النهضة وتقابلت مع الشيخ عمر عبدالرحمن الذي اتخذ التنظيم مفتيًا له في الأمور المستعصية على بعض قيادات التنظيم ثم انتقلنا من مسجد النهضة إلى مخيم العسكر بقرية شكشوك بالفيوم وكنا نقوم بكافة التدريبات هناك مع الحفاظ على إقامة كل العبادات من صلاة وصوم وقيام ليل إلى آخره من الأمور التي نتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى ليكون في عوننا على ما نحن مقدمين عليه.

وعدنا إلى القاهرة بعد مضي حوالي عشرة أيام وكانت أسرتي على علم أنني بمعسكر مع الإخوة في المسجد وأعطاني والدي رحمة الله عليه مساحة كبيرة من الحرية لكنني أخطأت في استخدامها وممارستها حيث انتهى بي الأمر إلى الوصول لبوابة السجن والمعتقل وبعد مرور السنين ألقيت باللوم على أبي حيث إنه لم يارس أي نوع من أنواع الضغط أو الحرمان على ولده الكبير (رحمه الله رحمة واسعة).

وذا ليلة من ليالي الشتاء القارص يوم الأحد 9 / 12 / 1979 دق جرس الباب بعد الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وكنت وقتها مستيقظاً أذاكر دروسي حيث كنت بالثانوية العامة في مدرسة «رقي المعارف»، تلك المدرسة التي درس بها محمد أنور السادات فقامت بفتح باب الشقة وكان باقي أفراد الأسرة (أبي - أمي - إخواني) نائمون فدخل إلى الشقة حوالي (5 - 6 أفراد من مباحث أمن الدولة) لا أعرفهم واقتادوني معهم إلى الميكروबाص الذي حضروا به بعد صراع شفوي مع والدي ووالدي وإخواني بآلا يأخذوني معهم ولكن دون جدوى.

خرجت معهم وركبت الميكروباص وأنا في حالة من الذهول تكاد تصل إلى حد الجنون وعدم التركيز في أي شيء وكان على عيني غمامة سوداء وشق الميكروباص الشوارع إلى أن وصل إلى قلعة صلاح الدين الأيوبي ثم قام بعض الأفراد من الموجودين معنا في الميكروباص بإخفاء وجوهنا ووقتها عرفت أنني لست بمفردي في السيارة بل كان معي الأخ عصام البكري والأخ عبد الفتاح فهمي رحمه الله ونزلنا من السيارة يسحبنا ويقتادنا بعض الأفراد إلى أن دخلنا مكاناً لا نعلمه وقتها ثم عرفنا بعد ذلك

أنه سجن القلعة (الذي افتتح بعد ذلك كمتحف قومي للشرطة عند مدخل القلعة إلى اليمين منها في عهد حسني مبارك).

وقد قام بعض الضباط المتواجدين بالشقة بالتفتيش على أي شيء يأخذونه معهم فأخذوا معهم بعض الكتب مثل كتاب (جند الله) وكتب للإمام ابن تيمية وما خف حمله.

وأخذت السيارة في التوقف ثم نزلنا إلى داخل القلعة ثم استجبونا الضابط الموجود في استقبالنا ولم يبدر منه أية إساءة لنا وأخذ منا كل متعلقاتنا الشخصية مثل الساعة والبطاقة وغير ذلك ووضعوها في كيس خاص بكل نزيل (سجين) وسمعتة يقول خذه على (15) فاقتادني أحد الأفراد معصوب العينين إلى أن وصلت أمام باب خشبي به فتحة دائرية قطرها حوالي 5 سم وفتح الباب ودفعني داخل تلك الزنزانة.

لم أر شيئاً أمام عيني فقد كانت الزنزانة بلا إضاءة فقامت بتحسس جدران الزنزانة لأكتشف أبعادها بعدد خطواتي طولاً وعرضاً فحددت مساحتها حوالي 2 م عرض في 4 م طول وارتفاع لم أستطع تحديده فكان السقف عاليًا جدًا.

أخذت الأفكار تقفز إلى عقلي والشيطان يلعب برأسي ماذا سوف يحدث معي هل سأرى الدنيا مرة أخرى، أهو كما كنا نسمع عن معتقلات التعذيب أيام عبدالناصر وصلاح نصر وشمس بدران وحزرة البسيوني، هل سأعيش أم قضي على مستقبلتي وحياتي ولا أدري، ثم اكتشفت فتحة في الحائط ينفذ من خلالها الضوء فعلمت أنها الزنزانة المجاورة فكانت الفتحة تسمح برؤية وجه من كان في الزنزانة وكان هو أيضًا بمفرده مثلي (حبس انفرادي) وعلمت منه أنه من الإسكندرية وقال لي لا تقل أي شيء يدينك في التحقيق مع المباحث وكان اليوم الذي قبض عليّ فيه يوم الأحد (ليلة الإثنين) فقلت لنفسي أنوي صيام يوم غدٍ ثم أذن الفجر فتيممت وصليت الصبح ثم عند طلوع شمس يوم الإثنين وجدت باب الزنزانة يفتح وإذا بشخص يقدم لي طعام الإفطار فقلت له لا فانزعج ونهني فقلت له إني صائم فقال لي خذه وارمه أو احتفظ به لحين الإفطار ثم بعد ساعتين انفتح باب الزنزانة مرة أخرى وقال لي تعال ثم سألني هل معك منديلًا فأجبته بلا فقام بعصب عينيّ بفوطه ثم اقتادني إلى غرفة وأنا معصوب العينين واكتشفت أن بها ثلاثة أفراد أحدهما يأتي صوته من أمامي والثاني يأتي صوته عن يميني والثالث يأتي صوته عن شمالي وأخذوا يسألون كل منهم على حدة وأنا أقوم بالإجابة عن أسئلتهم

وكانوا عندما يشعرون أنني أكذب كانوا يسبونني بأقذر الشتائم ثم شعرت بأحدهم صوته يقترب مني فأصابتنى رجفة عنيفة اهتز لها جسمي كله ولم أستطع التحكم في منع هذه الرعدة فقام بضربي من خلفي على قفائي (قلم محترم) فزادت رجفتي بشدة ولم أبك ثم قام بالضرب مرة أخرى وأنا لا أرى من يضربني أو من أين يأتي الضرب. ففوضت أمري إلى الله وقلت «علقة تفوت ولا حد يموت».

انتهى التحقيق بعد سؤالني عن أسماء أفراد كثيرين وأنا أنكر صلتهم بهم وأجبت على كل سؤال بالنفي فأمروا بإعادتي إلى الزنازة مرة أخرى فالتقطت أنفاسي وكل هذا ثم وأنا صائم لوجه الله وجلست في زنزانتني على الأرض لا أدري ماذا سيحدث بعد ذلك. ثم بعد ذلك بحوالي ساعة انفتح باب الزنازة وقال الواقف على الباب تعال ثم عصب عيني واقتادني لا أدري إلى أين، فوجدت نفسي أخرج في سيارة من القلعة وأنا معصوب العينين أيضاً إلى أن وصلنا إلى الشارع وقاموا بخلع عصابتي فرأيت الشارع من حولي.

اتجهت السيارة إلى وسط المدينة ثم توقفت في شارع زكي حيث نيابة أمن الدولة سابقاً ثم دخلت إلى وكيل النيابة وفتح التحقيق معي وأنا لا أدري ماذا أقول له فقررت في نفسي أن أنكر أي شيء يضربني فأخذ يسألني ماذا تقرأ؟ ومن تلتقي به؟ وهل تعرف تنظيم الجهاد؟ وأسئلة أخرى كثيرة جاوبت على معظمها بالنفي حتى تكون إجاباتي منطقية ثم وجه إليَّ تهمة الانتفاء إلى تنظيم الجهاد فنفيت التهمة وقلت لا أعرف تنظيم الجهاد ثم انتهى التحقيق وعادوا بي إلى القلعة مرة أخرى حيث مكثت بها خمسة عشر يوماً لم يجر معي تحقيق آخر إلا مرة ثانية من قبل المباحث ثم بعد ذلك تم ترحيلنا إلى سجن الاستئناف خلف مديرية الأمن بشارع بورسعيد (درب سعادة) بباب الخلق وتم إيداع كل ستة أفراد في زنزانة بعد أن كان الحبس انفرادياً في القلعة فاطمئنت بعض الشيء للصحة.

مرت بنا الأيام بحلوها ومرها بسجن الاستئناف وكانت زنزانتني مجاورة (للمخصوص) أي البدلة الحمراء (الإعدام) وتقابلت مع الجاسوس «سمير وليم» حيث كان محكوماً عليه بالإعدام وقدم نقضاً للحكم بعد كامب ديفيد.

كان باب الزنزانة يفتح في الساعة الثامنة صباحًا (الفسحة) ويغلق في تمام الخامسة مساءً، كنا نتمشى داخل السجن صعودًا ونزولًا من باب الفضول ودخلت مع بعض الإخوة إلى غرفة تنفيذ حكم الإعدام (المشنقة) ووجدتها كشيء مرعب ومخيف.

مرت الأيام إلى أن علمنا أن من حقنا التقدم بتظلمات فقمنا على الفور بعمل توكيلات للسيد المحترم مختار نوح المحامي وكان مع مجموعة من أفضل محامي مصر (عبد الحليم مندور - عبدالله سليم - أحمد نبيل الهلالي) وتولوا جميعًا مسئولية رفع التظلمات إلى القضاء المصري حتى يتم الإفراج عني أنا وزملائي ومكثت بسجن الاستئناف قرابة ثلاثة شهور حتى جاء الحكم بقبول التظلم والإفراج عني.

خرجت مباشرة من السجن إلى المديرية ثم إلى المنزل وكانت فرحة الأسرة عارمة بخروجي ودعوا الأقارب والأصدقاء للاحتفاء بي وأخذ الناس يسألونني عن تجربتي الخاصة في المعتقل وأنا أقص عليهم بفخر دون رياء ثم ذهبت إلى المسجد وكانت فرحة الأخوة لا تقل عن فرحة الأسرة في شيء أيضًا وأخذوا يسألونني عن أمور كثيرة وأنا أحكي لهم.

مرت الأيام ورسبت في الامتحان في هذه السنة (ثانوية عامة) ثم تقدمت بإعادتها مرة أخرى وبفضل الله نجحت وتجاوزت المحنة والتحقت بكلية العلوم جامعة الزقازيق وتقدمت بطلب نقل إلى جامعة القاهرة بعد حضور ثلاثة أيام فقط في جامعة الزقازيق.

أخذنا إجازة عيد الأضحى المبارك عام 81 ثم حدث ما حدث وقتل (أنور السادات) في السادس من أكتوبر فتم القبض علي ليلاً في نفس اليوم وكنت حينها قد سافرت إلى بلدتنا لأقضي عطلة العيد مع جدتي لأمي ولكن لم يمهلني القدر لقضاء تلك العطلة، فتم القبض علي وسط ذهول شديد من جموع أهل القرية وانهالت التساؤلات، ماذا حدث؟! ما الذي فعله عبد الرحمن كي يقبضوا عليه؟ ودارت الإشاعات والأقاويل حول هذا الموضوع وتم ترحيلي من القرية إلى المركز ومنها إلى مباحث أمن الدولة بالفيوم حيث قام الرائد علي عبد الحفيظ بكتابة خطاب اعتقاله وكدت أن يغشى علي وأنا أسمع منه أنه خطاب اعتقال وذهب تفكيري إلى سنين طويلة سوف أقضيها في المعتقل وقاموا بترحيلي إلى القاهرة إلى مباحث أمن الدولة (لاظوغي) ومكثت بها يومين ثم رحلوني إلى سجن أبي زعبل قسم رابع ومن أول ما عبرت إلى الزنزانة أصابتنى الطمأنينة فقد وجدت بها الأستاذ الفاضل مختار نوح داخل السجن الذي أخذني إلى جواره وأجلسني وهذا من

روعي كثيرًا ومرت بنا الأيام وكان يدخل علينا من الحين إلى الآخر أخ أو اثنين أو دفعة كاملة إلى أن وصل عددنا بالزنازة إلى 80 فردًا من كل الاتجاهات الإسلامية (تكفير وهجرة - إخوان - سلفيين - فرماوية - أنصار سنة - جمعية شرعية - ...)، كل من كان ملتحمًا وإن لم يكن مسلمًا تم القبض عليه فكان هناك مسيحيون تم القبض عليهم وأفرج عنهم بعد ذلك.

مكثنا بهذه الزنازة قرابة ثلاثة شهور وقام الأستاذ مختار بتفسير سورة يوسف حيث كانت تناسب حالتنا ونحن بالسجن وكنا نسأله متى سيتم الإفراج عنا فكان يرد علينا ويقول عند الآية 15، تمضي الآية 15 فيقول عند 30 تمضي هي الأخرى، فيقول عند 90 فسألته أنا متى سيفرج عنا فقال لي: «يا عبد أنا بطمئن الناس الغلبة إنما أنت عارف إن الموضوع حيطول شوية.» فقلت له «ماشي طممتني.»

ثم بعد ذلك تم ترحيلنا في ليلة مظلمة حالكة الظلمة شديدة البرودة بعد أن قاموا بحلق رءوسنا ولحاننا بما كينة زيرو إلى قسم أول بدلًا من قسم رابع تفرقت عن أخي الفاضل الأستاذ مختار حيث ذهب هو إلى 4 / 2 مع عصام العريان وذهبت أنا إلى 11 / 3 مع إبراهيم الزعفراني وكانت هذه أرقام الزنازين على الدور الذي تقع فيه الزنازة وفي أثناء تلك الفترة حفظت أكثر من 15 جزءًا من القرآن وكنا نصلي الفروض جماعة فزاد قربنا من الله وكنا نصوم كثيرًا حسب طاقة كل منا على الصيام فاللهم تقبل منا صالح أعمالنا خالصًا لوجهك لا نريد من ذكره أي شيء من أي أحد إلا رضا الله فقط وقبوله أعمالنا ليرحمنا ويدخلنا جنته بفضل الكريم ويعفوه وغفرانه يا رب آمين.

مرت علينا مناسبات عديدة منها شهر رمضان الكريم ثم عيد الفطر ثم عيد الأضحى ونحن لم يدب اليأس إلى قلوبنا في رحمة الله وكرمه وأنه سوف يفرج عنا قريبًا وبدأ بالفعل خروج بعض الناس تبعًا في جدول زمني وضعته الداخلية في حساباتها دفعة تلو دفعة إلى أن جاء دوري يوم 24 / 10 / 1982 فخرجت مسرعًا إلى البيت مباشرة فقد كانوا لا يعلمون بموعد خروجي من المعتقل ولم تكن الفرحة عادية بل كانت مذهلة حيث وجدوني فوق رءوسهم فجأة فلم يصدقوا أعينهم فقاموا بالزغاريد والهياصة والفرحة والحمد لله على كثير فضله وعظيم نعمه.

(نقلت بنصها من مذكرات الأستاذ عبد الرحمن)

قضية الزاوية الحمراء؛

كانت أحداث الزاوية الحمراء من توابع أحداث ثورة 17 و 18 يناير التي ثار فيها الشعب المصري ضد ارتفاع الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية ولم يشأ وقتها الرئيس السادات أن يطلق عليها اسم الانتفاضة وإنما تحمل عبئًا نفسيًا شديدًا حيث لم يجد في التيار الإسلامي معينًا له بل على العكس شاهد لأول مرة قوة التيارات اليسارية والاشتراكية والقومية وشاهد التيار الإسلامي بكل فروعه وأشكاله الذي طالما دعمه وباركه وهو يقف منه موقف المتفرج ولم تكن تلك صدمته الأولى في التيار المقرب إلى استراتيجية الرئيس السادات حيث عانى منه من قبل حينما استضاف شاه إيران بعد هروبه إثر الثورة الإيرانية إلى مصر ومرة أخرى حينما أعطى منأخًا للحرية كانت سياط التيار الإسلامي على المنابر في غاية القسوة عليه وهو ما جعله ينظر إلى هذه الأحداث على أنها انتفاضة حرامية ثم أعاد النظر في سياسته بصفة عامة.

كان السادات في ذلك الوقت ميالًا إلى احتواء الموقف وأن يتعامل معه بذكاء غير أن البابا شنودة قاد ثورة الأقباط ضده وأعطى إشارة الثورة على أسلوب السادات في الحكم بل إن اعتراضاته الجريئة ووقفاته التي دافع فيها عن الكيان القبطي كانت أقل أثرًا وتأثيرًا أمام وقفته في تحريض الطائفة القبطية وإصدار الأوامر لها بعدم زيارة بيت المقدس إلا ويده في أيدي إخوانه المسلمين، كانت هذه كما يقولون «ضربة معلم» لم يستطع السادات أن يستوعبها في ذلك الوقت لأنها ببساطة تعني انحياز الأقباط بكاملهم ضد التطبيع مع إسرائيل وقتئذ شعر أن كل مظاهرات التطبيع أو الوقوف ضد التطبيع في كفة وموقف البابا شنودة في كفة أخرى.

لذلك فنحن في موسوعتنا تلك، نقف عند قضية الزاوية الحمراء التي كانت مقدمة إلى قرارات سبتمبر 1980 ومن ثم قضية «الجهاد الكبرى» موضوع هذا الجزء من الموسوعة لذا سنعمد في هذا الفصل إلى عرض أهم مشاهد وكواليس قضية الزاوية الحمراء كما سنحلل عن قرب ما بين السطور وما حوته مستندات وأوراق القضية التي تحصلنا على الكثير منها حيث تم إخفاء معظمها.

أخرجت أحداث الزاوية الحمراء الرئيس السادات عن حياده وكان مضطرًا أمام الضغط الأوروبي أن يوقف البابا شنودة عند حده وأن يوجد لذلك مبررًا تجريميًا في

ذلك الوقت، كانت الأحداث متلاحقة وسريعة، البعض يقول إنه شجار نشب حول قطعة أرض بسط عليها الشباب المنتمي للحركات الإسلامية يده إلا أن هذا الأمر أغضب صاحبها فحاول الدفاع عن أرضه مستخدماً القوة وكان اسمه «كامل الموان» وربما يكون قد أطلق عدة طلقات؛ إنما اشتعلت النار في المشيم وخرج الشباب المنتمي لأكثر من عشرين حركة إسلامية يجوب أنحاء الديار ليجمع الأنصار ودخلوا إلى منطقة الزاوية الحمراء ليكيلوا الصاع صاعين لمن أطلق الرصاص على المصلين كما قالوا وقتئذٍ. والبعض الآخر يقول إنها عراك بين أسرتين سكبت إحداها ماءً قدراً فوق غسيل الأسرة الأخرى وهو التبرير الرسمي للحادث وما جاء على لسان الرئيس الراحل أنور السادات ولكن ما يحاول التاريخ أن يتناساه أنه تم الاعتداء على بعض الصيدليات المسيحية بها فيها ومن فيها بل والأكثر من ذلك تم ذبح بعض المسيحيين في بيوتهم وقتل العديد منهم ويكون بذلك هناك من تم قتله برصاص كامل الموان وهناك من تم قتله بيد لم يصل النائب العام إلى تحديدها فتم حفظ أوراق هذه المجزرة كالعادة في القضايا السياسية لاسيما ذات الطرف المسيحي فلا يتحقق فيها عدالة في ذلك الوقت.

وهناك علامات تعجب يجب أن نقف عندها كما توقعنا في الأبحاث السابقة عن ظهور دور الشرطة ففي كل قضية يكون من صانعيها رجل مجند من قبل الشرطة وفي هذه القضية نجد أن الشرطة وقفت تشاهد أحداث القتل دون أن تتحرك كأن الأوامر قد صدرت لها بالسماح للمظاهرين بنهب المحال التجارية والصيدليات وقتل من فيها، استمر هذا الأمر لعدة ساعات وفجأة تحركت الشرطة لأن الأوامر قد صدرت بوقف هذا الصراع في هذا التوقيت بالذات مما اعتبره بعض المحللين السياسيين عصا التأديب من الرئيس السادات للطائفة المسيحية، البعض الآخر نظر إليها على أنها رسالة موجهة للبابا شنودة وتصدير للمسيحيين المصريين أنه لا منقذ من الحركات الإسلامية إلا تدخل الدولة (بتدخل الرئيس السادات أو من أتى بعده) لذا كان ينبغي أن نبحث عن المستندات لنضعها أمام الباحث لكي يدرس لماذا ترك السادات الجيش المشكل من الجماعات الإسلامية كي ينطلق ويقتل ويسرق؟ صحيح أن الذي بدأ بالاعتداء هو صاحب الأرض لكنه في جميع الأحوال كان مالك الأرض الذي أراد أن يدافع عنها حتى لو استخدم الرصاص حسبما ورد في التحقيقات التي توقفت، في كل الأحوال هي قضية مثيرة للجدل ودارت فيها معركة حامية الوطيس بين الكنيسة المصرية والبابا شنودة من جهة والرئيس السادات من جهة أخرى، نبين أهم ملامحها في السطور القادمة.

مشاهد المعركة:

• لعب البوق الإعلامي الحكومي دوراً كبيراً في إثارة المشاعر ضد المسيحيين، فنجد أن السادات كلف الصحفيين الذين ينتمون إليه سياسياً أن يزيّدوا من نار الفتنة فكتب إبراهيم سعدة مقالاً في جريدة الأخبار في الصفحة التاسعة عن أقباط الولايات المتحدة هاجم فيه أقباط المهجر بضرارة متهماً إياهم بالخيانة والعمالة كما هاجم البابا شنودة وأكد أن لديه خطة لإحراج الرئيس مع الولايات المتحدة وإفشال عملية السلام خاصة بعد رفض البابا شنودة لأكثر من مرة زيارة بيت المقدس.

يقول إبراهيم سعدة: «لا نعرف ماذا يريد المتعصبون هل يريدون إشعال الحريق في بلادهم أم لعلهم يتصورون أن حفنة من المصريين الأقباط يمكن أن تفقدنا كل ما حصلنا عليه من دعاية طيبة لدى الرأي العام الأمريكي كدولة ديمقراطية ساعية للسلام».

وكان من الطبيعي أن تكثر حوادث
الفتن الطائفية لعدم التزامهم باحترام
الدولة المسلمة التي يعيشون في قلبها
وهناك عدة عوامل ضخمت رؤساء الأقباط
مصر على السير في هذا الطريق الوعر
يقول الشيخ حافظ سلامة: أن
ضعف المسلمين كان من أهم العوامل
التي تسببت في الأقباط على التحدي
وهذا الضعف من مرحلتين:

١ - انهيار الخلافة الإسلامية وتكفّل
المسلمين ونشبتهم .
٢ - قيام الحكومات الإسلامية خاصة
في مصر وسوريا بالبطش بالجماعات
الإسلامية كما حدث في مقابح عبد
الناصر للأنوار المسلمين في سنوات
١٩٥٤ و ١٩٦٥ مما أدى إلى خلو الساحة
من عمل إسلامي جاد .

٣ - ويذكر حليم الجزار أن
الجماعات الإسلامية سبياً آخر وهو أن
الحكومة قد عملت على تقليل التصاوي
مثل قول رئيس الدولة « بأن أقباط
مصر خليوا ثلاثين كنيسة فاعطينهم
خمسين » !! وبناء الكنائس على حساب
الدولة المسلمة إلى جانب المساجد في
المدن الجديدة . وفكرة مجمع الأديان .
٤ - ويقول أمير الجماعات الإسلامية
أن الحكومة في مصر لم تردع المسئولين
من الأقباط على فتنهم السابقة مما أدى
إلى تصادمهم في تأمرهم .

٥ - بدعم الفارسي لتصاريق ماديا
وإديا مثل الاستغلال الجاهل الذي لديه
رئيس أقباط مصر شروت في أمريكا
واستصدار قرار في عهد عبد الناصر
برفع درجة رئيس أقباط مصر رجب
بابا . بعد أن كان مجرد بطريرك .
ومحاولة الدول الكبرى وإسرائيل التآمر
على الإسلام في مصر عن طريق دفع
بعض الأقباط إلى التوردة ضد الدولة
النشطة التي تلميه الألفية القبطية في

من يحوّل الدولة الإسلامية على قدر
الحد . الذي يحوط فيه . فإن كانت
خيانته عطش . كما فعل سعد حداد
البناني الذي تحالف مع إسرائيل أو
يقرب عنا الذي تحالف مع الفرنسيين
الغزاة لمصر . فإن الجراء الذي يقع عليه
قد يردى بغيانه وليس ذلك مستغربا
فإن المسلم نفسه إذا وقع منه مثل ذلك
الحرم أهدر دمه .

وإذا وقع منه استهزاء أو تحقير
للتعايش الإسلامي بأن أمان الصحف
أو سفر من أحكامه كان من حق الدولة
أن تنزل به العقاب الذي يستحقه ويردع
أشانه . والمهم من وجهة النظر الإسلامية
أن أحداً في ظل الإسلام لا يظلم لأن له
ديناً آخر . ولكنه يعامل بالمسئله التي
تسببه وليس غيره من عباد الله . ولا
يجوز أن يستغل العدل الإسلامي بغيانه
الجماعة الإسلامية .

ويذكر الدكتور السيد صالح عسوفي
أن رؤساء بالهد تجاه أهل الذمة واجب
ما وفوا به فإذا بدلوا أو خانوا فلا عهد
لهم وإذا كان غير المسلمين يعيشون الآن
في المجتمع الإسلامي كبقية المواطنين من
المسلمين ، فانه يجب عليهم ألا يتجاوزوا
حدودهم في جو التسامح الذي يعيشونه
فيقولوا ما يؤذي شعور المسلمين في
دينهم أو يؤذيهم في مصالحهم ولا كان
على الحكام واجب هو أن يكفهم عما
يفعلون ويأخذوا بحقهم بما يستحق من
عقاب ولا يؤخذ أحد بما فعل غيره .
تعد سائر من رؤساء الأقباط

والحقيقة التي تتلأ أن الأقباط في
مصر قد عرفوا واجبه وواجبه والتزموا به
مثان السنين فماتوا مع المسلمين في
وأم . ولم تقع حوادث بين الطرفين
إلا نادراً ولكن في القرن العشرين حدث
تغير في موقف رؤساء الأقباط وظهرت
منهم روح التهميد وصيغرت عنهم

• أقباط مصر أسعد الأقليات في العالم

• قادة الأقباط غرباً عن واجبههم الأول في احترام مصر الإسلامية . ورعاية مشاعر المسلمين



الشيخ محمد الفزلي
المسلم زكاة عروض التجارة مقابل دفع
الدمى للمسيحيين
علوه الأخلاق بالواجبات
يقول فضيلة الشيخ محمد الفزلي أنه

متابعات صحفية لأحداث الزاوية

الذين القائلين التي حدثت في مصر في السنوات الأخيرة لها أسباب عديدة وما دعانا لا نواجه هذه المواجهة حاسمة وصريحة ونقتلها من جلورها نستفسر هذه الفتن ما دعا مصريين على اخذ روليتا في الرمال والاكلاء، بالتلوي بالسياسة وشعارات الوحدة الوطنية !

وهذا الموضوع هو خطوة في الاتجاه الصحيح ..
.. الجاه بمواجهة أسباب الفتن القاتلة .

مراجعة سريعة
لأسباب الفتنة الطائفية

وبالجملة فطوبى من غير المسلمين
 (أمر) :
 لا يظهرون في صورة المتدنى
 لجمهور المسلمين فأدأ معنوا ذلك وجب
 على الحاكم أن يأمرهم بذلك عن ذلك
 فأدأ ما يمشون أوروبا عليه -
 أن كل ما به أرملة الإسلام وإراء
 منكر في حق المسلمين وكان مباحا في
 زمانهم فعملهم أدا لغزو ألا يجاهروا به
 ألا يفتنوا بين المسلمين
 وأما القبطي الذي نهج
 على الرسول الكريم
 ويظهر المذكور السيد صالح عوض
 روى الطبراني عن عروة بن مفلح أن

تأليف: محمد عبد القدوس

حدث للتصلبين في الاندلس حيث اباد
ليحيون هناك اكثر من مليون مسلم.
العقوق تقابلها واجبات
واعام الوضع القاتل الذي يعيش فيه
الاناط في مصر وأهل الناحية عموما فإن
لهم واجبات يجب ان يلتزموا بها
وينص الدكتور احمد يوسف

• الباطل صرح باسمه الإفتيات على
والأدنى وكل حوله للثأر والادب
سيرة بل في معاشه .. هكذا بدأ التسبيح
لحم القزالي حدثني في مجلة الدعوة
يقول : من مساجد الإسلام أنه لا يعرف
في القبة .. فهو اصطلاح ظهر في
صور الأخيرة فقط
الإسلام يظهر الخاطفين في الدين
طوبى له ولجميعهم حذرا من الخبيث
إسلامي أهم ما يفرحهم من حقون
أو على التسليم من أحداث ..



حقائق نقد ما للمسؤولين
حول أحداث الزاوية الحمراء

أنا نضع هذه الحقائق أمام
شعوب في الدولة وأمام الشعب
لنرى ليذكروا جميعا الأبعاد
الحقيقية للأحداث التي وقعت
في بوفاة الخليفة تشمل الفتنة
بمرفوق الجرمين الحقيقيين الذين
هددوا بحق الوحدة الوطنية للشعب
لنرى التي كانت ولا تزال سببا
صليا على رفاه المسلمين وحدهم

أسماء الجرحى .. في مستشفي واحد فقط !

الملك قائل: يا فرعون من مستطاب؟ فاستجاب له الخبير: يا فرعون يا
 من ساء له ما مستطابان: فرعون - باب الصخرة - الصخرات - أمية
 أم - الزم - جلولي.

تابع: متابعات صحفية لأحداث الزاوية

• شرعت أجهزة أمن الدولة في إعداد المستندات والمذكرات ضد أفراد بذوهم مثل المستند الذي قدمه جهاز أمن الدولة عن أنطون سيدهم صاحب امتياز جريدة وطني والمتهم فيه بنشر مقالات تهاجم الشريعة الإسلامية والمستند الخاص بتكليف الأنبا ويصا مطران البليانة - أولاد طوق شرق بمحافظة سوهاج لبعض الشخصيات المسيحية بقرية الكشح بإنشاء صندوق تبرعات تخصص حصيلته لشراء الأسلحة، هذه الكشح لم تهدأ حتى الآن بسبب هذه المعلومات.

أجهزة عديدة في الدولة شاركت في صناعة ذلك الحدث وليس أمن الدولة فحسب، فوزير العدل وقتئذ تقدم بمذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء جاء في نصها:

«أن السيد شكري روفائيل عبيد وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقاري قد خالف التعليمات الصادرة لمصلحة الشهر العقاري بإبلاغ المباحث العامة عن كل عقد مقدم للتسجيل ببناء كنيسة وأنه قال بأنه لا توجد لديه أية تعليمات داخلية بإخطار أي جهة بخصوص هذا الأمر مما شجع على بناء العديد من الكنائس السرية ودون إذن مسبق من المباحث العامة» وبالطبع وزير العدل يعادي هنا السيد شكري روفائيل، لأنه مسيحي الديانة في وقت أراد فيه السادات إحراج البابا شنودة.

• تحدث وزير العدل في ذات المذكرة أن قبض مصر يعملون على استثارة مشاعر المصريين من أجل قضية تافهة قد حفظت ألا وهي قضية مقتل القسيس غبريال عبد المتجلي والسيدة جينية ناشد قليني والطفل بداري قلة في قرية التوفيقية قيدت برقم (7477) لسنة 1978 وحفظت لوقوع إهمال واستهتار وقلب الحقائق من وكيل النائب العام المحقق ورجال الشرطة، وأن السيد وزير الداخلية أعلن أن هذا الحادث تافه وثبت عدم صحته وقد تصالح الطرفان رغم مقتل ثلاثة أشخاص في هذا الحادث ورفض البابا شنودة الصلح.

• شارك المدعي العام الاشتراكي في تلك الفتنة وتقدم بمذكرة إلى محكمة القيم ضد البابا شنودة في التظلم رقم 31 لسنة 11 ق قضائياً بخصوص الطعن الذي تقدم به البابا شنودة ضد قرار التحفظ عليه في وادي النطرون وعزله من منصبه وتشكيل لجنة للقيام بالمهام الباباوية من خمسة أساقفة، جاء في تلك المذكرة عدم صحة الطعن المقدم من البابا شنودة للأسباب المذكورة في عريضة الدعوى التي نذكر منها «لأنه بالرجوع إلى دستورنا الدائم نجد أن المادة 74 المذكورة تقع في الباب الخامس الخاص بنظام الحكم، الفصل الأول الخاص برئيس الدولة ومن ثم فإن الإجراءات التي تصدر من السيد رئيس الجمهورية استناداً إلى هذه المادة إنما تصدر منه بصفته سلطة حكم وليس سلطة إدارة وبالتالي فإن هذه الإجراءات تعتبر من أعمال السيادة الممنوع على المحاكم نظرها ولا يصح أن تكون محلاً للطعن أو وقف التنفيذ أو التعويض». وأرفق المدعي العام الاشتراكي في المذكرة آراء عدد من الفقهاء الدستوريين الذين أكدوا عدم مشروعية الطعن على قرارات الرئيس، وأنها لا معقب لها مما يجعل طعن البابا شنودة باطلاً». يقول الدكتور سليمان الطاوي في ذلك الصدد: إن الإجراءات التي تصدر طبقاً للمادة 74 لا تخضع إلا للرقابة الشعبية فقط دون رقابة أخرى قضائية أو غير قضائية» وهاجم المدعي العام الاشتراكي البابا شنودة في المذكرة بالنص التالي «انتهج البابا شنودة

منذ توليه الكرسي الباباوي بتاريخ 14 / 11 / 1971 مخططاً طائفيًا يستهدف خلق كيان متميز للأقباط وقد اتسمت حركته منذ ذلك الوقت بالإثارة والتصعيد سواء من خلاله أو من خلال أعوانه من المطارنة الجدد الموالين له، كذلك سجلت المذكرة للبابا شنودة بالتواريخ كافة اجتماعاته بممثلي الطوائف المسيحية وإحاطتهم علمًا بمظاهر الاضطهاد لضمان تعاطفهم معه كما هو مذكور في المستندات المرفقة ففي المذكرة النص التالي: «بتاريخ 11 / 11 / 1976 عقد اجتماعًا لكهنة القاهرة على إثر وقوع حريق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة وأصدر تعليمات لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية واقراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد في حالة التعرض لهم ثم غادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث».

• لجأ النظام إلى تسريب تلك المعلومات للشارع المصري من أجل إشعال نار الفتنة فتكاثرت وقتها الإشاعات ذات النزعة الطائفية عن أحداث عادية لم يكن الشارع يهتم بها أو ينظر إليها من قبل مثل الفتنة التي حدثت بسبب قيام فتيات مسيحيات باستخدام جهاز تسجيل بصوت مرتفع أثناء خطبة الجمعة، وكذلك الاحتقان الطائفي المفتعل من قبل أجهزة أمن الدولة حول صدور كتاب بعنوان «أنا هو نور العالم» للسيد نبيه رزق المدرس بالكلية الإكليريكية يتحدث فيه عن ألوهية السيد المسيح حسب اعتقاده مستشهدًا في ذلك بعدد من الآيات القرآنية وتلك معلومة عادية بالطبع لأنه مواطن مسيحي وتلك ديانته التي يعتنقها فكان هناك تركيز من أمن الدولة على إثارة المسلمين خاصة وأن تلك الوقائع لم تكن بجديدة بل تم تسريبها للشارع المصري في العام 1980 بعد مرور عام كامل على حدوثها حيث وقعت في العام 1979 وكان من نتائج هذه الفتنة حرق العديد من الكنائس ككنيسة المرج، كذلك حريق مسجد عين شمس والذي تم بيد مجهولة والذي تجمع على أثره آلاف الشباب الغاضب المنتمي للجماعات الإسلامية مطالبين بحرق كنيسة البابا شنودة بالعباسية وكان التطور الخاص بالحركة الإسلامية قد أدى لكثير من الاعتداءات على المسيحيين وعلى محلات الذهب المملوكة لهم.

وفي النهاية نود أن نقول بأن هذه الموسوعة تروي وتجرد شديد وتؤكد أن استقرار الأحداث دائمًا كان يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي أن سلاح الفتنة الطائفية دائمًا هو من صنع الحكومة التي تدير أو صاحب المصلحة الذي يثيره عند اللزوم والدليل على ذلك أن صانع أحداث ومعلومات وأفكار فتنة الزاوية الحمراء التي سبقت قرارات التحفظ وعزل البابا كانت من صنع «دولة الرئيس أنور السادات».

وقد مررت بتجربة شخصية في هذا المجال وكانت في الثمانينيات إثر فتنة تنصر وكيلة مدرسة الحلمية بنات وقيامها بتسجيل شريط «كاسيت» كانت تروي فيه كيف تحولت عن الدين الإسلامي، وزارني في مكنتي أحد كبار ضباط أمن الدولة ليمنحني نسخة من الشريط، ثم أخذ يستفهم مني عن الرأي الشخصي لي في هذا الأمر وكيف سأصرف، وما إذا كنت سألتزم الصمت أم أنشر هذا «الكاسيت» على الشباب، أذكر أني قلت له نصًّا: «إن الأمر كله لا يعني لي لكن الذي يعنيني هو أنك ضابط شرطة فلماذا لا تتخذ إجراءات قانونية إن كان في الأمر جريمة؟ بدلاً من مطالبتني أنا بإحداث فتنة وانتقام على حسب ما فهمته من قولك»، وبالفعل لم تكد تمر أيام معدودة إلا واحترقت المدرسة في عراك طويل وعنيف بين الفتيات المسلمات والفتيات المسيحيات وكان شريط الكاسيت في يد كل واحدة منهن.

نهاية المعركة:

انتهت المعركة بانتصار البابا شنودة انتصاراً كبيراً ولم تنته بانتصار السادات، فحادثة الزاوية الحمراء وإن كان قد تم القبض فيها على مسلمين ومسيحيين كثيرين وسقوط قتلى من الجانبين لكن في نهاية المطاف ظهر البابا شنودة على أنه بطل وصمد حتى وفاة السادات، وحينما توفي السادات وتولى الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك رئاسة مصر أعطى البابا شنودة صلاحيات واسعة وسمح بالكثير من الممنوعات التي كانت قائمة من قبل، واستخدم مبارك هذا السلاح للتشويه من صورة السادات كما استخدم بعد ذلك الكثير من الإجراءات للإعلان فيها عن نفسه وإظهار فترة رئاسته بأنها الأفضل.

إلا أنه حدث شرخ كبير في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين منذ ذلك الوقت وحتى الآن وإن كانت هناك آراء ترى أن سياسات البابا شنودة قد ساهمت في تكريس الطائفية إما بحسن أو سوء نية فهذا لا يعني أننا فنحن هنا نؤرخ للوقائع التاريخية بدقة وأمانة وقد وجب علينا أيضاً أن نذكر أن الجرائم التي ارتكبت ضد الأقباط كانت عديدة وكثيرة ولم يقدم أحد فيها إلى المحاكمة، ومن جهته استغل السادات ذلك في تعميق الخلاف العقائدي وإيقاظ قضية الزاوية الحمراء وبعثها بشكل مبالغ فيه لذا نوجز أهم ما آلت إليه تلك المعركة في النقاط التالية:

1 - التحفظ على البابا شنودة وأكثر من 1536 سياسيًا، عدد كبير منهم من المسيحيين وكان من المستغرب أن الحكومة زجت بكل مراكبها وكأنها أمام عدو حقيقي اسمه البابا شنودة والمسيحيين في مصر مما دفع البابا شنودة إلى أن يعتمد أن يقيم أمام محاكم القضاء الإداري تظلمًا بسبب قرار الرئيس بالاحتفاظ به في مكان أمين في أحد الأديرة وكان رقم الطعن 934 لسنة 36 ق.

2 - في طعن البابا شنودة صدقت المحكمة ما قدم إليها من حثيات وكان البابا شنودة يكتفي بالدفاع عن نفسه بأن يقول «كل هذه الأحاديث كاذبة»، لكن مع الأسف لم يستطع أن يثبت عكسها لأنه قد تكاتف ضده رئيس الدولة وجهاز مباحث أمن الدولة وتقريبًا كل أجهزة الدولة وكنت أرى كمحلل سياسي أن البابا شنودة لم يكن على هذه الدرجة من الخطورة بل لم تكن له خطورة من الأساس في ذلك الوقت بل كانت المواقف هي التي توحى بالخطورة، أذكر للبابا شنودة مثلًا أنه وقف ضد السادات معانداً وصامداً ضد الاعتداءات على الكنائس المسيحية وكان يعلن الحداد بما يثير الغرب ضد السادات حتى إنه في إحدى الرحلات الساداتية قبل بقذائف الطوب، المذهل أن مباحث أمن الدولة وكافة سلطات الدولة ألفت في هذا الطعن بكل زوارقها وكأنها كانت في معركة عسكرية مع البابا شنودة، أكثر من مائة مستند قدمت في هذا الطعن من الحكومة وجهاز المدعي العام الاشتراكي ومن مباحث أمن الدولة وبعض هذه المستندات كان يحتوي على عشرات الصفحات.

3 - ذكر أمن الدولة مثلًا أن السيدة إيفون عبد الثالث وكييلة مدرسة البنات الثانوية بالمعادي بالقاهرة واثنتين من المدرسين المسيحيين قاموا بعقد لقاءات مع الطالبات المسلمات لشرح فتاوى الدين المسيحي ومقارنته بالدين الإسلامي، بالإضافة إلى أن أمن الدولة وجهت إلى راعي كنيسة الأرثوذكس في الفيوم أنه أشعل حريقًا واتهم المسلمين بإشعاله للتغطية على أعمال سحر وشعوذة كان يقوم بها، حينها نقدم للقارئ هذا المستند لابد وأن يسأل نفسه سؤالاً هل كان الرئيس السادات يستخدم سلاح الفتنة الطائفية للتغطية على الوصول إلى إسرائيل في علاقة طبيعية أم أنه كان يريد فعلاً إظهار هذه المعلومات في هذا التوقيت لاسيما وأن بعضها تم رصده منذ أكثر من خمس سنوات سابقة على ظهورها ولم يتم التحقيق فيها هذا لو كانت موجودة أصلاً.

4 - لم تكن أمن الدولة وحدها صاحبة هذه الفتنة الرهيبة فقد كان لجهاز المدعي العام الاشتراكي الدور البالغ في هذه القضية بتقديمه بمذكرة ضد طعن البابا شنودة أبطل فيها صحة طعن البابا شنودة وتظلمه ضد قرار عزله واحتجازه بالنصوص القانونية، المذكورة من 50 صفحة وقدمت لوزير العدل وقام بإحالتها إلى محكمة القيم.

5 - تقدم الحزب الوطني الديمقراطي بمذكرة تحت عنوان «معلومات وردت إلى الحزب الوطني» وتوزع على السادة أعضاء المكتب السياسي.

لذلك سنقدم المستندات عقب هذه المقدمة حتى يقرأها الناس ليعلموا ماذا أراد الرئيس السادات أن يستثمره وما ترك أثره لأجيال وأجيال.

فالرئيس السادات له شيء يريد أن يظهره وبات ذلك واضحاً في المستندات التي تقدم بها وما حوته من أخبار قديمة مثل اشتراك المسيحيين في قوات الكتائب اللبنانية ضد المسلمين.

ولا بد للقارئ إذا بعد قراءة المذكرات أن يدرك أن أمن الدولة لم يكن يذكر حقائق لأنه لو كان يريد الحفاظ على الوحدة الوطنية لكان على الأقل نسج هذه المعلومات قبل هذا التاريخ أو منعها، لذا تجد أن هذه المستندات التي قدمت في الطعن رقم 934 أغلبها صادم لكل ذي عقل.

لذا وما لا شك فيه أن قضية الزاوية الحمراء كانت نقطة ارتكاز اعتمد عليها الطرفان المسلم وبخاصة الجماعات الإسلامية والمسيحي ممثلاً في الكنيسة القبطية المصرية في إثارة مشاعر المصريين ضد السادات ونظامه وبث مشاعر الكراهية تجاه سياسته الداخلية والخارجية ونحن في هذا الفصل نقدم للقارئ ما يوثق أحداث الزاوية الحمراء لا لكي يفهم أن هناك فتنة طائفية فحسب وإنما ليستوعب أن هناك ذراعاً تحرك هذه الأمور كلها احتاجت إليها، فليس للقارئ إلا أن يتعجب من أن مباحث أمن الدولة يتوافر لديها معلومات منذ عام 1973 عن نشاط قبطي تبشيري ثم تخفي هذه المعلومات حين يحتاجها رئيس الدولة فيخرجها فيما أن هذه المعلومات غير صحيحة وإما أنها صحيحة ويكون أمن الدولة هو الذي يتلاعب بالنار لاستخدامها عند اللزوم.

لذلك نستعرض بعض هذه المستندات وننظر في مدى عمق المعركة التي قامت بين البابا شنودة وبين الرئيس السادات في ذلك الوقت والتي انتهت بحجز البابا شنودة في دير وادي النطرون.

تأليفات المسيحيين تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

يناير ١٩٧٩

- قام السيد / انجيلون سيد هم صاحب امتياز صحيفة وسنى المسيحية بنشر مقالات بالصحيفة يهاجم تطبيق الشريعة الإسلامية (العدد الصادر في ١٩٧٨ / ١٢ / ٢٤) .
- قامت السيدة / ايكون عبد الثالث وكيالة مدرسة البنات الثانوية بالمعادى بالقاهرة وأتين من المدرسين المسيحيين بعقد لقاءات مع الطالبات المسلمات لشرح فتاوى الدين المسيحي ومقارنته بالدين الاسلامي وابرار مزايا الدين المسيحي من حيث كفالة حقوق المرأة وتحريم الطلاق كذا حرمان الطالبات اللاتي يترددن على مسجد المدرسة من دخول المعمل و
- حضور مادة الرياضة .
- قيام احدى الدتياات المسيحيات والمقيمة بمنزل مجاور لمسجد سيدى بشر بالامسكديسة باستخدام جهاز تسجيل بصوت مرتفع اثناء القا خطبة الجمعة مما يترتب عليها اثاره ماعر المصلين بالمسجد .
- قيام المسئولين بكنيسة مار جرجس للاقباط الارثوذكس بالاسماعيلية باعداد مكه مسيحيه تضمنت بعضا للكتب المسيحية التى تهدف الى اثاره النعرة الطائفية والاشاد والعقيدة المسيحية والميد المسيح وانه اعلى مرتبه من رسول المسلمين .
- اعترام ابنا طائفة الاقباط الارثوذكس بقرية السمانية مركز نجح حمادى محافظة قنا تحويل منزل مملوك لاحد المسيحيين الى كنيسة باسم (كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل) وذلك بدون ترخيص مما اثار ماعر المسلمين .

فبراير ١٩٧٩

- قيام السيد / نبيه رزق - المدرس بالكلية الاكثريكية سابقا بتأليف كتب بعنوان " انا هو نور العالم " يتناول التاكيد على الوهية السيد المسيح مستشهدا بعدد من الآيات القرآنية والاحاديث الشريفة التى تثير ماعر المسلمين .
- محاوله القيادات المسيحية بالاسكندرية برطاسة القمص / انطونيوس ثابت وكيل البطريركية بالاسكندرية . تحويل حظيرة المواشى بعزبه دنا قسم الرمل والمجاورة لمسجد منار الاحلام الى كنيسة وتكريتهم للشعائر الدينية بها مع عدد من ابنا الطائفة بهدف اثاره الفرجة عليها مما اثار ماعر المسلمين .
- اعترام الانبا دوما ديوس مطران الجيزة الحصول على قطعة ارض بالطريق الرئيسي منته البدرشين لبناء كنيسة بدون ترخيص ودأ على مقاد الاحالى التى تثير ماعر المسلمين .
- بناء كنيسة بالمدينة وحاطة الاحالى السجين بالمحاكمة فى اثناء البناء
- النزاع بين البطريركية والاحالى التى تثير ماعر المسلمين
- اشتجار تفتت فى طريق

أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

(٢٦)

- أحدث كيسة الاخوة بالقاهرة مجلة شهرية تبشيرية بعنوان (رسالة الغيا - الميحي) يرأسها المشرف على الكيسة الاخ / ناشد / حنا تنضم الدعوة الصريحة الى التبشير باليانة المسيحية من خلال المناقشة وحضر الاجتماعات وتوزيع النشرات التبشيرية وتركها بالاماكن والمصالح العامة *
- قيام مكتبة جمعية اصدقاء الكتاب المقدس ببو رسعيد بعرض كتاب بعنوان * الصليب في جميع الاديان يتناول التاكيد على الوهية السيد المسيح بالاستشهاد ببعض الايات القرآنية البتيرة *
- قيام الجدى / ناجح / فاهم عبد المسيح المجند بالوحدة رقم ٦٧٥٤ ج ٦٠ دفاع جوى بنى سوف نشاط تبشيري في اوساط الجنود المملين بالوحدة *
- الهتلاء القس / منيا من نصيف ابراهيم - راعى كيسة السيدة العذراء للاقباط الارثوذكس بعزبة بياعر العرب مركز بنى سوف على مساحة ٣٥٠٠ متر من الاراضى الاشبية بالقرية دون سند قانونى تصويرها لاثبات وضع يده عليها وتقديم الرشوة الى مدير مساعد الاصلاح الزراعى لشئون الاملاك الاديرية لبنى سوف لمسلم لتفاد عن تعدياته)
- قيام المسيحيين بقرية سعد مركزا ولا د طوق شرق بسوهاج بانشاء مقبرتين بالقرية واعزامهم فيام سبعة عاير اخرى واستراحة لطيران سوهاج دون ترخيص وبمهم سابقة التنبيه عليهم بالكف عن البناء وذلك بتشجيع من راعى الكيسة بالقاهرة *
- قيام المدعو / باسليوس صموئيل راتب المدرس بمدسة التجارة الثانية بجرجا بتبشير غير المسيحيين بقرية الزوانته مركز جرجا بسوهاج ببناء كيسة على قطعة ارض يدعى ملكيتها وجاورة لكريسة ابن سيخين السابق صدور قرار جمهورى بهدمها واخذ تبنيها وذلك بهدف استخدام الارض المقام عليها الكيسة ككيسة الجديدة ومطالبتهم شراء الاسلحة للتصدي بالمسلمين في حالة تعرضهم ومطالبتهم استصدار قرار من النيابة بتفكيكهم من قطعة الارض مما اثار المسلمين *
- مارس عام ١٩٧٩
- مطالبة العاسلين المسيحيين بمصنع ٥٤ الحريى التابع لشركة المعادى للصناعات الهندسية والمعدنييه لتخصيص مكان لاقامة الشعائر الدينية وقيام بعضهم بنشاط تبشيري في اوساط العاملين المسلمين من خلال توزيع الكتب الدينية عليهم *
- قيام المواطن بولس فرج بولس المشرف على قاعة الانجيل بالقاهرة بنشاط تبشيري في اوساط المسلمين من خلال توزيع نشرات دينية مسيحية في الاماكن ووسائل المواصلات العامة *
- قيام السيدة / نادية نسيم بقطر ناظرة مدرسة الشهيد يوسف الصباي الثانية للبنات بشارع الفتحة الطاهرة في اوساط الطالبات وعضاء هيئة التدريس بالمدرسة من خلال اضهاد الدرامات والفيديوهات المصورة ومجاملة المسيحيات منهن *
- انتقاد الدكتور / برسيس بهنام الاستاذ بكلية الحق لجمعية الكيسة بجمهورية مصر العربية بالدعوات وساجته الدين الاملى وذلك خلال احد محاضراته بكنيسة السيدة العذراء بالاديرة الشرقية *

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

لائحية بسبب قيام إحدى الطالبات المسلمات بقراءة آية قرآنية في طابور الصباح *

قيام الانبيا / ويصا مطران البلينا بسوهاج بالاشراف على تشييد سور لكنيسة قرية نظيف (غير مرخصة) وإقامة بعض المياني فيها وتنديده بالمسؤولين لدى قيام رجال الادارة بالقرية باقناعه عن العدول عن البناء بدون ترخيص *

بناء المسيحيين بقرية النسا والقرايا مركز اسنا محافظة قنا لمقابر جديدة لهم على الطريق المؤدى الى مقابر المسلمين بالرغم من وجود مقابر خاصة بهم *

شراء ابناء الطائفة المسيحية بمنطقة كيميا بأسوان منزلا مملوكا لاحد المسلمين لا طدة بناء * لتخصيصه كقرع بجمعية الشهيد مارجرس بأسوان بهدف عقد الاجتماعات الدينية فيه بدون ترخيص *

سبيل عام ١٩٧٩

استغلال المواطنين / ططف مكاوى عبد الملك (مسيحي ارثوذكسى) لشقة سكنية بمنطقة زهراء حلوان لاقامة الشعائر الدينية بدون ترخيص رغم سابقة التنبيه عليه بالكف عن اقامة الشعائر بدون ترخيص *

تعصب المهندس / كرم فهمى عبد الله مدير الشؤون الخيرية للمشروعات بشركة المعادى للاسكان والتعمير تجاه العاملين المسلمين ومن مظاهر ذلك مطالبة مهندسين محجبتين بعدم ارتداء الزى الاسلامى بدعوة عدم عدم تناسبه مع وظائفهما / وندارهما بترك العمل بالادارة الفنية في حالة رفضهما ذلك *

قيام السيدة سهير نجيب عبد السيد طبيبة اسنان بمستشفى الهوسلطان بعقد لقاءات مع بعض المسيحيين بحجرتها الخاصة بالمستشفى وتردد الانبيا اغاثون مطران الاساطية وبعض القمص بمقر عليها *

قيام الانبيا تادرسا اسقف بورسعيد برسالة مجموعة من الشباب المسيحي للاستيلاء على قطعة ارض محل نزاع بين المحافظة والجمعية الخيرية الارثوذكسية ببورسعيد وتهديده بعدم اقامة قداس عيد القياام المجيد في حالة رفض المحافظة تركيب باب لقطعة الارض *

القاء القمص بولس بولس وكيل مزارانية البحيرة محاضرة بكثيعة البلاد ببلدة الكفور الكليية مركز طنطا تضمنت التعريض بالديانة الاسلامية ولشخص الرسول صلى الله عليه وسلم *

تعصب الدكتور / نادر ميخائيل سليمان الطبيب بمستشفى الفكرية بأبي قرقا صر بالمنايا تجاه المرضى المسلمين برفضه توقيع الكشف الطبي على مريضة مسلمة لا رتداء شقيقتها المرافقة لها الزى الاسلامى وسب دينها لمطالبتها بالاسراع في توقيع الكشف الطبي وتعديه بسبب الدين لاحدى الممرضات المسلمات لدى مطالبتها اقلع عن طرده نجل مريض مسلم يحتاج الى رطيته *

تعدى مجموعة من الطلبة المسيحيين على الطالب المسلم / ياسر محمد مرسى الطالب بكلية التجارة بالاسيوط نقاش للجماعة الاسلامية *

تعدى كل من المسيحيين الفردي ارميا غالى ومحت مقار عمدا تشهيد على الطالب المسلم / على محمود سامي بلاح بكلية الطب البيطرى بالاسيوط واحداث به اصابات وسب الدين له لانتائهم للجماعة الاسلامية *
تعدى مجموع من الطلبة المسيحيين المتجمعين امام كنيسة مارجرس بالاسيوط على اربعة من الطلبة المسلمين انتاء توجههم للمدينة الجامعية لانتائهم للجماعة الاسلامية *

استغلال مدير الشؤون القانونية بمديرية الطب البيطرى بالوادى الجديد (مسيحي) لنفسه في اقامة الشعائر لدينية لابناء الطائفة الانجيلية بدون ترخيص *

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذا لمخطط الانبا شنودة

- مطالبة البابا شنودة أعضاء وأبناء رجال الكنائس وجميع كهنة الاسكندرية أثناء اجتماعهم بتمنيح
- ١٩٧٩/٥/١٩ حيث أبتاء الطائفة على التبرع للاستكمال الكنائس وما شئتة عدم تزكية المرشحين المسلمين
- لا تشجبات مجلس الشعب *
- قيام مجهولين بتوزيع كتب بعنوان "قوة الدم" الذى يتولى جمعية خلاص النفوس بيعه على صناديق بريد
- هذه منازل بيدالثرة قسم طابدين تتناول الاشارة بالسيد المسيح والعقيدة المسيحية *
- صدور العدد من الاخيرين من مجلتى اليقظة وشير الانجيل الانجيلية حيث تضمنت الاولى مقالاً يشير
- الى اضطهاد الاقباط وتناولت الثانية التمريض بالذكرا الاسلامى *
- استغلال احد كهنة مطرانية اسقوط وفاة مواطن مسيحى - لاثارة الطائفية حيث القى كلمة تأبين للمتوفى
- تعتقه فيها بأنه شهيد المسيحية وشاهد المسيحين وشاهد المسيحين الاستمرار في جهادهم *
- قيام المسيحين بقرية بيت غلام مركز جرجا بسوهاج بتشوين كميات من مواد البناء داخل سور كنيسة مارجرجس
- تمهيدا لبناء منارتى لها رغم سابقاً الموافقة على الترخيص بها دون منارات واقاقوس *
- قيام أبناء الطائفة الرسولية الانجيلية بقرية نزه المطاجر مركز الجبهينه بسوهاج بضم قطعة ارض الى مبنى قديم
- يحتفل فى تادية الشعائر الدينية منذ فترة طويلة تحت اشراف احد القمص وشروعهم فى اقامة ميانسى
- بدون ترخيص على قطعة الارض بتوجيه من القس عياد خليل شنودة رئيس مجمع الكنائس الرسولية *
- قيام المستولين بدير الشهيد باسنا محافظة قنا بتركيب عدد من الصلبان والابواب الحديدية للدير
- ورفضهم تنفيذ قرارات النيابة بازالة التعدى بتوجيه من الانبا امونىوس مطران الاقصر *
- قيام المسيحين بناحية الرحمانية مركز نجع حمادى بقنا بتادية الشعائر الدينية بإحدى المنازل بدون ترخيص
- وسخاضهم ما اتفق عليه بتخصيص المبنى كاستراحة فقط لمطران قنا *

يوليو ١٩٧٩

- استمرار المواطن / انيس ميخائيل (مسيحى انجيلى) فى استغلال شقته السكنية بالقاهرة باقامة الشعائر
- الدينية لابناء الطائفة بدون ترخيص رغم سابقة التنبيه عليه بالكف عن اقامتها *
- استمرار المواطن عبد النادى سفيان خليل فى استغلال شقته السكنية بالاسكندرية فى اقامة الشعائر
- الدينية لابلأ الطائفة منذ عام ١٩٧٢ رغم تكرار التنبيه عليه بالكف عن اقامتها *
- قيام الانبا بنىامين مطران الاقباط الارثوذكس بالمنوفية باهانة السيدين رئيس الباعث الجنائية بالمنوفية
- وأمر قسم شبين الكوم وحرسه بعمارة ماسية بالدولة وصلاحها وكذلك اجراء صلح بين المسلمين
- والمسيحين نتيجة الاحداث الطائفية بقرية خاقان والتي وقعت عقب فوز الدكتور معتز المرزوقى فى انتخابات
- الاطدة لمجلس الشعب *
- منح مطرانية منفوط للاقباط الارثوذكس تصريح لعدد من الطلبة المسيحين باقامة الشعائر الدينية
- لابناء الطائفة بمنزل احد المسيحين بناحية منقباد وذلك بدون ترخيص ما اثار استياء المسلمين *

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذاً لمخطط الأنبا شنودة

قيام المسئولين بكنيسة مارجرس للاقباط الارثوذكس بقرية الحرجة بالقرطن مركز البلينا بسوهاج بفتح باب الكنيسة في مواجهة مقابر المسلمين بهدف الاستلاء على قطعة ارض قضا* من ممتلكات الدولة مجاورة للكنيسة مجاورة لها وذلك بتوجيه من الانبا وصا مطران البلينا *

يوليو ١٩٧٩

قيام رئيس جمعية المحبة القبطية الارثوذكسية بمدينة البكرى والجمال بمسطرد بشبرا الخيمة بنقل مقرها الى موقع اخر بالمنطقة وتادية الشعائر الدينية بها دون ترخيص رغم سابقة التنبيه عليه بالكف مخالفة بذلك لائحة النظام الاساسي للجمعية*
توزيع القس /ليبى قلدس راعى الكنيسة الانجيلية بالسراى بالا سكندرية ونسخ نسخ من الكتاب المقدس (العهد الجديد) على الاهالى المسلمين والمسيحيين بالا ماكن العامة بمعرفة عدد من ابنا* الطائفة الانجيلية*
محطة الانبا / تادرس مطران بورسعيد للاقباط الارثوذكس التمدى على اوطان المسيح/ باجد منير* فوج حنا لاجباره على المدول عن اشهار اسلامه وتحريض والده على ارسال بوقيات للمسئولين يدعى فيها الضغط على نجله لاشهار اسلامه *

بنبا* رهبان دير الانبا مقار بوادى النطرون محافظة البحيرة وحدات سكندرية على قطعة ارض من بنا* ممتلكات الدولة والمتاخمة للدير بدون ترخيص *

ابلاغ القس/ متياس هلاك عطا الله راعى كنيسة مارى مرقس للاقباط الارثوذكس بجزيرة طما سوهاج بسرقة بعض الاطوائى القضية من الكنيسة واتهامه ثلاثة من محقرا* القرية المسلمين بالتستر على الفاعلين وتأكيد التحريات بعدم صحة البلاغ وان الهدف منه الصاق الاتهام بالخفرا* المذكورين لمنعهم له من اجراء* ترميمات بالكنيسة بدون ترخيص وقيام القس المبلغ باحضار الاوائى المبلغ بسرقتها بادعاء* انها كانت مخبئة داخل كيات من البوص بالكنيسة ودوله عن اتهامه لهم وذلك لتبعد التلميح له بما انفجرت عنه التحريات *

سبتمبر ١٩٧٩

قيام ابنا* طائفة الاقباط الارثوذكس باستكمال بنا* كنيسة السيدة العذراء* بدار السلام بالمعادي دون ترخيص رغم سابقة تعهد الانبا صموئيل بعدم اقامة مباني جديدة الا بعد الحصول على ترخيص واستيا* الاهالى المسلمين بالمنطقة نتيجة لذلك *

استمرار راعى كنيسة الملاك ميخائيل والرماني بالمطرية على ادخال تعديلات على مباني الكنيسة بدون ترخيص وعدم تنفيذ قرار النيابة بتجميد الوضع *

استمرار القس /فريد عبد النور راعى الكنيسة العمدانية الانجيلية بشبرا الخيمة "غير مرخصة" في سارة الشعائر الدينية بالكنيسة وادخال تعديلات على مبانيها مخالفا بذلك قرار النيابة بتجميد الوضع لحين الحصول على ترخيص *

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

(٦)

- استيلاء رهبان دير الانبا بيشوى بمنطقة وادى النطرون محافظة البحيرة على قطعة ارض مساحتها ٤٠ فدان من ممتلكات الدولة بجرى اقامة منشآت عليها . وثنا منارة للدير يصل ارتفاعها ٤٠ مترا وعملها صليب .
- قيام القمص/ انطونيوس ميخائيل - راعى كنييسة الاقباط الارثوذكس بمدينة ههيا محافظة الشرقية بالاعزاز لعدد من الشباب المسيحي بالبلدة لاستغزاز احد الاهالى المسلمين القاطنين بمنزل مجاور للكنيسة
- * لوجود نزاع قضائى بينهما حول ملكية المنزل المجاورة للكنيسة بهدء النيل منه مما يترتب عليه استيلاء المسلمين
- اغتزام الانبا باكرىوس مطران الزقازيق ونيلا القمح اقامة جراج على قطعة ارض ملكه ببندر الزقازيق تمهيداً لتحويله الى كنيسة بدون ترخيص .
- تعدى القمص باسيلوس راعى كنيسة قرية حصة اكوا مركز كفر الزيات بالسلب على الاطباء العاملين بمستشفى الحيات بطنطا لعدم سماهم لاسرة طفلة مسيحية توفيت بالمستشفى باستلام جثتها قبل اتخاذ الاجراء اللازمة بمعرفة المستشفى .
- قيام بناء طائفة الاقباط الارثوذكس بالشن محافظة بنى سويف باعادة بناء كنيسة تحت اشراف وكيل المطرانية وراعى الكنيسة وذلك بدون ترخيص .
- اغتصاب راعى كنيسة الاقباط الارثوذكس بسينيهو القبلية محافظة الفيوم وحريق بالكنيسة ولتهام المسلمين بارتكابه لمابقة تقدمهم بشكاوى ضد الممارسة اعمال السحر والشعوذة .
- اغتفال احد الاهالى المسلمين مسكه الكائن بناحية سرسنا مركز طاميه محافظة الفيوم لممارسة الشعائر الدينية بدون ترخيص .
- مهاجمة مطران اسبوط للاجهزة التنفيذية بالمحافظة لعدم تلبيةهم لمطالب الطائفة وذلك اثشاء اجتماعه مع القيادات الدينية المسيحية بالمحافظة .
- بناء المسيحين بقرية فراقص - بمدينة اسبوط كنيسة بدون ترخيص على قطعة ارض مملوكة لاحد هم تقع على مقربة من مسجد القرية .
- اغتزام احد المسيحين بقرية السمانه - مركز المراغه محافظة سوهاج - بناء كنيسة على قطعة ارض ملكه بدون ترخيص .

أكتوبر عام ١٩٧٩

- تكليف الأستاذ / انطون سيد ه صاحب امتياز صحيفة وطنى المسيحية لرئيس تحرير الصحيفة بنشر مقال في عدد الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٧ بعنوان " اقتحام المشكلات بلا حساب " يتناول اضطهاد الاقباط ورفض الاخير نشره لما يتناوله من موضوعات طائفية .
- انتهاز رئيس مجلس ادارة كنيسة السيدة العذراء بالمعادى - ومعضر بناء الطائفة باحدى المناشآت الدينية " عيد الصليب " واقامتهم الشعائر الدينية بدون ترخيص فقامت على قطعة الارض المزيج اقامة الكنيسة عليها - مما يترتب عليها احتيا الاهالى المسلمين بالمنطقة .

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذاً لمخطط الأنبا شنودة

فلسفة السادات:

السادات كان رجلاً عبقرياً من الناحية الاقتصادية حيث أنشأ المدن الجديدة كما أنشأ الطرق والكباري، لكنه من الناحية السياسية كان يميل إلى استخدام سياسة الضرب والاستقواء بفريق ضد فريق آخر، فلما أراد أن يستقر له الأمر ضرب مجموعة من الاشتراكيين الناصريين بمجموعة من الناصريين أيضاً؛ فاستمال هيكمل إلى صفه كما قرب منه محمد عبد السلام الزيات، ولما اشتد عود الناصريين المناوئين له استخدم التيار الإسلامي الذي أفرج عنه في أوائل السبعينيات للإضعاف من شوكة التيار الناصري داخل الجامعات، كذلك حينما اشتدت قسوة البابا شنودة عليه والتفاف الطائفة المسيحية من حوله ومدافعهم عن أنفسهم ضد حرائق الكنائس بدأ يستخدم الإسلاميين لضرب المسيحيين، ففي أقل من شهر تم تسريب ما يقارب الـ 2000 معلومة حول تجاوزات المسيحيين داخل مصر، وهو ما أغضب الجماعات الإسلامية وأشعل نار الفتنة والعجيب أن الرؤساء جميعاً يستهويهم أسلوب الاستقواء بفريق ضد فريق آخر فهكذا فعل حسني مبارك وهكذا فعل محمد مرسي، ودائماً ما تأتي سياسة الاستقواء بغير المنشود لمن يستخدمها ولكن بنسب متباينة.

إذن فالمرحلة التي مر بها السادات طوال فترة حكمه انتقلت من مرحلة هادئة إلى مرحلة مشحونة بالتوتر والعنف المتبادل عقب اشتداد المعارضة عليه منذ استضافته لشاه إيران المخلوع وانتهت تلك المرحلة بقرارات اعتقالات سبتمبر 1981 على الرغم من أنه لم يحدث طوال فترة حكمه أية اعتقالات، كان هناك فقط أربعة عشر قرار اعتقال، كما أنه ألغى الطوارئ، فهو كان يميل إلى حل المشكلات بالذكاء والخبث السياسي والمثال على ذلك التسامح الذي تعامل به في قضية الجهاد 79 وكذلك قضية «الفنية العسكرية» والتي قمنا ببحثها - ويكفي أن تعلم أن السادات قد أوقف حكم الإعدام على أحد المحكوم عليهم في قضية «الفنية العسكرية» وهو المرحوم طلال الأنصاري ووضع بدلاً منه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وبعد أن انتهينا من أحداث الفتنة الطائفية لابد وأن نتقل إلى أحداث مقتل السادات.

قضية الزاوية الحمراء.. وقرارات سبتمبر.. مقدمة لمقتل السادات:

كان السادات في الفترة التي سبقت وتلت سبتمبر 1981 شديد العصبية وقراراته لا تتسم بالهدوء الذي تعود الناس منه عليه في الأوقات السابقة، حتى إنه قال في إحدى خطبه عن أحد المشايخ «خليه مرمي زي الكلب» وهو أمر مستهجن خاصة وأن هذا الشيخ لم يكن من الشخصيات المناهضة للسادات إلا في بعض الخطب ولم يكن مقاتلاً أثناء القبض عليه بعكس صالح عشاوي وعمر التلمساني وعبد العزيز الشوربجي وفؤاد سراج الدين فهؤلاء اتسمت أقوالهم بالهجوم على النظام.

ولكن استغل الناس سباب هذا الشيخ وتم ترويجه وتضخيمه في مواجهة السادات وتأثر بعض الشباب المنتمي إلى تيار الإسلام السياسي وغضب لشيخه فكانت تلك الواقعة المقدمة لمقتل الرئيس السادات، فنجد في أقوال خالد الإسلامبولي أن سبباً من أسباب انفعاله النفسي هو شتم السادات للعلماء وقوله: «إنه مرمي في السجن زي الكلب».

وقد صنف السادات في هذه القرارات المعتقلين على النحو الآتي 469 جماعات تكفير وهجرة، 235 جماعة إسلامية، 100 تطرف ديني من الإخوان المسلمين والجمعيات الإسلامية وأئمة مساجد متطرفين، 259 مثيري شغب وتعصب واعتداءات متبادلة بين المسيحيين والمسلمين، 107 قيادات مسيحية متعصبة متطرفة، 240 مجرمين من أصحاب السوابق الجنائية، 57 متهمين في حادثة الزاوية الحمراء، 36 من الأحزاب التي أسماها السادات في ذلك الوقت الجماعات المناهضة منهم 16 من حزب التجمع و7 من حزب العمل الاشتراكي و3 من الوفد إضافة إلى 12 مضبوطين بتهمة التخابر مع السوفييت، كان هذا هو تقسيم السادات الذي ألقاه في خطابه الشهير عن التحفظ.

كما عزل البابا شنودة عن منصبه وقام بنفيه إلى دير وادي النطرون ونفى معه 16 أسقفًا من قيادات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

شملت قائمة الاعتقالات شخصيات شهيرة مثل صافيناز كاظم، فريدة النقاش، «عبد المنعم أبو الفتوح»، أبو العز الحريري، محمد حبيب، حافظ سلامة، شهيدة مقلد، حمدين صباحي، محمد حسنين هيكل، أمينة رشيد، فؤاد سراج الدين، فتحي رضوان، أحمد المحلاوي، مصطفى بكري، عواطف عبد الرحمن، لطيفة الزيات، نوال السعداوي، عبد المحسن طه، عبد المنعم تليمة، جابر عصفور، سيد البحراوي، صبري المتولي، حسن

حنفي، محمد عبد القدوس، عبد الحميد كشك، حلمي مراد، ميلاد حنا، وخالد الكيلاني كما شمل التحفظ على عمر التلمساني وفؤاد سراج الدين وصالح العشماوي وغيرهم.

وقد بدا واضحاً للجميع أن السادات مرتبك وأنه قد قرر تغيير خطته في مواجهة المعارضة باللجوء إلى العنف بدلاً عن سياسة المهادنة والملاطفة حيث قال السادات خطابه الشهير الذي أذيع على الهواء مباشرة: «مش عاوز أضطر أبداً أتخذ أي إجراءات ضد ولادي الصغيرين المغرر بيهم عشان كده مسكت الرءوس فقط لكن أولادي الصغيرين المغرر بيهم خلتهم فرصة عشان يفكروا يعودوا لأنني مش عاوز أوسعها».

ربما كان السادات من وجهة نظره مضطراً إلى هذه القرارات كما كان يرى وقتئذ غير أنه لجأ إليها بسبب الانفعال الكبير الذي كان قد وصل إليه في تلك المرحلة وليس بحكم أسلوبه، فشملت حركة الاعتقالات حسبها ورد في الأوراق أكثر من 1500 شخص.

هذه كانت فلسفة السادات التي دفعت به إلى الزج بأكثر من 1500 شخص في المعتقل وإصدار قرارات بالتحفظ عليهم، ونحن في الفصل التالي سنستعرض أجواء قرارات التحفظ وكيف كانت من خلال ما أدلى به كل من عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين، وصالح عشماوي رئيس امتياز جريدة الدعوة في التحقيقات.

أوراق التحفظ تعتبر مرحلة من تاريخ كامل للإخوان المسلمين إلا أن هذا التحفظ أيضاً لا يخلو من المفاجآت فإذا كنا قد رأينا في قضايا الطعن الخاص بالبابا شنودة نوعاً من أنواع استعراض المعلومات أيّاً كان نوعها فإننا أيضاً مع أقوال عمر التلمساني في قضية التحفظ وأقوال صالح عشماوي نجد تفجيراً لمعلومات خاصة بالإخوان المسلمين لذلك لا بد وأن نستعرض بعض المفاهيم التي دارت في كلام صالح عشماوي والتي دارت أيضاً في أقوال التلمساني قبل الانتقال إلى نصوص الأقوال في المستندات .

أرى كباحث أن الأستاذ التلمساني كان أوضح من الوضوح في أقواله أثناء التحقيق وكان شجاعاً إلى درجة لم يكن عليها كثير من المتهمين أو المحتجزين في هذه القضايا، صحيح أن الأستاذ صالح عشماوي تحدث عن النظام السري لجماعة الإخوان المسلمين وتطرق إلى التنظيمات المسلحة ولكن الأمر كان يأخذ شكل المصارحة الضعيفة لذلك يجب أن نستعرض أقوالهما كما وردت نصاً ونشير في ذات الوقت إلى أن هذا التراث لا يمكن أن يجده إنسان خارج حدود هذه الموسوعة لأن هذه القضايا جميعاً تم التخلص منها والاحتفاظ بها في أماكن سرية.

جلسة 19/9/1981

محضر أقوال الأستاذ / عمر التلمساني

س: عمر عبد الفتاح عبد القادر التلمساني، سنة 77 سنة مدير مجلة الدعوة، من مواليد 4 / 11 / 1904 القاهرة ومقيم شارع القويسى 109 قسم الظاهر.

س: هل لك نشاط سياسي سابق قبل التحفظ عليك؟

ج: أنا طول عمري في المجال السياسي.

س: هل باشرت نشاطك هذا من خلال الانضمام إلى جماعة أو تنظيم أو حزب؟

ج: في مطلع حياتي كنت في الوفد إلى سنة 1933 ثم انضمت إلى جماعة الإخوان المسلمين من يومها إلى الآن.

س: ما هي ظروف وأسباب انضمامك إلى جماعة الإخوان المسلمين؟

ج: نشأت الدينية، ولقد نشأت في بيت متمذهب بمذهب محمد عبد الوهاب وأساتذته وطوال دراستي في كلية الحقوق كنت أحصل على 20 / 18 في علوم الشريعة الإسلامية وحيي للعمل في الميدان الديني هو الذي دفعني إلى الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين.

س: هل كان انضمامك لهذه الجماعة معاصراً لتكوينها؟

ج: كانت الجماعة قائمة منذ سنة 1928 ميلادية ولما انتقل مقرها الرئيسي من الإسكندرية إلى القاهرة في حوالي سنة 1935 أو سنة 1933 انضمت إلى الجماعة فانضممت إلى الجماعة معاصراً للتاريخ نقل مقرها الرئيسي إلى القاهرة.

س: ما هو الهيكل التنظيمي لهذه الجماعة وموقعك فيه؟

ج: الإخوان المسلمين لها جمعية عمومية ومن الجمعية العمومية تقوم الهيئة التأسيسية. والهيئة التأسيسية تنتخب مكتب الإرشاد وفضيلة المرشد العام وكنت عضواً في مكتب الإرشاد من حوالي سنة 1936 إلى 1954. والجمعية

العمومية من مندوبي الأقاليم تنتخب الهيئة التأسيسية والهيئة التأسيسية تضم أفراداً من جميع أنحاء العالم الإسلامي كسوريا ولبنان والمغرب وهي مثل البرلمان تنتخب مكتب الإرشاد أو تسحب الثقة من مكتب الإرشاد ومكتب الإرشاد هو الهيئة التأسيسية التي تنتخب الجماعة بإشراف الأستاذ المرشد العام.

س: هل كان للجماعة أي تنظيمات أخرى سوى الهيئة التأسيسية؟

ج: كان فيه قسم للجوالة لأن الجماعة كانت تعنى بالجوالة وهذه الهيئة الجوالة كانت مسجلة والهيكل التنظيمي كما ذكرت كان فضيلة المرشد ومكتب الإرشاد ثم الهيئة التأسيسية ثم الجمعية العمومية المشكلة من مندوبي الشعب والمناطق لأن الجماعة كان لها شُعبة في كل قرية تقريباً. ولما كان الإسلام يدعو إلى الأخوة ولما كانت الجماعة تربط المسلمين برباط الإسلام الحقيقي كان كل 6 أو 7 من الإخوان متقاربين في المسكن يكونون أسرة للتكافل والتعاون والدراسة والقيام بكل واجب يفرضه الإسلام على المسلم وكان يرأس الأسرة نقيب الأسرة أما رئيس الشُعبة يختاره أفراد الشعب وكان المرشد يرأس الجمعية العمومية والهيئة التأسيسية.

س: هل كنت في فترة معينة عضواً في الهيئة التأسيسية؟

ج: نعم أنا باستمرار عضو في الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد ويتم انتخاب أعضائه من بين أعضاء الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد يضع سياسة الجماعة وإبداء رأي الجماعة في كل ما يستدعي إبداء الرأي من موقف سياسي اجتماعي اقتصادي.

س: ما هي أفكار وأحداث ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين؟

ج: في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1914 إلى 1918 وإلغاء الخلافة الإسلامية وزحف العلمانية على البلاد الإسلامية أحس المهتمون بشئون الإسلام وعلى رأسها الأستاذ حسن البنا رضوان الله عليه بالخطر الزاحف ففكروا في ضم كلمة المسلمين في أنحاء العالم كله ليقفوا هذا الخطر، وبدأت الفكرة في مصر لأنها كانت معقل الإسلام في هذا الوقت وكان الأزهر يقوم بدوره الصحيح الفعال وكان من البديهي أن يكون لهذه الجماعة منهاج تسير عليه فوضعوا برامج

إنقاذ الاقتصاد الإسلامي من مضار الربا وما إليه وإنقاذ المجتمع الإسلامي من التحلل الذي بدأ يتحقق ورفع الروح المعنوية للشعب بعد طول الامتلاك الأجنبي ليستمتع الشعب بحريته التي كفلها الله سبحانه وتعالى لكل فرد في الوجود مسلم أو غير مسلم حتى إنه ترك الإيمان به لمطلق حرية الإنسان ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ والحساب في الآخرة على الله سبحانه وتعالى وما شعرت في يوم من أيام عملي في صفوف هذه الجماعة أنها انتوت سوءاً بإنسان لأنها كانت تلتزم في وفتها بأمر الله في الكتاب الكريم: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ...﴾. من الأهداف عودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله.

س: وهل حددت الجماعة طريقاً معيناً لعودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله؟

ج: أخذت الجماعة تصدر النشرات من المجلات الإسلامية التي تدعو إلى تحقيق هذا الهدف لأنها عيّنت بإقامة الاحتفال في المناسبات الإسلامية، الهجرة والإسراء ومولد الرسول عليه الصلاة والسلام واللقاءات الفردية وتبلغهم الأغراض التي من أجلها قامت الجماعة والاتصال بالجمعيات الإسلامية في جميع أنحاء العالم لتوحيد الفهم والكلمة.

س: وهل كانت هناك أساليب أخرى لجأت إليها الجماعة لنشر أفكارها وأهدافها والتعبير عن مقاصدها؟

ج: لا ولكن كان ينحصر أسلوب الجماعة لنشر أفكارها وأهدافها في إصدار المجلات والنشرات والكتيبات والاتصالات بالجماعات الإسلامية في العالم كله والاحتفال في المناسبات الإسلامية الذي كان لا يقل عدد الحضور فيه كل منها عن عشرة آلاف وكان هناك درس أسبوعي للمركز العام يحاضر فيه بعض الأخوة واشتركت أنا فيها، كان مكتب الإرشاد كل أسبوعين.

س: هل تم إصدار مطبوعات عامة تحتوي على فكر الإخوان؟

ج: نعم تم إصدار مطبوعات منها الرسائل التي كان يصدرها الإمام الشهيد والمؤلفات التي كان يصدرها المرحوم الإمام حسن الهضبي وتم تداولها في الأسواق.

س: وكيف تم نشر وترويج هذه المطبوعات؟

ج: سكرتير الجماعة المرحوم عبد الحكيم عابدين الذي كان يتولى مهام الطبع والنشر.

س: هل حملت هذه المطبوعات رسماً أو رمزاً معيناً لشعار الجماعة؟

ج: نعم فضمنت بين شيئين وقتها عبارة وأعدوا.

س: وعلام يدل هذا الشعار؟

ج: يدل على أن المسلمين يجب أن يتمسكوا بتطبيق كتاب الله وبهذا التمسك تعود للمسلمين قوتهم وأمجادهم الماضية وكلمة أعدوا يقصد بها أن يقيم الفرد من نفسه مسلماً صحيحاً.

س: هل هذا الشعار يرمز إلى أن الجماعة ترى أن القوة هي السبيل إلى نشر أفكارها؟

ج: لا ليس هذا مفهوم الشعار لأن الله سبحانه وتعالى لما قال في كتابه: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ قرر ذلك لا للعدوان ولا للاعتداء ولا للاستعباد ولا للاستعمار وإنما قال بصريح العبارة «ترهبون» بمعنى أن الإعداد في الإسلام ليس للاعتداء ولكن الإمداد ليظل المسلمون في منعة مكف عنهم إعدادهم.

س: وهل تعد الاحتفالات والدروس وسيلة لتحقيق هدف الجماعة لعودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة وتطبيق شرع الله؟

ج: لقد أثبت هذا الأسلوب نجاح الدعوة في توصيل الفكرة إلى المسلمين وأقبل على الجماعة الآلاف من المسلمين شباباً ورجالاً ونساءً وإذا ساد فكر الإسلام على حقيقته فكل أجهزة الدول الإسلامية ستكون من أفراد يفهمون دينهم

كما يجب أن يفهم الإسلام وبذلك يتم الأمر في يسر وبساطة وسهولة دون حاجة إلى عنف أو انقلابات. كما بدأ سيدنا محمد ﷺ فردًا بمفرده وانضم إليه المحبون للإسلام وانتشر من بيت إلى بيت ومن فرد إلى فرد. ولهذا رأت الجماعة أن أسلوبها لنشر فكرها هو الطريق السلمي لتحقيق الهدف في عودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله تحقيقًا لقول الله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ أي أن الله قد وضع مقدم الدفع بالحسنى تحقيقًا لنتيجة الولاء والمحبة في نفوس الناس.

ملحوظة: كان الأسلوب السلمي هو حقيقة إيمان عمر التلمساني.. وكان ضد التنظيمات الخاصة أو العنف بشتى صوره.

س: هل سبق اعتقالكم؟

ج : في عهد المرحوم إبراهيم عبد الهادي لمدة سبعة أشهر ما بين الهايكستب والطور وكان ذلك في سنة 1948 ثم في سنة 1954 اعتقلت من 28 فبراير سنة 1954 إلى 29 مارس سنة 1954 ثم قبض عليّ في 19 نوفمبر سنة 1954 وصدر حكم بالسجن مع الأشغال الشاقة 15 سنة في 6 ديسمبر سنة 1954 وقضيت الخمسة عشر سنة وعندما خرجت من ليّمان طرة تلقفني ضباط آخرون وذهبوا بي إلى معتقل ليّمان طرة وظللت فيها إلى 30 يونيو سنة 1971 حيث أفرج عني بقرار من الرئيس السادات ولم يجر معي أي تحقيق ولم يوجه لي أي اتهام طوال فترة اعتقال ليّمان طرة لمدة سبعة أشهر مدة اعتقال ليّمان طرة الأولى - وأفرج عني بمناسبة إقالة إبراهيم عبد الهادي وصدر قرار من الوزارة الجديدة التي يرأسها حسين سري.

س: وما سبب اعتقالك من 28 فبراير سنة 1954 إلى آخر مارس سنة 1954؟

ج : المرحوم جمال عبدالناصر أفرج عني في مارس بعد أن كان أصدر أمرًا باعتقالي وقضيت هذه الفترة في السجن الحربي ولم يحقق معي ولم يوجه لي تهمة معينة.

س: وما سبب إعادة اعتقالك في نوفمبر سنة 1954؟

ج: أنا قبض عليّ في نوفمبر سنة 1954 وأودعت في السجن الحربي وبعد أسبوع جاءني ورقة تعلن أن أعمالاً أقدمت عليها من شأنها إحداث انقلاب وقدمت لمحكمة عسكرية يرأسها جمال سالم وأصدرت حكماً عليّ بالسجن والشغل 15 سنة وقضيتها في سجون مصر كلها.

س: ما أسماء المتهمين الآخرين الذين اتهموا معك في هذه القضية؟

ج: آلاف لا أستطيع حصرهم كل الذي أذكره أن الذي حكم عليهم أكثر من 900 نفر لا أذكر أسماءهم.

س: وهل جميع هؤلاء كانوا من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين؟

ج: لم يكونوا جميعاً من الإخوان المسلمين؛ لأن في ذلك الموقف كل من كان بينه وبين آخر عداوة يكتب إلى المباحث بأن خصمه هذا من الإخوان المسلمين فيؤخذ من الدار إلى حيث لا قرار ولكن جرت محاكمتهم على أساس أنهم من الإخوان المسلمين.

عمر التلمساني.. في قفص التحفظ



عمر التلمساني

س: وهل تم الإفراج عنهم عقب انقضاء فترة العقوبة التي حكم عليك بها؟

ج: انتهت العقوبة في نوفمبر 69 ولكن خرجت من السجن إلى معتقل مزرعة الليمان.

س: إلى متى استمر اعتقالك؟

ج: إلى آخر يونيو سنة 1971 حيث أفرج عني.

س: وما سبب الإفراج عنك في آخر يونيو سنة 1971؟

ج: لأن السادات أعلن في جميع خطبه مؤكداً أنه أغلق المعتقلات إلى الأبد ولست أدري ما هو الوضع الذي فيه أنا الآن إذا كانت المعتقلات قد أغلقت إلى الأبد وأن هذا لا يغير من الواقع استبدال كلمة الاعتقال بكلمة تحفظ، هذا إلى أنني أعمل في السجن من 3 سبتمبر إلى اليوم معاملة من أسوأ ما يمكن قد تبلغ حد التجويع ولكن المعاملة غير الطيبة ليست ضرباً ولا تعذيباً ولا إهانة ولا سباً إنما الشكوى من الفرش الذي أنام عليه فأكل فيها أسراب البق والقمل وقلة الطعام. وترجع قلة الطعام إلى أنني ليس لي وضع محدد في مستشفى السجن.

س: هل معنى ذلك أنه أفرج عنك في آخر يونيو سنة 1971؟

ج: أعتقد هذا.

س: هل شمل قرار السيد رئيس الجمهورية الإفراج عن أشخاص غير أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين؟

ج: كل المعتقلين من مختلف الاتجاهات شملهم قرار الإفراج.

س: ما موقفك إثر ذلك تجاه الرئيس: محمد أنور السادات وقد أفرج عن المعتقلين السياسيين؟

ج: يسأل عن هذا رئيس الجمهورية فهو يعلم على وجه التأكيد أنني لم أتأمر ضده ولم أعمل على إزالته من الحكم ولكن... في نظر الحكم أنني أقول ما أؤمن بأنه الحق وكان وزير الداخلية يستعين بي لأذهب إلى الكليات الثائرة لأهدئ من شأنها فأذهب إلى هناك ويطلب مني بعض الطلبة أن أتحدث بما يرضي ثورة الشباب فيكون جوابي أنني جئت لا لمصلحة الحكومة ولا لمصلحة الطلاب ولكني جئت أقول لكم كلمة الحق التي تنفعكم سواء كانت هذه الكلمة في صالح الحكم القائم أو في صالحكم.

س: هل نشر لك مقال في جريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ 13 / 3 / 1974 تحت عنوان كلمة حق يجب أن تقال؟

ج: حصل هذا وفي هذا المقال دليل على أنني أريد الخير للجميع إذ طالبت رئيس الجمهورية في هذا المقال بالإفراج عن شعراوي جمعة والذين حكم عليهم في قضايا 15 مايو.

س: هل وجهت في هذا المقال الشكر للسيد الرئيس لإفراجه عن الوطنيين السياسيين كما أعلنت عن تأييدك لسيادة الرئيس ودعوته إلى إكمال مسيرته؟

ج: وشكرته لإفراجه عن المعتقلين ورجوته أن يتم مسيرة الإفراج حتى عن الذين حكم عليهم في 15 مايو متأمرين ضده.

س: سبق لك أن قررت أنه بعد خروجكم من السجن قلتم إن جماعة الإخوان المسلمين عقيدة وتشكيل فإذا كان التشكيل لا يرضي الحكومة فلا داعي له أما العقيدة فليس في سلطان أحد أبداً أن

ينتزعها من قلب المسلم ثم ذكرت أنكم ظللتكم تدعون إلى الله حتى اليوم فهل هذا القول قولك وحدك أم قولك وآخرون؟

ج : كل الإخوان المسلمين يلتزمون بتطبيق القانون الوضعي وإن كانوا لا يقرونه وهذا القول هو قولي وقول جميع الإخوان المسلمين ورئيس الجمهورية وعد في 2 ديسمبر سنة 1979 بإعادة الجماعة في لقاء خاص بيني وبينه تم في استراحة القناطر الخيرية ولم يحضره سوى أنا وهو فقط ولن أتحدث عن تفاصيل هذا اللقاء إلا إذا أذن رئيس الجمهورية لأنني أعتبر أن المجالس أمانة وليس من حقي أن أتحدث بتفاصيلها ما تم من حوار بيننا إلا إذا أذن هو .

س : هل معنى قولك بأنكم ظللتكم تدعون إلى الله حتى اليوم أنك وأفراد جماعة الإخوان المسلمين عدتم إلى مباشرة نشاط الجماعة بعد خروجكم من السجن؟

ج : نشاط الجماعة لا يكون أمراً واقعاً إلا إذا كانت كل أجهزتها قائمة، الجمعية العمومية والهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد والمرشد وبما أن هذه الأجهزة غير قائمة فكان الطريق الوحيد لمباشرة الدعوة إلى الله هو مجلة الدعوة واللقاء الأحاديث الدينية في مختلف المناسبات.

س : ما هي أفكارك وأهدافك ومقاصدك التي جربت نشرها من خلال نشاطك بعد الإفراج عنك؟

ج : كل الذي كان يعنيني الإلحاح بالمطالبة بتطبيق شرع الله ولا يعنيني من يطبق أو من يحكم وشرع الله ينظم كل حياة الإنسان من جميع نواحيها بما في ذلك المطالبة بعودة المسلمين، وشرع الله ينظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأسرية ولا يوجد شيء لا ينظمه شرع الله سبحانه وتعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾.

س : هل هذه الأفكار والأهداف والمقاصد التي توليت نشرها بعد الإفراج عنك هي ذاتها أفكار وأهداف ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين؟

ج : أعتقد أن هذا الفهم غير قاصر على الإخوان المسلمين وكل مسلم يؤمن بذلك.

س: هل هذه الأفكار والأهداف والمقاصد تتطابق وأفكار وأهداف ومقاصد الإخوان المسلمين؟

ج: كلنا عازين شرع الله.

س: هل اتخذ نشاطك لنشر هذه الأفكار والمقاصد صوراً عدة منها نشر المقالات وإلقاء الخطابات والكلمات والمشاركة في المؤتمرات والندوات في داخل مصر وخارجها؟

ج: أيوه كتبت المقالات في مجلة الدعوة ومن شهر تقريباً كتبت مقالاً في مجلة الاعتصام بخصوص اقتحام دار مجلة الدعوة بواسطة رجال المباحث دون إذن من النيابة، وشاركت في المؤتمرات والندوات في داخل مصر في نقابة المحامين مرة وفي نقابة الصحفيين وعشرات المرات في الكليات كما شاركت في مؤتمرات في الخارج وفي مؤتمر لندن عندما دعيت إليه اشترطت ألا يهاجم الحكم في مصر وأجبت إلى طلبي رغم أن كل الحكومات في العالم الإسلامي هوجمت في ذلك المؤتمر والسادات يعلم هذا وحاول مراسلو الصحف في الخارج أن يأخذوا مني حديثاً في مهاجمة الحكم في مصر فرفضت قائلاً إنني أعارض حكومتي في بلدي أما في خارج مصر فلا أسمح لنفسي أن أتناول الحكومة المصرية بأي هجوم ولكن إلقاء الكلمات في الندوات مسائل ثانوية ونشاطي الأساسي يتمثل في إصدار مجلة الدعوة ويعلم وزير الداخلية أن السفارة البريطانية اتصلت بي لزيارة وزير خارجية بريطاني سابق لمجلة الدعوة فطلبت من وزير الداخلية أن يخطرني بقبول هذه الزيارة أو رفضها لأنني خشيت أن يكون من وراء هذه الزيارة فخ لتدبير أمر ضدي.

س: هل شاركك أشخاص غيرك في مباشرة نفس أوجه النشاط لتحقيق نفس الأفكار والأهداف؟

ج: نعم في حدود تطبيق شرع الله.

س: من هم هؤلاء الأشخاص؟

ج: ذاكرتي لا تعيهم.

س: هل تنتمي أنت وهؤلاء إلى الفكر الإخواني ونفس الخط لجماعة الإخوان المسلمين؟

ج: المسلمون جميعاً يوافقون أن سعادتهم الدنيوية والأخروية في تطبيق شرع الله.

س: هل يربطك بهؤلاء الأشخاص الذين يشتركون معك في مباشرة نفس أوجه النشاط فكر واحد؟

ج: وحدة الهدف تكون نتيجة لوحدة الفهم وكلنا ندعو إلى شيء واحد.

س: متى أصدرت مجلة الدعوة؟

ج: مجلة الدعوة لها ترخيص في الأربعينيات باسم الأستاذ صالح عشاوي رئيس التحرير فظلت الجريدة تصدر إلى اليوم والمجلة كانت موجودة وأنا أشرفت على المجلة من سنة 1976.

س: وما هي ظروف وأسباب إصدارك لهذه المجلة؟

ج: الجو الذي كان سائداً في مصر بأن المصريين يتمتعون بحرية القول والكتابة في ظل هذا المعنى باشرنا بإصدار المجلة.

س: وهل كانت تصدر هذه المجلة بترخيص لك من الجهات المختصة؟

ج: لا أبداً هي باسم رئيس التحرير الأصلي وأنا مشرف على الإدارة مع مسئوليتي الكاملة عن كل ما يحدث أو يكتب في المجلة فترخيص المجلة قائم منذ الأربعينيات.

س: وما مصادر تمويل هذه المجلة؟

ج: كل الأخوة المهاجرين في الدول العربية أو أمريكا أو أوروبا يساهم في تمويل هذه المجلة.

س: هل كان يساهم في تمويلها أشخاص من غير أبناء مصر؟

ج: جاز.

والمجلة كانت تصدر من الأربعينيات دون توقف حتى شوال 1401 هـ الموافق أغسطس 1981 م.

س: ومن الذي كان مسئولاً عن إصدار هذه المجلة، وعما ينشر بها خلال الفترة من إصدارك لها وحتى أغسطس سنة 1981؟

ج: أنا منفردًا طبعًا.

س: هل أشرفت أنت منفردًا على إصدار جميع أعدادها خلال هذه الفترة ومن ذلك الأعداد أرقام 60، 62، 63، 64، الصادرة خلال الفترة من أبريل سنة 1981 وحتى أغسطس سنة 1981؟

ج: نعم.

س: هل استأثرت وحدك بالكتابة في هذه المجلة؟

ج: أنا باكتب الافتتاحية وبعض كلمات قصيرة وباقي المقالات بإمضاء أصحابها.

س: من شاركك في الكتابة في هذه المجلة؟

ج: كل مقال مقرون باسم صاحبه وكاتبه.

س: هل يعتنق هؤلاء جميعًا الفكر الإخواني وينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمون؟

ج: ظاهر كتابتهم يؤدي إلى هذا الفهم.

س: هل جرى نشر أي كلمة في هذه المجلة بدون علمك أو موافقتك؟

ج: لا أظن لأن جميع المقالات تقريبًا أراجعها.

س: هل حملت هذه المجلة شعارًا معينًا أو تصدر غلافها لرمز أو رسم معين؟

ج: شعار الإخوان و.....

س: هل معنى ذلك أن مجلة الدعوة هي لسان حال جماعة الإخوان المسلمين؟

ج: لا هي لسان حال المسلمين جميعًا وحملت شعار الإخوان لأن الشعار الدال على فهم المسلمين لإسلامهم... دين ودولة. كما قال السيد رئيس الجمهورية في إحدى خطبه.

س: وما المقصود بكون الإسلام دين ودولة؟

ج: عقيدة وشريعة الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر والنظم التي تسعد الناس في حياتهم الدنيوية وهم يباشرون كل نشاط من أنشطة الفرد الحي.

س: هل معنى ذلك أنك ترى أن هناك سياسة في الدين؟

ج: الدين باعتباره نظامًا شاملاً للحياة كلها تدخل فيه كل الأنشطة أيًا كان الاسم الذي يطلق على هذا النشاط بمعنى أنه صدر قانون يبيع الربا فأنا لا أ تدخل في السياسة الاقتصادية للدولة ولكني أقول أن ديني يحرم الربا ويشمل كل النواحي سياسية واقتصادية واجتماعية.

س: هل صاحب إصدارك لمجلة الدعوة إعادة طبع ونشر المطبوعات الإخوانية والكتب التي تحمل الفكر الإخواني ومبادئ الإخوان المسلمين وأفكارها وشعارها؟

ج: أيوه.

س: ما هي المطبوعات التي طبعت؟

ج: رسائل الإمام الشهيد وكتاب للإمام الهضيبي إلى أي شيء ندعو الناس وغيره وكتاب الإمام حسن الهضيبي دعاة لا قضاة. وهناك كتب أخرى ليس في ذهني حاليًا.

س: وكيف تم وضع وطبع ونشر هذه المطبوعات والكتب؟

ج: هي ألفت قبل وفاة الإمام البنا والإمام حسن الهضيبي وأعيد طبعها كما هي وأصحاب المكتبات عندما شاهدوا أن الفكرة الإسلامية سائدة في البلد اجتهدوا في إعادة طبع هذه الكتب ونشرها والكتب موجودة في السوق وعليها أسماء الناشر وبالطبع أنا لا أذكر أسماء.

س: كيف تم تدبير التمويل اللازم لإعادة طبع ونشر هذه المطبوعات والكتب؟

ج: أصحاب المكاتب لهم نظرة دقيقة من الناحية التجارية في نشر بعض الكتب فإذا قدروا أن كتابًا سيروج أقدموا على طبعه على نفقتهم متأكدين من توفر

الربح وهم مصدر التمويل وأنا لا أعرف أسماءهم وأسماءهم موجودة على الكتب الطابع والناشر.

س: هل أقيمت معارض للكتاب قدمت فيها هذه المطبوعات؟

ج: سمعت ولم أر أنه أقيمت معارض في ناحية سيدنا الحسين أظن خلال شهر رمضان الماضي وفي معرض الكتاب الدولي بالجزيرة ولا أذكر سوى هذين المعرضين.

س: من الذي أقام هذه المعارض؟

ج: الحكومة.

س: هل لك صلة بالمجلات الدينية الأخرى مثل الاعتصام والمختار؟

ج: أعرف أصحابها.

س: من المسئول عن إدارة هذه المجلات والإشراف عليها؟

ج: لا أدري ولكن أعرف أن صاحب الاعتصام هو الأستاذ حسن عاشور وصاحب مجلة المختار هو حسين عاشور ولكن لست متأكدًا من صحة هذه المعلومات.

س: ما فكر كل من حسن وحسين عاشور؟

ج: أعتقد أن فكرهم إسلامي.

س: هل يتطابق فكرهم مع الفكر الإخواني؟

ج: أنا أعتقد أن كل من يدعو إلى الله يلتقي مع كل من يدعو إلى هذا الهدف وهو الدعوة إلى الله.

س: هل نشرت لك مقالات في هذه المجلات؟

ج: نشرت لي مقالتان في الاعتصام على ما أذكر.

س: متى كان هذا؟

ج: أخيرًا في عدد شوال من الاعتصام على ما أذكر ومقال من شهور لا أذكر العدد الذي نشر فيه.

س: ما الموضوعات التي تناولتها؟

ج: كل موضوعاتي تدور حول معنى واحد وهو جمع كلمة المسلمين حكامًا ومحكومين.

س: هل اقتصر نشر مقالاتك وأحاديثك الصحفية على المجلات الدينية في مصر كالدعوة والاعتصام أم نشرت أيضًا مقالات وأحاديث في مجلات وصحف تصدر في الخارج؟

ج: في مجلة جديدة في لندن اسمها «القبلة» وأخذ مني المندوب الحديث ولا أعرف إن كان قد تم نشره أم لا ولا أعرف اسم هذا المندوب ولا أعرف اسم صاحب مجلة القبلة، وموضوع الكلمة الدعوة إلى الله وتوحيد كلمة المسلمين ولم تمس الوضع الداخلي في مصر من قريب أو بعيد وقد أخذ مني مندوب هذه المجلة هذا الحديث منذ سنة في مجلة الدعوة بشارع سوق التوفيقية.

س: هل تعلم جنسية أصحاب مجلة القبلة ورئيس تحريرها؟

ج: لا أعلم عنهم شيئًا.

س: هل أدليت بحديث صحفي لمجلة المجتمع الكويتية تم نشره في عددها رقم 476 الصادر في 15 / 4 / 1980؟

ج: نعم.

س: متى أدليت بهذا الحديث؟

ج: قبل نشره بحوالي شهر.

س: وأين أدليت بهذا الحديث؟

ج: مكتبي بمجلة الدعوة بالقاهرة.

س: ومن الذي أخذ منك هذا الحديث؟

ج: مراسل مجلة المجتمع الكويتية ولا أذكر اسمه ولا أعرفه ولكنه كان يرتدي ملابس كويتية.

س: ما الذي تناولته في هذا الحديث الصحفي؟

ج: لا أذكر إلا أنني ذكرت فيه الخير ولم أتناول فيه أحدًا بسوء.

س: هل تناولت في مقالاتك وأحاديثك في مجلة الدعوة ومجلات الصحف الأخرى في مصر والخارج الأوضاع في مصر ورأيك فيها؟

ج: هنا.... أبدت رأيي في مجلة الدعوة بمتهى الوضوح وأنا كنت شديد الحملة على أجهزة الإعلام وشاركتني في هذا كثير من الكتاب في الصحف اليومية فإذا تعرضت لحالة اقتصادية فدوري فيها دور الناصح لن يصلح أمر هذه الأمة إلا تطبيق كتاب الله وكذلك انتقدت المعاهدة التي أبرمت بين مصر وإسرائيل. ولم أتناول الأوضاع في مصر في أي مقال أو حديث صحفي نشر لي خارج مصر، وأذكر أن مندوب مجلة الشرق الأوسط حضرني أثناء زيارتي في لندن لحضور مؤتمر إسلامي من حوالي سنتين وحاول بمختلف الأساليب أن يحصل على كلمة مني ضد الأوضاع الداخلية في مصر فلما أعيتة الحيل قال لي: إنك تتهرب من الإجابة فقلت إنني لا أتهرب ولكنه خلق، وعلم رئيس الجمهورية بهذا الحديث وقرأه.

س: هل لك صلة بالجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر وقادتها وأعضائها؟

ج: الجماعات والجمعيات الإسلامية التي أثنى عليها رئيس الجمهورية في قيامها بواجب السعي في إطفاء فتنة الزاوية الحمراء وهذه الجماعات والجمعيات تكون تنظيمًا اسمه المؤتمر الدائم للجمعيات والجماعات الإسلامية هذا التنظيم أنا رئيسه رغم أنني وقد نالني من هذا الثناء نصيب.

س: ما هي هذه الجمعيات؟

ج: شباب محمد، العشيرة المحمدية، جمعية بدر الكبرى، جمعية ابن عطاء الله، جمعية تحفيظ القرآن، وجمعيات أخرى لا يحضرني اسمها.

س: من هم قادة هذه الجمعيات وأعضاؤها؟

ج: الدكتور سليمان ربيع وأسرة جمعية بدر الكبرى، جمعية ابن عطاء الله عبدالحليم مجاهد، العشيرة المحمدية يرأسها الشيخ محمد زكي إبراهيم وإن كان قد استقال من هذه المؤسسة (مقر الدعوة الدائم) وكانت استقالته منذ شهر تقريبًا لسبب لا أعلمه، ويرأس شباب محمد الأستاذ محمد عطية خميس وهذا ما أذكره الآن ولا أذكر أسماء أحد من الأعضاء.

س: هل من بين قادة الجمعيات والأعضاء قيادات وأفراد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمون قبل حلها؟

ج: نعم يوجد من هؤلاء: محمد زكي إبراهيم الذي يرأس الآن العشيرة المحمدية والأستاذ محمد عطية خيس الذي يرأس شباب محمد.

س: هل المؤتمر الدائم للجماعات والجمعيات الإسلامية في مصر يعتبر تنظيمًا؟

ج: هو تشكيل لتوحيد كلمة المسلمين واستعان به وزير الداخلية في فض فتنة الزاوية الحمراء ولولا هذا المؤتمر ما كانت تلك الفتنة قد انتهت ولقد أجمع وزير الداخلية بهذا المؤتمر أكثر من مرة وكان يسميني أمير الأمراء وكان يقول لي يا عمي الأستاذ عمر.

س: ما ظروف وأسباب تشكيل المؤتمر الدائم من الجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر؟

ج: الرغبة الإسلامية خالصة في ألا تتضارب الدعوات الإسلامية ولم يمض على تشكيله أكثر من 3 أشهر ولا أتذكر كيف تم قيام انعقاد هذا المؤتمر وكل ما يمكنني أن أقوله عنه هو أنه تشكل لتوحيد كلمة الجماعات والحياة الإسلامية في مصر في الدعوة إلى الله.

س: متى تشكل هذا المؤتمر الدائم؟

ج: منذ حوالي 8 أو 9 أشهر.

س: هل لهذا المؤتمر الدائم مقر؟

ج: كنا أحيانًا نجتمع في مسجد الخلفاء الراشدين في مصر الجديدة، ومرة في بيت الشيخ زكي إبراهيم ومرة في مسجد العزيز بالله في الزيتون وليس له مقر دائم.

س: ومن الذي اتفق على عقد هذا المؤتمر الدائم؟

ج: أنا دعوت جميع رؤساء هذه الجمعيات فاستجابوا مشكورين من حوالي 9 أشهر وعرضت عليهم تشكيل مؤتمر دائم يضم الجمعيات والهيئات الإسلامية..... بهدف توحيد اتجاه هذه الجماعات في الدعوة إلى الله فوافقوا على ذلك وكانت

وزارة الداخلية والمباحث تعلم بذلك بدليل أن وزير الداخلية كان في لقاءاتي يحدثني عما يتم في هذا المؤتمر.

س: هل لهذا المؤتمر تشكيل تنظيمي؟

ج: أنا رئيسه وسكرتيره الأستاذ محمد عطية خميس.

س: ما هي ظروف وأسباب وكيفية اختيارك رئيسًا لمؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية؟

ج: أنا رأيت أن فيه آراء كثيرة جدًا تنتمي إلى الإسلام وتقاوم بعضها بعضًا وفي هذا زعزعة للأمن الداخلي في مصر وحرصًا مني على توفير الأمن لهذا الوطن فكرت في أن أدعو كل رؤساء الجمعيات الدينية في مصر لتفادي الصراعات التي قد تحدث بين أصحاب الفكر المختلفة وكنت أظن أنني بهذا أؤدي واجبًا إسلاميًا أولاً ووطنياً ثانياً. وحينما عقد هذا المؤتمر وحضر ممثلو الجمعيات الإسلامية واجتمعنا وجدوا أنني أكبرهم سنًا فاختروني رئيسًا للمؤتمر واختاروا الأستاذ محمد عطية خميس سكرتيرًا للمؤتمر وليس هناك أي تشكيلات أخرى لهذا المؤتمر سوى وجود رئيس وسكرتير له ومهمتي كرئيس اقتصر على تنظيم ما يدور في الجلسة وليس لي أي مهام أخرى، مهمة السكرتير تسجيل ما يحدث في الجلسة وليس له مهام أخرى.

س: هل تولى هذا المؤتمر الدائم للجمعيات والجماعات الإسلامية في مصر إصدار بيانات في مناسبات مختلفة؟

ج: لا أذكر.

س: من مثل الجمعيات الدينية المصرية في هذا المؤتمر؟

ج: رؤساء الجمعيات التي ذكرت أسماءهم.

س: هل لك صلة بقيادة وأعضاء الجماعات الإسلامية؟

ج: أعرف حلمي الجزار أحد أمراء الجماعات الإسلامية ويتردد عليّ كثيرون من أعضاء الجماعات الإسلامية وكانوا يترددون عليّ في دار مجلة الدعوة بشارع سوق التوفيقية بالقاهرة.

س: وما سبب تردد أعضاء الجماعات الإسلامية عليك في دار مجلة الدعوة بالقاهرة؟

ج: هم شباب ويعرفون أني داعية من دعاة الإسلام ويحبون أن يتبوءوا سلم الطرق في الدعوة إلى الله.

س: هل معنى ذلك أن أعضاء الجماعات الإسلامية كانوا يترددون عليك بمقر مجلة الدعوة بالقاهرة طلباً لمشورتك في الطرق التي يتبعونها لتحقيق أهدافهم؟

ج: نعم وكان وزير الداخلية يعلم ذلك وكان يطلب مني أن أقول للطلبة الطريق السليم في الدعوة إلى الله.

س: هل تذكر الأحاديث التي دارت بينك وبين أعضاء الجماعات الإسلامية عند تردهم عليك بمقر مجلة الدعوة؟

ج: حول الطرق التي يستطيعون بها أن يكونوا مسلمين حقاً.

س: وما هي الإرشادات التي أسديتها إلى هؤلاء عند تردهم بمقر مجلة الدعوة بالقاهرة؟

ج: كنت أقول لهم إن الصلاة ليست مقصودة لذاتها ولكن بما تؤدي إليه فإذا قال الله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ فمعنى ذلك كما يقول رسول الله ﷺ: «من لم تنهه صلاته لم تزده من الله إلا بعداً» فجميع إرشاداتي لهم كانت دينية.

س: هل كان تردد أعضاء الجماعات الإسلامية عليك منظماً بصفة دورية؟

ج: لا لم يكن بصورة منتظمة.

س: ما هي الفترة التي تردد فيها أعضاء الجماعات الإسلامية عليك بمقر مجلة الدعوة بالقاهرة؟

ج: تقريباً من سنة 76 أو 77 حتى اليوم.

س: هل تذكر عدد المرات التي تردد فيها أعضاء الجماعات الإسلامية عليك بمقر الدعوة؟

ج: لا.. لكنها كثيرة.

س: هل تبנית أثناء تحدثك مع أعضاء الجماعات الإسلامية أفكارهم وأهدافهم؟

ج: نعم كانوا يسألوني وأنا أرد عليهم لأنهم مش جاين يعرضوا علي أفكار ولكن جاين يسترشدوا مني على الطريق السليم. وأذكر أني كنت في جامعة أسيوط وكان يحضر المحافظ وحضر مناقشات طويلة بيني وبين طلبة جامعة أسيوط مدارها أن يكون الشباب ملتزمًا حكيماً في تصرفاته كما يقول ذلك عمداً كلية التجارة والزراعة و.....

س: هل قمت وأنت بصدد إرشاد أعضاء الجماعات الإسلامية بتزويدهم ببعض الكتب أو المطبوعات؟

ج: لا.

س: هل قمت بإرشادهم إلى بعض الكتب والمطبوعات ليطلعوا عليها؟

ج: كنت أدلهم على بعض الكتب الخاصة بكتب الشرائع الخاصة بصفات الرسول عليه الصلاة والسلام وكتب التفسير مثل ابن كثير والقرطبي... أخذنا للمشورة والاستئناس برأيي وبعض المجلات في مصر وخارج مصر تكتب عني أني أؤيد السادات تأييداً مقنعاً وبعضها يقول عمر التلمساني بينه وبين الحكم القائم اتفاق جتلمان ألا يهاجم الحكم.

س: هل التقيت بأعضاء الجماعات الإسلامية في لقاءات أخرى غير التي تتم في مجلة الدعوة؟

ج: أيوه في الجامعات في الأوقات التي كنت أقضيها في الكليات.

س: هل شاركك غيرك من القيادات الإخوانية في عقد هذه اللقاءات مع أعضاء الجماعات الإسلامية وفي إلقاء المحاضرات في مختلف الكليات الجامعية؟

ج: لا لأن الكليات كانت تطلبني بالاسم لأن أعضاء الجماعة الإسلامية إذا تعدوا مؤتمراً يعدون كشفاً بأسماء المتحدثين ويعرضون على المسئول في كليتهم فيوافق

على ما يشاء ويستبعد من يشاء فيأتيني الكشف موقعاً عليه من الأستاذ رائد الجماعة الإسلامية في تلك الكلية بدعوتي لإلقاء المحاضرات.

س: هل شاركت في الندوات الرئيسية التي أقامتها الجماعات الإسلامية وفي احتفالات عقود قران أعضاء هذه الجماعات وفي الاجتماعات التي عقدت في الاحتفال بذكرى وفاة بعض أعضائها وألقيت كلمات بهذه المناسبة؟

ج: في بعض أحفال الزواج أو سرادقات العزاء كنت أدعى لألقي كلمة تهئة أو تعزية وتبين لي أن ذكرت أنني ألقيت المحاضرات في مختلف الكليات الجامعية بناء على دعوة من أعضاء الجماعات الإسلامية وبموافقة من المسؤولين من الجامعة وبغير هذا فلا أوافق على الذهاب إلى المحاضرة.

س: ألم يتحدث أمامك أحد من قادة أو أعضاء الجماعات الإسلامية عند لقائك بهم أخذاً لمشورتك أو عند إلقاءك للمحاضرات عليهم أو مشاركتك لهم في احتفالاتهم على النحو الذي ذكرته في أقوالك؟

ج: كانوا يتكلموا.

س: ألم تتبين من كلامهم الأفكار التي يعتنقونها؟

ج: كل أحاديثهم كانت تدور حول المعاني الدينية وتطبيق الشريعة الإسلامية.

س: وما مدى تطابق هذه الأفكار مع أفكار جماعة الإخوان المسلمين؟

ج: الجماعات الإسلامية تريد تطبيق الشريعة الإسلامية وهي الدعوة التي أدعو إليها ويدعو إليها غيري من الجمعيات الإسلامية فأفكار الجماعات الإسلامية تتطابق مع أفكار الإخوان المسلمين ومع أفكار الجمعيات الإسلامية الأخرى ودعوة جميع الجمعيات الإسلامية ومن ضمنها الجماعات الإسلامية إلى عودة الخلافة وتوحيد كلمة المسلمين.

س: ألا يعني عودة الخلافة إسقاط نظام الحكم الحالي؟

ج: لا الدعوة إلى الخلافة عند الذين يعرفون تاريخ الإسلام وتاريخ الخلافة لا يذهب بهم الفهم إلى هذا المعنى لأن الخلافة كانت تجمع دولا إسلامية كثيرة

وكل دولة مستقلة في تصرفاتها. ثم وقد صرح رئيس مجلس الشعب أكثر من مرة بأن تقنين الشريعة الإسلامية سيتم في هذه الدورة وتنتهي الدورة دون أن تقنن الشريعة ويعيد التصريح في الدورة التي تليها فإذا كان في هذه التصريحات ما يدل على إلغاء النظام القائم فقد يترخص في القول بإزالة الحكم القائم وهو المعنى الذي لم يرد في خاطري في يوم من الأيام أي أنني أنفي بتاتا المطالبة بإلغاء الحكم القائم لأن إقامة الخلافة ليس من شأنها إسقاط النظام القائم ولكن تعني توحيد كلمة المسلمين في جميع بقاع الأرض.

س: هل نشرت مجلة الدعوة وجهة نظر الجماعات الإسلامية في مختلف القضايا الدينية والسياسية؟

ج: المجلة موجودة وليس بها مثل عرض هذه الأفكار للجماعات الإسلامية.

س: وما معلوماتك عن الهيكل التنظيمي للجماعات الإسلامية؟

ج: لا أعرف عنه إلا الاسم وهو الجماعات الإسلامية.

س: وما هو رأيك في تحركات ونشاط الجماعات الإسلامية؟

ج: لا أعرف عنها شيئاً سوى ما يبدو أمامي من المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية وهذا تطالب به جميع الجمعيات الإسلامية وأذكر أن السيد رئيس الجمهورية قال في إحدى خطبه إنني مسلم رأس دولة مسلمة.

س: سبق لك أن ذكرت أن أفكار الجماعات الإسلامية تتطابق مع أفكار جماعة الإخوان المسلمين ألا يعني ذلك أن هناك صلة وثيقة بين جماعة الإخوان والجماعات الإسلامية وأن تلك الجماعات الأخيرة تعتبر امتداداً لها؟

ج: لا أنا ذكرت أكثر من مرة في أقوالي أن جميع المسلمين يدعون إلى تطبيق الشريعة حتى في مجلس الشعب وكثير من رؤساء الجمعيات الإسلامية حاضروا في الكليات في هذا المعنى.

س: من هم رؤساء الجمعيات الإسلامية الذين حاضروا في الكليات بهذا المعنى؟

ج: بالاسم لا أذكر وإنما كل الجمعيات الإسلامية كانت تحاضر في الجامعة.

س: هل شاركت في المؤتمرات الإسلامية الدولية التي كانت تعقد في الخارج؟

ج: شاركت في مؤتمر لندن وأذكر أنني حضرت اجتماعات في باريس وفي ميونيخ.

س: ومتى عقدت هذه المؤتمرات والاجتماعات؟

ج: منذ سنتين أو ثلاثة تقريبًا.

س: وكيف تم دعوتك إليها؟

ج: تأتي إلي دعوة من القائمين على شئون هذه المحاضرات والاجتماعات باعتباري داعية للإسلام.

س: ومن هم أعضاء هذه المؤتمرات والاجتماعات؟

ج: كل أنحاء العالم الإسلامي.

س: هل كانت هذه المؤتمرات والاجتماعات تنظيمات معينة؟

ج: في لندن هناك مركز إسلامي دعا إلى هذا المؤتمر يرأس هذا المركز الإسلامي «سالم عزام» كما أن المراكز الإسلامية في ميونيخ وباريس ولا أذكر أسماء القائمين عليها هي التي دعنتني لحضور الاجتماعات هناك.

س: وكيف كان يتم تمويل هذه المؤتمرات؟

ج: لست أدري.

س: هل شاركك في هذه المؤتمرات والاجتماعات أحد غيرك من القادات الدينية في مصر؟

ج: لا أذكر.

س: وما هو دورك أنت في هذه المؤتمرات؟

ج: أيضًا محاولة تجميع كلمة المسلمين ومحاولة إزالة عوائق الفرقة بينهم فالمسلمون جميعًا في حاجة إلى تجميع الكلمة لاستعادة سيادتهم الماضية وكنت أعبر عن فكري هذا في هذه المؤتمرات والاجتماعات بمجرد الكلمات والخطابات.

س: هل كان من بين أعضاء وقادة هذه المؤتمرات والاجتماعات عناصر من الإخوان المسلمين أو في الخارج؟

ج: كنت أنا من مصر وكان يحضر من جميع البلاد الإسلامية ممثلون للفكرة الإسلامية سواء أكانوا من الإخوان أم من غيرها.

س: وهل للإخوان المسلمين تنظيم في الخارج؟
ج: لا.

س: هل لديك معلومات عما يسمى بالتنظيم الدولي للإخوان؟

ج: في تصوري أن هذا الاسم خيالي فإن كل إنسان يستطيع أن يصدر ما يشاء من البيانات ويوقعه بهذا الاسم.

س: هل ألقيت أنت في اللقاءات الإسلامية الدولية وفي الاجتماعات التي حضرتها في الخارج أي كلمات أو أحاديث تتناول الأوضاع في مصر وسياسات نظام الحكم المصري في الداخل والخارج؟

ج: هذا ما لم يحدث على الإطلاق لأن كلماتي تناولت الأوضاع في العالم الإسلامي كله ووجوب توحيد كلمة البلاد الإسلامية ولم أتناول الأوضاع في مصر والمسئولون يعرفون هذا ومنهم وزير الداخلية.

س: هل تولت هذه المؤتمرات الإسلامية الدولية والاجتماعات التي حضرتها في الخارج إصدار أي بيانات؟

ج: أنا.. لا.. أذكر أن مؤتمر لندن الذي عقد من ستين ونصف أو 3 سنوات هو الذي أصدر بياناً. وطالب فيه المسلمين في جميع أنحاء الأرض بتوحيد كلمتهم.

س: هل كان لك دور في صياغة هذا البيان وإصداره؟

ج: لا ولكن كنا نقول رأينا ونسافر واللجنة الدائمة في المركز الإسلامي بلندن هي التي كانت تصدر البيانات وتصيغها من المعاني التي اتفقنا عليها.

س: من هم أعضاء اللجنة الدائمة؟

ج: لا أعرفهم.

س: هل من بينهم أحد أبناء مصر؟

ج: لا أذكر.

س: هل تناول هذا البيان الأوضاع في مصر وسياسات نظام الحكم

المصري في الداخل والخارج؟

ج: لا. لأنني أنا اشترطت قبل ذهابي إلى لندن ألا تتهاجم الأوضاع الداخلية في مصر

وكان وزير الداخلية بعد عودتي من المؤتمرات يسألني عملت إيه في المؤتمر وتم إيه في المؤتمر لأنها مسائل عالمية وليست مسائل سرية.

س: سبق لك أن ذكرت أنك قمت بإلقاء المحاضرات في مختلف الكليات

الجامعية بناء على دعوات من الجماعات الإسلامية في هذه الفترة

الزمنية التي قمت خلالها في ذلك؟

ج: الدعوة من الجماعات الإسلامية كان موقعاً عليها من المسؤولين في الكلية

نفسها أي تمت بموافقتهم ومن أربع سنوات تقريباً حتى الآن، وأذكر أن في لقاء الفكر الإسلامي الذي حضره رئيس الجمهورية في الإسماعيلية منذ سنتين أنني قلت له على أجنحة الأثير أنني أريد أن يكون الحكم إلى أطول زمن ممكن لأنني في خلال تلك الفترة كنت أخطب وأتحدث وأنا مطمئن إلى أن الدستور وسيادة القانون وإغلاق المعتقلات إلى الأبد أمر واقع حتى استفتت وصحوت على الحقيقة التي أمامي.

س: هل اقتصر قيامكم بإلقاء المحاضرات على أعضاء الجماعات

الإسلامية في مختلف الكليات الجامعية أم اشتركت أيضاً في

الندوات الدينية والمؤتمرات والدروس الدينية التي اشتركت فيها

قطاعات أخرى من المواطنين؟

ج: المؤتمرات العامة كمؤتمر مناصرة أفغانستان كانت تعقد بتصريح من وزارة

الداخلية وقد اشتركت في مؤتمرات على مستوى الجمهورية وألقيت الأحاديث

والكلمات فيها، وهي مؤتمرات خاصة كان يحضرها الجماهير في المحاضرات

التي أحضرها في هذه الاجتماعات. كما كنت أشترك في الأحفال التي كانت

تُعقد في المناسبات الدينية المختلفة مثل الإسراء والهجرة والمولد النبوي وكانت الإدارة لا تمنع إقامة مثل هذه الأفعال.

س: هل كانت هناك ندوات تعقد أسبوعياً أو بصفة دورية وأخرى تعقد في المناسبات المختلفة؟

ج: ماكناش بنعمل اجتماعات دورية أبداً، ولكن كانت الأفعال تعقد على الملأ في المناسبات الدينية.

س: متى وأين تم عقد الندوات الدينية والمؤتمرات التي ألقىت الكلمات والأحاديث فيها والدروس الدينية التي قمت بإلقائها؟

ج: تم ذلك خلال الـ 3 أو 4 سنين وحتى الآن وكانت الاحتفالات إما تعقد في السراقات في الطريق العام وإما في المساجد وكنت ألقى الدروس الدينية في المساجد.

س: وما سبب عقدها؟

ج: حب المسلمين لإحياء المناسبات الدينية.

س: وهل اقتصر الحديث حول هذه الاجتماعات حول موضوع المناسبة التي كانت تعقد من أجلها؟

ج: نعم إذا كنا بمناسبة المولد الشريف. فكانت الأحاديث تعقد حول المولد الشريف فقط.

س: ومن الذي كان ينظم هذه الاجتماعات ويدعو إليها؟

ج: ماكنش فيه ناس معينين ولكن المسلمين في كل مكان كانوا حريصين على إحياء المناسبات الدينية وكانت تصل دعوات لي في مجلة الدعوة لحضورها وكنت باحضر وألقى فيها الكلمات والأحاديث.

س: من الذي كان يقوم بالتمويل اللازم لانعقادها؟

ج: لا أعرف.

س: ومن الذي كان يشارك ويحضر في هذه الندوات والاجتماعات والاحتفالات؟

ج: الآلاف من أهل المنطقة.

س: هل شارك أحد غيرك من القيادات الإخوانية وقادة وأعضاء الجماعات الإسلامية في إلقاء الكلمات والأحاديث في هذه الندوات والمؤتمرات والاحتفالات؟

ج: تبدأ الحفلة بتلاوة القرآن وبعض أهالي المنطقة واحدًا أو اثنين من أهالي المنطقة ثم أختتم أنا الحفل بكلمتي.

س: هل تعرف أحدًا ممن شاركوا بكلماتهم وأحاديثهم في هذه الكلمات؟
ج: لا أذكر.

س: إذا كنت لا تذكر أسماءهم فهل تذكر إن كان هؤلاء من الجماعة الإخوانية أم من الجماعات الإسلامية؟

ج: الحفل الذي أحضره لا يتحدث فيه من الإخوان سواي.

س: فما الموضوعات التي كان يجري تناولها في هذه المؤتمرات في الاحتفالات والدروس؟

ج: يورد الكلام حول الهجرة وإن كان للإسراء حول الإسراء.

س: ألم تتناول في كلماتك وأحاديثك ودروسك في هذه الاجتماعات موقفك من السياسة التي ينتهجها النظام القائم في البلاد في الداخل والخارج؟

ج: أنا كنت أركز على معنى معين هذا المعنى هو أننا بدلاً من أن نضيع الأوقات في المطالبة بالشريعة الإسلامية فعلى كل فرد منا أن يطبق الشريعة على نفسه وسنحصل على النتيجة في يوم من الأيام. وقد تناولت في أحاديثي وبعض مقالاتي بعض المسائل على التفصيل الآتي:

أولاً: بالنسبة للقوانين قلت إننا كمصريين نلتزم هذه القوانين في الوقت الذي نطالب فيه بتطبيق الشريعة الإسلامية وعارضت تحديد النسل وبالنسبة للمعاهدة فإنني أعارض هذه المعاهدة وقلت هذا وأعارض التطبيع وبالنسبة لعدم الانحياز إنه واقع غير موجود لأن بعض دول عدم الانحياز تنتمي إلى المعسكر الشرقي وبعضها ينتمي إلى المعسكر الغربي، وبالنسبة لتحديد النسل فالشرع لا يقر تحديد النسل وأفتى بذلك المرحوم الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر ونشرت فتواه وبالنسبة لأجهزة الإعلام

والصحافة قلت إنها تذيب أفلامًا هابطة تفسد الشباب وتنتشر أخبار الكباريات والسينما والمسارح مما يؤدي إلى الفساد العام في البلد وبالنسبة لمجلس الشعب قلت يجب على مجلس الشعب أن ينتهي من تطبيق الشريعة الإسلامية ولا يجوز تأجيل التقنين من دورة إلى أخرى وبالنسبة للدول الكبرى تقاسمت العالم حتى أوروبا أصبحت الآن أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية.

س: وما هو موقفك من السياسة التي ينتهجها النظام القائم في البلاد في الداخل والخارج؟

ج: أنا أبدت وجهة نظري أكثر من مرة في مقالاتي أن الطريق السلمي المشروع الذي يتمتع به كل مواطن له رأي آخر يثير رأي الحزب الحاكم فأنا صاحب رأي آخر وأرى أنه يجب أن يطبق شرع الله في هذا البلد وأنا أعارض المعاهدة مع إسرائيل ولا يعنيني شخص الحاكم وإنما يعنيني صورة الحكم وضرورة أن يكون إسلاميًا.

س: ما هو موقفك من ثورتَي 23 يوليو 1952، 15 مايو 1971 ومبادئهما من نظام الرئيس عبدالناصر والسادات؟

ج: كل المصريين وأنا من بينهم راضون عن التغيير الذي تم في 1952 وكذلك راضينا عن ثورة 15 مايو لإزالتها لمراكز القوى، وأما عهد عبدالناصر فبديهي أننا لن نكون راضين عنه لما أصابنا فيه من تعذيب وتشريد وتقتيل ولم يصبنا شيء من ذلك في عهد السادات.

س: سبق لك أن ذكرت أنك تعرف حلمي الجزار أحد أمراء الجماعات الإسلامية فما مدى صلتك به؟

ج: مجرد معرفة.

س: وكيف تمت هذه المعرفة؟

ج: كنت أراه في الجامعة ويقدم إليّ على أنه حلمي الجزار أمير الجماعة الإسلامية.

س: ومتى بدأت معرفتك به؟

ج: من سنتين تقريبًا.

س: وكيف كان يتم لقاءك به؟

ج: أنا كنت باشوفه في مجلة الدعوة وفي الأحفال التي كانت تعقد في الكليات الجامعية ولم أشاهده في أماكن أخرى ولم يكن له دور في دعوتي لإلقاء محاضرات في الجامعة على ما أذكر كما ذكرت قبل ذلك بموافقة المسئول في الكليات. وأذكر أنني دعيت لمعسكر في الإسكندرية ولا أذكر تاريخ دعوتي بالضبط وأظن أن كان حلمي الجزار في هذا المعسكر ودعائي في هذا المعسكر الحاج: عباس السيسي وموضوعها التربية الإسلامية للفرد.

س: من هو عباس السيسي؟

ج: مندوب مجلة الدعوة في الإسكندرية.

س: وما علاقته هو بالمعسكر المشار إليه في أقوالك؟

ج: هو دعائي لحضور المعسكر. وجالي في المجلة في القاهرة وطلب مني إلقاء كلمة في هذا المعسكر وشاهدت في هذا المعسكر حلمي الجزار وليس في ذهني أسماء أخرى الآن.

س: ما مدى إيمانك بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي؟

ج: الإسلام الذي أعتنقه يدعو إلى معاملة أهل الذمة بالمساواة في الحقوق والواجبات أي لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

س: ما الذي تراه بخصوص الأحداث الطائفية التي وقعت مؤخراً بمنطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة؟

ج: هناك أيدي خفية تريد العبث بالأمن في مصر عن طريق الوقعة بمثل هذه المواقف وقد كان للمؤتمر العام للجمعيات والجماعات الإسلامية الدور الأكبر في إخماد هذه الفتنة كما قرر هو ذلك رئيس الجمهورية.

س: هل سبق لك التعبير عن رأيك في هذه الأحداث؟

ج: كان دعوة إلى رئيس الجمهورية لمعرفة الأيدي التي تعبت في هذا الطريق وما دعوت يوماً لإثارة أو تحريض.

س: كيف عبرت عن رأيك في هذه الأحداث؟

ج: أصدرت منشوراً بتوقيعي يتضمن أن حكماء الطائفتين يجب أن يتضافروا إلى القضاء على مثل هذه الأحداث.

س: هل أصدرت هذا المنشور ووقعت عليه تعبيراً عن رأي جماعة الإخوان عن هذه الأحداث؟

ج: لا عن رأيي أنا.

س: ومتى أصدرت هذا المنشور؟

ج: في أعقاب حادث الزاوية الحمراء.

س: وأين جرى توزيع هذا المنشور؟

ج: في الجوامع في القاهرة ويجوز أن من وصله المنشور في القاهرة طلع به باقي المحافظات الأخرى وهذا المنشور في الواقع مساهمة مني في تطبيق أركان الأمن.

س: ومن الذي قام بنشر وتوزيع هذا المنشور؟

ج: كنت أذهب إلى المسجد ومعني بعض المنشورات أوزعها.

س: هل كان لأعضاء الجماعات الإسلامية علاقة بتوزيعه؟

ج: كنت أقوم بنفسي بتوزيعه.

س: هل ألقيت في هذا المنشور بتبعية هذه الأحداث على عاتق الأقباط والسياسة التي اتبعها البطريك شنودة؟

ج: أنا لا أذكر ولكن الحقيقة التي أعلمها الجميع أن السيد رئيس الجمهورية قال في مايو سنة 1980 أن البابا شنودة يريد أن يقيم دولة داخل دولة وأن الأقباط في أمريكا وكندا وأستراليا يصورون مجلات ونشرات تهاجم الحكم في مصر وتتهمه باضطهاد الأقباط.

س: هل تطرقت في مقالاتك وأحاديثك وكلماتك إلى المسلمين ومطالبهم ومدى أحقيتهم في التمسك بها وإلى توليهم المناصب القيادية في القوات المسلحة؟

ج: لا أذكر والذي يقيدني في هذا ما كتبت.

س: هل ترى أن بيان السيد وزير الداخلية بخصوص أحداث الزاوية الحمراء أشار إلى الحقيقة؟

ج: أنا أخذت على هذا البيان أنه لم يوضح الدور الحاسم الذي قام به أعضاء المؤتمر الدائم للجماعات والجمعيات الإسلامية.

(انتهى هذا الجزء من أقوال الأستاذ / عمر التلمساني)

لن يفوتنا أن نقارن بين أقوال هذين العملاقين وبين أقوال البعض من المتحفظ عليهم من التيار الإسلامي مثل الشيخ المحلاوي أو غيره من الرجال، ففي الوقت الذي كان صالح عشاوي وعمر التلمساني يبالغان في المواجهة والتمسك بعرض الحقيقة كاملة كان الشيخ أحمد عبد السلام المحلاوي والذي كان يبلغ من العمر 56 عامًا في العام 1980 يبالغ في الإنكار، فعلى سبيل المثال حينما سأله المحقق.

س: ما موقفك من القضايا والأحداث السياسية الراهنة والتي تناولتها في أحاديثك إلى الناس؟

ج: «أنا ليس لي رأي محدد وأنا أعرض القضايا من وجهة نظر الإسلام كداعية عند الاستفسار عنها ومن تلقاء نفسي».

كان هذا هو مستوى الإجابة في مجمل أقوال المتحفظ عليهم الشيخ محمود عيد، الشيخ أحمد المحلاوي وغيرهما، أما نموذج التلمساني ففي الحقيقة إنك لتعجب حينما تجده مثلاً يقول حين سألته المحقق: هل لك نشاط سياسي سابق قبل التحفظ عليك، فأجاب وكان عمره في ذلك الوقت 77 عامًا سنة 1981. «أنا طول عمري في المجال السياسي» وحينما سأله هل باشرت نشاطك هذا من خلال انضمامك إلى جماعة أو تنظيم؟ قال: «كنت في مطلع حياتي في الوفد إلى سنة 33 فانضمت إلى جماعة الإخوان»، إذا طبيعة الإجابات وطبيعة الشخصيات كانت تختلف، فالتلمساني كان في تحقيقات التحفظ يشكل نوعاً من أنواع المواجهة، وهناك من سلكوا مسلك الأستاذ عمر التلمساني مثل الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين الأسبق والذي افتخر في أوراق التحقيق برفضه لنظام الرئيس السادات وسار على دربه آخرون، أما غيره من المتحفظ عليهم فقد لجأوا إلى نوع من أنواع الهروب.

صالح ع شماوي.. في قفص التحفظ



صالح ع شماوي

وعلى نفس مسلك التلمساني سار صالح ع شماوي صاحب امتياز مجلة الدعوة ورئيس تحريرها، فقد جاءت إجاباته بشكل كبير من المصارحة والمكاشفة لذا فإن الكثير منها أضر به أثناء سير التحقيقات، فحين سأله المحقق عن انتماءاته السياسية كان إقراره بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين حيث قال نصًّا: «أهدافي هي أهداف جماعة الإخوان المسلمين لأن التجديد والبعث الإسلامي وما قام به المرحوم حسن البنا هو ما أعتنقه وما ينبغي لكل مسلم أن يعتنقه إذا كان يريد فهم الإسلام فهمًا صحيحًا فأنا في مثل باقي الإخوان هدف عاجل هو تطبيق الشريعة الإسلامية والاحتكام لتعاليم الإسلام في كل ناحية من نواحي الحياة» وكانت تلك شجاعة كبرى منه ألا يخاف من إعلان انتمائه للجماعة وأنه مع تطبيق الشريعة في وقت تزلزل فيه البعض من أفراد الجماعات الإسلامية ونكص على عقبيه واعتمد سبيل المراوغة في التحقيقات، كما تردد الكثير من المقبوض عليهم من سائر التيارات الفكرية والاشتراكية بما في ذلك من الإخوان المسلمين أنفسهم.

وحين وجه له المحقق سؤالاً حول رأيه في تطبيق الشريعة الإسلامية أجاب: «الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة وكتبت مقالاً في عام 1976 بعنوان باسم الدستور أطلب بتطبيق الشريعة وقلت في نهاية المقال إن المطلوب الآن أن رئيس الوزراء والوزراء الذين أقسموا على احترام الدستور أن يبروا بقسمهم ويقوموا بتطبيق الشريعة خاصة وأنه في استفتاء على أن تكون الشريعة المصدر الأساسي للقوانين كان فيه الموافق 99.9٪ ومعنى ذلك أن الناس تطالب بالحكم بما أنزل الله بالقرآن والسنة».

أما المواجهة الكبرى التي لم يكثرث عشاوي بعاقبتها أين كانت فهي رده على استجوابه بشأن رأيه في النظام الحالي وما إذا كان يرى خلافاً بين النظام الحاكم والنظام الذي يستهدفه حيث أجاب:

«من حيث المبدأ لا يوجد خلاف لأن الدستور ينص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع ولكن هناك خلاف في سرعة تنفيذ وتطبيق الشريعة الإسلامية فهناك بطء من جانب الحكام».

كما جاهر عشاوي في جرة متناهية بفكره السياسي الذي هو في تلك اللحظة الحرجة يلقي به خلف غيايات المعتقل، فحين سأله المحقق عن رأيه في كيفية اختيار الخليفة أو رئيس الجمهورية أعلن رفضه صراحة لنظام الانتخابات القائم وكان هذا نص إجابته حرقاً.

«أرى ألا يكون لجميع المواطنين حق الترشح والانتخاب لمنصب الخليفة أو الرئيس في النظام الذي أؤمن به بل يجب أن يكون الذي يختاره هو مجلس الشورى الذي يضم أهل الحل والعقد أي ممثلي الدويلات الإسلامية التي تتكون منها الدولة الإسلامية الموحدة».

وفي تحدٍّ صارخ للتيارات الشيوعية والليبرالية والأقلية القبطية التي تطالب بالدولة المدنية قال: «الخليفة لا بد وأن يكون مسلماً ولكن من الممكن أن يختاره المسلمون وغير المسلمين».

كذا حين سُئل عن موقفه بالنسبة للسياسة التي ينتهجها النظام القائم في الداخل والخارج كانت إجاباته بمثابة صدمة كبرى خاصة حين جاهر بمعاداته لاتفاقية كامب ديفيد، وأنها لا تتفق وتعاليم الإسلام، ولك أن تقارن بين الأمس واليوم في حيادية كاملة لاسيما وأن التيارات الإسلامية لاسيما الإخوان المسلمين قد تغيرت نظرتهم إلى كامب ديفيد بعد ثورة 25 يناير 2011 وربما يكون ذلك من باب التلكيك السياسي وإلى نص الأقوال:

«أنا أؤيد النظام فيما يتفق وتعاليم الإسلام وأخالفه فيما لا يتفق مع هذه التعاليم بالنسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية، هناك خلاف لا من حيث المبدأ ولكن آخذ على النظام التكاثر في تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أنني ومجلة الدعوة نعارض اتفاقية كامب ديفيد من وجهة نظر إسلامية؛ لأن الإسلام يقرر إذا اعتدي على جزء من أرض

المسلمين وجب على أهل هذه المنطقة أن يردوا هذا الاعتداء فإن عجزوا وجب على المسلمين جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها أن يهبوا لمساعدة إخوانهم وقتال المعتدين إلى أن يستردوا الجزء المغتصب من بلادهم، واتفاقية كامب ديفيد لا ترد أرض المسلمين كلها إلى أصحابها ولذلك لا يحق بالإسلام لأي حاكم أن يتنازل عن أي جزء مغتصب من أرض المسلمين».

أما من الناحية الاجتماعية فسخر عشاوي من المجتمع المصري ووصفه بالمجتمع الجاهلي: «لاشك أن في المجتمع المعاصر مظاهر تشبه وتفوق ما كان في الجاهلية بإباحة الربا وشرب الخمر وخروج النساء في الشوارع والطرق عرايا، كل هذه المظاهر تحلل أخلاقي وهي أشد مما كان في الجاهلية الأولى وأنا أطالب بتطهير المجتمع المصري منها وهو ما يطالبه كل متدين بل وكل غيور على الأخلاق وإن لم يكن له دين».

محضر تحقيق 1981 / 9 / 27

الأستاذ / صالح عشاوي

س: سبق لك أن قررت أنه بعد أن تنكرت جماعة الإخوان لمجلة الدعوة بسبب مهاجمتك للقصر ورجاله أصبحت تعبر في مجلة الدعوة عن مبادئك الإسلامية وذكرت أن مبادئك الإسلامية تلك هي ذات المبادئ التي قامت عليها جماعة الإخوان المسلمين فهل معنى ذلك أن أفكار وأهداف ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين التي أوضحتها أنت في التحقيقات هي ذاتها أفكارك وأهدافك ومقاصدك أنت؟

ج: أهداف جماعة الإخوان المسلمين هي أهدافي أنا كمسلم طبعاً لأن الفهم الواسع للإسلام بشموله وإحاطته لكل نواحي الحياة هو الحث أو التجديد الإسلامي الذي قام به المرحوم الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة وهو ما أعتنقه أنا وما يجب في نظري أن يؤمن به كل مسلم، نفهم الإسلام فهماً صحيحاً فأنا لي مثل باقي الإخوان المسلمين هدف عاجل هو تطبيق الشريعة الإسلامية والاحتكام لتعاليم الإسلام في كل ناحية من نواحي الحياة وتكييف النظم بما يتفق وتعاليم الإسلام في كافة نواحي الحياة ويجب أن نرجع إلى كتاب الله والسنة في كل أمور الحياة ما طابق ذلك ونتمسك به وما كان خارجاً عن هذا نستبعده ونكيف حياتنا بما يتفق وما جاء به الإسلام في كتاب الله وسنة رسوله وهذا هو فكري وهو نفسه الفكر الإخواني وهو ليس جديداً بل امتداداً لهذا الفكر الإسلامي الذي قام به جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده من بعده فحسن البنا لم يكن إلا حلقة من هذه الحلقات في تاريخ الأمة الإسلامية وهذا هو هدفي العاجل وهدف الإخوان المسلمين وهدف كل مسلم في نظري كما أنه في هدف آجل بعيد هو هدف لي ولكل مسلم في نظري وهو هدف أيضاً الإخوان المسلمين وهو أن تتوحد الدويلات الإسلامية بخطوات مدروسة و... تتوحد في شريعته طبقاً للشريعة الإسلامية ونظم تعاليمها وترفع الحواجز الجمركية فيما بينها وتتعاون في الدفاع عنها وذلك كله وصولاً في النهاية إلى وحدة إسلامية تشمل المسلمين جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها:

﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾. وعلى رأس الدولة الإسلامية الموحدة يختار المسلمون رجلاً من بينهم يسمى بأي تسمية خليفة أو رئيس أو إمام ويكون رمزاً لهذه الوحدة. ففكري وأهدافي ومقاصدي هي ذاتها أفكار وأهداف ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين سواء كانت عاجلة أم آجلة وهي في نظري مبادئ وأهداف كل مسلم يحكم الإسلام وأنا عبرت عن أفكارى وأهدافي تلك عن طريق الكتابة في الصحف وقد عبرت عن أهدافي وأفكارى قبل فصلي من جماعة الإخوان سنة 1954 في عهد المرشد الأستاذ الهضيبي عن طريق الكتابة في صحف الإخوان وعن طريق اشتراكي في الحفلات والمؤتمرات والندوات وأما بعد فصلي عن الجماعة فرغم فصلي منها ظللت مؤمناً بنفس أفكارها وأهدافها، وكنت أعبّر عن أفكارى وأهدافي تلك التي هي نفس أفكار الإخوان وأي مسلم في نظري عن طريق وحيد هو الكتابة في مجلة الدعوة فقط، فأنا من سنة 1954 وحتى تاريخ التحفظ عليّ في سبتمبر سنة 1981 لم أعبّر عن أهدافي إلا عن طريق وحيد هو الكتابة في مجلة الدعوة فقط دون غيرها من المجلات والصحف.

س: ألم تباشر نشاطك عن أي طريق آخر سوى الكتابة في مجلة الدعوة فقط؟

ج: نعم منذ سنة 1954 حتى الآن اقتصر نشاطي على الكتابة في مجلة الدعوة فقط.
س: ألم تكتب في أي مجلات أخرى داخل مصر أو خارجها أو تدلي بأحاديث لها؟

ج: لا.

س: ألم تشارك في مؤتمرات أو ندوات أو تدلي بكلمات أو محاضرات داخل البلاد وخارجها؟

ج: لا. اقتصر نشاطي على الكتابة في مجلة الدعوة فقط من سنة 1954 حتى اليوم كما ذكرت.

س: هل تعرف المسئولين عن المجلات الدينية الأخرى في مصر أو المشرفين عليها؟

ج: مفيش صلة في النشاط الديني بيني وبين أصحاب المجلات الدينية الأخرى ولكن الأستاذ حسن عاشور المتولي تحرير مجلة الاعتصام دعاني في شهر أغسطس الماضي إلى عقد قران كريمته، والاعتصام كانت لسان حال الجمعية الشرعية وكتاباته في مجلة الاعتصام تشاركني فهم الإسلام على النحو الذي أفهمه تمامًا وتشاركني في نفس الأفكار والأهداف على ما يبدو من كتاباته ولكن لم يكن قبل ذلك عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين ولا أعرف أحدًا سواه ممن يكتبون في المجلات الدينية الأخرى في مصر.

س: هل لك صلة بقيادة وأعضاء الجمعيات أو الجماعات الدينية الإسلامية في مصر وبالمؤتمر العام الذي يرأسه الأستاذ عمر التلمساني؟

ج: أنا ليس لي أي صلة بقيادة أو أعضاء الجمعيات والجماعات الدينية الإسلامية في مصر وليس لي صلة بالمؤتمر العام الخاص بها ولم أساهم في اجتماعاتهم وليس لي صلة شخصية بيني وبينهم من حيث العمل فأنا لم أحضر أي اجتماع ولا مؤتمر ولكن اطلعت على بيانات المؤتمر العام التي كانت تتولى مجلة الدعوة نشرها.

س: هل اطلعت على بيانات المؤتمر العام للجماعات والجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر والتي ذكرت أن مجلة الدعوة قامت بنشرها؟

ج: أنا لا أذكر ولكن ما نشر في المجلة يكون بالطبع مقتصرًا عليّ ولا أذكر بيانات بالذات أو موضوعًا بالذات تبادلت هذه البيانات.

س: وكيف كانت تصل إليك البيانات لمجلة الدعوة؟

ج: قد تصل بالبريد وقد يأتي مندوب من المؤتمر بالبيان وأنا لا أعرف شيئًا عن كتابة هذه البيانات أو توزيعها لأنني ذكرت أنه ليس لي صلة بالمؤتمر العام للجمعيات

الدينية في مصر ولا أعرف منه شيئاً أو أعضائه سوى الأستاذ معي في المجلة ولا أعرف أي شيء عن نشاط المؤتمر أو الجمعيات.

س: هل تعرف أحداً من قادة أعضاء الجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر؟

ج: أعرف الشيخ عبد اللطيف مشتهري رئيس الجمعيات الدينية لكنه اعتكف في الفترة الأخيرة ولسبب لا أعرفه والشيخ أحمد حسن الباقوري رئيس الشبان المسلمين ولا أذكر أحداً سواهما ولا أعرف إن كانوا ضمن الجمعيات أم لا.

س: هل من قادة أنصار هذه الجمعيات قيادات وأفراد سبق انضمامهم لجماعة الإخوان؟

ج: أنا لا أعرف عنهم شيئاً.

س: هل لك صلة بقادة أعضاء الجماعات الإسلامية؟

ج: لا.. لا أعرف شيئاً عنهم ولا أعرف أشخاصهم ولا أعرف شيئاً من نشاطهم أو أحداثهم ولكن من اللافتات التي تلصق على جدران الطرق العامة لمحت أن الجماعات الإسلامية تدعو لصلاة العيد في ميدان عابدين وأنا شخصياً لم أتوجه... إلى الأماكن التي يصلون فيها لأنني أصلي في حلوان حيث أقيم فيها.

س: قرر عمر التلمساني أن أعضاء من الجماعات الإسلامية ترددت على مجلة الدعوة؟

ج: أنا لا أعرف ذلك ويمكن أن يحضر أشخاص إلى مكتب الأستاذ عمر التلمساني في مجلة الدعوة بدون أن أراهم لأن مكتبي في غرفة من أول الشقة التي بها المجلة عند المدخل في حين أن مكتب الأستاذ عمر التلمساني في آخر غرفة في الشقة وأنا لا أرى إلا من يدخل عندي في غرفتي بالمجلة لعمل متعلق بتحرير المجلة..

س: ألا تعرف شيئاً عن أفكار الجماعات الإسلامية؟

ج: لا أعرف شيئاً عنها سوى أن شباباً يمارس نشاطاً دينياً وله ميول دينية في الجماعات. عرفت من الأستاذ عمر أنه كانوا يدعونه لإلقاء محاضرات دينية في كلياتهم.

س: هل نشرت مجلة الدعوة أخبار الجماعات الإسلامية ووجهة نظرها في مختلف القضايا؟

ج: مجلة الدعوة كمجلة إسلامية تتلقى من الجمعيات والهيئات الإسلامية والأفراد مقالات وبيانات وأخبار عن اجتماعات ويطلب منها نشرها وهي لا تردد عن نشر هذه المقالات والموضوعات والأخبار ويعتبر جزءاً من مهمتها كصحيفة إسلامية، ونشر أخبار المجتمع الإسلامي، ولا أذكر إن كانت قد نشرت شيئاً عن الجماعات الإسلامية أم لا.

س: ما رأيك في الجماعات الإسلامية؟

ج: أعرف عنهم فكرة عامة أنهم شباب متدين متجه نحو الإسلام لأنني كصاحب صحيفة إسلامية أي نشاط إسلامي لا بد أن تصل أخباره لي ولا أذكر المصادر التي عرفت منها هذه الأخبار فمعلوماً عنهم أنها تضم شباباً متدينين يتجه نحو الإسلام ولكني لا أعرف شيئاً عن تفاصيل نشاطهم أو أساليبهم لأنني كما ذكرت لا أعرف أشخاصهم ولا ألتقي بواحد منهم.

س: ما الذي تعرفه عن جماعة التكفير والهجرة؟

ج: كان لهم قضية خاصة بقتل الدكتور الذهبي ومما نشر لهم في الصحف عرفت أنهم يكفرون المسلمين بالمعصية وهذا يخالف نصاً صريحاً في رسالة التعاليم التي وضعها المرحوم الشيخ حسن البنا لأعضاء الإخوان المسلمين وهذا النص هو لا نكفر مسلماً بمعصية كما سمعت مما نشر في الصحف بمناسبة قضيتهم أنهم يدعون إلى الهجرة من مصر لأنه مجتمع غير إسلامي وهذا كل ما أعرفه عنهم وما سمعته من الصحف ولا أعرف عنهم شيئاً آخر.

س: هل ترى أن هناك ثمة صلة بين الجماعات الإسلامية وجماعة التكفير والهجرة؟

ج: فيه تنافر وتناقض بين الجماعات الإسلامية وجماعة التكفير والهجرة لأن جماعة التكفير تكفر كل مسلم بما فيهم الجماعات الإسلامية في حين أن الجماعات الإسلامية من عقيدة سلمية وهو ما عرفته عن الجماعات الإسلامية من أخبار ترد لمجلة الدعوة ولا أذكر مصادرها الآن ولا أعرف عن الجماعات الإسلامية إلا ما ذكرته فقط.

س: ذكرت في أقوالك أن من أهدافك العامة تطبيق الشريعة الإسلامية والاحتكام لتعاليم الإسلام في كل ناحية من نواحي الحياة وتكيف النظم بما يتفق وتعاليم الإسلام في كافة نواحي الحياة والرجوع إلى كتاب الله والسنة من كل أمور الحياة فكيف يتم تصورك لتحقيق هذا الهدف؟

ج: بالكتابة في الصحف لمطالبة المسؤولين بتطبيق الشريعة الإسلامية ومن حسن الحظ أن الدستور القائم الآن ينص في إحدى مواده على أن الإسلام دين الدولة كما ينص في المادة الأخرى على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وأذكر أن أول مقال في مجلة الدعوة في ثوبها الجديد سنة 1976 كتب بعنوان باسم الدستور أطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وقلت في نهاية المقال أن المطلوب الآن من رئيس الوزراء أو الوزراء والذين أقسموا على احترام الدستور أن يبروا بقسمهم و.... بتطبيق الشريعة الإسلامية وقد شاركني في هذه الدعوة الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب وفعلاً تكونت لجان في مجلس الشعب مهمتها القيام بتعديل القوانين الوضعية بما يتفق والشريعة الإسلامية فالسبيل لتحقيق هدفنا العاجل وهو تطبيق الشريعة الإسلامية وبالتالي إقامة الدولة الإسلامية وهو المطالبة المشروعة بالوسائل المشروعة أي عن طريق مطالبة المسؤولين بتطبيق الشريعة الإسلامية (نشر الوعي الإسلامي بين الجماهير) عن طرق الدعوة في الصحف إلى هذا الهدف فإذا استجاب له الناس أو بعض وقاموا بتنفيذه لابد أن ينزل الحكام على رأيهم ويستجيبوا لهذا المطلب القومي ويطبقوا الشريعة الإسلامية وكل ما يؤخذ على الحكومة الآن هو بطئها وتسويق المسؤولين في الدولة ويطئهم في تطبيق الشريعة الإسلامية حتى الآن وطالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية على الأحكام في كافة المجالات وتطبيق الشريعة الإسلامية على الأحكام أي ندعو الحكام إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

س: وما الوضع إذا لم يستجب أفراد المجتمع لتطبيق الشريعة الإسلامية؟

ج: الواقع أن الناس مستجيبون وتطالب بهذا فيما أعلم بدليل أن الاستفتاء على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للقوانين كانت نسبة الموافقة 99 ٪، ومعنى هذا أن الناس تطالب بالحكم بما أنزل الله بالقرآن والسنة لأن المصدرين الأساسيين في الإسلام هما القرآن والسنة.

س: ما الوضع إذا ما تمت المطالبة بالحكم بما أنزل الله على حد تعبيرك ولم يستجب الحكام لذلك؟

ج: الواقع أنهم استجابوا بدليل تشكيل لجان لتقنين الشريعة الإسلامية وما يؤخذ على الحكام هو عدم السرعة في التنفيذ.

س: هل ترى أن هناك أوجه خلاف بين نظام الحكم الذي تستهدفه أنت وبين نظام الحكم الحالي؟

ج: من حيث المبدأ مفيش خلاف لأن الدستور ينص على أن الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع ولكن يوجد خلاف في التطبيق في سرعة التنفيذ ويمكن رفعه من نفس الحكام المسؤولين بالاستجابة لهذا المطلب القوي وتطبيق الشريعة الإسلامية.

س: ما المقصود بالخلافة في مفهومك؟

ج: سبق أن ذكرت أنها مرادف للوحدة الإسلامية أي تحقيق الوحدة الإسلامية بالتدرج بين الدول الإسلامية القائمة فإذا تمت الوحدة يكون على رأسها الخليفة أو الإمام أو رئيس وما أقصده أنني سبق أن تكلمت أن لنا هدفاً آجلاً بعيداً، أن يتم توحيد الدول الإسلامية بحيث نصل إلى الوحدة بينها وعلى رأسها خليفة أو إمام أو رئيس يرأس المسلمين جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها وهذا ما ذكرته أنا قبل ذلك.

س: ومن الذي يقوم في تصورك باختيار الخليفة أو الإمام أو الرئيس؟

ج: في الواقع لابد أن يوجد مجلس شورى يمثل الولايات المختلفة بحيث يكون كل دولة ومشكلة في المجلس وأعضاء مجلس الشورى هذا يكونون من أهل الحل العقد ويختارون من بينهم هذا الخليفة أو الرئيس أو الإمام.

س: هل في تصورك أن يكون لجميع المواطنين حق الترشيح والانتخاب لمنصب خليفة المسلمين رئيسهم في النظام الذي تعرفه؟

ج: لا.. لا يمكن أن يتم هذا فالخليفة لابد أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً والذي يختاره هو مجلس الشورى الذي يضم أهل الحل والعقل أي ممثلي هذه الولايات أو الدويلات الإسلامية التي تكون منها الدولة الإسلامية الموحدة.

س: وهل تتصور أن يتكون مجلس الشورى من مسلمين وغير مسلمين؟
ج: ممكن.

س: هل معنى ذلك أن يكون حق الترشيح والانتخاب لمنصب الخليفة أو الرئيس أو الإمام من مسلمين وغير مسلمين؟

ج: هذا لا يمكن أن يكون. إن المفهوم أن الخليفة يجب أن يكون مسلماً ولكن ممكن أن يختاره المسلمون وغير المسلمين من أعضاء مجلس الشورى وهذا كله من الصورة بالنسبة لهدفي الآجل وهو كما ذكرت هدف بعيد الأمد وأمنية غالية وكل ما أراه عاجلاً هو القيام بتطبيق الشريعة الإسلامية.

س: ما هو دورك أنت في مجلة الدعوة؟

ج: أنا رئيس التحرير وصاحب امتياز والأستاذ عمر من الناحية الواقعية هو المشرف العام على مجلة الدعوة ودار الطبع والنشر التي يرأس الأستاذ عمر مجلس إدارتها هي التي تقوم بتمويل المجلة وطبعها والأستاذ عمر هو الذي يدير المجلة أما عن الإشراف على ما يكتب في المجلة عن مراجعة مقالاتها فالأستاذ عمر التلمساني يشرف ويراجع ما يكتب، في إطار السياق العام للمجلة والمواقف والآراء الخاصة بقضايا إسلامية وقضايا الوطن الإسلامي فهو يشرف ويقرأ ويراجع المقالات المهمة والأساسية أما الأبواب الثابتة في المجلة مثل نمو البيت المسلم والمرأة المسلمة والفتاوى فأنا الذي أقوم بالإشراف عليها ومراجعة ما يكتب فيها كما أنني أكتب بعض المقالات في كل عدد مقالة واحدة.

س: ومن يشاركك في الكتابة في مجلة الدعوة؟

ج: كل مقال يوضع به اسم صاحبه.

س: هل تنتمي أنت وهؤلاء إلى الفكر الإخواني وتؤمنون بنفس الأهداف التي أوضحتها أنت في أقوالك؟

ج: من يعارضنا في الفكر لا ننشر له في مجلة الدعوة ولكن إذا كان الخلاف جزئياً ينشر ويعلق. فمجلة الدعوة تنشر الفكر الإسلامي عموماً واتجاهنا في المجلة هو تحقيق أهدافنا وهي كما ذكرت أهداف الإخوان المسلمين وهي في نظري أهداف الإسلام وكل مسلم وكما ذكرت هدفنا العاجل تطبيق الشريعة الإسلامية والاحتكام إلى تعاليم الإسلام كما جاءت في الكتاب والسنة في كل نواحي الحياة وهدفنا الآجل هو تحقيق الوحدة الإسلامية التي يرأسها خليفة أو رئيس.

س: هل عملت المجلة شعاراً معيناً أو تصدر غلافها شعار أو رمز معين؟

ج: رمز المجلة هو المصحف والسيوفان وهو رمز الإخوان باعتبار أني أنا والأستاذ عمر وما يتوسع من قراء المجلة من أصحاب هذا الفكر أما الإخوان المسلمين كجماعة أو تنظيم فقد حلت من سنة 1954 فالتشكيل غير موجود ولكن الأفراد والفكر موجود قانوناً لأنه تم حله منذ عام سنة 1954 كما ذكرت.

س: هل صاحب صدور المجلة في ثوبها الجديد سنة 1976 في أغسطس سنة 1981 طبع ونشر المطبوعات الإخوانية الكتب التي تحوي الفكر الإخواني وتحمل مبادئ جماعة الإخوان وأفكارها وشعارها؟

ج: دار الطبع والنشر الإسلامية أهدافها نشر المجلات الإسلامية وهذا يحقق في إصدار مجلة الدعوة في ثوبها الجديد سنة 1979 كما أنه من أحداثها نشر الكتب والرسائل الإسلامية. وهذه مهمة منفصلة عن المهمة التي تمثل فكر الإخوان وغيره من الأنصار لأن طبعها ونشرها يبعد عن مجلة الدعوة فأنا لا أعلم أي شيء عنه ولكن علمت بإعادة طبعها من الإعلان عنها في مجلة الدعوة لكن لا أعلم شيئاً عنها أو أي ظروف إعادة طبعها أو نشرها.

س: جاء بالمذكرة التي اشتملت على المعلومات التي توافرت عنك بمباحث أمن الدولة أن العدد رقم 56 من مجلة الدعوة الصادر

سنة 1981 جاء به مقال لك بعنوان (الطريق إلى سعادة الشعب في القرن الجديد)؟

ج : نعم أذكر هذا.

س: ذكرت في المقال أن إقامة الدولة الإسلامية يتطلب وجود جماعة تحمل الدعوة وتقوم بتربية الدعاة والمجاهدين وخلق رأي عام في الشعب إمكانياته للمطالبة بالحكم بما أنزل الله؟

ج : أيوه.. أنا قلت هذا فعلاً في المقال.

س: ما هذه الجماعة التي أشرت إليها في مقالك هذا وذكرت أن إقامة الدولة الإسلامية يتطلب وحدتها؟

ج : ليست هناك جماعة بالذات وإنما هي دعوة مفتوحة لجميع العاملين بالحقل الإسلامي من جمعيات وهيئات للنهوض بهذا العمل وهو تربية الأفراد وحشد الرأي العام للمطالبة بالشريعة الإسلامية.

س: ذكرت في المقال أنه من ضمن أهداف الجماعة تربية الدعاة والمجاهدين فكيف تتم هذه التربية؟

ج : تتم بالتوجيه والتصنيف ودراسة القرآن والسنة كما أنه ليس المقصود بالجهاد القتال والحرب فقط وإنما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاد وقول الحق جهاد والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية جهاد فهذا هو المقصود من التربية وأنا لم أقصد بقولي في هذا المقال تربية الدعاة المجاهدين للقتال والحرب لإقامة الدولة الإسلامية؛ ولكن قصدت ما ذكرته من أمر بمعروف ونهي عن المنكر ومطالبة بالوسائل المشروعة لتطبيق الشريعة الإسلامية فهذا كله جهاد في سبيل الله، والمجتمع يتكون من أفراد والفرد يكون أسرة ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع الإسلامي، فإذا ما تم تربية الفرد تربية إسلامية كان صبغة المجتمع صبغة إسلامية انبثقت من مؤسسات الحكومة في الدولة الإسلامية، فالطرق الشرعية السلمية دون لجوء القوة أو انقلاب أو ثورة وهذا أنا ما قصدته بمقالي.

س: ورد بالمذكرة المشار إليها أيضًا أن العدد رقم 58 من مجلة الدعوة الصادر في فبراير سنة 1981 ورد به مقال لك بعنوان نحو تطبيق الشريعة الإسلامية على الحكام؟

ج: أنا لم أستخدم كلمة الحكام هذه بالذات ولكن كتبت مقالاً أطلب بسرعة تنفيذ الخطوات التي اتخذت لتطبيق الشريعة الإسلامية وقصدي من ذلك هو حث الحكام والنواب في مجلس الشعب على سرعة تنفيذ وتطبيق الشريعة الإسلامية ولا أقصد الهجوم على النظام أو مع أحد.

س: إن العدد رقم 60 من الدعوة الصادر في أبريل سنة 1981 جاء به مقال لك بعنوان نحو تطبيق الشريعة الإسلامية بين مصر وباكستان؟

ج: أيوه كتبت المقال بهذا العنوان.

س: أنت في هذا المقال انتقدت فيه تقاعس المسؤولين بالدولة لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية حتى الآن؟

ج: صحيح هذا حدث وأنا قارنت بين ما تم في باكستان حيث اتخذت خطوات عملية لتطبيق الشريعة الإسلامية في فترة قصيرة بينما في مصر لم تتم أي خطوة غير اللجان، وكنت أقصد بمقالي هذا حث المسؤولين أعضاء مجلس الشعب في اتجاه الخطوات العملية لتطبيق الشريعة الإسلامية خصوصاً وأن مصر هي قلب العالم الإسلامي.

س: ورد كذلك أن العدد رقم 61 من مجلة الدعوة الصادر في مايو سنة 1981 ورد به مقال لك بعنوان من جديد للإرهاب والتقتيل؟

ج: أيوه أنا كتبت مقال بهذا العنوان وكنت أرد فيه على ما نشرته جريدة مايو من آراء قالت ما عرف عن الإسلام وتعاليم وتفسير الآيات القرآنية. وذكرت شرح الآيات والأحاديث التي وردت في مقال المجلة المذكورة بما يتفق مع تعاليم الإسلام كما أجمع عليها علماء المسلمين.

س: ما هو موقفك بالنسبة للسياسة التي ينتهجها النظام القائم في الداخل والخارج؟

ج: أنا أؤيد النظام فيما يتفق وتعاليم الإسلام وأخالفه فيما لا يتفق مع هذه التعاليم، بالنسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية هناك خلاف لا من حيث المبدأ ولكن أخذ على النظام التكاسل في تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أنني ومجلة الدعوة نعارض اتفاقية كامب ديفيد من وجهة نظر إسلامية لا حزبية ولا من وجهة نظر ما يسمون أنفسهم دول الرفض لأن الإسلام يقرر إذا اعتدي على جزء من أرض المسلمين وجب على أهل هذه المنطقة أن يردوا هذا الاعتداء فإذا عجزوا وجب على المسلمين جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها أن يهبوا لمساعدة إخوانهم وقتال المعتدين إلى أن يستردوا الجزء المغتصب من بلادهم، واتفاقية كامب ديفيد لا ترد أرض المسلمين كلها إلى أصحابها ولذلك لا يحق بالإسلام لأي حاكم أن يتنازل أو يترك أي جزء مغتصب من أرض المسلمين لأنه المهم ورد أرض سيناء لا يكفي لأن الأولى هي رد الأرض وأولها دولة فلسطين والقول بأن هناك حكم ذاتي للضفة الغربية وغزة فإن تقرير المصير لا يكتب أيضاً ولا يرد الحقوق لأصحابها لأن الضفة الغربية وغزة جزء بسيط جداً من أرض فلسطين وبحيث أن يعود كل فلسطيني إلى أرض فلسطين رئيس اليهود والمسيحيين والمسلمين في دولة واحدة هي دولة فلسطين كما.... مع الأقباط والسبيل إلى هذا هو تقوية البلاد العربية الإسلامية عسكرياً اقتصادياً وتضامنها لإيجاد وحدة بينها بحيث يستحيل هذه الدولة المصطنعة والتي تسمى إسرائيل بينهم إذا لم يسلموا أرض فلسطين.

فالإسلام يقرر هذا الجهاد بمعنى القتال حتى يحرر المسلمون أرضهم في فلسطين وهذا هو موقف عام من سياسة النظام.

س: ما موقفك من أوضاع المجتمع المصري وهل تراه مجتمعاً جاهلياً؟

ج: لا شك أن في المجتمع المعاصر مظاهر تشبه وتفوق ما كان في الجاهلية بإباحة الربا وشرب الخمر وخروج النساء في الطرقات والشوارع عاريات أو شبه عاريات كل هذه المظاهر وأمثالها هي أشد مما كان في الجاهلية الأولى وأنا

أطالب بتخلص المجتمع المصري من هذه المظاهر من التحلل الأخلاقي وهو ما يطالبه كل متدين بأي دين بل كل غيور على الأخلاق وإن لم يكن له دين.

س: ما هو موقفك من أجهزة الإعلام في مصر؟

ج: معروف.. كتبت كثيراً عن نقلها.. أمثال كثيرة ما يعرض في التلفزيون والإذاعة والراديو نشرته الصحف والمجلات والراديو حتى فعلاً أن كل المسلمين الذين كانوا يقرءون المقالات التي تصل إلى علمهم كما سمعت من الأستاذ عمر التلمساني يتفق معنا في الرأي والأفكار وكل منكر... في كل مرة وفي كل عام وخصوصاً في شهر رمضان في فوازير نيللي وغيرها وكما كنت سمعت ما جاءني من وزير الأوقاف دكتور زكريا البري أنه انهمز أمام التلفزيون ولم يستطع وقف فوازير رمضان أو غيرها مما نشكو منه وما نطالب به... عليه حتى المسؤولين من رجال الحكومة ولكن أنه بالرغم من ذلك إن أجهزة الإعلام ما زالت مستتيرة في نشر التحلل والفساد.

س: ورد بالذاكرة التي اشتملت على ما توافر عنك من معلومات أنه ورد لك مقال بالعدد رقم 62 من مجلة الدعوة الصادر في يونيو سنة 1981 تحت عنوان تطبيق الشريعة الإسلامية مسئولية كل فرد وكل حكومة؟

ج: نعم حصل.. كتبت المقال نقلاً عن مقال نشرته إحدى الصحف عن أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية أورد فيه أن تطبيق الشريعة الإسلامية مسئولية كل فرد، فكل فرد ملتزم بأن يطبق على نفسه مبادئ الإسلام وتعاليمه، فأنا كتبت المقال ردّاً عليه وقلت في المقال أنه كما أن على الفرد مسئولية اتباع الإسلام من نفسه فعلى الحكام أن يجعلوا الالتزام بينود القانون وسلطة التشريع وإلا لماذا أنزلت آيات الحدود وعلى من تقام ومن يقيمها، فتطبيق الشريعة مسئولية كل فرد وكل حكومة كما جاء في عنوان مقالي.

س: كما أنك في نفس المقال وصفت المجتمع المصري بأنه مجتمع جاهلي؟

ج: قلت في هذا المقال أن هناك مظاهر من الفساد في المجتمع المصري كإباحة الربا وخروج النساء بهذا الشكل الفاضح إلى غير ذلك من التحلل مما يشبه ما كان موجوداً في المجتمع الجاهلي قبل الإسلام.

س: وذكرت في مقالك هذا أيضاً أن المسؤولين في الدولة يمتلكون مصانع الخمر ويعرضون بإقامة نوادي الميسر؟

ج: أيوه حصل كتبت الكلام ده في المقال لأن مصانع الخمر من القطاع العام شركة جناكليس وهي شركة قطاع عام تعمل الخمر من العنب وبيع في المواني والمطارات للسائحين كما أن وزارة السياحة تصرح للقمار داخل الفنادق وهي من القطاع العام وهذا ثابت.

س: من هم هؤلاء المسؤولين في الدولة الذين يمولون نوادي القمار؟

ج: أنا أقصد أن شركات قطاع عام تمتلك مصانع الخمر وأن وزارة السياحة تصرح بإقامة نواد للقمار ولكن أنا لا أتعرض لمسئول باسمه ولكن أتحدث عن أوضاع موجودة وقائمة.

س: ورد كذلك أن ذكرت في المقال نفسه أن الحاكم يعتبر هو المسئول عن ذلك؟

ج: أيوه والحكومة هي المسئولة لأن هي التي تحكم وتشرف على جميع هذه المؤسسات ولها من القوة والسلطة ما يمكنها من القضاء على هذه المنكرات.

س: والعدد رقم 63 من مجلة الدعوة الصادر في يوليو سنة 1981 جاء به مقال لك بعنوان من يحمي ال.... في مصر جهاز رهيب، حاكت فيه برامج التليفزيون بدعوى نشر الفساد في المجتمع؟

ج: أنا كتبت المقال فعلاً واستعرضت فيه ما يذاع وما يعرض في التليفزيون وذكرت نص الدكتور زكريا البري من أنه انهزم أمام التليفزيون ولم أستطع منع فوايز رمضان ووعد بأنه مستعد في العام القادم، وذكرت ما عرض في أحد الأفلام من منظر فتاة... من اتخاذها فقلت أن الكل يستنكر هذا فمن الآن يحمي الفساد؟

س: وأنت في هذا المقال نددت بتقاعس وزير الأوقاف عن الاعتراض على ذلك.. وشجع وزير الإسلام لهذه البرامج.. وتساءلت هل السيد رئيس الجمهورية يحمي الفساد في مصر؟

ج: أنا ذكرت أن وزير الأوقاف هزم بحد تعبيره بالنسبة لوزير الإعلام وذكرت أنني غير موافق على تأييد وزير الإعلام لهذه البرامج.. هذا يمحو حرية التعبير التي

ينص عليها الدستور، وقلت لا يمكن أن تتفق هذه الحرية مع نص الدستور أيضاً أما بالنسبة للسيد رئيس الجمهورية هل هو يحمي هذا باعتباره أكبر رأس في الدولة دستورياً؟ ثم لم أقف عند هذا التساؤل بل قررت قائلاً أن ما عرف عن رئيس الجمهورية من تردده على المساجد واستشهاده بآيات القرآن يجعلنا نجزم بأنه لا يمكن أن يحمي هذا الفساد ثم ختمت مقالتي قائلاً إذا كان رئيس الدولة والوزير وأعضاء مجلس الشعب ينكرون الفساد فمن يحمي الفساد في مصر.

س: كما أن العدد رقم 64 الصادر في أغسطس سنة 1981 ورد به مقال لك تطالب باستقالة الوزارة؟

ج: أيوه حصل كتبت المقال بهذا العنوان طالبت فيه باستقالة الوزارة لأن صلاح جاهين نشر رسماً كاريكاتيرياً في جريدة الأهرام بعد حوادث الزاوية الحمراء وجاء رسمه هذا سيدة تمثل مصر وأمامها 3 أولاد منهم ولد يمثل العلمانية ومصر ترحب به أي بالعلمانية وتقول دول ولادي وبحبهم ومعنى هذا أن مصر دولة علمانية وقلت إن هذا يخالف نصاً صريحاً في الدستور وهو أن الإسلام دين الدولة إذن ليست دولة علمانية كما استشهدت في حوار في لجنة الشئون الدينية في مجلس الشعب حول اقتراح الرقابة على الأفلام الخليعة والميزة جاء فيه أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل عضو مجلس الشعب قال إن سياسة مصر الإعلامية سياسة علمانية وأشار وكيل المجلس وكان يرأس اللجنة محمد رشوان فقال: مصر لا يمكن أن تكون دولة علمانية واعترض على هذا، ثم تساءلت في المقال أين رئيس تحرير الأهرام الذي سمح بالصورة وأين وزير الإعلام وهو له إشراف على الصحف القومية وجريدة الأهرام فيها؟ وأين رئيس مجلس الشعب الذي يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية؟ أين هؤلاء الوزراء جميعاً حتى يسمحوا بنشر هذه الصورة التي هي طعن صريح في الدستور... وطالبت بناء على ذلك كله باستقالة الوزارة.

س: وهل نشر رسم كاريكاتير بالعدد الصادر 12/ 6/ 1981 بجريدة الأهرام للرسم صلاح جاهين يوضح به احتضان مصر للعلمانية يدعوكم إلى المطالبة باستقالة الوزارة؟

ج: أيوه لأن السكوت على هذا النشر معناه الرضا على ما جاء فيه من الوزراء المسئولين عن وصف مصر بأنها علمانية وهذا الرضا يخالف نص الدستور فضلاً

عن أنه يخالف الإسلام والنص التشريعي الذي يقول إن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ونص الدستور أن الإسلام دين والدولة يتعين إقراراً لمبدأ يناقض الدستور والوزراء والمسئولون مسئولون عن احترام الدستور وتطبيقه وكذلك أنا أطلبهم بالاستقالة.

س: ورد بالمذكرة كذلك أن العدد رقم 65 الصادر في سبتمبر سنة 1981 من مجلة الدعوة جاء به مقال لك بعنوان «أنعود إلى الجاهلية بعد أن كرمنا الله بالإسلام» هاجمت فيه إقامة مهرجان بفسنق هيلتون لاختيار ملكة جمال النيل؟

ج: الذي اعترض على هذا مفتي الديار المصرية واستجبت له ومقالي هذا جاء لموقف المفتي والتعبير الذي استخدمته أنا وهو أن نعود إلى الجاهلية هو نفس التعبير الذي استخدمه فضيلة المفتي.

س: هل تسلّم بكتابتك جميع المقالات التي أشارت إليها المذكرة التي اشتملت على المعلومات التي توافرت عنك لدى مباحث أمن الدولة (اثبت عرض المذكرة عليه)؟

ج: أيوه لكن مقال وحيد من تهادي العنوان وهو المقال المنشور لي في العدد رقم 58 لأن المذكرة تقول إنه عنوان المقال نحو تطبيق الشريعة الإسلامية على الأحكام أنا لا أقول تعبيراً على الأحكام هذا وكل ما عدا ذلك من مقالات وردت في المذكرة فأنا كتبها فعلاً في مجلة الدعوة ونشرت ما قصدته بكتاباتي في التحقيق وأنا لم أقصد المساس بأي أحد.

س: ألا تنطوي مقالاتك تلك على انتقاد للأوضاع القائمة وهجوم على المسئولين والنظام القائم؟

ج: ليس فيه أي انتقاد وإنما هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة للحاكم بغرض الإصلاح ومناداتي بإقامة الدولة الإسلامية والشريعة الإسلامية وسرعة التنفيذ هذا الأمر ما نص عليه الدستور من أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع هذا مطلبي مسلم به والحكومة نفسها شرعت في تنفيذه بتشكيل لجان في هذا وكل ما آخذة عليها البطء في هذا التنفيذ ونقدي للأوضاع الاجتماعية هو من قبيل مناداتي بالإصلاح والقول

بأن المجتمع مجتمع جاهلية أن هناك مظاهر تطفو على السطح تشبه ما كان موجوداً أيام الجاهلية وأنا أطالب بالقضاء على هذه المظاهر حتى يتم تطبيق الشريعة الإسلامية مظهرًا وجوهراً وليس في مقالاتي أي إثارة أو هجوم شخصي على أحد المسؤولين وأنا سبق أن ذكرت أن موقعي من النظام ما كان يتفق مع الإسلام أؤيده وما يخالف الإسلام أطالب بتغييره بالوسائل المشروعة وأتجه إلى المسؤولين ثم....

س: هل تؤمن بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي؟

ج: طبعاً والإسلام هو دين السلام وينادي بالتعايش السلمي مع المؤمنين ويحض على معاملة أهل الذمة بالحسنى.

س: هل نشرت مجلة الدعوة مقالات تتعلق بأحداث الزاوية الحمراء والفتن الطائفية؟

ج: نشرت تحقيقاً صحفياً أجراه على ما أذكر محمد عبد القدوس يتعرض فيه لهذه الحوادث وقال أسبابها وأرجعها إلى أن ما يطالب به الأقباط ومغالاتهم في مطالبهم باعتبارهم أن هذا البلد بلدهم والمسلمون غرباء عليهم.. الشكوى من أنهم... في الوظائف العامة والوزراء إلى غير ذلك من موضع حديث السيد رئيس الجمهورية عقب عودته من أمريكا في رحلته قبل السابقة حيث تظاهروا هناك أمام البيت الأبيض مظاهرة عدائية كما أذكر أنه وصلني في مجلة الدعوة نشرات نشرتها الجالية القبطية هناك في أمريكا تدعو فيها أن الكنائس حرقوا والأطفال ألقيت من النوافذ إلى غير ذلك من التهم الباطلة فموقف المجلة لم يكن إلا بيان الطرف المتعصب في هذه الفتنة وهم الأقباط ليس المسلمين فالأقباط هم الذين يعتدون على المسلمين وليس العكس كما نشرت في هذه الأحداث نشرات ومطبوعات.. بالمسلمين وتطعن في رسول الله ﷺ وتأويل القرآن بها... عقيدتهم وغير ذلك وقد جمعت هذه الرسائل والمطبوعات وسلمها الأستاذ عمر التلمساني حسب ذاكرتي إلى المسؤولين في وزارة الداخلية. والفتنة الطائفية أسبابها في الواقع اعتداء للأقباط على المسلمين ومهاجمتهم لدينهم ونيهم ومن جهة مغالاتهم في المطالب الشخصية يطالبون بها بأكثر مما يستحقون فيدعون أن عددهم ثمانون مليون في مصر وعلى ذلك يجب أن يكون لهم ثلث الوزارة

وثالث مقاعد المجالس السياسية بل أكثر من ذلك يطالبون بإقامة دولة مسيحية في الصعيد ولهم متطلبات عسكرية ويجمعون الأسلحة وقد ضببت أخيراً في كنائسهم بكل هذه الأمور هي أسباب الفتنة والمسلمون يقفون منها موقف الدفاع لا الهجوم لأن الحكومة فعلاً تعارض في كثير من تصرفات الأقباط مما أوصل إلى هذه الفتنة الأخيرة ولو أخذت الحكومة الأمر بالحسم مع الأقباط ما وقعت هذه الأحداث وقد عاش المسلمون والأقباط سنين في سلام ووافق ولم تظهر هذه الحركات للأقباط إلا بعد أن تولى أمرهم هذا المدعو شنودة.

س: متى نشر هذا التحقيق الصحفي بجريدة الدعوة المتعلقة بأحداث الزاوية الحمراء؟

ج: عقب الأحداث في تاريخ لا أذكره والذي أجراه محمد عبد القدوس.

س: هل تمت مراجعة هذا التحقيق الصحفي قبل نشره بمجلة الدعوة؟
ج: أيوه.

س: من الذي قام بمراجعته قبل نشره ووافق على نشره؟

ج: أنا والأستاذ عمر التلمساني راجعناه نحن الاثنين ونحن الاثنين وافقنا على نشره.
س: هل وافقت أنت وعمر التلمساني على جميع البيانات التي وردت في ذلك التحقيق الصحفي؟

ج: وافقت أنا والأستاذ عمر التلمساني على جميع البيانات كما نشر في مجلة الدعوة
ويتناول هذا التحقيق الصحفي بيان أسباب الفتنة الطائفية وعلاجها وأسباب
الفتنة كما ورد بالتحقيق ولا أذكر العلاج الذي ورد في التحقيق وكان إجمالاً
وجب أن تأخذ الحكومة الحزم مع الأقباط ولا تتغاضى عن تصرفاتهم.

س: ما هو دليلك على أنه نشرت خلال الأحداث الطائفية حسبما
ذكرت نشرات ومطبوعات تبشر بالمسيحية وتطعن في رسول الله
وتؤول القرآن بما يؤيد عقيدتهم؟

ج: هذا... سابقة على أحداث الزاوية الحمراء ولكنها أدت إلى الفتنة التي حدثت
في الزاوية الحمراء وكانت تأتي للمجلة بالبريد أو من أشخاص لا أذكرهم
وأحضروها لنا في المجلة وذكروا أن أشخاصاً مجهولين أعطوهم بعضها،

وجدتها تبشير بالمسيحية علناً وتطعن في رسول الإسلام وتقوم بتأويل آيات القرآن بما يتفق مع العقيدة المسيحية وكل ما وصل المجلة من نشرات سلمت للأستاذ عمر الذي قام بتسليمه للمسئولين حسبما ذكرت.

س: ما هو دليلك على أن الفتنة الطائفية حسبما ذكرت في أقوالك هي اعتداء الأقباط على المسلمين ومهاجمتهم؟

ج: أبوه هي اعتداء الأقباط على المسلمين ومقالاتهم في مطالبهم ودليل هذا النشرات والمطبوعات التي وصلت في مجلة الدعوة وسلمناها إلى الأستاذ عمر التلمساني والمظاهرات في أمريكا من الأقباط أمام البيت الأبيض عند زيارة رئيس الجمهورية لأمريكا في زيارته الأولى والأخيرة حيث طالبوا فيها برفع الظلم كما يعتقدون وإعطائهم حقوقهم في الوظائف العامة. إلى غير ذلك وأخيراً أكبر دليل على ذلك هو أحداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء كلها حيث أطلق أحد الأقباط الرصاص على المسلمين وهم خارجون من المسجد المواجه لبيته حسبما وصل لي من معلومات ولا أذكر مصدرها الآن.

س: وكيف عرفت أن الأقباط يطالبون بإقامة دولة مسيحية في الصعيد ولهم تنظيمات عسكرية يحملون الأسلحة حسبما ذكرت في أقوالك؟

ج: من مصادر سماعية لا أتذكرها الآن.

س: أليس لديك أي دليل على ذلك سوى هذه المصادر السماعية التي ذكرتها الآن؟

ج: لا.

س: أليس في قولك هذا وأنت تذكر أنك استمعت مما تقول من مصادر سماعية لا تذكرها الآن أليس في قولك هذا نوع من الإثارة والهاب المشاعر والتحريض على الفتنة الطائفية مما يعرض الوحدة الوطنية للخطر؟

ج: كل هذا يصح لو أنني نشرت هذه المعلومات أو أذعتها أو ألقيتها في اجتماع أو دعوت إليها بأي شكل من الأشكال ولكن هي معلومات خاصة احتفظت بها لنفسي وأوردتها في هذا التحقيق فقط كي يستفيدون منها.

س: ذكرت في أقوالك أن الحكومة تتغاضى عن تصرفات الأقباط مما أوصل المسألة لهذه الفتنة الأخيرة؟

ج: كما سبق أن ذكرت من استمرار ذلك السيل والنشرات والمطبوعات التي أشرت إليها سابقاً ورجوعها إلى المسؤولين ثم استمرارها بعد ذلك مما يدل على أنه لم يحدث أي إجراء يمنع تكرارها.

س: أليدك أي دليل آخر على أن الحكومة تتغاضى عن تصرفات الأقباط مما أوصل إلى هذه الفتنة الأخيرة؟
ج: لا دليل عندي.

س: ألا ينطوي قولك بأن الحكومة تتغاضى عن تصرفات الأقباط مما أوصل المسألة للفتنة الأخيرة رغم عدم وجود دليل مادي لديك على صحة هذا القول على مساس الحكومة بطريقة... وهجوم على النظام الحاكم؟

ج: أنا لا أقصد الهجوم على الحكومة ولا على النظام ولكن أقصد أنه بمجرد وصول النشرات للمسؤولين وقد أوصلها عمر التلمساني كان يجب أن يتخذوا إجراءً يمنع هذا التحدي من قبل الأقباط للمسلمين ولما لم يحدث دفعني للاعتقاد أن هناك تغاضياً عن تصرفات الأقباط.

س: هل نشرت مجلة الدعوة مقالاً غير التحقيق الصحفي الذي أشرت إليه يتعلق بأحداث الزاوية أو الفتنة الطائفية؟

ج: لا أذكر غير هذا التحقيق الذي كتبه محمد عبد القدوس وأنا وعمر التلمساني.

س: هل لديك أقوال أخرى؟

ج: نظام السجن أشكو من عدم وجود زيارات لي فيه وأكل السجن لا يصلح من الناحية الصحية كما أشكو من عدم وجود الصحف والرسائل لي.



جانب من الصحافة الإسلامية التي شارك الأستاذ صالح العشماوي في تحريرها

الفصل الثاني

قضية

«الجهاد الكبرى»



تحدثنا في الفصول السابقة عن بداية تجمع فكر الجهاد واجتماعه على فكرة واحدة، فقلنا إن هذا الفكر ولد في قضية «الفنية العسكرية» عام 1974 تحت قيادة «صالح سرية»، ثم تبلور في قضية القنصلية 1 لسنة 77 عسكرية عليا، ثم للمرة الثالثة تجمع في قضية «الجهاد الصغرى» عام 1979 والتي تعددت أحداثها على النحو الذي رأيناه في الفصل السابق حتى وصلت إلى تفجير بعض الكنائس.

وبنهاية هذه السنوات الخمس (74 - 80) كانت مجموعات الجهاد الإسلامي قد انطوت تحت راية واحدة بقيادة محمد عبد السلام فرج الذي استطاع أن يجمع المجموعات المختلفة في يده بعد أن لاقى كتابه «الفريضة الغائبة» إقبالا كبيرا من جماعات عدة، والتف حوله الآلاف من أبناء الجماعات الإسلامية فكان لنشاط عبد السلام فرج الدور البالغ في توحيد صفوف الإسلاميين، فقد جاب محمد عبد السلام فرج أنحاء البلاد لكي يكون مجموعات متناثرة من المنتمين إلى فكر الجهاد ومن هنا بدأت مقدمات مقتل الرئيس محمد أنور السادات.

لقد أصبحت فكرة الجهاد هي الفكرة الرئيسية التي تبسط يدها على سطح الفكر السياسي الإسلامي والجهاد هو المشروع الذي سيطر على هذه المجموعات التي كانت

تصب جميعها عند محمد عبد السلام فرج مثل مجموعة كرم زهدي في الوجه القبلي ومجموعة أسبوط (محمود شعيب وصفوت عبد الغني) و«عبدالرءوف أمير الجيش» ونبيل نعيم عبد الفتاح ومجموعة البحيرة ومجموعة بورسعيد وعشرات بل مئات من الأسماء كانت تجتمع خيوطها جميعاً في يد محمد عبد السلام فرج الذي كان بسيطاً في دعوته أثناء تجواله في القرى.

في ذلك الوقت كانت أحداث الزاوية الحمراء قد جعلت من الرئيس السادات رجلاً منفعلاً فاعتبر شباب تنظيم الجهاد هذا الانفعال ومطالبة السادات بفصل الدين عن الدولة وسببه لبعض المشايخ - عملاً خارج نطاق الالتزام بالفكرة الإسلامية وهو ما قدم لهم دعماً نفسياً كبيراً لاتخاذ قرار اغتيال السادات.

ونحن في هذا الفصل سنستعرض قضية مقتل السادات على جزأين؛ في الجزء الأول سنعرض فكر الكتاب الذي به اغتيل السادات ألا وهو كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة» الذي ألفه أعضاء الجماعة الإسلامية، وهو كتاب لا وجود له بالمكتبات استطعنا أن نحصل على نسخة منه مكتوبة بخط اليد وكان هذا الكتاب هو عنوان فكر الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد حتى إن توقيعهم كان باسم الجماعة الإسلامية وشعارها، أما في الجزء الثاني فسنستطرق إلى فكر الجماعة نفسه كيف نشأ وتكون كما سنلقي الضوء على أفكار أبرز أعضاء الجماعة.

ولكن قبل الشروع في تحليل كتاب «الطائفة الممتنعة» هناك نقاط استفهام لابد من طرحها كمقدمة لا غنى عنها لفهم المناخ العام الذي أحاط بنشوء الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد وتطورهم جميعاً، وما إذا كان الفكر المعروض داخل كتاب الطائفة الممتنعة هو ذاته الفكر الذي صاحبهم داخل السجون، ربما يكون استمر معهم لسنوات غير أن خروجهم من خلف أسوار السجن جاء بنقض كل ما آمنوا به وسطروه داخل الكتاب محل بحثنا هذا، فقبل خروجهم من السجن قدموا ما يسمى بالمراجعات الفكرية التي اعتذروا فيها عن قتل السادات وقالوا إن قتله كان من قبيل الخطأ الذي عدلوا عنه.

واختلفت الآراء من حولها فهل قدموها عن عقيدة حقيقية أصابت هؤلاء الأفراد ندم حقيقي على أنهم أخطأوا في الفهم لذلك أصدرت تلك المراجعات بصورة تعبر عن تصحيح هذا الخطأ للأجيال القادمة، أم قدمت هذا المراجعات للخروج من السجن

خاصة وأن الجماعة الإسلامية لم تكتف بمجرد تقديم مراجعات فكرية وإنما وبالانفاق مع الأجهزة الأمنية كانت تجوب السجون لإقناع أبنائها بالعدول عن آرائهم في قتل السادات.

في مجمل الأحوال كان الخروج من السجن مشروطاً بتلك المراجعات ومن رفضها أبقت عليه أمن الدولة خلف غيابات السجن ولا يشير هذا إلى أنها كانت مراجعات سطحية المضمون وصورية بل على النقيض كتبت بفقهِ وتعمق كما وثق محتواها بمراجع عدة، لكن قبل أن نسهب في التأمل في المراجعات نحدو إلى الفكر الذي قامت بمقتضاه الجماعة الإسلامية بقتل الرئيس الراحل محمد أنور السادات ومعه أكثر من 60 جندياً وضابطاً وكانوا سعداء بذلك كثيراً وذلك في القضية 462 لسنة 1981 والمتهم فيها المئات حتى فاق العدد 300 متهماً وهم ما سنستعرضه بالأسماء في الجزء الثاني من هذا الفصل ولكن يكفي أن نشير سريعاً في تلك المقدمة التي لا بد منها إلى أن القائمة تضم أسماءً شهيرة هم محور الأحداث العصرية مثل الدكتور عمر عبد الرحمن، عصام درباله، ناجح إبراهيم، عاصم عبد الماجد، كرم زهدي، عبود الزمر وغيرهم.

بقيت جزئية أخيرة قبل أن نشرع في رواية الجزء الأول من هذا الفصل ألا وهي أن قضية «الجهاد الكبرى» عام 81 التي اغتيل فيها الرئيس السادات لم تحدث فجأة بل سبقتها قضايا صغرى كانت نواة لتبلور العديد من التنظيمات الجهادية وانتظامها جميعاً تحت فكر واحد وراية واحدة في قضية «الجهاد الكبرى» 81، وتعدى الأمر فيما بعد إلى أن خرج من رحم تلك القضية قضايا فرعية كثيرة كان ضباط أمن الدولة ووزارة الداخلية يحترفون صناعتها لضمان الإبقاء على أعضاء التنظيم داخل السجون، نذكر على سبيل المثال: محاولة أحد الضباط أن يستدرج «عبد الرؤف أمير الجيش» عضو تنظيم الجهاد من داخل السجن عقب حبسه في قضية «الجهاد الكبرى» ليسجل له على أنه يريد الوقوف على أفكار هذا التنظيم فاندمج معه «عبد الرؤف أمير الجيش» واعترف وأقر - من باب الدعاية لفكره - عن بعض الوقائع الخطيرة والمهمة، غير أن القضية فشلت بالرغم من أن التسجيلات مسجلة تسجيلاً صحيحاً إذ أن الضابط بطل هذه القضية سجل بالخطأ للقاضي الذي كان سينظر القضية حين كان هو و«عبد الرؤف» في غرفة

المدافلة وحينما أفرغت النيابة الشريط ظهر الأمر وكأن النيابة تسجل على المحكمة حيث ظهر صوت القاضي في الشريط مما أدى إلى فشل تلك القضية.

ولكننا حكينا عنها كما سنحكي عن كل قضية فرعية خرجت من رحم قضية «الجهاد الكبرى» ولكننا الآن سنكتفي بتلك المقدمة التمهيدية ندخل صوب الجزء الأول من هذا الفصل ألا وهو الفكر الذي قتل السادات وذلك بتسليط الضوء على كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة».



حادث اغتيال السادات

الفكر الذي قتل السادات:

عليك أولاً أن تتأمل شعار الجماعة الإسلامية سيف ومصحف وشمس والآية الكريمة: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ لتتعرف على فكر الجماعة بشكل بسيط دونما أية تعقيدات؛ فهو شعار معبر عن كيان منظم له ميثاق اجتمع تحت لوائه العديد من الشباب المتحمس لفكرة الجهاد ومن هذا الشعار تلخصت أفكار الجماعة الإسلامية فيما أسموه ميثاق العمل الإسلامي الذي تمت كتابته داخل السجن، والذي كان المقدمة الطبيعية لكتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة» وهو الكتاب الذي تحوي سطورهِ الأفكار التي اجتمع عليها أعضاء الجماعة الإسلامية ومنها قتل السادات.

ونحن في هذا الفصل سنورد أمثلة لفكر تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية وقت مقتل السادات وقبل أن يقدموا ما يسمى بالمراجعات، ذلك الفكر الذي كان يرى بوجوب جهاد أجهزة الدولة ورموزها من خلال استعراض الكتاب الأشهر «حكم قتال الطائفة الممتنعة» والذي لم يعد له بعد أي نسخة متاحة بالمكتبات فهو وثيقة نادرة نقدمها في موسوعتنا تلك .

وكتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة» يقرب من مائة وثلاثين صفحة من القطع الكبير وفي نهايته نجد فهرساً عاماً للمراجع التي استند إليها المؤلف، وإذا كان من الصعب علينا تصوير كتاب الطائفة الممتنعة كله إلا أننا سنشير إلى أهم النقاط التي وردت في هذا الكتاب.

ولنبداً من الإهداء، فالإهداء في الصفحة الأولى من الجماعة الإسلامية إلى أعز أبنائها خالد وعطا وحسين ومحمد عبد السلام (وهم الذين حكم عليهم بالإعدام في مقتل السادات) وجاء نص الإهداء:

«هذه ثمرة من ثمرات عملكم الخالد في سبيل الله هذا هو حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام، هذا هو الحكم الشرعي الذي خرجتم امتثالاً له فذاع صيته واشتهر بعد أن كان فريضة غائبة. التوقيع الجماعة الإسلامية».

أهم الفقرات التي وردت في هذا الكتاب:

على سبيل المثال ورد في مقدمة الكتاب النصوص التالية:

«إن الذين ينكرون علينا هذا الفهم للجهاد قد أخطأوا هم ابتداءً في فهم الإسلام وأن الصورة شوّهت في عقولهم ماهية الإسلام وغايته ومن ثم ضاعت من مخيلتهم صور الجهاد وهدفه».

«لسنا من البلاهة بحيث نواجه السيف بالخطب والمقالات».

«أيها طائفة ذات شوكة تمتنع عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة الواجبة تقاتل عليها وإن كانت مسلمة تنطق بالشهادتين وإن كانت مقررة بوجوب ما امتنعت عنه ومن أعان هذه الطائفة قوتل كقاتلها ومن خرج في صف هذه الطائفة ولو مكرهاً قوتل أيضاً ويُبعث يوم القيامة على نيته وقاتلها واجب ابتداءً وإن لم تبدأ هي بالقتال ولا يكف المسلمون عن قتالها حتى تلتزم شرائع الإسلام التي تركتها ويستوثقون من ذلك».

هذه بعض العبارات التي تبين خطورة هذا الفكر ولكننا لا نستطيع أن نصفه بالصحيح أم بالخطأ، بالحق أم بالباطل لأننا في مقام التأريخ والتوثيق ولسنا في مجال الحكم على الأشياء وإنما ننقل ذلك للقارئ كي يعلم ويدرس بنفسه.

ولنتقل إلى الخلاصة التي ذكروها في نهاية الفصل الثالث وهي من ست نقاط نذكر منها أربعة تبين لك خلاصة ما انتهوا إليه:

1 - يُقاتل الكفار حتى يأتوا بالشهادتين فإن قالوها عصموا دماءهم وأموالهم وصاروا بذلك مسلمين.

2 - الداخلون في الإسلام إن لم يلتزموا شرائعه قُوتلوا عليها فأياً طائفة ذات شوكة ولو انتسبت للإسلام وتكلمت بالشهادتين وامتنعت عن بعض شرائعه الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق المسلمين حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

3 - اختلف العلماء في قتال الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الراتبية أما الواجبات والمحرمات الظاهرة المستفيضة فإنه يقاتل عليها بالاتفاق.

4 - الممتنعون عن شريعة من شرائع الإسلام إما أن يكونوا جاحدين لها فيصيرون بذلك مرتدين فإن كانوا طائفة ذات شوكة ومنعة وجب قتالهم كما يقاتل المرتدون

ويقتل الواحد المقدور عليه منهم وإن كانوا في قرى المسلمين فرقوا فيها بعد توبتهم وألزموا بشرائع الإسلام التي تجب على المسلمين أو يكونوا مقرين بوجوبها فإن كانوا في طائفة ذات شوكة ومنعة قوتلوا حتى يلتزموا بشرائع الإسلام الواجبة كلها.

أسئلة وشبهات للرد على كتاب «الجماعة الإسلامية»:

الشبهة الأولى:

«كيف تقاتلون أقوامًا مسلمين يقولون لا إله إلا الله بحجة أنهم لا يلتزمون بعض شرائع الإسلام ألا تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أنكر على أسامة بن زيد رضي الله عنه قتل الكافر الذي قال لا إله إلا الله وقال ﷺ لأسامة رضي الله عنه: وكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة» وجاء الرد في أكثر من ثلاث صفحات من القطع الكبير.

الشبهة الثانية:

«أنتم إذا تبيحون أو توجبون على المسلمين قتال أي طائفة ذات شوكة تمتنع عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة وإن كانت هذه الطائفة مسلمة مقررة بوجوب ما امتنعت عنه؟».

الشبهة الثالثة:

«بأي شيء استبحتم دماء كل طائفة ممتنعة عن شرائع الإسلام؟».

الشبهة الرابعة:

«فإن سلمنا معكم بوجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام فإن هذا يجب ألا يتعدى هذه الطائفة إلى أعوانها كالشرطة ونحوهم؟».

الشبهة الخامسة:

«فإن أبيتם إلا قتال هذه الطائفة وأعوانها فلم تقاتلون الأجناد الكارهين الذين خرجوا معهم مجبرين؟».

هذه هي الأسئلة والشبهات التي واجهت هذا الكتاب الذي يعتبر ميثاق الجماعة الإسلامية في عملية الجهاد واستحلال الدماء وقام الكتاب بالرد عليها بطريقة محددة، ومن اللطائف أن هذه الشبهات التي قامت الجماعة الإسلامية بالرد عليها في هذا

الكتاب تحولت في المراجعات إلى عقيدة يتبناها هؤلاء الشباب أنفسهم أي أنهم عادوا بعد عشرات السنين لتبني ما أسموه «شبهة».

ولا يكتفي الكتاب بذلك بل يتحدث في فصل كامل عن أحكام القتال وطريقته والفرقة بين الناس واعتبارهم إما مرتدين وبغاة أو خوارج ومانعي زكاة، ثم اختتم الكتاب هذه الفصول بتلك العبارة التي ينبغي أن نضعها لأهميتها في نهاية هذا التحليل.

نص العبارة القائلة:

«وبعد وقبل أن نفرق أخى المسلم نود أن نقول كلمة ليست بفتوى نقلها، فلقد نقلنا من الفتاوى الكثير ولكنها وصية نريد أن نتواصى بها وأن يوصي بها بعضنا بعضاً، نريد أن نقول وماذا بعد؟ إن العالم الإسلامي يشهد اليوم صحوة يعترف بذلك العدو قبل الصديق، وإن رصاصات السادس من أكتوبر 1981 الثامن من ذي الحجة 1401، كانت في وجه الباطل صرخة وأي صرخة إنها صرخة انبعاث وليست صرخة يأس، صرخة وليد وليست صرخة نحيب، ولكن حذار حذار من أن نقف عند حدود الماضي نتأمل أو نتسامر، حذار حذار من أن نظن من أننا أدينا ما علينا أو أن الجعبة قد فرغت لا بل إن هذا هو أول الطريق والطريق قد أضحى واضح المعالم وهو أيضاً ظاهر المشقة ولكنه هو الطريق الوحيد فلا تصدك أخى المسلم مشقته عن السير على دربه، ولا تمنعك وحشته عن المضي فيه، ولكن عليك أخى وقد علمت أن تعمل ولقد علمنا بحمد الله في دين الله الكثير والكثير في الحاكمية وفي العبودية وفي الدعوة وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي الجهاد وفي العقائد والشعائر والشرائع وبقي أن نعمل على هدي وبصيرة وبجد وبعزم وإخلاص وتفانٍ فلنعمل في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان وحتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله. توقيع الجماعة الإسلامية».

(انتهت العبارات التي تجمع فكر استحلال القتل للطائفة الممتنعة)

هكذا نكون قد قدمنا القضية التي تعتبر قضية القرن ألا وهي قضية قتل رئيس الجمهورية وإعلان الجهاد في ربوع مصر على نظام قائم باعتبار أنه نظام كافر على الوجه الذي نراه مستوفياً لجوانب جديدة لم تطرح من ذي قبل ودعماً بوثائق نادرة مثل هذا الكتاب.

والآن إلى عرض بعض الأجزاء المصورة من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة» التي جعل الجماعة الإسلامية تستبيح الدم.

سنة الأولى

قالوا: كيف نقاطلون أقواماً عجميين يقولون "لا إله إلا الله" من
أنهم لا يقرّون بعض شرائع الإسلام ألا صلّون أو
يسوّكوا الله - صلّ الله عليه وسلم - قد علمنا أن الله
رضي الله عنه قتل الأنبياء الذين قال "لا إله إلا الله" عندما
عليه السيف وقال صلّ الله عليه وسلم "لا إله إلا الله" عندما
"وكيف تسمع بل لا إله إلا الله إذا جاءت يوم الصلوة"

تلك ابتداءً إذا عرضت عديداً أسامة غير مرفوعة الترامي على يد غير الترامي
في هذا الموضع لأنه استدل في غير موضع ليس به دلالة . وكان ذلك
الربيع يأمر بالعلم من القادر بمجرد قوله لا اله الا الله . . . والتام غيرك من
انفسه للتسامح واستغنى عن الترام بعض شأله . . . فهذا أمر وذلك آخر
ولله من العلم أن يغيد ذكر بعض ما نقلناه في أدب جبهه به في أدب الجهر
منها العتة . . .

قال ابن رجب : * ومنه المعلوم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعبر
من كل من مزاره يريد المذبح في الإسلام السجدة فقط وليسهم من غيره
رجله مسلماً ، فقد أكثر على أحاطة من تأيد قبله لن قال : لا إله إلا الله .
من عليه السيف واستند تأييد عليه . . . فإن طاعة الشريكين بمريها نفسه
في أني جها ويصير ذلك مسلماً ، فإنما دخل في الإسلام ذلك بالمسلمين
على المسلمين وإن أهل استقر من هذه الأماكن فإن كانوا صالحة لهم
قولاً . . . فمن حيد الطبيعة إلى الخلق الذين عظموا للمسلمين والأموال
بهم . ومن حيد الاجتماع عن الصلة المودة بين العرب في الإسلام كما
فيهم الصلاة رضي الله عنهم . . . فهذا هو بطلان ما ذهب إليه ابن رجب
في الإسلام . فإن أتمام الصلاة وأتم الرقعة . . . فإنه ليس من مقام
في هذا رتبة تأخر إلى بكر من رضي الله عنهم . . . فإن كان من الموقر
تأخر من قوله " لا يحق " فإنه على أنه قال فيه أنه لا يحق من تأخر
من حقه آثارهم المال الواجب . ومنهم من ذهب إلى أن من رضي الله عنه
الشيء من يعظم الله في الدنيا فمستحقاً لبعض أولاد الدنيا . . . في أن
رجل إلى مراقبة الميعاد إلى ذكره رضي الله عنه . . . فكأن من تأخر
المسلمين أن يقاتلوا عليه كما يقاتلون على ترك الصلاة والرقعة .

صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

فالتأخر يقال على "لا إله إلا الله" لذا يجب الكف عنه إذا تأخر لأنه أصبح بذلك
 مسلماً... له بالمسلمين وعليه ما على المسلمين... والسلام مطالب بكل شرار
 الإسلام التي يجب في حقه فإن أفاضل من لا يؤمن بالله على تركه بل أمر به لشر
 تارك الصلاة يقتل إن أصر على تركه ولم يتركه، والمتنوع عن أداء الصلاة تؤذي
 منه قرأاً ويعزراً، والزاني يرحم إن كان موصفاً ويكفر إن كان غير موصف، والمرتد
 الحر يولد ثمانين جلدة... وهذا جوارح الشريعة بعقوبة كل من ترك واجباً أو
 فعل محرماً... هذا في همه الفرد المستور عليه... أما من منع شريعة من شر
 الإسلام وأعتق بقوة طائفة فقال: قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: "من منع
 " كل من منع فرضية من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها كما
 يجب عليهم جرده حتى يأخذوها منه... " فهو يقال على همه الإسلام كما
 في الحديث "الإحق الإسلام" وفي رواية "الإحقها" وهذا عين ما قاله
 الخطابي: "... وكان هذا من عمر رضي الله عنه تعلقاً بظاهر الصلوات قبل أن
 في آخره ويأجل شرائطه. فقال له أبو بكر رضي الله عنه: "إن الزكاة حق المال
 يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال معلقة بارتباط شرائطه،
 والتم الطلوع بشرطين لا يحسن بأحدهما والآخر معروف" (١) فالسليم الذي
 يشهد أنه لا إله إلا الله عليه أن يقوم بواجبات الإسلام وأن يلتزم بشيئ
 مان خرج عنه قوتل إذا كان محتجاً... والتأخر يقال على لا إله إلا الله بأنه
 تأخر مبدع مسلماً فإن التزم شرائع الإسلام وألزم كنه عن قتاله...
 - فلوئذ - يكون على شرائع الإسلام وحجته القمالة على صفة الله عليه
 "الإحقها"

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

"... فاما حديث أسامة فإنه قتل رجلاً ادعى الإسلام بسببه أنه قتل أسامة
 بالظن على دمه وماله. والرجل إذا أظهر الإسلام وجب الألف عنه حتى يبين
 منه ما يثابته ذلك. وأنزل الله في ذلك: (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربت في
 طريق الله فتبينوا) (٢) أي فتشوا. فالآية تدل على أنه يجب الألف عنه
 فإن تبين منه بعد ذلك ما يخالف الإسلام قتل لقوله: (فتبينوا) ولو
 لا يقتل إذا ما لم يكن للميت معنى. وكذلك الآية الآخر وأنت الله مضافاً
 إليها أن من أظهر الإسلام والتوحيد وجب الألف عنه إذا تبين منه ما

الرخصة الدينية: (١/ ١٨٤) دار إمامة... رافض: الخطأ: (٢)
 مسلم بشرح النووي: (١/ ٢٠٤) إجماع إجماع
 النساء: (٩٤)
 صريحية: "أمرت أن تأخذ الناس... والمراد من المصنفين

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
 من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

يتأقن ذلك. والدليل على هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال «أفقلت
بعد ما قال: لا إله إلا الله...» وقال «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا
إله إلا الله» هو الذي قال في الخوارج «أيها المقيموهم فاقتلوهم. لأن
أدركتهم لأقتلنهم فتل عاد»^(٦) مع كونهم من آل الله من عبادة وتوحيده، حتى
أن الصلاة يحقرون صلواتهم عندهم، وصم [أي الخوارج] علموا العلم من إمامة
نبيهم صلى الله عليه وآله إلا الله ولا كثرة العبادة ولا ادعاء الإسلام لما ظهر
منهم مخالفة الشريعة...^(٧) نعم لم تمنع لا إله إلا الله من مآلهم لأدركهم كانوا
قد غلبوا الشريعة ففعلوا على هذه المخالفة حتى يعودوا... لم يتألموا على
لا إله إلا الله.

قال ابن رجب الحنبلي في شرح حديث «أمرت أن أقاتل الناس...»^(٨)
«وقوله صلى الله عليه وسلم: «وحسبا بهم على الله عز وجل» يعني أن الشر ردي
على إمام الصلاة وإيثار الزكاة تعصمهم ردم مهابيل وماله في الدنيا إلا أن يأتي
ما يبيح ردمه. وأما في الأضرة فمما به على الله عز وجل أن كان مائتا أدخله الجنة
رأى كان كاذبا فإنه من جملة النافقين في الدرك الأسفل من النار. وقد تقدم أنه في
بعض الروايات من صحيح مسلم: «ثلاث [صلى الله عليه وسلم] (فذكر) إماما أنت مذكر
لمست عليهم بمصيطر. إلا من تولى وكفر. فيجذب به الله العذاب الأكبر. إن إليسا
إياهم. ثم إن علينا حسبا بهم»^(٩)».

علاء مسلم
بعض الصفحات

أخرى الترمذي: (٩٦٠٩٥) دار الفكر

معلق عليه

الشيخ: (٥١ - ٩٦)

بعض الصفحات: (١٠٩٥٠٠٠٠) دار الكتاب العربي

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عن الله سبحانه وتعالى على ما في الزكاة والزكاة
 من المال الإسلامي للطائفة المنتفعة من شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة صراحة
 ما ورد به من جهة الشرع من غير أن يرد به من جهة ما هو عليه كذا
 أو كذا بقوله ما في الزكاة... وعلى قوله الزكاة
 ذلك الذي في شرع حديثي... لا ترجعوا بعده نظراً...
 قيل في معنى سبعة أمثال: أحدها: أنه ذلك كذا في غير السنين
 جمع
 وذكر النووي: أيضاً - قاعدة أصل السنة والجماعة في ذلك
 - أنه من عمل على المسلمين غير جمع ذلك تأويل لم يستقله من خاص ذلك
 كبر ذلك بأن استقله كذا...
 قال ابن حجر في شرح حديث: من عمل للمسلمين فليس بما...
 - وعن الحديث: من عمل للمسلمين فليس بما...
 وقال في شرحه نفس الحديث
 - والرواية المذكورة لا يشارك من تأويل العبارة مناهن المدة...
 من ما يقال طالع...
 مما يكتسب من تأويل من ضمن شرائع الطائفة... أنه لا يقطع ذلك من جهة الشرع
 من الحديث على الطائفة المنتفعة من شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة صراحة
 من الإسلام من جهة المسلمين إذا ما مالوا بها إلى ما شرع الله ربهم...
 ذلك في شرح حديثي... إذا تراجم المسلمون بسببهم...
 - وعن حديثي... والتابعين إلى من يرون نصرة الله وقوله لا يفرق
 وقال في شرح ذاته الحديث
 - قوله الظاهر: كركان الواقعة في كل المواقف يقع بين المسلمين البرية من غير
 لذلك وكسر السيوف لما أقيم جد ذلك أطلق المثل ولو بعد أصل المصنوع...
 أن الله الحركات من أحد الأملاك من جهة الدنيا... من جهة المصالح...
 المسلمون لا يفرقون بين ما لا يفرقون هذه... فتنة وقد جهلوا من القتال...
 الظاهر الظاهر على أيك السيف... وقد استخرج الزكاة في حديثي...
 في ذلك... من الزكاة... إذا اقتلتم على الدنيا فالعقل والقول...
 ما ورد من مسلم كذا... لا تذهب الدلو حتى يأتي على الناس... لا يذهب العقل...
 القول هم قتل... قيل كذا... قال: الصحيح العقل والمقول في ذلك...
 مسلم وشيخ الإسلام...
 من تأليف أعضاء الجماعة الإسلامية

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة المنتفعة»
 من تأليف أعضاء الجماعة الإسلامية

القرطبي : فبين ~~الكتاب~~ هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلبه النجاة
أتباع لهوى فهو الذي أمر به بقوله : «القاتل والمقتول في النار» .^(١٧)
قال ابن تيمية رحمه الله :

« وهكذا المقتولون على باطل لا تأويل له فيه : مثل القتلين على عصبية
ودعوى جراحية ، كقيس وعمن ونحوهما ؛ صاقلان كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقى القاتل والمقتول
في النار » قيل : يا رسول الله هذا القاتل ضال بال مقتول؟ قال :
إني أراهما مثل صاحبه . » أغرباه في الصحيحين .^(١٨)
وقال النووي :

« قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا تواجها المسلمان بسيفيهما فالتقى
والمقتول في النار . » معنى تواجها ضرب كل واحد وجه صاحبه أي ذاك
وجملته . وأما كون القاتل والمقتول من أصل النار فيقول على من لا
تأويل له ويكون قتلاهما عصبية .^(١٩)
وقال رحمه الله :

« وقال معظم الصحابة والتابعين ومناة لما رآه الإسلام : يجب إهمال
في الفتن والقصاص معه بمخالطة الباغين كما قال تعالى : (فقاتلوا التي
تبغى ... الآية)^(٢٠) وسأولاء للإسلامية وهذا هو الصحيح ، وتنازلت
الأهلية على من لم يضر له المصلحة أو على طائفتين ثلاثين لا
تأويل لوالهدة منهما .^(٢١)

« فالولي إذن لا يشمل من قاتل مع المصلحة لا يشترط من قاتل
الباغاة ، فكيف بمن قاتل الخارجين عن شرائع الإسلام !! اتفقوا
على بعد ذلك بأن القتال محرم !»

فتاوى ابن تيمية (١٣ / ١١٣)
مجموع الفتاوى : (٢٨ / ٢٩٩) كتاب ابن تيمية
مسلم بن عبد الله النخعي : (١١ / ١١٨) طبعة إمامية
المجلد : (٩)
مسلم بن عبد الله النخعي : (١١ / ١١٨) طبعة إمامية

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

في الثالثة

قالوا: بأي شيء استجبت دعاء كل طائفة منكم عن شرائع الإسلام
وقد قال من الله عليه وسلم: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بما
ثلاث: الغيب الزاني، والنفس الفاسقة، والتارك لدينه
المفارقة للجماعة». «ثاني هذه الطائفة من هذه الطائفتين
الذكورة»

ولما: والجواب من وجهين:

الأول: أنه حجة الشرع بوزن - في وجهه - قتل بعض المسلمين بأفعال ارتكب
ترجم من هذه الثلاث الذكورة في الحرب. ومثل ذلك: قتل الجائر الباطل
إلى بيته لكونه يضر على مقدمات الناس. وقيل الجاسوس المسلم جراً
وقيل تارك الصلاة جراً عند بعض الأئمة. وقيل شارح الخمر مرة لمرأته
عند بعض الأئمة. وقيل الساجر جراً عند بعض الأئمة. وقيل من تزوج
امرأة أبيه. وغير ذلك.

فلهذا على أن الأمر ليس محصوراً في هذه الثلاث الذكورة
والتي ليس لهم في الدين حجة.

والوجه الثاني - وهو الأهم والأوضح - : أنه هناك فرق بين القتل
وهو ذلك بقول ابن تيمية: «والقتل وإن تنازعوا في قتل الواحد والعين
عليه من صلا» [يعني الخارجه والرافضة] فلم يتنازعوا في وجوب قتله
إذا كانوا متفقين، فإن القتال أوسع من القتل، كما يقتل الصالحون لعداء
والعترة البغاة وإن كان أهلهم إذا قدر عليهم حياته إلا بما أمر الله به
قال الشيخ عبد الله الشرقاوي:

«أما ما في الزكاة فتؤخذ منه قهراً ويعز على تركه ولا يقبل منه إن قصه الله
فقتل رجله الطرية ما قال الصبيح رضي الله عنه ما من الزكاة ولم يفعل أنه قتل
أهلاً منهم» أي أنه قد لا يحل قتل الواحد المستعبد عليه من طائفة الممتنعين
من شريعة أم أكلت من شرائع الإسلام. وفي ذات الوقت حل قتله
فإن قتل في القتال فلا شيء أما قتله جبراً فقد لا يحل بل يعاقب له
عليه بأمر الله ورسوله. وتقاتل الطائفة إذا امتنعته

ما في (٢٠) من هذا البحث.

في البحث شرح منتهى الزبيدي: (٦٠١١) (المجلد ١٢٨)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

قال ابن حجر العسقلاني : في شرح حديث «أمرت أن أقاتل الناس» .
 قال الشيخ في الرد على النور في هذا الحديث : أن من ترك الصلاة
 عمداً يقتل . ثم ذكر أخذ ذلك الزاهي . وذلك . وسئل أئمة من أئمة من
 ترك الصلاة واجبا أن يقاتلوا وأما من تركها في الغاية . فكانه أراد في
 الغاية أمان القتل فلا . والفرق : أن المنته من إتيان الصلاة يمكن أن يتركه
 منه تيمناً بخلاف الصلاة . فإن انتهى إلى تركه القاتل ليعني الصلاة قتل
 وجده الصخرة قاتل الصبيحة ما عني الصلاة ولم يقتل أنه قتل عمداً معوج
 من هذا فمن الذي سترك بهذا الحديث على قتل ترك الصلاة نظر
 للفرق بين صبيحة أقتل وأقاتل والله أعلم وقد اختلف ابن دقيق العيد
 في شرح العمدة في الذي نظر على من استرك بهذا الحديث على ذلك . وكان
 لا يلزم من إباحة القاتل إباحة القتل : لأن القاتل متاعلة تستلزم
 وقوع القاتل من الجانبين . ولا كذلك القتل . ويحكم البيهقي في السان
 أنه قال : ليس القاتل من القتل بسبيل . قد قيل قتال الرجل ولا
 قتله .

على أنه يجب أن لا يخفى على الذهن أن الطائفة المنتهة لإباحة لما
 انتبهت على من طائفة مرتدة كآخرة . كل واحد من أفرادها مرتد ترك لرسالة
 معارضة الجماعة . لذا فالواحد المتدبر للمؤمن يقتل بلا خلاف إن لم يبق
 فيه داخل تحت تركه صلى الله عليه وسلم . والترك لرسالة الجماعة .
 والشبهة إنما تنشأ من قول الطائفة المنتهة المقرة بموجب ما انتبهت عنه
 من أن يقتل القاتل . ولم يقل أن جميع أفرادها يقتلون بل قلنا : بما
 قاله أهل العلم فيها . تقتل . وضرورة ليس بين القاتل والمقاتل . ويرى
 الله المتابعين : " قد قيل قتال الرجل ولا يقتله " ولقد قلنا
 في مرة أن الواجب المقصور عليه من قتله يقتل بما أمر الله به
 وقد يكون مقتله يقتل أمره أو غير ذلك . على أن يقتل
 أنه ليس أن مقتله قد كثر من بعضه الذين يقتل إذا
 كان تركه فساداً . بل كثر من قتله . أما إن سألته من القاتل
 الزاهي : " من القاتل بالقتل بالرسالة ؟ " فاستأجروا بالقتل على أسرارهم بلان
 وقال ابن تيمية : " والصحيح أنه يجوز قتل الزاهد منكم طالما لم يمتدح
 ومرد ذلك من غير فساد .

الكتاب : (١ / ٧٤) من كتاب الرد على النور
 (١٥٨ / ١)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
 من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

قال ابن تيمية أيضاً: «... وقد كان مائياً منهم إلى الضلال طائفة
 من الأتراك قتل أيضاً من أهل القرية، وإن لم يعلم بكنهه»^{١١}
 والرافضة: أن الحجة المذكورة في القتل بك القتل... وهو نص
 من غير محل النزاع... ثم إن الحجة لا صحة فيها أيضاً من ناحية
 القتل إذ أنه لا يضرب الجسد القصر بل أن هناك أعضاء غير بشرية
 أصناف المذكورة من الحديث قتل ناذراً... والله أعلم.

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
 من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

صلة الرابعة :

قالوا : فإن سمناكم بوجوب قتال الطائفة المتفة عن شريعة
سراخى الإسلام .. فإن هذا يجب أنه لا يقدر منه لطافة
إلى أنوال كالشرط وتخصم .

إن الظن في هذه المسائل للشرع والدين لا للعقل والتخمين .. وقد تفرق
الحنيف بأن المعاونة لكل طائفة مستتفة يأخذ نفس أمواته ، وهو من فيها
للإسلام .. بل إن من كثرة سواد طائفة - بأن كان معهم ولم يعرفهم
جى عليه بمحرمهم في ظاهر عقوبتهم .

روى مسلم في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « يعوذ عائد بالبيت فيبعث إليه بعث فإذا كان ببيداء من
الأرض خسف بهم » فقالت : يا رسول الله كأنى من كان كاهها . قال : « يخسف
به منهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته » .

وفي لفظ للبخاري : عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه
« يفرق جيش الكعبة فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم
تالة : قلت يا رسول الله كيف خسف بأولهم وآخرهم ويوم أسوأهم ومن ليس
سهم ؟ قال « يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم » .

قال البغوي في شرحه مرتين أم سلمة التفسير :
« في هذا الحديث من الفقه المتأخر من أصل الظلم والتدبر من مبالغة
البقاء وتخصم من المظلمين لئلا ياله ما يحاربون به ، وفيه أن من كثرة
قوم جى عليه جهمهم في ظاهر عقوبتهم » .

وروى البخاري في صحيحه : عن عكرمة قال : أخبرني ابن عباس أن ناساً من
كانوا مع المسلمين يأتون سواد المسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتت
السهم فبرم به فيصيب أحدهم فيقتله أو يفرم فيقتله فأمر الله تعالى :
(إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) .

قال ابن حجر العسقلاني في شرحه هذا الحديث :
« ... أى يقتل إما بالسهم وإما بالسيف ، وفيه قصص من يقم بين أهل الله
بإختياره - لا لقصد محبي من إظهار عليهم مثل أو يهود إيمانهم من هلكة - وإلا
الظاهر على التحول عنهم لا يعد - كما وقع للذين كانوا أساموا ومنهم المسلمون
من أصلهم من الإذرة ثم كانوا يخرجون من المسلمين لا لقصد قتال المسلمين بل لإظهار »

مسلم بشرح النووي : (١٨ / ٧)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

كثيرهم في عينون المسلمين فضيلة لهم الراغبة بذلك . فراه غايته أن من خرج في
جيش يقاتلون المسلمين يأثم وإن لم يقاتل ولا نوى ذلك .^(٣٠)
عليه من غاونه ومقاتل !!

قال ابن تيمية في حديثه عن لقوة الرايين :

« وإذا كان المار بوجه الحرامية جماعة ، فالواحد منهم باشر القتل بنفسه ، والآخر
له أعوان ردد له ، فمقتل : إنه يقتل الباشر فقط . والجمهور عدلان
الجميع يقتلون ولو كانوا مائة . وأن الباشر والردء سوار . وهذا هو الماتو
عن الخطاب الرايين ، فإن عمر بن الخطاب ضربه عنه قتل ربيعة الرايين ،
والريبة : هو الناظر الذي يجلس على مكان عام ينظر منه لهم من بعيد .
ولأن الباشر إنما يقاتل من قتله بقوة الردء ويعونه . والطائفة إذا
انصر بعضهم ببعض حتى صاروا مجتمعين فهم مستكملون في التواب والعقاب
... فأعوان الطائفة المنتفعة وأنصارها مثل منيأ لهم وعليهم ...
الطائفة الواحدة المنتفع ببعضه بعض كالشخص الواحد .^(٣١) »

قال ابن تيمية في قتال الرايين إذا امتنعوا : « ... وهذا كله إذا قدر عليه
... فأما إذا طلبهم السلطان أو نوابه بإقامة الحد - بلعدوان - فاستفوا
عليه فإنه يجب على المسلمين قتالهم بإقتافه العلماء حتى يقدروا عليهم كلهم
رسماً لم يقتلوا إلا بقتاله بعضه إلى قتالهم كلهم قوتلوا ... »

... ويقاتل من قاتل معهم ممن يجهلون ويعينهم ... كأنه قتالهم ليس
بقتال قتال الكفار - إذا لم يكونوا كفاراً - ... أما إذا تحزبوا إلى مملكتهم
طائفة فإقامة عن شريعة الإسلام وأعانهم على المسلمين قوتلوا كقتالهم
الماريين - لما أفتى ابن تيمية وهذا هو رأي الجمهور - كطائفة إذا عاون
سفرهم بعضاً مثل الموصم ، مثل الجميع بذنهم طائفة واحدة ... فإذا
قدروا عليهم بطعام لإقامة الحد عليهم ... أذا إذا امتنعوا ، قوتلوا ... ومنه
ما رواه قوتل معهم ... وإن اتفأروا إلى مملكة طائفة فإقامة عن شريعة
الإسلام وأعانوا هذه الطائفة على المسلمين قوتلوا كقتال الطائفة التي
اتفأروا إلى .

قال ابن تيمية :

فتى الذي شرع صبي البخاري : (٣٩ / ١١٣) دار العروة - بيروت
مقتضى الطهارة الذميمة غير ضارة بالناس المسلمين أنفسهم إلا بمصادمة . والراية التي يقاتلها
الساعة المشككة : (٤٠ / ٢٩) الكتلة السنية
الذميمة من ذلك بقتل طائفة عن مقتولهم إذا قدر عليهم
الساعة السنية : (٤٢)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»

من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

يقولون : ما من أعظم الظلمة من هذه الطائفة وأعداء عالمنا
الأعداء اللعنين الذين خرجوا منهم محرمين

وقيل إن من ظلم الكفر وماله مرد أن تعرضه في محالة سريعة لا قاله الله
العلماء التي توضح ما يجوز الذكراه عليه وما لا يجوز في غير الذكراه . أما ما
يجوز للمارة إسمائه وما يحرم عليه فله من ومن عليه الذكراه
دون الذكراه مسلم في صحيحه . واللفظ لاسم . عن أبي بكر بن الوليد قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيضا ستكون فتنة ألا شدة تكون فتنة الشاذل
خبر من المات في طواف المات في طواف خير من الساعي إليها . ألا فإذا نزلت أو وقعت
من كان لله إهل فليكن . بآله ومن كانت له غم فليكن بغيره ومن كان له آله
فليكن بأرضه . قال : فقال . حتى : لا يرسو الله رأيه من لم يكن له ابن ولا كن
ولا أرض . قال : بعد إلى سيفه فيدق على حده حجر ثم ليح إن السطام
البناء . اللهم صل بلفظ اللهم صل بلفظ . اللهم صل بلفظ . قال : فقال من
يسرد به رأية إن أكرهه حتى يظلم في إلى أحد الضمن أو امرئ الضمن
المشترى ضمنه من يسميه أو حتى سهم فيضلي . قال : يس . بآله
والله . ويكون من أعجاب الفار . "

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه لهذا الحديث :
" وفي هذا الحديث . معنى الظلم عن الكفر الضرر ضالك . وأما القتل فالإيمان
يؤمن الكفر على المأمور به . بل ضال . وقد نقل القاضي وغيره الإجماع .
وقد سئل عن المسلم أين يقيم في علقته على مديته أو أمة السائد .
والجواب أنه إذا كان الكفر على القتال في الفتنة ليس له أن يقابل على طلب
البناء . بل هو وإن يصرفه يقتل مظلوماً ما في الكفر لأنه من الكفر .
الطائفة الناجية عن شراف المسلمين كما في الزكاة والبر والبر . قال
رب أن هذا عليه إذا آثره على الحضره أن لا يقابل وأنه عليه السلوة
كأمر الله الأعداء . على حضره من قوم ليل المسلمين وكأمر الله من
والله على قتل مسلم . منكم فله ذلك . فله ذلك . فله ذلك . فله ذلك .
الضمة بالقتل . فانه ليس حراماً . فله ذلك . فله ذلك . فله ذلك .
ليس له أن يظلم غيره . فله ذلك . فله ذلك . فله ذلك . فله ذلك .
له الكفر والله صديقاً عند الله العالم . "

شرح مسلم بن الحجاج الموطأ : (١٤٠١٨) الطبعة الثانية
الطبعة الأولى : ١٤٠١٨

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

قال الشافعي:

«اجتمع العلماء على أن من آثره على قتل غيره أنه لا يجوز له الإقدام على قتله ولا ممتلك حرمته قبل أو غيره ويضر على الملك الذي ناله ولا يحل له أن يغير نفسه بغيره وليسال إليه العاقبة في الدنيا والآخرة»^(١)

قال أبو الحسن

«وان آثره بقتله على قتل غيره، لم يستع أن يقدم عليه ويغير حتى يقتل بآثره كان آثماً»^(٢)

قال الشيباني:

«وان قالوا [يعني أهل الحرب] لهم [يعني أسرار المسلمين الذين يدرهم] قاتلوا منا المسلمين وإلا سلكناكم، لم يستعهم القتال ضد المسلمين لأن ذلك حرام على المسلمين بعينه فلا يجوز الإقدام عليه بسبب التهديد بالقتل، لما لو كان له أمثل هذا السلوك وإلا سلكه»

فإن شهدوهم ليقفوا معهم في صفهم ولا يقاتلوا المسلمين جهرة أن يكونوا سعة، لأنهم إذا ن لا يصنعون بالمسلمين شيئاً فهذا ليس من حيلة الظلم وأكبر ما فيه أن ياحوه بالمسلمين هم كثرة سوار لتركين من أعينهم...

... فإن كانوا لا يخافون الشركين على أنفسهم فليس لهم أن يغيروا منه في صفه وإن أمرهم بذلك لأن فيه إرهاب المسلمين وإلقاء الرعب عليهم ويبرهن تحققه الضرورة لا يسع المسلم الإقدام على شيء منه...

... ولو قالوا أخصونا على المسلمين بقتال أو بآثر سوار على أن نجل سبيلكم لم يحل لهم ذلك لأنه لا رخصة في قتال المسلمين حال ولا في إلقاء الرعب في قلوبهم عالم تتحقق الضرورة بخوف الرعب على أنفسهم وذلك غير موجود كما هنا»^(٣)

فأكره - الجماعة - لا يحل له قتل مسلم مقصداً لدمائه ولا يحل له قتال المسلم إذا أكرهه على كفره بصفه بقتال ما فهم ذلك - لا يترك الشيطان - أما إذا أمره بالضرر - بل يوجب - ولا يجوز - فلا يجوز مطلقاً...

... والله صلب بعض ما يجوز وما لا يجوز للضرورة أن يقتل حال القتال... وموضع ذلك - أنا حضر الصلة ما فيها كما في ما لم يقاتل، مع كل هذا يجوز للمسلمين قتله من القتال ولا حتى على القتال...

قال ابن تيمية: «ومن أكرهوه معهم ما فيها فإنه يقتل على حية، ويقتل عليه...

في قتله من قتله، (٢/٥٧) مكتبة الإسلام
الطبعة الثانية سنة ١٤١٦ هـ

شرح المصنف: (١٥٦ - ١٥١٨)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»

من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

فإن كان قائل: كفى مادة برودة حسن وإن كان منوطاً للبرودة
فإن راية الإسلام حسان وماكم مسلم أما قبل وبعد الإسلام فليس
مما لهم . وإن قالوا إنما يجوز للباطل - لا لغيره - أن يخرجهم من
طاعة أو خروجهم عليه .

أما قولهم إن قالوا إنما بسبب خروجهم عن طاعة الباطل أو خروجهم على
ليس مسلم .. إذ أنه أقوال العلماء فمن مراهمة لهم أن قال هؤلاء ليسوا
عن شريعة من شرائع الإسلام فخرجهم أصداً سوية رقيقة . ولولا ذلك
ليس امتناعهم عن طاعة الباطل أو خروجهم عليه بصريح تأويل سائر طائفتين
يأمرن تلك الغاية . ولخرجوا عليه تأويل غير سافح لأن قولهم من جهة
قال العارفين قطاع الطريق .

فقالوا لا متاعهم من السراشي .. سار كانوا - مع ذلك - خارجين عن طاعة
الإسلام أم كانوا هم الطام أم طائفة في أرض لم يصحح المسلمون من قبل قتالها
وأيضاً في جميع الحالات .. وأقوال العلماء التي أوردناها طيبة جداً التي فيها
لن أراد التهاويل .

وأما قولهم إن هذه متاولم للباطل المنان لا لغيره فإن هذا القول الرثاق
نفسه الباطل .. وقد قيل لطل أن أنه يحرم من طوالة تقطع لخصاله
الذي أعلنا فيها مد الله عليه وسلم أنه حافظ إلى يوم القيامة . " بينما يرى العالم
بهذا الرأي يسير في كتب أولئك الذين أفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا
بأنه لا يجوز القتال مطلقاً إلا تحت راية إسلام مسلم تكن وأبعد أن يكون
والله أدنى الدماء الجرد وكفى قتالاً للباطل الرهبة لهذه الرقيقة مستقرة
هذا الشرط الميت الذي استلحه . أما قبل ذلك فالحال يصح منوع . ويجب
لهذا الشرط الذي أتم يلزم أن نينا مد الله عليه وسلم قال : «من استشارني في
فمن الجرداء رهيل بداره سؤال لهمار .. ولرسالة هؤلاء في أقوال العلماء
التي :

قال ابن قدامة :

" فإن عظم الإثم لم يؤخر الجرد لأن مصلحة تقوية تأخير ما نفعها
قيمة قسماً أهل على موجب الشرع " .

وله أبو داود .

في الفتاوى : (٣٥٣ / ٨)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»

من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

إن نصيحة : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم)^١ أعوان
 على العباد والأعداء ؛ ولهذا نص الإمام أحمد وغيره على دخول الصنفين في هذه
 الآية ، إذ كل منهما يجب طاعته فيما يقوم به من طاعة الله ، وكان باب طاعة
 الله على الله عليه وسلم في حياته كطاعة الله في حياته ، وكان باب طاعة
 الله في العباد وأعمالهم يجمعون الصنفين ، وكذلك خلفاؤه من بعده كالأئمة
 خلفاء علي ونواحيهم ، ولهذا كانت السنة أن هذا الذي يصلي بالناس هو
 إمام الناس ، والذي يقوم بالخطب هو صاحب الحديث ، إلى أن تفرق الأمة
 لله ، فإذا تفرقت صار كل من قام بأمر الحرب من جند الكفار ومقرباتهم
 به أن يطاع فيما أمر به من طاعة الله في ذلك ، وكذلك من قام بجملتهم
 سئل يجب أن يطاع فيما أمر به من طاعة الله في ذلك ، وكذلك من قام بالأمر
 بطاعة الله وأمره وبإلزامه يجب أن يعصوه ويطاع فيما أمر به من طاعة
 الله وفيما يأمر به من طاعة الله في ذلك .^٢

الشوكاني :
 وقد اختلف المسلمون في غزو الكفار إلى ديارهم هل يشترط فيه الإمام الأعظم أم
 لا ؟ والله الحق به بالقبول أن ذلك واجب على كل فرد من أفراد المسلمين والأياد
 قرآنية والأحادية النبوية مطلقة غير مقيدة .^٣
 قال أبو بكر البرزقي في حريته عن أركان الجهاد :
 الجهاد الشرعي المحقق للإحدى الحسينين : السيادة أو الشورى .^٤

الدين الصالحة ...
 أن يكون رار إمام مسلم وحقه رائته وإذنه . فكلما لم يجد المسلمون - وامت
 فيهم - أن يعيشوا بدون إمام ، لا يجوز لهم أن يتأخروا عن إمام ، قال مالك
 وأصحابه الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم^٥ . وطاعة
 الله على أية جمعة من المسلمين تريد أن تحصل فانية من سبيل الله تعالى
 وتخلص من قبضة الكافر أن تابع أولئك . فلو لم يجدوا فيه أغلب
 شروط الإمامة من علم وتقوى وكفاية ، ثم نظم مشروطية ، وجميع أمرها وتمام
 السنن وأموالها وأية بل حق كتب الله له النصيب^٦ .
 ما في طاعة يمنع تأخير الجهاد إذا عجز الإمام المسلم . والله تعالى أعلم .
 فيقول بأمر الجهاد وإن لم يكن بمكان . والشوكاني يرى أنه وجه الإمام المعتمد
 في الجهاد . وأبو بكر البرزقي يرى أن يطاع المسلمون جهداً من بينهم تدافع
 أغلب شروط الإمامة ثم يجازون خلفه وإن كان غير ممكن .

١- صحيح مسلم - باب الجهاد - الجزء ١٠ : (١٠١) .
 ٢- الشوكاني : (٥٩) .
 ٣- الشوكاني : (٥٩) .
 ٤- الشوكاني : (٥٩) .
 ٥- القرآن : (٥٩) .
 ٦- الشوكاني : (٥٩) .

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممثلة»
 من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

إذا انقضت هذا الأمر وانزاحت عن القلوب هذه الشبهة ، فلما نسوق
 في أمورها الشارع لا يتم أي منها - هذا الزمان - بل يقال وشأنه
 يتوهم للمسلمين من هذا القتال حكم مكان - أثار - يتألمون ثم رأيت

أول : طلع العالم الظاهر
 ثاني : خصية الخليفة المسلم
 أولاً : خلق الحاكم الظاهر
 العالم الظاهر أما أنه قول العالم كائناً وهذا لا تنفرد له الإمامة ابتداءً فلما
 قول علي وجب خلعها ، وأما أن تكون الإمامة قد اعتدت له مسلماً ثم لم
 كفر بتغيير الشرع أو غيره ما يخرج عن ملة الإسلام .
 جميع هؤلاء يجب المزجج عليهم وبطلانهم :
 النور عن القاضي عياض قال :

جميع العلماء على أن الإمامة لا تنفرد للظاهر ، وعلى أنه لو طرأ عليه ذلك
 تركه . قال : ولذا لو ترك الإمامة الصلوات والربا إلى .
 ابن عابدين :

يحل عقد الإمامة بما يترك به مقصود الإمامة كالردة .
 النور :
 لا يجوز المزجج على الظاهر بمجرد الظلم أو الضعف ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام
 ولا يمتنع من مزجج من حكم الله وعمله إلى ما سواه :
 ثم من ذلك فهو ظاهر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ويحوله ذلك يتم سوا
 قليل ولا من كثير .
 أقوال العلماء من هذا الصدد أكثر من أن تحصر هنا .

من العقول أن يقال إن المزجج على هؤلاء القام - رأيته من هؤلاء
 من عارضهم ورائع عنهم - فيقتل إلى حكم مسلم ممكن للقتال ثم رأيت !! إنه
 لا أعجب العجب .. بل لقد مات العلماء بغير ذلك .
 من النور عن القاضي عياض قال :
 لو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بعبء خرج عن حكم الولاية بمنطقة طاعة

سليم شرع النور : (١٤ / ٢٢٩)
 (١١ / ٢٢٩) ما شئت الله تعالى : (١٤ / ٢٢٩)
 (١١ / ٢٢٩) تفسير القرآن العظيم (١٤ / ٢٢٩)
 حكم الله في خصوص المظنة من قوله القاضي : أكثر وتغيير للشرع . والحق أن
 في الأمر هنا ليس بالتقصير اشتراط التلازم كأي سلطان العالم ، وأما المزجج
 من ذلك الأمر فلا أثر في تغيير الشرع منط . بل قد جرت من أمته

تابع : صفحات من كتاب « حكم قتال الطائفة الممتنعة »
 من تأليف أعضاء « الجماعة الإسلامية »

يجب على المسلمين القيام عليه وحلفه، ونص الإمام مالك إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع
في الطائفة ومن عليه القيام عليه الطائفة.

في الكلام مجموعي، لأنه العطف بالواو يأتي بجماد متصلة... جرد السيادة الذي
لحق العن المقصود من هذا العطف. فإذا اتضح هذا فاعلم أن عطف الشيء على
شيء يقضي الفارقة بين العطف والعطف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكرناه
فأما على مراتب: أولها: أن يكون متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزأ منه
لشيء منهما، كقوله تعالى: (وأنزل التوراة والإنجيل) وهذا هو الغالب.

وبليته: أنه يكون بينهما تلازم كقوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا
الرسول): عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى: (حافظوا على

سبلات والملازمة الوسطى). [راجع: شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٢٤٨، ٢٤٧)] مكتبة لثقة إسلامية
وإذا علم هذا، فإن العطف بالواو من قول القاضي عياض (كفر وتغيير للشرع)
أن يكون من المرتبة الأولى: فيكون [تغيير الشرع] ليس هو ال[كفر] ولا جزء
منه، ولا يشترط اجتماعهما لوقوع الحكم - أي القيام بجمع الحكم الذي يقع منه ذلك
وعلى هذا يكون الخروج واجباً إذا وقع من الحكم الكفر.. ويكون واجباً أيضاً إذا
تغير الشرع. على هذا - أن تغيير الشرع ليس تفرؤ

وكون من المرتبة الثانية: فيكون [تغيير الشرع] وال[كفر] - مجتمعين - في
حكم الخروج، فذلك يعني أحدهما فقط بل لابد من اجتماعهما لوقوع الحكم
وهذا متبع قطعاً، لأنه الإجماع منقطع على وجوب الخروج بالفرق فقط، فمتبع ذلك
شروط التلازم، وذلك معنى ذلك أنه لا يجوز الخروج على الحكم الظاهر الضار
واليهودي أو الوثني أو المرتد أو غيرهم - إذا حكم اليك بالشريعة الإسلامية بدعوى أو
شكوك لا يجمع فيه وهذا من أطلو الباطل. ثم هذه الفروقات قال: لا يجوز الخروج
على الظاهر بغير الظاهر أو الضميمة عالم يغير شيئاً من قواعد الإسلام، تغيير قواعد الإسلام
أن تغيير الشرع - فقط هو البين للخروج هنا دعوى اجتماعهما.

أو يكون من المرتبة الثالثة: ويكون من باب عطف بعض الشيء عليه... أنه أو تغير
الشرع، فمن وقع [تغيير الشرع] فقد وقع [الكفر] ووجب القيام على ذلك.

الذي يقع ذلك وجب على المسلمين حلفه...
فأما الإمام غياثي لا يفتي بها: إما أنه يقول إن تغيير الشرع يوجب الخروج من
الدين... وإما أنه يقول: إن تغيير الشرع كفر... والخروج من الدين واجب
على من كفر، كقوله تعالى: (والله أعلم بما كنا في شك من ذلك)... فتغيير الشرع كفر يوجب
الخروج من الدين... (راجع: تنقيح المقال في جنتنا (أحوال الحكم وأحكامهم))
فصل في تغيير الشرع: (١٨/٢٢٩) الطبعة الأخيرة مكتبة

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة المتنوعة»

من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

ثانياً : في تعيين الخليفة المسلم :
 اجتمع الأمة على مذهب تصنيف خليفة المسلمين ، وهو المذهب
 الخليفة في طريقتين :
 الأولى : الاستئذان بالخلف : أي يرضي الخليفة على من يخطب
 الثاني : الرفض على جماعة تحت من ينزل الخليفة
 الثالث : اجتمعت على أصل الحق والصدق على اختيار خليفة
 الرابع : الاستئذان : باستئذان من جملة المسلمين على عهد الخليفة ثم
 بالنظر : نجد أن للطريقتين الأدلة والثبات سجدات هذا الزمان
 يوجد الآن خليفة للمسلمين يستخلف به من بعده جماعة من تارة
 والطريقة الثالثة ليس لها من مذهبها من صاعقة ، بل هي أصل الحق والصدق
 افتراضاً ومذهبهم - لا يمكن مجال من المذهب أن يطبقهم العام لأنه
 إذا ما اختاروا مذهباً صالحاً لخيرهم المسلمين ، بل إنه من المستحيل أن
 يوافقهم يوماً من يوم طريقتاً . فما صرحنا بالطريقة الثالثة ، فليس لنا
 هذا الزمان - ولا الطريقة الرابعة لتعيين الخليفة إلا هذه الطريقة
 فيبقى سائر ما رافقت بين أصل المذهب ومذهب هذا الزمان حتى تقوم دولة
 وعلمهم بأربعة أن أصل المذهب الخلفي ثم هذا القول لا يخلو من
 إجماع مسلمين .

أول الإصحاح في مذهب تصنيف خليفة المسلمين كما في :
 الجزء الأول : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثاني : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثالث : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الرابع : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الخامس : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء السادس : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء السابع : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثامن : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء التاسع : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء العاشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الحادي عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثاني عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثالث عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الرابع عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الخامس عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء السادس عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء السابع عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثامن عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء التاسع عشر : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء العشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الحادي والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثاني والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثالث والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الرابع والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الخامس والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء السادس والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء السابع والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثامن والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء التاسع والعشرون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة
 الجزء الثلاثون : كتاب التوبة : (١٠٠ / ١) دار التوبة

تابع : صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
 من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

يقولون : إن الذمة والنظام وإن استحوذوا على شراحي الإسلام
فلا يجوز الخروج إليهم ومقاتلتهم ماداموا صلوات
واستلوا على ذلك حريتين .
الذمة : «كيفية تخليص أمة تعرفون بربانهم من أيدي
بربر من كفر فخر فخرهم . ولكن من عرض وأبغ
فقالوا : أفلا نقاتلهم . قال : لا بأسوا .
الناف : « خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلونهم
ويصلون عليكم . وشرار أمتكم الذين يفضونهم ويقتلونهم
وتصلونهم ويصلونكم . قال : قلنا يا رسول الله أهل مكة
عن ذلك . قال : لا بأسوا فامروا بينهم الصلاة »

قال النووي من شرحه للحديث :
« وأما قوله : « أفلا نقاتلهم . قال : لا بأسوا . » فمبني على ما سجد عليه محمد
النبي على القفار بمجرد الظلم أو القسوة عالم يعبروا شيئا من قوله للإسلام
قال النووي على حريته :
« والله أن البشارة إلى إمامة الصلوة إشارة إلى إمامة الدين
وأنما اقتصر النص على علي باعتبار ما عمده الدين .
« إمامة الصلوة هي إمامة شراعي الإسلام كله . » هذا نص في قوله
« لا بأسوا » . وقوله « صلوا عليهم » : « إنما أتواكم فيكم لهم
وقد أدر مقولنا الصلوة المأظفة ابن كثير من تفسير قوله تعالى « ولما أتاكم
والفعلوا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم » .
« ولهذا اعتب الصلوة ضمنه عنه من كان على الزكاة على وجهه في الزكاة
ما أشد حيث حرمة تأديته بشرط منه الزكاة ومن الزكاة .
أما ما عليه . منه لا بأسوا على أنهما ما أنشأ الزكاة .
القولين في الصلوة التي هي غير الزكاة من الزكاة . »

تأليف الشيخ النجاشي : (١٤٣٠ - ١٤٤٠)

تأليف الشيخ النجاشي : (١٤٣٠)

تأليف الشيخ النجاشي : (١٤٣٠)

تأليف الشيخ النجاشي : (١٤٣٠)

تابع : صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

المرشد اسمه سامبو:

تعودنا في قضايا التيارات الإسلامية بصفة خاصة أن يكون لكل قضية مرشد، وقد تطرقنا إلى قضية الجهاد المسماة بقضية «الفنية العسكرية» وعلمنا أن المرشد فيها كان طبيياً وعضواً مهماً في التنظيم واسمه الدكتور أحمد الرجال ثم في قضية القنص الخاصة بتنظيم جهاد الإسكندرية والتي راح ضحيتها أحد الجنود المصريين: كان المرشد فيها علي الشريف، وكان واحداً من بين المتهمين أفضى إلى خاله بالقصة، أما قضية الجهاد 79 فقد كان مرشدها اسمه عبد القوى عبد الحفيظ، وقد حكى لي البعض أنه ضحى بنفسه واعترف بأنه المرشد حتى يتم حفظ القضية ويدفع الأذى عن زملائه.

على كل كنا نتقابل في كل قضية مع مرشد أو شخصية ما قامت بالإبلاغ عن أفراد القضية وشهود الإثبات، منهم المدنيين ومنهم ضباط الشرطة مثل اللواء محمود يوسف عيد وغيره من الشهود الذين سيرد ذكرهم.

والآن من مرشدنا في قضية الجهاد الكبرى؟ وما قصة المرشد «سامبو» من هذا السامبو الذي دخل في شهود الإثبات وروى روايات تعلقت بسير التحقيقات وبأسرار القضية؟

لكي نسرد الرواية لابد وأن نحكيها كفيلم سينمائي لا كأحداث قانونية فهي قد ابتدأت من خطبة عصماء نارية في المسجد جعلت الناس تشتاط غضباً وتلهب حماسة إلى أن سأل أحدهم جاره الذي يجلس بجانبه وكان صاحب سيارة تاكسي «ما العمل إذاً أمام كل ما يحدث؟» فكانت الإجابة «عليك أن تشارك معنا بالجهاد» فسأله صابر عبد النعيم الشهير بسامبو «وكيف يكون الجهاد إذاً؟» فأجابه أحد الحاضرين: «اتبعني وأنا أخبرك» ومن خلال هذه التبعية وهذا الحوار كتب على صابر أن يدخل مرحلة من القلق يتعاون فيها مع التنظيم ويقدم له المساعدات وينقله بسيارته الأجرة إلى أماكن يسمع فيها طلقات الرصاص، إلا أن صابر بعد أن زالت عنه الحماسة الخاصة بهذا الأمر وبعد عدة أيام وعدة تدريبات بدأ يفوق إلى نفسه ويسألها «ما الذي أفعله الآن؟»، «إنني أضع نفسي داخل دائرة مرعبة من الأحداث»، وهنا كان تفكير سامبو الذي غير مجرى القضية.

كل يوم كان يمر على صابر عبد النعيم حسن الشهير بسامبو كان القلق يدب في أوصاله إلى أن صادفه أن ركب معه أحد الضباط في سيارته الأجرة، فسأله صابر وبحسن نية «لو أن إنساناً علم بوجود أمر جريمة وأنه شارك في هذا الأمر، ماذا يفعل؟» فأجابه الضابط «عليه بالإبلاغ على الفور».

لم ينم صابر ولم يهدأ له بال نظرًا لأنه روى الرواية إلى الضابط، فما الذي يمنع هذا الضابط من أن يذهب إلى وزارة الداخلية أو إلى الأمن ويقوم هو بالإبلاغ عن هذا الحدث؟ سأل صابر نفسه «لماذا لا أكون أنا الأسبق في التعامل مع الأمن» واتجه إلى الأمن مباشرة للإبلاغ عن من يقومون بإطلاق النار، وكان ذلك الخيط هو الأول للإمساك بكافة أعضاء تنظيم الجهاد. لذلك استدلت المحكمة في ص 140 بهذا الـ «صابر عبد النعيم».

ماذا قال صابر عبد النعيم أمام المحكمة؟ تحدث أنه استأجر دكانًا بمنزل عم زوجته شعبان عبد العال محمد بجهة عرب الجسر بالمطرية، وكان يعده لأشغال الكهرباء ولاينه المجند بالأشغال العسكرية، وأنه كان يتردد على مسجد بالمطرية بالقرب من هذا الدكان، وأثناء تروده على هذا المسجد المذكور تعرف على نبيل عبد المجيد المغربي الذي طلب منه البحث عن أسلحة نارية يشتريها، وقام بالفعل بإعداد أسلحة نارية يوم 19 / 9 / 1981، وهو التاريخ الذي حضر فيه نبيل عبد المجيد المغربي إلى منزله لكي يستعين بسيارته الأجرة لنقل بعض الأشياء إلى الصحراء، كل هذا ويبدو أن الأمر كان يسير على نحو عادي، فنيل عبد المجيد المغربي سيستأجر السيارة الأجرة وينقل بها أشياء إلى الصحراء وينقل أيضًا مجموعة من الأفراد سيتم تدريبهم على السلاح، أخذت الشجاعة سامبو أنه سيساهم في تحرير البلاد وسيجاهد في سبيل الله فوافق على الفور، وقبيل الفجر توجه مع نبيل المغربي بسيارته إلى المسجد وخرج سبعة أشخاص من المسجد ركب منهم أربعة فقط في السيارة، أحضر نبيل عبد المجيد المغربي مدفعًا رشاشًا ومسدسًا وكمية من الذخيرة وتوجهوا إلى طريق الواحات، وعند الكيلو 9، 10، نزل نبيل عبد المجيد المغربي ومن معه من الأفراد، وكلف المغربي سامبو بإحضار باقي الأفراد من مكان انتظارهم (النقلة كانت على مرتين).

ترجل نبيل عبد المجيد المغربي لمسافة كيلومتر واحد في الصحراء وأخذ يدرب الأفراد على إطلاق الأعيرة النارية بينما كان صابر عبد النعيم ينتظرهم وهو يستمع إلى صوت الأعيرة النارية من بُعد في قلب الصحراء وبعد انتهاء التدريب أعادهم إلى القاهرة ولكنه لم يعد إلى الهدوء بل عاش أيامًا من القلق حتى أبلغ عنهم.

عثر سامبو بداخل السيارة على لوحة تنشين تركوها وراءهم داخل السيارة، فأبلغ الشرطة، وقدم لهم اللوحة المذكورة، ثم أرشدهم إلى مكان التدريب حيث عثروا على كمية من الطلقات الفارغة.

ويروي سامبو أنه اتفق مع الشرطة على مسيرة نبيل عبد المجيد المغربي في طلبه السلاح وسلمته الشرطة مدفع رشاش بورسعيد لعرضه على المغربي ول يتم تسجيل اللقاء بينهما،

وعندما حضر نبيل عبد المجيد المغربي وعائين المدفع الرشاش أراد أن يأخذه، لكن صابر استمهلته حتى يحضر المدفع الرشاش الثاني وتفاهما سويًا على اللقاء في اليوم التالي.

مازالت فصول قصة سامبو تتوالى، فصابر حين استشعر الخطر من إبلاغ الضابط الذي ركب معه للشرطة، قام هو بالذهاب إلى الشرطة وأبلغهم، فجعلت منه الشرطة مرشدًا وأعطته السلاح، ودبر اللقاء مع نبيل المغربي الذي كان مصورًا صوتًا وصورة.

لم يكن لدى الشرطة أية معلومات عن هذا التنظيم حقيقية، وهو ما يثير التساؤلات، كيف بعد هذه المعلومات التي وردت إلى الشرطة في عام 79 وما أدلى به سامبو، وما ورد إلى الأجهزة الأمنية من بيانات عن طريق سلسلة قضايا التنظيمات الجهادية المتعددة، كيف يتم قتل السادات بتلك البساطة؟ إنه أمر يثير الحيرة ولا شك.

نعود إلى قصة سامبو، ففي الموعد المحدد 25 سبتمبر - 1981 أي أن الأمر كان قبل مقتل السادات بعشرة أيام تقريبًا - تسلم سامبو من الشرطة مدفعين رشاشين بورسعيد وأربع خزن، وتقابل مع نبيل عبد المجيد المغربي ومعه آخر: هذا الآخر الذي لم يذكر في القضية وكان اسمه سيد إذن فأبطال هذا الجزء من القصة هم نبيل المغربي والمرشد سامبو وحضر اللقاء شخص ثالث اسمه سيد.

عرض سامبو على نبيل المغربي الرشاشين فوافق على شرائهما وسلمه مبلغ أربعمائة وخمسين جنيهاً وكذلك مبلغ عشرين جنيهاً لشراء طلقات، ووضع المدفعين في حقيبته، وطلب المغربي من سامبو أن يقله بسيارته فأوماً بالإيجاب، وأثناء سيرهم بشارع جسر السويس أمام كلية المعلمين، قام رجال الشرطة بالقبض على نبيل عبد المجيد المغربي ومرافقه وضبطوا الحقيبة التي يحملها وبها المدفعين والخزن، وقام سامبو بتسليم رجال الشرطة المبلغ الذي أخذه من نبيل عبد المجيد المغربي وتنتهى هذه القصة المثيرة التي وقعت قبل اغتيال السادات بعشرة أيام.

والآن فليتصور من يشاء وكيفما يشاء أن هذا اللقاء - المصور بالصوت والصورة - كان قبيل مقتل السادات بعشرة أيام ومع ذلك لم تتخذ الشرطة أية تدابير ولم تستطع حماية السادات، صحيح أن القدر يغلب كل الحذر ولكننا نميل إلى الاعتقاد أن المسألة كان فيها ما هو أكبر بكثير من ذلك التفسير، والمسألة يدخل فيها عنصر الإهمال أو العمد، أي أن الداخلية والنظم الموجودة في ذلك الوقت أرادت أن تجعل السادات يدفع ثمنًا لتسبيبه مع التيارات الإسلامية على حد تعبيرها فتركت لها الحبل على الغارب. تركت الحبل على الغارب في قضية الشيخ الذهبي، وفي قضية التكفير والهجرة، ثم قضية «الجهاد

الصغرى» تركت الأجهزة الأمنية الحبل على الغارب لتحرق الكنائس في عام 80 ومن قبله عام 1979. لأكثر من مرة كان الإهمال العمدي من قبل الأجهزة الأمنية، ليتم وأد هذا الأسلوب الذي انتهجه السادات بإعطاء المزيد من الحرية للتيارات الدينية كي تقوم بالقضاء على التيارات اليسارية ولكن كيف يكون الإهمال عمدياً... لقد قصدنا بهذا التعبير أن أجهزة الأمن تعمدت ترك الأمور على رغبة السادات وليس على الأصول الأمنية.

في نهاية هذه السطور نود القول إن شهادة سامبو كانت عنصراً مهماً جداً في إقناع المحكمة بصحة الواقعة، فالتسجيلات كانت بإذن من النيابة وكانت صحيحة والصوت كان واضحاً ولم يطعن نبيل المغربي على صحة الصوت لكن حاول أن ينكر أنه هو أو سيد (مات عقب هذه القضية بسنوات قليلة) هما المتواجدان بالصور. وانتهت عند هذا الحد قصة العميل في هذه القضية صابر عبد النعيم الشهير بسامبو وقد كان له أثره الكبير في إقناع المحكمة بصحة الوقائع المنسوبة إلى تنظيم الجهاد في القضية رقم 462 لسنة 1981 أمن دولة عليا وقد أدى دوره قبيل قضية اغتيال السادات بأيام.

والآن نتوجه لعميل أمن الدولة الذي كشف هذه القضية وصورها قبل أن تحدث بأيام قليلة وتغافلت عن ذلك وزارة الداخلية.

صابر عبد النعيم الشهير بسامبو... سائق بسيط اشتد به الحماس في يوم من الأيام وكان يملك سيارة.

وجود السيارة في عام 1980 أمر نادر في الحقيقة لم يكن المواطن العادي يملك سيارة من أجل ذلك كانت السيارة التي يملكها صابر من المعدات اللازمة لإجراء التدريبات وبدأ صابر في التعرف على الأفراد وبدأ في معاونتهم ونقلهم إلى أماكن التدريب في صحراء الفيوم إلا أن صابراً صاحب نفسية بسيطة لم يحتمل هذا الأمر وظل قلقاً وفي يوم من الأيام وهو أمر أشبه بالروايات جلس صابر في التاكسي مع أحد الضباط وتحاور معه، وأخبره لو أن شخصاً يمر بأزمة وفعل كذا وكذا وأخبره الرواية فأجابه الضابط على الفور عليه أن يذهب إلى مديرية أمن الدولة للإبلاغ وانتهى الحديث عند ذلك الحد..... أن يتعامل مباشرة هو مع أمن الدولة في مقابل الإعفاء من العقوبة.

ومن هذا السامبو نتقل إلى المشهد الأخير في ذلك الجزء ألا وهو حكم المحكمة في القضية وطبقاً لما أدلى به صابر عبد النعيم الشهير بسامبو فإن المحكمة قد استندت في حكمها إلى شهادته.

حكم المحكمة في قضية الجهاد:

المحكمة في حكمها نقلت جميع الأقوال والأدلة، نحن نستطيع أن نقدم هذا الحكم كاملاً على أسطوانة مدججة ملحقة بهذا الكتاب لكننا لا نستطيع أن ندون الحكم الذي وصل إلى أكثر من ثمانمائة صفحة من الحجم الكبير، عدد صفحات هذه القضية تعدت الأربعين ألف صفحة وقد قرأناها جميعاً.

لجأت المحكمة إلى أدلة ومرويات كثيرة لا بد من عرضها في هذه القضية، أيضاً نخرج إلى ما أورده المتهمون بعد ذلك من دفاع وعلل وما وقع عليهم من تعذيب ألقى بظلاله على سير القضية وأصاب المسألة كلها بالشك، ولولا أن هذه القضية قد استكملت حتى آخرها ما استطعنا أن نجد ما نعتد عليه في الموسوعة من أوراق ومستندات، لذلك كان حكم المحكمة هو الأقرب لليقين من وجهة نظرنا في استخلاص النتائج والوقوف على حقائق تلك القضية الكبرى إذ إن دائرة عبد الغفار محمد كانت تتسم بالنزاهة والارتفاع في الفهم القانوني كما أنها أنصفت المتهمين حينما حاکمت أو قررت محاكمة الضباط المتهمين بالتعذيب في عصر لم يكن يتصور أحد أن يحاكم ضابط على جريمة التعذيب.

استعرضت المحكمة التقارير الطبية الشرعية لأكثر من ستين جندياً قتلوا جميعاً بطلقات نارية. وفي حيثياتها فندت المحكمة كل الأدلة على حدى، وانتهت من خلال هذه الأدلة - بعد أن رأت إنكار الدكتور عمر عبد الرحمن لموافقته على قيادة التنظيم وبعد أن راجعت أحكام المحكمة العسكرية وبعد أن استعرضت مرافعة النيابة ودفاع المتهمين كاملاً - انتهت المحكمة (في أكثر من ستمائة صفحة) إلى الأحكام التالية:

1 - **عبود عبد اللطيف الزمر:** حكمت المحكمة عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التطبيق حيث أسدت المحكمة للمتهم عبود الزمر خدمة كبيرة ذلك أنها جمعت بين هذه العقوبة وبين العقوبة التي حصل عليها عبود الزمر في جناية قتل السادات رقم 7 لسنة 1981 (أمن دولة عسكرية عليا) واعتبرت أن الأشغال الشاقة المؤبدة هي الوحيدة التي تطبق عليه مستنزلة منها المدة التي قضاه في تنفيذ حكم المحكمة العسكرية.

- 2 - **كرم محمد زهدي**: عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه وطبقت عليه نفس المعيار وجعلت هذه العقوبة هي الوحيدة الواجبة التوقيع.
- 3 - **محمد سالم الرّحال**: الذي أخرجته الحكومة المصرية من أرض مصر بالقوة قبل تقديم القضية فحكمت المحكمة عليه غيابيًا عن جميع التهم المسندة إليه - عدا التهمة الأولى فقد برأته منها - بالسجن خمس عشرة سنة.
- 4 - **ناجح إبراهيم عبدالله**: عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه.
- 5 - **فؤاد محمود حنفي**: عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة واعتبرت أن هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع.
- 6 - **علي الشريف**: عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه.
- 7 - **محمد عصام الدين دريالة**: عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه.
- 8 - **عاصم عبد الماجد ماضي**: عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه وأيضًا اعتبرت هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع.
- 9 - **حمدي عبد الرحمن عبد العظيم**: عوقب بخمس عشرة سنة عن جميع التهم المنسوبة إليه وكذلك التهم أسامة إبراهيم حافظ. وكذلك اعتبرت هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التطبيق حتى لا يتم ازدواج العقوبات أمامها.
- 10 - **طلعت فؤاد قاسم**: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات فقط.
- 11 - **نبيل عبد المجيد المغربي**: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.
- 12 - **أحمد سليم خليفة**: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات عن جميع التهم.
- 13 - **صالح جاهين**: عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عن جميع التهم المسندة إليه.

- 14 - عبدالناصر عبد العليم درة: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 15 - طارق عبد الموجود الزمر: عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة. عن جميع التهم المسندة إليه.
- 16 - محمد طارق إبراهيم: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.
- 17 - أسامة السيد قاسم: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
- 18 - صلاح السيد بيومي: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
- 19 - أنور عبد العظيم عكاشة: عوقب بالأشغال الشاقة لسبع سنوات فقط.
- 20 - محمد ياسين همام: عوقب بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة.
- 21 - أبو بكر عثمان: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
- 22 - السيد أحمد موسى: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
- 23 - علي أحمد عبد النعيم: عوقب بالأشغال الشاقة خمسة عشر عامًا.
- 24 - غضبان علي سيد: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
- 25 - هشام عبد الظاهر عبد الرحمن: عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.
- 26 - سلطان أحمد حسان: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 27 - همام عبده عبد الرحمن: عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.
- 28 - محمد مختار مصطفى: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 29 - ممدوح علي يوسف: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 30 - خالد علي حفني: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 31 - مصطفى علي حسن: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 32 - أحمد حسن الديابي: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 33 - رفاعي أحمد طه: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 34 - محمد محمد حسن الشرقاوي: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

- 35 - محيى الدين أحمد عبد المنعم: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 36 - أحمد السيد حرب: عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.
- 37 - ضياء الدين فاروق خلف: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 38 - أحمد عزت محمود مرسى: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 39 - محمد بشاري محمد طالب: عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.
- 40 - محمد يحيى عابدين: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 41 - شعبان علي إبراهيم: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 42 - عثمان خالد إبراهيم السمان: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 43 - حسن عاطف زيادة: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 44 - محمود مصطفى السيسى: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 45 - عبد العزيز علي عبد العزيز: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 46 - سيد عبد الفتاح محيي: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 47 - أيمن محمد: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 48 - نبيل نعيم عبد الفتاح: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 49 - كمال السعيد حبيب: عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.
- 50 - أحمد رجب سلامة: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 51 - محمد إمام محمد حسن: عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.
- 52 - أحمد سلامة مبروك: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 53 - بركات فهيم علي: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 54 - عمر عبد العزيز متولي: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 55 - مصطفى عمر أحمد حمزة: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 56 - أحمد محمد راشد: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 57 - إسماعيل أنور البوكل: عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

- 58 - محمد غريب محمد فايق: عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.
- 59 - نبيل عبد الفتاح محمد أبو بكر: عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.
- 60 - محمد سعد عثمان: عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.
- 61 - خميس محمد مسلم: عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن تهمة ثانية. وبالأشغال الشاقة سبع سنوات عن باقي التهم المسندة إليه.
- 62 - حسين أحمد حسين: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 63 - عصام الدين القمري: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات عن التهمتين تاسعاً وعاشراً وبالأشغال الشاقة عشر سنوات عن التهمة ثامناً وبراءته من باقي التهم.
- 64 - محمد زهران البلتاجي: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 65 - محمد محمد حسين: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 66 - أمين يوسف الدميري: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 67 - نبيل محمد البرعي: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 68 - أحمد محمد هاني الحناوي: عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.
- 69 - محمود محمد إسماعيل: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 70 - إبراهيم رمضان محمد: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 71 - محمد عادل عبد المجيد: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 72 - عبد الله الحسيني عبد الغني: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 73 - فتحي أحمد بنداري: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 74 - كمال عبد العزيز السنوسي: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 75 - أحمد إبراهيم النجار: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 76 - جمال عبد العزيز عبد الهادي: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 77 - حمدي حسن: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 78 - جاد أبو سريع القصاص: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

- 79 - محمود عبد الفتاح حسن ناصف: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 80 - مصطفى السيد محمد عودة: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 81 - عادل علي بيومي: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 82 - محمد عبد المطلب: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 83 - رفعت السمان: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 84 - ممدوح عزوز أحمد عيسى: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 85 - مدحت مصطفى عطية: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 86 - حسين إبراهيم عيسى: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 87 - حسن محمد عبد السميع: عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.
- 88 - ناصر قللي السيد: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 89 - عادل عوض شحاتة: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 90 - معوض عبد الله أحمد: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 91 - محمد أحمد غنية: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 92 - خليل السيد السواح: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 93 - عبد الله أبو ميرة: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 94 - معوض صلاح شحاتة: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 95 - محمد مخيمر حامد: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 96 - زكي عزت: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.
- 97 - محمود أحمد عبد المنعم: حكم عليه بالحبس مع الشغل سنتين.
- 98 - فايز محمد مبروك: عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

ثم قررت المحكمة براءة المتهمين الآتي أسماؤهم:

- 1 - عمر عبد الرحمن.
- 2 - علاء الدين عبد المنعم إبراهيم.
- 3 - محمد طارق إسماعيل.
- 4 - علي محمد فراج.
- 5 - طارق محمد أحمد عطيفي.
- 6 - صفوت إبراهيم الأشوح
- 7 - السيد علي إسماعيل السلاموني
- 8 - طه محمود حسين البتري
- 9 - عيد سيد أحمد
- 10 - شريف عبد الرحمن توفيق
- 11 - مرتضى محمد خليفة
- 12 - أبو بكر أبو رافع أحمد
- 13 - أحمد محمد
- 14 - علاء الدين صديق مرسي
- 15 - مدحت محمد جمال بدوي
- 16 - سمير محمد أحمد عطيفي
- 17 - أسامة رشدي خليفة
- 18 - رجب رشاد حسن
- 19 - علي محمد
- 20 - صابر حسن علي
- 21 - لطفي أحمد شعيب
- 22 - علي عبد الفتاح عبد العليم

- 23 - الفارس محمد عثمان
- 24 - طلعت محمد يس
- 25 - جمال حسن عبدالله
- 26 - محمود عبدالله حسن عطاالله
- 27 - أحمد عبد العظيم عبدالحافظ شكري
- 28 - علي عبد الرحيم الشريف
- 29 - عماد عبد الغني دياب
- 30 - سامي محمود الجيزاوي
- 31 - محمود فوزي عثمان
- 32 - محمود حسن محمد حسن
- 33 - عبدالرءوف أمير الجيش
- 34 - جمال كامل عميرة
- 35 - مراد محمد محمود عبدالله
- 36 - شعبان علي عامر
- 37 - يحيى محمد عبد المولى
- 38 - حسن علي إسماعيل
- 39 - محمد محمد ربيع الظواهري
- 40 - سالم عزام
- 41 - عصام العطار
- 42 - حازم الحسيني
- 43 - محمد عبد الرءوف نوفل
- 44 - إسماعيل محمد الرفاعي
- 45 - علاء الدين عبد العزيز إبراهيم

- 46 - محمود محمد البكري
 47 - مصطفى أحمد محمد
 48 - السيد إمام عبد العزيز
 49 - عبد المعز محمد متولي
 50 - أجسم مصطفى الطويل عباس حسنين شعبان
 51 - مدحت يوسف الشاذلي
 52 - عادل علي الشيمي
 53 - خالد محسن فكري
 54 - محمد عبد اللطيف رمضان
 55 - الأمير سالم أحمد علي
 56 - محمد سالم رحال
 57 - مجدي عبد المتجلي عبدالله
 58 - محمد أحمد حنفي
 59 - محمد أحمد عبد العزيز أبو طالب
 60 - محمد أمين حسان
 61 - أحمد مرسي أبو زيد
 62 - حسن حسني ندا

باستطلاع هذا الحكم نجد أن المحكمة قد برأت ما يقرب من ثلثي المتهمين فعدد المتهمين كان ثلاثمائة واثنان متهم برئ منهم ما يقرب من الـ 200 من المتهمين ومع ذلك فإن هناك عددًا كبيرًا من المتهمين كان قد حكم عليه بالحبس من ستين إلى ثلاث سنوات تم الانتهاء منها أثناء المحاكمة في السجن وهذا هو وجه الرأفة الأول في القضية، أما وجه الرأفة الثاني فهو جمع المحكمة بين حكم هذه القضية وحكم القضية العسكرية (المسماة بقتل السادات) ثم قامت بخصم هذه المدد التي قضوها في السجن من العقوبة الإجمالية ثم يأتي وجه الرأفة الثالث بأن قامت المحكمة بإلغاء أحكام الإعدام تمامًا رغم

أن هذه القضية قضية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد، ورغم أنها اقترنت بجنايات كثيرة، ثم وجه الرأفة الرابع وهو اكتفاء المحكمة بعدد قليل من أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة والقليل من أحكام الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عامًا وأكثر من عقوبة الحبس من خمس لسبع سنوات بالنسبة لباقي المتهمين.

ومن وجهة نظري كانت هذه الشفقة من المحكمة بسبب حجم التعذيب الذي وقع على أعضاء هذا التنظيم المتهمين في هذه القضية بصورة فاقت كل الوصف والحدود ومما لا يحتمله البشر. أشياء كثيرة جعلت المحكمة تتعاطف وتعطي أحكامًا بالبراءة للبعض على رأسهم «عبد الرؤف أمير الجيش»، الظروف السياسية والمناخ العام السائد كل ذلك دفع بالمحكمة إلى أن ترأف بالمتهمين، أيضًا الدفاع عن المتهمين كان مخلصًا ومستميًا لأقصى درجة (تشكل هذا الدفاع من 80٪ من العناصر المدنية والقومية والناصرية، وقف أحمد الخواجة وعاطف الحسيني وحلمي مراد وممتاز نصار وفريد عبد الكريم - من فطاحل المحاماة في مصر - جنبًا إلى جنب مع شمس الشناوي وعبدالله رشوان يشدون من أزر المتهمين في قضية الجهاد الكبرى). إنها قضية «الجهاد الكبرى» لكل الباحثين أن يستنتجوا منها ما يشاءون وأن يطلعوا على تفاصيل ما نشرناه ولكنهم لا ينبغي أبدًا أن يتجاهلوا أن هذه القضية اجتمعت فيها القوى الوطنية في ساحة الدفاع حتى وإن لم تجتمع في ساحة الاتهام.



الفصل الثالث

روايات الشهود



أيمن الظواهري



أيمن الظواهري

قبل أن نخوض في أقوال أيمن الظواهري علينا أن نشير إلى أن أقواله قد أرفق بها التقرير الطبي رقم 103 لسنة 82 وقد أحالته النيابة إلى الطب الشرعي لفحصه وجاء بالتقرير «وجد بجسد أيمن الظواهري آثار تنجم عادة من التعدي بجسم صلب أو مرن بمعنى أن المتهم قد تم ضربه أو الاعتداء عليه وأيضاً تم وضعه في قيد حديدي أو حبال».

هذا وقد تم توقيع التقرير من نائب كبير الأطباء الشرعيين في ذلك الوقت وهو الدكتور إبراهيم محمد سليم وحرر في 28 - 6.

ولأن للتعذيب معنا قصة طويلة سوف نقوم بإظهارها في هذه القضية.

فقضيتنا تلك هي القضية الوحيدة التي تم إحالة أكثر من 40 ضابطاً بتهمة التعذيب في عصر الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، صحيح أن المتهمين حصلوا على براءة وأن الدولة تدخلت، لكن في النهاية كانت هناك خطوات جادة من جانب الرئيس حسني مبارك لمحاسبة هؤلاء الضباط إلا أنه سرعان ما تراجع وسرعان ما ضمن الضباط حريتهم.

وكانت الدائرة التي تقوم بالمحاكمة (من أهم أعضائها المستشار عدلي حسين) من الدوائر التي وضع عليها علامات استفهام نظراً لأنها جاءت في ظل واقع سياسي آخذ في الانحياز لسياسة التعذيب.

على أي الأحوال أردنا أن نشير إلى التقرير الطبي الخاص بأيمن الظواهري قبل أن نطلع على أحداث القضية بتفاصيلها.

أيمن الظواهري في القضية رقم 462 لسنة 1981:

توحي إليك أوراق التحقيق عزيزي القارئ أن أيمن الظواهري الذي قبض عليه في قضية الجهاد ليس هو أيمن الظواهري الذي يشغل الآن منصب أمير الجماعات السلفية الجهادية والتي يرمز إليها باسم تنظيم القاعدة، حيث كانت أقواله بها عنصر الإنكار وكانت محددة ومرتبطة ولم تكن على النحو الذي عرفناه بعد ذلك عن أيمن الظواهري، مثل آرائه في كتابه «الحصاد المر» الذي أصدره فيما بعد والذي ينتقد فيه أسلوب الإخوان في دخول البرلمان، وأنه ينتقد أن تتخذ من البرلمانات الكفرية وسيلة لتطبيق الشريعة، وهاجم الإخوان في هذا الكتاب هجوماً شديداً وعلى الرغم من تعرضه لتعذيب شديد في تلك القضية فإن التعذيب لم يؤثر كثيراً على أقواله.

على أية حال فإننا في هذه الموسوعة سنطرح جزءاً مما ورد في التحقيقات على لسان أيمن الظواهري نظراً لأهمية هذه الأقوال في تحليل شخصية أيمن الظواهري وإلقاء الضوء على تلك الفترة من حياة مصر.

فقد قال أيمن على سبيل المثال: «أنا لست عضوًا في أي تنظيم لكنني تعرفت على عبود الزمر الذي علمت أنه قيادي في تنظيم يهدف إلى قلب نظام الحكم وقد عرفته عن طريق أمين الدوميري صديقي وكان ذلك يوم 6 أكتوبر 81 حيث اصطحبني أمين إلى المنزل الذي يقيم به عبود بالهرم لأنقل لعبود وجهة نظري في أن الأسلوب الذي ينتهجه في معاداة الحكومة غير مجدٍ، وتقابلت مع عبود في حوالي الساعة التاسعة مساءً يوم 6 أكتوبر وقلت لعبود إن أسلوب مهاجمة الحكومة غير مجدٍ من الناحية النظرية أو العملية لأنه من الناحية النظرية فإن تغيير الحكومة فقط لن يحقق الإسلام ومن الناحية العملية، فإن تغيير الحكومة حاليًا غير ممكن لوجود فرق رهيب في القوة والعتاد بين الحكومة وبين أي مجموعة أخرى تحاول معاداتها، وأمين الدوميري أيد وجهة نظري ولا أعرف إذا كان عبود اقتنع بكلامي أم لا، ومكثنا في هذا اللقاء حوالي ساعة تقريبًا عرفت من خلالها من عبود الزمر أن التنظيم الذي يقوده هو الذي قام باغتيال رئيس الجمهورية ظهر نفس اليوم الذي قابلته فيه، لكن لم يحدثني عن التفاصيل ثم انصرفت أنا وأمين الدوميري وبعد هذا اللقاء بحوالي خمسة أو ستة أيام اصطحبني أمين الدوميري إلى مسكن عبود ومعنا صديق لي يدعى عصام الدين محمد كمال القمري».

إذاً حتى تاريخ قتل السادات لم يكن أيمن الظواهري يؤمن لا بفكر الجهاد ولا بالمقاومة المسلحة لنظام الحكم، كل ما في المسألة أن أيمن الظواهري كان على علاقة بعصام القمري بل على العكس فإن الأوراق تشير إلى أن أيمن الظواهري هو الذي أرشد على عصام الدين محمد كمال القمري وأرشد رجال المباحث عن أنه يختبئ بورشة خياطة بمنشية ناصر دائرة قسم الجمالية.

ومن الممكن أن يكون هذا الإرشاد الذي قام به أيمن الظواهري قد تم تحت ضغط التعذيب، لكننا هنا نرى بوضوح أنه حتى تاريخ قضية الجهاد 81 لم يكن هو أيمن الظواهري الذي يعرفه العالم الآن بل إنه يؤكد في أقواله أن كل الذي يعرفه عن هذا التنظيم إنما جاء من الصحف ومن عبود الزمر فيما نصح.

«وأنه حينما اتصل بي عصام تليفونيًا بمنزلي وطلب مقابلتي الساعة الخامسة والنصف اتفقت مع المباحث على أن أقوم بإعداد كمين بالاشتراك معها لضبط عصام القمري فتوجهت معهم إلى هذه الزاوية وجلست بها تحت بصر المباحث حتى حضر

عصام وأثناء قيامه بتأدية ركعتي تحية المسجد تم القبض عليه في الزاوية التي اتفقنا على المراقبة بها».

هذه هي أقوال أيمن الظواهري ولا ننسى أن نشير إلى أن حجم التعذيب الذي ارتكب في هذه القضية كان شديداً مما لا يجعلنا نعول تماماً على الأقوال التي خرجت من المتهمين إنما باسترسال المحاضر وباسترسال الأقوال نجد أنه في محضر 27 - 10 - 1981 ظهر في الصورة متفجرات وأشياء قد لا تخص أيمن الظواهري إلا أنه قام بإخفاء هذه المواد المتفجرة نظراً لصداقته القوية بآخرين، هذه هي العلامات التي تم وضعها على أيمن الظواهري ولا يظهر فيها خطورة أكثر من إخفائه للمتفجرات لمدة 15 يوماً.

وتجد في أقوال أيمن الظواهري ناحية سلمية أكثر من المتوقع فهو مثلاً انتقد ثورة الخميني وانتقد أسلوب الثورة ذاته فقال في أقواله: «إن الثورة تؤدي بالضرورة إلى تصادم دموي مع الحكومة وهذه هي ثورة الخميني لإقامة المجتمع المسلم أما رأيي أنا فإن المجتمع المسلم يمكن أن يقوم بالدعوة لإقامة قاعدة شعبية عريضة وهذه لا تقتضي بالضرورة التصادم مع الحكومة».

وبذلك تنتهي أقوال أيمن الظواهري حتى تاريخ 2-11-1981 أما بعد هذا التاريخ فيبدو أنه وبعد التعذيب فقد تغيرت أقواله رأساً على عقب فماذا قال أيمن الظواهري في محضر 2-11-81:

«أنا عايز أقول إنه في عام 66 - 67 كنت منضماً في تنظيم ديني يرأسه إسماعيل طنطاوي وكان معنا شخص يدعى سيد حنفي وكنا نسعى من خلال هذا التنظيم إلى العمل على قلب نظام الحكم وانضم إلينا بعد ذلك شخص يدعى علوي مصطفى عليوة ؛ كما انضم إلينا شخص آخر اسمه محمد عبد الرحيم الشرقاوي كما انضم أيضاً عصام الدين القمري كما انضم أيضاً أشخاص آخرون حيث اتسع هذا التنظيم وبلغ ذروته خلال عام 74 - 75 وفي خلال عام 75 حدث انشقاق على هذا التنظيم حيث انشق عنه علوي مصطفى عليوة وشكك في الخط الذي ينتهجه التنظيم وأدى ذلك إلى انشقاق أعضاء آخرين من التنظيم وانضمت مجموعة من المنشقين من هذا التنظيم إلى تنظيم الفنية العسكرية (قضية الفنية العسكرية) ولكني أنا وإسماعيل طنطاوي ومحمد عبد الرحيم واصلنا السير في خط هذا التنظيم ثم سافر إبراهيم طنطاوي إلى ألمانيا في أواخر عام 1975 تقريباً فبدأت في تكوين مجموعات أخرى لهذا التنظيم فضلاً عن

وجود مجموعة أخرى لهذا التنظيم ومن بين الأشخاص الذين قمت بضمهم إلى هذا التنظيم نبيل البرعي وشقيقي محمد محمد ربيع الظواهري وسيد إمام ومحمد مصطفى شلبي وعصام حشيش؛ وبدأت في تكوين مجموعة لهذا التنظيم بالمعادي عن طريق نبيل البرعي ومن بينها وحيد جمال الدين وخالد مدحت الفقي وخالد عبد السميع وصديق له يدعى طارق ولا أعرف اسمه».

وهكذا ظهر التعذيب واضحاً على الظواهري واستطرد في الحديث عن تنظيم لم تكن لدى مباحث أمن الدولة أية معلومات كافية عنه إلا خيط بسيط، ثم بدأت اعترافات أيمن الظواهري تأخذ خطاً آخر فذكر أنه ناقش عبود الزمر في مسألتين. الأولى: أنه يكفي ما تم من واقعة الاغتيال ويجب عدم تطوير الموضوع إلى صدام مع الحكومة، والثانية: أنه سأل عن معرفته برائد في الجيش يدعى عصام الدين القمري وما إذا كان من ضمن الأشخاص الذين قاموا باغتيال ضابط يدعى جمال راشد وإذا ما كان من قاموا بالاغتيال يتبعوه من عدمه، فأجابه أنه لا يعرف عصام القمري ولا جمال راشد وأن الذين قاموا بواقعة الاغتيال أشخاص يتبعوه هو مباشرة، وقد تقابل مع عبود بعد ذلك ثلاثة مرات إحداها كانت بعد هذا اللقاء الأول وكان معه أمين الدوميري وعصام القمري وتوجهوا إلى عبود بشقته بسيارة أمين الدوميري وفي خلال هذه المقابلة التي تمت بسيارة أمين خارج الشقة أيضاً قام عصام القمري بسؤال عبود عما إذا كان جمال راشد اشترك في عملية الاغتيال من عدمه فأجابه بالنفي كما سأل عصام القمري عبود عما إذا كان لديه خطة لضرب المتواجدين بالجنائز إذ إنه سمع بذلك فقرر عبود أنه يفكر في هذا الموضوع».

إذاً فأيمن الظواهري في هذا المحضر تحول تحولاً واضحاً متحدثاً عن خطط عسكرية وعن ضرب الجنائز وعن ضرب الحرس الجمهوري وعن حوار دار حول تحريك كتيبة دبابات وحوار دار بينه وبين عبود وأقر أن هذا العمل العسكري غير محكم ويؤجل قليلاً.

وبدأت العلاقات تتوطد بين أيمن الظواهري وبين عبود الزمر حتى إن الكلام تطرق إلى حقيقة عصام القمري الذي كان ضابطاً بالجيش وهرب من الجيش وانخرط في هذا التنظيم.

إذاً بعد تعرض أيمن الظواهري للتعذيب توالى اعترافاته حتى انتهت التحقيقات معه في محضر 2 - 11 - 1982 ليتحدث تفصيلياً عن هذا التنظيم الذي كونه في السبعينيات وانضم إليه عدد كبير من الأعضاء.

الخلاصة إن اعترافات أيمن الظواهري عن التنظيم استمرت لأكثر من 80 صفحة بينها حديث الإنكار كان في محضرين اثنين ويبقى قبل أن نغلق حديث أيمن الظواهري عن تنظيم الجهاد الذي انخرط فيه عدد من الشخصيات المعروفة التي تمارس الآن العمل السياسي لا بد وأن نؤكد على أنه تعرض للتعذيب، وقد ورد بيان التعذيب في أقواله في صفحة 121 فأشار إلى أن كتفه الأيمن حدث به نوع من أنواع الانخلاع يوم القبض عليه في 23-10-1981 وأنه كان نتيجة ضغط أحد رجال السجن بحذائه على كتفه الأيمن وكان يتلوى على الأرض من شدة الألم نتيجة الإصابة، كما أن الضرب بالكرباج كان له أثر كبير جداً على جسد المتهم كما أنه أصيب في بعض أصابعه مثل الوسطى في اليد اليمنى وكانت كل هذه الآثار موجودة وإن كان قد تأخر الحديث عنها حتى نهاية التحقيقات، وقد ورد هذا في تقرير الطب الشرعي رقم 103 لسنة 82 رغم طول المدة التي مرت بين الضرب والاعتداء.



نبيل نعيم



نبيل نعيم

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

في هذا الجزء نحن بصدد توثيق أقوال المتهم نبيل نعيم عبد الفتاح الذي كان متهمًا في القضية رقم 462 لسنة 81 المعروفة باسم قضية «الجهاد الكبرى» ونسلط الضوء على أبرز ما ورد على لسانه في أوراق التحقيق لنرى كيف كان يفكر هذا الرجل الذي يتصدر المشهد الإعلامي الآن، ولن نعلق كثيرًا على الاختلاف الكبير في أقواله في تحقيقات القضية وبين ما يقوله الآن، بل سنكتفي بتقديم ما بحوزتنا من معلومات وأوراق عن تلك القضية مثار الجدل.

فحينما ننظر بعمق إلى أحاديث نعيم للإعلام والصحف والقنوات الفضائية الآن نجد شخصًا مختلفًا تمامًا عن الشخص الذي في التحقيقات والشخص الذي أعرفه جيدًا. نبيل نعيم عبد الفتاح كان من الشخصيات التي تتسم بالعنف الشديد ويميل إلى استخدام السلاح وفي بداية حياته انضم إلى جماعة تسمى جماعة البراءة ولم ينجل من أن يذكر ذلك في التحقيقات وكاد يخسر روحه في محاولته الإفلات من ذلك التنظيم، هذه الجماعة كانت تعتبر المجتمع مجتمعة كافرًا حتى إنها تنتقي منه الأفراد ولا تحكم لأحد بالإسلام إلا بعد أن تتأكد من ذلك من أمير الجماعة الذي كان اسمه أحمد حسن.

وأثناء محاولات نبيل نعيم الانسلاخ من هذا التنظيم بعد أن تغير فكره تعرض لمحاولة قتل باعتباره قد ارتد عن الإسلام ولا زالت يد نعيم المقطوعة الأصابع علامة على الاعتداء عليه بالسيوف من قبل أعضاء هذه الجماعة.

لم تكن تلك تجربة هينة على نبيل نعيم فقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات نتيجة اتهمه بقتل أحد هؤلاء الذين اعتدوا عليه واعتدى عليهم عقب خروجه من جماعة البراءة وفي الحقيقة لم يكن نبيل نعيم هو القاتل حتى إن أهل المنطقة قاموا بالدفاع عن نبيل وشهدوا لصالحه في تلك القضية التي تعرض فيها لخطر الموت ومحاولة قتله من قبل جماعة البراءة، وهناك قصة مشابهة لما حدث مع نعيم لحسن الهلاوي الذي تعرض أيضًا للقتل من قبل تنظيم الفنية العسكرية أثناء محاوراته لتركه، وكذلك خرج قطب سيد حسين من التكفير والهجرة ليختفي بلا أثر حتى الآن وأشخاص كثيرون دفعوا حياتهم ثمناً لتغيير أفكارهم. على أية حال خرج نبيل من التنظيم وقد تغير فكره كثيرًا حيث وجد أن هذه الجماعة تخالف إجماع علماء السلف وهو ما رآه أمرًا غير مقبول.

ونتوقف هنا عند نقطة مهمة ونشير إلى أن تنظيم البراءة هذا لم يفلت من تحت أعين أمن الدولة فكما كررنا أكثر من مرة في تلك الموسوعة أنه ما من تنظيم إلا وقد اخترقته أمن الدولة سواء بالسيطرة عليه تمامًا أو بتجنيد أحد أعضائه؛ نجد أنه حتى جماعة البراءة تم تجنيد أحد أعضائها، ظهر ذلك في قضية تالية كان بطلها أحمد طارق طلعت محب الذي كان يحمل فكرًا قريبًا من فكر التكفير ولكنه يسمى تكفير عدم العذر بالجهل (فهو يعتبر أن الذي يجهل مفهوم التوحيد على الفهم الشامل بأنه حكم وتوحيد للربوبية وتوحيد للألوهية بمعنى أنه يجب أن يؤمن بالله ويؤمن أيضًا بوجوب حكم الله للأرض بشريعة الإسلام من لا يؤمن بذلك فلا يعذر بجهله حتى وإن كان جاهلاً بذلك الأمر).

نعود إلى القضية حيث قبض على أحمد طارق وهو متلبس في جلسة فكرية تدعو إلى تكوين تنظيم يسمى تنظيم (حزب الله) وأشارت أصابع الاتهام نحو أحمد حسن وأنه ربما يكون هو المرشد الذي استعانت به الباحث في القبض على أحمد طارق وهذه أمور كلها استتاجية لكنه كان بطل هذه القضية الذي تم التشكك فيه من جميع المتهمين في ذلك الوقت.

نعود إلى نبيل نعيم لنرى أن التغير الذي أعقب خروجه من جماعة البراءة لم يكن هو التغير الوحيد في حياته فقد تغير مرارًا وتكرارًا حتى استقر به الأمر الآن إلى شخص

باحث يجلس في الفضائيات ليحكي عن ذكرياته وتاريخه الذي في رأيي لو استطاع تدوينه سيقدم بذلك فائدة عظيمة للأجيال الجديدة التي لم تعيش هذه الأحداث .

الخلاصة أن نبيل نعيم حكى عن تجربته التي نستطيع أن نجتمع من خلالها كيف تم الربط بين أعضاء الجهاد الذين قاموا بعملية الفنية العسكرية ثم بعد ذلك تطور هذا الفكر حتى وصل إلى قضية الجهاد 79 ومن ثم المشاركة في أحداث تفجيرات الكنائس وقيام محمد إسماعيل وعنتر عبد الصمد بتفجير الكنائس بالاشتراك مع علي المغربي ثم اختفاء هؤلاء عن الأعين حتى تم القبض عليهم في معركة عسكرية قتل على أثرها أحد الضباط برتبة رائد وقتل المتهم علي المغربي واستمر هذا الفكر في التطور حتى تم قتل السادات به .

فالذين صنعوا قضية «الفنية العسكرية» صنعوها بفكر «صالح سرية» وهو الفكر الذي تطور بعد ذلك ليكون فكر أعضاء تنظيم الجهاد في القضية العسكرية المسماة بقضية القنص 77 عسكرية عليا، وهو ذاته الذي تم القبض به على أعضاء تنظيم قضية «الجهاد الصغرى» المسئولة عن تفجيرات الكنائس عام 79.

خلاصة الأمر نحن نريد أن نقول إن نبيل نعيم عبد الفتاح في روايته أثناء سير التحقيقات عرض بالتفاصيل الدقيقة كيف نشأت هذه التنظيمات المسئولة عن اغتيال الرئيس السادات من مجموعات قليلة الأفراد إلى تنظيمات جهادية متسعة الأعداد.

وفي السطور التالية سنعرض بعضاً من رواية نبيل نعيم عبد الفتاح في تحقيقات قضية «الجهاد الكبرى» كما سنعرض كيف تعرف على عصام القمري الذي يعتبر واحداً من أهم الأشخاص الذين أعدوا القضية مقتل السادات.

و عصام القمري واحداً من أهم العناصر الجهادية النشطة التي لم يذكر التاريخ اسمه في التاريخ ربما لأنه قد مات شاباً وربما لأن الأحداث لم تتبلور حوله أو لم يكشف أمره حتى تاريخ عرض هذه الموسوعة .

كان القمري رجلاً مدرباً قوي العزيمة مقتنعاً وبشدة بوجوب الجهاد ومقاتلة البشر، أي بشر، فالمجتمع هو مجتمع لا يعرف الإسلام لذا لابد من إزاحة الباطل الذي يخيم على سدنة الحكم لكي يصل الإسلام إلى الناس.

أما رأيه في الكنيسة المصرية فقد تلخصت قناعاته الفكرية في أن الطائفة القبطية بمصر لم تعد بعد بأهل كتاب وزاد من ترسيخ قناعاته تلك ما أسفرت عنه قضية الزاوية الحمراء من

تأجيج لغضب هؤلاء الشباب الجهادي ضد البابا شنوده وضد الكنيسة بما نشرته الحكومة ووزارة الداخلية عن مؤامرة المسيحيين، لهذا أكد في أقواله وجوب قتالهما لأنهما قد أعدا العدة لقتال المسيحيين وفقاً لوجهة نظره ومن هنا جاءت الرابطة التي جمعت بين القمري ونعيم.

نتنقل إلى أقوال نبيل نعيم في القضية رقم 462 لسنة 81 والتي يتحدث فيها نعيم عن علاقته بتنظيم البراءة وآرائه عن البابا شنوده الذي يعتبر محاربه للإسلام (كما جاء على لسان رئيس الجمهورية) عائقاً لإقامة الدولة الإسلامية وأن لديه رغبة أكيدة في إقامة الدولة المسيحية في أسيوط.

وكانت مبالغة السادات في أحداث الزاوية الحمراء ونشره لمعلومات عنصرية عن الطائفة المسيحية واستغلاله للفتنة الطائفية لكيانه الشخصي واستثمارها من أجل بسط نفوذه وقوته الشخصية الأثر البالغ في خلخلة المجتمع المصري وفي إثارة غضب الجماعات الجهادية ضد قبط مصر.

صحيح أن مثل تلك الأحداث تحدث وصحيح أيضاً أن هناك متطرفين من الجانبين لكن هناك دائماً خلف هذه الأحداث من يحركها ويستثمرها لصالح أهدافه الشخصية، هكذا اقتنع نبيل نعيم وعصام القمري من خلال خطاب الرئيس كما ورد في أقوالهما بوجود قتال المسيحيين لكن الهدف الأساسي لدى عصام القمري ونبيل نعيم عبدالفتاح لم يكن هو تفجير الكنائس فقط وإنما التخلص من الحاكم الذي يدير أمر البلاد.

انظر معي عزيزي القارئ مثلاً في محضر 10 - 1 ونبيل نعيم يتحدث عن بعض التفاصيل الخاصة بجماعة البراءة».

فقال: «إنها تنظيم سري غير مشروع وكان لها أمير عام في الإسكندرية وأمير في القاهرة ولكن كان عددها عندما انضمت إليها حوالي عشرة أفراد وعندما تركتها كان عددها وصل إلى عشرين عضواً».

يستطرد نعيم «الجماعة تكفر الحاكم والمحكوم على سواء كما تكفر علماء المسلمين لأن الحاكم لا يحكم بما أنزل الله وأن المحكوم راض عن هذا الوضع وعلماء المسلمين هم في نظر الجماعة مجرد أحبار يشرعون بغير ما أنزل الله».

ويتحدث نبيل نعيم عن كيفية الربط بين فكر الجهاد الذي ظهر في قضية «الفنية العسكرية» في عام 1974 وفكر الجهاد الذي ظهر في 1976 وفكر الجهاد الذي ظهر في عام 1979 وكيف أن هذا الفكر قد اجتمع تحت قيادة محمد عبد السلام فرج دون أن يكون له استراتيجية محددة وانتهى به الأمر إلى قتل الرئيس السادات.

وفي أقوال نبيل نعيم مثلاً سنجد أنه يذكر علاقته بإبراهيم سلامة وهو شقيق المتهم وضاح سلامة الذي أدلى بشهادته في هذه الموسوعة.

وتجد من خلال أقوال نبيل نعيم ما يربطك بالأشخاص فتجد أن الذين خرجوا من قضية «الفنية العسكرية» أمثال «عبدالرءوف أمير الجيش» وغيره قد قاموا بنشر هذا الفكر واستيعابه حتى إنهم ظلوا يدعون إليه حتى تعرفوا على آخرين مثل محمد سالم الرّحال الذي ظهر في قضية 1979 وهي القضية المعروفة بالجهاد الصغرى وتحمل رقم 687 لسنة 79، هذا الشخص نفسه هو الذي كان يجوب المحافظات لكي يدعو إلى فكر الجهاد واستخدام القوة في قلب نظام الحكم.

وتقرأ في أقوال نعيم حين سألته المحقق «لماذا هجرت جماعة البراءة؟» فأجاب: «لما قرأت كتب السلف الصالح وجدت أن فكر الجماعة يخالف فكر أهل السنة ولما أخبرتهم أنني سأتركهم على إثر مناقشة بيني وبين الأمير اعتبرني الأمير أحمد حسن وقتها مرتدًا وأحلوا دمي».

وبسؤاله: «كيف انضمت إلى التنظيم الجاري التحقيق معه الآن؟» (يقصد تنظيم الجهاد في عام 1981 الذي قام بأحداث الاغتيالات في 81)، أجب: «انضمت عن طريق محمد سالم الرحال وقد عرفني عليه في البداية إبراهيم سلامة (سبق أن أشرنا أنه شقيق وضاح سلامة الذي أدلى بشهادته في الموسوعة)».

وحين سألته المحقق: «متى انضمت إلى التنظيم؟» كانت إجابته: «من شهر يونيو 1980 تقريباً أي من عام ونصف لأنني وجدت عقيدتهم الدينية هي نفس عقيدة السلف الصالح التي يعتنقها وكان انضمامي بسهولة لتوافق الفكر في العقيدة بيني وبين التنظيم».

ثم يستكمل نعيم في سرد روايته عن تنظيم الجهاد وأهدافه فيقول: «التنظيم يؤمن بأن الحاكم كافر لأنه يستطيع أن يحكم بما أنزل الله ولا يفعل ذلك. أما المجتمع فهو من وجهة نظر التنظيم أن الأصل في الأفراد الإسلام ولا يكفرون أحداً حتى لو تردد على الخمارات ونعتبر تلك الأفعال مجرد معاص لا يكفرون أحداً بها ولا يكفرون الزناة أو الفنانين وخلافهم لأن هذه معاص والتنظيم لا يكفر بالمعاصي ومن أفكارهم وهدفهم تغيير الوضع بالجهاد المسلح لإقامة الدولة الإسلامية».

إلى هنا تظهر مجمل أركان فكر الجهاد ونستطيع أن نربط بين فكر 74 الانقلابي وبين قتل السادات في عام 81 من خلال أقوال نبيل نعيم.

عاصم عبد الماجد



عاصم عبد الماجد

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

قبل أن نبدأ في استعراض أقوال المتهم عاصم عبد الماجد ينبغي أن نشير إلى أن تغيراً قد طرأ على فكر عاصم عبد الماجد وأنه الآن يعبر في الواقع السياسي عن قيادة حزبية أعلنت أنها تؤمن بالتحول السلمي لكننا ونحن نستعرض أقوال عاصم عبد الماجد نلقي ضوءاً على التاريخ ولا نلقي ضوءاً على الواقع المعاصر ونبحث عن فكره الذي آمن وعاش به سنوات طوال ولا علاقة لنا بعودة عاصم عبد الماجد الحوار العنيف مرة أخرى إلا ونحن نتحدث عن تأريخ الأعوام من 2010، وحتى 2014.

نبدأ مع عاصم عبد الماجد في المحضر 16 / 11 / 1981 الذي يقول فيه:

«أنا معترف بكل التهم المنسوبة إليّ والتي سمعتها الآن، ولكنني أعترض على تهمة الاشتراك في قلب نظام الحكم، فأنا فعلاً اشتركت في تنظيم سري يهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة وكنت عضواً في مجلس شورى التنظيم ضمن مجموعة الصعيد وأنا فعلاً شاركت في إعداد أفراد التنظيم وتدريبهم، كما شاركت في تسليح التنظيم بشراء الأسلحة والذخيرة اللازمة لأغراض التدريب والتنظيم وكذلك الفرقعات التي حصلنا عليها من الفيوم من المدعو جمال عبدالناصر، وأعترف كذلك أنني اشتركت في عملية الهجوم على تشكيل الأمن المركزي الذي كان واقعاً وقت الهجوم يوم 8 / 10 / 1981 بالقرب من مسجد ناصر بمدينة أسيوط وكان معي أكثر أعضاء التنظيم وأطلقنا النار على أفراد التشكيل بقصد قتلهم، ثم توجهنا بعد ذلك إلى

مبنى مديرية الأمن وقتلنا وأصبنا من فيها من أفراد الشرطة وتمكننا من احتلال المبنى واستولينا على الأسلحة والذخيرة الموجودة بالمبنى ثم استولينا بعد ذلك على سيارة لوري تابعة للشرطة وقبل التحرك بها أطلق زملائي أعيرة نارية وقنابل مسيلة للدروع على أفراد القوة وتمكننا من الانسحاب وذهبنا بعد ذلك إلى مبنى قسم ثاني وزملائي أطلقوا النيران على من فيه ثم استبدلنا السيارة اللوري بسيارة أخرى لوري أيضاً وذهبنا إلى منطقة الحمراء وهناك حضرت سيارة الإسعاف ونقلتني إلى المستشفى للعلاج لأنني أصبت أثناء عملية اقتحام مبنى المديرية وجاءني عيار في ركبتني اليسرى أعجزني عن الحركة وعيار آخر في رجلي اليمنى وعيار في ذراعي اليسرى ولكن إصابتي بهذين العيارين لم تكن مؤثرة فالإصابة المؤثرة كانت ركبتني اليسرى».

هذا نص ما ذكره عاصم عبد الماجد في مقدمة التحقيق إلا أن هناك روايات استفاض فيها عاصم عبد الماجد عن تاريخ حياته، كان يتحدث عن نشاطه وكيف وصل إلى هذا الفهم الإسلامي أو الذي ظن بأنه الإسلامي، ولا نرى أن هذه الموسوعة قد تتسع إلى ذكر ما ذكره عاصم عبد الماجد في عشرات الصفحات لذا نبدأ من بداية علاقة عاصم عبد الماجد بالفكر والأحداث أما ظروف النشأة وأثرها فنرى أن تركها للباحثين الاجتماعيين. ونود أن نشير بأن هذه التحقيقات جميعاً موجودة في ملفات الدعوى المحفوظة لدينا والموثقة على شرائط مدججة.

يقول عاصم عبد الماجد في ص 6 من تحقيقاته «حضر لي محمد عبد السلام فرج (ولا ننسى أن محمد عبد السلام فرج هو صاحب هذا التنظيم المشار إليه وصاحب كتاب الفريضة الغائبة) وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وحدي عبد الرحمن وجلسنا نتحدث في نفس ذات الموضوع الذي تناولناه في اللقاء السابق وزاد عليه أن محمد عبد السلام كان قد ألف كتاباً بعنوان الفريضة الغائبة تناول فيه قضية الجهاد وأنه يريد طبع هذا الكتاب بطريقة سرية، وسأل محمد عبد السلام فرج عما إذا كنا قمنا بإمداد وتدريب وتسليح أفراد من الصعيد للمشاركة في العمل الذي ننوي القيام به، ولما علم أننا لم نقوم بعمل شيء غضب ورغم ذلك أكرم قال إننا نستطيع أن نجهز أنفسنا بسرعة للمشاركة في العمل المطلوب وقتها وكان موافقاً على كلام كرم أما أنا فسكت لأنني قلت أنني مطلوب القبض علي ولا أستطيع النزول إلى أسبوط للتربيط مع الأفراد الموجودين هناك فاقتراح الحاضرون أن ينزل حمدي عبد الرحمن».

ويسترسل عاصم «اجتمعنا في شهر مارس 1981 في أوائل هذا الشهر في مسجد السلام بأسسيوط وحضر الاجتماع محمد عبد السلام من القاهرة وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وأسامة حافظ وعصام درباله وأنا وناجح إبراهيم ولم يحضر حمدي عبد الرحمن وفي هذا اللقاء تحدث محمد عبد السلام فرج عن شخصية وهو عبود الزمر وأنه رتبة كبيرة في الجيش ويعمل في المخابرات الحربية وأن لديه خططاً كبيرة وأن هذه الخطط عرضت على فؤاد الدواليبي وكرم زهدي ومحمد عصام ووافقوا عليها وأن الثلاثة سافروا إلى مصر وقابلوا عبود وسمعوا منه تفاصيل الخطة وأعجبوا بها ولا أعرف من سافر معهم وأن في الخطة تغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة ولم يفصح محمد عبد السلام عن تلك الخطة وأحس محمد عبد السلام أنني غير مقتنع وأن ناجح وأسامة حافظ لم يعرض عليهما الأمر وأن حمدي عبد الرحمن لا يعجبه الكلام عندما اشترك في اللقاء الذي تم في إخميم وطلب محمد عبد السلام مني ومن ناجح إبراهيم وأسامة حافظ أن نصطحب حمدي عبد الرحمن وأن نسافر إلى القاهرة لمقابلة عبود لسماع الخطة منه والمناقشة فيها واتفقنا على أن نسافر يوم الجمعة التالي مباشرة وبعد ذلك تعذر اصطحاب حمدي معنا بسبب القبض عليه وفي يوم الجمعة المذكور سافرت أنا وناجح وأسامة حافظ وتوجهنا إلى بيت محمد عبد السلام في بولاق الدكرور وأخذناه معنا وتوجهنا جميعاً إلى منزل طارق الزمر ووجدناه هناك مع عبود الزمر ثم بدأ الحديث عن خطة قلب نظام الحكم التي عرضها عبود الزمر وتلخص في الإسراع بإعداد أفراد التنظيم على مستوى القاهرة والجيزة ومحافظات الصعيد وتدريبهم تدريباً عسكرياً ثم تسليحهم بالأسلحة والذخيرة الكافية وأن تنفيذ الخطة سوف يبدأ من الاستيلاء على المواقع الحيوية في القاهرة مثل الإذاعة والتلفزيون وشبكات الاتصال الرئيسية وغرف عمليات في وزارتي الدفاع والداخلية والأمن المركزي وفي نفس الوقت نقوم بعمل اغتيالات لبعض الشخصيات السياسية المؤثرة بدءاً برئيس الجمهورية وانتهاءً بوزير الدفاع والداخلية وآخرين لا أذكرهم ومحاصرة الرئيس السادات أثناء وجوده في استراحة القناطر الخيرية وقتله داخل الاستراحة وعن طريق البيان الذي يذاع في الإذاعة والتلفزيون بإعلان قيام الثورة الإسلامية وعن طريق مكبرات الصوت الخاصة بالمساجد ينادى على الشباب المسلم للمشاركة في الثورة الإسلامية فيمكن والحال كذلك خروج الشعب كله في ثورة إسلامية عارمة لن يعترض طريقها شيء بعد الاستيلاء على غرف عمليات وزارات الداخلية والدفاع وانتهى عبود إلى القول من خلال هذا العمل نكون قد قضينا على

السادات والقيادات السياسية وأسقطنا النظام الجاهلي السائد في البلاد ثم نقيم الدولة الإسلامية، ولما سئل عبود الزمر عن كيفية الوصول إلى الساحات داخل الاستراحة قال: إن هناك سيارتين مسلحتين تقومان بالعرض والمرور حول الاستراحة في اتجاه عكسي علاوة على قوة أخرى متمركزة أمام الاستراحة داخل خيام وأنه سيتم مدهمة هذه القوة والقضاء عليها والاستيلاء على أسلحتها وبعد ذلك يكون من السهل ضرب السيارتين اللتين في حالة مرور حول الاستراحة وبذلك يفتح الطريق أمامنا لدخول الاستراحة وقتل الرئيس داخلها، ومما ذكره عبود كذلك ضمن الخطة أنه سيتم عمل كمائن ضمن الخطة لمنع أية إمدادات تأتي من خارجها وعمل كمائن أيضًا للأمن المركزي لضرب أي تحرك من جانبه وتحدث عبود أيضًا عن تسليح القوة التي تقوم على حراسة القناطر الخيرية وقال: إنه عبارة عن بنادق آلية ومدافع من نوع آر بي جي وأنا وناجح إبراهيم اقنعنا بهذه الخطة وإمكانية تنفيذها وأعلننا موافقتنا عليها وبالنسبة لأسامة حافظ فطلب من عبود أثناء الحديث تفاصيل أكثر عن هذه الخطة فغضب عبود فأهيننا الاجتماع واتفقنا على أن نعود إلى الاجتماع في نفس ذات المكان في اليوم التالي وفي الموعد المذكور لم نجد بشقة طارق الزمر أحد وأخذنا في البحث عنه في المسجد الذي يصلي به في الهرم وأخيرًا عثرنا عليه بعد أن عاد إلى شقته ووجدنا عبود الزمر معه وكان الوقت قد جري وميعاد القطار الذي نحجز به قد اقترب فاكتملنا بأن اعتذر أسامة لعبود واتفقنا على أن نعود للقاء مرة أخرى لاستكمال الحديث دون أن نحدد موعدًا لذلك وفي القطار أعلن أسامة حافظ أمامي وأمام ناجح إبراهيم عدم موافقته على الاشتراك معنا وعلل ذلك بأننا يجب أن نكون أكثر طاعة وتقوى وقرب إلى الله لكي ينصرنا في العمل المقدمين عليه وأن الوقت لم يحن لذلك».

وهكذا تبين من أقوال عاصم عبد الماجد أن العمر الزمني لميلاد هذا التنظيم هو مارس 1981 وأن واقعة قتل السادات حدثت في 6 أكتوبر 1981 أي أننا نتحدث بين ستة أشهر دارت فيها الأحداث وتطورت.

يقول عاصم عبد الماجد في صفحة من صفحات التحقيقات «في هذه الفترة أقر بأن التنظيم قد بدأ يأخذ الشكل الحقيقي المؤثر فاتفقنا على أن يكون للتنظيم مجلس شورى يضم قيادات الوجه القبلي وهم أنا وكرم زهدي وناجح إبراهيم وفؤاد الدواليبي وأسامة حافظ لأنه اقتنع بالعودة بالاشتراك معنا، أما في القاهرة فكانوا محمد عصام

وحدي عبد الرحمن وطلعت فؤاد وعلي الشريف ومحمد عبد السلام وعبود الزمر كما اتفقنا على أن يكون هناك أمراء للمحافظات الذين يتكون منهم مجلس شورى ففي القاهرة كان محمد عبد السلام وعبود الزمر وفي المنيا كان عصام درباله وفؤاد الدواليبي وفي أسيوط أنا وناجح إبراهيم وأسامة حافظ وفي سوهاج حمدي عبد الرحمن وفي نجع حمادي وقنا علي الشريف وطلعت فؤاد ثم يأتي من أمراء المحافظات مجموعات ولكل مجموعة أمير وقد تفرع مجلس شورى التنظيم إلى ثلاث لجان؛ الأولى هي لجنة العدة وتضم محمد عبد السلام وكرم زهدي وعبود الزمر والثانية هي لجنة الدعوة وكنت متوليًا قيادتها أنا وناجح إبراهيم والثالثة هي اللجنة الاقتصادية وتضم فؤاد الدواليبي ومحمد عصام وبعد ذلك بدأنا جميعًا كقيادات للتنظيم نكثف العمل في مجال التدريب وانتقاء الأفراد وتوسيع قاعدة التنظيم إلا أن العمل في أسيوط وسوهاج كان شبه معدوم وفي أوائل شهر يونيو 1981 اتفق مجلس شورى التنظيم على تعيين أمير عام التنظيم واتفقنا فيما بيننا على إسناد الإمارة للدكتور عمر عبد الرحمن لأننا نتعامل معه منذ وقت طويل ونستعين به في فكر الجهاد وفي المعتكفات التي أقمناها في مدن الوجه القبلي والاتفاق مع منهجه وبعد أن استقر الرأي على ذلك بين القاهرة والصعيد سافرنا جميعًا إليه والتقينا به في منزله بالفيوم وعرضنا عليه أمر إمارة التنظيم وفي البداية رفض قبول منصب الإمارة إلا أنه بعد إلحاحنا عليه جميعًا وافق وقبل الإمارة بعد ذلك وتردد في الاجتماع أمر الخطة التي أعدها عبود الزمر لقلب نظام الحكم وأذكر أنه بعد هذا اللقاء سافر إلى الدكتور عمر كل من محمد عبد السلام وعبود الزمر وكرم زهدي وعرضوا عليه الخطة وبالتأكيد وافق عليها بدليل استمرارنا بالعمل وإلا كان أمرنا بالتوقف وفي هذه الفترة تمكن عبود الزمر من إحضار طبنجة مازكة مورش وسلمها لكرم زهدي ولا أذكر كم كان ثمنها وهذه الطبنجة ضبطت بعد ذلك مع فؤاد الدواليبي حين قبض عليه أثناء هروبه من الشرطة وكان كرم يحملها معه للدفاع عن نفسه وبدأ التنظيم يتسع وكان التدريب يتم بالصورة المطلوبة على مستوى القاهرة وكان مشروع الأسواق الخيرية قد صفى في فبراير 1981 وكان لا بد من البحث عن أسلوب فعال يعطينا مبلغًا كبيرًا يمكننا من مواجهة أعباء نفقات التسليح فاقترح أعضاء مجلس شورى الصعيد أن يتم مداهمة أحد محلات الذهب التي يملكها أحد النصاري ثم قتله ومن معه والاستيلاء على ما في المحل من ذهب ونقود وكان ذلك بعد أحداث الزاوية الحمراء وبعد أن اتفقنا على ذلك عرض الأمر على محمد عبد السلام وعبود الزمر فأقروا هذا الأسلوب وبعد أن استقر الرأي على تنفيذ ذلك

تصادف وجود الدكتور عمر عبد الرحمن في المعسكر الذي كان مقامًا في مدينة أسيوط في الثلاث الأخيرة من شهر يونيو فعرضت أنا الأمر عليه وأخبرته بأن مجلس الشورى يقترح تنفيذ موضوع سرقة محال الذهب بدءًا من نجع حمادي لأن علي الشريف كان هو صاحب هذا الاقتراح وأن حصيلة الذهب والنقود سوف نواجه بها نفقات التسليح وسألته الرأي فوافق وقبل هذا اللقاء بالدكتور عمر كان مجلس الشورى في الصعيد سافر إلى الفيوم لعرض موضوع التمويل وموضوع محلات الذهب على الدكتور ولم نجده هناك ولما كنت أعلم أنه سيحضر معسكر أسيوط أخذت على عاتقي مهمة استطلاع رأيه وكنت متفق مع علي الشريف أن يمر عليّ في أسيوط أثناء فترة المعسكر لمعرفة رأي الدكتور عمر لأن المجلس أناط به التخطيط والتنفيذ بعد موافقة الدكتور».

إذاً انتهى هذا القدر من أقوال عاصم عبد الماجد ولعلنا نلاحظ أن قضية استحقاق أموال المسيحيين في أمور التسليح وفي أمور الإنفاق على التنظيمات ما زالت حتى الآن متوارثة حتى تم سرقة محل ذهب الزيتون ونسبت القضية التي لم يحكم فيها بعد أيضًا إلى عناصر تنتمي إلى فكر الإسلام تحت فهمهم الخاص.

هي إذن قضية تستحق البحث ذلك أننا لم نتمكن حتى هذه اللحظة ولم يتمكن المفكرون ولا العقلاء ولا حتى أفراد الجماعة الإسلامية بعد تغيير فكرهم أن يقضوا على هذه الفكرة التي بدأت تسرب وتنتشر في المجتمع.

على أي الأحوال بلغ عدد حوادث السطو على محلات الذهب حوالي عشر حوادث لم يتم ضبط فاعلها بينما تم ضبط حوالي أربعة قضايا كان منها قضية في المحلات التي تقوم الدولة بعملها كمشروعات شعبية ؛ هذه القضية بالذات ستحدث عنها في حينها لأنها كانت مقتبسة من أحداث فيلم عربي مع الأسف الشديد.

نعود إذن إلى عاصم عبد الماجد وإلى تفاصيل أقواله التي وقعت في حوالي سبعة محاضر وفيما يقرب من مائة صفحة.

يقول عاصم عبد الماجد في محضر مؤرخ بتاريخ 17 / 11 / 81: «بعد أن مكثنا في الجبل ليلة وفي اليوم الأول من مكوثنا في الجبل احتجنا إلى الطعام والمياه فنزلت السيارة تويوتا وبها كرم زهدي وفؤاد الدواليبي وصابر عبادة ولا أذكر إذا كان نزل معهم أحد آخر أم لا وأثناء وجودهم في بيت أحمد سليم حضرت قوة من رجال الشرطة وهجمت عليهم وتمكنت بالفعل من ضبط أحمد سليم وصابر عبادة وفؤاد الدواليبي الذي ضبط معه الطبنجة التي

وصلتنا عن طريق عبود الزمر ومبلغ 500 جنيه من جملة حصيلة بيع ذهب نجع حمادي إلا أن فؤاد استطاع الهرب فبعد أن أركبه رجال الشرطة السيارة تمكن من الهرب منها واختفى بين مزارعات الذرة المجاورة لبيت أحمد سليم وكذلك هرب كرم زهدي واختبأ في زراعة الذرة أيضًا وأصيب في رجله نتيجة القفز من مكان مرتفع وبعد مغادرة الشرطة للمكان عاد إلينا في الجبل كرم زهدي وفؤاد الدواليبي وأبلغونا بما حدث فقررنا مغادرة المكان وعدم التردد على بيوتنا وإن كل واحد منا يهرب من مكان إلى مكان على أن تكون هذه الأماكن آمنة واستمرت التحقيقات في قصة الهروب حتى تم القبض علينا».

ويستطرد عاصم عبد الماجد في الرواية حتى ص 16 من هذه التحقيقات فيقول ما نصه: «ثم توجهنا بعد ذلك إلى البيت الموجود به محمد عبد السلام ووجدناه معه خالد شوقي الإسلامبولي وقد ضم هذا الاجتماع أنا وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وأسامة حافظ ومحمد عبد السلام وخالد شوقي الإسلامبولي الذي بدأ الاجتماع بأن لديه خطة عاجلة وأنه تقرر اشتراكه في العرض العسكري يوم 6 أكتوبر وأنه سيقتل السادات عندما يمر أمامه بعربة المدفع وقال: إن نظام العرض أنهم سيسحبوا من البنادق إبر ضرب النار ويتركوا البنادق فارغة وأنه في كل مرة يكلفه قائده برفع إبر ضرب النار والتفتيش على الخزن وأنه قرر الاستعانة بعدد من الأفراد من خارج الجيش للاشتراك في هذا العمل وأنه لن يرفع إبر ضرب النار من البنادق التي ستسلم إلى هؤلاء الأشخاص وأنه سوف يزودهم سرًا بالذخيرة اللازمة للمأخذ البنادق الموجودة معه وطلب من الحاضرين بموافاته بخمسة أفراد مدربين على استعمال السلاح الآلي وطلب مائتين من الطلقات آلي وطلب أربع قنابل أو ثلاثة وقال له محمد عبد السلام إنه على استعداد لتقديم الأفراد اللازمين ونحن تعهدنا له بإحضار المائتي طلقة وخالد ومحمد عبد السلام كانوا على علم أنه تحت يدنا في الصعيد أربع قنابل وخالد كان يريدهم لكننا رفضنا لأن محمد عبد السلام يستطيع التصرف وتجهيز القنابل المطلوبة ومحمد عبد السلام وعد بذلك وقال أن لديه ثلاثمائة قطعة ديناميت TNT وأنه قام بتخبئتها في بيت يحيى غريب ولا يستطيع إحضارها لأن يحيى مراقب وشرح محمد عبد السلام الدور الذي سيقوم به في القاهرة في نفس لحظة الاغتيال فقال بأنه سوف يحرك مجموعات القاهرة والجيزة بالتوجه إلى المواقع الحيوية بدءًا بالإذاعة والتليفزيون وأنه قام بتجهيز بيان الثورة الإسلامية وعن طريق مكبرات الصوت بالمساجد سيستنفر الشباب المسلم للمشاركة في الثورة الإسلامية وأن المطلوب من الصعيد أن يتحرك في نفس الاتجاه وفي نفس اللحظة على أن تخرج القوى

الإسلامية من أسيوط إلى القاهرة مرورًا بالمحافظات البحرية التي يتم فيها نفس العمل وبذلك يمكن إسقاط النظام الجاهلي والقضاء على أشخاصه ثم يعلن عن قيام الدولة الإسلامية.

وكان المطلوب منّا جميعًا أن نعد لهذا العمل وأن ساعة الصفر هي وقت العرض العسكري واتفقنا على ذلك جميعًا وأن نبذل قصارى الجهد في تسليح أنفسنا في أسرع وقت وأن يتم تكثيف عمليات التدريب كما اتفقنا على أن نترك في القاهرة أسامة حافظ ليتابع الموقف مع خالد ومحمد عبد السلام ليعود إلينا في أسيوط قبل يوم 6 أكتوبر ومعه آخر قرارات القاهرة لترتب أنفسنا في أسيوط على أساسها وفي هذا الاجتماع انصرفنا وسافرت أنا وكرم وأسامة وفؤاد وتوجهنا إلى الفيوم لمقابلة الدكتور عمر الذي كنا نبحث عنه منذ وقت طويل وعلى وجه التحديد منذ صدور قرارات التحفظ وأتذكر الآن أن اجتماعنا مع خالد شوقي الإسلامي في القاهرة كان يوم 28 / 9 / 1981 تقريبًا وأتذكر أيضًا أن كرم زهدي استطاع إقناع أسامة حافظ بالعودة للعمل معنا بعد أن اعترض على حديث عبود الزمر وأسامة عاد إلى وضعه السابق قبل صدور قرارات التحفظ بقليل ولم نجد الدكتور عمر في الفيوم وكنا راكبين عربتين، العربية 304 وكان يقودها جمال الدواليبي شقيق فؤاد الدواليبي وتقريبًا الثانية وهي السيارة 404 وكان يقودها فؤاد ومعه أسامة حافظ وتوجهنا جميعًا إلى أسيوط وكان التدريب يجري فيها داخل شقق التنظيم وبعضها كان مستأجرًا لحساب التنظيم والبعض الآخر كان مؤجرًا بمعرفة طلبة وكنا نستعمل هذه الشقق في تدريب أعضاء التنظيم على تركيب السلاح واجتمع مجلس شورى التنظيم في قبلي وطرحنا خطة خالد شوقي ومحمد عبد السلام وتكلمنا في دور الوجه القبلي وأنا اقترحت أننا نفاجئ طابور العرض العسكري عند خروجه في أسيوط يوم 6 أكتوبر وأن نخرج عليه من الشوارع الجانبية ونضربه بالنار ولن تكون هناك مقاومة لأن الذخيرة غير موجودة مع أطقم العرض وبالنسبة لإبر ضرب النار فيتم رفعها في العرض العسكري في القاهرة فقط لوجود رئيس الجمهورية أثناء العرض أما العروض في الأقاليم فلا يرفع فيها إبر النار ويكتفى بعدم صرف الذخيرة وكان من ضمن خطتي أننا نفاجئ طابور العرض في أسيوط ونستولي على الأسلحة الموجودة مع أفراد العرض وهم من جنود الأمن المركزي والذي حدث أن أسامة حافظ كان قد أخذ الـ 200 طلقة وسافر إلى القاهرة ووصلهم إلى خالد شوقي ثم عاد إلى أسيوط وكان ذلك في يوم السبت السابق لـ 6 أكتوبر وأخبرنا أن خالد شوقي مصمم على طلب القنابل الأربعة في أسيوط وشدد على وصولها يوم السبت وأنه أكد أنه لن يعمل إلا بوصول هذه

القنابل فقلنا أن خالد لن يقوم بعمل شيء لأننا حتى لو أرسلنا القنابل الموجودة لدينا إلى خالد فلن تدركه لأنه كان طالباً للقنابل قبل يوم السبت وكان اليوم حينها هو السبت وهو ما يعني أن القنابل لن تصله وأنه لن يقوم بالمهمة وإزاء هذا الموقف قرر مجلس الشورى أن نتحرك في أسبوت يوم السبت 10 أكتوبر حتى نتمكن من جمع أكبر عدد ممكن من السلاح وأن تكون خطة التحرك بمهاجمة مبنى مديرية الأمن وأقسام الشرطة وعمل كمائن لقوات الأمن المركزي وقتل هؤلاء جميعاً والاستيلاء على أسلحتهم وحددنا التنفيذ يوم السبت 10 أكتوبر قبيل صلاة الفجر على أساس أن القيادات تكون غائبة في ذلك الوقت وكان هناك اقتراح أن يتم تنفيذ العمليات في نفس اليوم الساعة 10 مساءً وهو الوقت الذي نضمن فيه وجود القيادات في مواقعها والقضاء عليها ولكن اعترض على ذلك لأن في مثل ذلك الوقت كثيراً ما يتواجد الكثير من الأهالي ومن أصحاب المصالح الذين يقومون بإنجاز مصالحهم داخل أقسام الشرطة فيتعرضون للقتل دون ذنب، من أجل ذلك كان الاقتراح الثاني أن يتم تنفيذ العمل عند فجر يوم 10 أكتوبر هو الغالب والحاصل على الموافقة وكان لدينا في هذا الوقت عدد من البنادق الآلية لا أذكره وكمية من الذخيرة والقنابل الأربعة وفي صباح يوم 6 أكتوبر سافرت إلى القاهرة ومعني فؤاد الدواليبي بالسيارة ال 404 وكنا قد غيرنا لونها إلى اللون الأسود ووصلنا حوالي المغرب تقريباً ولعدم وجود راديو بالسيارة لم نسمع بخبر مقتل السادات ولما وصلنا البساتين وسمعنا ذلك من الإذاعة والتليفزيون، الحقيقة أنني سررت جداً بهذا العمل وسجدت لله شكراً وعلى إثر ذلك قررنا العودة سريعاً إلى أسبوت قبل قفل الطريق فوصلنا صباح يوم 7 / 10 / 81 والتقينا على الفور بكرم زهدي وناجح إبراهيم وعلي الشريف وبعد أن ناقشنا الوضع على ضوء ما حدث أثناء العرض العسكري واتفقنا على تقديم موعد عملية أسبوت من 10 / 10 / 81 إلى 8 / 10 / 81 أول أيام العيد وقت صلاة الفجر لأننا قدرنا أن خالد شوقي ومن معهم تم القبض عليهم وأن خالد سوف يعترف نتيجة الضرب والتعذيب وأنه سيحكي عن تنظيمنا وسوف يذكر أسماءنا جميعاً وأنه لا بد أن نتعامل مع الشرطة ونعاجلها قبل أن تعاجلنا هي واتفقنا على ذلك وحددنا الأهداف التي سيتم ضربها وهي قوات الشرطة الموجودة بشارع النميسي بمسجد ناصر ومبنى مديرية الأمن وقسم شرطة ثاني أسبوت وقسم أول أسبوت وتشكيل الأمن المركزي الموجود في الشارع خلف الجمعية الشرعية ومبنى الدورية اللاسلكية وكنا نستهدف كذلك مباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية الموجودة في نفس مبنى المديرية وكنا موزعين هذه المواقع على ثلاثة أهداف وجهزنا الأفراد في شقق التنظيم الموجودة في مدينة أسبوت.

ناجح إبراهيم



د. ناجح إبراهيم

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

الدكتور ناجح إبراهيم الآن شخصية يشار إليها بالبنان على أنه نموذج من نماذج الفكر المعتدل في مصر!! لذا نحتاج إلى دراسة هذا الفكر المعتدل كيف بدأ وما الدوافع التي دفعته إلى قتل السادات من وجهة نظر الفكر الذي أصبح معتدلاً!!! لذا فنحن في هذه الدراسة وبموضوعية وحيادية كاملة نعرض للقارئ نصوص أقوال المتهم ناجح إبراهيم في تحقيقات قضية الجهاد الكبرى.

يقول الدكتور ناجح إبراهيم حينما سأله المحقق:

س: ومتى انتهى التنظيم إلى تكفير الرئيس الراحل أنور السادات؟

ج: نحن لم نكفره من الخطبة الأولى ولا الثانية ولم نكفره إلا بعد أن تأكد لدينا أن هذا هو منهجه.

س: ما وجه الاتفاق بين الفكر الذي تعتقد فيه وفكر الإخوان المسلمين؟

ج: نحن متفقون في أحكام العقيدة والعبادة والأخلاق والحكم بما أنزل الله.

س: وما أوجه الخلاف؟

ج: الإخوان المسلمين غير مؤمنين باستعمال القوة في تغيير نظام الحكم؛ لأنهم يعتمدون على الدعوة اللينة فضلاً عن ذلك فهم يوالون ويحاملون الحاكم أما أنا فأرى أنه لا سبيل إلى تغيير نظام الحكم إلا باستعمال القوة المسلحة.

س: وممن تألفت قيادة التنظيم الذي تكون في شهر يناير سنة 1980 حسب قولك؟

ج: من التسع أفراد التابعين للوجه القبلي والاثنين التابعين للقاهرة والجيزة وهم أنا وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وعاصم عبد الماجد وعلي الشريف ومحمد عصام الدين درباله وحدي عبد الرحمن عبد العظيم وطلعت فؤاد وأسامة حافظ هذا بالنسبة للوجه القبلي أما محمد عبد السلام وعبود الزمر فكانوا من القاهرة والجيزة.

ثم سأله المحقق:

س: وهل يجيز الإسلام قتل رجال الشرطة وتشريد عوائلهم؟

ج: نعم لأنهم أعوان الحاكم الظالم الذين ينفذون أوامره ويصدون عن سبيل الله بأمره ويحمونهم ويدافعون عنه فأي جماعة من المسلمين يستهدفون تغيير الحاكم لابد وأن تصطدم بأعوانه ومن يدافعون عنه سواء شاءت هذه الجماعة أو أبت ولا ننكر أن هناك كثرة من رجال الشرطة مكرهين على موالاتهم للحاكم الظالم وتنفيذ أوامره فهو لاء يبعثون على نياتهم يوم القيامة وقد استفتي الإمام ابن تيمية في حكم قتال المكره من المسلمين فقال يجوز قتاله ويبعث على نيته يوم القيامة ولو ترس بالتار فابدهوا بقتلي ومعنى ذلك أن التار قد يلجأوا إلى أسر ابن تيمية ثم يضعونه في مقدمة جيشهم وهم يحاربون المسلمين فقال على المسلمين أن يبدءوا بقتلي ولا يتخرجون من ذلك، فعسكري الأمن المركزي الذي يضربنا بالرصاص إذا كان كارها لهذا العمل ومضطراً إليه فإذا قتل يكون شهيداً وتكتب له الشهادة يوم الدين أخذاً بنيته وعلى أساس فتوى ابن تيمية كنا نضرب رجال الشرطة عندما تحركنا في 8 أسيوط دون حرج فقتل من قتل وأصيب من أصيب.

ثم واصل المحقق سؤاله قائلاً:

س: وما ذنب الأبرياء من الأهالي ممن قتلوا أو أصيبوا في هذه الأحداث؟

ج: لم نضرب على الأهالي وإذا كان هناك أحد مات أو أصيب فهو نتيجة من ضرب الشرطة.

س: ألم يكن رجال الشرطة يدافعون عن أنفسهم لصد العدوان الذي بدءتموه ضدهم حسبما أقررت في أقوالك؟

ج: هذا صحيح والمسئول عن قتل أو إصابة الأبرياء من الأهالي يلزم بالدية باعتباره قتلًا أو إصابة خطأ سواء كان القاتل من أعضاء الشرطة أو من رجال التنظيم فكل فريق منا مسئول عن عمله في حق الأهالي فإذا كان التنظيم هو الذي قتل أو أصاب خطأ أحدًا من الأهالي نكون ملزومين أمام الله بالدية في الدنيا، وإذا كان القتل أو الإصابة يرجع إلى رجال الشرطة فالشرطة هي المسئولة عن هذا العمل وصحيح أننا الذين جعلنا الشرطة في موقف الدفاع عندما ردوا علينا بالنيران ولكننا كنا في موقف المكروه على قتالهم لأنهم أعوان الحاكم الظالم كما ذكرت.

س: ما هو الهيكل الذي اتخذته التنظيم بعد تأسيسه؟

ج: كان هناك قيادة عليا للتنظيم هي إمارة التنظيم وتولاها الدكتور عمر عبد الرحمن منذ سبعة أو ثمانية أشهر وهذا هو أعلى مستوى في التنظيم ثم يأتي بعد ذلك أمراء المحافظات الذين يتكون منهم مجلس شورى التنظيم وهو المستوى الذي يجيء بعد أمير التنظيم مباشرة ثم يتفرع مجلس الشورى إلى ثلاث لجان هي لجنة الدعوة ولجنة العدة واللجنة الاقتصادية، وفي عواصم المحافظات كان هناك أمراء للمساجد وفي المراكز كان هناك أمراء لها وأمير المسجد وأمير المركز أو المدينة يتبعه مجموعة من الأفراد.

وفي محضر 2/ 12/ 1981 ناقش المحقق المتهم ناجح إبراهيم عبد الله حيث سألته:

س: على أي أساس أسندتم الإمارة للدكتور عمر عبد الرحمن؟

ج: هو رجل عالم وثانيًا هو رجل تقي وثالثًا سنه كبير ورابعًا لا يختلف عليه أحد كأمر للتنظيم فهو رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين بأزهر أسيوط وعلاوة على ذلك فأفكاره متطابقة مع أفكارنا ومؤمن ومقتنع بأهداف التنظيم وأغراضه وقد تم عرض الإمارة عليه وقبلها.

س: وما الدور الذي اضطلع به الدكتور عبد الرحمن في التنظيم؟

ج: دوره الأساسي كان في الفتوى باعتباره عالمًا ومستواه العلمي يفوق كل أعضاء التنظيم وعلاوة على ذلك فكان يقوم بإلقاء الخطب وإعطاء الدروس والمحاضرات وكان يمر على المعتكفات وكان يقوم بتدريس فكر الجهاد والتفسير.

س: ما هي الفتاوى التي صدرت عنه خلال فترة إمارته للتنظيم؟

ج : هناك فتوتان (نقلنا اللفظ كما ورد في التحقيقات) أساسيتان صدرت عنه الأولى خاصة باستحلال أموال النصارى والثانية بحل دم السادات، وبالنسبة للفتوى الأولى فقد أفتى بأن النصارى الموجودين في مصر الآن يعتبرون من المحاربين وليسوا ذميين والمحارب لا حرمة لماله ودمه فيجوز شرعاً محاربة النصراني المحارب وقتله وأخذ أمواله واستخدامها فيما ينفع المسلمين دون استخدامها في الأغراض الشخصية، وقد جاءت هذه الفتوى حينما بحثنا عن مصدر لتمويل التنظيم حتى يمكن شراء الأسلحة والذخيرة التي يحتاجها التنظيم واللازمة لعملية التسليح بناءً على ما اقترحه علي الشريف من وجود بعض محلات الذهب في نجع حمادي وبناءً على تلك الفتوى قام علي الشريف بالهجوم على هذه المحلات واستولوا على ما فيها من ذهب ونقود ومن حصيلة هذه العملية أمكن تسليح التنظيم وشراء السيارات اللازمة لانتقالات أعضائه في الربط والتنسيق بين الوجه القبلي والقاهرة، أما بالنسبة للفتوى الثانية فقد أفتى الدكتور عمر عبد الرحمن بجواز قتل الرئيس السادات بعد أن أفتى بتكفيره لأنه جحد معلوماً من الدين بالضرورة عالماً طائعاً مختاراً.

ثم سألته المحقق:

س: ما الظروف التي استفتي فيها الدكتور عمر عبد الرحمن بذلك؟

ج : الفتوى الأولى الخاصة باستحلال أموال النصارى صدرت قبل تنفيذ عملية نجع حمادي بحوالي 3 أشهر تقريباً وكان مناسبتها تدبير مصادر للتمويل وأنا علمت بهذه الفتوى بعد أن ناقشنا الأمر في مجلس شورى التنظيم وطلبنا الرأي فيه فسافر كرم زهدي إلى الفيوم ومعه بعضاً (كتبناها بنصها من التحقيقات) من أعضاء المجلس وأنا غير متذكر الأسماء وعندما عاد أبلغني بأن الدكتور أحل ذلك شرعاً.

س: في أي مكان التقى محمد عبد السلام فرج وخالد الإسلامبولي بالدكتور عمر عندما لجأوا إليه يستفتيانه في أمر قتل الرئيس الراحل بحضور كرم زهدي؟

ج : أنا لا أعرف أين قابلوه لأنه كان هارباً وقتئذ ومطلوب القبض عليه ضمن قرارات التحفظ إنما على وجه القطع قابلوه وعلى وجه القطع صدرت منه الفتوى وعلى أساسها تم تنفيذ الاغتيال بواسطة خالد الإسلامبولي وإخوانه.

**س: ما قولك وقد أنكر الدكتور عمر عبد الرحمن في التحقيقات
توليهِ الإمارة؟**

ج: هو اعتبر أن النيابة من الأعداء لأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية ولأجل ذلك لا يقول الصدق لأنه لا بد أن يشعر بأنه يحاكم بقانون صادق وهو حكم الله سبحانه وتعالى فإذا اعترف أمامكم بحقيقة دوره في التنظيم والفتاوى التي صدرت عنه فسوف تطبقون عليه القانون الوضعي وسوف تكون النتيجة أنكم ستعلقون رقبته في المشنقة فهو على يقين بأنه إذا أظهر دوره الإسلامي أمام شخص لا يطبق الإسلام فسوف يعرض نفسه لخطر وهذا يبيح له أن يعتصم بالإنكار وهو لو يعرف أنه يحاكم بقانون إسلامي فسوف يقول الصدق لأنه أفتى بصحيح الإسلام وبالتالي لن يكون هناك صدام بينه وبين القانون الإسلامي.

س: ما رأيك فيما صدر عن الدكتور عمر من فتاوى؟
ج: فتواه صحيحة ولها أدلتها الشرعية.

**انتهى الجزء الذي ننقله من تحقيقات الدكتور ناجح
والتي وقعت في أكثر من مائة صفحة.**



نبيل عبد المجيد المغربي



نبيل عبد المجيد المغربي

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

نبيل عبد المجيد المغربي هو مدخلنا لسبر أغوار تنظيم الجهاد (81) والغوص في خفاياه التي ربما لا يعرفها أحد، فهو العضو الأكثر ثباتاً وقوة في التمسك بما يراه حقاً، وفوق ذلك فهو المتهم الوحيد الذي سُجل له فيديوهات تاريخية (صوتاً وصورة) أقرت المحكمة بصحتها وصحة الإجراءات المتبعة لتسجيلها، هذه الفيديوهات تكشف فيها حقائق كثيرة عن التنظيم ففيها يسأل مرشد مباحث أمن الدولة صابر عبد النعيم الشهير «بسامبو»، نبيل عبد المجيد المغربي عن سبب شرائه للسلاح فكانت الإجابة المفاجئة أن رد المغربي بمنتهى البساطة «هذا السلاح مخصص لقتل السادات».

ومن العجب أن هذه التسجيلات قد أخذت قبل مقتل السادات، كذلك فإن نبيل عبد المجيد المغربي - والذي كان دوره جلياً - قبض عليه قبيل مقتل السادات بشهور عديدة وهنا تثور علامات استفهام كثيرة حول تعامل الأجهزة الأمنية مع التنظيمات الجهادية التي ظهرت - وعلمت الداخلية بوجودها - قبيل مقتل السادات الواحد إثر الآخر.

كيف تمت قضية «الفنية العسكرية» في شارع عمومي ووزارة الداخلية في غفلة متعمدة؟ وكيف ذهب أحد أفراد تنظيم الفنية العسكرية وهو الدكتور أحمد الرجال وأبلغ الرئيس السادات بالواقعة في العام 1974 وأبلغ الضباط هناك فلم يصدقوه؟ وكيف استصرخ أحمد الرجال قائد الحرس وهاجمه وقال له إن الأمر على وشك الحدوث

مما جعل قائد الحرس يذهب به إلى أمن الدولة والتي ذهبت وعينت المكان لتعود وتقرر أن لا يوجد أحد عند الفنية العسكرية مع أن الدماء كانت تسيل على سور المبنى!!!!

وفي قضية التكفير والهجرة، نرى ذلك الدور المتراخي جداً للأمن فالمفاوضات فيها استغرقت ثلاثة أيام قتل أثناءها الشيخ الذهبي، بل واستجابت الداخلية لكل مطالب تنظيم التكفير والهجرة من دفع النقود والإفراج لهم عن أفراد (كان من بعض الذين أفرج عنهم الوسيط بين الداخلية وجماعة التكفير والهجرة) فلم تحاول الداخلية تعقبهم ولا القبض عليهم، ولم تحاول البحث عن هذا المكان الذي تم خطف الشيخ الذهبي به، وظل هذا التراخي حتى مقتل الشيخ الذهبي رحمه الله.

ثم في قضية الجهاد 1977 والمسماة «بقضية القنص» تم الإبلاغ عن المجموعة التي قامت بها ليس بواسطة أمن الدولة أو الداخلية ولكن بواسطة أحد أفراد هذه القضية «المدعو شريف» ليُعلم أمن الدولة بكل التفاصيل التي جرت.

أما قضية الجهاد 79، اعترف فيها أحد المتهمين بأنه هو الذي وضع القنابل في شقة محمد صالح وأنه دبر المسألة جميعها من الألف إلى الياء بالاتفاق مع أمن الدولة لذلك نجد أنفسنا أمام وزارة داخلية تعمدت أن تغلق الملفات لسر لا نفهمه حتى الآن!! وأصررت أن تغض طرفها عن أشياء كثيرة بينما تنشط في أحداث أخرى بصورة ملفتة للنظر!!!

وقبل أن نشرع في سرد رواية المغربي في أوراق التحقيق من الضروري تسليط الضوء على وقائع وملابسات تعذيب نبيل عبد المجيد المغربي في تلك القضية الكبرى، فلا يوجد متهم تم تعذيبه - في هذه القضية - مثلما عذب نبيل المغربي، وقد أثبت ذلك أمام النيابة حيث ذهب إليها وقدمه متورمة وعليها آثار التعذيب واضحة، بل إن نبيل عبد المجيد المغربي تم تعذيبه لأكثر من مرة. وسنفرد فصلاً نرفق فيه وسائل التعذيب.

جاء في «التقرير الطبي» أن المتهم تعرض لتعذيب وحشي وأن الآثار الإصابية المشاهدة به على غرار ما يحدث بالاعتداء ضرباً باليد والعصي. وقد أدت إصابة القدم اليسرى إلى وقوع شرخ بالسلامية الطرفية لإصبع الإبهام وتقيح للإصبع المذكور، هذا فضلاً عن تقيح موضع إصابة إبهام القدم اليمنى، ولأغلب المتهمين في القضية تقارير مشابهة تثبت وقوع التعذيب عليهم. هذا ما دعا المحكمة إلى الموقف التاريخي الذي اتخذته في محاكمة الضباط المتهمين بالتعذيب والذي سنتناوله في فصل لاحق.

على أيه حال فإن ما ذكره نبيل المغربي في التحقيقات والدور الذي لعبه في تجنيد الأفراد وتدريبهم على السلاح، يستحق منا أن نلقي المزيد من الضوء عليه، لذا فإننا سنعرض مقتطفات من أقوال المغربي في أوراق التحقيق.

يقول نبيل المغربي «عند التشاور بيني وبين عبود في موضوع التدريب، رأينا أن التدريب على السلاح بحاجة إلى أماكن صحراوية، فعرضت أنا أن أقوم بالبحث عن هذه الأماكن، فكننت أستقل المواصلات وأثناء السير أبحث عن أماكن بها قباب أو تصلح للتدريب. اتفقنا على أن من يتيسر له شراء سلاح فليقوم بالشراء، وبالنسبة لي قمت بمحاولة الشراء التي ضبطت فيها، أما بالنسبة لعبود فقام بشراء رشاش بورسعيد وأعطاه لي فقامت بتدريب ستة من الأفراد عليه في طريق الواحات.

ولما سأله المحقق عن دور طارق الزمر في هذا الاتفاق قال «كان طارق يقوم بدعوة أصدقائه من المتدينين للتدريب».

س: ألم تشكلوا فيما بينكم جماعة لها هدف معين؟

ج : اتفقنا أنا وعبود في البداية على تدريب المتدينين وأفراد الجماعات الإسلامية، ثم بعد ذلك انضم إلينا طارق الزمر، لكن لم يكن لنا فكر متصرولاً إمارة ولا باب، وكان هدفنا تدريب أفراد الجماعات الإسلامية والأفراد المتدينين عسكرياً وشراء السلاح لهم لإعداد العدة لتسليحهم حتى يكونوا قوة نستطيع بها قتال الحكومة لإرغامها على تطبيق الشريعة الإسلامية إذا رفضت تطبيقها دون قتال.

س: ومن الذي سيقود هؤلاء المدربين على السلاح لتنفيذ هذه الخطة؟

ج : بطبيعة الحال ليس منا لا أنا ولا عبود من يقتنع به أفراد التدريب كأمين عام لها، فترك ذلك حتى يظهر في الساحة من هو أهلاً لهذه الإمارة.

س: ولماذا لا يقتنع أفراد التدريب بك أو بعبود كأمر لها؟

ج : لقلة علم كل منا، وعدم وجود مؤهلات كافية للإمارة، ولم يسبق لنا شهرة في العمل الإسلامي.

س: أليس الإعداد للقتال وفق ما ورد بالقرآن الكريم حسب أقوالك وبمناسبة الآية التي ذكرتها أنت، هو قتال الكفار، فمن هم الكفار الذين كنت تعد هؤلاء الأفراد لقتالهم؟

ج: إعداد الأفراد كان لقتال الحكومة إذا لم تطبق الشريعة الإسلامية، وحسب الفتوى التي تصدر إذا ما كان قتال كفار أو قتال بغاة أو قتال مرتدين أو أي صنف من أصناف القتال، إنما كانت الحكومة في النهاية ستقاتل حتماً إذا لم تطبق الشريعة، وعلى هذا كان اتفاقنا على تدريب الأفراد تهيئة لهذا اليوم.

س: ألم تكن وعبود الزمر وطارق الزمر تعتبرون أن القائمين على نظام الحكم من الكفار لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية وفق معتقداتكم؟

ج: بالطبع، هذا يحتاج إلى فتوى أكبر من مستوانا العلمي تبين إذا ما كانت الحكومة مسلمة أم كافرة وباغية، حتى يتحدد نوع القتال ضدها، ونحن لم نناقش هذا الأمر لأن كل ما كنا نريده هو إعداد الأفراد المتدينين والجماعات الإسلامية لقتال الحكومة.

إذا فقد كان نبيل المغربي معترفاً ومقتنعاً بقله علمه، وبغض النظر عن التعذيب فقد أقر نبيل المغربي أنه كان يدرّب الأفراد على السلاح في طريق الواحات، ذلك أن نبيل المغربي كان يملك حماساً منقطع النظير ربما هذا الحماس أعماه عن أشياء كثيرة كان من السهل أن يكتشفها.

وفي المحضر المفتوح يوم 4 / 10 / 1981 في الساعة السابعة والنصف في صـ72 من تحقيقات نبيل عبد المجيد المغربي، تقول النيابة في تحقيقات هذا المحضر:

«سلمنا شريط الفيديو للفني الذي أظهره في حضور المتهم وشاهدنا اللقاء الأول، وقد أقر المتهم أن هذا اللقاء كما هو واضح على شاشة التليفزيون تم في بيت صابر أو سامبو، وقد لاحظنا أن الحديث بينهما كان حول الأسلحة، وقد دار حول الاتفاق على شراء هذه الأسلحة وعن النقل بالسيارات للتدريب وعن أماكن التدريب. وكان المتهم يرتدي جلباباً وطاقيّة بيضاء ويمسك في يده جريدة قرر بأن بداخلها مصحفاً، وقد أقر المتهم بهذا اللقاء والحديث المنسوب إليه. ثم تلى ذلك اللقاء الثاني. وقد أقر المتهم أن

هذا اللقاء وفق ما وضح في شاشة التلفزيون تم في بيت صابر، وكان بينه وبين صابر فقط، وكان يحمل في يده جريدة، وقد أقر بأن بداخلها مصحفًا وكان يرتدي جلبابًا وعلى رأسه طاقية بيضاء، وإثر جلوسه على أريكة، التقط صابر من أسفلها لفافة قام بفضها أمامه وسلمًا سلاحًا، أخذ المتهم بفحصه ليجري عليه بعض التجارب، وقد لوحظ أنه يتفحص مليًا ماسورة الرشاش، ودار حديث، عندما سأله صابر لمن أول طلقة فأجابه إنها للسادات بإذن الله، ثم ضحك وقال ماحدث خلى النصارى يركبونا غيره، وقد اعترف المتهم بهذا التسجيل وما دار به ثم أدير اللقاء الثالث، وقد قرر المتهم أيضًا أنه في بيت صابر، وقد صاحب المتهم في هذا اللقاء شخص يرتدي جلبابًا أبيض وملتحى قرر المتهم أنه السيد محمود، وبعد أن قدم إليهما صابر بعض الحلوى، التقط لفافة من أسفل الجريدة وفضها وأخرج سلاحًا منها، أخذ كل منهما يتفحص السلاح وأجزائه، وأخذ السيد محمود مطواة كان يستعملها في تركيب السلاح، وذكر ذلك الأخير حديثًا عن أحداث الزاوية الحمراء وكيف كان المسيحيون يطلقون الرشاشات من أعلى إنما كان يقذفهم بالطوب الناس من أسفل، ثم قاموا بوضع الرشاشين في حقيبة منفاخ قرر المتهم أنه أحضرها معه، كذلك وأخذ المتهم نبيل المغربي بعض النقود لصابر حتى بلغ وفق ما دار بينهما من حديث ظاهر في التسجيل مبلغ 470 جنيه، ثم لوحظ أن السيد محمود أخرج مطواة من جيبه الأيمن ثم قام بفتحها وأعادها مفتوحة إلى جيبه الأيمن، وانصرف هو والمتهم نبيل المغربي وقد أقر المتهم الأخير بهذا اللقاء وما تم فيه.

إذاً كما هو واضح من خلال استعراض أشرطة الفيديو أن هذه اللقاءات التي تمت قبل مقتل السادات لم تكن معلومة فقط بل مصورة وقيل فيها من نبيل المغربي صراحة - كما أقر هو وكما شهد المحامون المدافعون وكما شهدت أيضًا شهادة المحكمة التي أقرت بصحة هذه التسجيلات - أن الطلقة الأولى ستكون للسادات على حسب قوله.

ثم توالى الأشرطة والتسجيلات حتى كان عرض التسجيل الذي تم القبض فيه على نبيل عبد المجيد المغربي وعلى السيد أحمد، وكان ذلك بطبيعة الحال عن طريق كمين أعدته مباحث أمن الدولة وبالاتفاق مع العميل الذي أقر دوره بيعًا وشراءً وتصويرًا وحوارًا، ومن الغريب أن هذا العميل كان بسيط الفكر إلا أنه أدى مهمته بنجاح كبير.

وإثر ظهور الشرطة في الصورة ومحاولتها القبض، ففر السيد محمود من المكان وتخطى بعض الأسوار إلا أنه ضرب ونتج عن ذلك إصابة مات على إثرها بعدها بأيام،

أما نبيل المغربي فقد حبس ولم يتم بحث ما أفاض به من معلومات بل على العكس ظل رهين الحبس حتى قتل السادات، ولكن تم التحقيق معه بخصوص الأشرطة وعلاقته بالتنظيم قبل مقتل السادات.

إن كل هذه التحقيقات تمت قبل مقتل السادات وأكاد أقول إنني قد عايشتها بنفسني قبل القبض علي في 7 أكتوبر 1981، عاصرت التحقيقات ومناقشة الشاهد - الذي كان هو مرشد أمن الدولة - وقد تعجبت ما الذي جعل مباحث أمن الدولة تأخذ هذه المعلومات ثم تضعها حبيسة الأدراج؟!!

فعلى سبيل المثال محضر طلب مقدم من نبيل المغربي بتاريخ 29 - 9 - 81 أي قبل مقتل السادات، تحقيقات واعترافات قبل هذا التاريخ، والعجيب أن ترفق مذكرة معلومات بعد ذلك عن نبيل المغربي بعد عشرة أيام.

فالأوراق الخاصة بنبيل المغربي تثير ألف علامة استفهام حول دور وزارة الداخلية في هذه القضية!!! وهل أن المسألة برمتها كانت محض إهمال؟ ونحن لا نقرر بوجه من الوجوه ولكننا نتساءل، الأوراق تضم طلبًا مقدمًا من والد نبيل المغربي يقول في هذا الطلب أنه قبض على ابنه وأنه بعد القبض عليه بفترة زمنية، نشرت جريدة الجمهورية بتاريخ 4/ 10/ 81 أنه عضو في تنظيم ديني متطرف، إذا فقد كان الأمر معلومًا حتى أن جريدة الجمهورية نشرت تفاصيل عن هذا الأمر ومع ذلك تمت عملية قتل السادات بدقة شديدة.

على أي الأحوال يستطيع الباحث أن يطالع التقرير الطبي الموقع على نبيل المغربي في 29/ 9/ 81 وكل الأوراق المتعلقة بنبيل المغربي التي أرفقت في شهر سبتمبر 1981 كذلك محضر النيابة المفتوح في 26/ 9/ 81 الذي يقر فيه نبيل المغربي بتفاصيل دوره في التنظيم، ومحضر آخر محرر بتاريخ 27 - 9 - 1981 أي قبل مقتل السادات بمدة كافية يذكر فيه نبيل عبد المجيد المغربي علاقته بطارق الزمر وعبود الزمر وكيف أنهم اتفقوا على شراء السلاح والمستهدف بأول طلقة - كما ورد في شريط التسجيل الذي سجلته النيابة قبل مقتل السادات - هو أنور السادات، والتفاصيل كلها يذكرها نبيل المغربي في 27 - 9 ويكفي أن نسوق هذا الحديث من أقوال نبيل المغربي.

«كنا نجلس مع بعضنا البعض وننتقف ونقوم بطرح فكرنا، وبعد أن تمكنا من تجميع ستة أشخاص، انتقلنا إلى مكان التدريب في الواحات واستلمت من عبود الرشاش - وهو رشاش بورسعيد - طبنجة تشيكي - وأعطاني طلقات (لا أذكر عددها) خاصة

بالرشاش والطبنجة، وسلمني عبود مبلغًا ماليًا أصرف منه على الانتقالات، ولا أذكر كم المبلغ الذي تسلمته منه، وحضر الأخوة الستة لحوالي عشرة أيام وأخذتهم في سيارة صابر (وصابر هو مرشد أمن الدولة الذي كنت قد تعرفت عليه أثناء وجوده عند الشيخ شعبان في زيارة، وكان يتحدث عن أن النصاري لديهم سلاح في الكنائس وأنه على استعداد لإحضار السلاح للمسلمين)، ولما قلت إن المسلمين في حاجة إلى التدريب في الصحراء عرض إنه يقل الأفراد بسيارته الأجرة، وهكذا ترددت على صابر من أجل التفاوض معه لشراء سلاح، قلت له: نحتاج إلى سيارتك الأجرة للذهاب بها إلى أماكن التدريب، وكنت أظن أنه سيقبلنا تطوعًا، لكنه طلب مبلغ 15 جنيهًا، وأنا كنت قد أشرت عليه بالمكان الذي سيقبلنا إليه على طريق الواحات، واستكترت هذا المبلغ خاصة مع ظني بأنه سيقبلنا دون مقابل مادي أو بمبلغ رمزي لذا حين سلمته المبلغ قلت له «سبب حاجة» فأخذ 13 جنيهًا. ثم في فجر أحد الأيام ركبنا التاكسي المملوك لسامبو وذهب بنا إلى الكيلو 9 - 10 على طريق الواحات وكانت معي كرتونة أو بتعبير أدق لوحة من الكرتون ودخلنا إلى الصحراء مسافة كيلو، قم أخذت أشرع في إعداد المكان للتدريب فجمعت الرمال على هيئة كومة صغيرة وأسندت فوق الكومة الكارتونة ثم بدأت في تدريب الأخوة على الرماية بواسطة الرشاش. كل فرد منهم ضرب خمس طلقات بينها ضربت أنا ثلاث طلقات وسامبو كان منتظرًا بجوار العربية.

واستغرقت العملية ربع ساعة ثم قفلنا عائدين بسيارة سامبو وكان أي فرد منا يترجل من السيارة أمام مقصده، وحين ركبنا أخذنا السلاح والكرتونة وسهواً تركنا الكرتونة في العربية. والتقيت بعد ذلك بعبود وطارق وأخذ يستفسر مني عن أحوال التدريب ومكانه ولا أتذكر إذا كنت أخبرته عبود عن موضوع السلاح الذي سأشتريه من سامبو والسلاح الذي تدربنا عليه أم لا، ظل ذلك السلاح لدي لبضعة أيام وقمت بتدريب حسن عاطف على فكّه وتركيبه ثم سلمته السلاح الذي هو الرشاش والطبنجة التشيكي وبضع طلقات متبقية من أجل تدريب أحد من الأخوة عليه.

ثم عاد نبيل المغربي ونفى تدريب حسن على السلاح «أنا سلمته السلاح على سبيل استخدامه في الدعوة وأعنى باستخدامه في الدعوة أن يعرضه على الأخوة الذين يرغبون في الانضمام إلى الجماعة لكي يتقنوا من أن الأمر جدي فيقبلوا على الدخول في الجماعة.

هذه كانت أقوال نبيل المغربي قبل مقتل السادات بأسابيع كثيرة، وهذا هو نص ما قاله والذي أيدته التسجيلات وشرائط الفيديو كما أكدت عليه الأحداث والوقائع ومن هنا لا بد وأن تثور ألف علامة استفهام...

لماذا لم تتخذ أمن الدولة أي إجراء جدي لحماية السادات من الاغتيال والقتل؟!

هذه المستندات نقدمها للتاريخ وهذه الوثائق نتحدث عنها ونترك لأهل البحث تقييمها، ولا ننسى أيضًا أن نشير قبل أن نغلق هذا الباب بأن نبيل المغربي أقر في أقواله أنه أسند عملية مراقبة منزل حسني مبارك إلى آخرين ثم حين عجزوا قام هو بمراقبة منزل حسني مبارك ومتابعته.

ص 17 من أقوال نبيل عبد المجيد المغربي..

لعلنا نعرف بذلك لماذا كانت القسوة على نبيل المغربي من الرئيس الأسبق لمصر محمد حسني مبارك ربما لأنه كان أحد استهدافات نبيل المغربي.

ولعلنا أيضًا نفسر لماذا تم إدخال نبيل المغربي في عدة قضايا من داخل السجن والحكم عليه من داخل السجن من أنه قام بنشاط إرهابي ملحوظ، وكان هذا الأمر مستغربًا إذ كيف يقوم الإنسان وهو داخل سجنه بنشاط إرهابي!! لكن الذين يعرفون أن نبيل المغربي كان يستهدف منزل محمد حسني مبارك وهو نائب لرئيس الجمهورية محمد أنور السادات يعلمون أن هناك ثأرًا قديمًا بين الرئيس حسني مبارك ونبيل المغربي، دفعه إلى أن يظلم هذا الرجل، فلم يكتفِ حسني مبارك بعقابه على جريمة واحدة وبحكم واحد والذي صدر ضده في قضية الجهاد، وإنما كال له الاتهامات والقضايا حتى وصل عدد السنوات التي أمضاها نبيل المغربي داخل السجن إلى ثلاثين عامًا.

وقد حاولنا جميعًا كحقوقيين ونشطاء حقوق إنسان أن نستنجد لإنقاذ حياة نبيل المغربي بالمنظمات وبالهيئات وبالوزارات، لكن هذا الطلب دائمًا ما كان يقابل بالرفض حتى اضطررنا إلى إقامة دعوى بإخلاء السبيل؛ نظرًا لأنه تجاوز الحد الأقصى لأي عقوبة وتجاوز ما نص عليه القانون وما نص عليه العرف والقواعد الإنسانية حتى أصابته الأمراض، لكن الرئيس الأسبق حسني مبارك رفض تمامًا الإفراج عن نبيل المغربي.

هذه هي قصة نبيل المغربي التي دفعتنا إلى التساؤل هل قُتل الرئيس السادات بيد وزارة الداخلية؟ أو بيد أمريكا؟ أم بالاتفاق والإهمال العمدي من الذين كرهوا منه أن يتسامح مع الحركة الإسلامية السياسية فأرادوا أن يحملوه وزر أو نتيجة فعله؟

انتهت أقوال نبيل عبد المجيد المغربي وهي الأقوال الأخيرة في سجل الأقوال، والتي نكتفي بهذا القدر منها في موسوعتنا، إلا أننا نحتفظ بكامل أوراق ووثائق هذه القضية والتي تزيد عن أربعين ألف ورقة.



حسين عباس

عطا طایل حمید

عبد الحمید عبد السلام

خالد الاسلامبولی

المشتركون في قتل السادات

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الله

مسألة أمن الدولة العليا (شواهد)

الزائرة الزائرة

الكلمة على يد آية الله العظمى السيد المرتضى المتفاني عبد القادر محمد أحمد عيسى بك
وعضوية السيد المرتضى في مجال علي فؤاد ، ابراهيم عبد السلام طبع
الشارع محمد بن مصطفى الفاضل .

ويعتقد أنه قد أرسلت نسخة المشارة رجاء العرب المحامي الناصر للبابية أنت
الدولة العليا والمشارقة المندى المحامي الناصر ولطيف المندى محمود وحيث
عبر له رئيس البابية ولطيف السبع مشرف الدين وتكليف البابية. -
الند / تسمى على ميرة — أمين سر الحلف

اصول و احکام التَّائِبِ :-

٤٦٢ ١٩٨١ هـ / ربيع الثانی الدار العلیی .
٤٦٣ ١٩٨٢ هـ / ربيع الثانی الدار العلیی .

فد

١- عمر أحمد علي عبد الرحمن - ٤٣ - دكتوراً ممتازاً بكلية أصول الدين جامعة الأزهر
بأصوله وقيم المعرفة وفضله في المسالك العلمية - الحاضرة - الجيزة - حضر لندوة معه
الفاضلة الدكتور عبد الرحمن عبد الحليم مندور وديرة أبو زيد - أحمد الحويك
عبد الحليم رمضان الحامون الموكلون - ٣٥ - إلى أن انتهى من هذا المجلد -

[illegible][illegible]

٢٢
١- شيخنا الميرزا محمد باقر - ٢٧ - طبيب اهل مدينة تبرستان
٢- الحاج الميرزا محمد باقر - ٢٨ - وعظمتا في مدينة تبرستان
٣- شيخنا الميرزا محمد باقر - ٢٩ - وعظمتا في مدينة تبرستان

✓

نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد

في قضية الجهاد عام 82



بشيرة مصرية للوزير حسين علي زعيم الكرم في البلاد بالقوة، ودرجوا التنفيذ
من طرفهم الخيال كإدارة المسئولين في الدولة والنيابة العامة والمكتبية والعسكرية
والشعبية استهانت العليقية، والنقطة على أضرار قواته بكونه لسنه استعفى
والإذاعة وقادتهم لهم أثناء تمريرهم، وامتثلوا بملف حذرة الدفاع ووزارة الداخلية
والحكومية في عظام السيطرة على البلاد، والحد من بيانات الكرم على السلطة
وتوجيه أضرارهم من خلالهم، وقد نفذوا الخطط في أفعالهم ومما دفعه اغتيال
لقد سهر المسئولين أثناء مشاهدتهم العرض العسكري للقوات المسلحة
اجتعالاً لا بد من انتفاها في الساحة من الكرم، كما ماووا أخذهم من الحراسة
على مخزن أسلحة لخدمة الكناشي العسكرية لخدمة ما به من أسلحة ومعدات
في أجهل صبيحة الزعامات والتلفزيون والسيطرة على لواءه من بياناته أندوا
تفقد جماعهم في الوزير علي الكرم، وأقعدوا تقاريرهم في أفعالهم الدارة
والحكومية في مدينة أسبوط، وقتلوا ودمروا قتل عدد من ضباطهم ومنور
الشرطي في، واستولوا على أسلحتهم بصفة السيطرة على المدينة، وخططوا
لقدفد السيارات الخائبة لجنود المكنز في المستأجرة بمبارين وسواغ
الناشرة والجيرة بالمرار لفرقة، توصلا لشد قوادته قواته الكرم لهم،
وليتكلموا من الكرم على ما يحمل الكرم من أسلحة وذخائر، وأجبت على
التيبة مقارعة قواته الزمن والشرطة لهم وضبطهم، وقد دفعته منهم في
سبل ذلج الجرائم التي تمت :-

المتهمون من الثالثة حتى الثالثة بعد المائة لهذا المتهم من العاشر
حتى السادس والعشرين :-

تاريخ ١٩٨١/١٠/٨ بدائرة مدينة أسبوط - محافظة أسبوط :-
شاركوا في قتلهم من قبله من الكرم في أسبوط - ديرة وتولى قياداته لجهنم
من الثالثة حتى العاشر - من شأنه تعريف العام للظن، ومنع الرضاة الحكومية
من ساءة على الكرم بالقوة وقصد ارتكاب جرائم القتل العمد واعتزل المبانع
العامة بالقوة وتخريب وتدمير، ففقد منهم - تنفيذ المكون المقصود من المتهمين في
به - الجرائم التالية :-

قتلوا جماعة من ضباط الكرم في كلاس القيد في الحولي والملازمين أوله آخر
وهم من القوتوع وعظام الذين تملكون في أسبوط، واتهموا في
رئيس المحكمة

المسند إليه .

٧ - عاصم طه الماحد ماضي - بالاشتغال الشاقة المؤبدة لمدة جميع النهم المسند إليه وإعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع لهذه النهم والنهية المحققة عليه فيك في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل منه هذه العقوبة المدة التي قضاهها خاضعا للأحكام الصادرة في الجناية المذكورة .

٨ - حمدي عبد الرحمن عبد العظيم - بالاشتغال الشاقة فترة عشر سنة لمدة جميع النهم المسند إليه .

٩ - أسامة إبراهيم حافظ - بالاشتغال الشاقة عشر سنوات لمدة جميع النهم المسند إليه وإعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع لهذه النهم والنهية المحققة عليه فيك في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل منه هذه العقوبة المدة التي قضاهها خاضعا للأحكام الصادرة في الجناية المذكورة .

١٠ - طلعت فؤاد قاسم - بالاشتغال الشاقة سبع سنوات لمدة جميع النهم المسند إليه - لها النهم المسند إليه بالبند أدناه برأيه ونك .

١١ - نبيل عبد المجيد الغرب - بالاشتغال الشاقة لمدة جميع النهم المسند إليه - له النهم المسند إليه بالبند أدناه برأيه ونك .

١٢ - أحمد صهيبي خليفة - بالاشتغال الشاقة فترة عشر سنة لمدة جميع النهم المسند إليه - له النهم المسند إليه بالبند أدناه برأيه ونك .

١٣ - صلاح أحمد جاهر - بالاشتغال الشاقة هي وحدها الواجبة التوقيع لهذه النهم والنهية المحققة عليه فيك في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل منه هذه العقوبة المدة التي قضاهها خاضعا للأحكام الصادرة في الجناية المذكورة .

١٤ - عبد الناصر عبد العليم ذره - بالاشتغال الشاقة فترة عشر سنوات لمدة جميع النهم المسند إليه لها النهم المسند إليه بالبند أدناه برأيه ونك .

١٥ - عبد الله العاصي التوقيع هذه النهم والنهية المحققة عليه فيك في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل منه هذه العقوبة المدة التي قضاهها خاضعا للأحكام الصادرة في الجناية المذكورة .

١٦ - عبد الله العاصي التوقيع هذه النهم والنهية المحققة عليه فيك في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل منه هذه العقوبة المدة التي قضاهها خاضعا للأحكام الصادرة في الجناية المذكورة .

١٧ - عبد الله العاصي التوقيع هذه النهم والنهية المحققة عليه فيك في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل منه هذه العقوبة المدة التي قضاهها خاضعا للأحكام الصادرة في الجناية المذكورة .

١٨ - عبد الله العاصي التوقيع هذه النهم والنهية المحققة عليه فيك في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل منه هذه العقوبة المدة التي قضاهها خاضعا للأحكام الصادرة في الجناية المذكورة .

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد
في قضية الجهاد عام 82

75.

١٥- لحارعة عبد المرحوم الزمر - بالاستعمال الشاقة فمعة لثلاثة سنين فمعة جميع النعم
المسندة اليه - لهذا المهمة المنيعة باليد ساء ما و اجتهدا هذه العقوبة هي
ومعها الواجبة التوقيع له هذه النعم والنعمتين المقضى عليه فيها ف
الحماية رقم ٧١٩٨١ أنه دولة عسكرية عليا - على أن يستقر مدته لعقبة
الدة التي قضاهم خاضعا للحكم الصادر في الحماية المذكورة
ومعاضته بالاستعمال الشاقة فمعة لثلاثة سنين فمعة جميع النعم

١٦- محمد طاهر ابراهيم - بالأعمال الشاقة المؤدية عندهم اليتم السنة الثانية -
 باعتبار هذه العقوبة هي وهدا الراجية التوقيع عندهم اليتم السنة الثانية اليتم
 المحقق عليه فيها في الجناية رقم ٧ ١٩٨١ أسدولة عسكرية عليا - في أن يستدل
 به هذه العقوبة المدة التي قضاهما خاضعا لتكم الصادر في الجناية المذكورة.

١٧- أسامة السيد قاسم - بالأعمال الشاقة المؤدية عندهم اليتم السنة الثانية اليتم
 له العقوبة هي وهدا الراجية التوقيع عندهم اليتم السنة الثانية اليتم
 الجناية رقم ٧ ١٩٨١ أسدولة عسكرية عليا - في أن يستدل به هذه العقوبة المدة التي
 قضاهما خاضعا لتكم الصادر في الجناية المذكورة.

١٨- صلح السيسيموس - بالارتحال ان قوة الموية على جميع اهلهم السنة اليه واعتبارها
العقوبة لهم وهدموا الواحية التوقيع على هذه اهلهم واليه القى القى على فيها في الخلية
تم في ١٩٨١ امس دولة حكرية ولما - لكي ان يغفل سلكه العقوبة السنة التي
الحكم الصادر في السنة المنقضية.

قضاها خاضعا للحكم الصادر من الجناية المدونة.

١٩- اؤدع بغير علم عكسه - بالانتماء الى فئة جميع سنوات جميع ايام السنة اليه - فلما

٢٠- عبد الرحمن سالم - بالانتماء الى فئة جميع سنوات جميع ايام السنة اليه - فلما

الهيئة المبنية بالبنود سارا والمختار هذه العقوبة الى وهذا الواجب اليه جميع سنة

لهذه ايام والهيئة المعقبة عليه في الجناية سنة ١٩١٩ سنة دولة عكسه

على ان يستدرك به هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعا للحكم الصادر في الجناية المدونة.

الهيئة المبنية بالبنود سارا.

السنة المبنية بالبنود سارا.

السنة المبنية بالبنود سارا.

١٩ - محمد بن سعيد طاب - بالاضافة ان في في اخر نسخة عليه صريح اللهم المسنة اليه
ويعلم ان مستند من هذه العقيدة المذكورة

٢١ - محمد بن الحسين
٢٢ - أبو بكر محمد بن الحسين
٢٣ - السيد أحمد بن الحسين

بالأستاذ في الشريعة المؤيد عبد جعفر المصطفى
في الشريعة المؤيد عبد جعفر المصطفى
في الشريعة المؤيد عبد جعفر المصطفى

٥٥ - فضيات
٥٤ - فضيات
٥٣ - فضيات
٥٢ - فضيات
٥١ - فضيات
٥٠ - فضيات
٤٩ - فضيات
٤٨ - فضيات
٤٧ - فضيات
٤٦ - فضيات
٤٥ - فضيات
٤٤ - فضيات
٤٣ - فضيات
٤٢ - فضيات
٤١ - فضيات
٤٠ - فضيات
٣٩ - فضيات
٣٨ - فضيات
٣٧ - فضيات
٣٦ - فضيات
٣٥ - فضيات
٣٤ - فضيات
٣٣ - فضيات
٣٢ - فضيات
٣١ - فضيات
٣٠ - فضيات
٢٩ - فضيات
٢٨ - فضيات
٢٧ - فضيات
٢٦ - فضيات
٢٥ - فضيات
٢٤ - فضيات
٢٣ - فضيات
٢٢ - فضيات
٢١ - فضيات
٢٠ - فضيات
١٩ - فضيات
١٨ - فضيات
١٧ - فضيات
١٦ - فضيات
١٥ - فضيات
١٤ - فضيات
١٣ - فضيات
١٢ - فضيات
١١ - فضيات
١٠ - فضيات
٩ - فضيات
٨ - فضيات
٧ - فضيات
٦ - فضيات
٥ - فضيات
٤ - فضيات
٣ - فضيات
٢ - فضيات
١ - فضيات

٤٣- السيد
٤٤- على
٤٥- فضيل

٤٤ - علي بن الحسين
٥٥ - فضيل بن يحيى

نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار

نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار
فقضية الجهاد عام 82

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد
في قضية الجهاد عام 82

٦٧٧

تاريخ الحكم في الجبالة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٤ عابدين

- ١٦٦ - ١٦٧ - غادول محمد طرمان
- ١٦٨ - ١٦٩ - أحمد فوضي علي الجاهم
- ١٧٠ - ١٧١ - ناصر محمد أحمد صفي
- ١٧٢ - ١٧٣ - أحمد محمد صمام
- ١٧٤ - ١٧٥ - محمد أحمد عبد العزيز أبو طالب
- ١٧٦ - ١٧٧ - فوزي محمود أمين
- ١٧٨ - ١٧٩ - جمال محمد الشناكر محمد
- ١٨٠ - ١٨١ - محمد أمين صان
- ١٨٢ - ١٨٣ - أحمد محمد علي الجاهم
- ١٨٤ - ١٨٥ - محمد بنهم الرزوقي
- ١٨٦ - ١٨٧ - طلعت محمد زرع عثمان
- ١٨٨ - ١٨٩ - فؤاد محمد محمد غريب
- ١٩٠ - ١٩١ - عبد المظفر علي محب

سادسا :-

تقدير مبلغ مائة جنيهه أتعابا للمحاماة لكل محام منتخب لمدة كل منهم مائة

لغته .

صدر هذا الحكم في يوم الأحد الخامس من محرم ١٤٠٥ هـ

١٩٨٤ ميلادي

رئيس المحكمة

عبد الحميد محمد



١٩٨٤

صورة ضمنية من الحكم في القضية رقم ٤٨
 خطاب إلى أمن الدولة العليا - حيث يثبت
 صورة أمن الدولة العليا - حيث يثبت
 الرسم المقدم بالقبض رقم ١٤٠٥



١٩٨٢/١/١

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد
 في قضية الجهاد عام 82

قضية التعذيب الكبرى

سبق وأن ذكرنا في متن هذه الموسوعة أن المستشار عبد الغفار محمد - رحمه الله - كان من العلامات التي يجب أن يشار إليها بالبنان في عالم القضاء.

ليس لأنه أصدر حكماً إنسانياً في قضية الجهاد والجماعة الإسلامية والشهيرة باسم قضية مقتل السادات، فلم يصدر حكماً واحداً بالإعدام؛ لأنه تصدى لوقائع تعذيب المتهمين وأحال الأمر إلى النيابة كما سبق القول لإجراء تحقيق في هذه الجريمة.

وكانت هذه الإحالة إدانة لنظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك بأكمله؛ لذلك فلم يشأ النظام البائد في ذلك الوقت أن يعرض نفسه للمسئولية التاريخية فتم التدخل في هذه التحقيقات وتم إرجاء نظر القضية حتى عام 1986، وهنا نستطيع أن نقول إن الأمور قد تم ترتيبها فتم تشكيل محكمة هي إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار «سليمان أيوب» وعضوية الأستاذين «عدي حسين» و«رشدى سليمان» المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة، وسبق أن أشرنا إلى أن المستشار «عدي حسين» تقلد بعد ذلك كل المناصب التي يتخيلها أو لا يتخيلها الإنسان، فهو في ذلك الوقت كان المستشار القانوني لمجلس الشعب وللدكتور «رفعت المحجوب»، إلا أنه بعد هذه القضية تدرج في المناصب حتى أصبح محافظاً وظل في هذه الوظيفة حتى بعد قيام ثورة 25 يناير متقلداً من محافظة إلى أخرى، والآن نذكر أسماء الضباط ونذكر أسماء المحامين الذين ترفعوا عنهم، ولا بد وأن نشير إلى أن الكثير من هؤلاء الضباط تقلدوا بعد ذلك أعلى المناصب كمحافظين ورؤساء لمجالس إدارات شركات حكومية أو غير ذلك.



الضباط المتهمون

أسماء المتهمين

1. محمد عبد الفتاح عمر
وسنحدثكم فيما بعد عن رتبته وعن مهمته.
2. أحمد ممدوح كدواني
3. محمد محسن محمد يحيى حفطي.
4. عبد الفتاح عثمان عبدالله
5. محمد عبد العليم متولى شاذي.
6. أحمد محمد البهي محمد شرف
7. محسن محمود محمد السرساوي.
8. حسين فكري أحمد عمان
9. محمد محمود مرسي.
10. عادل قائد عبد الباسط
11. جمال أحمد حمزة
وقد توفي إلى رحمة الله قبل نظر القضية
12. محمد صفوت جمال الدين
13. محمود وفاء الدين إبراهيم بسيوني
14. إبراهيم عبد العاطي عبد الفتاح
15. سمير محمد لطفي سلطان
16. هاني أمين أحمد، المتهم
17. نبيل محمد عباس صيام
18. محمد محمود الشافعي
19. عبد الباقي حسن محمد علوش
20. محمد سعيد ثابت أبو المعالي
21. أحمد مصطفى نور الدين
22. شريف حسن أحمد خيريري
23. إسما عيل دردير عبد العظيم
24. محمد نبيل عبد المنعم أبو النور
25. عبد الكريم محمد أبو أحمد
26. محمد زهير زكي
27. محمد زين العابدين زكي
28. محمد صلاح الدين محمد أمد نيازي
29. مصطفى توفيق مهني
30. طارق حسين بيومي حماد
31. محمد أسامة محمد جمال عبد المنعم
32. عصام الدين أحمد شاذي
33. أحمد حلمي عزب
34. محمد توفيق شعبان
35. حسني توني الضبع
36. سامح محمد بديع
37. حمدي حسن خليل
38. محمد هاني محمود عبد الحميد القماح
39. عبد الحميد حسين جلال
40. محمد مصطفى البدوي
41. إدريس رحيم إدريس

ولا ينبغي أن نترك في هذا المجال أسماء هيئة الدفاع التي كانت على أعلى مستوى في ذلك الوقت، فكان منها مثلاً الدكتور نبيل مدحت والأستاذ عبد المجيد عامر وهو المحامي الجنائي الشهير، الأستاذ عاطف الحسيني وهو كان من كبار المحامين الجنائيين، الأستاذ حلمي عبد الآخر وكان في ذلك الوقت عضواً بمجلس الشعب، الدكتور حسنين عبيد، الدكتور إبراهيم صالح، الأستاذ أنور عبد الله، الأستاذ حلمي الشريف، الأستاذ محمود الزيدي، والأستاذ علي بغداددي، والأستاذ محمود المراغي، الأستاذ زغلول الرشيد، الأستاذ أحمد شادي، الأستاذ شوقي عبد الحكيم، الأستاذ فؤاد النعماني، الأستاذ عبد الله السيد بصيرة، الأستاذ عبد الله نصير، الأستاذ محمد فارس، الأستاذ إبراهيم أبازيد، الأستاذ أحمد عبد الله، والأستاذ إبراهيم علام هذه الكوكبة من المحامين نعتقد ولا نجزم أنها كلفت من قبل الدولة للدفاع عن هؤلاء المتهمين.

بقي أن نلقي الضوء على الاتهامات وكان أكثر الاتهامات للمتهم الأول محمد عبد الفتاح والذي اتهم بتعذيب واشتراك في تعذيب وإحداث عاهات، وذكرت النيابة مثلاً أن المتهمين من الأول إلى الرابع خلال الفترة من 10/10/1981 حتى 10/5/1982 بدائرة محافظتي القاهرة والقليوبية بصفتهم موظفين عموميين ضباط شرطة عذبوا ومجهولين خميس محمد مسلم المتهم في الجناية رقم 2359 لسنة 82 جنابات عابدين بأن عصبوا عينيه وجردوه من ملابسه وأوثقوا وثاقه وعلقوه على أحد الأبواب وفي أحد الممرات علقوه في فلكة وانهاهوا عليه ضرباً بالعصي؟؟؟ والأسلاك الكهربائية وإطفاء لفافات التبغ في جسمه لحمله على الاعتراف بانضمامه لتنظيم الجهاد وعلاقته بحادث مقتل أحد ضباط مباحث أمن الدولة بدائرة قسم الساحل، أحد ثوابت الإصابات الموجودة بتقرير الطب الشرعي كما ذكرت قائمة الاتهامات أن المتهمين من الأول إلى التاسع أيضاً خلال نفس الفترة 12/10/81 حتى 11/6/83 بوصفهم موظفين عموميين ضباط شرطة والسادس شرطي سري بها عذبوا أحمد رجب إبراهيم سلامة المتهم في الجناية رقم 2359 لسنة 82 بأن عصبوا عينيه وأوثقوا وثاقه وقاموا بتعليقه على أحد الأبواب وانهاهوا عليه ضرباً بالأيدي والعصي والكابلات الكهربائية وصب الماء البارد عليه وهو يقف عارياً لفترات طويلة وذلك لحمله على الاعتراف بانتباهه لأحد التنظيمات وللإرشاد عن أسماء أعضائهم.

ومن هنا نستطيع أن نستترك قرار الإحالة الذي وضع أنه زاد عن عشرين صفحة كاملة وحملت هذه القضية رقم 1305 لسنة 1986 جنابات المعادي كانت هذه بعض الوقائع كما ذكرنا في قرار الإحالة، وكان قرار الإحالة أيضًا اشتمل على وقائع ضرب بالكرباج واستخدام الكهرباء والأسلاك المجدولة وأشياء كثيرة جدًا كما قلنا في حوالي عشرين صفحة من الاتهامات وكان الشهود نستطيع أن نرصددهم بالعشرات وليس بالآحاد.

كان الواقع السياسي لا ينبئ عن أن هذه القضية سوف تأخذ حكمًا، لم يكن من المتصور أن نظام الرئيس الأسبق مبارك سوف يدين نفسه؛ لأنه مما لا شك فيه كان ضمن قائمة الأسماء أشخاص تفانوا في تقديم الخدمات للحكم وتعذيب المتهمين دائمًا مثل محمد صفوت جمال الدين، فقد اشتهر بالتعذيب من أول منصب تولاه مأمور سجن طره وإلى آخر منصب تولاه وهو يقوم بتقديم الخدمات للدولة، رغم أن عمله كان بعيدًا عن وظيفة مباحث أمن الدولة إلا أنه كان يقدم هذه الخدمات، فكان دائمًا ما يشرف على خروج المساجين ليلاً ويشرف دائمًا على تعذيبهم في منطقة سجن طرة، فهل كان من المتصور والحال كذلك أن يضحى النظام القائم بأبنائه والذين حافظوا على وجوده حتى هذه اللحظة ببساطة، نعتقد أن هذا كان صعبًا ونعتقد أيضًا أن هذا كان مستحيلًا أن يتم، لكن حضر الدفاع بنية سليمة وكان على رأس قائمة الدفاع الدكتور عبد الحلیم مندور رحمه الله ولم يكن هناك دفاع بمستوى الذين أتوا للدفاع عن المتهمين، وأذكر أنني قد حضرت كل مرافعات هذه القضية وكنت عضوًا في مجلس الشعب في ذلك الوقت، وكنت أراجع مع الدكتور رفعت المحجوب بعد وقائع هذه الدعوة وأرويهما له فكان يبتسم ابتسامة ربما كانت تستنكر عليّ أنني أخذت الموضوع بجدية شديدة أو أنني تصورت أن نظامًا من الممكن أن يقتل أبناءه أو بمعنى آخر أن يقتل خدامه ومُحَماته، لذلك صدر الحكم في هذه الجناية بما يلي:

أولاً: تم نظر هذه الجناية مع جنابات أخرى وهو ما ينبغي أن نشير إليه أن النيابة أحالت كل الجنابات المتعلقة بالتعذيب إلى قضية التعذيب الكبرى فكان منها مثلاً الجناية رقم 1304 لسنة 86 والمتهم فيها:

1 - محمد مجدي صادق زاغو.

2 - علي عبد الحفيظ علي حجارى.

3 - إبراهيم مهنى حسن.

وضمنت النيابة أيضاً الجناية رقم 3522 لسنة 86 المتهم فيها مجدي عبد الغزيز الفار وشهرته مجدي الفار، وينبغي قبل أن نستعرض في بيان الحكم يجب أن نذكر أن النيابة قد ترافعت مُرافعة قيمة حقيقية في هذه القضية وأنها رفعت عن نفسها شبهة التواطؤ في هذا الموضوع فذكرت النيابة ما نصه (أن الثابت ما أوردته المحكمة التي نظرت قضية تنظيم الجهاد أن أجهزة الأمن على كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه عام 1980 ثم فاجأتها الأحداث فكان ما كان من اعتقالات وقبض، وأن إزاء نقص المعلومات عن التنظيم فقد لجأ رجال الشرطة إلى التعذيب للحصول على اعترافات يدرون بها عن أنفسهم تهمة التقصير والإهمال. إلا أن المحكمة لم تذكر من مرافعة النيابة في حكمها الصادر في قضية التعذيب الكبرى إلا القليل بينما أفردت الصفحات لإجابات المتهمين وينبغي أن نعرض لبعض هذه الإجابات فكان منها مثلاً ما قاله المتهم محمد عبد العليم متولي فوصف أقوال الشهود بالتناقض.

أما محسن السرساوي فقد أنكر وقرر أن دوره كمأمور سجن استقبال طره يقتصر على إعاشة المسجونين ونفي حدوث تعذيب عليهم، وقامت المحكمة بسؤال جميع المتهمين واستعرضت إجاباتهم بدقة في الوقت الذي أهملت فيه كل أوجه دفاع المجني عليهم بما في ذلك مرافعة النيابة.

إلا أن لنا كلمة قبل أن ندخل إلى الحكم، الحقيقة أن كل هؤلاء المتهمين كانوا يستخدمون التعذيب وبصورة وحشية، والحقيقة أيضاً أن هذا التعذيب كان أيضاً معلوماً للكافة فلم يكن سراً أن هؤلاء كانوا يعذبون المتهمين.

وأنا بصفتي مؤلف هذه الموسوعة فأنا لا أستطيع أن أكون شاهداً على وقائع محاكمة لكن الحقيقة أن من ضمن الوقائع التي أحب أن أسجلها داخل هذه الموسوعة أن محمد صفوت جمال الدين مثلاً في عام 1979م كان قد عذب العديد من المتهمين منهم عادل وصلاح فارس وإنني ذهبت إليهم ومعني النيابة إلى سجن طره في عصر السادات حيث كان هناك اهتمام ببلاغات التعذيب إلى أقصى درجة وكان محمد صفوت جمال الدين يسخر من القانون علناً ويعتبر نفسه فوق أن يسأله أحد أو أن يحاسبه أحد فخرج إلينا ومعه عدد من الكلاب المتوحشة والتي أشعرتنا بالخوف كما أشعرت وكيل النيابة بالقلق الشديد وتجاهل كل الاتهامات التي وجهت إليه، كما تعامل مع الواقعة بافتخار واصفاً المبلغين بأسوأ الألفاظ، لن أكون ظالماً إذا ما قلت أنني حينما قرأت الحكم لم يعجبني فيه إلا كلمة

المحكمة عن التعذيب ذاته، وكأنها كانت تصف التعذيب بأنه جريمة وحشية وأنه ضد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنه ضد الشرع وضد الدين ولكنها في النهاية انتهت إلى براءة المتهمين والآن علينا أن نستعرض بعض ألفاظ المحكمة وحشيات تبرئة المتهمين.

وقد ركزت المحكمة على أن تذكر في عتاب أن المدعين بالحق المدني قد قاموا برد المحكمة لم يكونوا مقتنعين بجدية المحاكمة فأرادت المحكمة أن تدافع عن نفسها فذكرت أثناء الحكم بأن المحكمة لم تتأثر بطلب الرد وإنما طالبت الشرع بتشديد الغرامة على من يقوم برد المحكمة، وأشارت المحكمة بقولها (ولعله من المناسب إن وجد الشرع ضرورة للإبقاء على حق رد القضاة أن يعدل نصوص القانون فلا يكون من أثر وقف الدعوة إنما يستمر سيرها حتى لا يتعطل سير العدالة ويكون الحكم مرهوناً على الحكم الصادر في طلب الرد فإن قبل بطل الحكم وإن لم يقبل كان ولا أثر له ورُد على طالبه الرد قصره).

ومن هنا دخلت المحكمة مباشرة إلى براءة المتهمين، وقدمت لحكم البراءة بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وأن المحكمة تضع أسباب البراءة على النحو التالي:

السبب الأول: أن النيابة العامة ذاتها التي ترفع الآن ضد المتهمين هي التي نفت وقوع التعذيب على المتهمين في قضية تنظيم الجهاد أثناء نظر القضية وكأن النيابة من وجهة نظر المحكمة قد تناقضت في موقفها، إذ إنها أقرت بعدم وجود أي تعذيب أمام المحكمة ثم عادت في قرار الإحالة للضباط المتهمين في قضية التعذيب إلى إثبات أنهم قاموا بهذه الوقائع.

ثم أفرد الحكم بعد ذلك لأسباب البراءة لكل من المتهمين على حدا وكانت في كل مرة ومع كل متهم تؤكد أنها لا تطمئن إلى ما ورد من أقوال ولا تطمئن إلى ما ورد من تقارير طبية، على أي الأحوال انتهى الحكم إلى براءة جميع المتهمين وكان نص الحكم كالآتي:

حكمت المحكمة في الجنايات أرقام 1305 لسنة 86 المعادة و1304 لسنة 86 و3522 لسنة 86 عابدين أولاً: بانقضاء الدعوة الجنائية بالنسبة للمتهم جمال أحمد حمزة بوفاته.

ثانياً: قررت المحكمة التصدي لتحريك الدعوة الجنائية قبل المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها بالمادتين 186 و187 من قانون العقوبات وما بعدها وما يرتبط بها من وقائع وفقاً لما جاء بأسباب هذا الحكم ونزلت المحكمة السيد الأستاذ المستشار «علي حسين» عضو يمين الدائرة للتحقيق والتصرف.

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

المحكمة علناً برئاسة السيد الأستاذ إسماعيل عثمان رئيس المحكمة
وعضوية السيد الأستاذ عبد الحليم عبد الحليم
السيد الأستاذ / حاتم مصطفى
و السيد / نبوي عمرو
وكيل النيابة
أمية إسماعيل

أصدرت المحكمة الآتي

أولاً:- في قضية النيابة العمومية رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٨٦ جنايات الحجاز
المطبعة برقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ كلى.
ضد

- | | |
|-----------------------------------|----------------------------------------|
| ١- محمد عبد الفتاح عمر | ٢- محمد محمد محمد محمد محمد |
| ٣- محمد عبد العليم متولى شاري | ٤- محمد محمود محمد السراوي |
| ٥- محمد محمود مرسى | ٦- جمال أحمد حمزة (توفى إلى رحمة الله) |
| ٧- محمود وفاء ليدى إبراهيم بسيونى | ٨- سمير محمد لطفى سلطان |
| ٩- نبيل محمد عباس صيام | ١٠- عبد الحامى حسن محمد غلوش |
| ١١- أحمد مصطفى نور ليدى | ١٢- إسماعيل دردير عبد العظيم |
| ١٣- عبد الكريم محمد أبو أحمد | ١٤- محمد زينة العابدية زكى |
| ١٥- مصطفى توفيق موسى | ١٦- محمد أسامة محمد كمال عبد المنعم |
| ١٧- أحمد هانى عزب | ١٨- صفى توفى الضج |
| ١٩- محمد صمد خليل | ٢٠- عبد الحميد صيدى مبارك |

نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

٤١- أحمد صبح لوردي.	٤٢- عبد الفتاح عثمان عبد الله.
٤٣- أحمد محمد إبراهيم محمد شوق.	٤٤- صفيه مكري أحمد شاعه.
٤٥- عادل قاسم عبد الباق.	٤٦- محمد صفوت جمال الدين.
٤٧- إبراهيم عبد الجبار عبد الجبار.	٤٨- هاني أمية أحمد.
٤٩- محمد محمود الشافعي.	٥٠- محمد عبد ثابت أبو المعالي.
٥١- شريف صبيح أحمد صبري.	٥٢- محمد نبيل عبد المنعم أبو البزور.
٥٣- محمد زهير زكي.	٥٤- محمد صلاح الدين محمد أحمد تيار.
٥٥- طاهره صبيح يوسف حاد.	٥٦- عصام ليدية أحمد شادي.
٥٧- محمد توفيق شهابه.	٥٨- صالح محمد بدع.
٥٩- محمد هاني محمد عبد الجبار القمحي.	٥٩- محمد مصطفى البديوي.
٦٠- إدريس رحيم إدريس.	

و حضر للدفاع معهم السادة الأستاذة الأستاذة المحامون الموكولون :-

د. نبيل مدحت مع المقدم الأول

الأستاذ عبد الحميد عامر مع الأول والثاني والخامس

الأستاذ عاطف الحسين مع الرابع والخامس والسادس والثاني والعشرين

والثالث والعشرين والرابع والعشرين والسادس والعشرين

الأستاذ حلم عبد العزيز مع الخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر

والعشرون والثلاث والعشرين

د. صفيه حميد مع الثاني عشر والثالث عشر والرابع

والعشرون والسادس والعشرين

د. إبراهيم صالح مع الحادية العاشرة والثانية عشر والأربعين

والخامس والعشرين

الأستاذ أنور محمد الله مع الخامس والعشرين والثاني والعشرين

والخامس والعشرين والسادس والعشرين والثامن والعشرين

الأستاذ حلمه ليدية مع العشرين والسادس والعشرين والثاني

والعشرون والثالث والعشرين والرابع والعشرين

الأستاذ محمد إدريس مع الثامنة والرابع عشر والخامس والعشرين

رئيس المحكمة

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

الأستاذ محمد بغدادى مع إجاز عشر
 الأستاذ محمود المولى مع إجاز عشر والثامنة عشر والتاسع عشر
 عشر والعشرون
 الأستاذ زكي الدين السيدى مع إجازة والعشرون
 الأستاذ أحمد شاذلى مع إجازة والعشرون
 الأستاذ شوقي محمد بكليم مع إجازة والعشرون والثامنة عشر
 وإجازة والعشرون
 الأستاذ فؤاد النجاشي مع إجازة والرابع والخامس والسادس والعشرون
 وإجازة والعشرون ، والثاني والعشرون والثالث
 والعشرون
 الأستاذ عبد الله السيد بصيلة مع إجازة عشر والثاني عشر
 الأستاذ عبد الله نصير مع إجازة والعشرون
 الأستاذ محمد فارس مع إجازة عشر والثاني والعشرون
 وإجازة والعشرون
 الأستاذ إبراهيم أبازيد مع إجازة والحادي والعشرون
 الأستاذ أحمد عبد الله مع إجازة الخامس عشر والتاسع عشر
 والحادي والعشرون والخامس والعشرون
 الأستاذ إبراهيم عمار مع إجازة والرابع والعشرون

وهي من النماذج العامة أُنشئت إلى التوقيع
 بأنهم
 خلال الفترة من

١٩٨١ / ١٠ / ١٩ م إلى ١٩٨٣ / ٦ / ١٣ م

المتمون من الأول إلى الرابع

خلال الفترة من ١٩٨١ / ٧ / ١٩ م إلى ١٩٨٥ / ١٠ / ١٩ م

ما بين الفترة الأولى والثانية

-٤-
 بصفتهم مرفعية عصرية « ضباط شرطة » عندها
 دبلوليه خميس محمد مسلم المقيم في الخياطة رقم ٢٥٩
 لسنة ١٩٨٢ ضباط عابدين المقيم في رقم ٤٨
 لسنة ١٩٨٢ أمه دولة عليا بأنه عصبوا عيسى ومبروك
 من المارب ورائقوا وثاقه وعلقوه على أحد الأبواب
 ومن أحد المرات علقوه من فلقه ورائقوا عليه ضرباً
 بالعصى والذئب والأسلاك الكهربائية ورفضوا لفافات
 التبغ من جسمه طوله على الاعتراف بانضمامه لتنظيم
 الجوار وعلاقته بحارث تقتل أحد ضباط مطامع أمه
 الدولة بدائرة قسم الساحل فأصدروا به الإعدامات
 لمصرفية التقرير الطبي الشرعي
 ثانياً: المتهمون من الأول إلى التاسع ..

لأنهم خلال الفترة من ١٩٨١/١٠/١٢ حتى ١٩٨٣/٦/١١
 بدائرة محافظات الجيزة والقاهرة والقلوبية.
 بصفتهم مرفعية عصرية « ضباط شرطة والسادس شرطة
 من ج » عندها أحمد محمد إبراهيم سلامة المقيم في الخياطة
 رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٢ ضباط عابدين بأنه عصبوا عيسى
 ورائقوا وثاقه وقاموا بتعليقه على أحد الأبواب مراراً وتكراراً
 عليه ضرباً بالأيدي وبعض وكابلات كهربائية وبسكب
 الماء البارد عليه وهو يقف لما راي لفافات طويلة وذلك
 لحمله على الاعتراف بانتمائه لأحد التنظيمات والبرشاد
 بعد أساء أعضائه ولعدم تملك الاعترافات من التفتيش
 التي تجري على النيابة العامة من ذلك الشأن والتنصيص
 عن الخياطة سالفة الذكر فأصدروا به الإعدامات
 لمصرفية التقرير الطبي الشرعي

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

-٣٤-
أخر نتائج منتهية. ومن ثم تقيده رفض هذا الدرع أيضا.

وصية إن الكلمة وقد ارتوت من الرد على تلك الدرع التي أثبتت
من الدعاوى منه جميع الأطراف على النحو المنقسم ، فإنها تتناول موضوع
هذه الدعاوى وتعرض وقائعا على النحو التالي .
المراضات

١- مراعاة النية العامة :-

وصية إن النية العامة تلزم في مراعاة الدعاوى لتلزم
وظيفة التي حدث إلى قيامها بالتحقيق في كل ثم إرجاعها إلى هذه
الكلمة ، وتناولت بالشرح أدلة الإلزام التي لم يخرج بمحاضرة بقائمة
أدلة الشبوت التي أرفقت بأمر الإزالة ، وأوردت النية العامة
أن الثابت مما أوردته الكلمة التي نظرت قضية تنظيم الجهاد أن أجهزة
الأمن على كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه
عام ١٩٨٠ ثم فاجأته الأحداث فكان ما كان من الاعتقالات وقبضه
أثناء إزائه نقص المعلومات عن التنظيم فقد لجأ رجال الشرطة إلى
التعذيب للوصول على اعترافات يدعونه بها عنه أنفسهم بقصص
والإهمال - واستقرضت النية العامة رفض المادة ١٢٦ من
قانون العقوبات وأركانها وعناصرها ، وطالب بتطبيق العقوبة
الواردة على الإرهابية من هذه الدعاوى .

٢- مراعاة المصلحة العامة :-

وصية إن المصلحة عليهم إدراجها مدنيا - كل قبل ما يفرضه من المصلحة -
وبلغة ٢٠ / ٤ / ١٩٨٨ عينت هذه الكلمة الأستاذ محمد رياض الحام
قيما على المدعية بالحق المدني حميد محمد مسلم ، وكمال السيد حميد
سعيد

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

-٢٣-

ومحمد إمام محمد حسن، وأحمد رجب سلامة المأذون عليهم بقبول النيابة
من القضية رقم ٢٩٥ / ١٩٨٤ جنائيات عابدية وذلك على نص
المادة ٢٥ من قانون العقوبات.

وبمقتضى ١٦ / ٤ / ١٩٨٨ مائة المحكمة بقبول الدعوى بالنيابة
الدفع بعدم قبول المدعى من هيئة قضايا الدولة المختصة للمؤلية
عنه الموقوف بالنيابة لسبب الالتقاء المدعى بالجهه المدعى إلى المأذون
المدعى من الدعوى المدعية رقم ١٩٨٦ وذلك لإختلاف المأذون من المأذون
ومسبب إرادته الدفاع المخاض عنه المدعى بالجهه المدعى ذهب من
مرافقته إلى أنه تعذيب المأذون عليهم ما هو إلا صورة من الصور
التي توضع من ممارسة المدعى إلى سلام من المحلة الفرعية على
نصر، وأن الحركة الإسلامية مستغرفة من كل القوى العالمية
الباغية التي تحل في النيل من سلطة مستغرفة من ذلك بعض مكالم ليدول
الإسلامية، وذهب الدفاع عنه المدعى بالجهه المدعى إلى مدعى
أنه بعض المأذون من أهل الوطن مثل على مبارك باشا ومه حبيب
وتوضيحه المأذون قد ساءلوا أيضاً من ضرب الحركة الإسلامية بأفكارهم
ولما باتهم بإنهضه للإسلام على حد قوله، وأن المأذون من هذه
الدعوى المأذون كانوا ينفذونه هذا المخطط المأذون من الإسلام
سواء قصدوا ذلك أم استخدوا كأدوات لتنفيذ هذا المخطط
والنيابة الدفاع عنه المدعى بالجهه المدعى إلى تأنييد النيابة العامة
في إصالة المأذون للمأذون بقوة التعذيب وإستناداً إلى أدلة
الثبوت التي قدمت، وبذلك يتحقق الضرر من تلك الجريمة المأذون
للمأذون المطلوبة.

٢- مراقة المؤلية عنه المأذون :-

ومسبب إرادته هيئة قضايا الدولة منلت عنه المؤلية
المأذون من هذه الدعوى، وتناولت الهيئة من مرافقته
خبر

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

عنهم تقدمه كذا، بلج ما دام موجب لطائفة إلفار الذين
هم كل من لا يدينهم بما رزقهم وأعطاهم.

كلمة مبنيّة للكلمة عن التعذيب :-

ومنه إن الكلمة وهم مصدر نظر هذه المبادئ - وبعد أنه شققت
ومبطلت نظر كافة أفران في المختلفه على أنوال الف شرمه - تؤكد
باري ذي بدء أن استخدام التعذيب كأسلوب لحل الموقية على
البدعيات بارتكاب جريمة ما هو أمر يتنافى مع سائر الشرائع
الدينية، والقواعد الأخلاقية قبل أنه يُعَدّ بياته جريمة يجرى
القانون الوضعي، فدراسة الإنسان وموقفه الطبيعي من صون عرسيه
الشخصية، وسلامة بيئته وعقله ينبغي أن تكون قومه كل غاية
بل إنه ذلك هو غاية تكريم الإنسان كما أرادته خالقه سبحانه
وتعالى - ولقد أرسى الشريعة الإسلامية الفراء قبل أن يرسى
مقرنا من الزمان أوتيزيد تلك المبادئ الأصولية طريق الإنسان
وموقفه من الأمة وسلامة بيئته وعقله من كل صور الإيذاء التي
قد تقع عليه، وذلك قبل أنه يقف العالم المعاصر هذه المبادئ أساسية
من المبادئ العالمية وأخرى إقليمية لحقوق الإنسان بدوامه
الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ ونشأ
بالاعلان العالمي لمنع التعذيب الصادر عام ١٩٧٥ ففضلا عنه
المؤتمرات الدولية العديدة التي أكدت هذه المعاني كل والى استمر
بوصايا كل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من كل صوره
وجدير بالذكر أن المشرع المصري - المسموحين والعاري - لم يتلف
في هذا المجال بل كان سابقا إلى اعتماد هذه المبادئ والتأكيد عليها
ففي المادة ٤١ من الدستور على أن «الحقوق الشخصية مع
طبيعتهم مصونة لا تسلب» ونصته المادة ٤٤ من على أن «

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986



الخاتمة

أعتقد أننا استطعنا في هذا الجزء من هذه الموسوعة أن نلقي الضوء على تاريخ عدد من الحركات الإسلامية، التي قامت بعنف ضد المجتمع، وأسفر ذلك عن قضايا - استعرضنا تفاصيلها - شغلت الرأي العام في السبعينيات والثمانينيات، ولاتزال آثارها ممتدة حتى الآن.

ولم نكن في الصفحات السابقة، ناقلين لما دار في هذه القضايا، سواءً ما وقع في النيابة العامة أو العسكرية أو في ساحات المحاكم، بل حللنا الأفكار والرؤى التي كانت في خلفية الذين قُدموا للمحاكمات، وقمنا - كذلك - بمقابلة عدد من أبطال هذه الأحداث، وذلك من أجل الوصول لجوهر ما يدينون به من أفكار.

وأخيراً أستطيع القول بكل ثقة إننا أحوج ما نكون الآن، لقراءة متأنية لهذه الموسوعة في هذا التوقيت الدقيق من عمر الوطن..

الفهرس



5	مقدمة
17	الباب الأول: قضية الفنية العسكرية 1974
	الفصل الأول: قضية الفنية العسكرية 1974
19	«أول محاولة انقلاب عسكري تحت مُسمى الإسلام في القرن العشرين ..»
45	الفصل الثاني: الشاهد من أعضاء التنظيم
117	الفصل الثالث: صالح عبدالله سرية مؤسس التنظيم
137	الفصل الرابع: التعذيب.. المصدر الرئيسي لجمع المعلومات
145	الفصل الخامس: شهادات مهمة حول علاقة الإخوان المسلمين بقضية الفنية العسكرية ..
193	الباب الثاني: قضية التكفير والهجرة
195	مقدمة عن مقتل الشيخ الذهبي
203	الفصل الأول: أحداث فوق مستوى التصور وإهمال أمني يثير الريبة
219	الفصل الثاني: تفاصيل الموقف الأمني والرسمي والحقائق العشر
231	الفصل الثالث: أضواء على فكر وشخصية شكري مصطفى
251	الفصل الرابع: الأصول الفكرية لجماعة المسلمين وأثرها على سلوك الأفراد
257	الفصل الخامس: أسرار سياسية يكشفها شكري مصطفى
271	الفصل السادس: فقرات وثائقية للحكم الصادر في قضية جماعة المسلمين
301	الفصل السابع: شهادات مهمة ووثائق
321	الباب الثالث: قضيتا الجهاد الكبرى والصغرى
323	مقدمة: فكر الجهاد ميراث متداول حتى مقتل السادات
329	الفصل الأول: قضية الجهاد الصغرى
433	الفصل الثاني: قضية الجهاد الكبرى
477	الفصل الثالث: روايات الشهود
533	الخاتمة